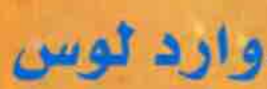
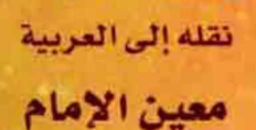


على الرغم من الآلهة

النهوض الغريب للهند الحديثة



إدوارد لوس



نقله إلى العربية

معين الإمام



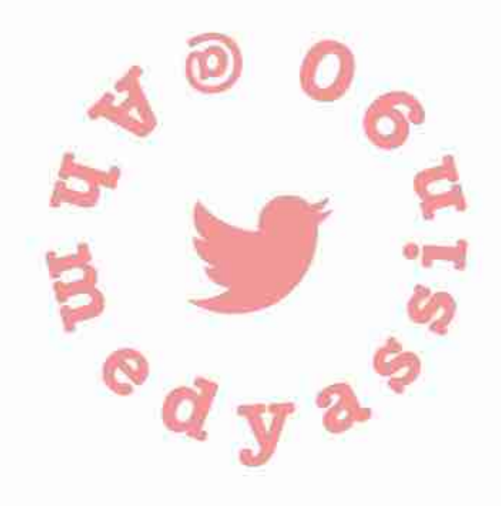






على الرغم من الآلهة

النهوض الغريب للهند الحديثة


@Ahmedyassin90

على الرغم من الآلهة

النهوض الغريب للهند الحديثة

إدوارد لوس

نقله إلى العربية

معين الإمام







Original Title

In Spite of the Gods
The Strange Rise of Modern India

Edward Luce

ISBN-13: 978-0-349-11874-1

Published by Abacus, An imprint of Little, Brown Book Group, Brettenham House,
Lancaster Place, London WC2E 7EN (U.K.)

ISBN 9 - 617 - 54 - 9960 - 978

الناشر العبيكان Obeikan للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب
هاتف 2937574 - 2937581 فاكس: 2937588 ص. ب: 67622 الرمز: 11517

الطبعة العربية الأولى 1430هـ - 2009م

ⓒ مكتبة العبيكان، 1431هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

لوس، ادوارد

علي الرغم من الآلهة./ ادوارد لوس؛ معين الإمام.- الرياض، 1431هـ.

402 ص؛ 16.5 × 24 سم.

ردمك: 0 - 946 - 54 - 9960 - 978

1. الهند - التنمية الاقتصادية 2. الهند - الأحوال السياسية

أ. الإمام، معين (مترجم) ب. العنوان

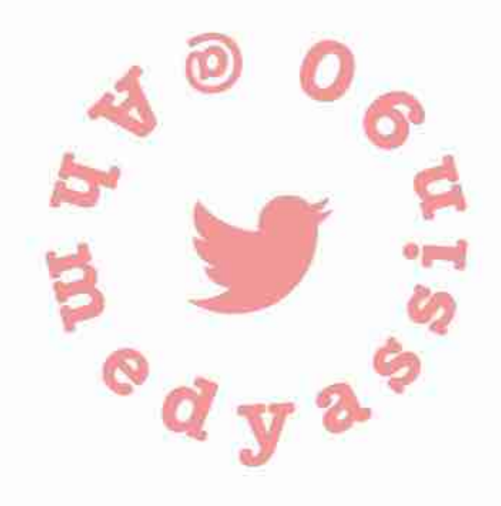
ديوي 330.954 1431 / 183

صدرت هذه الطبعة باتفاقية نشر خاصة بين الناشر العبيكان Obeikan و

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وتعبر الآراء الواردة في هذا الكتاب عن وجهة نظر المؤلف وليس بالضرورة عن رأي المؤسسة.

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان Obeikan

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة
هاتف 4160018 - 4654424 فاكس 4650129 ص. ب 62807 الرمز 11595


@Ahmedyassin90

رسالة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

عزيزي القارئ:

في عصر تتَّسم بالمعرفة والمعلوماتية والانفتاح على الآخر، تنظر مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم إلى الترجمة على أنها الوسيلة المثلى لاستيعاب المعارف العالمية. فهي من أهم أدوات النهضة المنشودة. وتؤمن المؤسسة بأن إحياء حركة الترجمة، وجعلها محركًا فاعلاً من محركات التنمية واقتصاد المعرفة في الوطن العربي، مشروع بالغ الأهمية ولا ينبغي الإمعان في تأخيره.

فمتوسط ما تترجمه المؤسسات الثقافية ودور النشر العربية مجتمعة، في العام الواحد، لا يتعدى كتابًا واحدًا لكل مليون شخص، بينما تترجم دول منفردة في العالم أضعاف ما تترجمه الدول العربية جميعها.

أطلقت المؤسسة برنامج «ترجم»، بهدف إثراء المكتبة العربية بأفضل ما قدّمه الفكر العالمي من معارف وعلوم، عبر نقلها إلى العربية، والعمل على إظهار الوجه الحضاري للأمة عن طريق ترجمة الإبداعات العربية إلى لغات العالم.

ومن التباشير الأولى لهذا البرنامج إطلاق خطة لترجمة ألف كتاب من اللغات العالمية إلى اللغة العربية خلال ثلاث سنوات، أي بمعدل كتاب في اليوم الواحد.

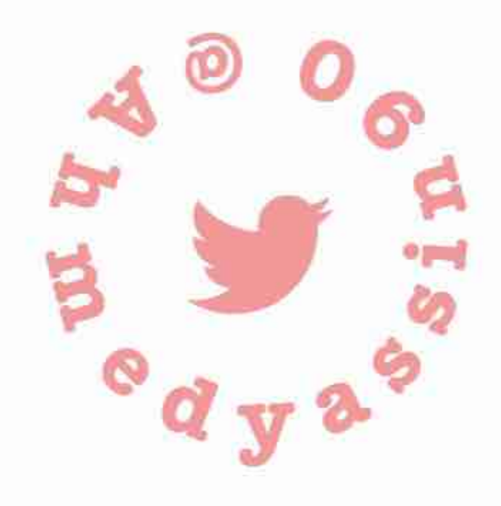
وتأمل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في أن يكون هذا البرنامج الاستراتيجي تجسيدًا عمليًا لرسالة المؤسسة المتمثلة في تمكين الأجيال القادمة من ابتكار وتطوير حلول مستدامة لمواجهة التحديات، عن طريق نشر المعرفة، ورعاية الأفكار الخلاقة التي تقود إلى إبداعات حقيقية، إضافة إلى بناء جسور الحوار بين الشعوب والحضارات.

للمزيد من المعلومات عن برنامج «ترجم» والبرامج الأخرى المنضوية تحت قطاع الثقافة، يمكن زيارة موقع المؤسسة www.mbrfoundation.ae.

عن المؤسسة:

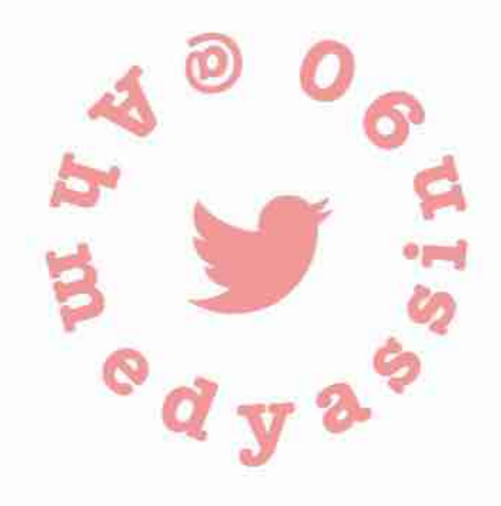
انطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بمبادرة كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. وقد أعلن صاحب السمو عن تأسيسها، لأول مرة، في كلمته أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت ـ الأردن في أيار/مايو 2007. وتحظى هذه المؤسسة باهتمام ودعم كبيرين من سموّه، وقد قام بتخصيص وقفٍ لها قدره 37 مليار درهم (10 مليارات دولار).

وتسعى مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، كما أراد لها مؤسسها، إلى تمكين الأجيال الشابة في الوطن العربي، من امتلاك المعرفة وتوظيفها بأفضل وجه ممكن لمواجهة تحديات التنمية، وابتكار حلول مستدامة مستمدة من الواقع، للتعامل مع التحديات التي تواجه مجتمعاتها.


@Ahmedyassin90

مُحتويات الكتاب




@Ahmedyassin90

تمهيد

لا يتعلق هذا الكتاب بقصة غرامية مع ثقافة الهند وتولّه بآثارها القديمة. فقد قرأت كثيراً من المدائح التي دبجها الأجانب بالهند، وليست لدي نية بإضافة واحدة أخرى إلى اللائحة المتخمة. بل يتناول التغيير الاقتصادي - السياسي والاجتماعي الذي أصاب بلداً سوف يؤثر مستقبله في باقي بلدان العالم على نحو متزايد. حين كنت مراسلاً أكتب التقارير عن الهند إلى صحيفة فاينشال تايمز، التزمت عادة الأسلوب الموضوعي والحيادي الذي يتبعه الصحفيون. لكن الكتاب أمر مختلف، وكثيراً ما يلجأ إلى ضمير المتكلم في الفصول اللاحقة. بعض ما احتوته الصفحات من طبيعة انتقادية، تشتد نبرتها بين الحين والآخر. فمن الصعب مشاهدة آليات عمل الأنظمة السياسية والاقتصادية والقانونية في الهند وتسجيلها دون شعور بالغضب والحنق أحياناً بسبب إهدار الفرص الحياتية لمئات الملايين من الهنود الذين يعيشون في فقر مدقع حتى الآن. ولا ريب في أن فرصهم تتحسن -وإن بشكل بطيء- لكنها تتحسن مع ذلك. ويصعب أيضاً مغالبة الشعور بالإحباط وخيبة الأمل من الأعداد الكبيرة من الأجانب والهنود الذين يرغبون حتى الآن برؤية الهند من منظور روحاني صرف. لقد كتب الكثير عن الاستثنائية الأمريكية والفرنسية (لا تقدس أي منهما الفقر، مثلما يجب أن نضيف). ويمكن كتابة الكثير أيضاً عن التنوع الهندي.

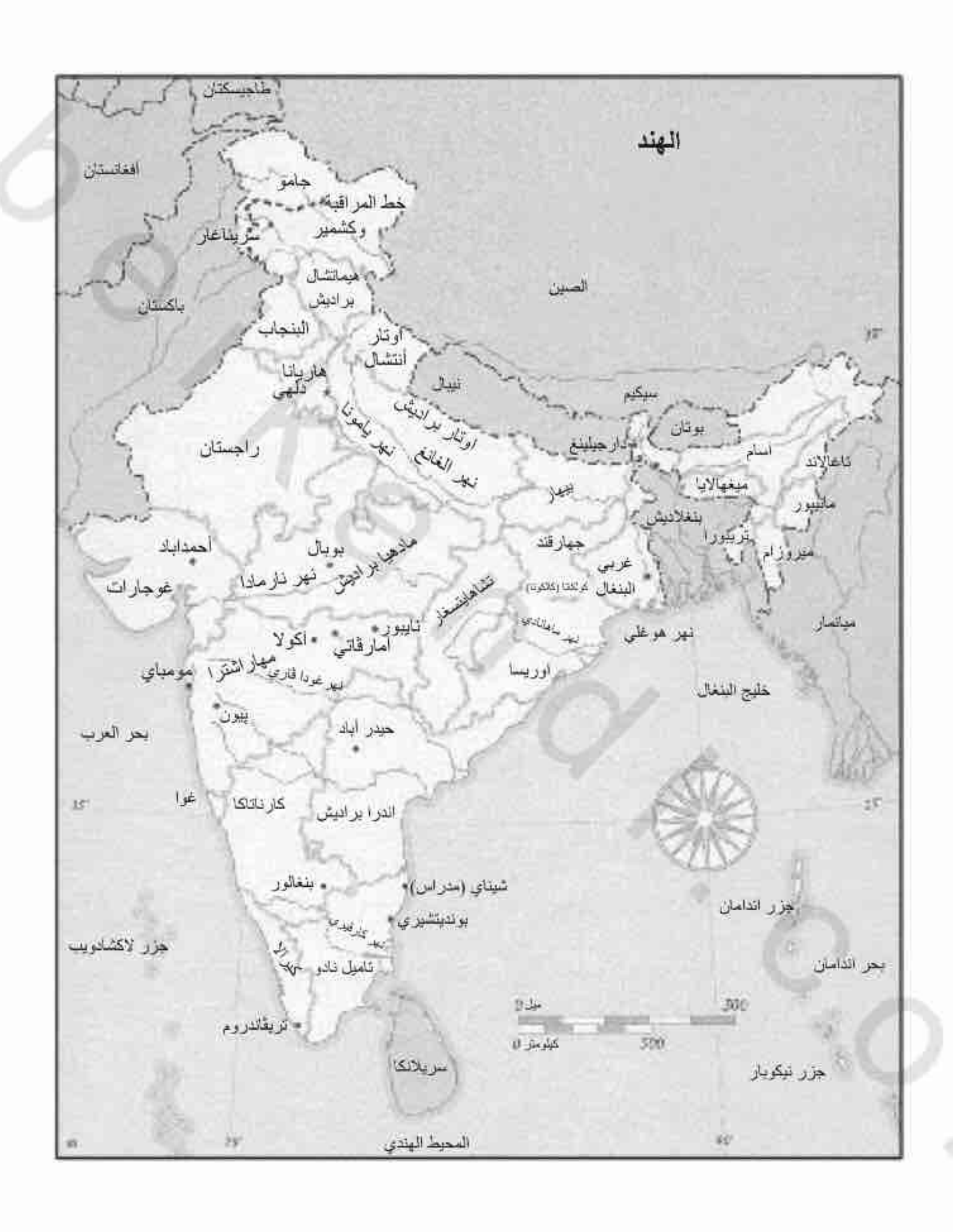
لكن لولا محبتي العميقة للهند، وافتتاني بها، لما كتبت هذا المؤلف. فعلى مدى السنين علمتني الهند -بطرق مفاجئة- عن البشر عموماً بقدر ما علمتني عن نفسي. ومع أن الهند تبدو غامضة بين الحين والآخر، إلا أنها فتحت على الدوام أبوابها لي ولغيري من الغرباء الفضوليين. ومع استثناءات نادرة جداً، أبدى الهنود طيبة ولطفاً وانفتاحاً وكرماً وتسامحاً دون تحفظ تجاه استجواباتي، أنا الدخيل الأجنبي. ودون قصد منها، علمتني الهند أيضاً مدى ابتعادنا في الغرب -وخصوصاً في بريطانية- عن كرم الضيافة. وآمل أن يدرك القارئ عدم وجود تناقض بين النقد والود. بهذه الطريقة سوف يتفق مع توقع الكتاب بنهوض الهند لتلعب دوراً عالمياً أكثر أهمية في العقود القليلة الأولى من القرن الحادي والعشرين.

طوال خمس سنوات من السفر والتجوال والترحال في الهند، أراقب الأحداث وأقابل الناس -أربع منها قضيتها مديراً لمكتب صحيفة فايننشال تايمز، وواحدة لتأليف هذه الكتاب- لا أستطع أن أفكر إلا بحفنة قليلة من المناسبات التي منعت فيها من لقاء شخص أردت لقاءه أو الوصول إلى معلومات سعيت وراءها. ونظراً لأنني قابلت مئات الهنود -وكررت لقاء بعضهم أكثر من مرة- فإن تعداد أسمائهم يتطلب فصلاً كاملاً. لذلك سوف أكتفي بذكر عدد قليل منهم مدوا لي باستمرار يد المساعدة، وكثير من هؤلاء أصبحوا من أصدقائي المقربين. ومع بعض الاستثناءات القليلة، تعمدت إغفال أسماء السياسيين ورجال الأعمال، لأن مقابلتهم للصحفيين تمثل جزءاً طبيعياً من حياتهم المهنية.

أود أن أعبر عن شكري العميق إلى: شانكار أشاريا، وسوامي أغنيفيش، ومونتيك وإيشر أهلوايا، وماني شانكار أيار، وإم. جي. أكبر، وسهيل أكبر (وأبويه الرائعين في مدينة الله أباد)، وأنيل أمباني، وكانتي باجابي، وسانجايا بارو، وسريج بالا، وكيران باتي، وأسلم خان، وجاغديش باغواتي، وأودي باسكار، وراهول بيدي، وفرحان بخاري، ومايكل وجيني كارتر، ورام تشاندرا، وفيكرام تشاندرا، وفيجاي تشوتياوالي، وأشوك تشوغول، وستيفن بي. كوهين، وتارون داس، ونيخيل دي، وجين دريز، وغوردون دوغويد، وفيرغيز جورج، وساغاريكا غوش، وأومكار غوسوامي، وديبانكار ومالا غوبتا، وشيكار غوبتا، وسوابان داس غوبتا، وديفيد هوسيغو، وتوني جيسوداسان، وبريم شانكار جها، وفيجاي كيلكار، وسونيل كيلناني، وسودبندرا كولكارني، وحنيف لاكداوالا، ورام ماداف، وموني مالهوترا، وكمال إم.، وهارش ماندار، وأشوك ميهتا، وبراتاب بانو ميثا، وفينود ميهتا، ومورلي مينون، وكوزيم ميرتشانت، ومالافيكا سانغفي، وأنجالي مودي، وراجا موهان، وجايابراكاش ناريان، وسونيتا ناريان، وكيشان نيغي، وناندان نيليكاني، وتي. إن. نينان، وأوديت راج، وإن. ومريم رام، وماهيش رانغاراجان، وأرونا روي، ورامان روي، وراجديب سارديساي، ونافيتيج سارنا، وتيسي شافر، وسهيل سيث، وجيوتيرمايا شارما، وأجاي وسونيا شوكلا، وإن. كي. سينغ، ومالا وتيجبير سينغ، وأرون سينغ، وأشلي تيليس، وكاران ثابار، وأشوتوش فارشني، وجورج فغيرغيس.

وأريد أن أتوجه بالشكر أيضاً إلى هؤلاء الذين قرؤوا المخطوط كاملاً وصححوا الأخطاء المتعلقة بالحقائق والأحكام وقواعد اللغة، وهم: مايكل آرثر، وسومان بيري، وراماتشاندرا غوبتا، وأندرو ديفيز، وجاكي شوري، وكريشنا غوها. طوال عملية إجراء الأبحاث وتأليف الكتاب، كانت مساعدة وكيلتي في إيه. بي وات، ناتاشا فيرويذر، وخبرتها ومعرفتها وتشجيعها ضرورية دوماً ولا يمكن الاستغناء عنها. وكان من دواعي سروري (ومن المحفزات الفكرية) أيضاً العمل مع تيم وايتنغ وستيف غويس، المحررين في ليتل براون في لندن، والمحرر كريس بوبولو في دبل داي في نيويورك. وأود أن أعبر عن امتناني إلى صحيفة فايننشال تايمز، التي جسدت ربَّ عمل مثالياً للمراسلين الأجانب، وذلك بغض النظر عن الإجازة الممنوحة مدة سنة لإجراء البحوث وتأليف هذا الكتاب. ولا أعتقد أن صحيفة أخرى تتيح لمراسليها مثل هذه الاستقلالية والحرية في متابعة اهتماماتهم. والمساحة التي وفرتها لقصص الهند الجدية والمهمة مازالت تميزها عن معظم المطبوعات الأخرى. لم تحاول الصحيفة، ولا مرة واحدة، أن تفرض آراء أو أفكاراً على ما أكتب. ولا ينطبق هذا الوصف إلا على حفنة قليلة من الصحف.

في الختام أعبر عن شكري وتقديري لأبارنا وبراهلاد باسو، والدي زوجتي، اللذين لم يعادل تشجيعهما لاهتمامي بالهند إلا ما تمتعا به من رؤى ثاقبة وتجربة غنية كانا على استعداد دوماً لتقاسمها معي. أبارنا مؤرخة وعملت أستاذة في جامعة دلهي سنين طويلة. وبراهلاد، كان -ومازال- من كبار الموظفين في نيودلهي. ولا يحظى كثير من المراسلين الأجانب (ولا الأصهار!) بهذا النوع من العون والمساعدة. أود أن أشكر أيضاً والدي، روز وريتشارد، اللذين تحملا المهمة الأسطورية المتمثلة في قراءة كل ما كتبته، ومنه -مثلما اكتشفت لاحقاً- مذاكرتي التي وضعت عليها عبارة «لا تقرأ!» وكتبتها في سنوات المراهقة. أما دعمهما اللامحدود فمثل أحد الأسباب وراء فعل ما أردت فعله في الحياة. أهدي هذا الكتاب إليهما، وأهديه أيضاً إلى زوجتي بريا، التي لم ينفذ صبرها على سلوكي الغريب أثناء تأليف هذا الكتاب سوى مرة أو اثنتين، لكن حبها ظل ثابتاً على الدوام. ومع أنها لا تتفق مع آرائي جميعها، فإن مناقشتها معها ساعدتني على توضيحها وإغنائها. بريا هي الضحية والمذنبة أحياناً، وهي سبب وراء تأليف الكتاب.


الهند
طاجيكستان
افغانستان
جامو
خط المراقبة
وكشمير
سريناغار
هيماتشال
براديش
الصين
باكستان
البنجاب
أوتار
أنتشال
هاريانا
دلهي
نيبال
سيكيم
أوتار براديش
نهر يامونا
نهر الغانج
راجستان
دارجيلينغ
بوتان
أسام
ناغالاند
بيهار
ميغهالايا
مانيبور
بنغلاديش
أحمداباد
بوبال
ماديا براديش
جهارقند
تريبورا
ميزورام
غوجارات
نهر نارمادا
غربي
البنغال
تشاتيسغار
ناغبور
أكولا
أمارفاتي
نهر هوغلي
ميانمار
مومباي
مهاراشترا
بيون
أوريسا
خليج البنغال
بحر العرب
حيدر أباد
غوا
كارناتاكا
اندرا براديش
بنغالور
شيناي (مدراس)
جزر اندامان
بوندتيشيري
جزر لاكشادويب
تاميل نادو
بحر انداامان
تريفاندروم
سريلانكا
جزر نيكوبار
المحيط الهندي

مُقَدِّمَة

«تبدو حضارتنا للمراقب الغربي ميتافيزيقية كلها، مثلما يبدو عزف البيانو للأصم مجرد حركات للأصابع دون موسيقى».

رابندراناث طاغور، (أحد أعظم شعراء الهند، والحائز على جائزة نوبل للأدب عام 1913).

كان قد مضى علي في الهند أكثر من أربعة أعوام حين التقيت بأندريه، وهو رجل فرنسي في الثالثة والستين، خطَّ الشيب شعره (الذي اعتاد أن يربطه على شكل ذيل الفرس). لكن شعرت بأنني قابلت أندريه، المتحمس للفلسفة والكتابات الهندوسية، مرات عديدة في مناسبات ماضية. كنت في زيارة قصيرة إلى أوروفيل، البلدة التي أسستها في جنوب الهند عام 1968 ميرا الفاسا، وهي امرأة فرنسية (تجاوز عمرها التسعين) يدعوها الجميع بـ «الأم». اسم البلدة منسوب إلى سري أوروبيندو، أحد أشهر الزعماء الروحيين في الهند، الذي تستحق حياته -من سنوات دراسته في كمبريدج إلى نشاطه السري ضد الحكم الاستعماري البريطاني، ثم تَجَسُّده أخيراً بوصفه معلماً في ركن ساحر من أركان شبه الجزيرة الهندية- كتاباً أو اثنين. ومثلما قال لي أندريه، «غادرت [الأم] جسدها» عام 1973، بعد ثلاث وعشرين سنة من رحيل سري أوروبيندو، لكن بعد عدة أشهر من وصول الفرنسي الباحث عن المعرفة (وهذا من حسن حظه).

منذ أن انتقل أندريه إلى أوروفيل، نمت البلدة -وهي في الحقيقة «زاوية» هندية متوسعة- لتضم عدة آلاف من السكان، معظمهم -مثل أندريه الفرنسي- من الغربيين الذين أتوا بحثاً عن إكسير الفلسفة الهندية. وقبلت غالبيتهم -مثل أندريه أيضاً- فكرة أن الهند أمة فريدة بين الأمم. فهي تمتلك قوة معنوية وأخلاقية وروحية متفردة. الهند، كما قال، مفتاح بقاء الجنس البشري. لقد أتيت لاكتشاف السبب الذي يجعل الهند ملهمة

لمثل هذا الاعتقاد. قال أندريه بعد أن استقبلني في بيته الرحب المطلي باللون الأبيض: «حين تعيش في الغرب، في أوروبة، تشعر بالضياع كلية»، ثم أضاف ونحن نرشف عصير الخطمية: «في الغرب، عليك أن تنتمي إلى مجتمع وتتبع نمطاً معيناً. من المفترض أن تملك منزلاً، وتعمل في مهنة، حياتك كلها موجهة نحو المال. في الهند الأمر مختلف. الهند بلد فريد». وأردف مشدداً: «من دون الهند، العالم محكوم عليه بفقر المادية»، ووافقه الحاضرون الآخرون الرأي.

ولد أندريه أثناء الحرب العالمية الثانية، وعاش حياته المبكرة في تقشف ثم جند في الجيش الفرنسي وأرسل إلى الجزائر أثناء حرب التحرير. وبعد أن عاد إلى باريس، سمع في أصيل أحد الأيام عن مؤتمر يعقد في أوروفيل. ولما كان قبلها قد قرأ نسخة من «باغافاد جيتا»، أشهر كتاب مرجعي في الهندوسية، فقد عرف شيئاً عما تستلزمه الفلسفة الهندية. سرعان ما غادر إلى الهند. إلى هذه المرحلة، كانت رواية أندريه مباشرة وواضحة، لكنه لم يفسر السبب الذي جذبه إلى الكتاب أو الهند في المقام الأول. قال برقة: «بدا لي السبب واضحاً – ولا أجد مبرراً لصعوبة فهمه. لقد مارست الهند طوال آلاف مؤلفة من السنين عملية مناغمة للاختلافات والفوارق، واخترقتها لتصل إلى الوحدة خلفها. ثمة جوهر كامن في الهند لا تمتلكه البلدان الأخرى، جوهر يشير إلى وجود حقيقة روحانية تدعى الوحدة تكمن خلف تنوع الحياة». لابد أنني بدوت متحيراً، لأن أندريه شعر بالحاجة إلى التفصيل. قال: «الجنس البشري اليوم يعيش أزمة عالمية لا يمكن إلا للهند تخليصه منها، وذلك عبر إظهار السبيل إلى الوعي السامي، وتفسير التجسد ووحدة الأشياء كلها. لا يمكن لبلد آخر أن يقبل بوجود أوروفيل. لن تستطيع البلدة البقاء في الغرب –فسوف يحولها إلى طائفة».

أرادت «الأم» أن تكون أوروفيل أكثر من مجرد طائفة. لكن يصعب تجاوز سير القديسين للتعرف إلى حقيقتها. فقد خلفت وراءها ثروة عمر من النبوءات. إذ ولدت في باريس عام 1878 من أب تركي وأم مصرية، وأظهرت في طفولتها نزعة إلى «التواصل مع الطبيعة». وتمكنت أيضاً من القفز مسافات بعيدة «والتحدث مع الجن والكائنات التي

تسكن عالماً مخفياً عن عالمنا»[1]. وفي مرحلة الصبا، قامت ميرا الفاسا برحلة طويلة عبر مختلف البلدان وتعرَّفت مختلفَ الثقافات بحثاً عن مفتاح فهم الوجود البشري. وفي نهاية المطاف (1916)، انتقلت إلى الهند وقابلت سري أوروبيندو، الذي زودها بالإجابات. وأطلق الاثنان معاً حركة روحانية جديدة، تمثلت أهدافها في إبلاغ الناس بحقيقة أن الهند ستكون الوسيلة التي تنقل الجنس البشري إلى مستوى أرفع من الوعي. ودعا الاثنان ذلك «الوجود الذهني السامي». ثمة حركات مشابهة أخرى في الهند، ونساء على شاكلة «الأم». لكن صومعة أوروبيندو تظل أكثر تجذراً ورسوخاً.

قبل لقاء أندريه، زرت «معبد الأم» - وهو عبارة عن كرة ضخمة قطرها 150 قدماً تقريباً مغطاة بأقراص ذهبية تشبه أوراق الزهر. كان المنظر غريباً بحيث ذكرني بسفينة فضاء مصنوعة في هوليود لكنها هبطت في منطقة مدارية. وفي الفسحة الواسعة المحيطة بالمعبد رأيت عشرين أو ثلاثين شخصاً، يبتعد كل منهم عن الآخر مسافة محددة، ويمارسون تشكيلة متنوعة من تمارين اليوغا تحت شجرة تين البنغال قبيل الغروب. كان معظمهم من البيض. ولابد أن واحداً أو اثنين منهم من لوس أنجلوس. إذ إن سكان أوروفيل، الذين يتراوح عددهم بين ألفين وثلاثة آلاف (ويتبع معظمهم أسلوب حياة مشابهاً لأسلوب أندريه)، أتوا من مختلف أصقاع العالم، مثلما تظهر بوضوح نظرة خاطفة على دليل هاتفها - أسماء روسية، وكورية، وأمريكية لاتينية، ويابانية، وأوروبية. أما دليلي، مانوب طاغور (وهو بنغالي رقيق الصوت لا يمكن لأحد أن يأمل بالعثور على شخصية أكثر إمتاعا وبهجة منه) فقد أخبرني أن الهنود أقل عدداً مما يمكن استنتاجه من دليل الهاتف، نظراً لأن عديداً من الغربيين قد تسموا بأسماء هندية. وقال إنه شاهد «الأم» حين كان طفلاً: «بدت دوماً هادئة ساكنة وجعلتني أشعر بالهدوء والسكينة، كما أتذكر».

طلب مني أندريه أن أخبره عني وعما أريد معرفته. قلت إنني صحافي بريطاني عشت في الهند عدة سنين، وزوجتي هندية. وأريد أن أعرف السبب الذي جعل الهند تمارس مثل هذه الجاذبية القوية على كثير من الأجانب، نظراً لأنها لم تمارس هذا التأثير علي. لكن

ما لم أفصح عنه هو شعوري بأن الهند جاهدت مدة طويلة تحت عبء العظمة الروحية التي أسبغها الغربيون طوال قرون من الزمان عليها، واعتاد الهنود أنفسهم التقاطها وإرسالها مجدداً (مع الإضافات التزيينية اللازمة). وعلى مدى القرون، خصوصاً أثناء حقبة الحكم الاستعماري البريطاني وبعدها، صادق كثير من الهنود على نسخة أو أخرى من الرأي القائل إن الهند حضارة ميتافيزيقية حصراً. وبدا ذلك لمعظم الهنود بالتأكيد صورة مفضلة للذات على النظرة التحقيرية والازدرائية التي تبناها معظم، لكن ليس كل، حكام الهند الاستعماريين. فقد كتب اللورد مكولي، الذي فوض وضع أول قانون جنائي للهند، يقول إن جملة كتب الفلسفة والأدب الهنديين لا تستحق رفاً واحداً في مكتبة الكتب الغربية. والأسوأ، لكن النمطي للأسف، أن ونستون تشرشل قال إن الهند «بلد كريه يعتنق ديناً كريهاً»، و«لا يمكن أن نعدها بلداً إلا بعد أن نعد خط الاستواء بلداً»[2].

بالمقابل، ومن تراث مشابه في التشديد والتوكيد لكن أكثر تجذراً وعمقاً، كتب الروائي الفرنسي أندريه مالرو يقول: «تنتمي الهند، البعيدة عنا في الحلم والزمن، إلى الشرق القديم لروحنا»[3]. ويؤكد الفيلسوف الألماني آرثر شوبنهاور (من بين آخرين) على أن العهد الجديد المسيحي لابد أنه أتى من الهند نظراً لأنها تمتلك أرق حضارة عرفها البشر»[4]. وكل من يمنح حرية الاختيار بين مكولي ومارلو، أو بين تشرشل وشوبنهاور، لابد أن يختار بصورة طبيعية مارلو وشوبنهاور. وعلى الرغم من أن الغرب قد أنتج كثيراً من التقويمات العلمية – المعرفية المتوازنة للهند طوال السنوات المئتين والخمسين الماضية، إلا أن رأي معظم الغربيين العاديين قد تأثر إما بالموقف الرافض أو الرومانسي (كحال معظمهم حتى الآن). أغلب الهنود تحمسوا للرومانسي. كتب أمارتيا سين، العالم الهندي الفائز بجائزة نوبل للاقتصاد: «تفسيرات الأوروبيين الغريبة ومدائحهم الطريفة، وجدت في الهند جيشاً من المستمعين الذين عبروا عن امتنانهم لها وترحيبهم بها، خصوصاً بسبب تضرر الثقة بالنفس إلى حد بعيد نتيجة الهيمنة الكولونيالية». ولم تقتصر هذه المقاربة على الأوروبيين أو الماضي البعيد. فبعيد وصول الدكتور سين إلى جامعة هارفارد في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وجد أن كل كتاب تناول الهند في مكتبة الجامعة الشهيرة وضع في قسم «الدين»[5].

كان أندريه سيوافق على ذلك. لكن السؤال الذي أردت طرحه هو: هل تأثرت هذه النظرة الروحية إلى الهند وتحددت بالفقر المدقع المنتشر إلى هذا الحد فيها؟ لا يمكن لزائر الهند أن يتجاهل تجاور الحرمان البشري مع ثقافتها الدينية العميقة الجذور. في الهند، يبدو المقدس والمدنس مرتبطين على الدوام. بعض الفلاسفة الهنود برروا الفقر بوصفه عاقبة للأفعال التي ارتكبها الفقراء في حياتهم الماضية. ويبدو أن عقيدة التناسخ تجعل من الأسهل تجاهل الانحطاط المنتشر الآن. بل إنها توفر لبعضهم أساساً أخلاقياً للفقر. ألم يتأثر أندريه بالفقر الذي شاهده في كل مكان حوله؟ نظر إلي نظرة تنم عن شيء من السخط، وقال: «الهند بلد غني إلى حد لا يصدق لأن أهلها يفهمون -دون غيرهم- عبثية المادية». ثم أعاد توكيد هذه النقطة. ولابد أنه خمن ما أفكر فيه. في الهند هذه الأيام موجة من الإعجاب البالغ بالثروة تزداد ظهوراً باطراد. ويبدو أن نصف البلد يسعى إليها. يقول أندريه: «لو امتلأت الهند بالقنوات التلفزيونية والهواتف النقالة وغيرها من كماليات الحياة الحديثة، فإن الهنود لن يسيؤوا استخدامها ولن تثملهم. هذا الأمر لا يقلقني. هذه هي الهند».

لا يمكن إنكار رأي أندريه بوصفه تأملات غريبة وشطحات خيالية لـ«هيبي بوهيمي» أو هذيان أحد أتباع الطوائف المتحمسين. فالفرنسي الذي انشغل كما يبدو واضحاً بتعقيدات التراتيل الهندوسية (ريغ فيدا)، والمؤلفات الفلسفية في نصوص الهندوس المقدسة (أوبانيشاد)، إلى جانب مكتبة العقيدة الهندوسية المتعددة الطوابق، لم يكن من «الهيبيين»، ولا من أتباع الطوائف -بالمعنى الذي يفهمه معظم الغربيين- بكل ما تتصف به من تعصب وتزمت، وما تضمره من أفكار عن يوم الدينونة وإساءة في الحكم والتقدير وطقوس معربدة. ومعظم الأوروفيليين -كما يسمون أنفسهم- لا يشربون الكحول ولا يتعاطون المخدرات. ولا يطلب منهم التوقيع على مجموعة من المعتقدات أو الإيمان بعقيدة. لكن ما يتفقون عليه جميعهم، وما يؤكده عدد كبير من الهنود المثقفين والأميين، هو الأهمية الفلسفية والأخلاقية/ المعنوية الفريدة للهند بالنسبة إلى مستقبل العالم.

مع أن معظم سكان أوروفيل هم من الأجانب، إلا أن المشاعر السائدة فيها شائعة في الهند المعاصرة. وكذلك فإن معظم ما قاله أندريه، خصوصاً فيما يتعلق بعالم الهند

الآخر -العالم اللامادي للهند- لا يجادل به أحد في أي حفلة عشاء تقام في نوتنغ هيل، أو مونبارناس، أو بيفرلي هيلز. باختصار، تستمر روح الحكايات الرومانسية في توجيه مدركات الأجانب وكثير من الهنود أنفسهم. وفي الحقيقة، فإن العالم اللامادي متجذر في صورنا التقليدية الذهنية عن الهند، ورموزنا، ومفرداتنا، إلى حد أن أولئك الذين يرفضونه عمداً يروجون له عرضاً أحياناً.

عندما ودعت أندريه، وضع ذراعه حولي وقال إنه يحبني على الرغم من جنسيتي. فهو يكره معظم البريطانيين، كما قال معتذراً، بسبب ما فعلوه بالهند، وبسبب حقيقة أنهم يفعلون الأشياء بطريقة مختلفة، مثل القيادة على الجانب الأيسر من الطريق، ورفضهم الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي، ولأنهم يتصرفون دوماً باستعلاء: «سوف تأخذ الهند العالم إلى مستوى أسمى. وعلى الجميع أن يفهموا ذلك، لاسيما البريطانيين».

برزت صور ذهنية جديدة وقوية للهند في العقد الأخير أو نحوه، غذاها على الأغلب نجاحها في تقانة المعلومات، ومراكز الخدمة الخارجية، وتنامي تأثير بوليود خارج الهند -وشاعت نتيجة ازدياد ثروة ونفوذ الجاليات الهندية في الولايات المتحدة وبريطانية وغيرهما- وبرنامج الهند النووي الذي خضع لكثير من التحليلات، وأعلن عنه أول مرة عام 1998. وبالطريقة نفسها التي تشوه فيها معاينة الهند من منظور ديني صرف الفكرة عنها -ويمكن أن تؤدي إلى قراءة خاطئة لما يحدث- فإن هذه الصور الذهنية الجديدة يمكن أن تضلل أيضاً. فاقتصاد الهند يتغير بسرعة وفقاً للمعايير السابقة. لكن طبيعة التغيرات ومداها يتعرضان للمبالغة والغلو أحياناً. فقد اعتاد الهنود أنفسهم بيع جلد الدب قبل صيده. وفي السنوات الأخيرة، أصبح من الشائع في الهند الحديث عنها بوصفها على شفا التحول إلى قوة عظمى.

هنالك طريقة أخرى لرؤية الهند ربما تكون أكثر صدقاً وتمثيلاً للواقع، ومن المؤكد أنها أكثر تنويراً: عبر ثقافتها السياسية الراسخة والدينامية. في أواخر تسعينيات القرن العشرين، زار روبرت مردوخ الهند لاستكشاف احتمالات إطلاق محطة فضائية وكبلية في مشروع مشترك لاستغلال السوق المتنامي للناطقين باللغة الإنكليزية. وبعد لقاء الوزراء

كلهم في نيودلهي، سافر إلى مومباي، العاصمة التجارية، للقاء ديروباي أمباني، صاحب شركة «ريليانس اندستريز»، أكبر شركة هندية في القطاع الخاص. سأله أمباني، الذي اشتهر بوصفه أذكى أفراد جيله من رجال الأعمال، عن الشخصيات التي قابلها في دلهي. أجاب بأنه التقى رئيس الوزراء، ووزير المالية وغيرهما. فقال أمباني: «آه، لقد قابلت الشخصيات المناسبة، لكن إن أردت معرفة كيف تجري الأمور في الهند فعليك أن تقابل الشخصيات غير المناسبة»[6].

كان يقصد السياسيين الفاسدين (وربما نظراءهم البيروقراطيين أيضاً). في الهند، ثمة فرصة معقولة للرجل غير المناسب للاشتغال بالسياسة في نهاية المطاف. لكن في بعض الأحيان، وربما بوتيرة أقل، ينطبق ذلك على الرجل المناسب أيضاً. وفي حين كان بيل كلينتون يذكر نفسه باستمرار في انتخابات عام 1992 بأن المهم هو «الاقتصاد»، فإن المهم في الهند هو «السياسة». إذ لا يمكن فهم التغيرات التي أصابت شخصية الهند الاقتصادية والدينية دون تقدير أهمية الثقافة السياسية التي تطغى على كل شيء إضافة إلى دور الدولة.

غرضي في هذا الكتاب تقديم تقدير تقويمي غير عاطفي للهند المعاصرة على خلفية التوقع المنتشر على نطاق واسع لانتقالها إلى مرتبة القوة العظمى في القرن الحادي والعشرين. الفصل الأول يتناول اقتصاد الهند المزدهر بالرغم من أنه يعاني حالة فريدة من عدم التوازن. ثم أنتقل إلى تقويم الدولة الكلية الحضور في الهند وحركاتها السياسية الرئيسة. يتبع ذلك استكشاف لعلاقات الهند المتفجرة بباكستان والأقلية المسلمة داخل الهند، ثم تقدير للرقصة الثلاثية مع الولايات المتحدة والصين التي ستشكل عالم القرن الحادي والعشرين. أخيراً، سوف يعاين الكتاب تجربة الهند مع الحداثة والتمدين، حيث يثبت أن قيم البلد الدينية متعددة القدرات في إعادة ابتكار نفسها في صيغة معاصرة. وأختتم الكتاب بمعاينة التحديات التي تواجه الهند في الحفاظ على نهوضها المتوقع وبروزها المنتظر على الساحة العالمية في السنوات القادمة.

نبدأ، في هذه المقدمة، بنظرة خاطفة على التأثير الدائم لأهم ثلاث شخصيات شهدتها الهند في القرن العشرين: المهاتما غاندي، وجواهرلال نهرو، وبيمارو أمبيدكار.

إذ يمكن تقديم الحجة على أن تأثير هؤلاء على شخصية الهند ووجهتها يتجاوز تأثيرات أرباب الهند كلهم، ومديري شركات البرمجيات، والعلماء النوويين مجتمعة. فكل منهم كافح التقاليد التراثية الدينية في الهند. ثم رفضها اثنان في نهاية المطاف، في حين استغل الثالث، غاندي، المشاعر الدينية للجماهير ووجهها للحصول على استقلال الهند.

مرت ثلاثة أجيال منذ أن حصلت الهند على استقلالها من الحكم البريطاني «في منتصف ليلة» الخامس عشر من أغسطس عام 1947. مرت ثلاثة أجيال أيضاً منذ أن اغتيل غاندي، الزعيم الروحي والإستراتيجي لحزب المؤتمر الهندي الذي قاد النضال في سبيل الحرية، وهو في طريقه ليؤدي صلواته المسائية في نيودلهي على يد متعصب يميني هندوسي، اسمه ناثورام غودسي، في الثلاثين من يناير عام 1948. لكن غاندي، الذي كان نجاحه في الحفاظ على النضال السلمي ضد البريطانيين مأثرة استثنائية من مآثر جاذبيته الشخصية، ما يزال مستمراً في تقسيم الهنود ومطاردة أحلامهم. إذ يتركز حتى الآن انتباه عظيم على التأثير التحويلي -والسحري نوعاً ما- الذي مارسه على الناس العاديين، وقدرته على نقل النضال في سبيل الحرية إلى الجماهير الأمية ليلهمها ويحفزها على المشاركة. إن مقدرة غاندي على التحدث بلغة الشعب هي التي نقلت النضال في سبيل الحرية من نادي المحامين الذين درسوا في لندن، وتشبهوا بالإنكليز في لباسهم وسلوكهم، وسعوا إلى «الحكم الإنكليزي من دون الإنكليز»، إلى حركة ارتكزت على الجماهير وشملت الهنود كلهم.

دور غاندي بوصفه معلماً في الإستراتيجية والتكتيكات السياسية معروف للقاصي والداني. لكن قدراً أقل من الانتباه كرس لتأثير فلسفة غاندي المعادية للمادية الدنيوية في تطور الهند منذ عام 1947. مازال هذا التأثير مستمراً حتى الآن بطرق عديدة. فالمجتمعات مثل البشر: ما حدث لهم في سنوات التكوين المبكرة يشكل قراراتهم وشخصياتهم بعد مدة طويلة من اندثار سياقات تلك الأحداث. لكن إن عاد غاندي إلى الهند اليوم، فسوف يفاجئه ما يراه. فالهند في أوائل القرن الحادي والعشرين أصبحت بلداً أكثر ثقة بالنفس، ومكاناً أكثر خضوعاً للمادية الدنيوية والعولمة. في عام 1991، غيرت الهند بصورة حادة

مسارها الاقتصادي حين فككت نظام التحكم الصارم والتراخيص (المعروف باسم «ترخيص راج» الذي تبنته بعد الاستقلال)*. ومنذ ذلك الحين، ظل اقتصاد الهند في حالة ارتقاء وصعود، لتقتنص حصة متعاظمة باطراد من أسواق البرمجيات في الولايات المتحدة وأوروبة، وتبدأ بتنمية قطاع تصنيعي يمكن أن ينافس في الأسواق العالمية. واكتسبت الهند أيضاً زخارف القوة العسكرية وبهارجها المميزة للقوة العظمى الطامحة: النخب الهندية تتجادل علناً حول متى -وليس هل- تطور الهند صواريخ نووية عابرة للقارات. أما الطبقة الوسطى الحضرية (في المدن) التي يتكلم أفرادها الإنكليزية فهي مشبعة بالثقافة الاستهلاكية كأنها دين جديد. ولو لم يحرق جثمان غاندي، لرجف في قبره!

في الوقت ذاته، تبقى الهند اليوم وطناً لأكثر من ثلث البشر الذين يعانون حالة مزمنة من سوء التغذية (حسب تصنيف الأمم المتحدة)، وتتخلف في متوسط العمر المتوقع ونسبة الأمية عن كثير من البلدان النامية، خصوصاً الصين. فما يزال زهاء 750 مليون إنسان من عدد سكان الهند البالغ 1.1 مليار نسمة يعيشون في قراها التي يبلغ عددها 680 ألف قرية، نصفها تقريباً يفتقر إلى الطرق المعبدة الصالحة للاستخدام في المواسم كلها، في حين يتعذر على أعداد ضخمة منهم الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية الكفؤة أو المدارس الابتدائية المؤهلة. إضافة إلى أن نصف نساء الهند أميات، ونسبة كبيرة من غير الأميات لا يتجاوز تعليمهن القدرة على كتابة أسمائهن.

الهند أيضاً بلد مازالت النخبة فيه ملتزمة باعتقاد غاندي -الذي أعلنه في سياق النضال في سبيل الحرية وسعى عبره إلى توسيع جاذبيته- بأن القرية يجب أن تبقى اللبنة الأساسية للمجتمع الهندي. صحيح أن كثيرين، ومنهم نهرو، أول رئيس وزراء للهند وتلميذ غاندي، قدموا الحجة ضده، لكن الجدل مستمر حتى اليوم. الهند تتمدن ببطء ويصعب تخيل ما يمكنه وقف التوسع المستمر لمدنها. لكن أنصار غاندي مستمرون في تبني الاعتقاد القائل بوجوب أن تحتل القرية مكاناً مقدساً في مركز الأمة الهندية. وما يزال تأثيرهم مستمراً في عرقلة تحسين التخطيط للمدن.

* يقول المنتقدون إن النظام كان يفرض على كل عمل في الهند، باستثناء التنفس، الحصول على ترخيص مسبق من الحكومة. (م)

كتب غاندي يقول في رسالة بعث بها إلى نهرو: «أنا على قناعة بأن الهند إذا نالت حريتها الحقيقية، ونال العالم حريته عبر الهند أيضاً، فلابد أن تُدرك -عاجلاً أم آجلاً- حقيقة أن على البشر أن يعيشوا في القرى لا في المدن؛ في الأكواخ لا في القصور. ولن يستطيع مئات الملايين من البشر العيش معاً في سلام وأمان في المدن والقصور. وليس لهم حينذاك من سبيل سوى اللجوء إلى العنف والكذب»[7]. وفي أهم كتاب ألفه غاندي، وربما أكثر الكتب المرجعية اقتباساً اليوم، «هند سواراج» («الحكم الذاتي للهند»)، يقول: «حرروا القروي من فقره المزمن وأميته فتظهر أفضل عينة لما يجب أن يكون عليه المواطن الحر المثقف.. إن التزام المبادئ الأخلاقية يعني المعرفة الناجزة بعقولنا وعواطفنا. وبذلك، نعرف أنفسنا. فإذا صدق هذا التعريف، لن تجد الهند، مثلما أظهر عديد من الكتاب، شيئاً تتعلمه من الأمم الأخرى».

يجب رؤية اعتزاز غاندي الثقافي، وبعض من ازدرائه العميق للحداثة، في سياقهما التاريخي، أي بوصفهما رداً تكتيكياً وفعالاً على الإهانات التي كثيراً ما وجهها المستعمرون إلى «الهند الجاهلة المتخلفة»، وطريقة لزيادة تقدير الذات لدى الجماهير. كان غاندي مؤهلاً إلى حد مدهش لفعل ذلك. فقد ولد في ولاية غوجارات (في غرب الهند)، وحصل على شهادة الحقوق من لندن في تسعينيات القرن التاسع عشر. وقبل عودته إلى الهند عام 1913، جذب اهتمام العالم في جنوب إفريقيا، حيث عارض تبني القوانين العنصرية ودخل السجن. وهناك، طور إستراتيجيته القائمة على مبدأ اللاعنف والعصيان المدني التي سوف يستخدمها بفاعلية وتأثير في الهند.

لكن الفلسفة الغاندية ليست مجرد تكتيك لتعزيز النضال في سبيل الحرية ودعمه. بل تتعلق أيضاً بكيفية تنظيم المجتمع ومعيشة أفراده. وهي مستمرة في ممارسة التأثير في وعي ولاوعي معظم أفراد الطبقة المثقفة في الهند اليوم. ثمة مثال دائم يمكن الاستشهاد به: من دون تقدير أهمية تأثير غاندي في التفكير الاقتصادي، يصعب تفسير السبب الذي جعل الهند تعيق قدرة قطاعها النسيجي على النمو إلى حجم يتناسب مع إمكاناته. ومثلما يعرف أي طالب يدرس التطور الاقتصادي، فقد لعب إنتاج الصناعة النسيجية

دوراً حاسماً في التصنيع في معظم المجتمعات، بدءاً ببريطانية في القرن الثامن عشر، وصولاً إلى الصين في القرن الحادي والعشرين. ويمكن العثور على تراث غاندي في التعرفة الجمركية المتحيزة التي مازالت الهند تفرضها على المنسوجات الصناعية لصالح القطن* (حين يتركز معظم طلب التصدير على الأولى)، وفي الأنظمة والقواعد التي تحبط حوافز شركات النسيج وتمنعها من النمو لتتجاوز حجم «صناعة الأكواخ» المحلية، وحيث تعاقب النجاح التجاري وتكافئ الفشل وتحميه.

تراخت صرامة بعض هذه السياسات منذ أن غيرت الهند مسارها الاقتصادي عام 1991، وكثير من الذين يعارضون الآن إدخال مزيد من التسهيلات لا يفعلون ذلك انطلاقاً من أفكار غاندي، بل لأنهم يمثلون مصالح ضيقة تستفيد من الوضع القائم حالياً. لكن أكثر البلدان المنافسة للهند ديناميكية ونشاطاً، خصوصاً الصين، ليست مضطرة لمصارعة تركة تراثية خلفها قديس معاصر إذا جاز التعبير. لقد جرى الاستشهاد مراراً على مدى السنين بما قاله ساروجيني نايدو، أحد أبطال النضال في سبيل حرية الهند، عن غاندي، لكن يستحق تكراره هنا: «يكلفنا إبقاء أتباع غاندي في حالة فقر مالاً كثيراً». العداد ما يزال دائراً. لكن هناك دروساً مهمة تستمد من غاندي فيما يتعلق باحترام البيئة الطبيعية يجدر بالهنود إعادة اكتشافها، مثلما سأقدم الحجة في موضع لاحق من هذا الكتاب.

بيمارو أمبيدكار أقل شهرة من غاندي خارج الهند. لكن بالنسبة إلى ملايين الهنود يعد شخصية أكثر أهمية. إذ يمكن العثور على تماثيله في القرى في طول شبه القارة المكتظة بالسكان وعرضها. وخلافاً لغاندي، الذي تصادم معه مراراً وتكراراً وبأسلوب حاد ومرير غالباً، لم يجد تناقضاً بين قبول العلم الحديث والتقانة المتقدمة ومعارضة الحكم الاستعماري. لكن بوصفه أول زعيم معترف به يأتي من الطبقة التي كانت تعرف سابقاً بـ «المنبوذين» وتدعى اليوم «داليت» (أي «المضطهدين أو الممزقين إرباً إرباً») فقد

---

* صحيح أن استخدام غاندي للمغزل البسيط لإشاعة المعرفة بنظام التعرفة الاستغلالي الذي فرضه المستعمرون، قد خدم أهداف النضال في سبيل الحرية خدمة عظيمة، إلا أنه فقد معناه المنطقي، مثلما أشار أمارتيا سين، حين أصبح سياسة اقتصادية بعد الاستقلال.

منح المهمشين في الهند أول أمل بالارتقاء وتجاوز وضعهم الاجتماعي الموروث*. ورأى في نظام الطبقات أعظم الشرور الاجتماعية في الهند، لأنه يعامل ملايين الناس بوصفهم أدنى مرتبة من البشر نتيجة مولدهم وحسب. أما الأمل الذي منحه للداليت فربما لم يتحقق حتى الآن بصورة كاملة أو حتى جزئية، وذلك وفقاً للخطبة المؤثرة التي ألقاها نهرو عند الاستقلال. لكن فيه ما يكفي ليجعل الداليت الذين يقدر عددهم بمئتي مليون، وذاقوا طعم الحرية والحراك الاجتماعي منذ 1947، يشعرون بأن من المستحيل التراجع إلى ذهنية الاستسلام والخضوع وحتى الغياب عن النظر التي كانت مطلوبة منهم على مر العصور والدهور.

استكمل أمبيدكار، أول هندي من طبقة المنبوذين يدرس في الخارج، دراساته العليا في جامعة كولومبيا في نيويورك، ثم تأهل لممارسة المحاماة في لندن عام 1916، وكان أيضاً مشاركاً رئيساً في صياغة دستور الهند عام 1950، الذي ساوى بين الأفراد أمام القانون ومنح البالغين الهنود كلهم حق التصويت، بغض النظر عن الطبقة أو أي هوية أخرى. المحامي أمبيدكار هو الذي ضحك أخيراً وهزم معارضيه الغانديين أثناء صياغة المسودة، حين استخدم معرفته المتفوقة بالقانون لتحييد مطالب الطبقة العليا الهندوسية.

ونجح في نقل عدة فقرات -كانت تطالب، مثلاً، بحظر ذبح البقر، وتحريم شرب الكحول، ومنح الأولوية الاجتماعية للقرية- من قسم «الحقوق الأساسية» للدستور (الملزمة قانونياً) إلى قسم «المبادئ التوجيهية» التي كانت مجرد قائمة من الرغبات غير الملزمة.

انبثق رأي أمبيدكار بالقرية من تجربته الخاصة، التي عانى فيها الإذلال عندما كان طفلاً، حين رفض الحلاقون قص شعره ومنع من دخول المقاهي، ولم تهدئ غضبه قليلاً إلا الفرص التي منحت له في بومباي ليدرس. ومع الاعتذار للقراء الهنود، وكثير منهم يحفظون هذه الكلمات عن ظهر قلب، فإن رأي أمبيدكار بالقرية الهندية هو: «حب المثقف

* رفض أمبيدكار اسم «هاريجان» (حرفياً: «أبناء الله») الذي أطلقه غاندي على المنبوذين، بوصفه استعلائياً.

الهندي لمجتمع القرية لا تحده حدود طبعاً، إن لم يكن يثير الشفقة.. ليست القرية سوى مجرور المحلية، ووكر الجهل، وجحر التعصب والطائفية»*[8].

وصف أمبيدكار، الذي ما يزال تمثاله حتى اليوم -بل خصوصاً اليوم- يطلق ردود فعل عنيفة كلما حاول أحد إقامته، وصف التراتبية الطبقية بأنها «سلم صاعد من الكراهية وسلم نازل من الازدراء». قال ميغاستينيز، مبعوث الإمبراطور السلوسي في بلاط باتاليبوترا، القوة المهيمنة على الهند آنذاك (300 ق.م)، ملاحظاً عن القواعد والأنظمة الطبقية في الهند: «لا يسمح لأحد بالزواج من خارج طبقته، أو يزور أحداً إلا منها»[9]. وظل هذا سائداً طوال أكثر من ألفي سنة، لكنه لم يعد يفيد في وصف الهند بدقة.

يتضح من كتابات أمبيدكار أنه أمل بأن تساعد الديمقراطية في تفكيك النظام الطبقي. لكن ذلك لم يحدث، على الأقل ليس بالطريقة التي أمل بها. فمازالت الطبقة، بوصفها هوية سياسية، حية ونشطة وفاعلة في الهند اليوم، حتى وإن انقطعت عن جذورها الطقسية والاقتصادية. ولا ريب في أن المحامي المنتمي إلى طبقة الداليت سيصاب بالرعب من الاختلاس وحكم المافيا المقنع بغلالة رقيقة اللذين يربطهما الناس بسياسة الطبقة الدنيا في الهند اليوم، خصوصاً في الولايات المكتظة بالسكان والأقل تطوراً في شمال الهند. وسيصاب أيضاً بخيبة أمل حين يلاحظ أن كثيراً من أحزاب الطبقة الدنيا اليوم لا تسعى لإلغاء النظام الطبقي بل لمجرد تحسين موقعها إزاء الطبقات الأخرى، إما عبر التهييج لزيادة حصتها من الوظائف الحكومية أو بناء مزيد من النصب التذكارية لزعمائها وآلهتها. لم تفسح الطبقة الاجتماعية، كما توقع كثيرون، المجال للطبقة بمعنى الولاء السياسي. ففي الهند: «لا تدلي بصوتك بل تصوت لطبقتك».

ومع ذلك، فإن المهنة الموروثة كما حددتها الطبقة تتآكل تدريجياً. فسكان المدن في الهند، وكثير من سكان القرى، لم يعودوا مجبرين على أداء وظائفهم الموروثة، مع أن

* تعني الطائفية في الهند الولاء للجماعة الإثنية لا المجتمع عموماً، وتتعلق عادة بالدين والطبقة أيضاً. أما المعنى الغربي الذي يشير إلى العيش المشترك أو المشاركة، فلا يستخدم في هذا الكتاب.

كثيرين منهم يقومون بها بدافع الحاجة والضرورة. على سبيل المثال، يمكن العثور على برهميين من الطبقة العليا يعملون في تجارة الجلود، وهي مهنة محرمة سابقاً؛ وطباخ من الداليت يحضر الطعام لأفراد الطبقات الأخرى - وهو أمر لا يمكن تخيله حتى منذ مدة قريبة. الزواج المختلط بين الطبقات يزداد أيضاً، مع أنه ما يزال نادراً جداً في القرى حيث يعيش ثلثا سكان الهند حتى الآن. إذاً، من المغري الاعتقاد بأن التاريخ يسير وفقاً لرأي أمبيدكار.

ربما يكون أكبر شبح يخيم على الهند اليوم هو شبح جواهرلال نهرو، الذي يمارس ميراثه تأثيراً تقسيمياً مثله مثل غاندي أو أمبيدكار، لكن دوره في تشكيل شخصية الهند الحديثة، بوصفها دولة أو ديمقراطية أو مجتمعاً مدنياً، يتجاوز دور الاثنين الآخرين. لم يتمكن أحد من البقاء في سدة الحكم مثل نهرو، الذي شغل منصب رئيس الوزراء بين عامي 1947 - 1964، ولم يقترب منه في هذا السياق سوى ابنته، إنديرا غاندي التي شغلت المنصب طوال ثلاث عشرة سنة. ويمكن اقتفاء أثر عدد من التناقضات المحيرة في الهند اليوم بالعودة إلى نهرو. فمع أنه كان مؤمناً إيماناً قوياً بالحداثة، إلا أنه هيمن على أقرب شيء في الهند إلى العائلة الملكية الإقطاعية، ألا وهي أسرة نهرو - غاندي الحاكمة*. وفي الحقيقة، كان الثاني في العائلة، نظراً لأن والده موتيلال نهرو كان رئيساً لحزب المؤتمر وواحداً من أوائل أعضائه بعد تأسيسه عام 1885.

بعد اغتيال غاندي، أصبح نهرو الزعيم الوطني الأول في الهند. لكنه اعتاد أن يشير إلى نفسه مداعباً بالقول: «أنا آخر إنكليزي يحكم الهند». درس نهرو في هارو، إحدى أرقى المدارس العامة في بريطانية، ثم في جامعة كمبريدج، قبل أن يتأهل محامياً في لندن. ومثل هو ووالده نموذج المحامين المتأنكلزين الذين هيمنوا على حزب المؤتمر قبل أن يلبسه غاندي ثوب القطن المغزول في المنزل. وحين كان في باريس في إجازة من

* تزوجت أنديرا فيروز غاندي، وهو صحفي (وزير نساء) من شمال الهند (لم تربطه صلة قرابة بالمهاتما). كان فيروز، الذي توفي في سن مبكر نتيجة أزمة قلبية، ينتمي إلى طائفة البارسيين الزاردشتيين. أما أشهر الأسماء العائلية في الطائفة فهو داروالا (الخمّار). ولا يمكن أن نتأكد هل كانت عائلة نهرو - داروالا ستحقق هذا القدر من النجاح.

كمبريدج، كتب إلى والده عن مسرحية لشكسبير شاهدها تمثل بالفرنسية: «لا أظن أن الممثلين يعرفون هل هي مسرحية إيمائية أم مأساة!»[10]. ومع أنه قبل منطق غاندي بالتصرف مثل الهنود وارتداء ثيابهم، إلا أنه لم يفقد أبداً هيئة أو سلوك النبيل الإنكليزي الإدواردي. وفي المرات العديدة التي اعتقله فيها البريطانيون وسجنوه، اعتاد أن يتناول الفطور الإنكليزي التقليدي المؤلف من رقائق الذرة (كورن فليكس)، والبيض المسلوق، وشرائح لحم الخنزير والبندورة، قبل أن يسلم نفسه إلى سجانيه. في حين كان غاندي يكتفي بقليل من عصير الليمون وكأس من حليب الماعز.

لكن إعجاب نهرو بالإنكليز وتشبهه بهم تجاوزا نطاق ذوقه الخاص. فحين أصبح رئيساً للوزراء عام 1947 اتخذ قراراً بالاحتفاظ بالموظفين العاملين في الخدمة المدنية الاستعمارية النخبوية، الذين كان نصفهم تقريباً من الهنود. وفي حقبة كان فيها المتواطئون مع المستعمرين في المستعمرات الأخرى المستقلة حديثاً يعدمون، أو يرسلون إلى معسكرات الاعتقال، أو يهربون إلى المنافي، أو على أقل تقدير يخسرون وظائفهم، كان نهرو يدعوهم لشرب الشاي ويقرأ أوراقهم. بل وصل به الأمر حد حث اللورد ماونتباتن، آخر حاكم بريطاني للهند، على البقاء سنة أخرى في منصب رئيس الدولة*.

يمكن رؤية ميراث نهرو «الإنكليزي» -إذا جاز التعبير- في كل ركن من أركان الهند في القرن الحادي والعشرين، عبر نظام جباة الضرائب الذي لم يدخل عليه سوى تعديلات طفيفة، حيث ما يزال هؤلاء يمارسون سلطة تنفيذية وقضائية على الوحدات الإدارية الفرعية في الأقاليم. ويعد هذا مصدراً للقوة والضعف في آن. فهو مصدر قوة لأن الخدمة الإدارية الهندية توفر اللحمة التي تساعد في بقاء البلد موحداً ذهنياً وعاطفياً ونفسياً، لكنه مصدر ضعف لأن موظفي الخدمة هم من النخبة الذين لا يمكن طردهم من عملهم، والذين يعدون الديمقراطية منافساً لدوداً. أما العلاقة المتوترة، والغريبة أحياناً، بين موظفي الخدمة الإدارية الهندية وزعماء الأقاليم المنتخبين (نصف المتعلمين غالباً) فتمثل موضوعاً متكرراً في هذا الكتاب.

* ثمة علاقة حميمة ربطت بين نهرو وإدوينا ماونتباتن، زوجة نائب الملك، ويمكن أن تمثل حافزاً إضافياً.

يمكن رؤية طابع نهرو الإدواردي أيضاً في نزعة الدولة للظهور في كل مكان، وهي نزعة تقاسمها مع كثير من الإنكليز اليساريين من الطبقة العليا في تلك الحقبة -خصوصاً الفابيين الذين اعتقدوا أن الاشتراكية يمكن أن تطبق بأسلوب سلمي بواسطة الدولة عبر طبقة مؤهلة من التكنوقراط «الأفلاطونيين». ومن حسن حظ الهنود أن نهرو كان أكثر تأثراً بالفابيين الإنكليز منه بالبلاشفة الروس. لكن نموذج نهرو الاقتصادي، حيث تقود الدولة مسيرة البلاد نحو التصنيع على حساب الاستهلاك، الذي استخف به بوصفه عبثاً طائشاً، والإصلاح الزراعي الفعال، الذي شعر بأن من المتعذر تحقيقه كاملاً في النظام الديمقراطي، بقي صامداً على الرغم من القرار ببدء تفكيك نظامه الشهير «ترخيص راج» عام 1991.

ما تزال أصداء كراهية نهرو للمشروعات الخاصة والسعي لجمع المال تتردد بقوة حتى اليوم، مع أن صوتها ضعف منذ عام 1991. لكن بوصفه من طبقة البراهمة -على الرغم من نفوره الصادق من النظام الطبقي، إلا أنه مازال يعرف حتى اليوم باسم البانديت نهرو (لقب تشريفي يشير إلى أصله الطبقي)- فإن من السهل تمييز آثار تعقيداته الشخصية في مواقف كثير من الهنود المنتمين إلى الطبقة العليا. كتب نهرو منتقداً بازدراء «حضارة التجار الهندوس»، وقال إن الاشتراكية ستؤدي إلى نهاية «مجتمع التملك». وهؤلاء طبقة من التجار الصغار والمرابين أدنى منزلة من طبقة البراهمة. الهند المعاصرة تتبنى رأياً ازدواجياً غامضاً تجاه جمع المال يدين بمعظمه إلى نهرو.

لكن أهم ميراث خلفه نهرو، وظل على حاله على مر السنين، هو علمانيته وازدراؤه للطائفية. فقد اعترف بإلحاده، ولم يستطع إخفاء ازدرائه للتدين والشعائر والطقوس الدينية كلها. لقد تحولت هذه النزعة، الشائعة أيضاً بين أفراد الطبقة العليا الإنكليزية في عصره، نحو الشك والارتياب بالحماسة الروحية أو اللاهوتية، تحولت إلى نوع من الإحباط من غاندي، الذي كان يجلس -مجازياً- وأحياناً فعلياً، عند قدميه.

كتب نهرو يقول: «لقد أصبح الدين كما يمارس في الهند مثل الشيخ والبحر بالنسبة لنا، ولم يكتف بقصم ظهورنا، بل خنق، وكاد يقتل، أصالة الفكر أو الذهن». في أغلب

الأحيان، تساهل نهرو مع، بل أعجب بقدرة غاندي على التحدث بلغة الجماهير. لكن عندما كان المهاتما يتحدث عن تنفيذ إرادة الله، اعتاد نهرو أحياناً أن يرد بغضب قائلاً: «أكثر ما يزعج إشاراته [غاندي] المتكررة إلى الله -الله جعله يفعل هذا، والله حدد له موعد الصوم..»[11].

لكن ما أيأس الهنود كلهم تقريباً، ومنهم نهرو، أن البلاد قسمت عام 1947 لإنشاء وطن مستقل لمسلمي الهند، وهذا أطلق شرارة أعمال عنف راح ضحيتها قرابة مليون شخص، وأجبرت اثني عشر مليوناً على عبور الحدود المرسومة حديثاً. أما إصرار نهرو على منح المسلمين حقوقاً متساوية في دولة هندية علمانية ومستقلة فقد أكسبه كراهية لا تفنى من الإحيائيين الهندوس اليمينيين. وخلافاً لغاندي، توفي نهرو في سريره. لكن تراثه العلماني تعرض لهجمات متكررة نجمت أحياناً من انبعاث اليمين الهندوسي المتطرف منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين. ومما يكشف كثيراً من الحقائق أن الحركة الإحيائية الهندوسية، بقيادة جناحها السياسي، حزب بهاراتيا جاناتا («حزب الشعب الهندي»)، الذي ترأسَ على حكومة ائتلافية نقلت الهند إلى القرن الحادي والعشرين، قد استخدمت أسماء وصور الرموز الوطنية كلها -ومنها غاندي وأمبيدكار. لكن نهرو يبقى الشخصية المكروهة رقم واحد لليمين الهندوسي حتى بعد أربعين سنة من وفاته. الشعور متبادل كلية: كتب نهرو يقول: «قيل إن في الهند خمسة ملايين ونصف المليون من الزهاد المتجولين والمتسولين. بعضهم صادقون حقاً. لكن لا ريب في أن معظمهم ليس لهم أي نفع، ولا رغبة لهم إلا في الاحتيال على الآخرين والعيش على ما يكسبونه دون أن يعملوا»[12]. لا يوجد تقدير دقيق لعدد الزهاد المتجولين في الهند اليوم، مع أن السكان قد تضاعفوا ثلاث مرات منذ أن أدلى نهرو بهذه الملاحظة.

عنوان هذا الكتاب: «على الرغم من الآلهة: النهضة الغريبة للهند الحديثة»، استمد إلهامه إلى حد ما من توكيد نهرو على أن أعظم مصادر قوة الهند ليست متموضعة حصراً، ولا لزوماً، في تقاليدها الدينية. إذ يمكن العثور على مزايا الهند في ديمقراطيتها الحيوية، التي قلبت التوقعات لا بقدرتها على البقاء فقط، بل بترسخها وتجذرها في عمق

ثقافة الهند. ويمكن العثور عليها أيضاً في تقاليدها التراثية التعددية، التي زودت البلاد بمئات السنين من الممارسة في إدارة الصراع الاجتماعي دون اللجوء الآلي إلى العنف. صحيح أن تقسيم البلاد على أسس دينية، والهزات الزلزالية اللاحقة قد أدت إلى مذابح سفكت فيها دماء غزيرة، لكن لا يوجد في تاريخ الهند ما يشابه عمليات القتل الجماعي التي عانتها أوروبة. إن مصادر قوة الهند يمكن العثور عليها أيضاً في النبع الثر لرأسمالها الفكري وقدرتها التقانية، الذي يساعدها اليوم على الانطلاق للعب دور عالمي يناسب حجمها وتأثيرها.

لكن مثلما يشير العنوان الجانبي، فإن طبيعة نهضة الهند غريبة، أو غير عادية. فمن غير العادي وفقاً لمعايير بلدان عديدة أن تبرز الهند بوصفها قوة اقتصادية وسياسية مهمة على مسرح العالم، في حين تبقى مجتمعاً دينياً، وروحانياً، ومؤمناً بالخرافات إلى حد ما. وعلى نحو مشابه فإن حقيقة اعتناق الهند الديمقراطية الكاملة، إلى جانب غيرها من الأمم الكبرى، قبل أن تتشكل فيها طبقة وسطى كبيرة أو أغلبية متعلمة من الناخبين، تعد أمراً فريداً آنذاك وتبقى كذلك حتى الآن.

اقتصاد الهند يتوسع الآن بسرعة دون أن يضطر للمرور بثورة صناعية عريضة القاعدة - وهذا أمر غير عادي أيضاً. تبقى الغالبية العظمى من القوة العاملة الهندية في القرى. أما محرك الهند الاقتصادي فلا تشغّله المصانع أو تصنيع المنتجات المادية، بل صناعاته الخدمية القادرة على المنافسة. ربما يمكن لهذا الوضع أن يصحح نفسه بنفسه بالتدريج. لكن في الوقت الراهن، يتمتع قطاع الخدمات في الهند بثقل اقتصادي جعله يمتلك أوجه شبه عديدة بالاقتصادات الناضجة المتطورة، في الولايات المتحدة أو بريطانية مثلاً.

نهوض الهند أمر غير عادي أيضاً بسبب طبيعة سياستها المتوترة والفظة أحياناً. إذ لا توجد ديمقراطية أخرى تضطر للعمل مع ائتلافات مكونة من أربعة وعشرين حزباً. إن الحكومة المتشظية والمتنافرة ستظل القاعدة -لا الاستثناء- في الهند في المستقبل المنظور على الأرجح. ووفقاً لمعظم التوقعات، لابد أن يبطئ الفساد والطبيعة المتشككة

للإدارة عجلة تطور الهند – وهما يفعلان ذلك منذ الآن. مع ذلك، فإن «الاقتصاد ينمو في الليل حين تكون الحكومة نائمة»، مثلما هي الحال في إيطاليا (كما تقول الدعابة الشائعة). لقد توسعت الهند على مدى السنوات العشرين الماضية بمعدلات لم تتجاوزها سوى الصين.

أخيراً، يعد نهوض الهند أمراً غير عادي لأنه مرغوب علناً من بلدان أخرى، خصوصاً الولايات المتحدة، بل تسهله إلى حد ما. فكثير من بلدان العالم تخشى -صواباً أم خطأ- نهوض الصين وتنامي قوتها العسكرية في العقود القادمة، واستنتجت أن الهند هي البلد الوحيد الذي يتمتع بحجم كاف وذهنية مناسبة ليشكل ثقلاً موازناً لجاره العملاق المتنامي على الطرف الآخر من الهملايا. في بعض الأحيان، تصاب الهند بالذعر والغضب من الاقتراح الذي يدعوها للعب هذا الدور. لكن شاءت أم أبت (بغض النظر عن المظاهر، تستمتع الهند بجلب الانتباه)، يمثل دورها بوصفها ثقلاً موازناً للصين عاملاً مفتاحياً في حسابات صناع السياسة في الغرب وغيره. وربما تكون أهم قطعة للهند على رقعة الشطرنج الجيوسياسية هي ترسانتها النووية المتوسعة.

في الهند، تحدث الأشياء الأقل توقعاً. والعكس صحيح. وهذا مصدر ثابت للبهجة والإحباط للعيش في الهند. فقد طلبت مقابلة أبي بكر زين العابدين عبد الكلام، رئيس الهند، للتحدث معه عن المشروع الهندسي الضخم لربط أنهار الهند معاً. معارضو المشروع (الذي لم ينطلق بعد عند كتابة هذه الصفحات) يسمونه المشروع «الفرعوني». في حين يقول المؤيدون إنه سيحل مشكلات الهند الناجمة عن الجفاف والطوفان إلى الأبد.

كان عبد الكلام، الذي لا يتمتع إلا بسلطات مقيدة بصرامة في النظام البرلماني الهندي المشيد على الطراز البريطاني، من مناصري المشروع. كنت أتطلع إلى سماع آرائه. لكن سكرتيره الخاص قال لي على الهاتف: «لا يمكن أبداً مقابلة الرئيس -فرؤساء الهند لا يجرون مقابلات مع الصحفيين». شعرت بالإحباط وأوشكت على وضع السماعة، حين تابع كلامه: «لكن من دواعي سرور الرئيس أن يدعوك لشرب قدح من الشاي وتجاذب أطراف الحديث».

عبد الكلام، المهندس والعالم، معروف في الهند بأنه «أبو الصاروخ النووي»، لأنه كان مسؤولاً عن برنامج تطوير الصواريخ في الهند على مدى سنوات عديدة. ورئس أيضاً مؤسسة أبحاث الدفاع والتنمية حين أجرت الهند أول تجربة علنية لاختبار الرؤوس الحربية النووية في مايو عام 1998*. ومما سبب القلق لبعض الهنود -لكن ليس لكلهم بالتأكيد- امتداح عبد الكلام للتجارب الناجحة، التي أجريت تحت الأرض في صحراء راجستان في غرب الهند، بالكلمات الآتية: «شعرت بالأرض تزلزل تحت أقدامنا ثم ترتفع مذعورة. كان المشهد بديعاً».

استقبلت التجارب الثلاثة باحتفالات عارمة في الشوارع وزعت فيها الحلوى في مختلف أرجاء الهند، وهذا سبب قلقاً في واشنطن وغيرها من عواصم العالم. بعد بضعة أيام لحقت باكستان بالركب وأقيمت احتفالات صاخبة هناك. ومنذ ذلك الحين، صنفت شبه القارة ضمن «المناطق المعرضة لأشد الأخطار النووية في العالم» (أول من استعمل العبارة الرئيس كلينتون)، على الرغم من محاولات الهند وباكستان «تطبيع» العلاقات بينهما وحل النزاع العالق منذ أمد طويل حول ولاية كشمير على سفوح الهملايا. ولم تبدأ الولايات المتحدة تعديل، ثم تغيير، حكمها على الهند بوصفها قوة نووية إلا في عهد إدارة بوش بعد عام 2001.

يصعب على من يعيش في المنطقة تخيل اندلاع حرب نووية، على الرغم من اختطار وقوع حادث بطريق الخطأ أو نتيجة سوء فهم: لا بسبب باكستان، الخاضعة عادة لحكم العسكر، وتعد ترسانتها النووية أداة حربية حقيقية؛ بل بسبب الهند، التي ترى رادعها النووي رمزاً افتراضياً مجرداً سوف يكسبها الاعتراف بها قوةً عظمى. قال الرئيس السبعيني: «لا، نحن لا نتحدث عن الأسلحة النووية. هل تريد قطعة بسكويت؟». سئمت بسرعة الحديث عن موضوع الأنهار، حيث لم يضف الرئيس إليه شيئاً جديداً، وعلى أي حال، كان الحديث غير رسمي وغير مسجل، ولذلك لن يفيد كثيراً. ومن منظور المراسل الصحفي، شعرت أن من الخطأ عدم توجيه دفة الحديث إلى موضوعات أكثر أهمية. لكن محاولاتي ذهبت هباء.

* كانت الهند قد أجرت «تجربة نووية سلمية» عام 1974 (مع ما في كلمتي «نووية» و«سلمية» من تناقض).

المرة الثانية التي رأيت فيها الرئيس كانت من بعيد أثناء العرض السنوي الذي يقام احتفالاً بعيد الجمهورية في السادس والعشرين من يناير. في مثل هذا اليوم من عام 1930، قام غاندي ونهرو وغيرهما من زعماء حزب المؤتمر برفع علم الهند الثلاثي الألوان في تحد سافر للبريطانيين. وبعد مرور خمسة وسبعين عاماً، لمحت عبد الكلام يجلس في مقصورته الرئاسية مع عدد من ضيوف الشرف يشاهدون تشكيلات ضخمة من الدبابات والطائرات والمدافع والصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية، تمر عبر الشارع العريض الذي يربط القصر الرئاسي ببوابة الهند. أعلن صوت جهوري عبر مكبرات الصوت بنبرة تناسب وصف ملكة جمال الكون: «وهذا صاروخ آغني 2 القادر على حمل رؤوس نووية الذي يبلغ مداه 1500 كم». لم أستطع رؤية تعابير الرئيس. لكن أحسب أنه سعيد.

تنامت المشاعر القومية الهندية كثيراً منذ حول غاندي سياسة اللاعنف واللاتعاون إلى شعار يمثل هوية أمته البازغة. ومن المؤكد أنه لن يشعر بالسرور عندما يكتشف أن الهند تمتلك أسلحة نووية أو أن صواريخها تحمل اسم آلهة الهندوس القديمة -آغني مثلاً هو إله النار. لكن على الرغم من ذلك، لن تكون الهند اليوم غريبة على غاندي بحيث لا يستطيع تمييزها، ولا حتى على أمبيدكار أو نهرو.

مع أن هذا الكتاب لن يتسرع أو يتهور بحيث يتنبأ بالمستقبل، إلا أن هناك شيئاً أو اثنين يمكن اقتراحهما: معظم الهنود سوف يتشبثون باعتزازهم بتحول الهند إلى دولة نووية، لأن ذلك يثبت أنهم حققوا إنجازاً تقانياً مشهوداً دون مساعدة تذكر أو تشجيع من الخارج. وبالمقابل، فإن معظم تقانة باكستان النووية أتت من الصين مباشرة. كما أنه يضع الهند على قدم المساواة مع القوى الكبرى. وربما يكون تفاخراً متباهياً في غير محله، لكن يجب عدم الخلط بينه وبين العدوانية. فخلافاً لكثير من البلدان الأخرى في الجوار، ليست لدى الهند قضايا عالقة، ولا تسعى للاستيلاء على أراض جديدة. ومثلما يقول الدبلوماسيون، فإن الهند هي قوة الأمر الواقع.

وإذا تقدمنا قليلاً نجد أن بروز الهند قوةً اقتصادية وعسكرية قوية في الجيل القادم يمثل ثقلاً يضاف إلى، ولا يطرح من، الاستقرار العالمي.

صحيح أن هذا الاستطراد يقترب من التوقع النبوئي، وهو فن أتركه عادة إلى أندريه، و«الأم»، وغيرهما، لكن مهما كانت نقاط ضعف الهند أو عيوبها ونواقصها، وهذا الكتاب يتطرق إلى أهمها، فإن التوسع الإقليمي يمكن بالتأكيد إزالته من اللائحة. ومثلما رأينا، فإن التوسع الروحي أمر مختلف تماماً.



هوامش

1- انظر: «http://www.indiayogi.com/content/indsaints/mother.asp».

2- Ramachandra Guha, 'Churchill's Indiaspeak', in The Hindu Sunday magazine, 5 June 2005.

3- Andre Malraux, Tristes Tropiques, cited in Pankaj Mishra, ed., India in Mind, (Vintage, New York, 2005), p. 172.

4- Amartya Sen, The Argumentative Indian: Writings on Indian History, Culture and Identity (Alien Lane, London, 2005), p. 152.

5- Ibid., p. xiv.

6- أول من روى هذه القصة آرون شوري في خطبة في الذكرى السنوية لديروباي أمباني في مومباي عام 2003. وأكدها للمؤلف أنيل أمباني، ابن ديروباي الأصغر.

7- انظر: M. J. Akbar, Nehru: The Making of India, 3rd edn (Lotus Collection of Roli Books, New Delhi, 2005), p. 469.

8- Christophe Jaffrelot, Dr Ambedkar and Untouchability: Analyzing and Fighting Caste (Permanent Black, New Delhi, 2005), p. 110.

9- Richard Lannoy, The Speaking Tree: A Study of Indian Culture and Society, 2nd edn (Oxford University Press, Oxford, 1971), p.138.

10- انظر: Akbar, Nehru, p. 71.

11- Ibid., p. 239.

12- Ibid., p. 242.


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

عالمي وقروسطي

اقتصاد الهند الفصامي

«يتألف سكانها بعددهم الهائل من العمال الزراعيين. الهند مزرعة واحدة شاسعة - تفصل بين الحقول حواجز مشيدة من الطين. فكروا بالحقائق المذكورة آنفاً: وخذوا بالاعتبار ما يضعه أمام أنظاركم تجمع هائل لا يصدق من الفقر».

مارك توين[1]*

تطلب الأمر زمناً طويلاً. لكن في نهاية المطاف، في أواخر التسعينيات، بدأت الهند تشيد الطرقات لوصل مناطقها بحيث تستطيع الانتقال من النقطة آ إلى ب بسرعة تتجاوز الهرولة. إلى ذلك الحين، كان أهم طريق يربط شمال الهند بجنوبها هو «الطريق الرئيس العظيم». شيد الطريق على مراحل بدأتها الأسرة المغولية الحاكمة في القرون الوسطى، ثم حسنه ووسعه البريطانيون في القرن التاسع عشر، وجعله روديار كيبلنغ شهيراً في روايته «كيم». ومعظم أجزاء الطريق لم تعرف الإسفلت إلا بعد الاستقلال. لكنه مكون من مسرب واحد ويتعذر السير عليه بسرعة تتجاوز ثلاثين ميلاً في الساعة. ولذلك مازالت الطرقات المكونة من مسربين اثنين تثير دهشة الهنود. وبحلول عام 2006، لم تستكمل الهند «الطريق الذهبي الرباعي» الذي يبلغ طوله ثلاثة آلاف ميل ويربط المدن الكبرى الأربع: من دلهي إلى مومباي (المعروفة سابقاً باسم بومباي)، إلى تشيناي (مدراس سابقاً) إلى كولكاتا (كالكوتا سابقاً)**، ثم العودة إلى دلهي. أما معدل السرعة على أفضل أجزاء الطريق فيقارب ستين ميلاً في الساعة.

---

* Following the Equator, 1897.

** الأسماء القديمة للمدن الثلاث مرتبطة بحقبة الحكم البريطاني، ولم تتغير إلا في التسعينيات.

بالنسبة لبعض الهنود، بشرت الطرقات العريضة بحقبة حديثة من السرعة، والدقة، وحفظ الصحة بسبب الحمامات المشيدة على جوانبها. وتمثل لغيرهم تدخلاً اقتحامياً وانتهاكاً وقحاً للعالم البطيء الفاتر الهمة الذي تخترقه. وبرأيي، توفر الطرقات العريضة والسريعة الجديدة مقارنة خفية بين السرعات المتعددة للاقتصاد الهندي. فالفضول - وغريزة البقاء- يدفعني إلى الانتقال إلى حارة السرعة البطيئة. ومن أفضل أساليب مراقبة اقتصاد الهند الجديد المندفع هو حساب عدد طرازات السيارات التي تنطلق مسرعة إلى جانبك في الحارة السريعة. لسوف يبلغ المجموع ثلاثين أو أربعين. في أوائل التسعينيات، عندما بدأت الهند تخفف القيود على الاستثمار والاستيراد من المصنعين الأجانب، لم يكن عدد طراز السيارات يتجاوز ستة أو سبعة في أفضل الأحوال. وأكثر من 90% من السيارات التي تشاهدها هي من طراز «أمباسادور»، السيارة الفخمة لكن غير المريحة من الحقبة الاستعمارية التي مازالت الشخصيات المهمة تستخدمها، و«ماروتيس»، السيارة العائلية الصغيرة، التي ما زالت تصنع عبر مشروع مشترك بين شركة سوزوكي اليابانية والحكومية الهندية. اليوم، لن تجد الوقت الكافي لتسجل وتعد سيارات تويوتا، وفيات، وهوندا، وتاتا، وفورد، وفولكسفاغن، ومرسيدس - بنز، وهي تنطلق مسرعة من جانبك.

لكن سرعتك لن تصل إلى الحد المفروض. لأنك ستجد في الاتجاه المعاكس على جانبك من الطريق دراجات متهالكة ثلاثية العجلات، ودراجات هوائية، وحتى عربات تجرها الجمال، ولا يبدو أن سائقيها أو سائسيها الهانئين يدركون حقيقة أنهم يخالفون قواعد المرور كلها، إضافة إلى المنطق السليم أيضاً. لقد توقفت رحلتي على الطريق السريع من دلهي إلى جيبور (200 ميل) مرة أو اثنتين بسبب قطيع من الماعز. وحتى في غياب الحيوانات المحلية، فإن عدم الالتزام بالقواعد المرورية يعني أنك تظل متحفزاً ومذعوراً في مقعدك.

لكن على جانبي الطرقات السريعة في اللوحات الإعلانية المبهرة التي تروج للهواتف النقالة، وأجهزة أي - بود، والفلل المغرية لقضاء العطلات، وفي محطات الوقود النظيفة

ومتاجرها الصغيرة المكيفة الهواء، يكشف اقتصاد الهند الفصامي عن نفسه. ويمتد خلفها وحولها مشهد الهند الريفية إلى ما لا نهاية، حيث الثيران تجر المحاريث في الحقول بالطريقة ذاتها المتبعة طوال ثلاثة آلاف عام، وأفران الفخار البدائية التي تنتشر في الحقول اللانهائية المزروعة بالأرز والقمح والبقول وبذور الزيت. هنالك جيوب متنامية في الأرياف الهندية تستخدم الآلات وتزدهر، لكنها تبقى جزراً معزولة. وفي هذا التغاير المستمر تقريباً يتبدى أكثر معالم اقتصاد الهند إثارة في القرن الحادي والعشرين: قطاع الخدمات الحديث والمزدهر وسط بحر الأراضي الزراعية. وسيكون من المغري، حين تقود سيارتك سعيداً نحو وجهتك مع فرصة معقولة للوصول في الموعد، الاعتقاد أن القطاعين ينتميان إلى عالمين مختلفين. فعلى طول الطريق، ربما ترى أيضاً مصنعاً أو اثنين لتجميع السيارات أو الغسالات، لكن الأدلة على التصنيع أكثر ندرة على الأرض مقارنة بالصين المجاورة.

في الوقت الذي نالت فيه الهند استقلالها، كان نهرو قد ساعد في صياغة إجماع على ضرورة أن تستهدف البلاد الاكتفاء الذاتي الاقتصادي وأن تقود الدولة الجهود عبر بناء صناعة ثقيلة، مع التشديد على مصانع الفولاذ والسدود الضخمة. وأصبح من الدارج منذ عام 1991 التقليل من قيمة نهرو وأفكاره بوصفها مثالية لا أمل يرتجى منها، قيدت البلاد بالروتين الاشتراكي طوال أربعين سنة. معظم الانتقادات الموجهة إلى نهرو كانت صحيحة، لأن الهند فشلت في تحقيق معدلات النمو المرتفعة التي حققتها آنذاك اليابان ثم كوريا الجنوبية وتايوان وتايلند وماليزيا. لكن في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات كانت إستراتيجية نهرو الاقتصادية متناسبة تماماً مع الأسلوب الاقتصادي السائد عالمياً* وحظيت بمباركة فريق من خبراء معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، الذين قدموا النصح والمشورة إلى نيودلهي أثناء الخطط السنوية المبكرة للتنمية. في الوقت ذاته، كانت الهند تتلقى المشورة من وكالة التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي، «غوسبلان».

* أطلق على معدل النمو الهندي الذي لم يتجاوز 3.2% بين عامي 1950 – 1980 اسم «المعدل الهندوسي للنمو»، لأنه لم يتجاوز كثيراً معدل النمو السكاني (ومن ثم لم يؤد إلى رفع مستويات المعيشة للفرد). لكنه يعد ارتفاعاً حاداً مقارنة بمعدل النمو السنوي الذي بلغ 1% في النصف الأول من القرن العشرين تحت الحكم البريطاني.

تمثل الهدف، إلى جانب انتقاد الهند للنظام الاقتصادي الاستعماري، وانتشار الشك والريبة على المستوى العالمي بالتجارة الحرة في أعقاب الكوارث التي حلت بأوروبة وغيرها أثناء «ثلاثينيات الجوع»، في إعطاء الدولة دوراً رئيساً في الاقتصاد لتحقيق الاكتفاء الذاتي، (أو «سواديشي» - ثاني أهم شعار لحشد الجماهير رفعته حركة تحرير الهند بعد الحكم الذاتي أو «سواراج»). وما حظي بأهمية بالغة لإطلاق هذا النموذج سلسلة من المشروعات الضخمة التي ستحفز مزيداً من النشاط الاقتصادي - نالت إعجاباً واسع النطاق يذكر بهيئة وادي تينيسي في الولايات المتحدة. وكان نهرو يحب أن يسمي مثل هذه المشروعات «معابد الإسمنت».

تمتعت خطط نهرو للاقتصاد المغلق الخاضع لهيمنة الدولة بمباركة الحكومة العمالية التي حكمت بريطانية بعد الحرب، ووافقت على استقلال الهند، وتأميم قاعدتها الصناعية، متجاوزة بذلك ما فعله نهرو نفسه في الهند. وتلقى كثير من مستشاري الحكومة العمالية «الفابيين» ترحيباً حاراً في نيودلهي. وفي الحقيقة، لم يبز القلقُ المتنامي من فاعلية نموذج الهند الاقتصادي المديحَ العالمي له إلا بعد خمسة عشر أو عشرين عاماً من استقلالها. وحتى ذلك الحين، كان مسار البلاد لا يثير أي خلاف ولم يكن استثنائياً أيضاً.

لكن حين نعاين أحداث الماضي ونعقد مقارنة مع الاقتصادات النامية الأخرى في آسيا، نجد أن سياسات نهرو الاقتصادية لم تخدم الهند جيداً. ففي عام 1950، كانت مستويات المعيشة في كوريا الجنوبية، التي لم تكن قد خرجت بعد من حربها مع كوريا الشمالية الشيوعية، تعادل مستويات المعيشة في الهند (قرابة خمسين دولاراً للفرد سنوياً بأسعار عام 2005). وبعد خمسين سنة، تجاوز دخل الفرد في كوريا الجنوبية عشرة آلاف دولار، أي أكثر من دخل الفرد في الهند بعشرة أضعاف. يمكن عقد مقارنات مشابهة بين الهند ومعظم بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. حتى في الصين، حيث ساد الرعب والترويع مختلف أرجائها أثناء السنوات الثلاثين التي أعقبت الثورة، يبلغ مستوى دخل الفرد ضعف معدله في الهند، بعد أن كانا متساويين تقريباً عندما انطلقت الثورة عام 1949.

لماذا فشلت مقاربة نهرو؟ يمكن العثور في الإجابات أيضاً على تفسيرات للأسباب التي تجعل اقتصاد الهند اليوم يتطور وينمو بهذه الطريقة غير العادية وغير المتوازنة. عند الاستقلال، كانت الهند بلداً ريفياً وزراعياً فقيراً. إذ كان تسعة من كل عشرة هنود يعيشون في القرى ويعتمدون على غلة الزراعة الهزيلة، التي لا تكاد تسد الرمق. وفي عام 1951، حين أجرت الهند أول إحصاء سكاني بعد الاستقلال، بلغت نسبة المتعلمين 16% فقط. وهذا يعني أن واحداً من بين كل سبعة من سكان الهند البالغ عددهم آنذاك 320 مليوناً يستطيع أن يكتب اسمه. أما متوسط العمر المتوقع فكان 32 سنة، وهو رقم غريب لكن حقيقي ويقدم صورة واقعية عن نوعية الحياة المروعة التي يعيشها معظم سكان القرى الهندية. والأوصاف الشائعة آنذاك أشارت إلى الفلاحين المهزولين الذي تحولوا إلى هياكل عظيمة، هدها العمل اليومي المضني طوال الحياة (القصيرة)، والأطفال الذين انتفخت بطونهم من عوز البروتينيات.

كانت الهند بحاجة ماسة إلى إصلاح زراعي وإجراءات ضرورية لزيادة غلة المحاصيل، لكي تستطيع إطعام شعبها وبناء منصة انطلاق للنمو المستقبلي. لكنها بدلاً من ذلك، بنت مصانع (عامة) للفولاذ ومعامل لصهر الألمنيوم، عانى معظمُها خسائرَ مالية فادحة والتهم موارد العملة الصعبة الثمينة. كان الفلاح الهندي بحاجة إلى مشروعات ري عملية لمواجهة الأعاصير الهائجة التي تجتاح الهند سنوياً، لكن بدلاً من ذلك، بنى نهرو سدوداً ضخمة، أصبح معظمها متداعياً الآن، وبعضها لم يستكمل قط. المواطن الهندي العادي كان بحاجة ماسة إلى تعلم القراءة والكتابة والحصول على الأدوية المضادة للملاريا والمضادات الحيوية، التي يستحيل من دونها النجاة من أنياب الفقر. لكن بدلاً من ذلك، صبت حكومات حزب المؤتمر برئاسة نهرو الموارد في جامعات مخصصة لأبناء الطبقة الوسطى الحضرية وفي مستشفيات عمومية في المدن.

معاينة الأحداث بعد وقوعها تجعل من السهل رفض اعتقاد نهرو بأن تكريس معظم موارد الهند المالية النادرة للمشروعات الضخمة سوف يدفع البلاد قدماً لتصبح صناعية في جيل واحد، بوصفه مغالياً في التفاؤل إلى حد الإفراط. لكن حتى في ذلك الحين،

ظهرت أصوات متشككة وضعت موضع المساءلة تلقي التعليم العالي الميزانية نفسها المخصصة للتعليم الابتدائي في بلد تبلغ نسبة الأمية فيه 84%[2]. هنالك أيضاً بعض المنتقدين الذين تساءلوا عن الأساس المنطقي الذي جعل نيودلهي تضع القطاع الزراعي في المرتبة الثالثة من حجم الإنفاق في الخطة الخمسية الأولى التي أطلقت عام 1952. ثم هبط إلى المرتبة الخامسة في الخطة الخمسية الثانية عام 1957، حين كان أربعة أخماس الهنود يعتمدون على الزراعة لكسب قوت يومهم[3]. لكن هذه الأصوات غرقت في بحر من الاستقامة الطوباوية. أما التفاوت بين السياسة الهندية التي تحلم بها النخبة للغد، وما يحتاج إليه معظم الهنود اليوم فكان شاسعاً وصارخاً.

من العدل القول إن نهرو حاول الإصلاح الزراعي ونجح إلى حد ما في استئصال معظم الحد الإقطاعي الأقصى على الطيف. فنظام زاميندار ي سيئ الصيت، الذي أنشأه البريطانيون في معظم مناطق شمال الهند، حيث كان كبار ملاك الأراضي مسؤولين عن جباية الضرائب للبريطانيين من الفلاحين المعدمين، ألغي فعلياً في نهاية الخمسينيات. لكن الإصلاح الزراعي في معظم الأراضي إما ضعف أو تعرض للتخريب على أيدي نخب حزب المؤتمر المحلية، الذين جاؤوا بصورة تفتقد التناسب من صفوف الطبقة العليا من ملاك الأراضي وأصحاب النفوذ، وهذا سبب إحباطاً متزايداً لرئيس الوزراء. حاول نهرو أيضاً -دون أن يحقق أي نجاح- تأسيس جمعيات تعاونية لصغار الفلاحين، الذين كانت مساحة أراضيهم صغيرة إلى حد يجعل من المتعذر استخدام المكننة والأسمدة المخصبة. لكن هذه الإصلاحات، التي تأثرت بسياسات الصين في الحقبة نفسها، أسقطتها أيضاً الشخصيات النافذة في حزب المؤتمر على المستوى المحلي. في ذلك الوقت، حسد نهرو، الديمقراطي المثالي، الصين أحياناً على قدرتها على تطبيق ما تريده من سياسات، شاء الشعب أم أبى. لكنه لم يظهر أي تلميح أو نزعة إلى الاستبداد. قال أمام البرلمان في عام 1959: «ليعلم الجميع أنني سأنتقل من حقل إلى حقل ومن فلاح إلى فلاح وأتوسل إليهم أن يوافقوا [على المزارع التعاونية]، وأنا أعرف استحالة التطبيق دون موافقتهم»[4]. لكن حتى لو نجح، فمن المشكوك فيه أن تحدث المزارع التعاونية أي فرق في بلد تشتد فيه حدة الانقسامات الطبقية ومرارتها في المناطق الريفية.

توضح فشل نموذج نهرو الإجمالي بجلاء في لحظتين محددتين، يفصل بينهما جيل. الأولى أتت عام 1967، عندما أجبرت إنديرا غاندي، التي تولت رئاسة الوزراء في السنة السابقة، على تخفيض قيمة الروبية الهندية تحت ضغط من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي. وتفاقم إهمال الهند النسبي للزراعة بعدم استكمال الإصلاح الزراعي الذي طبقه نهرو - إذ بقي كثير من الهنود دون أرض. وفي مقابل معونة دولية أكبر حجماً لتمكين الهند من استيراد الغذاء بعد سلسلة متلاحقة من المواسم الزراعية السيئة، اضطرت السيدة غاندي إلى تجرع الدواء الاقتصادي المر. وكان الهدف من تخفيض قيمة العملة توقي أزمات المدفوعات في المستقبل عبر تحفيز مزيد من التصدير وكسب مزيد من العملة الصعبة *. لكنه كان علامة على هزيمة رمزية لسياسة الاكتفاء الذاتي (سواديشي) واسطة عقد الخطة الكبرى التي وضعها نهرو للهند.

الأسوأ أن تخفيض قيمة العملة تبعته عدة سنوات من الإذلال حيث لم يستطع فقراء الهند الذين يعانون سوء التغذية من البقاء أحياء إلا اعتماداً على القمح الذي تحمله أساطيل الولايات المتحدة وتقدمه معونة للهند. لكن إنديرا غاندي - التي كانت تضمر، خلافاً لأبيها، ميولاً ديكتاتورية، كشفت عن نفسها عام 1975 عندما علقت الديمقراطية مدة تسعة عشر شهراً في خضم الاحتجاجات المتفاقمة على فشلها في «استئصال الفقر» (مثلما وعدت في السنة السابقة) - بقيت ملتزمة سياسة الاكتفاء الذاتي. وكان فهمها لمعنى الاشتراكية أقل براعة وفاعلية من فهم أبيها: «القطاع العام هو قاعدة الصناعة الهندية، بحيث تتمكن البلاد من الحصول على مزيد من الآلات ومزيد من الفولاذ. وهو يضمن أيضاً حرية الهند. إن استقلال الهند يعتمد على مدى اتكالها على الواردات»، مثلما قالت بعد سنتين من تخفيض قيمة العملة عام 1967 (5).

اللحظة الثانية والأكثر دراماتيكية أتت في عام 1991، حين انهار اقتصاد الهند بعد أن انخفضت احتياطاتها من العملات الصعبة إلى الصفر تقريباً في أعقاب حرب

* إضافة إلى تعاظم واردات الغذاء، كانت الهند تستورد مزيداً من السلع الرأسمالية للحفاظ على صناعتها الثقيلة، على الرغم من حقيقة أن السياسة عرفت باسم «بديل الاستيراد».

الخليج الأولى، التي أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط سبب إفلاس البلاد عملياً*. أما قرار العراق بإحراق حقول النفط في الكويت فكان القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للاقتصاد الهندي، الذي لم تكن تكفيه موارده للبقاء أصلاً. وخلافاً لعام 1967، عندما اعتمدت حياة عشرات الملايين من الهنود على المعونات الخارجية، كانت الهند عام 1991 مكتفية ذاتياً بالغذاء، بعد أن ضاعفت ناتجها الزراعي تقريباً أثناء «الثورة الخضراء» في السبعينيات والثمانينيات. واستطاع علماء من الهند وخارجها تطوير سلالات أفضل إنتاجاً من الرز والقمح خصوصاً، المحصولين الأساسيين للنظام الغذائي الهندي، وهذا ما زاد حجم المحاصيل زيادة كبيرة. لكن نجاح الثورة الخضراء لم يفد كثيراً في عام 1991، الذي شهد نهاية آمال الهند بالاكتفاء الذاتي. ففي مقابل معونة من صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات، لجأت الهند مرة أخرى إلى تخفيض قيمة عملتها وطلب منها نقل مزيد من مخزونها من الذهب إلى لندن على سبيل الضمان الإضافي. لقد وصل حلم نهرو الاشتراكي بإيجاد اقتصاد منيع على تأثير السلطات الاستعمارية السابقة إلى درك الإفلاس، والأسوأ أن لندن هي التي لعبت الدور الرمزي المسترهن لإنقاذ الهند من الانهيار.

على شاكلة الجميع في الوسط الذي يعيش فيه، انتسب ألوك كيجريوال إلى مدرسة تدرس بالإنكليزية في مومباي في ثمانينيات القرن العشرين. كان نهرو قد بذل قصارى جهده لإبعاد الهند عن النفوذ الاقتصادي البريطاني (على الأقل حتى بروز الفابيين) لكن قصة غرامه طويلة مع اللغة الإنكليزية، التي وصفها ذات مرة بأنها «الصمغ الذي يجمع الهند معاً»، وتأكد أن تبقى اللغة الرئيسة للحكومة والمحاكم بعد الاستقلال. في المدرسة في الثمانينيات، تعرف ألوك على الكتب التي ألفها نهرو بالإنكليزية أثناء سنوات سجنه الطويل: «اكتشاف الهند» و«سيرة ذاتية»، و«لمحات من التاريخ». بعض النثر الذي كتبه نهرو يتميز بأسلوب بديع ورشيق.

* هبطت احتياطات الهند إلى مليار دولار، وهو يكفي لتغطية واردات البلاد مدة أقل من شهر. ويقول الاقتصاديون إن الاحتياطات المالية يجب أن تغطي حاجات ميزان المدفوعات مدة ستة أشهر على الأقل، ويفضل لسنة.

لكن رجل الدولة الهندي العظيم سيصاب بالحيرة لو قدر له أن يعرف ألوك وعشرات الألوف من أمثاله الذين تزدهر أعمالهم في الهند اليوم. ألوك مليونير في السادسة والثلاثين من عمره، ويعود جزء كبير من السبب إلى معرفة الهند باللغة الأم لحكامها المستعمرين السابقين. وحقيقة أن الطبقة الوسطى في الهند تتكلم الإنكليزية بطلاقة أعطتها ميزة تنافسية ضخمة على الصين في قطاع الخدمات، حيث القدرة على التواصل بلغة عالم الأعمال والتجارة تمثل فرقاً مهماً.

خلف نهرو أيضاً ميراثاً آخر أفرز تبعات غير مقصودة مثله مثل مناصرته للإنكليزية: أنشأت حكومته خمس جامعات نخبوية مرموقة للهندسة: المعاهد الهندية للتكنولوجيا، التي يلعب كثير من خريجيها الآن دوراً رائداً في وادي السيليكون (في كاليفورنيا). هؤلاء هم أفضل مهندسي البلد الذين يفترض بهم قيادة الهند إلى الاكتفاء الذاتي عبر بناء الصناعات الثقيلة. وهناك عدة آلاف من المليونيرات الهنود في وادي السيليكون، كثير منهم من خريجي المعاهد الهندية للتكنولوجيا.

أتى ألوك من عائلة هندية تقليدية تعمل بالتجارة (صناعة الجوارب). لكنه لم ينتسب إلى أي من المعاهد الهندية للتكنولوجيا، ولم يجد في صناعة الجوارب والتعامل مع العمال النقابيين على أرض المصنع ما يكفي من الإثارة والمغامرة، لذلك قرر البدء بنشاط تجاري خاص به، وهذا ما أصاب والده بالذعر وملأ نفسه بالشكوك.

جدران مكاتب شركة ألوك الزاهية الألوان والمزخرفة بملصقات أفلام بولويد القديمة، تشع منها آثار اقتصاد الهند الجديد ولمساته. يقع مركز الشركة في وسط مومباي في منطقة هيمنت عليها فيما مضى مصانع النسيج التي أفلس معظمها في ثمانينيات القرن العشرين، وذكرني محيطها بمنطقة كليركينويل في لندن، أو هايت أشبري في سان فرانسيسكو. قضيت وقتاً طويلاً أتحدث مع ألوك وعدد من موظفيه الستين في شركة «C2W.com» التي تروج للعلامات التجارية على الإنترنت، والهواتف النقالة، والعروض التلفزيونية التفاعلية وغيرها من التقانات الجديدة.

الشركات العالمية المتعددة الجنسية التي تسعى لاقتناص أفراد الطبقة الهندية البازغة التي تنفق بسخاء هي أهم عملاء شركة ألوك. فالمستهلكون في الهند، كما قال، ملوا الدعايات التلفزيونية البدائية والفظة وغيرها من خدع التسويق التقليدية. وهم يريدون من عمليات التسويق أن تكون حاذقة ومتفهمة وغير تقليدية. وذكرني تشخيصه، ولابد أن يكون صحيحاً لأنه غني جداً، بعودة شركة كوكاكولا الفاشلة إلى الهند في أوائل التسعينيات (بعد أن طردت منها في السبعينيات): أعلن الأمريكيون «لقد عدنا!». أما الهنود فلم يبالوا وتابعوا شرب «ثمز أب»، الكولا المحلية المقلدة، التي لم يتوقف إنتاجها أصلاً.

قدم ألوك، الذي حصل على رأسمال البداية من مصرف سيتي بنك، ونيوز كوربوريشن (التي يملكها روبرت مردوخ)، مثالاً معبراً عن أساليبه. فقد أرادت شركة مساحيق التجميل الفرنسية «غارنييه» تعريف الهنود بملطفات الشعر، التي لم يكن يستخدمها سوى قلة من أفراد النخبة الذين اعتادوا السفر خارج الهند. ابتكر ألوك لعبة لموقع شركة غارنييه الهندي على الإنترنت، حيث يحصل المتنافسون الفائزون على كمية من منتجات شركة لوريال تكفي مدة سنة. شملت اللعبة منافسة تفاعلية يحاول فيها اللاعبون تسلق الشعر الطويل لرابونزيل، أميرة الحكايات الخرافية المسجونة في برج. فإذا كان شعرها جافاً أو زيتياً لن يتمكن المتسابق من تسلقه.

هنالك لعبة أخرى طورتها شركة ألوك لشركة جوكي التي تصنع الملابس الداخلية، حيث تحيي ضحكة إلكترونية مجلجلة الفائزين. وفي لعبة ثالثة مصممة لشركة ياماها للدراجات النارية، يحاول اللاعب التقاط صديقته عبر القيادة بسرعة على طرق ضيقة كثيرة المنعطفات. وما إن يلتقطها، حتى تظهر كتابة تقول: «بعض المنعطفات تحتاج إلى انتباه». لا ريب في أن هذه الألعاب ماجنة قليلاً في بلد ما يزال في الظاهر يحترم قيم غاندي. لكنها حققت أيضاً نجاحاً تجارياً كاسحاً يوسع آفاق التسويق في الهند. بل إن جامعة ستانفورد أجرت دراسة تجارية على إستراتيجية شركة «C2W.com» لتسويق الهواتف النقالة.

سألت ألوك هل يتعمد استفزاز قيم غاندي لدى كبار السن في الهند. قال وهو يرشف فنجان قهوة في مكتبه الفسيح: «لا أهتم بغاندي - فهو رجعي. ومعظم هؤلاء الذين يحتجون على التنانير القصيرة والتأثيرات الأجنبية منافقون. إذ يرسل نصفهم أولادهم إلى المدارس الإنكليزية الخاصة ويسافرون إلى الخارج إذا احتاجوا إلى عملية جراحية. هؤلاء رجعيون». انخرط ألوك في الحديث بالحماس الذي يفترض أن يستخدمه مع زبون جديد، حيث «بهَّره» باللغة الاصطلاحية لعالم يتألف من «الأنظمة البيئية» و«الأميال الأخيرة» و«تقاسم الأفكار» و«الحيز الأفضل». وحين سألت عن مكان الحمام، أشار موظفوه إلى باب كتب عليه: «حمام الرجال دوت. كوم». وعندما سألته هل يجد العمل متحدياً إلى حد كاف له، أجاب: «هذا سؤال مؤثر فعلاً». لكنه لم يجب عنه قط.

ومع ذلك، فإن العالم الذي يشكل ألوك جزءاً منه (جزءاً محظوظاً نسبياً، كما يجب أن نعترف) -عالم الإنترنت، وتقانة المعلومات، وصيانة البرمجيات، ومراكز الخدمة عبر الهاتف، ووحدات معالجة المناطق الأمنية لبرمجيات التجارة الإلكترونية، ومراكز الأبحاث والتطوير- جدي فعلاً من جوانب أخرى. وكان لنجاح شركات التقانة الهندية في اجتذاب مزيد من تدفقات النشاطات التجارية الخارجية المؤثرة من الولايات المتحدة وأوروبة ارتدادات وأصداء تجاوزت نطاق المكاتب المكيفة الهواء في بنغالور أو حيدر أباد أو دلهي أو مومباي. فقد أقنعت المشككين في أنحاء الهند، الذين تربوا في ثقافة ما يدعوه الاقتصاديون «التشاؤم من التصدير» -عاقبة فلسفة الاكتفاء الذاتي التي تبناها نهرو- بأن بمقدر الشركات الهندية، على الرغم من كل شيء، المنافسة في الأسواق العالمية وجني الأرباح منها. هذا التأثير الظاهر يزداد وضوحاً في قطاع التصنيع الهندي والنشاطات التجارية التي لا ترتبط بتقانة المعلومات أو صناعة الخدمات.

ساعدت مقدرة البرمجيات الهندية وجرأتها على تثوير وضع العملات الصعبة في البلاد، الذي كاد يفلس اقتصادها عام 1991. فقد وصلت احتياطات الهند آنذاك إلى أقل من مليار دولار؛ لكن بحلول عام 2006 قفزت إلى 140 مليارا. وهذا مقياس صحيح مثله مثل روح الثقة الجديدة التي شعرت بها الهند في كل مجال. فقد حقق قطاع البرمجيات

رقماً قياسياً في عام 2003 حين تجاوز ما كسبه من دولارات نفقات واردات الهند من النفط - فاتورة الطاقة المتقلبة التي هيمن شبحها على اقتصاد البلاد طوال عقود من السنين. فارتفاع الأسعار نتيجة تدهور الوضع في العراق في أعقاب الغزو الأمريكي زادت أرقام فاتورة النفط أضعافاً مضاعفة في عامي 2004 و2005، لكن تأثيرها هذه المرة على ميزان المدفوعات بقي عند الحد الأدنى.

وبعد أن حافظ قطاع التقانة المتقدمة والمعتمد على التقانة أيضاً على الملامح الجدية، ولم يظهر أي تأثر حين كان يربح من خوف الغرب الرهابي من «بقة الكمبيوتر» (Y2K)، الذي وفر رافعة لشركات البرمجيات الهندية، ازدهر إلى حد أنه غير وجه اقتصاد الهند الحضري. فاستخدام وتوظيف مئات الألوف من المهندسين والعلماء والاقتصاديين والمتخرجين الشباب من الجامعات التي تدرس باللغة الإنكليزية، برواتب أولية تعادل تقريباً رواتب آبائهم قرب سن التقاعد، أوجدا جيلاً جديداً من المستهلكين ليس لديهم الوقت لوتيرة الحياة الهندية التقليدية. إذ لا يملكون الصبر الكافي لسماع وتطبيق نصائح آبائهم العتيقة وحقائقهم التي تجاوزها الزمن: كن مهذباً مع رئيسك في العمل؛ ابذل جهدك لصعود السلم الوظيفي؛ لا تنفق أكثر مما تكسب ..إلخ.

قال ألوك إن موظفيه، ومعظمهم يرتدون ملابس نظرائهم في سان فرنسيسكو، لا يتحدثون أبداً عن المال في حالته السائلة. بل يقيمون رواتبهم وفقاً للأقساط الشهرية المتكافئة. وهذه عبارة عن اقتطاعات شهرية من الحساب المصرفي للموظف تستمر سنوات، تمكنه من دفع قيمة السيارة وفرن المايكروويف والبراد ومكيف الهواء والشقة التي لم يمتلكها بعد. ويمكنه أيضاً أن يحصل على إجازة يقضيها في تايلاند أو جزر المالديف بهذه الطريقة. يقول الإعلان الدعائي: «سافر في إجازة الآن وادفع لاحقاً». يعتمد عدد الأقساط الشهرية على ما يكسبه الموظف، وما يريد أن يدفعه مقدماً. يقدم ألوك لموظفيه أيضاً أسهماً بأسعار تفضيلية كحوافز لهم للبقاء في الشركة إلى أن تدرج في سوق الأوراق المالية في عالم ينتقل فيه الموظفون من شركة إلى أخرى باستمرار - وهذا أمر جديد آخر على الهند، حيث الوظيفة الآمنة تعد تقليدياً شيئاً يتشبث به الناس مدى

الحياة. لكن تقديم الأسهم بأسعار تفضيلية لا يعد حافزاً قوياً للموظف (أو الموظفة: فنصف موظفي ألوك من النساء) الذي يقسم دخله إلى أقساط متساوية. «الادخار هو آخر شيء يفكر به هؤلاء»، كما قال ألوك.

الارتقاء السريع لموظفي ألوك، وأمثالهم في مدن الهند، نحو طبقة الوفرة والغنى يفسر السبب الذي جعل الهند تتحول إلى سوق لم يعد بمقدور المصدرين الغربيين والآسيويين تجاهله، بغض النظر عما عانوه من عذابات بيروقراطية أثناء غزواتهم السابقة للسوق الهندية. من أول الأشياء التي قرأتها حين وصلت الهند مقالة محزنة في إحدى الصحف الرائدة التي تصدر بالإنكليزية تناولت الحجم الصغير لسوق الهواتف النقالة في الهند. ففي عام 2000، لم يكن في الهند سوى ثلاثة ملايين مستخدم للهاتف النقال، أي العدد ذاته الذي تضيفه الصين المجاورة إلى مستخدميها كل شهر. لكن بحلول عام 2005، كانت الهند تضيف أربعة ملايين مستخدم كل شهر، وتجاوز إجمالي المستخدمين 100 مليون. ولا تتكرر في العالم كثيراً مثل هذه الموجات الكاسحة في تجارة التجزئة.

اتفقنا -أنا وألوك- في الرأي على معظم النقاط. لكن ما أدهشني طموحه العنيد. فكل ما أراد فعله هو جني مزيد من المال: «طموحي أن أجعل شركتي تساوي مليار دولار. أنا طماع، ولا يهمني الاعتراف بذلك»، كما قال. عدنا إلى شقته في شارع بيدر، في أحد أحياء مومباي الراقية. كانت جدران الشقة مزينة بالفن الهندي المعاصر؛ الفن الحديث هو هواية زوجته، تشاي، التي تعمل في الشركة بدوام صباحي. قال ألوك: «إنها بيئة مريحة. ليست لتشاي مسؤوليات رئيسة». البنتان الجميلتان تلعبان في غرفة الجلوس، وترتدي إحداهما قميصاً خفيفاً كتبت عليها عبارة تشير إلى أنها من المشاغبات!

قلت مقترحاً إن دور ألوك الحقيقي في الحياة هو بيع العولمة إلى الهنود: الدول الإحدى والعشرين الكبرى ربما. فقال: «الناس يعيشون ويتنفسون العلامات التجارية -إذا استطعت فهمها وماذا يريد الناس منها، فأنت في المكان الصحيح. ففي عالم اليوم، العلامات التجارية هي الدين الجديد». قلت أحسب أنني أعتنق مبدأ اللاأدرية، لكن ألوك سد أمامي المنافذ كلها باستثناء الإلحاد. ضحك وقال: «أنت في السابعة والثلاثين، ولم

تعمد ضمن الشريحة العمرية التي نستهدفها [بين السابعة عشرة والخامسة والثلاثين]». قبل عشرين سنة، كان مسعى ألوك السافر لجمع المال، واعترافه الصريح به، سيجعل الناس يعدونه شاذاً عن المألوف أو كريهاً، حتى في مومباي، التي ظلت عاصمة الهند التجارية منذ الحقبة الفيكتورية، ومكاناً لأقدم بورصة في آسيا. لكن الهند تغيرت، وفي بعض المجالات كان التغير جذرياً، منذ عام 1991. قال ألوك: «لدي بعض الأصدقاء من تاميل نادو [ولاية هندية في أقصى جنوب الهند] حيث مازالت الثقافة تنظر إليك شذراً إن تحدثت عن المال. لكنهم يمثلون الاستثناء -لا القاعدة- اليوم». قلت له إن الوقت قد حان لإنهاء «المقابلة. دوت. كوم»، فضحك بتهذيب هذه المرة لأنني بدأت أعيد الدعابة.

الهند بلد فريد متفرد، مثلما يحب كثير من الهنود تذكيرك. لكن ما يجعلها غير عادية على نحو خاص، لا سيما عند المقارنة بالصين، هو طبيعة الاقتصاد وصفته. فعلى الرغم من لطم الصدور في الغرب، فإن الصين تنمو وتتطور بالتعاقب المرحلي ذاته الذي شهدته معظم الاقتصادات الغربية: بدأت بالإصلاح الزراعي، وانتقلت إلى التصنيع رخيص الكلفة، وترتقي الآن على سلسلة القيمة المضافة، وربما في مرحلة لاحقة أثناء السنوات العشر أو العشرين القادمة سوف تخترق قطاع الخدمات الدولي على مستوى أضخم. أما الهند فهي تتطور من الطرف المقابل.

مثّل قطاع الخدمات في الهند أكثر من نصف اقتصادها عام 2006، في حين تقاسمت الزراعة والصناعة ما تبقى. وهذا يشابه ما يجب أن يبدو عليه الاقتصاد في مرحلة الدخل المتوسط في تطوره، مثل اقتصاد اليونان أو البرتغال. لكن ليس لدى اليونان والبرتغال جيشاً هائلاً مؤلفاً من 470 مليون عامل في مناطقهما الداخلية يسبب لهما قلقاً مزمناً. فمشكلة الهند، وطريقتها الغريبة في التصدي لها، تجعلان البلد يواجه تحدياً مفزعاً. ولربما يكون العلاج اقتصادياً، لكن الصداع اجتماعي.

حين بدأت الهند تحرير اقتصادها عام 1991، لم يكن فيها سوى محطة تلفزيونية واحدة تابعة للدولة. وبحلول عام 2006 كانت هناك أكثر من 150 قناة، يضاف إليها ثلاث أو أربع قنوات جديدة كل شهر. في 1991، لم يكن بث المحطة الحكومية يصل إلا

إلى حفنة صغيرة من البيوت. فالتيار الكهربائي في معظم أرياف الهند كان متقطعاً إلى درجة أن الأسرة الريفية التي تملك جهاز تلفزيون لا تستقبل البث بصورة منتظمة. ومثلت الانتخابات العامة سنة 2004 أول استطلاع وطني استطاعت فيه أغلبية الناخبين متابعة المشهد على شاشات التلفزيون. وثلث هؤلاء تقريباً، أي أكثر من 150 مليون شخص يستقبلون بث القنوات الكبلية المتعددة في بيوتهم.

ما يشاهده القرويون وسكان البلدات الصغيرة في الهند اليوم ويغريهم وهم يتجمهرون حول أقرب شاشة تلفزيون هو الأشياء التي يصعب على معظمهم الحصول عليها في المستقبل القريب: السيارات، والسياحة في الخارج، والخدمات الطبية الجيدة، والأدوات الإلكترونية التي تهيمن على إعلانات التلفزيون الدعائية. معظم هذه المنتجات ليست مصممة من أجلهم، بل تستهدف أشخاصاً مثل ألوك (وكثيراً ما يطلقها أمثاله). مثل هذه الأجهزة خارج نطاق ميزانية غالبية الهنود الساحقة حيث لا يتعدى متوسط دخل الفرد 750 دولاراً (عام 2006). وعاجلاً أم آجلاً، حين لا تحصل على ما يجب أن تملكه كما يكرر على مسامعك مراراً، فلابد أن تفعل شيئاً. صناع السياسة الذين يتمتعون ببعد النظر في الهند كثيراً ما يذكرون أنفسهم بأن عليهم ضمان الحفاظ على تسارع النمو الاقتصادي، إذا أرادت البلاد مسبقاً منع حدوث ردة فعل اجتماعية عنيفة، ووقف الزيادة في معدلات الجريمة وغيرها من الأعمال الخارجة على القانون التي تصيب ببلواها الحياة في كثير من الولايات الفقيرة. وفي كل مرة قابلت فيها مانموهان سينغ، وزير المالية الهندي السابق (الذي ينتمي إلى طائفة السيخ)، حين بدأت البلاد عام 1991 ترخي قبضة قوانينها المحكمة على الاقتصاد، وأصبح رئيساً للوزراء عام 2004، كان يؤكد الحجة نفسها: «النمو أفضل علاج للفقر». ويصعب الاختلاف مع هذا الرأي حين ندرس سجل الهند في هذا السياق.

بلغ معدل توسع اقتصاد الهند 6% سنوياً منذ عام 1991، أي ضعف «معدل النمو الهندوسي»، الذي شهدته في العقود الأربعة اللاحقة على الاستقلال. تزامن هذا التسارع الاقتصادي الحاد مع انخفاض ثابت في معدل النمو السكاني في الهند، بحيث أصبح

النمو في دخل الفرد أفضل حتى مما تقترحه أرقام النمو الاقتصادي. وبأسلوب أوضح: الفارق بين عقد التدهور المروع الذي بدأ عام 1972 وعقد الإنجاز المؤثر الذي بدأ عام 1995، هو الفارق بين أعمال العنف التي اجتاحت البلاد -ودفعت إنديرا غاندي إلى إعلان حالة الطوارئ، حيث علقت العمل بالديمقراطية في خضم جائحة من الإضرابات والاحتجاجات والعنف على المستوى الوطني- والعمل الطبيعي نسبياً للديمقراطية بعد أن عبّد الدكتور سينغ الطريق للإصلاح الاقتصادي. في العقد الأول، حقق اقتصاد الهند نمواً بمعدل 3.5% سنوياً في حين تزايد عدد السكان بنسبة 2.3%. في العقد الثاني، نما الاقتصاد بمعدل 6% سنوياً في حين انخفض معدل النمو السكاني إلى نسبة 2%. كان الأمر سيتطلب سبعة وخمسين عاماً كي تضاعف الأسرة الهندية دخلها لو استمرت الحال كما كانت عليه في عقد غاندي. أما في عقد الدكتور سينغ فلم تحتج إلا إلى خمسة عشر عاماً[(6)]. وفي عصر يمكنك فيه أن تشاهد النصف الآخر كيف يعيش بالضبط على شاشة التلفزيون، فإن الفارق بينهما (العقدين) هو الفارق بين الفوضى والاستقرار.

لكن النمو السريع وحده لا يكفي: فالنمو، مثلما يقول الاقتصاديون، شرط لازم لكن غير كاف للتخلص من الفقر. وما يعادل ذلك في الأهمية نوعية النمو - هل يحتاج إلى رأس مال ضخم، مثلما كان الوضع في الهند، وفي هذه الحالة لا يستخدم عدداً كبيراً من العمال، أم إلى العمالة أكثر من رأس المال، كما في الصين، وهذا سيعطي الشرائح الأوسع من السكان الذين يشاهدون التلفزيون حصة في النمو الذي يتراءى أمام أنظارهم.

قبل أن يصبح مانموهان سينغ رئيساً للوزراء، كنت أتحدث معه بانتظام. وبسبب دوره الاستباقي في تاريخ صنع السياسة في الهند (منذ أواخر الستينيات، شغل كل منصب اقتصادي مهم في نيودلهي)، فإن من المفيد إعادة إنتاج تشخيصه لوضع الهند الاقتصادي. لكن بعد أن أصبح رئيساً للوزراء، أصبح يقيس كلماته بعناية أكبر.

طوال السنوات الأربعين الأولى التي أعقبت استقلال الهند، أصبنا بآفتين اثنتين: نقص في الغذاء ونقص في العملات الصعبة. وهيمنت هاتان المشكلتان المتلازمتان على كل شيء. الآن، تمكنا من حلهما معاً، الأولى عبر الثورة الخضراء والثانية عبر زيادة

عائدات التصدير ونظام التجارة المتحرر. مشكلاتنا الرئيسة مختلفة تماماً اليوم. لكن هناك ذهنية عتيقة ترفض مواجهتها ومازالت تخوض حروب الماضي. أكبر مشكلة نواجهها هي قلة الوظائف المتاحة للناس العاديين. نحن بحاجة إلى استخدام العمال شبه الماهرين على نطاق واسع، ولا يحدث شيء يشابه ما نشاهده في الصين. نحن بحاجة إلى التصنيع لتوفير الوظائف للعمال الذين يملكون مهارات أقل. لماذا لا يحدث ذلك على النطاق الذي نأمله؟ لأننا لا نملك التصميم والعناد اللذين تتمتع بهما الصين لتحقيق أهدافها بأسلوب واضح.

كان الدكتور سينغ يوجز هنا التحديين الاقتصاديين التوءم اللذين يواجهان الهند اليوم: الحاجة إلى تحديث الزراعة والهدف المتعلق بها والمتمثل بتوفير مزيد من الوظائف في قطاع التصنيع للفلاحين الهنود العاطلين عن العمل. ويشير بطريقته المهذبة المميزة إلى مشكلات الذهنيات التي تجعل من الأصعب تحقيق هذه الأهداف. وربما يتجسد العائق الذهني الأكبر أمام حل المشكلتين في قصة غرام النخبة الهندية المستمرة مع القرية. لقد أصبح من الشائع للصحفيين والأكاديميين في الهند رفض فلسفة غاندي بوصفها ميتة رسمياً. ومن المؤكد أن الغاندية، بوصفها أيديولوجية سياسية، أصبحت يتيمة في الهند اليوم: إذ لم يصادق أي حزب من الأحزاب السياسية العديدة رسمياً على فلسفة المهاتما المتعلقة بالقرية. لكن رأيه عن القرية، بوصفه موقفاً اجتماعياً، ما يزال حياً خصوصاً في الخدمة المدنية الهندية؛ ويمكن سماعه من أفواه عديد من كبار الدبلوماسيين والقضاة، وما يزال يمثل أيضاً التيار الغالب في المنظمات الهندية الأهلية (غير الحكومية)، وعشرات الآلاف من المؤسسات الخيرية في شتى أنحاء الأرياف الهندية التي تشيد المدارس، وتوفر الأدوية، والمهن الحرفية التي تخفق الدولة في توفيرها.

يمكن اعتبار الغاندية أيضاً اختزالاً لموقف أكثر تجذراً وشيوعاً بين الهنود المحظوظين والمنتمين إلى الطبقة العليا، الذين يعدون العالم الجريء الجديد للمدن الهندية تحدياً على مستويات عديدة (بعضها لا يذكر صراحة) لهيمنتهم التقليدية على الثقافة والمجتمع. ويتردد صدى هذا الموقف أيضاً باعتباره استمراراً للنضال ضد الاستعمار البريطاني، حين

كانت القرية والبيت يمثلان جانباً من ثقافة هندية لم تتأثر كثيراً بالنفوذ الكولونيالي. وحتى أولئك الذين اختلفوا مع فلسفة غاندي، مثل رابيندراناث طاغور، الكاتب والشاعر والمربي البنغالي العظيم، يعزون إلى القرية الهندية مكانة مقدسة تقريباً – وهو موقف لا يلحظه كثيراً الهنود الذين يعيشون في القرى. يقول طاغور: «لقد بدأنا في الهند إعادة بناء القرية. والمهمة هي إعاقة الانتحار العرقي. القرى مهد الحياة [الهندية]، وحين لا نمنحها ما تستحق فإننا ننتحر»[7].

ديفدونغري قرية صغيرة تقع في غرب ولاية راجستان المعرضة دوماً لخطر الجفاف وأكبر ولايات الهند التسع والعشرين. لكن عدد سكان راجستان، ومعظمهم يعتمدون على الأمطار الموسمية التي لا يمكن التنبؤ بها لسقاية محاصيلهم، قليل نسبياً ولا يتجاوز اثنين وخمسين مليوناً. بعض أجزاء الولاية، خصوصاً في القطاعات الشرقية القريبة من نيودلهي، تتمتع بأنظمة ري فعالة، لكن المقاطعات المحيطة بقرية ديفدونغري، حيث القسم الغربي من سلسلة تلال أرافالي الجافة لكن الآخاذة بجمالها، تعد محظوظة حين يهطل ما يكفي من المطر كل ثلاث سنين. ولا تشيد الحكومة مشروعات ري يمكن الاعتماد عليها. وحين زرت قرى المنطقة التي عانت طويلاً في يوليو عام 2005، كان سكانها يصلون طلباً للغيث. لكن صلواتهم لم يستجب لها إلا جزئياً.

أتيت لأقيم في مع أرونا روي، إحدى أكثر الناشطات في ميدان الخدمة الاجتماعية احتراماً وإعجاباً في الهند، وسكنت قرية ديفدونغري منذ أواخر الثمانينيات. ومع أنها أتت من عائلة مرموقة تتكلم الإنكليزية من الطبقة العليا، وانضمت إلى الخدمة الإدارية الهندية عام 1969، إلا أنها تخلت عن ذلك كله لتعيش بين الناس. السيدة روي غاندية حتى العظم: لباسها (الساري) مصنوع من القطن دوماً؛ وهي نباتية؛ وتعيش حياة تقشف وزهد وسط القرويين؛ وتستخدم بين الحين والآخر سلاح الإضراب عن الطعام، وغالباً «الداما»، أو الاعتصام للضغط على السلطات – وكلا الطريقتين من الأساليب التكتيكية التي اتبعها غاندي ضد البريطانيين. ومع أنها تعترف بأن النجاة من الهوية الطبقية أكثر صعوبة في القرى منه في المدن، إلا أنها ترى في القرى مفتاح مستقبل الهند.

الانتقال من مسكن مكيف الهواء في نيودلهي لا يعد من أفضل الاستعدادات للإقامة مع أرونا. فقاعدتها مجموعة من الأكواخ الطينية الصغيرة بنيت سقوفها -حتى قبل بضعة أشهر- من القرميد المصنوع محلياً. لكنها استبدلت بالقرميد المصنع، لأن ثعابين الكوبرا، كما قالت مداعبة، تسقط إلى الأرض أثناء الليل وهي تطارد الفئران على السقف. لكن بسبب الحرارة، التي تظل شديدة وخانقة قبل هبوب الرياح الموسمية، نمنا جميعاً خارج الأكواخ على صف من الأسرة الخشبية التقليدية التي تجمع معاً بواسطة شبكة من خيوط الجوت المنسوجة، حيث اعتاد الفلاحون أخذ قيلولة بعد الظهر (لم أستطع النوم بسبب البعوض). تألفت كل وجبة طعام من خلطة من الرز والخبز الهندي والعدس مع البطاطا أو الباذنجان أو البامية، وكأس من الحليب. وبعد ذلك كنا نغسل أيدينا وأطباقنا بقليل من الماء الذي يخضع لتقنين صارم نتيجة شحه المستمر. جلسنا القرفصاء على الأرض وتناولنا الطعام بأيدينا.

نيخيل دي، مساعد أرونا، رجل ذكي وبليغ في أوائل الأربعينيات من العمر بقي معها منذ أن انتقلت للعيش في ديفدونغري، وأتى مثلها من أسرة مدينية مرموقة. وكان أبوه نائب القائد العام لسلاح الجو الهندي. هنالك كثيرون غيره أيضاً تجمعهم على ما بدا عائلة مترابطة لكنها متوسعة باستمرار. يتبادل أتباع أرونا التحية بجمع قبضاتهم وقول «زينداباد»، أي «عشت»، بدلاً من «ناماست» (التحية التقليدية الأكثر شيوعاً بين الهندوس)، أو «السلام عليكم» (التحية التقليدية الأكثر شيوعاً بين المسلمين). أما مجموعتهم، «منظمة تمكين العمال والفلاحين»، فتسعى جهدها لضمان الحقوق الأساسية للقرويين العاديين من البيروقراطية العنيدة غالباً.

ملكني الفضول لفهم الدوافع المحفزة لأرونا، لأنني حسبت أن ذلك يساعد في تفسير موقفها تجاه القرية. قالت: «تبادلت أحاديث مطولة مع أصدقائي عن السياسيين وهل هم أكثر فساداً من موظفي الدولة». صحيح أنها في الخمسينيات من العمر، إلا أنها تملك حماس وحمية امرأة شابة. بين الحين والآخر، تفسح تعابير وجهها الصارمة، التي تذكر بمديرة مدرسة، المجال لضحكة مجلجلة. كان أحد أتباعها قد قرأ رسالة مداهنة من

أكاديمي يقيم في بلدة صغيرة يستجدي فيها الإذن كي يكتب سيرتها الذاتية. قالت: «يا لهؤلاء المتسولين! من أين يأتون؟». اعتقدت أرونا، كما قالت، أن الموظفين يجب أن يلاموا على الفساد، نظراً لأنهم أتوا عادة من أسر أكثر حظاً وتمتعاً بالمزايا مقارنة بالسياسيين: «لهذا السبب تركت الوظيفة. لم أعد أستطيع احتمالها. أردت أن أعيش وأعمل مع القرويين، أن أنضم إليهم في كفاحهم في سبيل التغيير».

أخذني نيخيل إلى سوهانغارث، إحدى قرى راجستان النمطية في المقاطعة ذاتها التي تقع فيها ديفدونغري. وكانت منظمة تمكين العمال والفلاحين قد أجرت مسحاً لمعرفة دخل سكان ثمانمئة قرية ومستويات معيشتهم، قدم صورة دقيقة لأسلوب حياة القروي في معظم مناطق شمال الهند. على شاكلة قرى كثيرة، تحيط بيوت سوهانغارث بساحة عامة صغيرة ومغبرة تعبرها بين الحين والآخر بقرة مقدسة في جولتها كل أصيل. تنتشر في القرية معابد متواضعة لآلهة الهندوس. قلة من القرويين الأغنياء تصلهم الكهرباء، لكن لثلاث أو أربع ساعات يومياً في أفضل الأحوال. وغالبيتهم يكتفون بمصباح الإعصار (شعلته محمية من الريح). الماء شحيح بالطبع، بحيث لا يستطيعون تبديل ملابسهم إلا مرة واحدة كل بضعة أيام. ومثل كل مكان في الهند، يمكنك رؤية الرجال والنساء يغتسلون بكامل ملابسهم. أما متوسط ملكية الأرض فلا يتجاوز نصف فدان وهي مساحة لا تكاد تكفي لإطعام العائلة ونادراً ما تنتج فائضاً يمكن بيعه في السوق. في حين تصغر المساحة باستمرار نتيجة تقسيمها بين أبناء الجيل اللاحق. ولا يوجد أي احتمال، وفقاً لأي تقدير منطقي، بأن تجلب هذه المساحة الصغيرة من المزارع الأمان المادي، فضلاً عن الازدهار والرخاء في المستقبل، إلى سكان القرية الذين يزداد عددهم باستمرار. وإذا لم تحدث هجرة كبيرة إلى المدينة، التي يمكن أن تعزز ملكية الأرض عبر البيع الطوعي، فإن مزيداً من تقسيم الأراضي عبر الأجيال سوف يجعل الوضع أسوأ.

ما يتلقاه القرويون من دخل قليل يأتي في معظمه من الخارج على شكل دفعات نقدية أسبوعية من العمل في وظائف يدوية وعابرة في بيوار، البلدة المحلية، أو جيبور، عاصمة راجستان، أو في المدن الكبرى خارج الولاية. وخلافاً للصورة التي تظهر قرى الهند تعتمد

على الأرض كلية للبقاء، فإن رجالها يهجرونها لأنها غير قادرة على تأمين سبل العيش لأسرهم. فبحلول عام 2001، كان أكثر من ثلث الأسر الريفية في الهند تعتمد في معيشتها على دخل من غير الزراعة [8]. وهذا يشير إلى طلب متزايد على الهجرة إلى المدينة. ووفقاً للمسح الذي أجرته أرونا، بلغ دخل قرية سوهانغارث 5.1 مليون روبية (120.000 دولار) في السنة الماضية، أي بمعدل وسطي قدره 150 دولاراً للفرد. أما الفائض اليومي في المعدل الوسطي لإنفاقه على موارد الطعام الإضافية فبلغ ست روبيات (10 سنتات) للشخص، وثلاث روبيات على ما وصفه نيخيل مبتسماً بالعادات غير الغاندية - أي السجائر الشعبية التي تلف باليد ويدخنها الفقراء.

جمع نيخيل مجموعة من الرجال المحليين ليخبرونا عن حياتهم. وقفت النساء على مسافة خلف رجالهن، مع أن الفضول دفعهن للتنصت على ما يدور من حديث. اعتمر معظم الرجال العمامة الحمراء المقلمة وعقفوا شواربهم الكثة على الطراز المميز لفلاحي راجستان. وبناء على طلب نيخيل، وقفوا واحداً إثر الآخر ليعلنوا مهنتهم. كانت الجلسة تسجيلاً حياً لفشل الزراعة. الأول عمل في حفر الآبار وتنقل بين القرى. والثاني عمل في دلهي حارساً أمنياً في شركة «ريليانس اندستريز»، إحدى أكبر الشركات الهندية. والثالث عمل في مجال الملابس قبل أن يخسر وظيفته في المدينة. والرابع حاول طوال سنوات الانضمام إلى الجيش لكن دون جدوى. وعمل الخامس والسادس في وظائف حقيرة في أحد فنادق مدينة أحمد أباد في ولاية غوجارات المجاورة.. لم يبق أحد من الرجال تقريباً في القرية لأن الزراعة لا تكفي لتلبية الحاجات الأساسية. وحين كانوا بعيدين عنها، رعت النساء والأطفال بقرة العائلة وقطعة الأرض الصغيرة. لكن لم يجد سوى قلة قليلة من الرجال وظائف آمنة في المدينة. طبيعة الاستخدام في المدينة تجعل الوظيفة غير كافية، من ناحية العقد الآمن أو الدخل المالي، لحثهم على بيع أراضيهم والهجرة. ومن الطبيعي أن يتشبث رجال سوهانغارث وأولئك الذين يعيشون في مئات الآلاف من القرى الأخرى المماثلة بأراضيهم لأنها أفضل ضمان يملكونه.

سألت نيخيل هل يعتقد أن القرية -سوهانغارث أو غيرها- يمكن أن تضمن مستقبلاً اقتصادياً لسكانها كلهم. وعلى شاكلة أرونا، كان نيخيل واحداً من أولئك الناشطين

المضحين الذين يأتون باستمرار من مدن الهند. صحيح أن الغانديين يتبنون أسلوب اللاعنف، لكن بعضهم أصلب من الصوان: «إنه أمر مضحك. لكن حتى حين كنت مراهقاً أعيش حياة استهلاكية وأتمتع بوسائل الرفاهية في منزل العائلة في دلهي، أردت العيش في قرية لأفعل شيئاً كهذا. لم أجد الانتقال إلى القرية صعباً قط. وفي الحقيقة، عندما أعود لأقيم مع والدي أجد من الأصعب التأقلم. لا أريد مكيفات هواء أو كهرباء أو أي وسيلة من وسائل العيش الرغيد»، كما قال. لكن إذا قرر القرويون الانتقال إلى المدينة فهل يضحون بثقافتهم؟ فكر نيخيل بعض الوقت قبل الإجابة. ثم قال: «هذا سؤال مبالغ في التبسيط. لكن أعتقد أن علينا عدم المخاطرة بخسارة هذا كله [وأشار إلى القرية]. يمكننا أن نجعل القرية ناجحة عبر تحسين الزراعة والصناعات المحلية [التصنيع في الأكواخ]. فإذا غادر السكان القرية فإنهم يخسرون أيضاً جذورهم التي تترسخ بالعيش في المكان الذي ينتمون إليه، والقوة التي يستمدونها من محيطهم الطبيعي».

كلما طال الوقت الذي قضيته في الحديث مع أرونا ونيخيل زاد شعوري بأن عملهما يتعلق بهدف أسمى من مجرد الاهتمام العميق بحياة القرويين وبذل الجهد لتشجيعهم على النضال في سبيل حقوقهم. إذ إن لديهما رؤية عن مجتمع توفر فيه الأرض مصدر رزق لغالبية السكان، وإن تم ذلك بعد عملية إصلاح اجتماعي عميق على مستوى القاعدة الشعبية والناس العاديين. وربما يوجز الاكتفاء الذاتي وجهة نظرهما: يريدان الهند أن تقاوم النزعة العالمية التي يتمدن فيها المجتمع أثناء تطوره. «من ناحية، نحن غانديون، ومن ناحية أخرى نحن ماركسيون. لكننا نفضل تجنب التصنيف». لكن يصعب تخيل أن ترفض أي واحدة من هذه القرى طوعاً فرصة الحصول على الكهرباء أو غيرها من وسائل الحياة الاستهلاكية المريحة. وليس من السهل أيضاً تصور نموذج اقتصادي ريفي قادر على الحفاظ على 700 مليون قروي هندي في أمان وفي حالة من التنور الاجتماعي، التي يناضل نيخيل وأرونا في سبيلها. لسوف يستمر الهنود في الهجرة إلى المدينة. وسيزداد العدد إذا عثروا على وظائف آمنة ومضمونة.

ثقافة الهند تسود أيضاً في المدن. فقبل مئة سنة، كانت فرنسا بلداً ريفياً أساساً؛ والآن يعيش أغلب سكانها في المدن. لكن الثقافة الفرنسية لم تمت. ورأي أرونا ونيخيل

بعالم اليوم يتمثل في أنه مؤلف من شركات متعددة الجنسية ترغب في استغلال سكان الهند ومواردها لتحقق مكاسب سريعة على طريقة «اضرب واهرب». في الجوهر، إنه عالم تعد شركاته مجرد نسخ حديثة من شركة الهند الشرقية (الشركة البريطانية التي استخدمت تفويضها الملكي لاستعمار الهند في القرن التاسع عشر)، عالم «ليبرالي جديد» يجني مكاسبه وأرباحه من اصطياد فقراء العالم النامي وإفقارهم – وحيث لا تحدث الهجرة إلى المدينة في الهند اليوم طوعاً، بل نتيجة اقتلاع الجذور بوحشية التقانة الجديدة ودافع الربح، برأي أرونا ونيخيل. هذا الشكل المعولم للرأسمالية يجبر الناس على الهجرة إلى المدينة عبر استبدال مهاراتهم وتقاليدهم بعمل الآلات الضخمة. وما إن يصبحوا من سكان المدن (يتمدنوا) حتى يتحولوا إلى مسننات صغيرة في الآلة الضخمة للعولمة. باختصار، يعتقد الاثنان أن بمقدور الهند مقاومة قوى الحداثة ومنها التمدين، بل يجب عليها مقاومتها.

تقل نسبة القوة العاملة الضخمة في الهند التي تستخدم في الاقتصاد الرسمي النظامي عن7% . وهذا يعني أن 35 مليون شخص فقط يعملون في وظائف مضمونة بأي معنى منطقي من أصل 470 مليوناً؛ أي أن 35 مليون عامل وموظف فقط يدفعون ضريبة الدخل، وهي نسبة متدنية بمعايير البلدان النامية الأخرى. أما البقية، فهم يعملون في «الاقتصاد غير المنظم» كما يدعوه الهنود. فهم يحلبون بقرة العائلة، ويشكلون جيوش العمال الزراعيين الموسميين الذين ينتقلون من مكان إلى آخر، ويديرون المتاجر الصغيرة أو الأكشاك على أرصفة الشوارع، ويصنعون أعواد البخور والسجائر المحلية، ويقودون الدراجات الثلاثية العجلات، ويعملون خدماً وجنائنيه وحراساً ليليين، وميكانيكيين في ورشات البلدات الصغيرة.

ومن الخمسة والثلاثين مليوناً من العمال والموظفين في القطاع النظامي -الذي يخضع، إلى حد ما، إلى المراقبة والتسجيل والقياس والحساب- هناك 21 مليوناً يعملون في وظائف حكومية. هؤلاء هم موظفو الخدمة المدنية، والمدرسون، وعمال البريد، والعاملون في صناعة الشاي، وعمال النظافة، وعمال قطاع النفط، والجنود، وعمال المناجم، والجباة في شبكة الحكومة الهندية البطيئة التي تعمها الفوضى من المكاتب، ومحطات السكك الحديدية، والمصانع، والمدارس.

يترك ذلك زهاء أربعة عشر مليوناً يعملون في القطاع الخاص «المنظم». ومن هؤلاء، هناك أكثر من مليون -أي 0.25% من إجمالي القوة العاملة الهندية- يعملون في تقانة المعلومات، والبرمجيات، ومعالجة المناطق الآمنة في البرمجيات، ومراكز الخدمة الخارجية. ومن الواضح أن البرمجيات تساعد في استعادة الهند للثقة بالنفس، وتحسين وضع ميزان المدفوعات إزاء بقية بلدان العالم، لكن قطاع تقانة المعلومات في البلد لا يمثل، ولن يمثل على الأرجح، الإجابة الواعدة لآمال غالبية الجماهير الباحثة عن عمل. وكذلك حال الشركات الأجنبية التي تستخدم أعداداً كبيرة من الهنود - تتراوح التقديرات بين مليون ومليوني شخص، اعتماداً على تعريف الشركة «الأجنبية». أما البقية فهم موظفو شركات القطاع الخاص في الهند.

إن فهم الفارق المميز بين الاقتصاد الهندي المنظم وغير المنظم هو مفتاح إدراك السبب الذي يجعله على هذا القدر من الفرادة والغرابة: واثق ومزدهر وعاجز عن توفير الاستخدام الآمن والثابت لغالبية الهنود. وخلافاً للحكمة التقليدية السائدة في الغرب، التي كثيراً ما ترى -خطأ- الموظفين الهنود في الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية بوصفهم كادحين مستغلين، فإن الأربعة عشر مليون عامل وموظف في شركات القطاع الخاص أو الشركات الأجنبية هم من القلة المحظوظة - الطبقة الأرستقراطية العاملة. في عام 1983، حين كانت الهند تدخل نهاية مرحلة الاكتفاء الذاتي، بلغ معدل إنتاجية عمل العامل في القطاع الخاص المنظم ستة أضعاف معدل إنتاجية نظيره في القطاع غير المنظم. وبحلول عام 2000، ارتفع الفارق إلى تسعة أضعاف[9]. التفاوت في الدخل كان مشابهاً أيضاً. الفارق شاسع بين العالمين. وعبور أحدهما إلى آخر يتطلب تعليماً وتثقيفاً ومهارات رفيعة، أو جرعة ضخمة من الحظ. وهذا لا يحدث مراراً.

إذا أرادت الهند بناء جسر أفضل بين العالم القديم والعالم الجديد، يجب أن توفر فرص العمل للعمال غير الماهرين وشبه الماهرين في القطاع التصنيعي. وفيما يتعلق بالمعيار والحجم، يجب أن تقارن دوماً بالصين. في عام 2005، استخدمت الهند سبعة ملايين شخص فقط في قطاع التصنيع، مقارنة بأكثر من مائة مليون في الصين. وباعتبار الاستثمار الضخم والأولوية التي أعطاها نهرو إلى التصنيع، يجد كثير من المراقبين

من المحير أن يستخدم قطاع التصنيع في الهند بعد ستين سنة هذا العدد القليل من العمال. وسبب ذلك يعود إلى أن إستراتيجية نهرو كانت في الجوهر تعتمد على رأس المال الضخم (لا العمالة): فقد استهدف تطوير طاقة الهند التقنية، بدلاً من استخدام أكبر عدد ممكن من العمال. لكن ذلك لا يعني أن التصنيع الهندي ضعيف أو غير قادر على المنافسة. وحسب مقياس الجودة، يعد كثير من المصنعين المحليين في القطاع الخاص الهندي أكثر نجاحاً وإنجازاً وتأثيراً من نظرائهم في الصين. مرة أخرى نقول في هذا السياق إن الهند تجد نفسها في مرتبة أعلى على السلم مما هو متوقع. الأمر ينحصر فقط في أن سكانها ما يزالون في القاع.

هذه المفارقة الهندية بادية للعيان في كل مكان. ومن أفضل أماكن مشاهدتها بلدة شركة جمشيدبور، النظيفة والمنظمة في ولاية جاركهاند في شرق الهند. فهي تعد متحفاً للتاريخ الصناعي الهندي منذ بداياته الوطنية عند مطلع القرن العشرين (قبل وقت طويل من رحيل البريطانيين) إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، حيث يصدر الفولاذ المغلفن إلى الصين، وقطع غيار السيارات إلى أمريكة واليابان. أسس المصنع عام 1902 السير جمشيد تاتا، مؤسس مجموعة تاتا، أكبر شركة هندية في القطاع الخاص. في حديقة بديعة التنسيق في مركز البلدة، يمكن مشاهدة أفراد الجيلين الرابع والخامس من العمال اليدويين يأكلون الرز أو يؤدون صلواتهم القصيرة تحت التمثال المهيب لجمشيد جي* كما يعرف حتى الآن. يذكر المشهد بوصف روديارد كيبلنغ للطبقة الدنيا من الهندوس والمسلمين الذين يتعبدون في أماكن بعضهم بعضاً «بتجرد وحيادية بديعة». لكن الصلوات ضرورية هنا للتعبير على الشكر والامتنان، فبالنسبة للفقراء، يعد العثور على وظيفة في شركات تاتا حلماً يستحق السعي من أجله. إذ تأتي معها الرعاية الصحية الجيدة، والسكن المريح والماء النظيف، والمدارس المرموقة لتعليم الأولاد. لكن فرص العمل فيها تتضاءل باطراد.

على شاكلة كثير من شركات التصنيع الهندية الكبرى، ارتقت الميزانية العمومية لمجموعة تاتا من مستوى «مقبول» في عام 1991، حين انفتحت أبواب عالم جديد بإلغاء

* لاحقة شرفية تضاف إلى الاسم احتراماً لصاحبه. فإن أردت إنجاز مهمة في الهند، فأضف لاحقة «جي» إلى اسم الشخص المعني وستجد أن تأثيرها يعادل «افتح يا سمسم!».

مانموهان سينغ لنظام الترخيص الصناعي، إلى المستوى العالمي اليوم. لكن عدد العمال يسير في الاتجاه المعاكس. ففي عام 1991، أنتج مصنع الفولاذ الضخم في جمشيدبور مليون طن من الفولاذ في السنة واستخدم 85 ألف عامل. أما في عام 2005 فقد أنتج خمسة ملايين طن لكن عدد العمال لم يتجاوز 44 ألفاً. وارتفعت عائدات مصنع الفولاذ من 800 مليون دولار إلى أربعة مليارات في المدة ذاتها. «يمكننا تخفيض القوة العاملة إلى عشرين ألفاً وزيادة الإنتاج إلى عشرة ملايين طن»، حسبما قال أحد المديرين التنفيذيين في مجموعة تاتا.

قصة شركة «تاتا ستيل» (تاتا للفولاذ) – حيث تحولت من شركة تعتمد على العمالة الضخمة وتورد الفولاذ رخيص التكلفة إلى السوق المحلي عام 1991، إلى شركة تعتمد على رأس المال الضخم وتصدر أفضل أنواع فولاذ السيارات إلى الشركات اليابانية المصنعة لأفخم السيارات – تماثل قصص المصنعين الهنود الآخرين الذي حققوا النجاح. فحتى عام 1991، فعلت الشركة كل ما تقدر عليه في حديقتها الخلفية، فقد كان من الصعب جداً استيراد قطع التبديل للآلات الجديدة في ظل نظام «بديل الاستيراد». ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تشتيت تركيز الشركة على ما يفترض أن تفعله، ويزيد عدد القوة العاملة. استخدمت «تاتا» أيضاً جماعات الضغط التي تضم أعداداً كبيرة من المؤيدين والأنصار الذين يتجولون في الوزارات ويحاولون إقناع البيروقراطيين واستمالتهم. فشركات مثل تاتا كانت بحاجة إلى إذن البيروقراطيين لكل قرار استثماري يتعلق بما يمكن أن تنتجه، ومتى وأين تنتجه.

التركة الأخرى التي تخضع للمساءلة والتشكيك من مجتمع النوايا الحسنة الذي أراد نهرو بناءه، تتمثل في تبني الهند أكثر قوانين العمل والعمال صرامة في العالم، وهذا يجعل من المستحيل فعلياً طرد العامل، حتى إن اعتاد الغياب عن العمل دوماً. صحيح أن بعض أجزاء نموذج نهرو، مثل «ترخيص راج»، قد تفككت الآن، لكن غيرها، مثل قوانين العمل الصارمة إلى حد العبث (وزادت صرامة وشدة في ظل حكم إنديرا غاندي عام 1976) ما تزال سارية المفعول حتى الآن. وهذا يؤدي إلى إحجام الشركات عن استخدام أعداد

كبيرة من الموظفين حتى حين تتوسع، لأنها تخشى أن تجبر على دفع رواتب حقبة الانتعاش السابقة في حقبة الانكماش اللاحقة، مما يدفعها إلى الإفلاس ويعرض وظائفها كلها للخطر. لكنه يؤدي أيضاً إلى تفضيل الشركات توكيل أعمالها إلى صغار المصنعين في «القطاع غير المنظم»، لكي تتفادى صرامة قوانين العمل، التي يتعذر تطبيقها بفاعلية في متاهة الاقتصاد غير النظامي في الهند. ثمة تركات موروثة أخرى يجب أن تلغى، مثل نظام «المحقق راج»، حيث تستمر زيارات التحقق والفحص التي تصيب بآفتها معظم قطاع الأعمال الهندي، مثلما كتب غورتشاران داس، رئيس فرع شركة بروكتر أند غامبل السابق في الهند: «طوال السنوات الثلاثين التي قضيتها في قطاع الأعمال التجارية في الهند، لم أقابل بيروقراطياً واحداً فهم عملي جيداً، لكنه كان قادراً على تخريبه»[10].

هنالك أيضاً تبعات وعواقب غير مقصودة لواحدة أخرى من التركات الحاسمة في أهميتها التي خلفها نهرو - القرار بتوظيف أكبر قدر ممكن من المال في الجامعات التي تدرس باللغة الإنكليزية والمخصصة لأفراد الطبقة الوسطى، والمدارس الابتدائية في القرى. نخبة المهندسين الهنود الذين درسوا في معاهد التقانة الهندية ولم يهاجروا إلى وادي السيليكون أو ماساتشوستس، يعملون الآن في شركات مثل «تاتا ستيل» و«ريليانس اندستريز». وبسبب نظام الجامعات الفعال والمؤثر، تحتل طاقة الهند العلمية والتقنية المرتبة الثالثة في العالم[11]، خلف الولايات المتحدة واليابان، لكن قبل الصين. وخلافاً للهند، وظفت الصين استثمارات ضخمة في المدارس الابتدائية من أجل أولئك الرابضين في قاع السلم الاجتماعي. يتخرج في الهند قرابة مليون مهندس كل سنة، مقارنة بأقل من 100 ألف في الولايات المتحدة أو أوروبة. لكن نسبة المتعلمين في الهند لا تتجاوز 65% في حين تبلغ في الصين زهاء 90%[12]. «لدينا بعض من أفضل الخريجين المهندسين في العالم يعملون معنا»، مثلما أخبرني المدير التنفيذي في مجموعة تاتا، بعد جولة لمشاهدة خط إنتاج الشركة المتطور. وتابع: «ورواتبهم أقل بكثير من المهندسين في اليابان».

توضح حظوظ دينيش هندوجا، صاحب شركة «غوكالداس إكسبورتس»، إحدى أنجح شركات تصنيع الملابس في الهند، المفارقة الهندية بأسلوب أكثر جلاء. فرجال الأعمال،

مثل هندوجا، في الهند والصين هم السبب الذي جعل كثيرين في الغرب يخشون انبعاث العملاقين الجارين في آسيا. تنتج شركة غوكالداس، التي يقع مقرها في بنغالور العاصمة المزدهرة لولاية كارانتاكا (في جنوب الهند) مليوني قطعة من الملابس كل شهر لست وعشرين علامة تجارية من شتى أرجاء العالم. ويشمل العملاء البارزون: ماركس أند سبنسر، وبنانا ريبوبليك، وغاب، وبيير كاردان، وأمبركرومبي. بل تثبت الشركة لصاقة السعر «وقضيب الرمز» (باركود) على الملابس قبل أن تغادر الهند.

بمقدور القوة العاملة المدربة جيداً في شركة هندوجا إنتاج ملابس بتسعمئة نموذج (موديل) مختلف، وتعديل تقنيات الإنتاج بسرعة لمواكبة حتى التغييرات السريعة في أزياء الشباب في الغرب. وهي تطرز وتطبع أنسجة مخصصة للجيل الأكبر عمراً، وتنتج سراويل الجينز المقطعة والمهترئة (التي تساير الزي الدارج) للشباب. مشاهدة الموظفين المرحين وهم يقفزون فوق سراويل الجينز لإعطاء من يشتريها مظهر عدم الاهتمام برأي الناس، جعلت هذه الزيارة أمتع زياراتي إلى المصانع. «يصعب عليهم فهم السبب الذي يجعلهم يصنعون سروالاً أنيقاً ثم يركلونه بأرجلهم فيما بعد لإعطائه المظهر المطلوب»، كما قال. التقط هندوجا قميصاً قطنياً جميلاً وضعت عليه لصاقة ماركس & سبنسر، وسعر البيع الذي بلغ 85 جنيهاً. «لو صنع القميص في بريطانية لبلغ سعره ثلاثمئة إلى أربعمئة جنيه. ففي اللحظة التي يحول فيها منافسوك الإنتاج إلى الهند أو الصين، ليس لديك من خيار سوى أن تلحق بهم، وإلا ستخرج من الميدان».

وفقاً لمعايير البلدان النامية الأخرى، ومنها الصين، يصنف مصنع هندوجا في فئة «التصنيع المعقد». فصادرات الهند من الملابس لا تصنع في مخازن ضخمة يرتفع فيها حجم العمالة كما في الصين، حيث تستخدم ملايين العمال، بل في وحدات صغيرة مثل تلك الموجودة في شركة «غوكالداس» التي تستخدم عشرات الآلاف من العمال. يستخدم هندوجا 33 ألف عامل، فلو استطاع العمل في الصين، حيث ملايين العمال المتعلمين، فإن قوته العاملة ستبلغ 200 ألف، كما قال. معظم العمال في مصانعه الهندية من النساء. وهنالك مركز طبي ودار حضانة للأطفال: «نحاول عدم استخدام الرجال، لأنهم أقل

موثوقية. كان لدينا عامل سكير فطردناه. فرفع دعوى علينا وتطلب الأمر خمس عشرة سنة وقدراً كبيراً من الأعمال الإدارية قبل أن نربح الدعوى».

ميزة دينيش هندوجا التنافسية في التصنيع المعقد تجسد نموذجاً توضيحياً مثالياً لمفارقة الاقتصاد الهندي. إذ يستطيع استخدام أي عدد من الخريجين المؤهلين للعمل على الفور في برمجيات الأزياء، بحيث يستطيعون تصميم الملابس على الحاسوب. ولأنهم يتحدثون الإنكليزية بطلاقة أيضاً، فهم قادرون على تسويق التصاميم في معارض الأزياء الكبرى في باريس ونيويورك ولندن وميلانو. ونتيجة لذلك، يرجح أن يتفوق في مكاسبه المالية على نظرائه في الصين. لكنه يحرص على عدم التوسع وزيادة ما يدفعه من رواتب وأجور، لأن تكلفة العمل في الهند لا يمكن استردادها. فاستخدام العمال هنا قرار لا يمكن عكسه إلا إذا امتلكت ما يكفي من الصبر لمواجهة اعتصامات العمال، وما يكفي من المال لمتابعة الدعاوى القضائية ضدك. «عندما أتوسع، أتجه دوماً نحو زيادة رأس المال لا زيادة العمالة»، حسبما قال.

هناك سمة مميزة خاصة أخرى بعمليات السيد هندوجا، يمكن العثور عليها أيضاً في قطاع النسيج في الهند. إذ تتلقى الصناعات المحلية الصغيرة (صناعات الأكواخ) حوافز مالية وتنظيمية كبيرة للاحتفاظ بحجمها الصغير، ولذلك قسم هندوجا خطوط إنتاجه ونشرها على وحدات أصغر حجماً في شتى أنحاء بنغالور. عليه أيضاً أن يدفع نسبة أكبر من الضرائب على السلع المباعة في السوق المحلي والتعرفة الجمركية مقارنة بنظرائه الصينيين على المنسوجات كلها باستثناء القطن، الذي يبقى طلسماً يرمز لهوية الهند الوطنية. ونظراً لأن منافسيه في الصين لا يدفعون هذا المقدار من الضرائب والتعرفة الجمركية ولا يتلقون التشجيع على تقسيم خطوط إنتاجهم، فليس أمامه من خيار سوى إنتاج ملابس فاخرة، وهذا يعني استخدام مزيد من التقنيات المعقدة. وفي الواقع، اضطر للارتقاء درجة أعلى على سلسلة القيمة المضافة الاقتصادية. «نحن ننافس لأن لدينا نخبة من الخريجين الناطقين بالإنكليزية والأرفع تعليماً من الصين. وربما لا نستطيع منافسة الصين في السعر عبر صنع ملابس أرخص».

مصنع الملابس الثاني الذي أمتعتني زيارته أيضاً كان مصنعاً يقع بالقرب من تشيناي، عاصمة ولاية تاميل نادو في أقصى جنوب الهند، مقابل جزيرة سريلانكا. الشركة تصنع الملابس الداخلية لسلسلة متاجر «فيكتوريا سيكريت» أشهر المتاجر المتخصصة في هذا النوع من الثياب في أمريكا، وغيرها من شركات الملابس الداخلية. هنا أيضاً، تمثل النساء غالبية الموظفين. والملابس التي تصنعها الشركة تساير أحدث اتجاهات الزي الدارج في الغرب. وعلى شاكلة العمال في غوكالداس، يجب على عمال شركة إنتيميت فاشنز، وهي شركة ألمانية - سريلانكية، تغيير أساليب الإنتاج بسرعة؛ واستيراد معظم المواد اللازمة، مثل القماش المخرم من فرنسا، ومنتجات الآلات المصغرة من ألمانيا. «لدينا موسم عيد جميع القديسين، ثم مجموعة أزياء الصيف، ثم الشتاء - الطلبيات تتغير على الدوام»، كما قال المدير. وخلافاً لولايات الهند الشمالية، فإن القوة العاملة في ولاية تاميل نادو كلها من المتعلمين تقريباً. وهي ولاية أفضل إدارة وحكماً. واستطاعت حكومتها تخفيف صرامة بعض قوانين العمل الوطنية، نظراً لأن الدستور الاتحادي في الهند يمنح عواصم المقاطعات حرية كبيرة في اتخاذ القرارات. ونتيجة لذلك، وسعت شركة إنتيميت فاشنز قوتها العاملة بسرعة أكبر من الولايات الأخرى. لكن ما يحير عاملات الخياطة المؤهلات والقادرات على التكيف بسرعة، أن قطع الملابس الداخلية تصغر باطراد!

تنامي قدرة الهند التصنيعية وامتدادها يتجلى بوضوح أيضاً في قطاع الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والتقانة الحيوية، التي تجند خبراءها وموظفيها من الصفوف المتراصة من الخريجين في ميادين العلوم والهندسة والتقانة. في حالة مدينة بون (بونا سابقاً) في غرب الهند، يزود معهد سيروم، الذي تملكه مجموعة بوناوالاه، الأمم المتحدة بزهاء نصف طلبها السنوي من اللقاحات، التي تزود عشرات ملايين الأطفال في العالم النامي بالمناعة. انطلق المعهد بوصفه ناتجاً جانبياً لاهتمام عائلة بوناوالاه بتربية الخيول، ويقع مقره قرب حلبة سباق الخيل في البلدة. فالخيل تنتج بصورة طبيعية المصل الذي يستخدم لتلقيح البشر وتمنيعهم من التيفوس. واليوم، يلقح نصف أطفال العالم النامي بأحد منتجات المعهد حيث تصنع حقن للتمنيع من الكلب، والتهاب السحايا، وشلل الأطفال، والحصبة الألمانية، والتيفوس. أما عدد أفراد القوة

العاملة في هذا المجال الحاسم الأهمية للعالم فلا يتجاوز بضع مئات، جميعهم تقريباً من خريجي الجامعات. لكن ميزة الهند التنافسية في الأدوية والعقاقير لم تعد تنحصر في صنع أدوية عامة (لا تحمل علامة تجارية) ورخيصة السعر مقارنة بالغرب. بل إن لدى شركات الأدوية الهندية عدداً أكبر من طلبات التراخيص التي تنتظر موافقة إدارة الغذاء والدواء الأمريكية مقارنة بأي بلد آخر[13].

يقع مقر شركة بارات فورج، أضخم الشركات المصنعة لمكونات السيارات في الهند، على بعد أميال قليلة من معهد سيروم. وتؤسس الشركة، التي تصدر مكونات المحركات وأجزاء قواعد هياكل السيارات إلى أوروبة والصين والولايات المتحدة، ميزتها التنافسية على المواهب المختصة بالبرمجيات والهندسة ضمن قوتها العاملة. العامل العادي على أرض المصنع في الصين يتلقى راتباً أقل لكنه ينتج أكثر من نظيره الهندي. فتكاليف وحدة العمل للتصنيع الأساسي أدنى في الصين. وعلى شاكلة «غوكالداس»، انتقلت شركة «بارات فورج» إلى الإنتاج الذي يتطلب مستوى أعلى من المهارة لتكسب ميزة تنافسية. وهي قادرة على المنافسة لأنها تستخدم تقانة المعلومات والمهارات الهندسية لتصميم مكونات أكثر تقدماً وتطوراً (للسيارات). وتلك حالة نمطية للصناعة ككل. فمن المتوقع أن ترتفع صادرات الهند من مكونات وأجزاء السيارات من زهاء 3 مليارات دولار الآن إلى أكثر من عشرين ملياراً بحلول عام 2012 [14]. لكنها قائمة على زيادة رأس المال. وتثبت شركة بارات فورج أن بمقدور الهند المنافسة في الأسواق العالمية. لكنها لم تثبت بعد أن الهند قادرة على انتشال جماهيرها من براثن الفقر.

يتصف اقتصاد الهند بخصائص غير عادية إلى حد بعيد. فمصانع الفولاذ المعقدة تساعد في إخراج نظرائها في اليابان والولايات المتحدة من الميدان. وتجري مستشفياتها الخاصة المرموقة عمليات جراحة الدماغ للزبائن من الأثرياء العرب، إضافة إلى استبدال مفصل الورك للبريطانيين من كبار السن («السياحة الطبية») الذين أحبطهم الانتظار الطويل ليحين دورهم في الخدمة الصحية الوطنية في بريطانية. والموظفون في مراكز خدمة الزبائن في الهند لديهم الصلاحية لقبول أو رفض دعاوى تأمين بمبالغ تصل إلى

100 ألف دولار من أصحاب البوالص الأمريكيين في الطرف الآخر من العالم، بواسطة الهاتف أو الحاسوب. وقطاع الأدوية الهندي على وشك إنتاج منتجات جديدة بسبب الأبحاث المحلية وتطور المهارات. لكن مستويات معيشة أعداد كبيرة من المزارعين الهنود ما تزال مماثلة للمستويات الإفريقية. فأقل من مليون هندي ينتجون عائدات تصدير من تقانة المعلومات والبرمجيات تتجاوز ما يكسبه مئات الملايين من المزارعين الهنود من الصادرات الزراعية.

صحيح أن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في الهند أثناء السنوات الخمس عشرة أو العشرين الماضية ساعدت في انتشال مزيد من الهنود من الفقر مقارنة بالعقود الماضية. فوفقاً للحكومة الهندية، انخفضت نسبة الهنود الذين يعيشون في فقر مدقع من 35% إلى 25% بين عامي 1991 – 2001. ومن المرجح أن النسبة قد انخفضت أكثر منذ ذلك الحين. وبعض أجزاء الهند، خصوصاً الولايات الجنوبية والغربية، حيث يعد نظام الإدارة أفضل مستوى وأكثر كفاءة، أوجدت عدداً أكبر من فرص العمل مقارنة بالحال سابقاً، في قطاعي الخدمات والتصنيع المنظمين وغير المنظمين. إلا أن الصورة الشاملة، مثلما هي الحال غالباً في الهند، لا يمكن اختزالها بمجرد لقطة خاطفة واحدة.

لكن خلافاً لما قد يتوقعه المختصون بعلم إحصائيات السكان، وما حدث في الاقتصادات النامية الأخرى، تباطأ معدل التمدن في الهند فعلاً في الوقت الذي تسارع فيه معدل النمو الاقتصادي. ففي عام 1981، كانت نسبة سكان المدن 23.7%؛ وبحلول عام 2001، لم ترتفع النسبة إلى أكثر من 27.8%[15]. وبالطبع، ما تزال أعداد المهاجرين إلى المدن كبيرة وفقاً لمعايير البلدان الأخرى: فقد هاجر سبعون مليوناً من القرويين الهنود بين عامي 1991 – 2001. ومع ذلك، فإن «المفاجأة تتمثل في تباطؤ عملية التمدين فعلاً في حين كان من المتوقع أن تتسارع»، كما كتب راكيش موهان، نائب حاكم مصرف الهند المركزي وأحد أبرز الاقتصاديين في البلاد. «نتج ذلك عن السياسات الاقتصادية الوطنية الخاطئة التي لم تشجع نمو الاستخدام في المدن، خصوصاً في القطاع الصناعي، والتصلب وغياب المرونة اللذين كبحا الاستثمار في البنية التحتية»[16].

يعتقد عدد من كبار رجال الأعمال في الهند أن الفجوة الاقتصادية بين الريف والمدينة لا يمكن أن تستمر دون أن تستفز ردة فعل عنيفة. في عام 2004، طلب مانموهان سينغ من ناندان نيليكاني، كبير المديرين التنفيذيين في شركة «إنفوسيس»، إحدى أنجح شركات تقانة المعلومات في الهند، الانضمام إلى فريق عمل يستهدف في مهمته التمدين. وعلى غير عادة الزعماء الهنود، اعتقد سينغ أن التمدين الأسرع وقطاع التصنيع الأقوى من العوامل الأساسية لنجاح الهند في المستقبل. أما نيليكاني، الذي تبرع بمليون دولار من ماله الخاص إلى مشروع يستهدف تحسين الإدارة في مدينة بنغالور، حيث يقع مقر شركته، فقد قبل المهمة دون تردد. قال وهو يرشف قدحاً من الشاي في مكتبه في بنغالور:

برأيي، يرتكبون خطأ خطيراً. إذ يجب تمدين الهند بصورة أسرع وأفضل مما فعلناه حتى الآن. هذا ما يحدث في الصين. وما يحدث في كل بلد نام على الكوكب. لا يمكن للهند وقف هذا الميل العام. وحتى لو استطاعت، فلماذا نريده؟ هنالك مشكلات جوهرية في القرية الهندية. فالقرية عاجزة عن توفير الوظائف وستبقى عاجزة دوماً، لأن الإصلاح الزراعي يعني مكننة الزراعة وتقلص فرص العمل. القرية فخ للطبقات الدنيا. نوع من السجن. ولا يمكننا تحديث الاقتصاد الهندي -أو المجتمع الهندي- إلا إذا عملنا على تسريع وتحسين عملية التمدين بصورة أفضل مما فعلناه حتى الآن.

يفاجئ كثير من زوار الهند بمناظر أحزمة الفقر المحيطة بالمدن التي تهاجم حواسهم فور مغادرتهم المطار. ويجدون من الصعب فهم السبب الذي يجعل هذا العدد الكبير من الهنود يرغبون طوعاً في العيش في مثل هذه الظروف حين يستطيعون العودة إلى قراهم وحلب بقرة العائلة. لكن معظم المهاجرين صوتوا طوعاً بأقدامهم إذا جاز التعبير (وإن نزح بعضهم قسراً بسبب الكوارث الطبيعية أو انهيار السدود). فبرأيهم، حتى أسوأ أحياء الفقر وأقذرها تظل أفضل من العيش في القرية. وعلى الرغم من نواقص التخطيط الحضري وعيوبه، وغياب الاستخدام الآمن والثابت في الهند، إلا أن المدينة تعرض فرصاً اقتصادية واجتماعية للفقراء والطبقات الدنيا لا يمكن تخيلها في معظم أرياف الهند. فأكثر من 100 مليون هندي لا يملكون أرضاً، ويرجح أن ينتقل كثير منهم

إلى المدن في السنوات القادمة، بغض النظر هل تحسنت الحال في أحياء الفقر أم لا. قال ناندان نيليكاني شارحاً:

الحل لا يكمن في إعادة الناس إلى قراهم، على أي حال لا تستطيع فعل ذلك في النظام الديمقراطي. الحل يكمن في تحسين نوعية الإدارة في المدينة وتوفير وظائف حقيقية للفقراء. فالنخب المدينية ترتع في وسائل الراحة والرفاهية. ثم تريد أن تبعد السلم لتحرم الآخرين من فرص الصعود. وإلى أن نبدأ بتوفير فرص العمل للجماهير المحرومة ونزيد معدل النمو الاقتصادي، سيبقى أمان الجميع مهدداً. علينا أن نتبنى النظرة المستقبلية.

يظهر اقتصاد الهند لمحة فصامية لمستقبل يعتمد على التقانة المتقدمة في القرن الحادي والعشرين لكن يحاصره ماض قروسطي يصيب النفس بالهم والغم والكرب. وما يضاعف الحيرة أن معظم أفراد النخب الهندية -أولئك الأكثر استفادة من تحرير الاقتصاد منذ عام 1991- هم الأكثر صلابة وحماسة في الدفاع عن الذهنية القديمة، بحيث يمكن القول إنهم يطالبون بالحداثة للمحظوظين والإقطاع للفلاحين المحرومين. ليس من العدل تصنيف أرونا ونيخيل، اللذين تتركز رؤيتهما للقرى الهندية على «الديمقراطية التشاركية» على مستوى القاعدة الشعبية، في فئة المدافعين عن النظام الإقطاعي. فهما على الطرف التقدمي من الطيف الواسع الذي يشمل المنافحين عن كل نوع من أنواع الرومانسية القروية، من موظفي الدولة المنتمين إلى الطبقة العليا، الذين يعرقلون محاولات تحسين التخطيط الحضري، إلى زملاء ناندان نيليكاني في صناعة تقانة المعلومات الذين يؤمنون أحياناً كما يبدو بأن سكان القرى لن يرغبوا بالهجرة إلى المدن إذا أمكن توسيع الثورة الرقمية لتشمل قراهم (هذا الشعور منتشر على نطاق واسع)*. لكن معظم الأدلة تشير إلى أن الفلاحين -ومنهم أولئك الذين يعيشون في شمال الهند- لا يذعنون بالضرورة لهذا الرأي. فكثير من الفلاحين الفقراء يجدون

* نظراً للافتقار إلى الماء والكهرباء والطرق المعبدة في عديد من قرى الهند، فإن الفكرة القائلة إن الفجوة الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة هي فجوة رقمية، تبدو غريبة. فهي تعطي انطباعاً بأن بعض زعماء المدن في الهند ليست لديهم معرفة كافية بالوقائع والحقائق الاقتصادية في الريف الهندي.

وظائف غير نظامية في المدينة تمكنهم من إرسال بعض المال إلى أسرهم في القرية. وتبقى الأسر هناك لأن العمل غير ثابت. وهذا أحد الأسباب وراء تباطؤ معدل التمدن الرسمي في الهند.

كنت برفقة حماتي، أبارنا، وهي أكاديمية كانت رئيسة قسم التاريخ في جامعة دلهي قبل أن تتقاعد، حين زرت قرية في ولاية أوتر براديش، أكبر ولايات الهند بعدد السكان، حيث يقطنها 170 مليون نسمة، تكتظ بهم السهول المحيطة بالغانج، نهر الهند المقدس. اقتراح الزيارة أتى من سائق أبارنا، فيرندر سينغ، الذي يشتغل -مثل عديد من فلاحي أوتر براديش- في عمل يدوي في نيودلهي ليساعد عائلته. وكان يطلب مني منذ سنين زيارة قريته للتعرف عليها.

تبعد القرية ثلاث ساعات بالسيارة عن دلهي على طرقات تملؤها الحفر وتكتظ بالدراجات ثلاثية العجلات، والدراجات العادية، والعربات التي تجرها الحمير، والجرارات العتيقة التي أعيد تجديدها بأسلوب غريب لتصبح أبطأ خدمة لسيارات الأجرة (التاكسي) في العالم كله. وكثيراً ما تشاهد عشرين أو ثلاثين شخصاً محشورين خلف الجرار ومتشبثين بعضهم ببعض، وهو يسير الهوينا بمحركه العتيق بسرعة 15 ميلاً في الساعة. عند عبور سهول الغانج، التي تمتد على الجزء الأكبر من شمال الهند، يبدو المشهد مسطحاً ورتيباً. القرى تمتد إلى ما لانهاية. ويصعب تذكر منظر لا يهمن البشر على مقدمته وخلفيته. بعد كل بضعة أميال، يشاهد الناظر مصنعاً متداعياً للسكر، تمونه حقول قصب السكر التي لا حدود لها في غرب ولاية أوتر براديش. أثناء جني المحصول، قد تتوقف حركة المرور على طول أميال من الطريق حيث يقف المزارعون في طوابير طويلة مدة ثلاثة أيام أحياناً فوق جراراتهم أو عرباتهم التي تجرها الحمير في انتظار وزن حمولتهم أمام المصنع. وحقيقة أن أصحاب المصانع لا يوفرون موازين إضافية، والفلاحين يبدون هادئين وهم يعانون اختبار الصبر هذا، شهادة كافية تشير إلى ميزان القوة في أرياف أوتر براديش. بالنسبة للمراقب الأجنبي، يبدو أن المزارع الهندي يتمتع بقدرة لا حد لها على التحمل والصبر، صقلتها كما هو مفترض أجيال من الممارسة. لكن هناك تيارات قوية جديدة تندفع تحت السطح الساكن.

منزل عائلة فيرندر يشبه أي منزل آخر في قرى ولاية أوتر براديش. هناك ستة جواميس ترعاها العائلة في مجمع مبانيها الصغيرة المحاط بجدران من الطين والمغطى بسقف من القش. أما روث الجواميس فله عدة استعمالات - مادة بناء لتدعيم جدران المنزل وسقفه، ووقود للطبخ، ومطهر مانع للعفونة على الأرضية. بل يستخدم روث البقر كمطهر في عملية الولادة، التي مازالت تجري لدى عائلات مثل عائلة فيرندر في المنزل. معدل وفيات الأمهات في ولاية أوتر براديش، التي تؤوي 8% من أشد فقراء العالم فقراً[17]، من أعلى المعدلات في الهند.

طُلب منا، أنا وأبارنا، الجلوس على السرير الخشبي الوحيد لدى الأسرة، في حين غلى فيرندر لنا بعض حليب الجواميس. كان سقف وجدران المطبخ الصغير، الذي يستعمل أيضاً غرفة نوم لثمانية أشخاص، مطلية بهباب الفحم الأسود المنبعث من موقد الطبخ. نوبات السعال الجاف الناجم عن السل منتشرة في قرى شمال الهند وصوتها يكاد يطغى على خوار قطعان البقر أو رنين أجراس المعابد. قال فيرندر إنه الوحيد من عائلته الذي يعمل في دلهي (لديه أربعة أشقاء). أما راتبه الشهري الزهيد فيعادل 90% من دخل الأسرة. في حين أن قطعة الأرض التي تملكها الأسرة (مساحتها فدانان)، ويزرعها الأشقاء بالجاوار (البقول)، لا تكاد تكفي لإطعام أفرادها. القصة ذاتها تتكرر، بدرجات متفاوتة، لدى الجيران كلهم في القرية، كما قال. هناك فرد واحد على الأقل من كل عائلة يرسل المال إليها من المدينة.

قررنا زيارة أكبر منزل في القرية وأحد مبانيها القليلة الجيدة النوعية. يقع المنزل على الطرف الآخر من القرية قرب الطريق الرئيس. وعلى شاكلة الزيارات الاقتحامية العديدة التي قمت بها في الهند دون موعد مسبق، أسعد الأسرة أن ترحب بالغرباء في منزلها دون انتظار أي تفسير. كان أفرادها من «الثاكور»، أو ملاك الأراضي الذين ينتمون إلى الطبقة العليا. قالوا إن العائلة تملك خمسة عشر فداناً، بعضها مؤجر، لكن ذلك لا يفسر منزلهم الرائع، الذي يحيط بباحة واسعة مبلطة بالرخام تنتصب في مركزها بحرة مزخرفة. وأخبرونا أيضاً أن أراضي العائلة تقلصت إلى قرابة الثلث من حجمها في أعقاب الإصلاح الزراعي الذي طبقه نهرو في الخمسينيات والستينيات.

في جناح آخر من المنزل، شيدت العائلة معبداً صغيراً لـ«ساي بابا»، وهو عالم عاش في القرون الوسطى وله كثير من الأتباع في شتى أنحاء البلاد. سقف غرفة الجلوس المزخرف برسوم مرمرية لأوراق زهر زرقاء وبيضاء، ذكرني بقاعة الرقص الضخمة في ريجنسي إنغلند. وخلافاً لمعظم بيوت القرية التي تستخدم مصابيح الكيروسين، ينعم منزل العائلة بالكهرباء ومكيفات الهواء.

لكن على شاكلة بقية بيوت القرية، تعتمد هذه العائلة من ملاك الأراضي على التحويلات المالية لأحد أفرادها الذين يعملون في المدينة. قالت الأم: «ابني يعمل في شركة ام تي إن إل في نيودلهي»، وكأنما لا توجد ضرورة لتفسير آخر حين سألت كيف بنت العائلة بيتها الفخم. شركة ماهانجار تليفون نيغام ليمتد هي الشركة المدينية الرئيسة للاتصالات التي تملكها الدولة في الهند. ورواتب موظفيها تحددها معايير الخدمة المدنية، ومن ثم فإن راتب المدير الشهري يتراوح بين 500 - 1000 دولار أمريكي، إضافة إلى كثير من المزايا والفوائد غير النقدية، مثل السكن المجاني أو المدعوم، والكهرباء والمكالمات الهاتفية. وعلى الرغم من أن الراتب يعد كبيراً بمعايير سكان القرية، إلا أنه لا يفسر أسلوب حياة العائلة المترف.

لكن لن يصدق أحد ممن تعاملوا مع شركة ماهانجار، أو أي مؤسسة عامة في الهند، أن غالبية موظفيها يعتمدون على رواتبهم فقط. فالراتب مجرد «مصروف جيب». أما المكاسب الحقيقية فتأتي من الرشاوى. ومع أن الشركة غير مسؤولة عن ذلك، إلا أن موظفيها يطلبون رشوة من الزبائن إذا أرادوا تركيب خط هاتف جديد، أو إجراء تخفيض على فاتورة باهظة، أو إعادة تركيب خط قطع عشوائياً ..إلخ.

بالنسبة للجميع باستثناء النخبة التي تتكلم الإنكليزية، التي استغل أفرادها الفرص المتاحة منذ عام 1991، تعد الوظيفة الحكومية مطلباً مرغوباً. قال أقرباء فيرندر بدهشة عندما سألته عن المهنة المفضلة لديه: «العمل مع الحكومة»، وقد فاجأهم السؤال. الوظيفة الحكومية مطلب الجميع، فكل قروي قابلته عبر نيخيل وأرونا في سوهانغار قبل بضعة أشهر كان حلمه العثور على وظيفة حكومية. فبالنسبة للأغلبية الساحقة من الهنود، لا

يقتصر العمل في وظيفة حكومية على مسألة الأمان، على الرغم من حقيقة أن تعذر طرد الموظف من عمله يمثل حافزاً قوياً. ولا يعد قضية تتعلق باكتساب مكانة اجتماعية أرفع، مع أن ذلك يمثل عامل جذب مهم لمعظم الناس. بالنسبة لغالبية القرويين الهنود، تمثل الوظيفة الحكومية في المقام الأول قفزة فورية إلى مستوى معيشي أعلى. ويمكن القول إنها تمثل الفارق بين الكوخ الآيل للسقوط المشيد بروث الجواميس والمنزل المريح المزخرف بأفخر أنواع الرخام في راجستان.



هوامش

1-Pankay Mishra, ed., India in Mind (Vintage, New York, 2005), p. 303:انظر

2-Lloyd I. Rudolph and Susanne Hoeber Rudolph, In Pursuit of Lakshmi: The Political Economy of the Indian State (Longman, New Delhi, 1998), p. 297.

3-Francine R. Frankel, India's Political Economy, 19472004-: The Gradual Revolution, 2nd edn. (Oxford University Press, New Delhi, 2005), p. 131.

4-Lok Sabha Debates, 19 February 1959, quoted in ibid.

5-Congress Bulletin, April-May 1969, quoted in ibid.

6-أدين بالفضل على كثير من هذه النقاط إلى فيجاي كيلكار، الذي تقاعد عام 2004 من منصب المستشار الاقتصادي لوزارة المالية (عبر الحوار معه أو مقالاته المنشورة).

7-Uma Das Gupta, Rabindranath Tagore: A Biography (Oxford University Press, New Delhi, 2004), p. 32.

8-أدين بالفضل إلى أومكار غوسوامي، رئيس شركة الاستشارات سي. إي. آر. جي، وكبير الاقتصاديين السابق في اتحاد الصناعات الهندية، على دراساته عن الزراعة الهندية وأنماط الإنفاق.

9- Tim Dyson, Robert Cassen and Leela Visaria, eds, Twenty-first Century India: Population, Economy, Human Development and the Environment (Oxford University Press, New Delhi, 2004), p. 168:انظر

10-Gurcharan Das, The Elephant Paradigm (Penguin India, New Delhi, 2002).

11-Rudolph and Rudolph In Pursuit of Lakshmi, p. 10, or consult any of the US National Intelligence Assessments of recent years:انظر

12-Human Development Report of UNDP (2005) :انظر

13-CLSA, The India Paradox, Spring 2005.

14- Made in India: The Next Big Manufacturing Story, a McKinsey-CII report, October 2005:انظر

15-Rakesh Mohan, 'Managing Metros', Seminar, January 2006.

16-Ibid.

17-World Bank, Poverty in India: The Challenge of 'Uttar Pradesh (Washington, DC, 2003), p. 2:انظر



الفصل الثاني

السادة الكبار

المجسات الطويلة للدولة الهندية

«مثلما يستحيل معرفة متى تشرب السمكة السابحة الماء، كذلك يستحيل اكتشاف متى يسرق موظف الحكومة المال».

كوتيليا، أرثاشاسترا («علم الثروة»)

عن نص سياسي كلاسيكي، 300 ق.م.

من الممرات المهيبة في أهم وزارات نيودلهي إلى المحاكم الناعسة في أرياف الهند، تتقاسم المكاتب والمحاكم في الهند عدداً من السمات المميزة على الفور. فهذه «علامات مسجلة» لدولة لا تغيب عن حياة الهنود أبداً، إلا عندما يحتاجون إليها فعلاً. فإن أردت تقويم الوضع الاقتصادي في الهند عبر السير في ممرات السلطة هذه، سيكون من المستحيل معرفة أن البلاد في خضم ثورة البرمجيات. فبدلاً من الحواسيب، ترى جيوشاً من الموظفين يبحثون بين الأوراق. وبدلاً من المكانس الكهربائية تجد كناسين من الطبقة الدنيا يعيدون بدقة توزيع الغبار تحت قدميك. وبدلاً من تحديد موعد دقيق، يقولون لك: «تعال». «لكن متى؟». «لا تقلق تعال فقط». وعوضاً عن غرف الانتظار تجد طوابير طويلة من المراجعين المتوسلين تمتد عبر الممرات لتصل إلى الفناء، وكل منهم يأمل باقتناص لحظة يقضيها مع المسؤول المهم الذي تكفي كلمة منه أو توقيع لوضع حد لمئات ليالي الأرق والتسهيد وآلاف الاتصالات الهاتفية الضائعة. بدلاً من الموظفين -مدنيين أو غير ذلك- تجد سادة مستبدين.

لهذا السبب، حين زرت مكتب في. جي. كوريان، أحد كبار المسؤولين في الخدمة الإدارية الهندية، الذي يرأس قسم الطرق الرئيسة في ولاية كيرالا الجنوبية، كان علي أن أسأل مرتين لأتأكد أني في المكان الصحيح. أتيت لأتحدث مع كوريان عن إنجازه الذي حظي بكثير من الإعجاب، حيث شيد مطاراً دولياً لمدينة كوتشين، وهي ميناء يعود إلى الحقبة الاستعمارية يقع قرب أقصى الطرف الجنوبي للهند. في اللحظة التي دخلنا فيها إلى قسمه تأكد لي خطأ وجهتنا. إذ لا يوجد هنا عمال يدويون يقبضون على ملفات مربوطة بأشرطة. وبدلاً من آلات التلكس العتيقة الصاخبة، هناك حواسيب جديدة تلمع شاشاتها العريضة. ولا يوجد مراجعون يتسكعون خارج مكتب السيد المدير، يحلمون بمقابلته. ما أصابني من تشوش انتهى وتضاعف في آن حين أتى كوريان من مكتبه وقال: «أعتذر لأنني تركتك تنتظر. تعال واجلس من فضلك». تأخر موعد اللقاء دقيقتين. لكن لحسن الحظ، كان السيد كوريان مسروراً بتأخر الموعد. ولحسن الحظ أيضاً، وجد، مثل كثيرين في الهند، أن من المستحيل تقريباً التكتم والتحفظ عند الحديث مع صحفي أجنبي. وهذه نزعة تبهجني باستمرار.

إن بناء مطار، أو تولي القيام بأي مشروع عام في الهند، أمر سهل إذا لم تكن تشمئز من الفساد، ولا تهتم بجودة المنتج النهائي كثيراً. بهذا المعنى كان كوريان، الذي تولى مسؤولية مطار كوتشين عام 1992 -وما يزال- غريباً وشاذاً. ونتيجة لرفضه العنيد اللعب وفقاً لقواعد اللعبة المعتادة، فإن لمدينة كوتشين الآن مطاراً دولياً نظيفاً وكفؤاً. وخلافاً لمعظم المطارات الأخرى في الهند، فهو يحقق أرباحاً أيضاً. لكن كان على كوريان مغالبة سلسلة من العقبات الكأداء لتحقيق ذلك. «أصعب لحظة أتت حين دعاني أحد كبار السياسيين وطلب مني رفض العرض الأدنى»، كما قال ونحن نشرب الشاي ونأكل شرائح الموز في مكتبه. وأضاف: «وعندما قلت أنني لن أخالف القواعد والأنظمة، عرض علي مبلغ عشرة ملايين روبية [200 ألف دولار أمريكي]. تشبثت بموقفي. ولم يعرف ماذا يقول».

بعد ذلك بوقت قصير، نقل كوريان إلى وظيفة مغمورة (ولم يفاجئ النقل أحداً). ففي الهند يستحيل تقريباً طرد موظف حكومي، ولذلك إذا لم تنفع «الجزرة» السياسيين،

يلجؤون عادة إلى «عصا» نقل الموظف المتمرد إلى منطقة معزولة أو إدارة هامشية. لكن بعد أقل من سنتين، استدعي كوريان مرة أخرى لأن المطار يعاني خسائر جسيمة. وبحلول عام 2005، حقق هامش ربح بلغ 70%، غالباً عبر تفويض شركات القطاع الخاص بأداء خدمات التجزئة، خصوصاً منافذ بيع السوق الحرة المربحة، مقابل رسوم مرتفعة.

الوصول إلى مطار كوتشين يصيب الحيرة مثل الوصول إلى مكتب كوريان. فهو نظيف، وحديث، وأنيق، وخلافاً لمطاري دلهي ومومباي، اللذين يمثلان واجهة الهند أمام معظم الزوار الأجانب، لا يبدو البهو بحاجة إلى السيطرة على الحشود على مدار الساعة. لكن على الرغم من أنه اشتهر بإدارته المحترفة، إلا أن كوريان لا يزال يتعرض لآفة «الطلبات» من الوزراء وغيرهم من الموظفين الحكوميين. «في إحدى المناسبات فقد وزير الشركات والكهرباء أعصابه لأنني رفضت تعيين مئتي شخص عمالاً في المطار حسبما طلب. قلت له إنني تعاقدت مع شركات من القطاع الخاص لأداء كل عمل في المطار تقريباً، ولذلك لا أملك سلطة التعيين أو الطرد». في مناسبة أخرى كاد المشروع أن يتوقف لأن الخطوط الجوية الهندية، المملوكة للدولة، أكدت أنها لن تستخدم المطار إذا لم تمنح عقد إدارة العمليات الأرضية - وهذا مصدر تقليدي للمحسوبية. في هذه المرة لم يكن أمام كوريان سوى الإذعان، لكنه انتصر في غيرها. «إذا تشبثت بموقفك ولم تأبه للمكان الذي سوف تعاقب بالنقل إليه، فلن يستطيعوا فعل شيء لك»، كما قال.

لكن كوريان حالة نادرة في الهند - بيروقراطي رفيع المستوى قلص عامداً متعمداً سلطاته الممنوحة له وسلطات زملائه لكي يستطيع أداء عمله بأسلوب أفضل. ذكرته بالمعادلة المشهورة التي يُستشهد بها على نطاق واسع في الهند: أ + س = ف (احتكار + سلطة = فساد). بالنسبة للرجل البالغ من العمر خمسة وأربعين عاماً، الذي لا يتجاوز راتبه 42 ألف روبية (قرابة 1000 دولار) في الشهر، وهذا مجرد جزء من العروض التي تلقاها من القطاع الخاص، فإن ذكر هذه المعادلة «الإينشتانية» كان باعثاً على كشف المستور. ومثلما هي الحال مع كثير من الأشخاص المؤثرين في الهند، استحضر المقدس: «لا أستطيع تفسير حظي ونجاتي إلا بالقدر والعناية الإلهية - لقد حلت علي البركة»،

كما قال. ذكرته بأنه اتخذ أيضاً قراراً دنيوياً بقبول أي عقوبة تفرض عليه. لماذا لا يفعل مثله سوى قلة قليلة من موظفي الخدمة الإدارية الهندية؟ أجاب: «يصعب معرفة السبب. الموظف النزيه يتعامل مع الفساد بالامتناع عن فعل شيء – فحين لا تفعل شيئاً فأنت لست فاسداً. والمشكلة في هذه الطريقة أن هنالك الكثير لتفعله». وأضاف إن بعض الناس في كيرالا يعجبون بالموظف المرتشي الفاسد: «يقولون إذا لم تتمكن من جمع المال فأنت أحمق فعلاً». ويستخدم سكان الولاية كلمة لوصف الموظف النزيه: «بافانغال» وتعني الشخص الأخلاقي حسن النية، لكنها تعني أيضاً السذاجة والغرارة. وعلى نحو مشابه، يوصف أولئك الذين يعرفون كيف يقدمون الرشوة بكلمة «بودي»، التي تعني الذكاء والشطارة وتتضمن في مدلولها «قوة التمييز التي تفرق بين البالغين والأطفال»[1]. ولاشك في أن هذه المفردات تكشف الكثير.

زعم كوريان أن معظم الناس يقللون من أهمية الصعوبات التي تعترض تنظيف نظام الإدارة في الهند:

عندما أتحدث مع أصدقائي اليساريين أقول لهم إنهم على خطأ: «الطبقة المستغلة الحقيقية في الهند هي البيروقراطية. فنسبة واحد أو اثنين بالمئة من السكان يعملون في وظائف حكومية ويعيشون على حساب الآخرين. هؤلاء هم المستغلون». وإذا نظرت إلى الموظفين الجدد في الخدمة الإدارية الهندية تجدهم أسوأ من جيلي. فهم يريدون المال فوراً دون تأخير. يريدون ارتياد أفخم المنتجعات ولا يحاولون التمويه على حبهم للمال. في هذه الأيام، يمكنهم رؤية حجم ما يجنيه أصدقاؤهم وأترابهم من مال في القطاع الخاص. لهذا السبب يزداد الوضع سوءاً.

ظل الهاتف يرن باستمرار أثناء نقاشنا ويقاطع حديث كوريان، كأنما ليبقي ضميره مستثاراً. أحد المتصلين كان موظفاً مسؤولاً من قسم آخر أراد من كوريان استغلال نفوذه لتأمين مقعد على درجة رجال الأعمال لرحلته في أصيل ذلك اليوم. متصل آخر كان مسؤولاً في الجمارك سيئة السمعة أراد موقفاً مجانياً له ولزملائه أثناء حفلة استقبال تقام في المطار. وافق كوريان على الطلبين. «هذه أمور صغيرة لا تضر»، كما قال بحياء.

ضحكت على الاتصالات الهاتفية وصلتها الوثيقة بموضوعنا، وعلى نزاهته وصدقه أيضاً. إذا اضطر أن يشد ولو «بعض» الخيوط، فهو يعترف بشفافية بها على الأقل.

لكن حديثنا استحث أفكاراً تتعلق بمدى صعوبة ترويض البيروقراطية التي ما تزال جامحة وخارجة عن نطاق السيطرة، وذلك على الرغم من الإجراءات الصارمة التي قلصت كثيراً من السلطات الحكومية منذ عام 1991 حين بدأ مانموهان سينغ تفكيك نظام «ترخيص راج» («باستثناء التنفس، يجب الحصول مقدماً على ترخيص حكومي لكل عمل في الهند!»). ذكرني أيضاً بتعليق أرون شوري، الذي كان وزيراً للإصلاح الإداري بين عامي 1999 – 2002. فعند الحديث عن جهوده لإصلاح البيروقراطية في الهند قال: «كأنما نريد أن نشق طريقاً في أدغال الأمازون. فبحلول الوقت الذي نتقدم فيه مسافة مئة متر، تنبت الأعشاب الضارة مرة أخرى».

يقدم شوري مثالاً على المسرحية الهزلية التي تنتج أحياناً من جهود إصلاح نظام سوف يبذل المستحيل لإجهاض حتى أوهى تغيير[2]. ففي أبريل من عام 1999، قدمت وزارة الفولاذ الهندية استفساراً رسمياً إلى وزارة الإصلاح الإداري. أما القضية الكبرى التي تطلب حلها قرابة عام واستهلكت وقتاً ثميناً من كبار المسؤولين الهنود، فكانت تتعلق بالسماح للموظفين الحكوميين باستخدام الحبر الأخضر أو الأحمر، بدلاً عن الأزرق أو الأسود المستعملين عادة في تذييل الوثائق بالهوامش والملاحظات والتعقيبات.

وبعد عدة أسابيع من الاجتماعات والاستشارات والمذكرات، استنتج مسؤولو الخدمة الإدارية في قسم شوري أن القضية لا يمكن أن يبت فيها إلا المسؤولون في مكتب الطباعة. وبعد ثلاثة أسابيع أخرى من المداولات أعاد المكتب الملف إلى وزارة الإصلاح الإداري، لكن مع توصية باستشارة وزارة التدريب والشؤون الذاتية. وتطلب الأمر ثلاثة أسابيع أخرى ليصل الملف إلى الوزارة لأن الموظفين الكبار المجدين في وزارة الإصلاح الإداري بحاجة إلى وقت للتفكير بمداولات مكتب الطباعة المكتوبة بعبارات اصطلاحية حرفية. وهكذا ظلت القضية محل أخذ ورد طوال أسابيع وشهور، ونوقشت في اجتماع إثر اجتماع، وفي وزارة بعد وزارة، قبل أن يتم التوصل إلى التسوية العبقرية الآتية: «تكتب المسودة الأولية بالحبر الأسود أو الأزرق. أما التعديلات على المسودة في المستويات اللاحقة فيمكن أن

تكتب بالحبر الأخضر أو الأحمر بحيث تميز التصحيحات»، وفقاً للأمر الإداري الجديد. التراتبية يجب أن تحدد أيضاً: «المسؤول من مرتبة أمين السر فما فوق فقط يمكنه استخدام الحبر الأخضر أو الأحمر في حالات نادرة [ذكرت مع التحذيرات المناسبة]. ومثلما لاحظ شوري: «كان حلاً بيروقراطياً جيداً: سمح بحرية التصرف بعد تطويقها!». ولو أقحم فرانز كافكا هذه الحادثة في إحدى رواياته، لاتهمه النقاد بالمبالغة والشطط.

وفيما يتعلق بكوريان، فقد تلقى عروضاً مغرية للانضمام إلى أبرز شركات القطاع الخاص في الهند، لكنه لم يذعن للإغراء حتى الآن: «قد يبدو من السذاجة في هذا اليوم والعصر القول إنني أفضل القطاع العام وحوافزه، لكنها الحقيقة»، كما قال حين كنت أودعه. وتساءلت وهلة هل أطلب وساطته لأسافر بالبطاقة السياحية على الدرجة الأولى في رحلة العودة إلى دلهي في اليوم اللاحق. ومرت اللحظة دون أن أفعل.

احتاجت الهند إلى وقت أطول من معظم بلدان العالم لتعتاد مفهوم الدولة. ويقدر المؤرخون أن الدول بدأت تتشكل في الهند منذ القرن السادس قبل الميلاد على أقل تقدير، حين كان بوذا يبرز في شمال الهند بوصفه فيلسوفاً كبيراً يعتنق مبدأ الشك في التاريخ المبكر. أما «أرثاشاسترا» («علم الثروة») فقد كتب بين عامي 300 – 200 ق.م. في عهد أسرة موريا، التي يعد أشهر سليل لها، الإمبراطور البوذي أشوكا، أعظم حكام الهند*. قال اتش. جي. ويلز في تأريخه الموجز (والسطحي) للعالم: «من بين عشرات الألوف من أسماء الملوك التي تحتشد بها أعمدة التاريخ، يلمع اسم أشوكا، ويتألق لوحده تقريباً، مثل النجم». وقدر العلماء المختصون أن عاصمة أشوكا، باتاليبوترا، التي تربض آثارها تحت مدينة باتنا الحديثة في شمال الهند، بلغ عدد سكانها عدد سكان روما الإمبراطورية. فقبل ولادة الإمبراطورية الرومانية، وارتقاء سكان أوروبة الشمالية حتى إلى المرحلة التي دعوهم الرومان فيها بالبرابرة، كان بمقدور أشوكا الاعتماد على كتاب «أرثاشاسترا» المتعلق بأسلوب الحكم والإدارة، الذي يعده المختصون مماثلاً في تطويره وتعقيده وبراعته لكتاب مكيافيللي «الأمير»، الذي كتب بعده بأكثر من ألف وسبعمئة سنة.

* حين فك البريطانيون شيفرة فرمانات وأوامر أشوكا، التي نقشت على الأعمدة المنتشرة في طول الهند وعرضها، أعادوا إلى الحياة شخصية نسيها الزمان فعلاً. أوامر الإمبراطور أشوكا الملتزمة بصرامة بالتعاليم البوذية، تستحث الرعية على الرفق بالحيوان، والامتناع عن العنف، وتوفير المأوى لعابري السبيل. وربما تجسد أول الأمثلة على بيانات الخدمة العامة.

ما يزال الكتاب الذي سطره الوزير كوتيليا يثير مشاعر الاعتراف والتقدير في القرن الحادي والعشرين[3]. فقد تعرّفنا فيه فكرة «الماندالا»، حيث ترى المملكة مصالحها الدبلوماسية عبر دوائر تتسع باستمرار، فتتحالف مع الدائرة الثانية بالترتيب لتتوحدا ضد الدائرة الوسطى بينهما. ويحتمل أن يكون ذلك أول عرض رسمي لمبدأ «عدو عدوي صديقي». يعدد كوتيليا أيضاً واجبات كل طبقة بتفصيل دقيق. أما وصفه لطبقة التجار (فايشيا) التي يعد أفرادها «لصوصاً لكن لا يسمون لصوصاً» فما زال سائداً حتى الآن. ثمة نقطة أخرى يقترحها بأسلوب رشيق تشير إلى أن سياسة الملك الضريبية يجب أن تشابه امتصاص النحلة للرحيق من الزهرة: لا يجب فرض ضريبة على أي مشروع أكثر من مرة في وقت واحد؛ فيزدهر ويربح ومن ثم يمكن فرض ضريبة عليه في يوم آخر (لا تحظى هذه النقطة بالتقدير والإعجاب في الهند المعاصرة). وهو يوصي أيضاً بوضع قواعد إجرائية مفصلة للبيروقراطية: يجب أن يرأس إدارات الدولة كلها أكثر من شخص واحد ليمنع سقوطها في شرك المصالح الأنانية الضيقة؛ ويجب نقل المسؤولين مراراً للسبب نفسه؛ ويجب ألا يتخذ قرار من قبل أي مسؤول قبل استنصاح شبكة من الرؤساء الأعلى مرتبة. ثم يعدد كوتيليا أربعين طريقة يستطيع عبرها البيروقراطي اختلاس عائدات الملك وأمواله.

مضت دهور منذ أن سطر كوتيليا رؤيته السلمية إلى حد غريب لكيفية اشتغال الحكومة الرشيدة. وسيكون من الغريب، على أقل تقدير، إسقاط المشاعر المستمدة من نصوص الهند القديمة على شخصيتها الحديثة، ولو اقتصر السبب على الزمن الطويل الذي مر. لكن هنالك استمرارية ثقافية -لا سياسية- في الهند يتعذر العثور عليها في بلدان كثيرة -باستثناء الصين. حين كتب ايه. إل. باشام، المؤرخ الكلاسيكي البريطاني، في كتابه الذي ما يزال يحظى بالإعجاب والتقدير على نطاق واسع، «المعجزة التي كانت الهند» عام 1954، حاول إقناع الناشر الأمريكي بإدخال تعديل طفيف على العنوان[4]. فقد كان الكتاب جزءاً من سلسلة شملت الأزتيك، والإغريق، والمايا، ومصر الفرعونية.. الخ. قال البرفسور باشام إن الفعل في حالة الهند يجب أن «يكون» وليس «كان»، نظراً لأن قصتها الحضارية لم تنقطع، ومن ثم يصبح العنوان: «المعجزة التي تكون الهند». ومع أن الناشر لم يقتنع ولم يقبل بالتعديل، إلا أن الحجة كانت مفحمة.

وبالمقابل، فإن قصة الدولة في الهند بعد تفكك إمبراطورية أشوكا، هي قصة تشظ وانقسام وحروب وانحطاط مستمر إلى أن اكتسح المغول شمال الهند من وسط آسيا في أوائل القرن السادس عشر. ولم تتوحد الهند مرة أخرى كما تعرف اليوم تحت حكم أسرة واحدة تسيطر تقريباً على الأراضي نفسها التي حكمها أشوكا، إلا حين تربع على العرش الإمبراطور أكبر في خمسينيات القرن السادس عشر واحتفظ به حتى وفاته عام 1605 - المدة نفسها التي حكمت بها الملكة إليزابيث الأولى إنكلترا. التغاير مع الصين، التي حكمت من المركز معظم السنوات الألفين وخمسمئة الماضية، مع بعض الفواصل الزمنية الوجيزة التي حدثت فيها انقسامات أو حروب أهلية، يبدو صارخاً. كذلك يبدو التغاير التاريخي بين نظامي البيروقراطية في الهند والصين. فقد اتبعت الصين نظاماً من الامتحانات التنافسية حيث يستطيع حتى الفلاح المتواضع أن يصبح شخصية مهمة اعتماداً على مؤهلاته. وإلى أن استعمر البريطانيون الهند في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت المناصب الإدارية كلها تقريباً وراثية، ويشغلها على الأغلب البراهمة من الطبقة العليا.

التأثير الرئيس الذي يستمر في صياغة وتشكيل الدولة في الهند اليوم هو تأثير بريطاني - مع بعض الآثار الباقية من المغول. فقد استهدفت الإدارة البريطانية، البعيدة عن الناس والمهيبة في صورتها الذاتية، أن تكون «عادلة كلية ومستقيمة بعناد»[5]. وأصبح من الدارج للمؤرخين في الغرب والهند منذ الاستقلال رفض الخدمة المدنية الهندية في الحقبة الفيكتورية بوصفها متعالية عرقياً واستعمارية بصورة سافرة. لكن هذا الرأي يتجاهل التقدم الذي تحقق ويغفل من جوانب عديدة التأثير الجذري الذي مارسته في الذهنية الهندية إدارة مدنية أعلنت المساواة أمام القانون والإدارة العادلة النزيهة. ومع أن القضاة الهنود لم يسمح لهم قط تقريباً بمحاكمة المتهمين البريطانيين، إلا أن الحكم البريطاني أعلن لأول مرة في تاريخ الهند أن الهنود متساوون أمام القانون. وحقيقة وجود جمعية للهندوس من الطبقة الدنيا تثير الجدل في الهند في القرن الحادي والعشرين وتحمل اسم اللورد مكولي، الحاكم الاستعماري الذي وضع قانون الجنايات الهندي القائم حتى الآن، شهادة دامغة على ذلك. وليس من المفاجئ أن أمبيدكار، الزعيم المنتمي إلى

الطبقة الدنيا ومؤطر الدستور الهندي، كان يلمح بين الحين والآخر إلى أن خشيته من أن يحكم الهند المستقلة هندوس الطبقة العليا تفوق خوفه من استمرار الحكم البريطاني.

طوال أكثر من مئتي سنة، عد جباة المناطق البريطانيين أنفسهم «أوصياء أفلاطونيين»[6]، وهؤلاء نخبة تعمدت أن تبقى متعالية على الجماهير لكن تحكم لمصلحتها. وهذا ناسب الأغراض الاستعمارية جيداً نظراً لأنه أسلوب فعال لجباية الضرائب والحفاظ على القانون والنظام. لكنه خلف تراثاً من الترفع والتجرد والأبوية ما يزال جلياً حتى اليوم. وبالنسبة لمعظم القرويين في الهند الحديثة، ربما ينطبق حتى الآن الوصف الآتي الذي كتبه أحد الكتاب الهنود المشهورين وهو يتذكر طفولته: «يبدو أن جواً من العدالة والنظام يهيمن من الأعلى على ما يحدث في الأسفل ويتأمله ليلاً ونهاراً»[7]. واكتشف آخرون في الهند اليوم موقفاً شائعاً يشبه الدولة «بالرياح الموسمية التي تجلب المطر، بملمح من ملامح الطبيعة»[8]. وقلة من الناس يعتقدون أو بوسعهم مقارعة الطبيعة.

زرت كثيراً من البيوت المطلية بدهان أبيض اللون والمؤلفة من طابق واحد التي سكنها جباة ضرائب المناطق في شتى أنحاء الهند - المقرات المحلية حيث يرأس الموظف الرسمي السلطة القضائية ويمثل الذراع المحلي للسلطة التنفيذية. ومع أن الصور المعلقة على جدران مكاتب جباة الضرائب هي للمهاتما غاندي لا للملك جورج الرابع، إلا المسؤول الاستعماري البريطاني في القرن التاسع عشر كان يشعر على الفور إنه في بيته. فهو محاط بخلية نحل من الأجراء ولم يتنقل قط ضمن المقاطعة دون حاشية ضخمة من الأتباع. وفي كل قرية سوف تطوق الجماهير عنقه بأكاليل الغار أو القرنفل أو الياسمين أو الأقحوان مثل نجوم السينما. (ازداد فيما بعد عدد النساء اللاتي شغلن المنصب). ونظراً لأن معدل عدد السكان في كل مقاطعة هندية يقارب وسطياً مليوني نسمة (أي أكثر من سكان عديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة)، فإن من النادر أن تستضيف القرية الجابي. ولذلك سيبذل زعماؤها قصارى جهودهم إذا حظيت بشرف زيارة السيد الكبير للتأثير فيه أثناء الوقت القصير الذي يرونه فيه. حتى وسيلة النقل التي يستخدمها في تنقلاته، سيارة «أمباسادور» بيضاء مع ضوء أحمر يبرق على سطحها، لم تتغير منذ أيام حكم البريطانيين.

يتمتع موظفو الخدمة الإدارية الهندية اليوم بقدرات كبيرة وتستحثهم الرغبة في رفع مستوى حياة الناس العاديين. لكن قلة منهم يتشبثون بالمثالية التي بدؤوا بها مهنتهم. ثمة عدد لا يحصى من جامعي ضرائب المناطق الذي وصفوا أمامي عملهم بأنه يشبه خوض معركة خاسرة لإبعاد المد الكاسح من المراجعين والمدعين ومقدمي العرائض والشكاوى. ومثل الملك كانيوت لا يمكنهم وقف المد. وعلى شاكلة أسلافهم البريطانيين، فهم يأتون من مناطق أخرى ويعيشون بعيداً عن زملائهم وأترابهم. يعملون طوال النهار، وأحياناً طول الليل، نظراً لعدم وجود شيء آخر يمكن فعله في بلدات وقرى الأرياف الهندية. وعديد منهم، منذ سبعينيات القرن العشرين، حين بدا أن الفساد أصبح يحظى بقبول واسع النطاق في الهند بوصفه ممارسة عادية× ، أصابهم الفساد أيضاً. بل إن كثيراً منهم قبلوه بوصفه جزءاً لا يتجزأ من عملهم. ونظراً لتعذر طردهم من مناصبهم، لا يمكن للسكان المحليين فعل شيء إزاء فساد موظف الخدمة الإدارية الهندية، إن اعتقدوا أصلاً أنه يرتكب الأخطاء.

في الفصل الأخير من الكتاب نلتقي أرونا روي ونيخيل دي وأعضاء «منظمة تمكين العمال والفلاحين»، الذين يحاربون الفساد في بعض من أفقر مناطق الهند. وحملتهم لمحاسبة الخدمة المدنية الهندية تعد من أهم التحديات التي واجهت حتى الآن كادراً قيادياً يدين بمعظمهم تراثه ومعتقداته إلى حقبة استعمارية تلقت آخر هتافات الاستحسان قبل ثلاثة أجيال. رافقت أرونا ونيخيل إلى الساحة العامة في بيوار، عاصمة المقاطعة في منطقتهما في راجستان، حين أمضى الاثنان أربعين يوماً في اعتصام هدفه إحراج السلطات المحلية ودفعها إلى توفير المعلومات عن الإنفاق العام. لم تكن الممارسة أكاديمية، وجذبت انتباه الأمة كلها. وفي ذلك الجزء من البلاد، حيث تمثل أعمال الإغاثة العمومية الفارق المميز الوحيد أحياناً بين الموت جوعاً والبقاء على قيد الحياة، حرم عشرات الآلاف من الرجال والنساء من الحد الأدنى من أجرهم اليومي: 73 روبية (أو 1.75 دولاراً) بعد شهور من العمل اليدوي المضني الذي يقصم الظهر. ووجد آخرون أن أسماءهم أضيفت إلى جدول الرواتب الحكومية مع أنهم لم يقوموا بأي عمل. فقد كان المسؤولون الفاسدون

يختلسون أجور هؤلاء «العمال الأشباح» في أعمال الإغاثة، مثل ردم الحفر في الطرقات أو بناء «سدود تجميع المياه» الصغيرة، التي كانت هي نفسها مزيفة. وبعد إجبار السلطات على نشر تفاصيل الإنفاق، شرعت المنظمة في عملية تدقيق معلومات الدولة. فاكتشفت في وحدة إدارية فرعية تشمل مجموعة من القرى اختلاس 4.5 مليون روبية من إجمالي الإنفاق العام البالغ 6.5 مليون روبية. أما اسم المجلس المحلي فكان جاناواد.

قال نيخيل: «إنها ملهاة مضحكة. فقد أخذنا المسؤولون الحكوميون لتفقد السد الذي عرفنا أنه مسجل بوصفه أربعة سدود مختلفة وفقاً لحسابات الإنفاق. ثم إلى السد نفسه ثلاث مرات إضافية عبر ثلاثة طرق مختلفة، على أمل ألا نلاحظ أنه السد ذاته. لم نشعر حتى بالغضب. كنا نضحك». الاستقصاء كشف عن جداول رواتب مزورة، وعيادة طبية متخيلة، ومدارس لا وجود لها وعشرات الآلاف من الأشخاص الذين لم يقبضوا أجورهم عن عملهم. وافقت حكومة ولاية راجستان على مضض، وقد أحرجها اهتمام وسائل الإعلام، على إجراء تحقيق خاص بها في المزاعم. ومع أنه أيد النتائج التي توصلت إليها المنظمة، إلا أن موظفاً واحداً لم يطرد فضلاً عن إدانته. لكن قضية جاناواد أصبحت في راجستان رمزاً يشير إلى كيفية محاربة البيروقراطية المرتشية. «لن نيأس أبداً لأننا نحقق تقدماً فعلياً. لقد أصبح من الأصعب على البيروقراطيين أن يتحولوا إلى فاسدين في المستقبل، بعد أن زدنا تكلفة الفساد»، حسبما قالت أرونا.

أثناء الاحتجاجات المنتظمة، استطاع شانكار سينغ، خبير مسرح الدمى والمطرب الشعبي في المجموعة، إمتاع آلاف الفلاحين بأغنيات شاعت الآن في قرى عديدة في شتى أنحاء راجستان، منها مثلاً: «صاروا [المسؤولون] مثل البطيخ من فرط السمنة، ووجوههم حمراء مثل البندورة. لا يعرفون إلا تقديم ضمانات مزيفة. اقطعوا أنوف هؤلاء المتكبرين! فهم يقدمون أسماء مزورة لقبض رواتب أصحابها الأشباح وينهبون مالنا المخصص للتنمية»، مثلما يغني باللغة الهندية أمام المحتجين. ويملأ عرضه، الذي يقدم تحت سمع وبصر هؤلاء الذين يريد جدع أنوفهم، نفوس القرويين بالمرح والبهجة. إنه استعراض ساخر وانتقادي يظهر الديمقراطية الهندية في الممارسة العملية. في الهند،

يزداد في القرى المحلية النائية الفساد على ما يبدو ويتعاظم تحكم موظفي الحكومة بحياة الناس. ويعبر عن ذلك في عدد الناخبين، حيث تزداد مشاركة القرويين كلما نأت القرية في أعماق الريف، في حين لا تثير الانتخابات الوطنية أي اهتمام. فنسبة المشاركة في انتخابات المجالس المحلية، التي تغطي مجرد حفنة قليلة من القرى، أعلى في أغلب الأحوال من نسبة المشاركة في الانتخابات الوطنية. وحين زرت منزل فيريندر، سائق حماتي، فوجئت عندما اكتشفت عدم وجود أحد يعرف اسم عضو البرلمان الذي يمثل القرية. لكن جميع سكانها عرفوا اسم ممثلها في الجمعية التشريعية للولاية.

أخذني نيخيل إلى مكاتب المجلس المحلي القريب، حيث الرئيس المنتخب، كالورام، عضو في منظمة تمكين العمال والفلاحين، ومن طبقة الداليت (المنبوذين)، ولا يرتبط بأي حزب من الأحزاب السياسية الراسخة. يضم مكتبه بضعة كراسي بلاستيكية ومروحة لا تدور بانتظام. واجهنا سيلاً دافقاً من الشاي بالحليب قدم لنا بأكواب معدنية صغيرة. قال لي رام: «عندما بدأت العمل هنا، ذهبت وحدي لمقابلة جابي الضرائب لأطلب المال الذي يفترض أن ينفق على المجلس المحلي، فقال: «دعنا نتفاوض». أدركت أن هذا الأسلوب لا يجدي نفعاً. لكن عندما تذهب مع مجموعة لمقابلة أي مسؤول فلن يستطيع التنصل فيما بعد مما وافق عليه».

علقت خارج مكتبه، الذي سيشغله مدة أربع سنين، لوحة صفراء لامعة أدرجت فيها مشروعات الأشغال العامة المحلية كلها، وشملت الإنفاق على إصلاح الطرق، وعيادات الأمومة، والآبار الجديدة، ومراكز التأهيل. وذكر في كل مشروع حجم الإنفاق وتاريخ الانتهاء. وهنالك عدد كبير من جداول الرواتب لكي يتحقق العمال من إضافة أسمائهم وهل الأجور التي تلقوها صحيحة. ذلك كله كان نتيجة لحملة المجموعة الهادفة إلى الحصول على الحق في المعلومات، التي أجبرت حكومة راجستان على تحويله إلى قانون في أواخر التسعينيات، نال بسرعة الاعتراف في الولايات الأخرى. وفي عام 2005، أصدرت نيودلهي قانون الحق في المعلومات ليشمل الهند كلها. وكان أرون شوري، وزير الإصلاح الإداري السابق، سيسر لو علم أن نيودلهي استثنت من القانون بعض الهوامش المكتوبة

على حواشي الوثائق الرسمية - بغض النظر عن لون الحبر. لكن لم تجد أرونا ونيخيل الأمر مسلياً. لأن الإبهام البيروقراطي كثيراً ما يزدهر في الهوامش والحواشي.

«من الصعب جداً إقناع الناس بالتخلي عن عادة دفع المال للحصول على ما هو حق لهم»، كما قال كالو رام. على سبيل المثال، كثيراً ما يحتاج الناس إلى نسخة عن شهادة الميلاد للحصول على دفتر الحصة الغذائية - التي يجب أن يحصلوا عليها مجاناً. لكنهم ما يزالون يدسون ثلاثمئة أو أربعمائة روبية مع الطلب. على نحو مشابه، قد تحاول أرملة رشوة موظف للحصول على شهادة وفاة لزوجها، لكي تصبح مؤهلة للحصول على المعونة. حين كنا نتحدث، اقتحم رجلان مذعوران المكتب طلباً للنجدة. كانا من صغار الموظفين المحليين، وقالا إنهما خائفان من أن توجه الشرطة لهما تهمة جنائية لأنهما وضعا الممتلكات العامة في غير محلها. أما الممتلكات المعنية هنا فكانت صفحة طويلة من الورق تضم جداول أسماء الذين سيقبضون أجورهم. فقد أكلت معزاة الجيران الصحيفة. صعب علي كبح جماح الضحك على المعادل الهندي لقصة «الكلب أكل وظيفتي». لكن يبدو أن الجميع صدقوا الحكاية. قال نيخيل: «قد تكون المعزاة أكلت الصحيفة فعلاً. ففي هذا الوقت من السنة، قبل هبوب الرياح الموسمية، لا يوجد عشب، ولذلك يأكل الماعز أي شيء، حتى الورق». وبدا واضحاً أن الوقت غير مناسب للدعابات عن «كبش الفداء».

بعد أن طمأن رام الرجلين بأن اللوم يقع على المعزاة فعلاً، أتت إليه امرأة عجوز لم يستطع حتى النقاب إخفاء غضبها. تطلب الأمر عدة دقائق لتهدئتها ومعرفة ما أثار حنقها واستياءها. أخرجت دفتر المعونة الغذائية وقالت إن مدير المتجر المحلي الذي يتلقى منه المحتاجون (المصنفون في فئة تحت خط الفقر) معونات القمح والرز، قطع من دفترها أربع قسائم مقابل حصة واحدة من الحبوب. بدأ رام يدون الملاحظات. لكنها صرخت: «لا تهتمون إلا بالرسميات الغبية، لكن ماذا عن طعامي». ذهبنا معها إلى المتجر. في البداية، أنكر المدير المسؤول عن الحصص الغذائية التهمة بعناد، لكن بعد أن عرف تصميمنا، سلم المرأة ثلاث حصص من القمح. لكنه كان من نوعية رديئة إلى حد أن الجمال المحلية ستفكر مرتين قبل تذوقه. وعلى شاكلة كثير من أمثاله، باع

المدير القمح الجيد النوعية الذي قدمته الحكومة في السوق السوداء واستبدله بمادة تشبه التبن غير صالحة للطعام الآدمي. وبعد مزيد من المناقشات المطولة، اعترف المدير أيضاً بالتهمة الثانية، وهو يعلم عجز أي من الحاضرين عن مصادرة رخصته. في نهاية المطاف، غادرت العجوز المتجر مع أربع حصص من الحبوب جيدة النوعية. هكذا تمضي الأيام في القرية النمطية في ولاية راجستان. قال نيخيل: «هذه هي حياة الفقراء الهنود. والحكومة لا تبالي بهم ولا تتدخل من أجلهم».

ثمة دعاية شاعت في الاتحاد السوفييتي عن موظفي الدولة: «أنت تتظاهر بالعمل ونحن نتظاهر بدفع راتبك». أما في الهند فيجب أن تكون الدعابة كما يأتي: «تظاهر بأنك تعمل ونحن سندفع لك مالاً كثيراً». صحيح أن رواتب النخبة من موظفي الخدمة الإدارية الهندية أقل نسبياً من رواتب نظرائهم المترفين في القطاع الخاص، لكنهم يحصلون -خلافاً لموظفي القطاع الخاص- على مزايا ومكاسب كبيرة، منها السكن المجاني، والهاتف، والكهرباء، والسفر على الدرجة الأولى.. الخ. وتبلغ نسبة موظفي القطاع العام الذين يبلغ عددهم 21 مليون موظف في الفئة الثالثة والرابعة من الخدمة المدنية أكثر من 90% – تشمل صغار الموظفين، والمدرسين، والسائقين، والعمال العاديين. وهؤلاء يقبضون رواتب تزيد بثلاثة أضعاف عن نظرائهم الذين يؤدون الوظائف نفسها في القطاع الخاص. ولا ترتفع النسبة عن هذه المعدلات إلا في غانا وساحل العاج في إفريقيا[9]. إضافة إلا ذلك، يتمتع موظفو الحكومة بشبكة أمان حديدية. فوفقاً للمادة الغريبة 311 من الدستور الهندي، يستحيل عملياً تخفيض مرتبة موظف الحكومة الفاسد، فضلاً عن طرده من العمل[10].

من المرجح أن تتمثل أكبر فائدة غير نقدية يجنيها كثير من الموظفين الحكوميين في فرصة جني المال بطرق غير مشروعة. كان راجيف غاندي، الذي استلم منصب رئيس الوزراء بعد اغتيال والدته إنديرا عام 1984، واغتيل هو نفسه عام 1991، من أشد المنتقدين للفساد. وقدر أن نسبة 85% من إجمالي الإنفاق على التنمية في الهند تذهب إلى جيوب البيروقراطيين. اتهمه بعضهم بالمبالغة، وبعضهم الآخر بالاعتماد على التخمينات

الحدسية المضللة. لكن لم يتحد صحة حساباته أولئك المطلعون على النظام والعارفون بآلياته – الموظفون أنفسهم. قال لي ناريش تشاندرا، وزير الدولة السابق، وصاحب أرفع منصب في الإدارة المدنية في الهند، في مقابلة أجريتها معه: «وصل الفساد في الهند إلى حد أننا لم نعد نستطيع احتماله». وزير دولة آخر، هو تي. إس. آر. سوبرامانيام، قال لي: «كثير من الناس، خصوصاً الأجانب، لا يقدرون المدى الذي وصل إليه الفساد في الهند. ويظنون أنه مجرد إزعاج إضافي للنظام. لكن ما لا يدركونه أنه يمثل النظام من نواحي عديدة وفي أجزاء كبيرة من الهند». وربما يأتي أبلغ وصف من براتاب بانو ميهتا، أحد أشهر المختصين في العلوم السياسية وأكثرهم احتراماً في الهند، الذي يرأس مؤسسة استشارية بارزة في نيودلهي: «في كل نقطة تقريباً يُحكم منها المواطنون، وفي كل عملية تسجيل لهم، أو فرض ضرائب عليهم، أو منحهم تراخيص أو موافقة أو تخمين، ينفتح المجال للتفاوض والرشوة»[11].

من الأسباب التي تجعل مثل هذا الفساد لا يستفز غضباً أوسع وأكثر حدة، أن معظم الطبقة الوسطى في الهند، وشركات القطاع الخاص الكبرى تحررت من أسوأ تجاوزات الدولة وتدخلاتها عند إلغاء نظام «ترخيص راج» عام 1991. وأفراد النخبة الذين يسيطرون على وسائل الإعلام، ويشكلون الرأي العام، هم الأقل تأثراً به. ولذلك يعتقد كثيرون أن الفساد في حالة تراجع وانحسار. لكن ما يغيب عن تقدير كثير من المراقبين مدى استمرار نظام «ترخيص راج»، القائم على المحاصصة والأنظمة القراقوشية، في الوجود خارج نطاق الاقتصاد المنظم. ففيما وراء المروج الخضراء المهندسة للطبقة الوسطى الهندية، تمتد أذرع ومجسات نظام «ترخيص راج» لتصل إلى حياة الأغلبية الساحقة من فقراء الهند.

على سبيل المثال، يقدر عدد سائقي الدراجات ثلاثية العجلات في نيودلهي بخمسمئة ألف، لكن هناك سقفاً لا يتجاوز تسعة وتسعين ألف ترخيص يمنح لتشغيل الدراجات. وهؤلاء يعدون ضمن فئة أفقر سكان مدن الصفيح في الهند. لكن بدلاً من رفع سقف عدد التراخيص أو إلغائه نهائياً، تضمن الدولة أن يعمل أربعمئة ألف سائق بصورة غير

قانونية. ولكي يفعلوا ذلك عليهم دفع رشاوى منتظمة للشرطة كل شهر[12]. والأسوأ أن على مالك الدراجة، وفقاً لتفصيلات القانون، أن يكون قائدها أيضاً. وهذا يعني محاصرة أصحاب الدراجات في مدن الصفيح وأحياء الفقر لأن من غير المسموح لهم شراء أكثر من دراجة واستخدام سائقين آخرين عليها. ومن الطبيعي أن على أولئك الذين يملكون أكثر من دراجة واحدة أن يدفعوا رشوة إلى الشرطة كي تغض الطرف عنهم.

للسبب ذاته، تتعمد نيودلهي إبقاء باعتها الجوالين الذين يبلغ عددهم ستمئة ألف في حالة من الإهمال القانوني. فكثير من أفراد الطبقة الوسطى في المدينة يشتكون من أن الباعة المتجولين يحتلون الأماكن العامة مجاناً. لكنهم يدفعون في الحقيقة رشوة تتراوح بين 800 – 1000 روبية شهرياً[13]. وعلى الرغم من أنهم يفقدون ثلث مكسبهم الهزيل بهذه الطريقة، إلا أنهم كثيراً ما يتعرضون لغارات رجال الشرطة أو الجمارك. و«تصادر» بضائعهم – عصائر، نظارات، مأكولات، سجائر مستوردة، قمصان.. ولا يستردونها أبداً. فهذه بعض المكاسب «العينية» للعمل في الشرطة أو الجمارك. ويمكن للحياة أن تكون شديدة القسوة على الفقراء في الهند.

استطاعت البلاد تجنب المجاعات منذ الاستقلال بفضل الديمقراطية غالباً، مثلما أكد أمارتيا سين. ففي الأوقات التي تعاني فيها نقصاً حاداً في المحاصيل، توفر الضغوط الانتخابية ووسائل الإعلام الحرة الدافع المحفز للدولة لضمان التوزيع السريع للإغاثة الطارئة وتوجيهها نحو الأهداف المناسبة. وآخر المجاعات الواسعة النطاق حدثت في الهند في أوائل الأربعينيات تحت الحكم البريطاني، حين مات ملايين الجائعين. سجل البلاد منذ الاستقلال يمثل تغايراً صارخاً مع سجل الصين، حيث مات ثلاثون مليون شخص أثناء «القفزة الكبرى إلى الأمام» التي أعلنها ماوتسي تونغ في أواخر الخمسينيات. لكن سجل ديمقراطية الهند كان أقل إثارة وتأثيراً من نظام الحكم الاستبدادي في الصين الذي تمكن من حماية فقرائه من شرور وآفات أخرى مثل الأمية، والسل، وسوء التغذية. من أهم وظائف الدولة الهندية، التي ذكرت في دستور عام 1950، هي القضاء على الجوع وتوفير الماء النظيف للجميع. أما فشل نيودلهي في إنجاز مثل هذه الأهداف فيبقى أقل وضوحاً وفظاعة الآن مقارنة بالوضع قبل عشرين أو ثلاثين سنة. فقد أسهمت معدلات النمو

المرتفعة في تخفيض مستمر في حدة الفقر: فنسبة الهنود الذين يعيشون تحت خط الفقر (الرسمي) تقلصت من 40% من السكان في ثمانينيات القرن العشرين إلى أقل قليلاً من 26% بحلول عام 2001. لكن ذلك ما يزال يعني في عام 2006 أن قرابة 300 مليون هندي لا يمكن أن يعرفوا من أين تأتي وجبة الطعام اللاحقة. وهم يعيشون أيضاً مع احتمال أن يموت واحد أو أكثر من أطفالهم من الأمراض المنقولة عبر المياه الملوثة التي يمكن توقيها بسهولة. وعدد الأطفال الهنود الذين يموتون بسبب الإسهال يبلغ مليون طفل سنوياً.

لا علاقة لإخفاقات الهند بالافتقار إلى الموارد. فالبلدان الأشد فقراً، مثل بنغلاديش وبوتسوانا، لديها مؤشرات أفضل من الهند على التنمية البشرية[14]. ولدى نيودلهي ما يكفي من الأموال لا لتطوير ترسانة من الرؤوس الحربية والحفاظ عليها فقط، بل للدخول في سباق مع الصين لإرسال بعثة فضائية غير مأهولة إلى القمر - وهو هدف يأمل البلدان بتحقيقه بحلول عام 2010.

لكن يبدو أن الدولة الهندية عاجزة عن توفير حتى الحاجات الأساسية لفقرائها، مثل المراحيض العمومية لمدن الصفيح، أو الطباشير لمدرسي المدارس الابتدائية في الأرياف، أو المحاقن النظيفة للأطباء في العيادات الصحية الريفية. وفي ضوء التهديد المتعاظم لجائحة فيروس العوز المناعي البشري المكتسب - الإيدز في الهند، فإن النوعية المتدنية للعيادات الطبية الريفية تثير القلق على نحو خاص. فإنفاق الهند على الرعاية الطبية الأولية من نسبة إجمالي الناتج المحلي يقل عما تنفقه البلدان النامية كلها تقريباً[15].

من الإخفاقات الرئيسة للدولة الهندية نظامها للمعونات الغذائية المخصصة لأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. ومثلما أشار أمارتيا سين، فإن توزيع الأغذية يصبح على درجة عالية من الكفاءة والفعالية حين تهدد مجاعة الهند. لكن 47% من الأطفال الهنود تحت سن الخامسة يعانون «سوء تغذية مزمناً» وفقاً لمعايير الأمم المتحدة[16]. ومن المرجح أن يتعرض الطفل الذي عانى سوء التغذية إلى إعاقة في النمو بقية حياته، والجدير بالذكر أن الأغلبية الساحقة من الأطفال المصابين بسوء التغذية في الهند هم من البنات وحين يصبحن أمهات ينقلن كثيراً من أمراض عوز المواد المعدنية إلى أجنتهن.

كيف يمكن لدولة بلغت أعلى درجات القدرة على الإنجاز التقاني الحقيقي أن تفشل في تحقيق هذا الهدف الأساسي؟ مراقبة آليات نظام المعونة الغذائية بالتفصيل يقربنا إلى الإجابة – فالمشكلة لا تكمن في قلة الغذاء: فإنتاج الحبوب في الهند تضاعف أكثر من أربع مرات منذ الاستقلال، في حين تضاعف عدد السكان ثلاث مرات. كما تملك الحكومة فائضاً من وجبات الطعام السريعة: في إحدى المراحل عام 2003 كانت الهند تخزن أكثر من ستين مليون طن من الحبوب في مخازنها العامة، وهي كمية تكفي لتزويد كل عائلة تعيش تحت خط الفقر بطن من القمح أو الرز (وهي تعادل أكثر من خمس المخزون العالمي للحبوب آنذاك). ولا تكمن الإجابة أيضاً في حدود الإنفاق. فالهند تنفق على الدفاع ما يعادل إنفاقها على برامجها المخصصة لمكافحة الفقر كلها مجتمعة. الإجابة، لسوء الحظ، تكمن في ذهنية موظفي الدولة وعجز الهنود عن ترجمة إحباطهم من البيروقراطية إلى إصلاح حقيقي للنظام عبر صندوق الاقتراع. المشكلة معقدة، لكن قدرة الهند على العثور على حل سوف يكون لها مضامين جدية تتجاوز حدودها الوطنية.

من التجارب التي سببت لي أشد القلق والإزعاج زيارة مدينة الصفيح الفقيرة، سوندر ناغري (المفارقة أن اسمها يعني «البلدة الجميلة»)، في نيودلهي. يبعد الحي الفقير بضعة أميال عن مباني دلهي السياسية المهيبة والجميلة حقاً، التي صممها إدوين لوتينز في العشرينيات، ويؤوي عشرات الألوف من الناس الذين يعيشون في ظروف كان يجب أن تختفي منذ زمن بعيد. كنت بصحبة أعضاء من مجموعة تدعى «باريفارتان» («الإحياء»)، التي مثلت إزعاجاً كبيراً للمسؤولين في عاصمة الهند، مثلما فعل رفاق أرونا روي للبيروقراطيين في راجستان. أخذني أعضاء المجموعة لرؤية جماعة من النساء المحليات في قاعة صغيرة قرب أحد أزقة الحي الجانبية الضيقة لكن المزينة بأسلوب جميل. ثمة لوحة كبيرة انتصبت في مركز القاعة وكتب عليها باللغة الهندية: «الصمت هو الموت».

عانت كل امرأة من الحاضرات تجربة رعب لا يمكن تخيلها. فقد زارت واحدة مخفر الشرطة لتقديم شكوى عن حالة اغتصاب وتسجيلها. لكنها أخذت إلى إحدى الزنزانات

واغتصبت مرة أخرى من قبل الذين استنجدت بهم. امرأة أخرى فقد طفلها الذي كان يلعب في الشارع حين سقط في مجرور وغرق. وعد العضو المحلي في جمعية دلهي التشريعية بإجراء تحقيق لكشف ملابسات الحادث، لكنها لم تسمع عنه بعد ذلك قط. امرأة أخرى أرملة كانت تحاول على مدى السنين دون جدوى الحصول على شهادة تثبت وفاة زوجها لتستفيد من معاشه التقاعدي الزهيد. وهي غير قادرة على رشوة المسؤولين للحصول على الشهادة. كانت القصص مرعبة فعلاً.

لا أريد تقديم انطباع مفاده أن حياة فقراء الهند ليس فيها سوى المعاناة والألم والتبريح. فعلى شاكلة كثير من الزوار الآخرين، فوجئت غالباً بالإحساس بالجماعة، والألوان والبهجة والضحك في مدن الصفيح الفقيرة في الهند؛ وأعجبت دوماً بما أظهره سكانها من كرم وسخاء للأجانب ولبعضهم بعضاً. لكن كثيراً من النساء اللاتي قابلتهن، وعديداً من الفقراء الذين التقيت بهم في القرى وأحياء الفقر في المدن، قد حرموا من حقهم في الحصول على المعونة الغذائية. ويمكن للحكومة الهندية أن تكون مهملة وقاسية ولا مبالية، لكن جيش خبراء الإحصاء في الدولة يصدر بانتظام تقارير تثبت بالدليل القاطع ذنبها، مثلما تفعل وفرة من الدراسات المستقلة [17]. وهذه تتفاوت في تفاصيلها، لكنها تشير جميعها إلى «تحويل» صارخ وهائل لسيل الأغذية العامة بعيداً عن أولئك الذين يفترض أن يستهدفهم. معدلات السرقات تتفاوت تفاوتاً كبيراً من ولاية إلى أخرى، وأفضل الولايات، مثل كيرالا وتاميل نادو، تقدم أكثر من 80% من المعونات الغذائية إلى فقرائها. لكن في ولاية بيهار الشمالية، ثاني أفقر ولاية هندية، التي يقطنها 75% مليون نسمة، تتعرض نسبة 80% من المعونات للسرقة. أما المعدل في عموم الهند فيتراوح بين الثلث والنصف اعتماداً على نوعية المسوح والاستطلاعات. وهذا يظهر نمطاً من السرقة الروتينية على مستويات الدولة كلها.

وصفت إحدى النساء كيف حاولت تأمين بطاقة «ت خ ف» (تحت خط الفقر) بحيث تستطيع الحصول على المواد المدعومة، مثل الحبوب وزيت الكاز والسكر، التي يحق لها وعائلتها الحصول عليها. وتظهر الاستطلاعات الحكومية أن 45% من الذين يملكون هذه البطاقة ليسوا فقراء؛ بل حصلوا عليها عبر الرشوة. ولذلك، فإن نصف الأغذية

المدعومة تتعرض للنهب والسرقة، ونصف أولئك الذين يحصلون على ما بقي يفعلون ذلك بالتزوير والاحتيال. قالت المرأة التي هاجرت إلى دلهي من بيهار: «لم أستطع الحصول على الاستمارة الصحيحة إلا بالرشوة. وحين رشوتهم أعطوني استمارة بالإنكليزية التي لا أفهمها. لذلك اضطررت لدفع المال إلى شخص يجلس خارج المكتب لكتابة الطلب». وبعد أن حصلت على البطاقة في نهاية المطاف، ودفعت تكاليف باهظة، ذهبت إلى المتجر المحلي، فوجدته مغلقاً دائماً، وحين يفتح لا يقدم إلا الحبوب العفنة القديمة. وعرضت عينة ملآنة بالحشرات.

في هذه المناسبة بالذات، نسيت أن أسأل النساء عن الوظيفة التي يرغبن بأن يعمل بها أطفالهن في المستقبل، لكنني لم أشك كثيراً في أن معظمهن سيرغبن في العمل في الحكومة. ومن الصعب الجدال في هذا المطمح الشائع والمشترك حتى لو تغاضى الطامحون ضمناً عن الفساد الذي كثيراً ما كانوا ضحايا له. وربما يصف بانو ميهتا ازدواجية الهنود تجاه الدولة باعتبارها «حالة حرب أهلية ضمن أرواحنا ونفوسنا.. في مجتمع لا يعترف غالباً بقيمة الأفراد، حيث الوسائل المرئية لإثبات قيمة الذات عبر الإنجازات المهمة لا تتاح إلا للقلة، والفساد طريقة للتعبير عن أهمية الذات»[18]. الوظيفة الحكومية تسبغ المكانة، وتمنح المال، وتتيح الفرصة. وبالنسبة لسكان مدن الصفيح وأحياء الفقر، مثل سوندر ناغري، تعد تلك أوضح طريقة للارتقاء إلى طبقة أفضل. فالدولة تمثل للفقراء الصديق والعدو في آن. فهي تغريهم بسلم يعد بانتشالهم من الفقر، لكنها عادة تركلهم وتطردهم حين يطلبون العون منها. الدولة ترهب وتَعِد، وتشبه أباً ظالماً لكن يستحيل على أولاده التخلي عنه. فعن طريقهم تستمر خطاياه وأخطاؤه، وحين يأكل الحصرم فهم الذين يضرسون.

كنت أتناول غداء هادئاً مع سانجوي داسغوبتا، أحد كبار موظفي الخدمة الإدارية الهندية، في بنغالور، حين حدث أمر غريب: انفجر باكياً وبقي على هذه الحال عدة دقائق. كنا في «نادي بنغالور»، وهو معهد يقتصر على الأعضاء حصراً أسس أثناء الحكم البريطاني. وهناك نسخة بارزة ضمن إطار لفاتورة ضخمة غير مدفوعة باسم ونستون تشرشل، الذي تمركز هنا حين كان ضابطاً في الجيش في تسعينيات القرن التاسع عشر.

وربما بسبب تقاليد النادي الصارمة، لم يلاحظ أحد على ما يبدو ما أصاب داسغوبتا من انزعاج. كان يروي لي قصة النقيب توماس مان، أحد جامعي الضرائب البريطانيين، الذي استطاع في أواخر القرن التاسع عشر تغيير حياة مئات القرى الفقيرة في المنطقة المجاورة. إذ اعتاد التنقل على صهوة حصانه بصورة مستمرة تقريباً على مدى عدة سنوات. وبحث في مناطق شاسعة في أرياف شمال الهند عن أفضل الأماكن لحفر الآبار. حتى اليوم، بعد أكثر من قرن من الزمان، ما يزال القرويون يحتفلون بذكراه ويحتفون بميراثه عبر وضع تذكارات صغيرة عند الآبار التي حفرها. في أواخر تسعينيات القرن العشرين، شغل داسغوبتا المنصب نفسه الذي شغله مان، جامعاً لضرائب مقاطعة كولار في ما يعرف الآن بولاية كارناتاكا الجنوبية. تأثر بالحب الذي يكنه القرويون للمسؤول البريطاني إلى حد أنه بحث عن قبره. وبعد أن وجده ونظفه، دعا أحفاده وممثلاً عن وحدته العسكرية في بريطانية إلى احتفال صغير أقامه تخليداً لذكراه في بنغالور. قال لي: «الحب والإخلاص والتفاني الذي أظهره رجل واحد للقرويين الفقراء الذين لا صوت لهم يجب أن يشكل مصدر إلهام لنا جميعاً. لقد قضى وهو يخدمهم»، ثم بدأ يبكي مجدداً.

قبل عقود من الآن، ربما يرى سكان كولار، وهي مقاطعة وعرة وجميلة لكن فقيرة عانت كثيراً شح الأمطار، سانجوي داسغوبتا تحت ضوء مشابه. فقد استغل، بدافع الشعور بالخدمة العامة، أحدث التقنيات لتحسين وضع المياه للقرويين في المنطقة. وفي حين أن جابي الضرائب (الفيكتوري) استخدم معرفته السطحية (لكن الفعالة) بالجيولوجيا لتحديد مواقع الأماكن الصحيحة للحفر، فإن داسغوبتا استخدم الصور الملتقطة من الأقمار الصناعية بواسطة منظمة أبحاث الفضاء الهندية التي يقع مقرها في بنغالور. وكشفت الصور عن أكثر من أربعة آلاف «خزان» قديم، أو مخزونات صغيرة للمياه، أهملت وردمت. شكلت هذه دماء الحياة لما كان نظاماً كفؤاً للري للمزارعين. وشرع داسغوبتا بإصلاحها واستعادتها.

زرت إحدى القرى المستفيدة من برنامجه. وقيل لي إن المزارعين الأغنياء وحدهم يستطيعون الاعتماد على موارد منتظمة من مياه الري لمحاصيلهم، لأنهم وحدهم

القادرون على شراء المعدات الكهربائية وأدوات الحفر والمضخات اللازمة لسحب المياه من الآبار. ونتيجة لذلك، انخفض منسوب المياه الجوفية من 40 قدماً تحت سطح الأرض في الستينيات، إلى أكثر من 600 قدم الآن. أما الآبار الطبيعية التي يعتمد عليها الفلاحون الفقراء فهي عديمة الفائدة عند هذا العمق. وانقرضت أيضاً العادة القديمة المتمثلة بجمع مياه الأمطار عند هطولها ونقلها عبر مئات من القنوات إلى الخزانات. كانت مهمة صيانة الخزانات وقنوات التغذية والحفاظ عليها تقع على عاتق إحدى أسر القرية، التي تتوارثها جيلاً عن جيل. لكن بعد الاستقلال تولت الحكومة مسؤولية الري وجلبت التنمية إلى السكان. ولم يبد لي من الناس الذين قابلتهم أنهم تأثروا كثيراً بأداء الحكومة. إنها قصة متكررة في شتى أنحاء الهند. فباسم الفقراء، زودت الدولة الفلاحين بالكهرباء مجاناً بحيث يستطيعون ضخ المياه من باطن الأرض، لكن الأغنياء وحدهم الذين استفادوا في أغلب الحالات. فمضخاتهم الحديثة تمتص المياه الجوفية وتجففها، بعد أن كانت متاحة للجميع. ونظراً لأن الكهرباء مجانية، فإن مضخاتهم تعمل ليل نهار. «عندما تقدم خدمة مجانية للناس فإنهم يفرطون في استعمالها»، مثلما قال داسغوبتا*. ومثلما هي الحال دوماً، هنالك فجوة واسعة بين خطاب الدولة الهندية البلاغي وأفعالها. فباسم الفقراء، يُحرم الفقراء من الماء.

لكن، مثلما اكتشف سانجوي داسغوبتا بمساعدة منظمة أبحاث الفضاء الهندية، فإن بعض أذرع الدولة في الهند فعالة ومؤثرة. فوكالة الفضاء، التي أنشئت في الستينيات على يد فيكرام ساراباي، صاحب الشخصية الملهمة الذي أتى من عائلة صناعية قديمة في ولاية غوجارات الغربية، تتولى تنفيذ برنامج بالأقمار الصناعية يضاهي، إن لم يكن يتفوق على، البرامج المماثلة في البلدان النامية. وهناك بلدان، مثل ماليزيا وتايلاند، تستأجر الأقمار الصناعية الهندية لأغراض الأرصاد الجوية، مثلما يفعل علماء الأمم المتحدة الذين يدرسون ظاهرة ارتفاع حرارة الأرض.

بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، زعمت منذ مدة طويلة أن الاكتشافات العلمية التي تحققها منظمة أبحاث الفضاء الهندية عبر الأقمار الصناعية وصواريخ إطلاقها

*حزنت كثيراً حين علمت أن سانجوي داسغوبتا توفي فجأة نتيجة أزمة قلبية في أواخر عام 2005.

تقدم مباشرة إلى المؤسسة العسكرية الهندية لتستفيد منها في برنامج صواريخها النووية، التي تتطلب تقنية مشابهة. لكن المنظمة تنفي التهم وتصر على استقلاليتها الكاملة. يقول اس. كي. داس، أحد كبار موظفي منظمة أبحاث الفضاء الهندية: «الأمر يشبه السؤال الآتي: «هل توقفت عن ضرب زوجتك»؟ لا يمكن أن نثبت السلب». وما تثبته المنظمة فعلاً أن بمقدور الدولة الهندية أن تكون فعالة وكفؤة ومسؤولة حين ترغب. المثال الآخر تمثله لجنة الانتخابات، التي تنظم وترصد الانتخابات الوطنية المحوسبة بالكامل لما يزيد عن 600 مليون ناخب، وترأس الانتخابات الحرة والنزيهة التي يقول عنها المراقبون الغربيون إن من الممكن «مقارنتها مع الانتخابات في أي من البلدان النامية ومعظم البلدان المتقدمة»[19]. فكل انتخابات عامة هندية تعد -بالتعريف- أضخم ممارسة ديمقراطية في التاريخ. ولم يزعم أحد قط وجود تزوير في الانتخابات. وعلى نحو مشابه، ليس ثمة نظير يضاهي المراقبة وإجراءات حفظ الصحة أثناء التجمع الهندوسي الديني الضخم الذي يجري كل اثنتي عشرة سنة عند التقاء نهري الغانج وجامونا. لقد استطاعت الدولة بطريقة ما ضمان سلامة وصحة أكثر من عشرة ملايين زائر يعسكرون على ضفتي النهر. ولا ريب في أنه إنجاز لوجستي مؤثر فعلاً.

من الواضح أن مشكلات الهند مع الإدارة تتعلق بأولويات الدولة أكثر مما تتعلق بقدراتها. ويعتقد اس. كي. داس أن منظمة أبحاث الفضاء الهندية تدين بفاعليتها وكفاءتها إلى حقيقة أنها منحت حرية الحركة واستقلالية العمل. «المنظمة مسؤولة فقط أمام رئيس الوزراء، لذلك لا تتدخل الوزارات في عملياتنا اليومية. ونادراً ما يستقيل العاملون لأننا نُعامل بطريقة جيدة ونتمتع بالاستقلال الذاتي»، كما قال. وعلى نحو مشابه، تتمتع اللجنة الانتخابية بسلطات تشريعية تمنحها الاستقلالية، والموظفون العاملون فيها لا يمكن نقلهم إذا أغضبوا السياسيين. وهذا لا ينطبق على البيروقراطيين العاملين في الأقسام والإدارات الحكومية العادية. إن المناعة ضد النقل يمنح أعضاء اللجنة الثقة لاتخاذ قرارات صعبة وتجاهل ضغوط أولئك الذين يريدون ملء صناديق الاقتراع بالأصوات المزيفة. وفي حالة منظمة أبحاث الفضاء الهندية، ثمة سبب إضافي: «إن إطلاق قمر صناعي تقانة متطورة ودقيقة، ويصعب تحقيقها، بحيث أن نسبة واحد

بالمئة من الفساد يمكن إن تجعل القمر الصناعي يرتطم بالأرض. لا نستطيع احتمال الفساد. إنها أولوية وطنية». تماماً مثل حال الانتخابات الحرة والنزيهة.

في مقابل قصص النجاح هذه هناك قصة العجز الشهيرة لقسم الطرق في ولاية أوتر براديش. إذ تضم هذه الولاية بعضاً من أسوأ الطرق في الهند: طرق ملآنة بالحفر إلى حد يصعب فيه على معظم القرى نقل فائض محاصيلها إلى السوق. الطرق السيئة تمثل أحد الأسباب الرئيسة التي تجعل نسبة 2% فقط من المنتجات الزراعية في الهند تتمتع بقيمة مضافة تتجاوز حصدها أو إنتاجها. وأكثر من ثلث الخضار والفواكه في الهند تفسد قبل وصولها إلى السوق. ولا يمكن للحكومة وضع اللوم على نقص القوة البشرية: إذ يستخدم قسم الطرق عاملاً لكل كيلومترين من الطرق، وهي من أعلى النسب في العالم[20]. لكن كثيراً منهم لا يكلفون أنفسهم عناء الدوام في الوظيفة لأن من المتعذر طردهم؛ وأي محاولة لعرض عمل تطوعي إضافي إلى عمال القطاع العام تستفز صيحات احتجاج على انتهاك حقوق العمال (لا تظهر مثل صيحات الاحتجاج هذه على ما يحدث كل يوم لمنتجات مزارعي ولاية أوتر براديش الأشد فقراً والأكثر عدداً). لكن حتى لو داوم عمال صيانة الطرقات في وظائفهم، فإن الحكومة المحلية في لوكنو، العاصمة التاريخية للولاية، ستظل عاجزة عن تجهيزهم بالمعدات والأدوات والمواد اللازمة لعملهم (مثل المداحل) لأنها تنفق معظم ميزانية الطرق على الرواتب. فأجور موظفي قسم الطرق في الولاية تتجاوز معدل السوق بثلاث مرات.

يتبدى النمط ذاته في كثير من مؤسسات القطاع العام إداراته وأقسامه في معظم أرجاء الهند. وربما من غير الصدفة أن يظهر بوضوح على نحو خاص في الولايات الفقيرة في شمال الهند. ففي البرامج التنموية، تبلغ نسبة الإنفاق المباشر في هذه الولايات سبعين روبية مقابل كل مئة روبية تنفق على الرواتب[21]. وهذا قبل حساب ما يوصف بعبارة ملطفة بكلفة «الهدر»، والمعروف باسم الفساد. وبأسلوب أكثر صراحة، فإن المبلغ الذي ينفق على بضعة ملايين من الموظفين يفوق كثيراً ما ينفق على إجراءات مكافحة الفقر لمئات الملايين من الناس.

ثمة مثال أوضح على الحسابات المزيفة في دفاتر الهند: الدعم المالي الحكومي. رأينا آنفاً ما يحدث لمعونات الدعم الغذائي. الشيء ذاته ينطبق على السماد المدعوم الذي يحتل المرتبة الثانية في الحجم على قائمة المواد المدعومة في ميزانية نيودلهي السنوية. فإذا جمعت المعونات المالية «الداعمة للفقراء» معاً وخضعت للتقويم، تبين أن ثلثي الإنفاق على المعونات المالية «لا جدوى منه»، حسب التعبير السديد للحكومة الهندية[22]. بكلمات أخرى، يذهب إلى «غير الفقراء»، وغالباً إلى الأغنياء. ومعظم ما تبقى من ميزانية الهند السنوية ينفق على فوائد خدمة الدين الحكومي، والرواتب، والمعاشات التقاعدية لموظفيها، وعلى المؤسسة العسكرية. ونتيجة لذلك، تعاني الحكومة المركزية وولاياتها عجزاً في المالية يقارب 10% من النتاج المحلي الإجمالي. ونظراً لأن الولاية تقترض لتمويل إنفاقها، وما تغدقه على نفسها بسخاء، هنالك نقص مستمر في رأس المال. وهذا يزيد في كلفة الاقتراض، الذي يخفض بحدة المستوى الإجمالي للاستثمار في الاقتصاد الهندي، ويكلف خسارة ملايين فرص العمل المحتملة. فضلاً عن ذلك، بعد أن تنفق الولاية على نفسها هذه المبالغ الضخمة، لا يتبقى إلا القليل للإنفاق على تحسين البنية التحتية، الذي سيوجد كثيراً من الوظائف الجديدة المباشرة وغير المباشرة. فالطرق الجيدة، والكهرباء، والسكك الحديدية والموانئ سوف تحفز مزيداً من الاستثمار من قبل القطاع الخاص، مما يوسع إجمالي الاستخدام. أما الفارق بين هذه الحلقات المفرغة وغير المفرغة فهو الفارق بين انتشال مئات الملايين من الفقر في جيل واحد، وترك غالبيتهم حيث هم، يراقبون خضرواتهم تتلف وتفسد ويأملون لأولادهم بحظ أوفر.

في مرحلة معينة، تنفد من مخزون كل من يصف الفجوة بين ما تقوله الدولة الهندية وما تفعله الكلمات المناسبة. النفاق كلمة ملطفة لوصف هؤلاء المدافعين عن النظام باسم الفقراء. وبأسلوب أكثر دبلوماسية، قارن أمارتيا سين نتائج سياسات الدولة الهندية بـ«النيران الصديقة»[23]، حين يطلق الجنود النار خطأ على زملائهم. وهو يوضح هذا «الارتباك المميت» عبر تقديره لنظام الدعم للفلاحين، المصمم لتخفيف حدة الفقر. ووفقاً لهذه السياسة، تشتري الحكومة القمح والرز من المزارعين بسعر أعلى من سعر السوق لزيادة دخلهم. هذا «الحد الأدنى من السعر الداعم» يبدو معقولاً على الصعيد

النظري. لكن في الممارسة العملية يعد نظاماً للحد الأعلى من السعر الداعم*. نسبة صغيرة من المزارعين الأثرياء الذين يملكون أراض مروية جيداً في ولايتي البنجاب وهاريانا يحصلون على الدعم كله، لأنهم ينتجون فوائض أعلى من الحبوب مقارنة بالولايات الأخرى، ولأن لديهم جماعات ضغط مؤثرة ولا تعرف الرحمة في نيودلهي. فتدخل الحكومة يرفع بصورة حادة سعر شراء الغذاء، فيضخم سعر البيع. وارتفاع أسعار الغذاء يؤثر في الكل، لكن التأثير السلبي الأفدح يصيب الفقراء، لأنهم ينفقون دخلهم كله على الغذاء. على الصعيد النظري، يجب على المتاجر التي توزع المواد المدعومة أن تحمي الفقراء من الأسعار المرتفعة عبر تزويدهم بالغذاء الرخيص. لكن مثلما رأينا، لا تفعل ذلك في الممارسة العملية. وربما تستهدف سياسة الهند الغذائية عدواً تدعوه الفقر، إلا أنها تصوب نيرانها على الفقراء.

وعلى نحو مماثل، يفترض بالنظام القضائي في الهند النزاهة والعدالة، لكنه يحابي غالباً الأغنياء والأقوياء.

كان فجراً جميلاً حيث تستمتع بكل قطرة ندى قبل أن يجبرك قيظ النهار على الدخول إلى المنزل. كنت في نادي مدراس في تشيناني، أتناول طعام الفطور مع سريرام بانشو، أحد كبار القضاة في المحكمة العليا، الذي كان يعرض آراءه عن النظام القانوني الهندي. جلسنا في الشرفة بين الأعمدة تحت مروحة سقف ضخمة كسولة. في النهر، على الطرف الآخر من النادي، يمكن رؤية بعض الزوارق الحاشدة بأطقمها ومجاديفها تلمع تحت أشعة شمس الصباح الباكر.

كنت قد تعرفت بالسيد بانشو في عطلة نهاية الأسبوع الماضي في نيلجيريس («الجبال الزرقاء») في بلدة كونور الصغيرة، وهي منتجع صيفي من الحقبة الاستعمارية محاط بمزارع الشاي. كنا مع عائلة صديق مشترك، راماتشاندرا غوها، أحد أشهر المؤرخين الهنود، وزوجته الموهوبة، سوجاتا، التي تملك شركة تصميم خاصة بها. التقينا على

* يذكرني ذلك بدعابة. فقد حاول مستشار إقناع بيروقراطي بمزايا إحدى السياسات وانتهى به المطاف إلى القول: «وهي تنجح في الممارسة العملية». فأجاب البيروقراطي: «حسناً، لكن هل تنجح على الصعيد النظري».

الغداء في ناد في أوتي، وهو منتجع آخر على التلال يعود إلى الحقبة الاستعمارية. ومثل كونور، أصبح مكاناً مفضلاً للطبقة الوسطى في تشيناي وبنغالور لقضاء عطلة نهاية الأسبوع. استمتعنا جميعاً بصور صيادي الثعالب بسترهم الحمراء وكلابهم التي تغطي كل بوصة متاحة على جدران النادي الصفراء. ابتكر لعبة البلياردو في نادي أوتي ضباط بريطانيون عانوا الملل كما أعتقد. سأل بانشو بلطف: «هل تثير هذه الصور حنينك إلى الوطن؟». قلت صادقاً: «لا أبداً»، وأنا أتناول ملعقة من البازلاء والجزر.

اتفقنا -أنا وبانشو- على مائدة الغداء في نادي مدراس على أن الهند احتفظت بجوانب وملامح من الثقافة البريطانية التقليدية بتفاصيل أدق من البريطانيين أنفسهم. من هذه الجوانب والملامح هوس النخبة الهندية الناطقة بالإنكليزية بالانتماء إلى ناد يقتصر على الأعضاء فقط. ولاحظت أثناء المدة التي قضيتها في الهند أن معظم القضاة الهنود يعيشون حياة مريحة. فنهار القاضي يبدأ عادة في الساعة العاشرة صباحاً وينتهي في الرابعة والربع عصراً، مع ساعة استراحة على الأقل لتناول وجبة الغداء. إجازة القاضي طويلة، فضلاً عن أن معظم المحاكم الهندية تعطل في الأعياد الدينية كلها. عدد الأعياد الدينية في الهند يتجاوز عددها في أي بلد من بلدان العالم الأخرى: فإضافة إلى الأعياد الرئيسة الهندوسية والإسلامية، هنالك أعياد تخلد اللحظات الأساسية في الكفاح الوطني في سبيل الحرية، وأعياد للسيخ والمسيحيين والبوذيين واليانيين والبارسيين. وكثير من هذه العطلات طوعية. لكن يبدو أن القضاة الهنود يحتفلون بها كلها.

مقاربة النظام القضائي الهندي السهلة والمتمهلة للحياة تفاقمها حقيقة أن كثيراً من المناصب القضائية تظل شاغرة. وفي حين أن نسبة عدد القضاة الهنود للسكان هي الأخفض في العالم، إلا أن النظام القضائي لا يبدو مستعجلاً لملء العد الكبير من الوظائف الشاغرة. في بعض أجزاء الهند، تبلغ نسبة الوظائف الشاغرة 25%.

من المهم التوكيد على أن هناك عديداً من القضاة الذين اشتهروا بالنزاهة والاستقامة، مثلما هناك كثير من الموظفين المعروفين بالتضحية ونكران الذات في الخدمة الإدارية الهندية. وثمة قضاة، خصوصاً في محاكم الاستئناف، يصدرون أحكاماً شجاعة وفي

الوقت المناسب، تكبح بانتظام جماح السلطات التنفيذية التي فقدت حس التوازن. يجب أن تشعر الهند بالامتنان لامتلاك نظام قضائي كثيراً ما يجتذب خيرة الناس. ولابد أن تحسد الصين -مثلاً- الهند على نظامها القضائي المستقل.

لكن مثل الخدمة الإدارية الهندية، التي واجهت صعوبة متزايدة منذ أوائل التسعينيات في اجتذاب الأشخاص المؤهلين بسبب ازدهار القطاع الخاص ورواتبه المرتفعة، فإن أفضل المحامين الهنود (وأعلاهم أجراً) يحجمون عن قبول المناصب القضائية. فالقاضي الهندي يحصل على سيارة «أمباسادور» مع سائق، ومسكن رسمي مع طهاة وجنائنيه، وإعفاء كامل من رسوم الخدمات والمرافق، وقدر عظيم من المكانة والمجد. لكن راتب القاضي الرسمي يتناقص بمرور السنين. فقاضي المحكمة العليا يقبض 30 ألف روبية شهرياً (700 دولار) في خريف مهنته، وهو المبلغ ذاته الذي يتلقاه مهندس في الخامسة والعشرين يعمل في صناعة البرمجيات، أو خريج شاب يعمل في وسائل الإعلام أو الدعاية. قال بانشو: «أسلوب الحياة عظيم، لكن إن أردت أن ترسل أولادك إلى جامعة مرموقة في الخارج أو حتى في الهند، فإن راتب القاضي لا يساوي شيئاً تقريباً. والراتب التقاعدي هو نسبة مئوية من الراتب، فما إن تتقاعد وتتخلى عن المسكن والسائق، عليك أن تفكر بمصادر أخرى للدخل. وكثير من القضاة يبحثون عن وظائف في المجال القانوني بعد التقاعد».

إذاً، من غير المفاجئ أن يصيب الفساد قلة قليلة من القضاة. وفي حين أن بعض الإجراءات العقابية ممكنة في حالة قضاة المحاكم الدنيا، إلا أن طرد قضاة المحكمة العليا لا يتم إلا بقرار من البرلمان يشكك في نزاهة القاضي. والتصويت بحاجة إلى أغلبية الثلثين، أي النسبة ذاتها التي يحتاج إليها تعديل الدستور. وهذا لم يحدث قط. وعلى الرغم من المخاوف الجدية التي عبر عنها كبار القضاة فيما يتعلق بالفساد في النظام القضائي، لكن الهند لم تتبع إلى الآن آلية فعالة للتحقيق مع القضاة الفاسدين ومعاقبتهم.

المشكلة الأكثر تعقيداً في النظام القضائي الهندي تتمثل في العدد الهائل من الدعاوى المؤجلة، الذي بلغ عام 2006 سبعة وعشرين مليون قضية. ووفقاً للمعدل الراهن لإجراءات المحاكم في الهند، فإن النظر في هذه الدعاوى يتطلب ثلاثمئة سنة[24]. (شعار نظامنا

القضائي لابد أن يكون «العدالة المؤجلة هي العدالة الممنوعة»)، كما قال بانشو. المشكلة ليست جديدة على الهند. فهناك شكاوى مماثلة من بطء العدالة في حقبة الاستعمار البريطاني، الذي بقي عديد من قوانينه، مثل نواديه، على حالها دون تغيير. لكن الشكاوى من بطء العدالة تمتد إلى زمن أبعد. فقد حذر أحد النصوص القديمة قراءه من الملك نرغا الأسطوري، الذي ولد مرة ثانية بهيئة عظاءة لأنه جعل اثنين من المتقاضين ينتظران مدة طويلة لحل نزاع بينهما على بقرة[25]. ولابد أن هناك كثيراً من العظاءات في قاعات المحاكم في الهند هذه الأيام.

التكلفة التي يتحملها المجتمع الهندي نتيجة تيبس النظام القانوني باهظة. ومع أن المحاكم العليا (خصوصاً المحكمة العليا) تسمح للقضايا المهمة بتجاوز «الدور»، فإن النظر في بعض محاكمات الجرائم قد يأخذ خمس عشرة سنة. وعندما يحين الموعد يكون معظم الشهود قد ماتوا ولا يستطيع البقية تذكر كثير من المعلومات التي تطلبها المحكمة. ولذلك فإن المحاكم تدين نسبة ضئيلة من المجرمين. هناك أيضاً التكلفة الاقتصادية: إذ يرتبط مبلغ 75 مليار دولار بالنزاعات القضائية (26). وهذا المبلغ يعادل تقريباً 10% من الناتج المحلي الإجمالي في الهند لعام 2006. ولا ريب في أن من الممكن استثماره في إيجاد الوظائف وتحفيز النمو.

مثلما هو متوقع، تمثل النزاعات القانونية بين مختلف أذرع الحكومة، أو بين الوزارات، نسبة كبيرة من الـ 27 مليون قضية التي تنتظر دورها؛ فالدولة الهندية دأبت على محاصرة ذاتها وسد المنافذ أمامها. من أكبر القضايا المؤجلة الدعاوى المدنية المرفوعة ضمن العائلات، مثل النزاعات على الميراث، وأملاك العائلة، والطلاق، والوصاية. في هذا المجال على الأقل ثمة احتمال كبير للإصلاح. وأسس بانشو منذ مدة قريبة أول مركز في الهند للتوسط في القضايا المعروضة على المحاكم، الذي استوحاه من نظام مشابه تتبعه بعض الولايات الأمريكية، ويأمل بأن يأخذ مئات الآلاف من الدعاوى المدنية من النظام القانوني الهندي.

ثمة ابتكار آخر في النظام القانوني الهندي هو ترك القرار للمحاكم فيما يتعلق بقبول طلبات النظر في القضايا التي تهم عامة الناس - أو ما يدعى بالمقاضاة التي تحظى

باهتمام الرأي العام. وأكدت المحكمة العليا أنها ستقبل حتى الطلبات المقدمة على «بطاقة بريدية» يرسلها متهم من سجنه. مثل هذه القضايا تتجاوز «الدور» عادة، وتوفر تعويضاً مهماً عن بيروقراطية ونظام سياسي كثيراً ما يصم الأذنين عن المسائل التي تهم عامة الناس. زادت المقاضاة التي تهم الرأي العام في الأهمية منذ ثمانينيات القرن العشرين، ويعود جزء من السبب إلى أن الهند انتقلت من أغلبية الحزب الواحد إلى حالة دائمة على ما يبدو من الحكومة الائتلافية. وهذا أدى إلى تقسيم السلطة التشريعية وتشظيتها وتعزيز السلطة السياسية للمحاكم لتقتحم مجال السلطة التنفيذية. وأصدرت المحكمة العليا قراراتها فيما يتعلق بالقضايا التي تهم الرأي العام، من الحق في الحصول على ماء نظيف للشرب، إلى تواطؤ الدولة المزعوم في أعمال الشغب، إلى إزالة/ أو هدم المباني غير القانونية في المدن. وعلى الرغم من نواقص النظام القانوني الهندي وعيوبه الكثيرة، إلا أن القضايا التي تهم عامة الناس تعرض بديلاً حقيقياً حين يشعر المواطنون أن مؤسسات الدولة الأخرى تتجاهل حقوقهم. لكن تنامي شهرتها وشعبيتها ضاعف العراقيل أمام النظام القضائي. فالهند بحاجة إلى عديد من مراكز التوسط في الدعاوى المدنية إذا أرادت توفير العدالة في الوقت المناسب. «نحن نحث الناس على الذهاب إلى وسيط وتجنب المحاكم، ومن ثم توفير وقتهم ومالهم. فالدعاوى المدنية تمثل خمس القضايا المؤجلة. لذلك، إذا نجحنا في إقناعهم بمزايا الوساطة، فإن الخطوة ستمثل عوناً كبيراً»، كما قال بانشو. تمنيت له التوفيق. ارتفعت الشمس في كبد السماء، وبدأت الحرارة الخانقة تقتحم المكان*. فعدنا إلى سياراتنا.

بعد أسبوعين، في اجتماع مختلف اختلافاً جذرياً، تذكرت فجأة آراء سريرام بانشو عن الثمن الذي كثيراً ما تدفعه الهند بسبب بطء حركة النظام القانوني. كنت في دادار، وهي جزء من منطقة عادية لا يميزها شيء في وسط مومباي، أشرب القهوة مع أحد كبار ضباط الشرطة في فندق متواضع. كان الضابط، الذي رأَس وحدة مكافحة الجريمة في منطقة تمتد على ربع مساحة هذه المدينة الشاسعة التي يسكنها 16 مليون نسمة، قد أوقف حديثاً عن العمل في انتظار تحقيق في دوره في مقتل مشتبه بتورطه

* الحرارة لاهبة في معظم أنحاء الهند إلى حد أن مضيفتنا في إحدى الحفلات قالت بجدية كاملة: «دعونا نجلس لنأكل قبل أن يسخن الحساء!».

في الإرهاب بصورة غير قانونية. أراد الضابط، الذي وعدته بعدم ذكر اسمه لأسباب واضحة، أن يتكلم: «منحوني إجازة مدفوعة الأجر مدة ستة شهور، لذلك لدي كثير من الوقت»، كما قال. ومثل عدد قليل من كبار ضباط الشرطة في مومباي، فهو مختص بالمواجهات، ضابط يقتل المجرمين «في المواجهات المزيفة». كثيراً ما تصف الصحف الهندية المجرم بأنه «حاول الهرب من مكان الجريمة»، مما أدى إلى «إطلاق نار كثيف». وتنتهي المعركة عادة بمقتل المجرمين ونجاة رجال الشرطة. وغالباً ما توجد ثقوب الرصاص في ظهور جثثهم.

سَرَّ الضابط أن يشرح كيف يشتغل المختصون في المواجهات. وكان صريحاً أيضاً في كشف دوره في قتل المشتبه فيهم الذين يعتقد أن المحاكم إما أن تبرئهم أو لا يأتي دورهم للمحاكمة أبداً. لكنه أنكر قطعياً أي تورط في قتل الإرهابي المتهم، الذي أعتقل لاستجوابه بعد الحادث الإرهابي الدموي في عام 2003: حيث انفجرت سيارتان مفخختان قرب شط مومباي فقتل سبعة وخمسون من عابري السبيل. قالت الحكومة الهندية إن عملية التفجير سهلتها الاستخبارات الباكستانية، لكن القضية تبقى مفتوحة.

قال الضابط: «من السخرية أنني لأول مرة لم أقتل فيها فعلاً الشخص المعني. فلماذا أقتل شاهداً رئيساً يمكن أن يقودنا إلى شبكة التنظيم المسؤولة عن التفجير؟». لم يكن لدي إجابة، لكن شعرت أن من الحكمة الموافقة على كل ما يقوله. سألته عن عدد عمليات القتل التي نفذها. قال: «زهاء خمسين، وهذا لا يعد رقماً كبيراً مقارنة مع الضابط إكس [رئيس وحدة مكافحة الجريمة في منطقة أخرى من مومباي]. فقد شارك في قرابة ثمانين عملية». قلت يا إلهي، إنه متفوق عليك. قال: «علي دوماً أن أتيقن بنسبة 100% قبل القيام بأي عملية». سألته هل يجب عليه أخذ موافقة رؤسائه. نظر إلي صابراً: «من النادر أن أنفذ أي عملية بصورة مستقلة. لم أشارك في أي عملية قتل دون موافقة مأمور الشرطة أو بطلب منه. نحن لا نكسر سلسلة القيادة».

وجدت هذه الرؤية مطمئنة ومقلقة في آن. فمع أن نظام المواجهة وصف على نطاق واسع في وسائل الإعلام الهندية وغيرها، ومع أنني تحدثت مع ضباط شرطة آخرين، إلا

أنني لم أفهم تماماً كيفية تنظيمه وتراتبيته. فشرح لي أن عملية قتل الإرهابي المشتبه فيه قد نفذها ضابط في وحدة مكافحة الإرهاب في مومباي كان تلقى رشوة لقتل الشاهد. وزعم أنه قدم أدلة مزورة، وهذا جزء آخر من الصفقة التي عقدها الضابط المرتشي. «دفع [ضابط مكافحة الإرهاب] مبلغاً كبيراً لينتقل إلى وحدة مكافحة الإرهاب، وهو عمل مغر ويسبغ مكانة كبيرة. ومن الطبيعي أن يجد طريقة لرد دينه». صدقت قصته، رغم عدم وجود دليل يدعمها. ومع ذلك، أخبرني دينانيش جاثار، الصحفي الذي يعمل في مومباي ورتب المقابلة مع الضابط، أن القضية المرفوعة عليه سوف تلغى على الأرجح.

وما هي القواعد المؤسسة للموافقة على مواجهات القتل؟ قدم الضابط الموقوف عن العمل مثالاً على نوع القضايا التي قد تنتهي بإصدار أمر قتل المشتبه فيه. الجريمة المروعة حدثت عام 1992؛ وتولى حينذاك التحقيق فيها. قال إنه جمع أدلة واضحة تدين المجرم المتهم، لكن المحاكمة تأجلت سنتين وأفرج عنه بكفالة. ومع اقتراب موعد المحاكمة الجديدة، اتخذ بعض الشهود الرئيسيين «موقفاً معادياً»، حيث غيروا شهادتهم أو تراجعوا عنها. ثم قتل شاهد مهم آخر في حادث سيارة. «كان التحقيق مضيعة للوقت وأثر في روحنا المعنوية. فكل ما احتاج إليه المتهم العثور على قاض فاسد يمنحه الوقت الكافي وسيقوم هو بباقي المهمة. فإذا عرفت طبيعة بعض هذه الجرائم ستفهم كيف يروع هؤلاء السفاحون الناس في أحياء الفقر، وسوف ترغب بالقيام بالعملية بنفسك. وحتى إن كان القاضي نزيهاً، فإن النظر في القضية سيحتاج إلى وقت طويل. في نهاية المطاف، بقي شاهد وحيد لم يستطع تذكر أي معلومات ذات قيمة.

الحياة اليومية لكبار ضباط شرطة مومباي مرتبطة بعصابات الإجرام السيئة الصيت في المدينة. فأشهر زعيم عصابة في مومباي صدرت بحقه مذكرة توقيف من الإنتربول، وزعمت نيودلهي أنه يعيش في كراتشي (بباكستان). أما منافسوه فقد شوهدوا، مثل معظم زعماء العصابات المشهورين، في دبي في الإمارات العربية المتحدة، لكن من المستبعد جلبهم إلى العدالة في الهند. ومعظم الزعماء الكبار الذين هربوا من مومباي لديهم وكلاء يعملون لحسابهم ويتحكمون بهم من المنفى، لكن قوتهم تتراجع وتنحسر

باطراد. فقد جنوا ثروات كبيرة في السبعينيات والثمانينيات من تهريب البضائع والسلع التي يسهل العثور عليها في البلدان الأخرى لكنها صعبة المنال في الهند نظراً لخضوعها لقيود قواعد النظام الصارم للتحكم بالواردات. «زعماء العصابات جمعوا معظم ثرواتهم عن طريق تهريب الذهب والأدوات الإلكترونية. ومنذ التسعينيات، رفعت القيود فقل المال الذي يمكن جنيه بالتهريب. وهم يمارسون أعمال النصب والاحتيال ولديهم شبكات دعارة، لكن أعمالهم لم تعد مزدهرة ومربحة كما كانت سابقاً»، حسبما قال ضابط الشرطة.

في السنوات القليلة الماضية خففت الحكومة الهندية من شدة القيود الناظمة لتمويل صناعة السينما، وهذا يعني أن بمقدور منتجي الأفلام في بوليود الاستفادة من مصادر التمويل الرئيسة بصورة أسهل هذه الأيام، ولم يعودوا مضطرين للاعتماد على الدعم من عالم الجريمة والرذيلة. ومثلما أكد معارضو حظر المشروبات الروحية في ثلاثينيات القرن العشرين في أمريكا، فإن أبسط طريقة للتخلص من الجريمة هي إلغاء القيود على السلع التي يريدها الناس. قال الضابط: «قبل عشر سنوات كنا نشهد اثنتين أو ثلاث عمليات قتل بين العصابات في اليوم. أما الآن فالعدد لا يتجاوز حفنة قليلة كل شهر. لقد تحسن الوضع بالتأكيد». وأضاف إن عمل شرطة مومباي يركز الآن على نحو متزايد على التصدي لمجالين جديدين للجريمة المنظمة: الجماعات الإرهابية الدينية والعقارات المرتفعة الثمن في المدينة. ومع أن الهند نجحت في تفكيك معظم قيودها التجارية، إلا أنها حافظت على نظام مفصل للتحكم بسوق العقارات في المدن الكبرى، خصوصاً مومباي، حيث أسعار بعض العقارات هي الأعلى في العالم. في الماضي، كان الناس يتحدثون عن «مافيا بوليود»، أما الآن فيتحدثون على «مافيا الأراضي» في مومباي.

المرة الوحيدة التي أفسحت فيها طيبة قلب ضابط الشرطة المجال للغضب كانت حين سألته عن كيفية دخول زعماء العصابات والمجرمين معترك السياسية. فعبر دخول الانتخابات، يأمل المجرمون باكتساب الاحترام وحماية أنفسهم من عمليات «مواجهات القتل» التي تنفذها الشرطة. لكن هؤلاء الرجال الأقوياء يملؤون أيضاً فجوة خلفتها

الدولة. فكثير من سكان أحياء الفقر في مومباي، الذين يمثلون أغلبية سكان المدينة، لا يتلقون شيئاً من الدولة تقريباً، ولذلك يلجؤون إلى زعماء العصابات. تحدثنا عن آرون غاولي، أحد زعماء العصابات (كما يقال)، الذي أصبح الآن عضواً في الجمعية التشريعية لولاية ماهاراشترا (عاصمتها مومباي)، وأمضيت معه الأمسية الفائتة. أنكر غاولي، الذي تقع دائرته الانتخابية في وسط مومباي، أي علاقة بالجريمة. ونقلت ذلك إلى الضابط. انفجر ضاحكاً، ثم بدأ يعدد القضايا العديدة المرفوعة على غاولي التي لم يبت فيها بعد ومعظمها قضايا جنائية. سألت لماذا لم ترتب الشرطة عملية مواجهة مع غاولي، خصوصاً وأنها تعتقد فعلاً أنه مذنب. فأجاب: «لم تسنح لنا الفرصة حتى الآن».

فكرت كثيراً بهذا الحديث غير العادي طوال الأيام اللاحقة، وتقاسمت مضمونه مع أشخاص أكثر اطلاعاً على مجريات الأمور. وعلى الرغم من أن الهند تتبنى نظاماً يتبع الأسلوب البريطاني، حيث يطلب من موظفي الدولة أن يكونوا محايدين سياسياً، إلا أنها ليست غريبة على الموظفين الحزبيين، والقضاة المنحازين، ورجال الشرطة المرتشين. وحين يتجاوز شرطي الخط ويصبح شرطياً أهلياً (في البلدية مثلاً) كثيراً ما يعجبه الموقع. ويتطلب عدم إساءة استخدام سلطة الحياة والموت على الآخرين شخصية قوية. سوف نعاين فيما بعد حادثاً وقع في غوجارات عام 2002، ذبح فيه قرابة ألفين من المسلمين الأبرياء على أيدي الميليشيات الهندوسية، في حين وقفت الشرطة المحلية تتفرج -كما زعم- بناء على أوامر أسيادها السياسيين. حدث ذلك مرة من قبل، حتى في مومباي. سألت نفسي كم سنة من الشبهات المتزايدة والشكوك المتراكمة التي تتطلبها مشاهدة الأطفال وأمهاتهم يحرقون أحياء دون التدخل لإنقاذهم.

بعيداً عن مثل هذه الفظاعات والأهوال، من الشائع في الحياة اليومية للشرطة في أرياف الهند ومدنها، أن يتلقى قائد الشرطة الأوامر من الفصيل السياسي المحلي أو من زعيم الطبقة العليا في الريف. في الصفوف الأدنى ضمن خدمة الشرطة الهندية النخبوية، التي تشابه الخدمة الإدارية الهندية، هنالك مئات الآلاف من الدرك، الذين لا يتمتعون إلا بالحد الأدنى من التدريب، والتعليم، وليس لديهم إحساس قوي بالانتماء إلى

مؤسسة. وخلافاً للمؤسسة العسكرية الهندية، التي تغرس في مجنديها الولاء للجماعة، فإن ولاء الشرطة الهندية يبدو مفتوحاً للتفاوض. «فالإجراءات [للرشوة] منظمة في شبكات مبنية حول أصحاب النفوذ»، وفقاً لإحدى الروايات التي تصف الحياة الريفية في أوتار براديش[27].

وبغض النظر عن الموقع الاجتماعي، والأصل، فإن التجربة مع الدولة الهندية كثيراً ما تحكمها التعاملات مع «أصحاب النفوذ» لا المؤسسات الأساسية. في الهند، ما يزال الرجال أقوى من القانون. ومن الصعب إنكار حقيقة أن معظم الفقراء الهنود اليوم لا يمكنهم إلا في حالات نادرة توقع أن تعاملهم الدولة باحترام، فضلاً عن الطريقة نفسها التي تعامل بها الطبقات العليا الاجتماعية أو الاقتصادية. لقد وصفت الهند بأنها «أمة الأغنياء – الفقراء» و«دولة ضعيفة – قوية»[28]. أوامر الدولة وهيمنتها ظاهرة في كل مكان تقريباً. لكنها دولة اختطفت سلطاتها بسهولة من قبل جماعات أو أفراد يسعون لتحقيق مكاسبهم ومآربهم الخاصة. في بعض الأحيان، يزعمون أنهم يتصرفون باسم الفقراء، لكن الفقراء لا يصدقون الزعم دائماً. وغالباً ما ينقلون ولاءهم إلى أشخاص أقوياء ونافذين مستقلين يديرون إقطاعيات خاصة بهم تشبه دولاً مصغرة. مثل «دولة» آرون غاولي.

يقول الشعار على الملصق، وصورة مكة في الخلفية: «لا توجد وسادة أنعم من الضمير المرتاح». كان الملصق معلقاً على جدار غرفة الانتظار في مقر آرون غاولي المكون من خمسة طوابق في منطقة صناعة النسيج في مومباي. كثير من مؤيدي غاولي وأنصاره، الذين ينتمون غالباً إلى طبقة العمال، يعدونه بطلاً. في مساكن العمال المحيطة بدائرته الانتخابية، التي تنتشر فيها الآن المباني القديمة لمصانع الألبسة المفلسة، يعد غاولي محسناً كريماً. ويدعوه الناس «الوالد». تمتد خلف مقره مساكن العمال، مساحة تضم مئات الشقق التي لا تزيد مساحة كل منها عن 10×12 قدماً مربعاً، تسكنها عائلات مؤلفة من عشرة أفراد أحياناً ينامون جنباً إلى جنب في حيز ربما يكون أصغر من خزانة ثياب الأمريكي العادي.

يمارس الشباب في حي العمال التمارين الرياضية بملابس تبرع بها غاولي. وأمام مقره، الذي يضم مسكنه أيضاً، هناك صيدلية توزع المضادات الحيوية وغيرها من الأدوية مجاناً لكل عابر سبيل يدخلها. وأمام الصيدلية يقع معبد شيفا، الذي ترن أجراسه كل ساعة أو اثنتين (في أوقات الصلاة). هنالك أيضاً «مأوى للبقر». أما الرائحة التي تصعد إلى مسكنه فهي مزيج من روث البقر، وبخور المعبد، وورق الزهر، ودخان عوادم السيارات والدراجات، والخبز الطازج الشهي.

زرت الطابق العلوي، حيث ينام غاولي ويصلي. على السطيحة هناك حديقة (اصطناعية) نظمت مساكب الزهر فيها على شكل جبل كايلاش، موطن شيفا (في جبال الهملايا)، حيث تنساب شلالات صغيرة إلى بركة تحتها. وغطيت الجدران داخل الحجرات بتماثيل لشيفا، وكريشنا، ولاكاشمي، وغيرها من الآلهة. هناك أيضاً صور لمساجد كبيرة. ولو لم ينبهني أحدهم إلى أن غاولي قد وصل، لظننته «صبي المكتب» أو أحد الكناسين. كان رجلاً نحيلاً في الخمسينيات، يرتدي ثوباً أبيض ولا يعطي مظهره انطباعاً حسناً لأول وهلة.

قال غاولي حين سألته عن دوره المافياوي المزعوم: «هذا كله مضى وانقضى». إذن كيف جنى هذا المال كله؟ «كان والدي يملك مساحة كبيرة من المراعي. ثم منع رعي القطعان في بومباي فجنى ثروة كبيرة من بيع الأراضي. وشيدنا هذا المبنى على قطعة منها»، كما قال. حتى المساعدين والخدم، الذين جلسوا بيننا على السطحية، فوجئوا قليلاً بهذا الإعلان الغريب عن الدخل. بعد ذلك زعم غاولي أنه حكم عليه ظلماً بالسجن المؤبد مرتين، وأطلق سراحه بعد الاستئناف. وأمضى وقتاً طويلاً يشرح أي نوع من زعيم العصابات الذي كانه وكيف تخلى عن نشاطاته السابقة، ومن قتل من ومتى ولماذا. سرعان ما تهت في التفاصيل، فقد ذكر أسماء كثيرة. لكن مغزى القصة كان واضحاً كفاية.

الرجال الأقوياء من أصحاب النفوذ من أمثال غاولي بدؤوا ممارسة تأثيرهم في الثمانينيات والتسعينيات حين بدأت صناعة النسيج في بومباي تتداعى. فأصحاب المصانع، الذين حشروا في الزاوية نتيجة توليفة مهلكة جمعت الأنظمة والقوانين المفرطة

في صرامتها وقيودها والحركات النقابية القوية، استخدموا أشخاصاً مثله لوقف الإضرابات وتجنيد العمال البدلاء (المؤقتين). في الغرب، يدعى هؤلاء العمال الخونة (الذين لا يضربون مع زملائهم). وخلف الطبقات العمالية المحظوظة في الهند -في القطاع النظامي- يكمن جيش احتياطي ضخم من العمال العاطلين المستعدين للعمل دون شروط مسبقة تقريباً. الانقسامات الاجتماعية تجعل من السهل على أرباب العمل شق صف النقابات. لكن هذا يظل سيفاً ذا حدين. فالنقابات ذاتها تستمر بالانقسام والتشظي، مما يسبب الارتباك والتشوش ويضيف الفوضى وعدم الانضباط إلى المصنع. هنالك قلة من أمكنة العمل في الهند التي تشهد تضامناً حقيقياً بين العمال. واعتاد بيماور أمبيدكار الشكوى من أن النقابات العمالية التي سيطر عليها اليسار وهيمنت على مصانع النسيج في الثلاثينيات، ترفض العمل إلى جانب الداليت (الطبقة المنبوذة). وذلك لأن العمل كان يشمل وضع اللعاب على الخيوط، الذي تعده الطبقات الأخرى نجساً.

الحيز السياسي الذي خوى نتيجة سهولة انقسام الطبقة العمالية ملأه كله تقريباً «شيفا سينا»، وهو جيش من أنصار حزب شوفيني يميني هندوسي، يدعى «شيفاجي»، رفع شعار «مومباي لأهل مومباي» لحشد المؤيدين*. أما الباقي فقد ملأه رجال مثل غاولي: زعماء عصابات تكلموا لغة الطبقات العمالية العامية، لكن أهدافهم تمثلت في المال والسلطة. وبعد انهيار الصناعة النسيجية، أراد أصحاب المصانع بيع أراضيهم، الواقعة في مناطق رئيسة مرتفعة السعر في قلب مومباي. واحتاجت الطبقة القوية من مستثمري الأراضي والأملاك في مومباي إلى أشخاص، مثل غاولي، يمتلكون ما يكفي من القوة والمصداقية لمساعدتهم على تفادي شبكة القواعد والقوانين الناظمة لإعادة تطوير الأراضي وتنميتها وتأهيلها. فتقدم غاولي لـ«إقناع» سكان مدن الصفيح وأحياء الفقر بمغادرة مساكنهم بحيث يمكن إعادة تطوير الأراضي لاستخدامات أكثر ربحاً. لكن ما يزال غاولي في أحياء العمال السكنية بطلاً عمالياً. «إنهم أهلي أمنحهم الكهرباء والماء والدواء مجاناً لأن الدولة لا تعطيهم شيئاً. أنا صديق للمسلمين والهندوس والطبقات

* كان شيفاجي قائداً عسكرياً حارب في القرن السابع عشر إمبراطورية المغول مراراً وتصدى لغزواتها. والجدير بالذكر أن شيفا هو أحد الآلهة الهندوسية الأكثر شعبية.

العمالية كلها»، كما قال. لكن هل دخل معترك السياسة ليحمي نفسه من مزيد من الدعاوى الجنائية التي قد ترفع ضده؟ قال: «الفقراء جهلة لكنهم يعانون معاناة رهيبة. وهم بحاجة إلى من يتكلم باسمهم في السياسة. هؤلاء البيروقراطيون كلهم لا يهمهم إلا ملء جيوبهم».

في الشارع تحت المبنى، بدأت أجراس المعبد تدق. وأخذت الشمس تغرب. استأذن غاولي بتهذيب لأداء صلاة المغرب. ثم غاب بضع دقائق، وعبقت في المكان رائحة خشب الصندل، الذي يحرق عادة في الطقوس الهندوسية. راقبت من السطيحة الشمس وهي تغيب ببطء فوق أفق مدينة مومباي المكتظة بالسكان. ولاحت أمامي مدن الصفيح الممتدة بين ناطحات السحاب، المنظر يعطي المدينة هذه السمة الفريدة التي توحي بالاضطراب والانتعاش معاً. انضم إلى أصوات أجراس المعبد أذان الصلاة من مآذن عشرات المساجد. واندمج الضجيج في صوت متنافر بدا وكأنه يملأ السماء القرمزية: توليفة لا تجدها إلا في الهند.

قال غاولي حين عاد: «أدين بحياتي ونجاحي إلى بركات شيفا». ما فاجأني في الهند أنني نادراً ما قابلت سياسياً أو شخصاً مهماً لم يزعم أن العناية الإلهية تقف إلى جانبه. غاولي أيضاً يعمل دائماً على تقديم هبات سخية إلى المساجد المحلية في الأعياد، خصوصاً عيد الفطر، والمال لموكب غاناباتي، حيث يطوف الناس بغانيش (إله برأس فيل) في الشوارع. قال غاولي: «الناس يريدون ذلك. الدين مهم لهم». وصل رجلان يحملان حقيبتين كبيرتين. عرفني بهما. إنهما محاميان يساعدانه على منع الدولة من التدخل السافر في شؤونه. «في مجال عملي أحتاج إلى عديد من المحامين. فالعمل كله على الوثائق والأوراق».

استبدلت رائحة خشب الصندل برائحة مستحضر صناعي طارد للحشرات، تنفثها عوادم العربات الصغيرة في الشارع. عانت مومباي أسوأ فيضان منذ عشرات السنين، حيث هطل عليها 947 مم من المطر في يوم واحد. وخشيت السلطات، التي ضيعت سنوات ثمينة دون أن تحدّث نظام الصرف الصحي في المدينة، من انتشار الأوبئة ولم تقبل

المجازفة. ومثلما هي الحال دوماً، تأخرت الدولة في التصدي للمشكلة التي سلطت وسائل الإعلام والناشطون الضوء عليها منذ وقت طويل. سرعان ما لفتنا غيمة الأبخرة وأجبرتنا على الدخول إلى المنزل. وبعد أن انقشعت، أخذني غاولي إلى المصعد مودعاً وجمع راحتيه معاً على الطريقة الهندية التقليدية. قال حين كان الباب يغلق: «أمتعني لقاؤك وشرفني. فليباركك شيفا».



هوامش

1-Filippo Osella and Caroline Osella in C. J. Fuller and Veronique

Benei, eds, The Everyday State & Society in Modem India (Social

Science Press, New Delhi, 2000), pp. 149 - 502- انظر:

2- Arun Shourie, Governance and the Sclerosis That Has Set In (Rupa &

Co., New Delhi, 2004), pp. 3 - 7.

3-الأمثلة اللاحقة مقتبسة كلها من» أرثاشاستر

4- كما شرحه توماس تروتمان:

'Foreword' to A. L. Basham, The Wonder That Was India, 3rd edn (Picador, New Delhi, 2004).

5-Philip Mason, 'Introduction', in The Men Who Ruled India (Rupa &

Co., New Delhi, 1985).

6-Ibid.

7-Nirad C. Chaudhuri, 'Introduction', in Autobiography of an

Unknown Indian.

8-Rudolph and Rudolph In Pursuit of Lakshmi, p. 61.

9-World Bank, State Fiscal Reforms in India, 2004, p. 21

10-Bimal Jalan, The Future of India (Viking, New Delhi, 2005), p. 27.

11-Pratap Bhanu Mehta, The Burden of Democracy (Penguin, New Delhi, 2003), p. 115.

12-Parth J. Shah and Naveen Mandava, Law, Liberty & Livelihood: Making a Living on the Street (Academic Foundation in association with the Centre for Civil Society, New Delhi, 2005), p. 28. They estimate the average bribe is 200 rupees a month.

13-Ibid., p. 25.

14-The UNDP's 2005 Human Development Report to compare country indices: انظر

15-Ibid.

لا تنفق الهند أكثر من 0,9% من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة العمومية، مقارنة بنسبة 2 في الصين.

16- UNDP Development Report 2005.

17- انظر على سبيل المثال لا الحصر تقارير هيئة التخطيط الهندية، أو مركز مراقبة الفساد (الحكومي)، والكثير من كتابات جين ديريز الاقتصادي البارز، أو النتائج التي توصل إليها مركز دراسات المجتمعات النامية، وهو معهد استشاري في نيودلهي.

18-Mehta, The Burden of Democracy, p. 104.

19-Rudolph and Rudolph, In Pursuit o/Lakshmi, p. 89.

20-Jalan, The Future of India, pp. 107- 8.

21-World Bank, State Fiscal Reforms in India, 2004, p. 11.

22-قدم هذا التقدير المفصل المعهد الوطني للتمويل العام، وهو مؤسسة استشارية ترعاها الحكومة.

23-Sen, The Argumentative Indian, p. 206.

24-McKinsey Report on India, 2001

25-A smriti-sutra (Legal Commentaries), cited in Basham, The Wonder That Was India, p. 115.

26- تقدير لمصرف أي سي أي سي أي، أضخم مصرف هندي في القطاع الخاص.

27-Craig Jeffery and jens Lerch in Fuller and Benei, eds. The Everyday State & Society in Modern India, p. 100:انظر

28-Rudolph and Rudolph, In Pursuit of Lackshmi, p. 1



الفصل الثالث

معارك الصالحين

نهوض الطبقات الدنيا في الهند

«ما كان لتحرير الروح الذي أتى إلى الهند [منذ عام 1947] أن يأتي بوصفه انعتاقاً فقط. ففي الهند، حيث تتراكم طبقات المعاناة والكرب والقسوة طبقة فوق أخرى، يجب أن يأتي على شكل اضطراب. كان يجب أن يأتي على شكل غضب وثورة. أصبحت الهند الآن بلد المليون حالة من حالات التمرد الصغيرة».

في. إس. نايبول[1]

تظهر كلمة «دارما» السنسكريتية مراراً وتكراراً في النصوص الهندوسية القديمة. وتترجم في العادة بمعنى «الواجب» أو «الدين». ومن يوصف بها يكون «صالحاً». لكن للكلمة طبقات متعددة من المداليل والمعاني[2]. فالنصوص القديمة تتحدث عن «واجبات» الحياة، حيث يجب أن يكون الفرد دوماً صادقاً، ويحترم الكبير، ويطيع القانون، ويتصف بالجود والغيرية. هنالك أيضاً «واجب» على الحاكم، حيث يجب على الملك أن يعزز التناغم والاستقرار. حتى الكون يجب أن يؤكد وحدة الأشياء جميعها وروحانيتها.

لكن «واجب» الطبقات هو الذي يقدم لنا أفضل رؤية ربما لكيفية نظر المجتمع التقليدي في الهند إلى ذاته. فلكل طبقة «واجب/ دارما» خاص بها، يحدد واجبات وقدرات منفصلة اعتماداً على الطبقة التي ينتمي إليها الفرد. في القمة هنالك «واجب» طبقة البراهمة العليا، الذي يمنحها حق السيطرة على الجوانب الروحية والدينية للمجتمع كلها. وهي تمتلك أيضاً «السلطة المقدسة» للكلمة، والطبقة الوحيدة التي يسمح لها بالقراءة والكتابة.

وتأتي بعدها طبقة المحاربين (كشاتريا)، الذين يتمثل «واجبهم» في السيطرة على العسكر وحكم العالم الدنيوي بوصفهم ملوكاً. فإذا أتت أسرة حاكمة جديدة من الطبقة الخطأ، فإن على الكهنة البرهميين ابتكار شجرة العائلة الضرورية لها من المحاربين. تقول النصوص: «كل من يحكم هو من طبقة المحاربين (كشاتريا)»[3]. وتأتي بعدها طبقة التجار (فايشيا) في الترتيب التقليدي. ومثلما رأينا، يعد بعض أفراد الطبقات العليا التجار طبقة من «اللصوص لكن باسم آخر»[4]. إلا أن لديهم واجباً مهماً يتمثل برعاية الحاجات المادية للمجتمع. ومن أدوارهم التقليدية رعاية العملة الرئيسة للهند القديمة: قطعان المواشي. فقد ارتقت البقرة بالتدريج لتصبح حيواناً مقدساً. رابعاً، هنالك طبقة «السودرا» التي تضم المزارعين والخدم وأحياناً الجنود المشاة في قاع المجتمع. وهؤلاء يحافظون على مسافة تبعدهم عن الطبقات الأخرى ولا يسمح لهم بسماع تلاوة النصوص المقدسة. وتؤكد قوانين مانو القديمة، التي حددت الواجبات الطبقية بالتفصيل، أن على كل طبقة الالتزام بصورة صارمة بـ «واجبها»: «من الأفضل أن تؤدي واجبك بشكل سيء من أن تؤدي واجب الآخرين بشكل جيد».

فيما وراء هذه التراتبيات، وخلف تخوم المجتمع، هنالك المنبوذون، الذين لم يمنحوا اسماً لطبقتهم. ولا ذكرتهم النصوص إلا في سياق النجاسة والتلوث: يجب ألا يلمسهم أحد من الطبقات الأخرى. ومن المحرم أكل الطعام الذي يحضره المنبوذون. وينحصر دورهم في أداء المهمات التي لا يفكر أحد من البشر بالقيام بها، مثل إزالة المخلفات البشرية، أو دباغة الجلود (من الأبقار التي نفقت بشكل طبيعي)، أو كنس الشوارع. وهم على درجة من القذارة والنجاسة بحيث أن عليهم في بعض أجزاء الهند تحذير الآخرين عبر طرق قطعتين من الخشب. سجل فا هسين، الرحالة الصيني البوذي الذي سافر إلى الهند في القرن الخامس الميلادي، مشاهداته عن «تلوث الاقتراب» من المنبوذين. ولاحظ أيضاً أن المنبوذين وغيرهم من أفراد الطبقات الدنيا هم الذين يسمح لهم فقط بأكل اللحم[5].

تصف النصوص الهندية القديمة عقوبات مختلفة للجريمة ذاتها، اعتماداً على طبقة مرتكبها. على سبيل المثال، إذا أهان فرد من طبقة السودرا برهمياً يواجه عقوبة

الإعدام، لكن إن قتل برهمي فرداً من السودرا فلا يواجه سوى عقوبة خفيفة (غرامة غالباً) تشابه تلك التي يتلقاها بسب قتل قطة أو كلب. أحد النصوص يذكر أن أي فرد من طبقة السودرا «يعلم بأسلوب متغطرس البرهميين واجباتهم سوف يصب الزيت المغلي في حلقه وأذنيه» (6).

هذه هي الروايات الوصفية التقليدية لأصول المجتمع الهندي التقليدي. لكن الدراسات الأحدث عهداً أظهرت عدم ضرورة فهم النصوص القديمة فهماً حرفياً. فثمة دليل تاريخي يظهر أن الهند القديمة كانت في الممارسة العملية، خلافاً لما وصف في صفحات الكتيبات الإرشادية، أقل تشدداً وتصلباً مما يفترضه كثير من الناس. وأن الطبقات استطاعت فعلاً تغيير ترتيبها عبر الحظ أو التحالفات. على سبيل المثال، يُعتقد أن أسرة موريا العظيمة، بزعامة الإمبراطور أشوكا، كانت تنتمي إلى طبقة السودرا أصلاً. ومع ذلك، نادراً ما تغيرت التراتبية الطبقية بوصفها نظاماً، حتى إن تمكنت جماعة أو أفراد من تحسين مراتبهم. ومن ثم، أعيد وضع أسرة موريا في فئة المحاربين (على الرغم من حقيقة أنهم بوذيون ورفضوا التراتبية الطبقية). أما انتشار الإسلام التدريجي ومبادئ المساواة التي ينادي بها بعد القرنين الثامن والتاسع فقد ألهم موجة من الحركات التحررية المناهضة للترتيب الطبقي داخل الهندوسية أثناء ما دعي بحقبة «العصور الوسطى» الهندية. هذه الطوائف المتحررة عرفت باسم «باكتي» أو الحركات الإيمانية التي أكدت على عبادة الله الواحد الأحد والمساواة بين البشر كلهم أمامه. وقد تمخضت عنها اضطرابات كبيرة واجتذبت الأنصار والمؤيدين من مختلف الطبقات. لكن بمرور الزمن، تحولت إلى طبقات جديدة وامتصتها بهدوء التراتبية التقليدية. كانت الهندوسية طريقة لتهدئة متحديها واستيعابهم. فهي في الوقت ذاته متصلبة ومرنة.

* * * *

تعد بلدة أورانغاباد، الواقعة في ركن قاحل من ولاية ماهاراشترا، ثاني أكبر ولاية في الهند، استثنائية من جوانب عديدة. فهي بلدة عتيقة متهالكة تعود إلى أيام حكم ولاية حيدر أباد، على بعد عدة مئات من الأميال إلى الجنوب، ومحاطة بالسهول الشاسعة التي

لا تميزها عن كثير من مناطق الهند المعاصرة. قنواتها المائية الضيقة طافحة بالقمامة. والذباب يتكاثر بأعداد هائلة في حر الصيف اللاهب الجاف. بل يمكن لهبة ريح أن تسفع الجلد. أما حركة المرور، ومعظمها من الدراجات الثلاثية والدراجات النارية، فتتجمع بكسل عند تقاطع السكك الحديدية، وتتوقف تماماً بين الحين والآخر أثناء موكب عرس صاخب. على الجادات التجارية الرئيسة، يمكن مشاهدة فروع إقليمية لمصارف، وأكشاك لشرب الشاي، ومتاجر تبيع الحلوى، كحال البلدات الصغيرة في شتى أنحاء الهند. ثم هنالك الأبقار المقدسة، التي تتغذى على أكوام القمامة وكل ما يلقى في الطرقات من مخلفات. البلدة تثير إلى حد ما مشاعر البهجة والكآبة معاً في نفس الزائر.

أورانغاباد هي أيضاً مركز لطائفة المهاريين، وهي طبقة من المنبوذين خرج منها بيمارو أمبيدكار. عمل أفراد الطبقة حمالين، ومراسلين، ونواطير، وأدلاء لأفراد الطبقات الأعلى منهم اجتماعياً. ومع أن المطلوب من جماعات الداليت الأخرى أداء مزيد من الأعمال المهينة، إلا أن المهاريين لا يسمح لهم أبداً بدخول المعابد، أو سحب الماء من البئر نفسها التي تشرب منها القرية*. ساعد أمبيدكار المهاريين على رفض أدوارهم التي خلقوا من أجلها. في حين أن الزعماء من الطبقات الدنيا الأخرى، إلى جانب المهاتما غاندي، أثاروا اهتمام الرأي العام وأيدوا السماح للداليت بدخول المعابد وشرب الماء من الآبار، لكن أمبيدكار استبعد أي احتمال بإحداث تغيير حقيقي في ذهنية الطبقة العليا الهندوسية. وأعلن أنه لا يريد دخول معابدها أبداً. كان يقول: «ولدت هندوسياً. لكنني لن أموت هندوسياً». وتطلب الأمر من أمبيدكار سنوات عديدة من الدراسة قبل أن يختار البوذية، التي اعتقد أنها أكثر ديانات العالم إيماناً بالمساواة بين البشر. وشملت فضائلها الأخرى حقيقة أنها هندية الأصل، بحيث لا يتهم بقلة الوطنية، كما يتهم أفراد الطبقات الدنيا الأخرى الذين يعتنقون الإسلام أو المسيحية. والأهم لأمبيدكار، الذي رفض أشكال الخرافات والطقوس كلها، أن البوذية هي الديانة الأقرب إلى الإلحاد. وأسس إحساسه بالدين على تعاليم البوذية الأصيلة -لا على التفسيرات اللاحقة- التي رفض فيها الفيلسوف وجود الروح والآخرة. اعتنق أمبيدكار البوذية رسمياً في بلدة ناغبور عام 1956، مع نصف مليون من

إخوانه المهاريين، فيما عدت واحدة من أضخم طقوس الهداية الجماعية في التاريخ. وتوفي بعد ذلك بقليل.

تنتشر تماثيل أمبيدكار في شتى أنحاء أورانغاباد وعدد لا يحصى من بلدات الهند الصغيرة الأخرى. زرت كلية ميليند، على الطريق المؤدي إلى كهوف إيلورا الشهيرة، التي تفاخر بأروع فنون المعابد الهندوسية والبوذية وأكثرها درامية الهند. أطلق أمبيدكار الاسم على الكلية نسبة إلى الملك الإغريقي الأسطوري ميليندا، الذي تحدى أي كاهن أو عالم أن يهزمه في الجدل الفلسفي. لم ينجح أحد في هزيمته طوال سنوات، إلى أن أتى راهب بوذي يدعى ناغسين إلى المشهد. في الجدل الذي دار بين الاثنين، أفحم الراهب الملك وحيره وأربكه. فاعترف بالهزيمة، وتنازل عن عرشه، وتبع ناغسين بقية حياته. «برأي أمبيدكار، كان الملك ميليندا رمزاً للأمانة الفكرية، وهي فضيلة اعتقد أنها مفقودة في الديانة الهندوسية»، مثلما قال إندراجيت ألت، مدير كلية ميليند.

كان أمبيدكار يهجس بالتعليم. ووجد استطلاع أجري في ظل الاستعمار البريطاني في أوائل القرن العشرين أن نسبة المنبوذين القادرين على القراءة أو الكتابة لا تزيد عن 0.13%[7]. ولا توجد إحصائيات حديثة لأن الأسئلة المتعلقة بالطبقات منعت عن الاستطلاعات، إلا أن التقديرات تشير إلى أن ثلث أفراد الداليت على الأقل يعرفون القراءة والكتابة في الهند اليوم. ويمكن القول باطمئنان إن غالبية طائفة المهاريين من المتعلمين. ونتيجة لذلك، اقتنصوا حصة أكبر من الوظائف الإدارية والمناصب الحكومية مقارنة بأي جماعة أخرى من الداليت. وهناك طبقة وسطى كبيرة الحجم من المهاريين يعيش أغلب أفرادها في أورانغاباد، وطبقة عمالية تعمل في المصانع وخطوط التجميع في البلدة. ومعظمهم تركوا قراهم ولم يعودوا إليها قط.

* «الداليت» تعبير شامل جامع. ثمة مئات من الطبقات الفرعية للمنبوذين في الهند (ومنها طبقة المهاريين)، التي تعيش منفصلة تقليدياً عن بعضها بعضاً ولا تختلط بالزواج. الأمر ذاته ينطبق على الطبقات العليا الأربع: البراهمة (طبقة رجال الدين الهندوس)، والكشاتريا (طبقة المحاربين)، والفايشيا (طبقة التجار)، والسودرا (طبقة المزارعين والخدم وأحياناً الجنود المشاة..). ولكل واحدة مئات الطبقات الفرعية، التي لا يختلط بعضها ببعض. لكن في الهند اليوم، يندمج كثير من الطبقات الفرعية لتشكيل طبقات أكبر حجماً.

عندما كان إندراجيت ألت طفلاً، جلس خارج المعبد في قريته أملاً بدخوله لكن دون جدوى. فاعتنقت عائلته البوذية وانتقلت إلى المدينة. «في أورانغاباد، أو بومباي، أو أي مدينة، تلقى معاملة محترمة. يمكنك أن تسير في الشارع دون أن يعرف أحد طبقتك»، كما قال إندراجيت، الذي يبلغ عدد طلابه 3600 نصفهم من الداليت. وتابع قائلاً: «لكن حين عدت إلى قرية أسرتي، لم يسمح لي أفراد الطبقات الأخرى، حتى وإن كانوا من الأميين، بدخول بيوتهم، أو حتى شرب فنجان من الشاي معهم. هكذا يعاملون عميد كلية جامعية. لا يمكنك الفرار من طبقتك في القرية حتى لو غيرت ديانتك».

أخذني البرفسور إندراجيت إلى غرفة تطل على الكلية، حيث اعتاد أمبيدكار استخدامها للنوم والدراسة بعد أن استقال من وزارة الشؤون القانونية في حكومة نهرو عام 1951. إذ قدم استقالته احتجاجاً على التأخر في إصدار وثيقة الحقوق المدنية الهندوسية، التي عدها جوهرية لتشجيع المساواة بين الجنسين (مثل منح البنات حق الميراث). انقسمت الوثيقة إلى أربع وثائق، وأصبحت سارية في نهاية المطاف في منتصف الخمسينيات. ضمت الغرفة، المشيدة على سطح الكلية على هيئة برج المعبد البوذي، بعضاً من أشياء أمبيدكار ومقتنياته، مثل لوح طويل من الخيزران عليه ثمانية أثلام تمثل سبيل بوذا باتجاهاته الثمانية للصلاح. إضافة إلى صور باهتة بالأبيض والأسود تظهر أمبيدكار وهو يضع نظارته المميزة ويرتدي ثياباً غربية ويتبادل الحديث مع عديد من رجال الدولة. وثمة أكاليل من الغار تطوق كل صورة. روى لي البروفسور قصة صبي قروي متعلم من المهاريين سبب الإذلال على ما يبدو لجماعة من البراهمة المتعصبين في المنطقة. فقد قال إن البراهمة المحليين أقاموا طقساً شعائرياً سنوياً لتقرير هل يكون موسم الأمطار القادم جيداً، عبر ملء رمز قضيبي يمثل الإله شيفا بالماء. استخدم الصبي معلوماته العلمية لدحض الطقس الشعائري. «هذا ما عناه أمبيدكار بالقتال ضد الطبقة. إنها معركة ضد الخرافات أيضاً».

لكن الفجوة تظل واسعة بين حياة المهاريين الذين بقوا في القرى والذين انتقلوا للعيش في المدن، مثل أورانغاباد. ففي القرى، أصبح بوذا مجرد إله إضافي يوضع إلى جانب

آلهة الهندوس الشعبية في منازل المهاريين، مثل شيفا، وكريشنا، ورام، وفيشنو. بل إن بعض الأسر تحتفظ بتماثيل صغيرة لأمبيدكار ضمن مجمع الآلهة لديها. وحين تحيض النساء، يبعدن تماثيل أمبيدكار عنهن لأنهن غير طاهرات (يصعب تصور أن يشعر زعيم المضطهدين بالإطراء لو كان حياً). وعلى نحو مشابه، يحيي القروي المهاري القروي الهندوسي بعبارة «جاي بيم» (عاش أمبيدكار)، للإشارة إلى أنه لم يعد من المنبوذين. لكن حين يتبادل المهاريون التحية يستخدمون عبارة «رام رام»، التحية الهندوسية التقليدية[8]. يزعم كثير من الأسر البرهمية أن بوذا هو تجسيد للإله الهندوسي فيشنو. ويبدو أن بعض المهاريين يوافقون على ذلك. إن اعتناق الديانة البوذية لم يغير كثيراً حياة المهاريين القرويين على ما يبدو.

في المدينة الأمر مختلف. فقد زرت حي أميت سوداركار، وهو ناشط شاب في منطقة مهارية في أورانغاباد. ومع أن المنطقة فقيرة، إلا أنني فوجئت على الفور بنظافة الشوارع مقارنة بالأجزاء الأخرى من البلدة. وفوق كل بيت رفرف علم البوذية العالمية المتعدد الألوان، وراية زرقاء تصور عجلة أشوكان، نسبة للإمبراطور البوذي العظيم. وداخل البيوت، هنالك صور لنجوم السينما ولاعبي الكريكيت. لكنني لم أشاهد آلهة هناك، بل مجرد صور صغيرة مؤطرة لأمبيدكار وبوذا. ومثلما هي الحال في عديد من المدن الهندية، تقع أحياء الداليت إلى جانب أحياء المسلمين. «نتفاهم مع المسلمين أكثر من الهندوس لأننا نتبادل الرعاية. قبل أن نتحول إلى البوذية كنا نأكل لحم البقر مع المسلمين». كما قال سوداركار. ومثلما هي الحال مع كثير من المهاريين الذين التقيت بهم، فوجئت بثقة سوداركار بنفسه. فهم جماعة من المتعلمين المثقفين. وكل من قابلته تقريباً كان إما من الجيل الأول أو الثاني من المتعلمين المهاريين الذين تملؤهم الثقة بالنفس. ويصعب تجاهل حجم التغيير الجذري الذي يمثله ذلك لجماعة ظل آباؤها وأجدادها وأسلافها على مدى مئات -وربما آلاف- السنين يعيشون حياة ذل وضنك ومهانة ومعاناة.

اجتمع حولي حشد من الناس، مثلما يحدث غالباً حين يظهر غرباء في الجوار. دعوني لزيارة المعبد المحلي. ولم أجد فيه سوى جدران زرقاء ولوحات لبوذا وأمبيدكار.

سررت لحقيقة أن لوحات أمبيدكار تصوره دوماً بشفتين زهريتين سميكتين، مثل شفتي بوذا. لكن لم يكن في المعبد أجراس ولا بخور ولا شموع. «نحن لا نصلي إلى بوذا لأننا نؤمن بأنه بشر – وليس إلهاً. نحن نصلي للسلام، أو نكتفي بالتأمل. أحياناً نأتي إلى هنا ونقرأ»، كما قال سوداركار. وأراد أن يعرفني بطبيب الأسنان المحلي، وهو مهاري يملك عيادة قريبة. العيادة مكيفة الهواء ونظيفة ومرتبة. قال الطبيب: «يأتي إلي مرضى من طبقات أخرى طلباً للعلاج». وأراد الحاضرون في العيادة تيقن أنني فهمت المضمون الكامل لحقيقة أن يسمح أفراد الطبقات العليا لطبيب أسنان من المنبوذين بإدخال أصابعه في أفواههم، فتمتموا قائلين: «تخيل ذلك!»، «إنه طبيب جيد»، «طبيب أسنان من المهاريين». كان معظمهم يتحدثون الإنكليزية –بصعوبة– إلى جانب الهندية، والماراثية، اللغة الرئيسة في ولاية ماهاراشترا. قال سوداركار: «التمييز ما يزال يمارس ضدنا –نحن لا نعيش في مجتمعات مختلطة، ويذهب أولادنا إلى مدارسنا الخاصة– لكننا أحرار ونعرف حقوقنا».

كان من الصعب مقاومة ضغوط زيارة مواقع أخرى توضح بعض إنجازات هؤلاء المهاريين الفخورين بأنفسهم. زاد زخم الجولة من تلقاء نفسه. المحطة اللاحقة كانت متحفاً مكرساً لحياة أمبيدكار، مع أن نصف الكتب في المكتبة تناولت حياة مالكولم إكس والفهود السود في أمريكا. فبعد وفاة أمبيدكار، تفكك حزبه، حزب الهند الجمهوري، إلى أحزاب وفصائل متناحرة. وأنشأت جماعة من الداليت، متأثرة بوحي مالكولم إكس، حركة فهود الداليت، التي مازالت موجودة حتى الآن، مع أنها لم تنشط كثيراً. «نشعر برابطة قرابة قوية مع ما عاناه السود في أمريكة قبل حركة الحقوق المدنية، وما عانوه في إفريقيا الجنوبية تحت حكم الفصل العنصري»، كما قال أمين المتحف. لكن ما عاناه المنبوذون –وما يزالون– كان أشد وأدهى من بعض النواحي. فأثناء الحكم العنصري، وفي أعماق الجنوب الأمريكي، كانت العائلات البيضاء تستخدم طهاة ومرضعات من السود. «أما الهندوس من الطبقة العليا فيفضلون الموت على السماح لمنبوذين بطهي طعامهم أو منبوذات بإرضاع أطفالهم»، مثلما قال أمين المتحف، وأضاف: «فهم أنجاس».

زرت بعد المتحف جامعة أمبيدكار، التي ظلت تدعى إلى أوائل التسعينيات جامعة أورانغاباد. وحتى في ذلك الحين استفز تغيير الاسم أعمال شغب قام بها هندوس غاضبون من الطبقات العليا، لكنهم فشلوا في إلغاء القرار. ثم دعوني إلى كلية صغيرة لتدريب الرهبان البوذيين تقع أسفل إحدى التلال الصخرية المحيطة بالبلدة. وبدا الرهبان، ومعظمهم في العشرينيات والثلاثينيات من العمر، أكثر تجهماً من معظم المهاريين الذين قابلتهم في البلدة ذلك اليوم. كانوا جميعهم يرتدون أثواباً خمرية اللون. تحدثوا إلينا عن السبب الذي جعل البوذية تختفي عملياً من الهند، الأرض التي ولدت فيها، في حين أنها تزدهر في كثير من مناطق آسيا الأخرى. وقالوا إن المراكز البوذية الهندية الكبرى في تاكسيلا ونالاندا (في باكستان وبيهار اليوم) قد نهبها البراهمة الذين خافوا من أن تضعف رسالة بوذا المساواتية قبضتهم المتحكمة بالمجتمع*. قال أحد الشباب المتحمسين: «دمروا البوذية لأنه لا يوجد فيها طبقات. فأين سيكون البراهمة دون طبقات؟». سألت لماذا لا يعتنق البوذية سوى قلة قليلة من الجماعات الأخرى من الداليت، مثل «الشامار»، العاملين تقليدياً في صناعة الجلود، أو «الفالميكيين»، طبقة الكناسين الذين ينظفون مخلفات الطبقات الأخرى؟ أجاب الرهبان إن كثيراً من جماعات الداليت الأخرى شعرت بالعداء تجاه المهاريين، مع أنها مازالت تنصب تماثيل أمبيدكار. «الطبقات العليا خبيرة في غسل العقول وتهديد الطبقات الدنيا وإرهابها وإجبارها على البقاء ضمن الهندوسية»، حسب تعبير أحد الأصوات الشابة. «إذ لا يفهم كثير من أفراد الطبقات الدنيا أن من المستحيل تغيير الهندوسية. فليس لها بابا ولا فاتيكان. والبراهمة مشهورون بمراوغتهم».

بدا التشخيص مثيراً. وكان من الصعب عدم الشعور بالتعاطف مع غضب هؤلاء. وساعد حديثي مع الرهبان وغيرهم من المهاريين أيضاً في توضيح حقيقة وجدها كثير من الأجانب، ومنهم أنا شخصياً، صعبة على الفهم: حقيقة أن الداليت وغيرهم من أفراد الطبقات الدنيا في حالة من الانقسام المرير وعلى درجة من العداوة تعادل عداءهم

* في الحقيقة، تعرض دير نالاندا للنهب على يد بعض الحكام المسلمين، لكن أدلة كثيرة تظهر أن الأسر المالكة الهندوسية في مرحلة أبكر من تاريخ الهند قمعت البوذية أيضاً.

للطبقات الهندوسية العليا. وتلك مشكلة حاول أمبيدكار مغالبتها. لكن الآن، بعد مضي خمسين سنة على رحيله، يمكن أن نضع موضع المساءلة حتى النجاح المحدود الذي حققه في توحيد بعض جماعات الداليت معاً ومع الطبقات الدنيا الأخرى. لقد أصبحت الهند، مثلما قال في. إس. نايبول، أرض المليون تمرد: بعضها عمليات تمرد للطبقات الدنيا على العليا، وغيرها عمليات تمرد للطبقات العليا (وبعض الطبقات الدنيا) على المسلمين، وعمليات تمرد أخرى للطبقات الدنيا على الطبقات الدنيا، والطبقات العليا على الطبقات العليا. لكن الهند أيضاً أرض التحالفات غير المتوقعة: بين أعداء الأعداء، وبين المسلمين والطبقات الدنيا، وبين الأفراد الذين كانوا يزدرون بعضهم بعضاً بالأمس وربما يفعلون ذلك في المستقبل. بل هنالك تحالفات في إحدى ولايات الهند الكبيرة بين الداليت والبراهمة (ضد الطبقات بينهما كلها). فالسياسة الهندية، مثل التحالفات الطبقية المتغيرة تحتها، تغلي في مرجل غريب، لتتحدى المقارنات السهلة مع أي مكان آخر في العالم.

كنت في باتنا، عاصمة ولاية بيهار في شمال الهند، لأراقب انتخابات الجمعية التشريعية المهمة التي تختار الحكومة القادمة في ثالث أكبر ولاية في الهند. قدمت للتو من مدينة حيدر أباد التي تضج بالحركة التجارية في ولاية أندرا براديش الجنوبية، وتعد القطب الجاذب لمعظم استثمارات البرمجيات الهندية. التغاير بين المدينتين صارخ. ففي حيدر أباد تنتشر فنادق الخمس نجوم مثلما تنتشر في أي مدينة غربية. ومعظمها يقدم خدمة لاسلكية حديثة تمكنك من استخدام الإنترنت عبر الحاسوب المحمول في أي مكان من المبنى. أما في أفضل فنادق باتنا فإن التشويش في نظام الهاتف الداخلي يصم الأذان ولا يمكنك حتى من التفاهم مع موظف الاستقبال: «ألو، ألو.. هل هذه مكالمة خارجية؟». لا، أنا أتصل من الغرفة رقم 212. «ألو، ألو.. هل لديك حجز مسبق؟». بالطبع لا يفكر أحد هنا بالإنترنت. وعلى نحو مشابه، وعلى الرغم من الازدحام المروري الخانق، إلا أن شوارع حيدر أباد معبدة ومريحة. في حين لا يوجد في باتنا، المدينة التي تضم ثلاثة ملايين نسمة، إشارة مرور واحدة تعمل بصورة جيدة. بل إن المدينة لم تغير أسماء شوارعها الاستعمارية. استمتعت بالقيادة في شارع بورينغ، الذي يحمل اسم أحد المسؤولين البريطانيين.

في الحقيقة، وجدت مدينة باتنا مكاناً مثيراً جداً. فقد اعتاد كثيرون الإشارة إليها بوصفها عاصمة «أرض لالو»، نسبة إلى أشهر وأذكى زعيم هندي من الطبقة الدنيا، لالو ياداف. فقد ظل هو وزوجته يحكمان الولاية منذ عام 1990 بفضل صيغة انتخابية قوية عرفت باسم «م – ي»، أي التحالف بين المسلمين وطبقة الياداف في الولاية. الياداف هم أضخم «طبقات الهند المتخلفة الأخرى» حسب التعبير الذي تستخدمه الحكومة ويشمل معظم طبقات السودرا. وهم طبقة رعي الأبقار التقليدية في شمال الهند لكنها أعلى مرتبة نسبياً من المنبوذين المهاريين أو الشامار. وفي ولاية أشد انقساماً طبقياً من أي ولاية أخرى في الهند، قدم تحالف المسلمين والياداف للالو ياداف نسبة حصينة بلغت 30% من الأصوات في أربعة انتخابات متعاقبة. لكن في هذه الانتخابات، بدا تحالفه منشقاً بالنزعات. وبدأت التحالفات الطبقية الأخرى باجتذاب بعضاً من أغنى الناخبين المسلمين والياداف، الذين ملوا سياسة لالو القائمة على الهوية الطبقية، التي جاءت على حساب النمو الاقتصادي والقانون والنظام.

في الأسبوع الذي كنت أزور فيه باتنا، هيمنت على الأخبار حادثة اختطاف تلميذ صغير من المدرسة الخاصة بالنخبة التي تدرس باللغة الإنكليزية في البلدة. كانت تلك خامس حادثة من نوعها في خمسة أشهر. فعمليات الاختطاف في ولاية بيهار ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالصناعة الرئيسة فيها: السياسة. ولم يكن من قبيل الصدفة ازدياد حوادث الاختطاف زيادة حادة مع اقتراب موعد الانتخابات. فخوض الانتخابات في واحدة في دوائر الولاية الـ 243 يكلف مبلغاً يتراوح بين 10 – 50 مليون روبية (200 ألف – مليون دولار أمريكي)، وهو مبلغ هائل في ولاية لا يزيد متوسط الدخل السنوي للفرد فيها عن 15 ألف روبية (300 دولار)[9]. وبغض النظر عن منتجاتها المكونة أساساً من المانغا وثمار الليتشي التي تصدرها إلى الولايات الأخرى، ليس في بيهار صناعة فعلية. ومصادر الدخل الرئيسة فيها هي المنح والهبات التي تتلقاها من نيودلهي، والتحويلات المالية من ملايين القرويين الذي هاجروا إلى العاصمة، أو مومباي، أو البنجاب لأداء أعمال مؤقتة في القطاع غير الرسمي. ومعظم أفراد الطبقة الوسطى هربوا من الولاية.

قال الدكتور أجاي كومار، الذي يدير عيادته الخاصة في باتنا، واستقال للتو من رئاسة مجلس بيهار الطبي: «لو عرفت حينذاك ما أعرفه الآن لما عدت إلى بيهار قط». فقد عمل طبيباً في الخدمة الصحية الوطنية في بريطانية حين قرر العودة إلى باتنا عام 1984. وبدا مظهره، بسترته الزرقاء وأزرارها الذهبية، متنافراً مع المكان في بلدة من الحكمة ألا يبرز المرء ويشتهر. وبوصفه ينتمي إلى طبقة ملاك الأراضي التقليدية في بيهار، وطبيباً مؤهلاً، فهو يجمع الطبقة العليا والطبقة الوسطى معاً (ولا تجتمع الطبقتان دوماً، فكثير من فقراء البراهمة يعيشون في القرى). وهو يعد في نظر الطبقات الدنيا «إقطاعياً»، وفي نظر المختطفين هدفاً رئيساً. «أنام والمسدس تحت وسادتي»، كما اعترف عندما كنا نتناول الشاي في عيادته، في حين بقيت عينه مسمرة على شاشات الدارة التلفزيونية المغلقة التي تراقب مدخل العيادة. «أنا أتلقى تهديدات على الدوام بالاختطاف أو الابتزاز. الوضع يائس هنا. معظم زملائي رحلوا، ولن يعودوا ثانية».

زعم الدكتور كومار أن الخاطفين والشرطة فريق واحد. وقال أيضاً إن رجال الشرطة يتصرفون وكأنهم موظفون عند سادتهم السياسيين. في وقت مبكر من زيارتي، تحدثت مع الدكتور دي. بي. أوجا الذي كان رئيس شرطة الولاية التي تضم خمسة وسبعين مليون نسمة قبل أن يضطر إلى التقاعد. ومن تجاوزات أوجا اعتقال محمد شهاب الدين، عضو البرلمان عن حزب لالو، الذي واجه تهماً متعددة بالقتل والخطف والابتزاز. وفي مقابلة على محطة التلفزيون الوطنية هدد شهاب الدين أوجا بالقتل. يبلغ عدد أعضاء البرلمان في نيودلهي الذين لديهم «خلفية إجرامية»، أي أنهم اتهموا رسمياً بجريمة أو أكثر لكنهم لم يدانوا، مئة من أصل 545[10]. وما إن ينتخبوا حتى يصبح من المستحيل عملياً إدانتهم، وهذا هو الدافع الأصلي لدخول معترك السياسية في المقام الأول. وبالمقابل، تقدم ثروة زعماء العصابات وقوتهم حافزاً للزعماء السياسيين، مثل لالو، لتبنيهم بوصفهم مرشحين للانتخابات. ومن بين زهاء مئة من أعضاء البرلمان المجرمين، كما يُزعم، تحظى بيهار وأوتار براديش بحصة الأسد منهم. وكل من يقف في طريقهم، مثل أوجا، يخاطر بالتعرض لعواقب وخيمة. وعلى شاكلة كومار، قال أوجا إن العمر لم يعد يسمح له بمغادرة ولايته، لذلك يدير عرضاً «من رجل واحد» لمحاربة الفساد السياسي.

«لدينا قوانين ممتازة، حتى في بيهار. ومشكلتنا في أولئك الذين يفترض بهم أن يدعموا هذه القوانين»، كما أخبرنا مفوض الشرطة المتقاعد. وأضاف: «عندما يصبح الحراس لصوصاً، لماذا يأخذ الناس القانون على محمل الجد؟».

كان السؤال وجيهاً، ورأيت أنه يستحق أن يطرح على لالو ياداف. لالو عضو أيضاً في البرلمان في نيودلهي. واتهم في أواخر التسعينيات بالفساد في فضيحة تتعلق بالعلف الذي تدعمه الدولة. وبعد أن سجن مدة قصيرة، تنازل عن منصب رئيس وزراء الولاية لمصلحة زوجته، رابري ديفي، التي رأست الولاية منذ ذلك الحين. لكن الاتهام الرسمي لم يمنع لالو من شغل منصب وزير السكك الحديدية في الهند عام 2004، وهذه الوزارة مهمة في الحكومة التي يرأسها مانموهان سينغ. وحزب لالو هو ثاني أكبر الأحزاب المشاركة في حكومة سينغ الائتلافية المتعددة الأحزاب، بعد حزب المؤتمر. الحكومة مزيج غريب من التكنوقراط المدينيين، مثل سينغ، والزعماء الريفيين الغلاظ، مثل لالو. بعض المراقبين يئسوا من تنافرها، لكن غيرهم تبنوا فلسفة أكثر تعقيداً. في حفل أقيم بعد الانتخابات بقليل، قال لي أحد زملاء سينغ: «أعتقد أن علينا جميعاً دراسة تاريخ فساد السياسة الأمريكية في بدايات القرن العشرين. وسيثبت أننا نظل قادرين على الارتقاء إلى مرتبة القوة العظمى». التشبيه معقول بما فيه الكفاية: فاقتصاد الهند استمر في النمو بنسبة 7% سنوياً منذ عام 2004.

لكن اقتصاد بيهار انتقل من سيء إلى أسوأ. فالولاية يسكنها أكبر عدد من القرويين، حيث تبلغ نسبتهم 90%. ومعظم أرياف بيهار بعيدة كل البعد عن المشاهد الريفية الرومانسية. إذ لا تصل الكهرباء إلا إلى أقل من أسرة واحدة من بين عشر أسر في الولاية؛ ولا يستطيع سوى بيهاري واحد من بين عشرين ركوب الدراجة ثلاثية العجلات؛ ومتوسط العمر المتوقع هو الأدنى في الهند، حيث يقل بخمسة عشر عاماً عن معدله في ولاية كيرالا، حيث يحظى معظم السكان بالدواء، والتعليم، والكهرباء[11]. ولا يوجد هنا وظائف حقيقية. فاقتصاد الولاية هزيل إلى حد أنه يجمع 0.7% فقط من عائدات ضرائب المبيعات الوطنية في الهند، مع أنها تمثل 7% من السكان. ولا يوجد سوى أقل

من جهاز تلفزيون واحد لكل أربعين بيهارياً[12]. وفيما يتعلق بالترفيه، يعتمد كثيرون على لالو، الذي تجتذب خطبه العامة جماهير حاشدة يقدر عددها بمئات الآلاف. فهو ذكي وفطن وبارع (في أثناء الحملة الانتخابية الأخيرة، أعلمه أحد المراسلين أن هيما ماليني، الممثلة الهندية المتألقة، قالت إنها واحدة من معجبيه [/fan/ تعني بالإنكليزية مروحة أيضاً]، فرد قائلاً: إذا كانت «مروحتي» فأنا مكيف هوائها!).

كان هذا لقائي الثاني بلالو، وكنت متوتراً قليلاً. فبعد المقابلة الأولى قبل سنتين، كتبت مقالة انتقدها لالو علناً. كان يجلس في حديقته مع مجموعة كبيرة من المساعدين، وقد أرخى الليل سدوله. تحدث بأسلوب هازئ ولّد كثيراً من الضحك. قلت في المقالة: «ملأت الجو رائحة الحشيش دون أدنى شك»[13]. اعتقدت أنني على صواب لأن الرائحة كانت واضحة، ووافق الشخص الذي رافقني آنذاك. لكن لالو غضب*. وأبلغ الصحافة المحلية وكل من يريد الإصغاء إليه أن الصحافيين الغربيين يريدون دوماً تشويه سمعته: «إنهم في عصبة واحدة مع البراهمة»، كما زعم.

في هذه المناسبة، ثبت أن من الصعب الدخول إلى المبنى الذي يسكن فيه لالو، مع أن السبب لم يكن مقالتي السابقة. فمنزله مطوق بمئات الأشخاص الذين يهتفون بالشعارات. كانت أمسية شتائية والهواء مثقل بالضباب. واضطرت سيارتنا إلى السير ببطء خوفاً من صدم أحد المتجمهرين. كان من الصعب معرفة الشعارات التي يهتفون بها. وجدت لالو وسط كتلة من الميكروفونات والكاميرات، حيث كان يعقد مؤتمراً صحفياً في حديقته. وما إن تخلص من الصحفيين حتى انضمت إليه وزوجته في الشرفة. كان مستلقياً على مقعد من الراتان وقد وضع دثاراً على كتفيه في حين كان يدفئ راحتيه قرب النار. قدمت زوجته الشاي بالليمون مع حلوى بيهارية. سألت لالو ما الذي حققه برأيه لبيهار على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. فقال: «أعظم إنجازين حققناهما العدالة الاجتماعية والتناغم الطائفي. لقد زودنا المسحوقين بالشجاعة. ويمكن للداليت الآن رفع رؤوسهم عالياً. إذ لم يعودوا ضحايا اضطهاد البراهمة وملاك الأراضي. والمسلمون في أمان.

* الحشيش (الماريجوانا) مسموح به قانونياً في معظم أجزاء الهند وفي كثير من ولاياتها، ومنها بيهار، وهو يباع في منافذ مرخصة حكومياً. لكن يقتصر استخدامه كما هو مفترض على الاحتفالات الدينية المقدسة.

هزمنا المتطرفين القوميين الهندوس». كان معظم ما قاله صحيحاً. لكن بيهار لا تخضع لحكم القانون. «كلما كتب أحدهم عن بيهار يتناول مشكلات القانون والنظام أو العنف الطبقي. لأن وسائل الإعلام في الهند خاضعة لهيمنة الطبقة العليا. حتى الأجانب خدعوا بهذه الأمور». ثم أضاف قائلاً إن صحفياً من «فايننشال تايمز» اللندنية كتب قبل سنتين أنه شهد الماريجوانا تدخن في حضوره. قلت له: «هذا أنا» فأجاب بارتباك: «لا، لا، بالتأكيد ليس أنت. لم يكن يشبهك، فهو.. ». قلت بإلحاح إنه أنا. فقال بانزعاج: «لا يهم. لابد أن السبب سوء الفهم الثقافي. هذا يحدث بسهولة». أعترف بأني سحرت بإحراجه وارتباكه. فقد اشتهر في طول الهند وعرضها بشتائمه البليغة الوجيزة. أثناء حملة الانتخابات الوطنية عام 2004، أشار إلى أن الانتخابات يجب حسمها عبر سباق للجري بين زعيمي الحزبين الرئيسيين، سونيا غاندي، أرملة راجيف الإيطالية المولد التي يبلغ عمرها تسعة وخمسين عاماً (وحليفة لالو)، وأتال بيهاري فاجبايي، رئيس الوزراء الهندوسي القومي (في السبعينيات من العمر). وكان فاجبايي قد أجرى منذ مدة قريبة عمليتين جراحيتين في ركبتيه، لذلك فهو لا يستطيع المشي إلا بصعوبة بالغة، فضلاً عن الركض. لكن حتى أصدقاء رئيس الوزراء أضحكتهم دعابة لالو.

سألت لالو عن الحشد الجماهيري الصاخب خارج مسكنه. «هؤلاء أهلي وشعبي وهم يهتفون لي»، كما قال. تبين أن في الغوغاء مرشحين طامحين للانضمام إلى حزب لالو في الانتخابات القادمة. قال: «حين أشق طريقي عبر الحشود، أرخي الستائر حتى لا أرى وجوههم»، فابتهج الحاضرون. ثم تحولت المقابلة من الهذر إلى التجول. فقد أصر على أخذي في جولة في المجمع، الذي حوله إلى حديقة مصغرة لحيواناته المفضلة، ومعظمها من البقر، التي يبلغ عددها زهاء مئتين. هنالك أيضاً حصانان عربيان أبيضان. فأثناء مدة سجنه في أواخر التسعينيات، قال لالو إنه شاهد رؤيا أمره فيها كريشنا، الإله المفضل لدى الياداف، أن يصبح نباتياً ويرفق بالبقر. والتزم لالو منذ ذلك الحين. قلت: «يبدو أنك تحاول أن تصبح برهمياً». لكنه تجاهل الدعابة. ولد لالو في قرية فقيرة في ولاية بيهار وقضى طفولته في حالة مزرية من الفقر المدقع، يرعى قطيع القرية حافي القدمين رث الثياب. لكن أولاده التسعة الآن تلقوا تعليمهم في مدارس تعلم باللغة الإنكليزية.

إحدى بناته تعيش في سنغافورة ومتزوجة من مدير شركة متخصصة في البرمجيات. نحن الآن داخل مأوى البقر، وعرفت أن لكل بقرة اسمها الخاص. هنالك عشرات من الموظفين الذين يرعون القطيع (بدوام كامل). أشار إلى واحدة وهو يربت يده بودٍ على رأسها: «هذه هي الأثيرة عندي». ثم وضع يديه الاثنتين أمام وجهها وقال: «هذه يد لالو وتلك لرام [أقوى منافسي لالو في الانتخابات]». لم تتحرك البقرة عندما رفع اليد التي تمثل رام، لكن شيئاً غريباً حدث بعد ذلك. فحين رفع يده الأخرى -التي تمثله- أومأت البقرة برأسها مؤكدة إذا جاز التعبير. بحثت عبثاً عمن يكون قد شد ذيلها أو رسنها لكن من غير طائل. إذ لم يكن في الأمر خدعة. ولابد أن ذلك كان نتيجة ساعات وساعات من التدريب!

بعد بضعة شهور، خرج حزب لالو من الحكم في ولاية بيهار، مع أنه احتفظ بدوره المركزي في الائتلاف الوطني وبقي لالو وزيراً للسكك الحديدية. امتدح كثير من المراقبين انتخابات عام 2005 بوصفها تصويتاً لصالح «الحكم الرشيد» بعد خمسة عشر عاماً من حكم لالو وحاشيته الفاسد. لكن ائتلاف أحزاب الطبقة الدنيا والعليا الذي هزمه في الانتخابات قد تجمع معاً بطريقة تجمع ائتلاف لالو، واستخدم الأساليب نفسها لتملق الهوية الطبقية. قاد الائتلاف نيتيش كومار، وهو وزير سابق للسكك الحديدية أيضاً، أتى من طبقة دنيا أخرى تدعى كورمي. لكن كومار وحلفاءه اختاروا مرشحين لهم تاريخ أكثر رسوخاً في الإجرام مقارنة بمرشحي لالو. حتى في الهزيمة، ظل منطق لالو سائداً. وليس لدي شك بأنه سيعود إلى الحكم مجدداً.

* * * *

تطلب الأمر من زعماء الطبقة الدنيا في الهند عقوداً من الممارسة للتضلع من تعقيدات الديمقراطية الهندية. وتفوقوا على غيرهم فيها. ففي السياسة الهندية، يتمتع ناخبو الطبقة الدنيا بميزة لا تساعد كثيراً في مجالات الحياة الأخرى: الثقل العددي. نصف سكان الهند من الطبقة الدنيا، بشكل أو بآخر. فإذا أضفت مئة وخمسين مليون مسلم، وعشرات الملايين الذين نزحوا عن قراهم وبلداتهم، يمكنك آنئذ أن تصنف

نصف سكان الهند في فئة «الأقلية»[14]. ثمة ميزة أخرى تتمتع بها أحزاب الطبقة الدنيا: يجب على الأحزاب المنافسة غير الطبقية أن توسع رسالتها إلى أقصى حد ممكن. حزب المؤتمر يستهدف اجتذاب الجميع عبر التشديد على المشاعر الوطنية العلمانية والشمولية والاقتصاد المركزي. أما حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي القومي فيحاول اجتذاب الناخبين كلهم تقريباً، باستثناء المسلمين والمسيحيين (الهندوس يمثلون 85% من سكان الهند). من ناحية أخرى، يمكن لأحزاب الطبقة الدنيا أن توجه رسالتها دون رحمة إلى شرائحها الضيقة من السكان، لذلك تعد أكثر كفاءة وفاعلية في تجميع «مصارف* الأصوات الانتخابية». لكن ذلك يقيد أصواتها الإجمالية ضمن حدود الطبقة. فإذا سعت الطبقات الدنيا كلها نحو قضية مشتركة، واندمجت تحت مظلة حزب واحد يجمع بينها، فسوف تحكم الهند إلى الأبد على الأرجح. فما الذي يمنعها من ذلك؟

ثمة دليل مفتاحي في إشارات لالو المتكررة إلى كريشنا. وشخصيته الفريدة كثيراً ما استحثت عقد مقارنات تغاير بينه وبين زعماء الثوار والمتمردين على مر التاريخ، وقلة من هؤلاء استشاروا المنجمين أو استنصحوا العرافين، أو وجدوا وقتاً كافياً للصورة التخيلية الدينية. فقد ناضلوا لتوحيد شعوبهم ضد الملوك، أو الكنيسة، أو الإقطاعيين، أو الحكم الأجنبي. وكان خطابهم البلاغي شمولياً يعد بالمساواة والعدالة للجميع. أما لالو وزعماء ستة أو سبعة من أحزاب الطبقات الدنيا المهمة على المستوى الوطني في الهند، فيستهدفون فئة محددة من الناس. ويتجاهلون غيرهم ممن يعيشون في حالة الفقر المدقع ذاتها. يصف بعض المراقبين الأجانب والهنود أحزاب الطبقات الدنيا الهندية بأنها يسارية لأنها تمثل المحرومين والمضطهدين والمهمشين، لكن الوصف يرى «الغابة ولا يرى الشجر»، على عكس المثل الشائع. فكل حزب من أحزاب الطبقات الدنيا لا يمثل إلا شريحة واحدة من المحرومين والمهمشين. ولا يعمل السياسيون فيها على توحيد الطبقات الدنيا عبر استهداف القواسم المشتركة بينها، بل يبقونها متشظية ومنقسمة عبر التركيز على ما يفرق بينها. وهذا أقرب إلى السياسة الإثنية منها إلى السياسة الطبقية.

* مجموعة من الناخبين الذين يمكن ضمان أصواتهم بعرض سياسات تلبي مصالحهم الخاصة المتعلقة عادة بالدين أو الطبقة. (م)

ثمة حضور ظاهر لليا داف (طبقة حزب لالو الدنيا الكبيرة العدد) خارج ولاية بيهار، خصوصاً في ولايتي أوتر براديش وماديا براديش الكبيرتين. أما نظيره في ولاية أوتر براديش فهو مولايام سينغ ياداف، الذي سنقابل مساعده الموثوق، أمار سينغ، فيما بعد. وعلى شاكلة لالو، يعتمد حزب مولايام على دعم تحالف بين ملايين الناخبين اليا داف والمسلمين الذين يوحدهم العداء المتزايد للبراهمة والداليت. وجمع أيضاً أصوات كثير من المنتمين إلى طبقة راجبوت، المتفرعة عن طبقة المحاربين التقليدية، كاشاتريا، التي ينتمي إليها أمار سينغ. وهو تحالف جديد محير بين الطبقات الهندية.

ينتمي لالو ومولايام كلاهما إلى (جمعية) «مهاسابا ياداف لعموم الهند» ورأسها كل منهما سابقاً. طورت الجمعية إيديولوجية مثيرة للاهتمام: فهي تزعم أن اليا داف كلهم متحدرون من نسل كريشنا، الإله الذي صورته الملاحم الشعرية بهيئة راعي البقر، المهنة التقليدية لليا داف. ووفقاً لهذا الرأي، تعد مورثات اليا داف نقية نقاء مورثات البراهمة - إن لم تكن أنقى. وأعلنت جمعية مهاسابا أيضاً أن لالو ومولايام هما تجسيدان لكريشنا. لكنها لم تشر إلى رأيها المتعلق بأنساب الطبقات الدنيا الأخرى، التي بقيت كما هو مفترض ملوثة كعهدها أبداً. وهذا ما قاله أحد الخطباء في المؤتمر السنوي للجمعية: «لقد اجتمعنا هنا من شتى أرجاء البلاد. نحن نتكلم لغات مختلفة.. وعاداتنا وتقاليدنا مختلفة لكننا نشعر بالوحدة والأخوة لأن الدماء نفسها تجري في عروقنا»[15].

وعلى شاكلة «الأساطير الأخرى المتعلقة بالأصول الطبقية»، يقول اليا داف إنهم منعوا بالخداع أو الظلم التاريخي من احتلال مكانهم الطبيعي في الدرجات العليا من التراتبية، بين الأخيار والصالحين لا بين الطبقات النجسة الملوثة. وفي الحقيقة، عملت الطبقات الفرعية الكبرى كلها تقريباً على بناء أساطير مشابهة للفخر والاعتزاز بأسلاف مبجلين قطعت الصلة بهم عبر ضباب الزمن حيل البراهمة أو مكائد طبقة المحاربين (كشاتريا). وباستثناء المهاريين، الذين بقيت نظرتهم وأفكارهم متأثرة تأثراً شديداً بأمبيدكار، فإن معظم الطبقات المنبوذة، ومنها الكامار، تزعم التحدر من نسل إله أو راهب عظيم. وربما يكون الزعم الأكثر إثارة للاهتمام ذلك الذي تدعيه البيدا، وهي طبقة من العاهرات

اللاتي يزدريهن الجميع، على الأقل في ساعات النهار! إذ يزعمن أن هوية الطبقة تأتي من نسب أب، ويؤكدن، نظراً لأن معظم زبائنهن من رجال طبقة راجبوت، أنهن ينتمين إلى هذه الطبقة الأعلى مرتبة نسبياً على السلم. بل استأجرن كاهناً برهمياً لدعم هذا الزعم. ولم يتردد هذا في الإعلان، بأسلوب بليغ وجيز، أن المهم هو البذرة التي تزرع في الحقل، لا تربة ذلك الحقل[16]. ويميل رجال راجبوت إلى رفض الادعاء. لكن لم تؤخذ آراء زوجاتهم.

في معظم أرياف الهند، مازال التمييز الطبقي منيعاً وحصيناً ومتجذراً كعهده دوماً، ويقتل المئات سنوياً بسبب العنف الطبقي، بعضهم على أيدي رجال الشرطة. ووفقاً للحكومة الهندية، ما يزال العنف الذي تمارسه الشرطة ضد الداليت، الذين يعتقلون بتهم كاذبة، ممارسة روتينية في القرية الهندية: «أثناء التحقيق، تكون الإصابات التي يتعرض لهم الموقوف بليغة إلى حد يموت بسببها عادة»[17]. وعلى نحو مشابه، ما يزال الداليت يمنعون من دخول المعابد. لكن ما يثير الانتباه أكثر هذا العدد الكبير منهم الذين يريدون دخول المعابد في المقام الأول. فقبل سبعين سنة كتب أمبيدكار يقول: «المجتمع الهندوسي خرافة، فالاسم ذاته أجنبي، أطلقه المسلمون على السكان المحليين لتمييز أنفسهم عنهم. ولا يكتفي أفراد كل طبقة بالأكل معاً والزواج ضمن إطارها، بل إن لكل طبقة زياً خاصاً بها»[18]. وربما كان الوصف دقيقاً آنذاك، لكن من الصعب في الهند اليوم تميز الطبقة من اللباس أو الطعام.

ثمة تغييرات دراماتيكية حدثت في أساليب حياة الطبقات الدنيا أثناء العقود القليلة الماضية يمكن ملاحظتها عند تدقيق النظر. فربما يعتقد الأفراد العاديون من الياداف أنهم من نسل الإله كريشنا. لكنهم، مع أفراد الطبقات الدنيا الأخرى، تبنوا على نحو متزايد المعتقدات والعادات الخاصة بالطبقات العليا. ويسمي الباحثون والأكاديميون الهنود ذلك «السنسكرتة»، في إشارة إلى اللغة الكلاسيكية السنسكريتية التي ظلت حكراً على البراهمة[19]. والتعبير يمثل نزعة ينسخ بواسطتها أفراد الطبقات الدنيا ثقافة الطبقات العليا عبر الإيمان بالآلهة ذاتها، والتعبد في المعابد نفسها، والاحتفال

بالأعياد ذاتها. في مدن الهند، لا يمكن تمييز الطبقة إلا من الاسم غالباً. أما السمات الأخرى، مثل اللباس أو عادات الأكل، فقد أصبحت عامة تشمل الطبقات كلها. وأغنياء الطبقات الدنيا -مثل المزارعين الذين استفادوا من الثورة الخضراء، أو أولئك الذين وجدوا وظائف ثابتة في المدينة- يجددون أساليب حياتهم ويعيدون اكتشاف أنفسهم. فإذا دخلت منزلاً في إحدى مدن الهند اليوم فسوف يصعب عليك تمييز طبقة سكانه. فرموز الآلهة في المقامات المقدسة الصغيرة داخل منزل الأسرة متماثلة. وتتبع فيه طقوس الطبقات العليا التقليدية ذاتها.

لكن في عالم السياسة، تتحرك الطبقات الدنيا باتجاه معاكس لـ«السنسكرتة». فبدلاً من السعي لمحاكاة نماذج البراهمة، تستخدم السياسة للانتقام من الطبقات العليا والحصول على تعويض لمكانتها الاجتماعية المتدنية. وفي العادة تحصل على ما تريد، وبرنامج مناهضة التمييز الطبقي والعنصري (في الوظائف خصوصاً) هو الأضخم في العالم. ويتجاوز في النطاق والمدى نظيره في أمريكا. فنصف الوظائف الحكومية في الهند مخصصة لثلاث فئات مستقلة من المحرومين: الأديفاس، من ذوي الأصول القبلية الذين يمثلون 10% من السكان؛ والداليت الذين يمثلون -حسب الإحصاءات الرسمية- 12.5% من السكان؛ و«الطبقات الأخرى المتخلفة»، التي تشمل طبقات فرعية مثل الياداف، تمثل 27% من السكان. وهكذا، تخصص نسبة 50% من الوظائف الحكومية لهذه المجموعات. إضافة إلى أن كل ولاية تتبع نظامها المستقل في هذا السياق، وفي بعض الولايات، مثل راجستان وتاميل نادو، تبلغ حصة الوظائف الحكومية في الأقاليم الثلثين - ولا تخصص سوى قلة من الوظائف اعتماداً على امتحان تنافسي يحدد الأهلية والكفاءة. في الممارسة العملية، توزع غالبية هذه الوظائف بواسطة زعماء الطائفة المعنية وشبكاتهم من المحاسيب والأزلام، أو بيعها إلى مقدم أعلى سعر*، وهذا أشمل نظام للمحسوبية في العالم الديمقراطي.

توسيع هذا النظام هو البند الجدي الوحيد في جداول أعمال أحزاب الطبقات الدنيا وبرامجها. ولا ينشر أي منها «بيانات انتخابية» في مواعيد الانتخابات تحدد السياسات

* تقدم سائق مكتب مجلة «فانينشال تايمز» في الهند بطلب للعمل سائقاً في الحكومة. وأبلغ أن عليه دفع مبلغ 100 ألف روبية للحصول على الوظيفة. فلكل وظيفة سعرها المحدد.

المتعلقة بالاقتصاد، أو السياسة الخارجية، أو الدفاع. وما تعرضه كله على أنصارها ومؤيديها مجرد قدرتها على استخلاص مزيد من المكاسب والمنافع من الأحزاب الأكبر حجماً مقابل الانضمام إلى الائتلافات المتعددة الأحزاب. لهذا السبب منح لالو، الذي ساعد حزبه في وصول مانموهان سينغ إلى سدة الحكم في نيودلهي، وزارة السكك الحديدية، التي تشرف على قوة عاملة يبلغ عديدها قرابة 1.5 مليون شخص (تحتل المرتبة الثانية في العدد بعد جيش التحرير الشعبي في الصين، بوصفها أكبر مستخدم للعمالة في العالم). ولا تحظى وزارة الخارجية أو وزارة المالية بهذه الجاذبية، لأنها لا توفر هذا العدد الهائل من الوظائف. على نحو مشابه، حين ساعد حزب مولايام سينغ ياداف في دعم ائتلاف حكومي سابق في نيودلهي في التسعينيات، أصبح وزيراً للدفاع. الجدير بالذكر أن معظم صناعة الدفاع الضخمة في الهند تملكها الدولة. ولم يقدم لالو أو مولايام شيئاً يشابه خطة متسقة فيما يتعلق بكيفية إدارة اقتصاد الهند. وكان كل منهما معادياً لخوصصة مشروعات الدولة، لأن أي تقليص من حجم القطاع العام سوف يعني تقليص ما يملكه من وسائل لممارسة المحسوبية ومحاباة الأنصار والأزلام، ومؤيداً لتوسيع نظام حصص الوظائف في القطاع العام ليشمل القطاع الخاص. ومع أن ذلك يبقى احتمالاً بعيداً، إلا أن الأدلة تشير إلى أن كثيراً من شركات القطاع الخاص الأقدم عهداً تمارس فعلاً التمييز الديني والطبقي في سياسات التوظيف التي تتبعها. ومجرد ذكر تحصيص الوظائف على أساس الطبقة لا المؤهلات يصيب مجالس إدارة الشركات الهندية بالذعر.

* * * *

ما يمكن قوله عن لالو ومولايام يصدق أكثر على ماياواتي، زعيمة أكبر حزب سياسي للمنبوذين في الهند، «باهوجان ساماج» («أغلبية الشعب»). ومثل عديد من الداليت، تملك ماياواتي اسماً واحداً (دون كنية أو لقب)، لكن يشير إليها كثيرون من أفراد طبقتها باسم «بينجي ماياواتي» («الأخت الكريمة ماياواتي»)، اعترافاً منهم بأنها «أطول زعيمة». شغلت ماياواتي منصب رئيس وزراء ولاية أوتر براديش ثلاث مرات. وعندما استلمت الحكم أول مرة عام 1996، كانت أول امرأة من طبقة المنبوذين تحكم ولاية في تاريخ

الهند. وسرعان ما اشتهرت بأنها تبتهج حين تسبب القلق والإزعاج لموظفيها من أفراد الطبقة العليا. وفي السنة الأولى من حكمها أصدرت ألفاً وأربعمئة قرار نقل بحق موظفي الخدمة الإدارية الهندية، مسجلة بذلك رقماً قياسياً (ما يزال سارياً حتى اليوم). بعض كبار الموظفين كان عليهم الانتقال من مكان لآخر كل بضعة أسابيع ومواجهة ما يسببه ذلك من معاناة وتكاليف (تغيير مدارس أبنائهم مثلاً). بدت ثورة ميناواتي المصغرة تفتقد المنطق. اتهمها بعضهم بمحاولة إذلال البراهمة. وزعم غيرهم أنها حاولت جمع المال من موظفي الخدمة الإدارية الذي كانوا على استعداد لدفع رشاوى للسماح لهم إما بالبقاء حيث هم أو إعادتهم إلى وظائفهم الأصلية. أبلغني أحد مستشاريها أن «ماياواتي تحب أن تبقي البراهمة في حالة من القلق والانزعاج. وشعبنا في القرى يستمتع برؤية المشهد كثيراً». بعض المراقبين الآخرين، ومنهم مسؤولون في البنك الدولي، الذي تأثرت مشروعاته التنموية في ولاية أوتر براديش وتضررت كثيراً بسبب لعبة الكراسي الموسيقية هذه، لم تسرهم أساليبها كثيراً.

لم توافق ماياواتي على مقابلتي قط، نظراً لعدم اهتمامها بوسائل الإعلام الناطقة بالإنكليزية، أجنبية كانت أم هندية. لكن في إحدى المناسبات، اقتربت منها. كان هناك حشد ضخم من الداليت في بلدة غايا في شمال الهند، قرب معبد بودغايا الشهير، الذي بني في البقعة التي بلغ فيها بوذا مرحلة التنوير الروحاني تحت شجرة (التين) المقدسة. جرى اللقاء الحاشد في ميدان ضخم في مركز البلدة وحضره آلاف الأنصار والمؤيدين الذي كانوا يهتفون لها. بعد أن أنهت خطبتها، غادرت المنبر وتوجهت نحو سيارة «أمباسادور» كانت في انتظارها لتنقلها إلى حوامة على بعد مئتي متر تقريباً. حملت بطاقة الصحافة بيدي ملوحاً وتمكنت من الاقتراب منها. لكن قبل أن أقترب أكثر، اعترض سبيلي أربعة رجال عرفت من نظاراتهم الشمسية المعتادة ومسدساتهم أنهم من مرافقيها. استطعت أن أصرخ طالباً منها الموافقة على لقائي. رمقتني ماياواتي بارتياب مدة ثانيتين، ثم ركبت السيارة، قبل أن ينطلق موكبها إلى الحوامة المنتظرة، ورجال الأمن يركضون حوله شاهرين أسلحتهم. لوحت ماياواتي للحشد بطريقة آمرة من الحوامة. ثم غابت عن النظر متوجهة إلى اجتماع حاشد جديد لأنصارها في ميدان آخر.

قلة نادرة من زعماء الهند اليوم يمكنهم الاعتماد على مثل هذا الولاء من ناخبيهم كما تفعل ماياواتي. ويقول المحللون المختصون بالانتخابات إن حزبها يتمتع بأكثر «مصارف الأصوات» انضباطاً في الهند. فمهما كانت الظروف، وبغض النظر عن سجل أدائها في المنصب، يمكن لحزبها أن يعتمد على أصوات خمس ناخبي ولاية أوتر براديش، التي تعادل تقريباً نسبة الداليت من سكان الولاية البالغ عددهم 170 مليون نسمة. وحتى بعد اتهام ماياواتي في عام 2003 بمنح عقود لشركات الإنشاءات المفضلة لبناء مجمع تسوق ضخم قرب تاج محل الشهير، إلا أن عدد الأصوات المؤيدة لها لم يتراجع. لكنها أجبرت على التخلي عن خططها لجلب «لاس فيغاس» إلى أعظم معلم من معالم الهند الأثرية.

يتمثل جدول أعمال ماياواتي أساساً في تعيين مزيد من الداليت في الوظائف الحكومية. أسس معلمها ومرشدها الروحي كانشي رام، «حزب أغلبية الشعب» في ثمانينيات القرن العشرين بعد أن منع من أخذ إجازة من وظيفته الحكومية بمناسبة ذكرى عيد ميلاد أمبيدكار، وهو يوم عطلة رسمية. الحادث ألهب مشاعر سنوات من الإحباط، زعم فيها رام أن الموظفين من الداليت يحرمون من الترقية ولا يعاملون باحترام من زملائهم. وقصد من أجندة الحزب الجديد منح الداليت احترام الذات وتخصيص مزيد من الوظائف الحكومية لهم. «السلطة السياسية هي المفتاح الذي يفتح الأبواب كلها»، كما قال[20]. اتبعت ماياواتي خطاه، واستخدمت السلطة بأسلوب غاضب جعل كلًا من لالو ومولايام يبدو من السياسيين المعتدلين المؤيدين للإجماع والتوازن. وكثيراً ما ضمت خطبها في الحملات الانتخابية قوائم مطولة تفصل الأصول الطبقية لمرشحيها. ولم تحاول قط تقديم سياسات أو آراء عن الموضوعات العامة. في إحدى حملاتها التي خضعت لدراسة دقيقة، كرست 91% من خطبها لقضية «العدالة الاجتماعية»، أو الشيفرة الرمزية لـ«الوظائف الحكومية المخصصة للداليت»[21] وخلافاً لمعظم منافسيها، لم تشر مرة واحدة إلى قضايا مثل «الحكم الرشيد» أو «المشاعر الوطنية»، أو «الأسعار»، أو «الفساد».

يعد الداليت هذه القضايا عادة من الاهتمامات والهموم الكبرى في حياتهم اليومية، لكن حين يتعلق الأمر بالإدلاء بأصواتهم، يبدو أن خيارهم تمليه طبقة المرشح وحسب.

الخدمات الأساسية، مثل الطرق والكهرباء والوظائف، تعاني نقصاً خطيراً في أرياف أوتر براديش، ولذلك يحتاج الناخبون، خصوصاً من الطبقات الدنيا، إلى الوصول إلى الذين يتحكمون بها. تقاسم الخلفية الطبقية مع السياسي عامل مفيد. والدليل الذي يثبت التصويت لصالح السياسي أكثر فائدة. يقدم كانشان تشاندرا، الباحث في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الذي أجرى هذه المسوح، الحجة على أن «الانتخابات في الديمقراطية المرتكزة على المحسوبية [مثل الهند] هي في الجوهر مزادات مخفية تباع فيها الخدمات الأساسية، التي يجب أن تتوافر للكل من حيث المبدأ، إلى الجهة التي تقدم أعلى سعر».

الانتخابات في أوتر براديش تتعلق أيضاً بقوة العضلات. فقد انحسر نفوذ حزبي المؤتمر وبهاراتيا جاناتا فعلياً في الولاية، وهي عموماً أهم ولايات الهند التسع والعشرين، حيث تضم 84 من الدوائر الانتخابية البالغ عددها 543 على مستوى البلاد كلها، إضافة إلى قرابة سدس المقاعد البرلمانية. ثمانية من رؤساء وزارات الهند الثلاثة عشر أتوا من أوتر براديش. لكن في هذه الأيام، لا يضاهي أي من الحزبين الوطنيين قسوة وعنف الحزبين الرئيسيين للطبقة الدنيا في الولاية.

* * * *

من أغرب المشاهد الانتخابية التي رأيتها في الهند مشهد المشاركين في حملة حزب مولايام ساماجوادي (اشتراكي)، الذين عبر موكبهم المؤلف من أربعين سيارة تقريباً (معظمها من طراز مرسيدس وتويوتا سفاري) شوارع الله أباد. كانت فوهات البنادق والمسدسات تخرج من نوافذ كل سيارة. أما الغرض فكان ترهيب الناخبين المتشككين، إضافة إلى التأثير فيهم. الحملة كانت تروج للانتخابات الفرعية في المدينة التي يقطنها أربعة ملايين، وحظيت بأهمية خاصة للمغول والبريطانيين، ومازالت مهمة حتى اليوم.

أطلق الانتخابات الفرعية اغتيال راجو بال، عضو حزب «أغلبية الشعب» في الجمعية التشريعية، في الشارع التجاري الرئيس مقابل صالة عرض للسيارات في وضح النهار. أصيب بال بأكثر من عشرين رصاصة. وزعم حزب ماياواتي أن عملية الاغتيال نفذت

لصالح أشرف أحمد، شقيق عتيق أحمد، ممثل المنطقة في البرلمان في نيودلهي عن حزب مولايام. اعتقل أشرف على الفور. لكن ذلك لم يمنعه من الترشح للانتخابات من زنزانة السجن. أما خصمه فهي بوجا بال، أرملة راجو الجميلة البالغة من العمر خمسة وعشرين عاماً. وبدت على المنافسة -بين الأرملة الشابة التي تصارع قاتل زوجها- ملامح المأساة الشكسبيرية كلها.

أول من وافق على لقائي كانت بوجا بال. وبعد أن سرنا على طرق موحلة في الليل إلى قرية في ضواحي المدينة، استقبلتنا بال بردائها الأبيض، لون الحداد. تزوجت من راجو قبل بضعة أسابيع فقط. واحتشد خمسون أو ستون من أنصارها حولنا في فناء المنزل لمشاهدة المقابلة. وفي كل مرة أطرح عليها سؤالاً، كنت أتلقى الإجابة من شخص آخر. لذلك طلبت منها أن تجيب مباشرة. زعم حزب ساماجوادي أن حزب «أغلبية الشعب» كان يدير حملة تركز على الخوف الرهابي من الإسلام، نظراً لأن المرشح المنافس لبال مسلم الديانة. وزعم أيضاً أنها تحمل مسؤولية دخول المجرمين السابقين معترك السياسة في المدينة على عاتق المسلمين.

سألت السيدة بال هل تدير حملة مناهضة للمسلمين، فقالت بعد أن سمح لها بالإجابة مباشرة: «انظر إلى هؤلاء الناس حولنا. هذا مسلم، وهذا مسلم، وذاك مسلم.. اسألهم». أومأ الرجال الثلاثة رؤوسهم بسرور. ثم قالت إنها منعت من رؤية جثة زوجها، حيث أحرقتها الشرطة يوم اغتياله، بذريعة توقي اندلاع أعمال العنف أثناء جنازته. وزعمت أن مولايام، رئيس وزراء الولاية، أمر الشرطة بالتخلص من الجثة بهذه الطريقة. تحدثت أيضاً عن دفع مبلغ كبير من المال لمنع الكشف عن ملابسات الجريمة. لم تثبت صحة أي من هذه الادعاءات، لكنني لم أستطع منع نفسي من الإعجاب بشجاعة المرأة الشابة. وعندما كنا نغادر المكان، وضع أنصارها أكاليل الغار حول أعناقنا، كأنما نحن من الزعماء السياسيين. ولو رفضنا لعد ذلك إهانة. خسرت بال الانتخابات التي جرت في يونيو عام 2005 بفارق ضئيل.

مقابلة عتيق أحمد كانت أصعب. فالجميع يريد مقابلته. والوصول إليه يخضع لأنظمة وقواعد صارمة. وبعد عديد من الاتصالات الهاتفية الملحة في الطلب، سمح لي في نهاية المطاف بالدخول إلى المجمع المحاط بحماية أمنية مشددة والواقع قبالة المسجد المحلي في الجزء المسلم المكتظ بالسكان من الله أباد. كان هناك أسطول من السيارات (ذات الزجاج المعتم) يصطف أمام مدخل المسكن. وحين دخلت، كان أول ما شاهدته ترسانة من الأسلحة الموضوعة على شكل صفوف مستندة إلى أحد الجدران. وبينما كنت في انتظار عتيق، جلس والده الثمانيني وتبادل الحديث معي. كانت لحيته مصبوغة بالحناء، وأكمل لتوه حجته الثالثة إلى مكة. قال عن ولديه الكهلين: «ما يزالان طفلين» إذ لم يحج أي منهما إلى الآن. قاطع حديثنا شاب قال إن المقابلة أجلت لأن أحمد مضطر للذهاب بسرعة للانضمام إلى مولايام، الذي هبطت مروحيته في مركز المدينة لإلقاء خطبة أمام حشد انتخابي. وعلي أن أقابله في مقر حزبه في المدينة في وقت لاحق من ذلك اليوم. كان يجلس في غرفة صغيرة على كرسي من البلاستيك ويتحدث بصوت مرتفع عبر هاتفه النقال.

قلقت قليلاً من طرح الأسئلة عليه، لكنه أشار إلي بود طالباً أن أجلس وطلب الشاي والحلوى. تدلت من أسفل خديه كتلتان من اللحم السميك، في حين برز في وجهه شارب كث وعينان ناتئتان. واصطبغت أسنانه بلون أحمر بفعل «البان» وهي خلطة إدمانية من جوزة الكوثل والليمون والتبغ، تمضغ لساعات. كان يضحك بسرعة. وحين سألته لماذا ادعى أن حزب الداليت يدير حملة قومية هندوسية، أجاب: «الداليت قوم يتصفون بالبساطة والطيبة. وبعضهم يظنون أن المريض يشفى بمجرد ربط حبل أصفر حول جذع شجرة. في السياسة، يتبعون زعيماً في الصباح وآخر بعد الظهر. فمن السهل جداً تضليلهم. ومایاواتي تتملق البراهمة لأنهم لا يحبون المسلمين ولا الياداف. وهذا ما حدث».

قلت إن معظم الناس يعتقدون أن الانتخابات هي نزاع بين عصابتين متنافستين من المافيا للسيطرة على المدينة. السياسة عرضية واتفاقية. بدت على أحمد المفاجأة، ثم ابتسم ابتسامة عريضة كشفت عن أسنانه الملطخة بالكوثل.

بدا أنه يقدر أهمية السؤال: «هذه كلها دعاية مغرضة ينشرها القوميون الهندوس. لا تلتفت إليها. ثمة هراء كثير من هذا النوع». سألته: «لكن ماذا عن هذه الأسلحة كلها لديك؟». أجاب: «ليست لي. بل هي لوكالات الاستخبارات التي أوكلت إليها مهمة حمايتي». لم أصدقه، لكن لم أجد داعياً لمتابعة هذه المسألة. قلت إن الناس يزعمون أنه لم يفعل شيئاً في مجال تنمية ولايته وتطويرها. قال وقد بدت عليه أمارات التفكير: «من الصعب جداً جلب التنمية إلى الهند. فهي بلد على درجة كبيرة من التعقيد والتنوع. وحين تقود سيارتك خمسين ميلاً باتجاه جنوب الله أباد ستجد أن العادات تتغير. عاداتنا شديدة التنوع. نحن [حزب ساماجوادي] نضيف طبقات جديدة إلى معادلتنا السياسية. لسنا مجرد ياداف ومسلمين، بل راجبوت أيضاً. وكلما زادت الطبقات التي نضيفها، سيحكم علينا الناخبون وفقاً لأدائنا لا لهويتنا».

قد يصدق هذا التوقع أولا يصدق في السنوات القادمة. ولكن المؤكد أن ميل أحزاب الطبقة الدنيا لتملق مجموعة أو أخرى من الطبقة العليا ينمو ويزداد. مثل هذا التحالف هو الذي يحاول لالو تفكيكه وتقويضه في ولاية بيهار. أما في أوتر براديش فتختار مایاواتي المرشحين البراهمة في المناطق التي تتركز فيها الطبقات العليا. لكن المنطق الكامن وراء حساباتها الانتخابية لا يتعلق بالتنمية والتطوير. ففي الحياة اليومية، يشعر كثير من العمال الزراعيين من الداليت بأنهم أكثر تعرضاً للاضطهاد من الأغنياء الياداف مقارنة بالموظفين الحكوميين من البراهمة. وقلة من البراهمة يعملون بالزراعة لكسب الرزق - إذ تحرم عليهم التعاليم المتعلقة بالواجبات الدينية القديمة لمس المحراث. لكن معظم الياداف من الفلاحين. لذلك، يستاء الداليت والبراهمة من الياداف ويخشونهم (لأن البراهمة يخسرون هيمنتهم التقليدية على المجتمع). وأي جدول أعمال تنموي قد ينتج عن هذا التحالف غير المقدس سيكون عارضاً وطارئاً.

لكن لم يتح مزيد من الوقت لمعرفة معلومات إضافية عن أحمد وبدا غير مهتم بقضية التنمية الاقتصادية. وقف وقادني عبر مقر الحزب إلى السيارة المنتظرة خارج المبنى. فتأهب قرابة مئة رجل كانوا ينتظرون خارج المكتب الصغير على الفور، معظمهم تسلح

بالبنادق والمسدسات. شعرت وكأننا نسير في معسكر حربي. وبدلاً من عضو برلمان، شعرت وكأن جنرالاً يودعني. ولم أفاجأ حين سمعت بعد بضعة أسابيع أن شقيقه فاز في حملة الله أباد الانتخابية.

بوصفي صحفياً، دخلت بيوت كثير من الأغنياء. لكن لم أشاهد منزلاً يضاهي المنزل الكائن في 27 لودهي إستيت في قلب نيودلهي. إنه المسكن الرسمي لأمار سينغ، عضو البرلمان عن حزب مولايام سينغ ياداف، ساماجوادي. فالمنزل المكون من طبقة واحدة (واحد من 204 مساكن مشابهة مخصصة في العاصمة لأهم السياسيين والمسؤولين الهنود)، يحظى بحماية رسمية من قوانين التراث في نيودلهي. فقد صممه، مثل معظم مباني المدينة، إدوين لوتينز. أثار أمار سينغ، الذي سمح لي مع صديق مشترك بالتجول في المنزل، جدلاً حاداً في الصحافة بسبب إدخال تعديلات باهظة التكاليف على المسكن. وأثناء جولتنا، حرص على توكيد أن التغييرات التي أجراها في الحقيقة مجرد «تحسينات».

مع أنه من طائفة الراجبوت، وهي طبقة أعلى نسبياً، إلا أن سينغ، الرجل المهيب الذي يقترب من الخمسين، واحد من أقوى اثنين أو ثلاثة من زعماء أحزاب الطبقات الدنيا في الهند. كانت ترافقه جايابرادا، الممثلة الهندية السابقة التي دخلت معترك السياسة في انتخابات عام 2004. ومع أنها عضو في البرلمان، إلا أنها كانت تخاطبه بكلمة «سيدي» دائماً. قال لنا: «لست متحمساً كثيراً لتجولكم في منزلي ومشاهدته بعد ما كتبته الصحافة عني. الصحفيون يأتون إلى هنا، ويأكلون زادي، ثم يكتبون ما يحلو لهم».

في الشهر نفسه الذي زرت فيه بيت سينغ، عين مولايام سينغ ياداف، بصفته رئيساً لوزراء أوتر براديش. سكرتيرة له أجمع زملاؤها وزميلاتها (في مؤتمر سنوي لموظفي الخدمة المدنية) على أنها ثاني أكثر الموظفين فساداً في الولاية. سبب تعيينها موجة عارمة من الغضب. وشملت الادعاءات ضد حزب ساماجوادي بيع الترشيحات الانتخابية لمن يدفع أعلى سعر، وقبول الرشاوى من الموظفين الراغبين بالانتقال إلى مناصب أكثر راحة، ومنح تراخيص صناعية مقابل مكاسب ومنافع، والتلاعب بالقرعة

لتخصيص أفضل الأراضي للأصدقاء والمحاسيب. أمار سينغ هو مؤسس ورئيس مجلس تطوير أوتر براديش، الذي يضم مجموعة من السياسيين ورجال الأعمال أطلقت عليهم وسائل الإعلام اسم «عصبة الأثرياء». من الأعضاء البارزين الآخرين أنيل أمباني، الذي يسيطر على أكبر شركتين في الهند: «ريليانس إنفو كوم» و«ريليانس إنرجي»؛ وسوبروتو روي، صاحب مجموعة صحارى، وهي شركة خاصة تعمل في مجالات متنوعة مثل الطيران والقنوات التلفزيونية والعقارات السكنية. قال لي سينغ وهو يؤكد أن مجلس التطوير جلب استثمارات جديدة إلى ولايته: «إذا كانت هذه منجزات عصبة الأثرياء فلن نخجل من الاسم». وماذا عن الاتهامات بالفساد الموجهة إلى حزبه؟ أقر سينغ قائلاً: «ربما هناك فساد هنا وهناك. إذ لا تستطيع التحقق من كل شيء».

جولتنا في المنزل بدأت من الحديقة. أخذنا سينغ لنسير إلى جانب السور الخارجي الذي أعيد بناؤه بالرخام الأبيض وقد نقشت عليه صور لكائنات ملائكية مجنحة، جمعت في توليفة هجينة غريبة بين الفن الإغريقي الكلاسيكي والفن الإباحي المعاصر. ثم دخلنا بناء ملحقاً شيده سينغ ويضم آلات لممارسة الرياضة. وفي الغرفة المجاورة هناك مسبح (جاكوزي) كبير من المرمر المرصع بالذهب. وبعدها دخلنا المبنى الرئيس الذي شيد أمامه درجاً لولبياً يقود إلى السطيحة التي تحولت إلى حديقة غطيت بالعشب ومساكب الورد. سألنا: «هل أعجبتكم». في الداخل، هيمنت على الغرفة الرئيسة صورة ضخمة لسينغ وعائلته، وانتصبت تماثيل صغيرة ذهبية مرصعة بالجواهر لكريشنا. لا يوجد ركن في الغرفة لم يزخرف بتحفة أو تذكار: وعاء فضي ساحر هنا، وزهرية أثرية لا تقدر بثمن هناك. في كل غرفة، استخدم سينغ أغلى الأجهزة الإلكترونية المنزلية في العالم: شاشة بلازما حجمها 60 بوصة من صنع بانغ وأولوفسن، يبلغ ثمنها في الهند 60 ألف دولار.

لكن سينغ، الذي كان يزداد إثارة باطراد، احتفظ بأعظم مفاجأة إلى آخر الجولة. أخذنا إلى غرفة الطعام الرئيسة. وبدا أنه هدم جزءاً من الجدار الجانبي لبناء كوة صغيرة تفضي إلى الحديقة ومحمية بشاشة زجاجية. وخلف الشاشة، هناك جرن مرمري صغير ينحدر منه شلال من الماء. أخرج سينغ ما بدا أنه جهاز تحكم عن بعد ووجهه نحو

السقف فوق مائدة الطعام. توقعت أن تبرز شاشة تلفزيون أخرى من السقف. لكن ضغط على الزر، وبدأ شيء غريب يحدث للسقف المبني من صخور ثقيلة (كما صممه لوتينز). فقد بدأ ينشق نصفين ببطء وصمت. كان من المستحيل معرفة ما الذي سيكشفه. حسبت أننا ممثلين في أحد أفلام جيمس بوند، وسينغ على وشك أن يطعم لحمنا للنسور. وبعد أن اكتمل انشقاق السقف شاهدنا منظراً مبهراً لسطح المنزل عبر موشور من هرم زجاجي صغير يشبه الهرم الزجاجي الرابض فوق اللوفر. وعكس الزجاج اللألاء أوراق النباتات الخضراء لحديقة السطحية. شهقنا، بفعل الصدمة والإعجاب. همس سينغ قائلاً: «الآن، هل تعتقدون أن هذه تحسينات أم مجرد تعديلات؟».

تركز معظم هذا الفصل على الانقسامات الطبقية العميقة في شمال الهند والفساد الذي يترافق معها غالباً. يعيش أغلب سكان الهند في شمال البلاد، وهذا يمنح المنطقة تأثيراً أكبر في طبيعة السياسة الوطنية. وكثير من الذين يئسوا من العلاقات الطبقية المرَضية في المنطقة أحياناً ينظرون بتشوق إلى الجنوب، خصوصاً ولاية تاميل نادو، التي يبدو أنها تجاوزت أسوأ حالات الصراع الطبقي. مازالت الطبقات موجودة في تاميل نادو، ومثلما هي الحال في الشمال، فإن الحزبين السياسيين الرئيسين فيها يركزان جهودهما كلها على تفكيك التحالفات الطبقية للخصوم والمنافسين. وعلى شاكلة أوتر براديش، لا يحظى حزب المؤتمر ولا حزب بهاراتيا جاناتا بحضور كبير في تاميل نادو، حيث يتقاسمان أقل من خمس تمثيل الولاية. لكن المسدسات نادراً ما تلعب دوراً في سياسة تاميل نادو، ولا يوجد سوى قلة قليلة من السياسيين في الجمعية التشريعية من ذوي «السوابق الإجرامية». توفر الولاية الخدمات الأساسية بدرجة أعلى من الكفاءة إلى معظم المواطنين. ويبدو أن الأمور تسير على ما يرام، إلى حد أدنى مقبول على الأقل. «نقدر أن ثلاثين بالمئة تقريباً من الموارد العامة تهدر في تاميل نادو، مقارنة بنسبة سبعين بالمئة في الشمال»، مثلما أبلغني أحد كبار المسؤولين في الولاية. ونتيجة لذلك، تنتشر في الولاية الطرقات المعبدة، وتدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، والاقتصاد يوجد فرص عمل عديدة. وليس من المصادفة أن تكون تاميل نادو الولاية التي تضم أكبر عدد من سكان

المدن الهندية، حيث يعيش فيها نصف سكانها (في حين تحتل ولاية بيهار المرتبة الأخيرة، بنسبة لا تتجاوز 10%).

تتمتع تاميل نادو، التي كانت من أوائل المناطق الهندية التي حكمها البريطانيون مباشرة في القرن الثامن عشر، بتجربة أطول من الشمال في التهييج السياسي الذي تمارسه الطبقات الدنيا. ففي ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما بدأ البريطانيون يصنفون الهنود وفقاً للطبقة لإجراء إحصاءاتهم، كانت مدينة مدراس معقلاً صاخباً لتطرف الطبقات الدنيا. فقد خصصت حكومة مدراس، كما كانت تعرف ولاية تاميل نادو بأسرها، حصصاً في وظائف القطاع العام للطبقات الدنيا في عشرينيات القرن الماضي، أي قبل ثلاثين سنة من تخصيص الهند نسبة من الوظائف الحكومية للداليت، وقبل سبعين سنة من توسيع نيودلهي الوظائف الوطنية لتشمل «الطبقات المتخلفة الأخرى». ولاية تاميل نادو تحمل الرقم القياسي في الهند في هذا السياق، حيث يشغل أفراد الطبقات الدنيا نسبة 69% من الوظائف الحكومية فيها. وكان لذلك عواقب حميدة وأخرى ضارة. العواقب الضارة تتمثل في صعوبة إصلاح البيروقراطية المتورمة في الولاية، أو غرس نظام الأهلية والجدارة. ومن المفترض أن معظم الحصص مؤقتة، لكن مثلما تقول الحكمة السائدة: «لا شيء أكثر ديمومة من إجراءات الحكومة المؤقتة». أما العواقب الحميدة فتمثلت في أن الطبقات العليا تعودت عبر عقود عديدة من السنين أن تنظر إلى «العدالة الاجتماعية» بوصفها جزءاً طبيعياً من السياسة، حتى إن لم تكن تعجبها.

ثمة جانب إيجابي آخر تمثل في بلوغ نسبة المتعلمين في الولاية 90% تقريباً (يبلغ عدد سكان الولاية ستين مليوناً)، مقارنة بنسبة 50% في ولاية بيهار. ويعزى ذلك إلى حقيقة أن تحرك الطبقات الدنيا في تاميل نادو بدء قبل زمن طويل من تحول الهند إلى ديمقراطية، وهذا يعني أن زعماء الطبقات الدنيا ركزوا بؤرة الاهتمام على مجالات أخرى لتمكين أتباعهم. ونتيجة لذلك، كان هناك تشديد أكبر على تعليم الجماهير وتثقيفها بوصفهما أوضح الطرق لرفع مكانتها الاجتماعية. ويمكن أن تتجسد الأسباب الأخرى في أن ولاية

تاميل نادو، مثلها مثل ولاية كيرالا المجاورة، تحظى بتجربة أكبر من الشمال مع النشاط التبشيري المسيحي في القرنين الثامن والتاسع عشر، مما يعني وجود فرص عديدة متاحة أمام أفراد الطبقات الدنيا للانتساب إلى المدارس. فضلاً عن ذلك كله، تقع ولاية بيهار وولاية أوتر براديش في عمق المناطق الداخلية البرية الهندية، في حين أن تاميل نادو ولاية ساحلية، ومن ثم كانت دوماً أكثر انفتاحاً على التأثيرات الأجنبية. إضافة إلى أن نسبة السكان البراهمة منخفضة جداً، حيث لا تتجاوز 3%، مقارنة بنسبة تتراوح بين 15-20% في الولايات الشمالية. تعني هذه الديمغرافية الطبقية غير العادية أنه من الأسهل على الكل الاتحاد ضد الطبقات العليا وتحرير المجتمع من قبضتها. أخيراً، تستخدم ولاية تاميل نادو لغة وكتابة مختلفتين عن باقي الهند، ولذلك فهي محمية بدرع لغوية تصونها من النزعات السلبية المنتشرة في ولايات «الحزام الهندوسي».

قدمت ولاية تاميل نادو للعالم عرضاً مؤثراً لكفاءتها بعد إعصار تسونامي المدمر الذي اجتاحها في ديسمبر عام 2004. الهند ليست غريبة على الكوارث الطبيعية: فقد قضى الآلاف في ولاية أوريسا الساحلية عام 1999 حين ضربها إعصار هائل؛ والزلازل قتلت الآلاف في ولاية غوجارات الغربية عام 2001، وفي كشمير عام 2005. لكن لم تتمكن أي من هذه الولايات من الاستجابة بكفاءة وهمة تاميل نادو عام 2004، لكارثة لم تقل تدميراً عن الكوارث الأخرى التي شهدتها الهند في العقود الأخيرة. فقد قتل عدد يتراوح بين 15 – 20 ألف شخص نتيجة موجة المد الكاسحة التي ضربت ساحل الولاية.

قمت بزيارة إلى منطقة كودالور، التي تبعد مئة ميل تقريباً إلى الجنوب من تشيناي. قتل في المنطقة عدة مئات وتشرد عشرات الألوف من سكانها. لكن بعد أقل من سنة على الكارثة، أعادت حكومة الولاية إسكان المشردين جميعهم تقريباً في منازل جيدة التأثيث. في حين ما يزال المشردون –في عام2006– الذين دمرت منازلهم نتيجة إعصار ضرب ولاية أوريسا قبل سبع سنوات يعيشون في المخيمات. ومعظم الذين التقيت بهم في كودالور كانوا من الطبقات الدنيا، لكنهم يعرفون حقوقهم حق المعرفة. «في أوريسا، تخشى النساء

الخروج من أكواخهن والتحدث معي. أما في تاميل نادو فمن الصعب أن توقف النسوة عن الكلام»، حسبما قال جوزيف وليامز، الطبيب التاميلي الذي قدم العون في الكارثتين.

في إحدى القرى التي أصيبت بأضرار جسيمة، زرت الملاجئ المؤقتة لاستيعاب معظم القرويين الثلاثة آلاف. كانت الملاجئ غير مكتملة، لكنها أفضل تجهيزاً من المساكن العشوائية التي تؤوي ملايين الناس في أحياء الفقر في بومباي ودلهي وكالكوتا. يستخدم اللاجئون أيضاً مراحيض صحية تنظف يومياً. تجمع العشرات للإجابة عن أسئلتي، وكثيراً ما قاطعت النساء الرجال. وهذا أمر نادر الحدوث في الشمال. يمكن للتعليم أن يصنع المعجزات ويضاعف ثقة الناس بأنفسهم. بعض النسوة كن يعقدن مقارنة بين المعونات والتعويضات المادية التي يتلقينها فعلاً، وبين ما يعلن في الصحف. سألتني إحداهن: «أين السبعمئة وخمسين مليون دولار التي تعهد البنك الدولي بتقديمها؟». وقالت أخرى: «لم نتلق التعويض إلا عن أربعة وثمانين قارباً في حين فقدنا ستة وتسعين». سألت من فقد قريباً أو عزيزاً. رفع الجميع أيديهم. ثم سألت كم عدد الذين تلقوا تعويض المئتي ألف روبية عن القريب المتوفى. رفع الكل أيديهم مرة أخرى. لقد خصصت لهم جميعاً مساكن مجانية في بلدة جديدة كانت تشيد على بعد بضع مئات من الأمتار عن الساحل.

القرى مقسمة حتماً عبر الخطوط الطبقية. وأبلغني الأدلاء الذين يعملون مع منظمة «أكشن إيد»، وهي منظمة إغاثة غير حكومية، أن هناك «طبقة عليا من الصيادين»، و«طبقة دنيا من الصيادين»، يعيش أفرادهما في أجزاء مختلفة من القرية. لكن القرية الجديدة توفر مساكن مختلطة. وعلى غير العادة، كانت الطبقة الأقل تأثراً بالكارثة هي طبقة الداليت، الذين لم تسمح لهم مرتبتهم الاجتماعية المتدنية بالعيش قرب شاطئ البحر. أما الطبقة الأشد تأثراً فكانت «الطبقة العليا من الصيادين»، الذين عاشوا على شاطئ البحر في مواقع ممتازة. لاحت عبر أشجار النخيل أكوام لا نهاية لها من ركام البيوت المدمرة المنتشرة على طول الساحل الذي اجتاحه البحر اللازوردي الآن. سألت النساء عن مدى السرعة التي تلقين بها المساعدات. في زلزال غوجارات عام 2001، تأخرت معظم المساعدات، ومات المحتاجون أحياناً، في انتظار المسؤولين المهمين الذين

أرادوا أن تصورهم وسائل الإعلام وهم في زيارة المنطقة المنكوبة. وعرقلت طائراتهم الخاصة وصول طائرات الإغاثة التي كانت تحط أيضاً على المهبط الصغير لجلب المؤن. إضافة إلى ذلك، خضعت جهود الإغاثة إلى تنافس في غير محله بين مختلف منظمات الغوث في سبيل الوصول إلى المنطقة. أما حكومة ولاية غوجارات فقد فقدت السيطرة على الوضع تماماً. وبالمقابل، خصصت حكومة ولاية تاميل نادو وكالات إغاثة مختلفة لمختلف القرى واحتفظت بقبضة صارمة على تنسيق جهود الإغاثة برمتها. ولذلك لم تجتح الولاية أي أوبئة. «لقد حصلنا على المعونات بسرعة»، مثلما أقرت النسوة.

لم تنحصر كفاءة ولاية تاميل نادو النسبية في نظامها الذي اتبعته استجابة للكارثة. فلديها أيضاً أفضل سجل في إيتاء الخدمات اليومية للفقراء. ومن أهمها برنامج «وجبات الغداء» الذي يمثل حافزاً للأطفال للذهاب إلى المدارس للحصول على الطعام المجاني. البرنامج نجح في هذه الولاية في أغلب الأحيان. لكن في أنحاء عديدة من الهند نادراً ما نجح، ويعود جزء من السبب إلى تدني قيمة التعليم وأهميته في الشمال مقارنة بالجنوب، وإلى أن عائلات الطبقة العليا لا تسمح لأطفالها بأكل طعام تشتبه بأن طهاة من الطبقة الدنيا ربما حضروه. أما في تاميل نادو فلم يعد ذلك يمثل مشكلة على ما يبدو. صحيح أن الزواج ضمن نطاق الطبقة ما يزال هو المعيار السائد، لكن معظم الناس، باستثناء بعض البراهمة المقيمين في غيتوات صغيرة ومنعزلة في الولاية، الذين اشتهروا بغلوهم وتشبثهم العنيد بالقواعد الطبقية، تغلبوا على أكثر الجوانب إهانة وإثارة للاشمئزاز من قواعد التلوث الطبقي. وينطبق التغاير نفسه على المراكز الصحية. قالت جين دريز، إحدى المتخصصات البارزات في الاقتصاد في الهند، في مسح أجرته على العيادات الصحية في أرياف تاميل نادو: «العيادات نظيفة، ونشيطة، والعاملون مؤهلون. والمرضى يدخلون ويخرجون، ويبدو أن النظام مريح لهم. من الممتع رؤية ذلك كله، على عكس الأماكن الكئيبة والمهجورة والعدائية التي تدعى مراكز صحية في شمال الهند»[22].

لا أستهدف تمجيد ولاية تاميل نادو. فهي تعاني مشكلات مزمنة، مثل ضعف شبكات الماء في المدن وأنظمة الري السيئة في الريف. وفيها أيضاً خدمة مدنية عنيدة ترفض

الإصلاح. وتطلب الأمر من شرطة الولاية أكثر من عشرين سنة للقبض على فيرابان، أشهر مجرم في تاميل نادو. فيرابان، الذي يعده بعضهم بطلاً على طراز روبن هود، سرق الفيلة وأخشاب الصندل من أجمل المنتزهات المدارية في الولاية، ويقال إن عصابته قتلت مئات من الأبرياء على مدى السنين. واشتهر بدفع رشاوى إلى كثير من ضباط الشرطة والسياسيين المحليين، وهذا يفسر نجاحه في الهرب والإفلات من قبضة العدالة بسهولة طوال هذه المدة. لكن في نهاية المطاف، حوصر وقتل في عام 2004. منحت جايالاليثا، رئيسة وزراء الولاية، والسياسية القوية التي تذكر بماياواتي، مكافآت إلى 752 من رجال الشرطة. حيث تلقى كل منهم 300 ألف روبية (7 آلاف دولار)، وقطعة من الأرض، وترقية. لكن طالب أكثر من عشرة آلاف شرطي في ولاية كارناتاكا المجاورة، الذين زعموا أنهم لعبوا دوراً في مقتل فيرابان، بمكافآت مماثلة، على الرغم من أنه أفلت منهم «بصعوبة» في مناسبات عديدة. وبعد أن رفض طلبهم، كان قائد شرطة ولاية كارناتاكا، المسؤول الكبير الوحيد في الولايتين الذي يظهر نوعاً من روح الدعابة فيما يتعلق بهذا الطلب العبثي: «لو فشلت العملية لما ادعى أحد مسؤوليته عنها. للنجاح آباء كثر، لكن الفشل يتيم»[23].

لكن مشكلات تاميل نادو تبهت بالمقارنة مع مشكلات معظم ولايات الهند الشمالية. ومع أن الولاية لم تتصد بعد لقضايا الخدمة الإدارية الكبيرة التي لا تخضع للمحاسبة، إلا أنها تمتلك شيئاً ثميناً لا يظهر في الشمال: المجتمع المدني. فمن الصعب جداً الاستيلاء على الأملاك العامة في تاميل نادو بسبب وجود طبقة وسطى كبيرة تقبل الحاجة إلى القواعد والأنظمة التي يجب على الكل اتباعها، حتى وإن لم تتبع دوماً. على المستوى السطحي، يتضح ذلك في الأنظمة والقواعد اليومية في مدينة تشيناي، مثل الأماكن التي يمنع فيها التدخين، في حين يجري تجاهلها دون اكتراث في نيودلهي مثلاً. والأهم، مثلما رأينا، أنه يتضح في التوفير الروتيني للخدمات العامة الأساسية للناس من مختلف المشارب بغض النظر عن خلفياتهم الطبقية. ربما يصعب قياس الثقافة المدنية والالتزام بالآداب العامة

في تاميل نادو، لكنهما يمثلان مصدر قوة ونفع يمنح الولاية تفوقاً اقتصادياً حاسماً على معظم ولايات الشمال.

يأمل كثير من دعاة الحداثة والتحديث في الهند أن تعبد تاميل نادو الطريق الذي سيتبعه الشمال - نحو مزيد من التسامح والتنافس المتحضر بين الطبقات في ميدان السياسة وغيرها. وتثبت الولاية أن من الممكن إضعاف المشاعر الطبقية، خصوصاً في الأماكن الحضرية. لكن الطبقة لم تختف بعد حتى في مدن الهند ومناطقها الحضرية. في استطلاع مفصل أجري على المستوى الوطني في يناير عام 2004، قال 74% من المبحوثين إنهم لا يوافقون على الزواج المختلط بين الطبقات[24]. ومن بين المتعلمين - وسكان المناطق الحضرية- من المبحوثين، لم يوافق سوى 56%. وعلى نحو مشابه، وافق 72% من المبحوثين كلهم على ضرورة أن يكون للأبوين القول الفصل في اختيار أبنائهم وبناتهم للزوج والزوجة. ومن بين المبحوثين الذين يعيشون في الأماكن الحضرية، وافق على ذلك 59%. من المؤكد أن من الأسهل في الأماكن الحضرية النجاة من القيود والوظائف والمحرمات الطبقية التقليدية التي تتحكم بالحياة في القرى. فمن الأسهل أن تخفي هويتك الطبقية في المدينة. لكن ذلك لا يعني بالضرورة التحرر من إسار الطبقة. إذ يجب التصويت لمصلحة الحزب الطبقي، والزواج من ضمن الطبقة، والعيش في مناطق سكنية يتجمع فيها أفراد الطبقة. صحيح أن احتمال أن يحاصر المرء في وظيفة أو عمل طبقي قد تراجع كثيراً، مقارنة بالوضع في معظم القرى، إلا أن الطبقة في الهند لا تظهر -في عالم السياسة على الأقل- أي إشارات تنبئ بأنها تضمحل وتنحسر.



هوامش

1- V. S. Naipaul, India: A MiiZion Mutinies Now (Vintage, London, 1998), p. 517:انظر

2- انظر: يعدد لانوي عشرات الفوارق الواهية في معنى كلمة «دارما»

Lannoy, Speaking Tree, , pp. 216 - 22.

3-Basham, The Wonder That Was India, p. 92.

4-Ibid., pp. 143 - 4.

5-Ibid., p. 67

6-Ibid., p. 81.

7-Pradipta Chaudhury in Seminar, 549 (May 2005), p. 26.

8- اقتبست هذه الملاحظات كلها عن الحياة في قرية ماهار من:

Neera Burra, 'Buddhism, Conversion and Identity' in M. N. Srinivas, ed., Caste: Its Twentieth Century Avatar, (Penguin India, New Delhi, 1996), pp. 155 - 69.

9- هنالك عديد من التقديرات المتفاوتة عن التكلفة الوسطية للانتخابات في الهند. وربما تأتي أفضل الأبحاث من هيئة لوك ساتا في حيدر أباد المختصة بمراقبة السياسة الهندية ورصدها: (http://www.prajanet.org).

10- البيانات مستمدة من تقرير مركز الشؤون العامة في بنغالور، وهو مؤسسة استشارية غير حكومية.

Holding a Mirror to the New Lok Sabha, by Dr Samuel Paul and Professor Vivekananda: (http://www.pacindia.org).

11-غالبية هذه البيانات مستمدة من إحصاء عام 2001، ومن مسوح العينات الوطنية التي ترصد المدخول الغذائي الشهري لفقراء الهند. أومكار غوساوامي، الذي يرأس مؤسسة استشارية في الهند، زودني بمعظم البيانات المجمعة.

12-Ibid.

13- Edward Luce, 'Beating Back the Brahmins', Financial Times magazine, 5 July 2003.

14-Myron Weiner in Ashutosh Varshney, ed., The Indian Paradox (Sage, New Delhi), p. 57:انظر.

15- Lucia Michelutti, whose instructive essay 'We [Yadavs] Are a Caste of Politicians': Caste and Modern Politics in a North Indian Town', appears in Dipankar Gupta, ed., Caste in Question (Sage, New Delhi, 2004), pp. 43- 72 :انظر

16-Anuja Agrawal, 'The Bedias are Rajputs: Caste Consciousness of a Marginal Community', in ibid., pp. 221- 45 :انظر.

17-National Human Rights Commission, Report on the Prevention of Atrocities against Scheduled Castes, 2004, p. 114.

18-The Essential Writings of B. R. Ambedkar, ed. Valerian Rodrigues (Oxford University Press, New Delhi, 2002), p. 267.

19- نحت التعبير إم. إن. سرينيفاس، أبو علم الاجتماع الهندي.

20-Kanchan Chandra's superb book, Why Ethnic Parties Succeed:

Patronage and Ethnic Head Counts in India (Cambridge University Press, Cambridge, 2004), p. 145انظر.

21-Ibid., p. 206.

22-Jean Dreze quoted in World Bank, State Fiscal Reforms in India, 2004, p. 8.

23-Quoted in India Today, 8 August 2005, p. 49.

24- الاستطلاع الذي شمل 15 ألف شخص أجراه مركز دراسات تنمية المجتمعات لصالح محطة أي بي إن – سي إن إن الإخبارية.


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

الحصان الوهمي

التهديد المستمر للقومية الهندوسية

«كن حكيماً يا راما. فلا يوجد عالم سوى هذا العالم، بالتأكيد».

نصيحة قدمها إلى راما راهب متشكك،
في الملحمة الهندوسية «رامايانا»[1]

لم أسمع عن «البيولوجيا المستقبلية» من قبل. لكن ظل هذا العلم يسحرني مدة ساعتين. كنت في مدينة ناغبور في وسط الهند، في المنزل الرحب لصناعي ثري تصنع شركته مواد التغليف. كان صديقه ومرشده الروحي، الدكتور راماتشاندرا توبكاري، هو الذي يتحدث معظم الوقت. الدكتور توبكاري مهندس متقاعد، وأحد أبرز المفكرين في «عائلة» الجماعات القومية الهندوسية الكبيرة في الهند. أما العائلة الأم فهي راشتريا سوايامسفاك سانغ» (منظمة المتطوعين الوطنيين) التي تضم عدداً يتراوح بين مليونين وستة ملايين عضو، اعتماداً على مصدر المعلومات (فهي لا تنشر بيانات مفصلة بعدد الأعضاء). حتى الرقم الأدنى يجعل المنظمة ثاني أكبر حركة سياسية في العالم، بعد الحزب الشيوعي الصيني. من المنظمات التي خرجت من رحمها، حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي، الذي قاد حكومة ائتلافية في الهند بين عامي 1998 – 2004.

توبكاري، الرجل الرقيق الكلام، يحرر مجلة المنظمة الفكرية ويرأس «معسكر تدريب الضباط»، وهو تجمع سنوي شبه عسكري لكبار المتطوعين يقام في ناغبور كل صيف. حسبت أن آراءه قد تزودني برؤية أفضل إلى أسلوب تفكير القوميين الهندوس. كان اليوم قائظاً بل من أشد أيام السنة حراً في مدينة تعد من أكثر مدن الهند حرارة، وتطلب الأمر

بعض الوقت كي أستعيد توازني بعد أن شعرت وكأن الشارع حمام بخار تركي لاهب. بدأ توبكاري الحديث بتعريف البيولوجيا المستقبلية: علم يمنحك المفتاح الفكري الرئيس لفهم تطور الجنس البشري. وقال إن الدماغ مقسم إلى فصين اثنين: الجانب الأيمن مجهز للتعامل مع التنوع، والأيسر للتعامل مع الوحدة. الإنسان الهندي النمطي يمتلك «الجانب الأيمن من الدماغ»، والإنسان الأوروبي النمطي يمتلك «الجانب الأيسر من الدماغ»، مع أنه يقر باستثناءات عديدة تشذ عن هذه القاعدة. الثقافات التي يهيمن عليها الجانب الأيمن من الدماغ تتفوق في التعامل مع الأفكار المعقدة وتميل نحو المجتمع الديمقراطي اللامركزي. وأدمغة أهلها أصيلة لكن غير منظمة. أما أولئك الذين يكون الجانب الأيسر من الدماغ لديهم أقوى فهم أكثر انضباطاً لكنهم يميلون إلى إقامة مجتمعات استبدادية ومركزية. ويتفوقون في التنظيم لكنهم يفتقرون إلى الخيال. الهندوس من فئة الجانب الأيمن من الدماغ، في حين أن المسلمين من فئة الجانب الأيسر. الهنود المؤمنون بتعدد الآلهة من فئة الجانب الأيمن، والأوروبيون الموحدون من فئة الجانب الأيسر؛ برمجيات (software) التطوير البشري تأتي من الهند. والعتاد (hardware) يأتي من الغرب. سألني توبكاري: «هل تفهمني؟». لقد فهمته بالتأكيد.

بعد الاستقلال، ضلت الهند سواء السبيل لأنها خضعت لحكم أشخاص تطور لديهم الجانب الأيسر من الدماغ إلى حد مفرط، بعد أن تلقوا تعليمهم في الغرب، وآمنوا بالأفكار المبسطة، مثل الدستور العلماني والمجتمع الصناعي. لقد أبعدوا الهند عن ذاتها. لكن الهند الآن تعود ببطء إلى حالتها الذهنية الطبيعية، حيث يصبح التنوع والتعقيد و(التعبير الجديد) «فصل التكتل الجماعي»، القوى الصاعدة مرة أخرى[2]. إعادة الهيكلية عبر فصل التكتل الجماعي والتقسيم إلى أجزاء تعبر عن الصناعات المحلية الهندية الصغيرة (صناعة الأكواخ)، التي سخرت إبداع الهنود من أصحاب الجانب الأيمن من الدماغ، مقابل التنظيم الصارم للمصانع الكبرى، الذي «يزرب» ضحاياه في حظيرة أسلوب حياة الجانب الأيسر المخدر للدماغ. البندول العالمي يميل الآن عائداً إلى طريقة الهند. «كثير من الناس في الغرب وحتى في الهند يفشلون في إدراك هذه الحقيقة»، على حد قول توبكاري.

كانت الهند مجتمعاً متطوراً قبل زمن طويل جداً من استعمار المسلمين والأوروبيين. كان لدينا اقتصاد متطور منذ آلاف السنين. لقد قمنا بتجزئة إنتاج النفط، وكان لدينا طب وعلم على درجة عالية من التطور، ومستوى معيشة مرتفعاً. الحضارة ولدت في الهند قبل عشرة آلاف عام على الأقل ثم انتشرت منها إلى بقية العالم. هندستان هي النموذج المصغر للكون. وهي تضم التناقضات والميول والنزعات كلها. الآن، دار التاريخ دورة كاملة. وتحتل الهند مرة أخرى موقعاً يمكنها من تقديم العون إلى العالم.

لابد أن أمارات القلق ظهرت على وجهي، لأن الدكتور توبكاري كان ينظر إلي برقة وتسامح. وشعرت بصداع أصاب نصفي دماغي الأيمن والأيسر كليهما. قال بلطف: «المسألة معقدة ويصعب فهمها دفعة واحدة. هل تريد مزيداً من عصير الليمون؟».

أصول ثقافة الهند قديمة فعلاً. فواحدة من أوائل حضارات العالم وجدت في وادي السند (باكستان الحالية) بين عامي 3100 - 1700 ق. م. وتزامنت مع ثقافات المدن - الدول المبكرة في بلاد الرافدين (العراق اليوم)، ووادي يانغتسي في الصين. لكن خلافاً للحضارتين، لم يتمكن العلماء من فك شيفرة الكتابة المحفورة على الأواني الفخارية والأختام التي اكتشفت في وادي السند في المواقع الأثرية لحضارة الهارابا* . ومع أن الكتابة الهارابية تبقى غامضة ومعقدة ومراوغة، إلا أن العلماء كشفوا بعض السمات المثيرة والمغرية لتلك الحضارة: فقد حافظ سكانها على أكثر أنظمة الصرف الصحي تقدماً في العالم القديم؛ وتمتعوا بثقافة موحدة إلى حد مدهش عبر عشرات المدن التي تفصل بينها مئات الأميال وتباعد بينها القرون؛ وانشغلوا بتخطيط المدن، ونسخوا الشبكة المعيارية للطرق والشوارع في كل مدينة؛ وحافظوا على نوع من الجمهورية الاتحادية المستقلة من دون نظام ظاهر للملكية أو الأسر الحاكمة؛ ودفنوا موتاهم؛ ولم يعرفوا الحصان. وتحظى هاتان السمتان الأخيرتان بأهمية خاصة [3] .

في مرحلة ما من أوائل الألفية الثانية قبل الميلاد، اختفى الهارابيون من الوجود. في البداية حسب المؤرخون أن مدنهم قد اجتاحها غزاة آريون من الفرسان بعد أن اكتسحوا

* اكتشف أول موقع في هارابا، قرب لاهور. أما أضخم موقع في موهينجودارو («تلة الأموات») فقد بدأ التنقيب فيه في عشرينيات القرن الماضي.

شبه الجزيرة من آسيا الوسطى بين عامي 2000 – 1500 ق.م. وما يزال بعضهم يقدم الحجة على أن ذلك ما حدث – وثمة أدلة في مواقع أثرية تضم أكواماً من العظام البشرية المحطمة، ربما تثبت أن الهارابيين لاقوا مصيرهم بطريقة عنيفة. لكن مؤرخين آخرين يعتقدون الآن أن حضارة الهارابيين اندثرت عندما بدأ الآريون يهاجرون إلى الهند – سلمياً – في أوائل الألفية الثانية. الروايتان كلتاهما تعتمدان على أدلة أثرية (عملات، وجرار، وعظام، وأعمال من الآجر، وأختام من الفخار)، وأدلة أخرى متضمنة في الأدبيات المتأخرة. وتركز الجدل الخلافي على كيفية وصول الشعوب التي تتكلم الآرية إلى الهند، لا على حقيقة وصولها أو توقيته. هنالك تتداخل واسع بين الروايتين. لكن السؤال المتعلق بما إذا كانت حضارة الهارابيين أصلاً في طور الانحطاط أم هل دفعهم الغزاة الآريون إلى غياهب النسيان، يبقى دون إجابة. وربما لن تظهر إجابة شاملة عنه. لكن الأكاديميين يتفقون على الأقل على قواعد الأدلة البرهانية للنقاش حوله.

في عام 1998، انقلب هذا الفرع المعرفي رأساً على عقب حين وصل حزب بهاراتيا جاناتا إلى سدة الحكم. فقد قدم مفكرو الحركة القومية الهندوسية، دون أدلة دامغة لكن بحوافز واضحة، الحجة على أن الآريين قد أتوا في الحقيقة من الهند وهاجروا إلى بقية أرجاء العالم. ولذلك فلابد أن يكون الهارابيون أنفسهم من الآريين. فضلاً عن ذلك، أكد هؤلاء أن حقبة الهارابيين وحقبة الفيدا (النصوص الهندوسية المقدسة) اللاحقة يجب دفعهما إلى الوراء بضعة آلاف من السنين. أما الهدف فكان واضحاً لا لبس فيه: ترسيخ الزعم بأن الهند هي المهد الوحيد للحضارة، التي يعود تاريخها إلى حقب أقدم بكثير تسبق حضارات الإغريق والصينيين والبابليين وغيرهم. لقد صدرت الهند الحضارة إلى باقي العالم عبر الهجرة. وإن صح ذلك كله، فإن هذه النظرية لن تكتفي بتحطيم المعارف الأكاديمية المقبولة عن الهند القديمة فقط، بل تدك معظم ركائز علم الآثار التقليدي في بقية أرجاء العالم. النظرية جريئة دون ريب، لكنها تفتقر إلى عنصر حيوي واحد: دعم العلماء والباحثين المعتمدين الذين تحظى آراءهم بالقبول والاحترام.

أنفق مورلي مانوهار جوشي، وزير التعليم (من حزب بهاراتيا جاناتا) بين عامي 1998 – 2004، معظم ميزانيته على مشروعات كان يأمل منها إعطاء هذه النظرية مزيداً من

الاحترام والقبول. ولذلك حشد جوشي، أستاذ الفيزياء السابق في جامعة الله أباد ونصير منظمة المتطوعين الوطنيين المتحمس طوال حياته، قبل أن يدخل معترك السياسة، حشد مجالس مختلف إدارات الهيئات العلمية المختصة بالتاريخ وعلم الاجتماع في نيودلهي بالمؤيدين لآرائه. أما أولئك العلماء والباحثون الذي لم يوجهوا أشرعتهم لتناسب الرياح الجديدة فلم تجدد عقود عملهم. بعضهم، مثل روميلا ثابار، أشهر مؤرخة كلاسيكية في الهند، تعرض لحملة كراهية شخصية من أعضاء المنظمة. في حين حاول الأعضاء المغتربون في فروع المنظمة منع ثابار من إلقاء المحاضرات أثناء السنة التي قضتها في الولايات المتحدة بوصفها باحثة زائرة. «المشروعات البحثية همشت كلها تقريباً. وجند الجميع لإثبات فكرة لا يدعمها الدليل التجريبي»، كما قالت ثابار[4].

مع أن الرواية الهندوسية القومية لتاريخ الهند قد فشلت حتى الآن في تحقيق أي اختراق أكاديمي، إلا أن وجهة نظرها تجذرت في التيار السائد للرأي العام. فقد أعيدت كتابة الكتب المدرسية لتقديم نظرية الآريين - الهارابيين بوصفها حقيقة تاريخية، ثم وزعت على آلاف المدارس في طول البلاد وعرضها. وتزعم هذه الكتب أن أدلة جديدة ظهرت لتثبت أن الهارابيين عرفوا الحصان فعلاً، وهذا يعني أن حضارة وادي السند كانت آرية حتماً. ودعماً لهذا التوكيد، ذكرت الكتب المدرسية اكتشاف اثنين من الأكاديميين منذ مدة لرسم واضح لا لبس فيه لحصان على أحد الأختام الطينية الهارابية[5]. ولم يبد من المهم (في عام 2000) افتضاح حقيقة أن الاكتشاف كان مزوراً. فقد أظهر مايكل فيتزل، أستاذ السنسكريتية في جامعة هارفارد، كيف تلاعب الرجلان بصور صمماها بواسطة الكمبيوتر لتبين رسماً لحصان. لكن الكتب المدرسية لم تسحب أو تعدل.

قدمت الكتب المدرسية التي وضعها حزب بهاراتيا جاناتا أيضاً نظرة جديدة متحيزة لحقب التاريخ الهندي الأحدث عهداً. على سبيل المثال، أظهرت أن الإسلام فتح الهند بحد السيف أثناء العصور الوسطى دون الإشارة إلى انتشاره السلمي عبر الروابط التجارية مع جنوب الهند في مراحل أبكر. فقبل وصول المسلمين، كان المجتمع الهندوسي راضياً ومسالماً وآمناً. ولم تأت على ذكر ما حدث للبوذية في الهند. في هذه الأثناء، قضى

المسيحيون الهنود وقتهم في تعذيب المخالفين عبر محاكم التفتيش. ولم تظهر كلمة «طبقة» مرة واحدة في كتب التاريخ المدرسية. وأغفلت ببساطة، في ذلك الجزء من تاريخ الهند الحديث، حادثة اغتيال غاندي عام 1948 على يد ناثورام غودسي، المتطرف القومي الهندوسي. وإجمالاً، تمثل التغييرات مراجعة وإصلاحاً لما نقل إلى الأطفال عن مجتمعهم وتاريخه. أما فحوى الرسالة فهو أن الهند هي الهندوسية والهندوسية هي الهند. في حين مسحت تجربة الطبقات الدنيا من الصورة. ولا يمكن للحصان الوهمي أن يملأ إلا بعضاً من المساحات البيضاء الخاوية.

طلت حكومة حزب بهاراتيا جاناتا أيضاً معظم التعليم العالي في الهند بلون الزعفران (لون الهندوسية المقدس، ولون خلفية شعار الحزب الانتخابي). أدخل جوشي مقررات الرياضيات الفيدية (السنسكريتية) والعلم الفيدي في الجامعات الهندية. النصوص الهندوسية المقدسة (الفيدا) ألفت في الحقبة الممتدة بين عامي 1500 – 1000 ق.م، وتناقلها الناس شفهياً من جيل إلى جيل، إلى أن كتبت في مرحلة ما في الألف الأولى قبل الميلاد. وهي عبارة عن تعويذات ورقى دينية، بعضها شعري حزين ومؤثر، في حين أن بعضها الآخر صعب ومعقد ومبهم فيما يتعلق باللاهوت. لقد قدمت الهند بعضاً من أعظم الفلكيين في العالم بين عامي 100 - 900 بعد الميلاد، وينسب إليها فضل إدخال النظام الثنائي الذي يعد الركيزة المؤسسة للرياضيات الحديثة. لكن اكتشاف الصفر حدث بعد قرون عديدة من حقبة الفيدا، التي لم تنتج قيمة علمية مهمة. «على الرغم من غنى نصوص الفيدا في جوانب عديدة، إلا أنها تفتقد الرياضيات المتطورة والمعقدة، وكل ما يمكن أن ندعوه بالعلم الصارم الدقيق»، مثلما كتب أمارتيا سين[6]. حتى إن حققت نصوص الفيدا اختراقات عظيمة في ميدان المعرفة، فإن قواعد البرهان العلمي عالمية شاملة، ولذلك فلا معنى للحديث عن علم بوصفه «فيدي»، تماماً مثلما يفتقد القول إن الفيزياء النيوتونية «مسيحية» أي معنى منطقي.

استثمرت الحكومة القومية الهندوسية رأسمال كبيراً في مسعاها لإعادة نصوص الفيدا إلى مرحلة أبكر من حقبة ما قبل التاريخ، والعثور على أنماط ونماذج مبكرة للمعرفة

الإنسانية ضمن هذه التعويذات والرقى. لكن المشروع لم يجد حتى الآن دليلاً داعماً في الدراسات والأعمال الأكاديمية. قبل عقود عديدة، قال إيه. إل. باشام إن نصوص الفيدا منحت القوميين الرومانسيين الفرصة المثالية للانغماس في خيالاتهم الموهومة، نظراً لقلة ما يمكن معرفته عن حقبة نصوص الفيدا. «التقاليد التراثية اللاحقة ألبست هذه الأشباح عباءات متألقة من الأساطير. لكن حين تخلع العباءات لا يبقى إلا أشباح مبهمة»، كما كتب [7].

يصف الباحث المختص بالعلوم السياسية بينيدكت أندرسون الدول الأمم بأنها مجتمعات متخيلة. ويقول: «متخيلة، لأن أفراد حتى أصغر الأمم لن يعرفوا معظم إخوانهم المواطنين، ولن يقابلوهم، أو يسمعوا بهم، لكن تعيش في ذهن كل منهم صورة المجتمع والعلاقات الاجتماعية»[8]. ومعظم الناس يعتقدون أن أمتهم كيان طبيعي أيقظه التاريخ، أو الاضطهاد، أو الثورة. لكن ذلك كله يتجاهل الطريقة التي تستخدمها الأمة للسعي إلى ترسيخ هويتها عبر تعريف ذاتها إزاء الدول/ الأمم الأخرى. ومن الأدوات الرئيسة لبناء الأمة تنقيبها الانتقائي في التاريخ عن الأحداث التي يمكن أن توفر قصصاً أو أساطير تحشد أفرادها وتجمعهم. والبلاد كلها، ومنها أقدم الدول/ الأمم، مثل بريطانية وفرنسا، تعمل على تكييف أعيادها الوطنية، وأنظمتها التعليمية، وآثارها التاريخية، ونصبها التذكارية لتناسب هذه الغايات (على حساب بعضها بعضاً غالباً، كما في حالة بريطانية وفرنسا). لكن الهند بلد غير عادي من حيث أنها تحتفظ بفكرتين متنافستين ومتعارضتين للأمة: الفكرة الأولى، التي تبناها غالباً حزب المؤتمر أثناء النضال في سبيل الحرية، تشدد على الهند التعددية والعلمانية والاستيعابية والجامعة (إزاء باكستان الإسلامية)؛ أما الثانية، التي تتبناها الحركة القومية الهندوسية، فتضغط من أجل مزيد من التعريف الهندوسي الاستبعادي للهند (في صدى غير مقصود لباكستان). في السنوات العشرين الماضية فقط تمكنت الفكرة الثانية من تمثيل تهديد جدي وخطير للأولى.

كان عقد التسعينيات من القرن الماضي عصر اضطراب وتشوش وارتباك في السياسة والحكم في الهند. فالانحسار الحاد والسريع في شعبية حزب المؤتمر الذي كان مهيمناً

ذات يوم فسح المجال لظهور نوع جديد من السياسة كانت أكثر سيولة وأقل قابلية للتوقع من بديلها الذي حلت محله. فبين عامي 1947 – 1989، لم يحكم الهند سوى ستة رؤساء حكومات. بعض الفراغ الناجم عن تراجع حزب المؤتمر وانحساره ملأه ظهور مجموعة صغيرة من أحزاب الطبقات الدنيا والأحزاب الإقليمية/ المحلية. ومثلما رأينا في الفصل الأخير، لم تتجاوز معرفة هذه الأحزاب بالهند كثيراً مكانتها فيها. ولم تتحد تعريف الأمة الهندية الذي تبنته حركة التحرر الخاضعة لهيمنة حزب المؤتمر، وإن مثلت تهديداً انتخابياً قوياً لحزب المؤتمر ذاته. أما باقي الفراغ فقد ملأته القومية الهندوسية، التي كانت قوة أكثر تماسكاً وتلاحماً. وتمثل الهدف الرئيس لـ«عائلة منظمة المتطوعين الوطنيين»، الذي يعد حزب بهاراتيا جاناتا ذراعها السياسي، في إعادة بناء هوية الهند الوطنية على طول الخطوط الهندوسية. وجسدت إعادة كتابة تاريخ الهند عاملاً مفتاحياً في المشروع.

أسس المنظمة في ناغبور الطبيب الممارس كي. بي هيد جيوار عام 1925. وفي حين هيمن على حزب المؤتمر المحامون والصحافيون، فقد هيمن على منظمة المتطوعين الوطنيين أشخاص لهم خلفيات علمية. وكان أعضاء المجموعتين كلتيهما (المنظمة وحزب بهاراتيا) من البراهمة حصراً تقريباً في سنواتهم التكوينية. وإلى اليوم تسيطر الطبقات العليا على المنظمة والحزب على حد سواء. كان هيد جيوار أول زعيم للمنظمة. وتميز ثلاثة من خلفائه الأربعة بخلفياتهم العلمية: إم. إس. غولوالكار، أكثر القوميين الهنود نفوذاً وتأثيراً في القرن العشرين، كان مختصاً بعلم الحيوان؛ وبالاصاحب ديوراس (الاستثناء) كان محامياً؛ وراجيندرا سينغ، عالم فيزيائي؛ وكي. إس. سودارشان، الرئيس الحالي، الذي تولى القيادة عام 1999، مهندس. ونظراً لهذا التاريخ، ليس من المفاجئ أن تزخر الفكرة القومية الهندوسية للهند بالصور التخييلية العلمية. فعلى شاكلة القوميين الرومانسيين الفرنسيين والألمان في أواخر القرن التاسع عشر، الذين أثروا بمؤيدي منظمة المتطوعين الوطنيين وأنصارها، رأى هؤلاء الأمة كائناً حياً له جذور عميقة الغور في التراب الوطني. ورفضوا فكرة «العقد الاجتماعي» الموهومة بين الأفراد التي أسست معظم الأفكار الغربية عن الأمة/ الدولة، لأنها تتضمن أن يملك الأفراد الخيار في القضية.

استمدت طريقة تنظيم منظمة المتطوعين الوطنيين إلهامها من الفاشية الأوروبية. فوحدتها التنظيمية الرئيسة هي «شاكا»، أي مجموعة من الأفراد الذين يجتمعون معاً كل صباح لممارسة التمارين، وتلاوة القصص القومية في عشرات آلاف الأحياء السكنية في شتى أرجاء الهند. ففي فجر كل يوم، يجتمع مئات الآلاف، وربما ملايين الرجال الهنود في مجموعاتهم الخاصة لإجراء تمارينهم العسكرية وغرس العقيدة الوطنية في نفوسهم. أما الزي الموحد الذي يرتدونه فيتألف من اللباس الخاكي الذي كان رجال الشرطة البريطانيون يرتدونه في الحقبة الاستعمارية، إضافة إلى التفصيلات المستمدة من زي أصحاب القمصان السوداء في عهد موسوليني، الذين مثلوا رموزاً للقوميين الهندوس إبان تأسيس منظمة المتطوعين الوطنيين عام 1925. المجموعات تماثل الخلايا شبه العسكرية التي شكلت لبنات بناء المنظمات الفاشستية في إيطالية موسوليني والشبيبة الهتلرية في ألمانيا النازية. كتب غولوالكار، الذي يعد كتاباه: «نحن، أو أمتنا المحددة»، و«مجموعة من الأفكار»، إنجيل المتطوعين في المنظمة اليوم، يقول: «الرؤية النهائية لعملنا.. تتمثل في مجتمع منظم بصورة مثالية حيث يصبح كل فرد نموذجاً مثالياً للرجولة الهندوسية، ويتحول إلى عضو حي من أعضاء الشخصية المدمجة للمجتمع». وشبه المجموعة الأساسية بخلية الجسم الحي: «كل خلية تشعر بارتباطها مع الجسم كله ومستعدة دائماً وأبداً للتضحية في سبيل صحة الجسم ونموه».

أما الهدف الرئيس فهو إيجاد هندوسية ذكورية/ رجولية يمكنها أن تواجه (وتنتصر على) ذكورية الثقافتين الإسلامية والغربية. انبثق الهدف من التشخيص الذي يشير إلى أن الهند والهندوسية أصابتهما الصفات الأنثوية على مدى القرون و«تخنثتا». وهشاشة الجسد الهندوسي مكنت القوى الخارجية من الهيمنة على البلد بسهولة. ولذلك، فإن الهدف يتمثل في نسخ الوحدة والتنظيم من الثقافات التوحيدية أو «السامية»، والأفضل صدها. يصف كريستوف جافريلوت، أفضل دارس مختص بالقومية الهندوسية، إستراتيجية منظمة المتطوعين الوطنيين بأنها «محاكاة ثم وصم بالعار»[9]. بكلمات أخرى، نسخ قوى الأعداء ثم أبلستهم. وهذا يفسر السبب الذي جعل غاندي، الذي كان من جوانب عديدة مثالاً ملهماً للهندوسية، مكروها إلى هذا الحد من المتشددين

الهندوس. فقد مثل نموذج اللاعنف، الذي عدوه «تخنثاً»، وبشر بحب أتباع الديانات الأخرى، فاعتبروه خائناً* . والجدير بالذكر أن ناثورام غودسي، الرجل الذي اغتال غاندي، أتى من عائلة مرتبطة بمنظمة المتطوعين الوطنيين.

يتمثل الهدف الرئيس لمنظمة المتطوعين الوطنيين في إيجاد مجتمع هندوسي قائم بذاته. فكل خلية في جسم المجتمع الهندي يجب أن تذعن للكل. وفي مجتمعها المتخيل، يُعرّف الهندي بأنه شخص رأى الهند لا مجرد وطنه الأم بل أرضه المقدسة. وهذا يقصي كما هو واضح الهنود الذين يتوجهون إلى مكة أو روما للحصول على زادهم الروحي. «يجب على الأعراق الأجنبية في هندستان إما أن تتبنى الثقافة الهندوسية واللغة الهندوسية أو تتعلم احترام وتبجيل الديانة الهندوسية، ويجب ألا تحتفي إلا بالمثل العليا التي تمجد العرق الهندوسي والثقافة الهندوسية... أو تبقى في البلاد خاضعة كلية للأمة الهندوسية، ولا تطالب بشيء، ولا تستحق أي مزايا، فضلاً عن المعاملة التفضيلية - ولا حتى حقوق المواطن»، كما كتب غولوالكار(10).

وفقاً لهذا الرأي، لا يعد المسلمون والمسيحيون مجرد «أجانب وغرباء» فقط، بل ينتمون إلى «أعراق» مختلفة. وتجد الإشارة هنا إلى ما هو واضح ربما لمعظم القراء: في الهند خلطة استثنائية من الأعراق واللغات والثقافات المختلفة. بل إن الآريين يصفهم العلماء والباحثون بأنهم مجموعة لغوية وليسوا عرقاً. لكن حتى إذا كانوا عرقاً، فقد أتوا هم أيضاً من مكان ما. وقلة قليلة من المسيحيين والمسلمين في الهند هم من ذرية المهاجرين المسيحيين والمسلمين إلى الهند: فالأغلبية الساحقة هم من نسل الطبقات الدنيا الهندوسية الذين تحولوا إلى دين آخر أملاً في النجاة من إسار مكانتهم الاجتماعية المتدنية (دون جدوى في معظم الحالات). لقد وجدت المسيحية في الهند منذ القرن الأول الميلادي، حين اعتنقت أعداد كبيرة من الناس الدين الجديد في ولاية كيرالا الجنوبية. أما الإسلام فهو موجود منذ القرن الثامن، حين انتشر عبر الموانئ الهندية الجنوبية التي جمعتها روابط

* مع أن غاندي يتقاسم بعض السمات مع القوميين الهندوس. تأثر الطرفان بالبريطانيين الذين أغرموا بتصنيف الطبقات والديانات. كتب غاندي يقول عام 1924: « الهندوسي جبان بطبيعته. في حين أن المسلم متنمر»

تجارية مع الجزيرة العربية. ولذلك فإن نسب المسيحية في الهند يرجع إلى عهد أقدم من وصولها إلى معظم أرجاء أوروبة. في حين يبدأ تاريخ الإسلام في الهند قبل مئات السنين من ولادة البروتستانتية. لكن منظمة المتطوعين الوطنيين مازالت تسمح بشق في الباب للأقليات الدينية. فقد قال لال كريشنا أدفاني، نائب رئيس الوزراء أثناء حكم حزب بهاراتيا جاناتا، والعضو المتطوع (بدوام جزئي) في المنظمة، إنه يوافق على وجود «مسلمين هندوس»، و«مسيحيين هندوس»، أي أولئك الذين يقبلون، مثلما يفعل معظم الهندوس، بوجود سبل متعددة للوصول إلى الله. منظمة المتطوعين الوطنيين تنظم أيضاً برنامجاً يدعى «أهلاً بعودتكم إلى الهندوسية» - للمسلمين والمسيحيين الذين يرغبون بالارتداد عن دينهم واعتناق الهندوسية*.

* * * *

لم يكن التفاعل مع أعضاء منظمة المتطوعين الوطنيين كما توقعته. ففي معظم الأحيان اتسموا باللطف والجاذبية. سببت في إحدى المرات حيرة شديدة حين كنت أتناول العشاء في منزل أحد المتعاطفين الكرماء مع المنظمة في أحمد أباد عاصمة ولاية غوجارات. فقد كان الضيف الآخر هو مانموهان فايديا، رئيس المتطوعين (المتفرغ) في الولاية. ودعيت إلى العشاء لتعرّف الحركة وأهدافها وأساليبها. وصف فايديا مسؤوليات رئيس فرع المنظمة في الولاية: يجب أن يتعهد بالتبتل، وهذا يضمن أن يبقى «متزوجاً» الحركة فقط. وينام في مهاجع في شبكة من بيوت الضيافة والمراكز العائدة للمنظمة في شتى أنحاء البلاد. ولا يمكن أن يشرب الكحول أو يدخن السجائر أو يأكل اللحم. فوجوده كله مرتبط بالقضية. بدت هذه الحياة لي قاسية ومبالغة في نكران الذات. قلت: «بغض النظر عن الامتناع عن أكل اللحوم، يبدو أن كثيراً من القواسم المشتركة تجمعكم مع الأصوليين الإسلاميين». بدا فايديا مصدوماً، لكنه ضحك بعد ذلك: «نحن ملتزمون التزاماً صارماً. أفترض أن بمقدورك القول إن لدينا بعض الأشياء المشتركة، لكنها سطحية جداً. نحن هندوس».

* وفقاً للإحصاءات الهندية، مثل المسيحيون نسبة 2.8% من السكان عام 1951، لكن النسبة تراجعت إلى 2.3% عام 2001. لكن القوميين الهندوس يؤكدون أن الهند طافحة بالتبشير المسيحي.

سألته: «هندوس فحسب، أم هندوس أصوليون؟». قال مؤكداً: «لسنا أصوليين، نحن قوميون. وثمة فارق كبير بينهما».

بعد بضعة شهور، زرت مقر المنظمة لأشاهد معسكر تدريب «الضباط» الذي يقام سنوياً. المبنى الرئيس الواقع في قلب مدينة ناغبور الصناعية وسط الهند، يشرف على ساحة استعراض واسعة ومغبرة، حيث يجري المتطوعون تدريباتهم العسكرية اليومية. المعسكر يمتد ثلاثين يوماً لتدريب قيادات المنظمة الوطنية. رافقني رام مادهاف، الناطق الرسمي (الكثير الكلام والجاذبية) باسم المنظمة. راقبنا ألفين من الرجال من أعمار مختلفة يسيرون بخطوات عسكرية في الساحة، ويحمل كل منهم عصا خيزرانية طويلة (يستخدمها رجال الشرطة أيضاً)، في حين ارتدى الزي الرسمي للمتطوعين في المنظمة: قميص أبيض، وسروال خاكي قصير، وجوربان أصفران، وحذاء أسود، إضافة إلى القبعة السوداء (المناقضة في اللون لقبعة أنصار حزب المؤتمر البيضاء التقليدية). أما تحية أعضاء المنظمة فهي فاشية بوضوح لا تخطئه العين: الوقوف في حالة استعداد، ومد اليد اليمنى على مستوى الصدر وراحتها إلى الأسفل. في فجر كل يوم يتجمع المتدربون أمام الراية الزعفرانية المرفرفة للمنظمة ليؤدوا التحية لها، ثم ينشدوا «عاش الوطن»، النشيد القومي الهندوسي. ويخضعوا طوال ما تبقى من اليوم، حتى العاشرة ليلاً، للتدريب العسكري و«بناء الشخصية»، ويجروا بين التمارين نقاشاً جماعياً ويمارسوا الألعاب التقليدية، مثل لعبة كابادي، التي تشمل فريقين يحاول كل منهما جاهداً مصارعة الآخر في حين يصيح أفراده «كابادي.. كابادي»[11]. لا تلقى الألعاب والرياضيات الفردية التشجيع، حتى تلك التي انطلقت أصلاً من الهند، مثل الشطرنج. ومع أن الكريكيت رياضة جماعية إلا أنها محظورة، بسبب أصلها الأجنبي.

بعد أن شاهدنا التدريبات العسكرية، ذهبنا إلى مقر المنظمة في قلب المدينة القديمة في ناغبور. هنا يعيش كبار القادة، حيث يشترك الرئيس ومعاونه في جناح صغير. وغرفة نوم كل منهما، التي تتصل بغرفة جلوس صغيرة، عارية من الأثاث ومتقشفة. بعض المراقبين يؤكدون أن المنظمة ليست فاشية من الناحية التقنية نظراً لأن الإيديولوجية الفاشية مبنية على عبادة الشخصية (الزعيم الأوحد)، في حين أن المنظمة تشدد على

القيادة الجماعية، ولا يؤدي القائد سوى دور «الموجه والناصح». فاجأني التمييز بوصفه نقطة لا صلة لها بالموضوع. لكن من المؤكد أن بمقدورنا وصف المنظمة بأنها متقشفة. سحرتني بساطة غرفة نوم الرئيس. بدت وكأنها مخدع إقامة رئيس دير كارثوزي* ، أو ربما أحد البابوات المتعففين. قال دليلي المرافق (المتطوع المتفرغ لأداء نشاطات المنظمة): «هذا السرير ربما يموت عليه القائد». ثم زرنا منزل أسرة هيدجيوار، أول قائد للمنظمة. كان منزلاً برهمياً جميلاً أعيد تجديده، ويجسد أسلوب عيش الطبقات الهندية الثرية. انتقلت أسرة هيدجيوار إلى ناغبور في القرن التاسع عشر من حيدر أباد، التي كانت تخضع لسلطة حاكم مسلم لا يعرف التسامح مع المنشقين** . ولابد أن لتاريخ الأسرة علاقة بخوف هيدجيوار الرهابي من الإسلام. قال دليلنا: «أليس البيت جميلاً؟».

تعجبت دوماً من حرص القوميين الهندوس إلى هذا الحد على الفوز برضا وقبول أولئك الذين يستبعد أن يتعاطفوا مع وجهة نظرهم. فمن الصعب عقد مصالحة بين نظرة المنظمة العدوانية للعالم ورقة وتهذيب ودماثة كثير من أعضائها. فهم يعبرون عن الازدراء للأفكار والثقافة الأجنبية، لكنهم يتشوقون لنيل اعتراف الأجانب والفوز بصداقتهم. إنها حالة نفسية معقدة - ربما أكثر تعقيداً من أيديولوجيتهم. رافقني في الزيارة إلى ناغبور سهيل أكبر، وهو مصور مسلم يقيم في نيودلهي. شعر ببعض التوتر من ردة فعل المنظمة إذا اكتشفوا خلفيته الدينية. لكن لم يعرف أحد ديانته، ولو عرفوا لما سمحوا له بالدخول.

كان من المهم بوجه خاص إخفاء اسم سهيل الكامل أثناء الزيارة اللاحقة. فأكثر التنظيمات المتفرعة عن المنظمة تشدداً هو مجلس الهندوسية العالمي. إذ إن منظمة المتطوعين الوطنيين مسؤولة عن الإصلاح الإجمالي للمجتمع، وحزب بهاراتيا جاناتا هو ذراعها السياسي، في حين يمثل مجلس الهندوسية العالمي تنظيمها المعني بالتعامل مع

* نسبة إلى أخوية دينية متقشفة من الرهبان والراهبات أسست في فرنسا في القرن الحادي عشر الميلادي. (م)

* خضع ثلث الهند تقريباً إبان الاستعمار البريطاني إلى حكم إمارات منفصلة. ومعظم الإمارات الخمسمئة تقريباً كانت صغيرة جداً، لكن بعضها، مثل حيدر أباد وكشمير، بلغ من الحجم حد الشبه بالدول المستقلة، لكنها لم تكن في الحقيقة كذلك.

إصلاح الديانة الهندوسية. أما جناح الشبيبة في المجلس، باجرانغ دال، فيقدم قوات الصدمة كلما اندلعت أعمال عنف طائفية. الاسم مستمد من هانومان الإله القرد الذي أحرق جزيرة لانكا بذيله في ملحمة رامايانا الهندوسية الكلاسيكية. وتتألف منظمة الشبيبة من شبان تتراوح أعمارهم بين 15 - 30 سنة. ويقال إن عدداً يتراوح بين 300 - 400 ألف شاب قد تلقوا التدريب حتى الآن.

زرنا جلسة تدريبية لشبيبة باجرانغ دال في ناغبور. وخلافاً للتدريبات العسكرية التي تجريها المنظمة، فإن الشبان -وبعضهم لم يصل إلى سن البلوغ بعد- يتلقون التدريب بالسيوف والبنادق الهوائية (الضغط)، إضافة إلى عصي الخيزران. قال المدرب وهو يحرك عصاه ببطء: «هكذا تقتلون رجلاً بضربة واحدة على مؤخرة الرأس. الأمر بسيط جداً». سألت بعض الشبان، ومعظمهم يضعون شوارب مستعارة كثة لإرهاب العدو، عن السبب الذي دفعهم إلى هذا النوع من التدريب. قال أحدهم، وهو مراهق قبلي من منطقة تنشط فيها البعثات التبشيرية المسيحية: «المسيحيون يحاولون إجبار شعبنا على اعتناق ديانتهم. نحن بحاجة إلى الدفاع عن أنفسنا». وقال آخر: «في بلدتنا يقتل المسلمون البقر ويصدرون ضجيجاً ضخماً حين نحاول أن نصلي. فإما أن نَقتل أو نُقتل». بدا الجميع متشوقين لاستعراض مهاراتهم. كان المدرب ودوداً أيضاً. قال: «هذا تدريب للمغاوير من أجل الدفاع عن الهندوسية. ليس لدينا ما نخفيه». كان التدريب يجري علناً أمام الناس على ملعب إحدى الكليات في مركز مدينة ناغبور. قال سهيل بعد أن غادرنا المكان بأسلوب عبر عن ارتياحه: «لو علموا أن مسلماً يلتقط صورهم، فإن الله وحده يعلم ما كانوا سيفعلون». كان خوفه منطقياً. فقد لعبت منظمة الشبيبة الهندوسية دوراً رئيساً في اثنين من ثلاثة من أسوأ أعمال العنف التي شهدتها الهند في ربع القرن الأخير. في عامي 1992 و 2002*.

كانت أعمال العنف التي اندلعت عام 1992 نتيجة مباشرة للمشروع القومي الهندوسي لإعادة كتابة تاريخ الهند. ومثّل الثلاثة آلاف شخص الذين ذبحوا -ومعظمهم من

* الموجة الثالثة الكبرى من أعمال العنف شنها أنصار حزب المؤتمر على السيخ في أعقاب اغتيال إنديرا غاندي على يد أحد حراسها السيخ في أكتوبر 1984.

المسلمين- دليلاً دامغاً، لمن يحتاج إليه، على الحد المهلك الذي يمكن أن يبلغه التاريخ حين تكون هوية أمة متعددة الإثنيات على المحك. انطلقت الشرارة التي أشعلت أعمال العنف حين قامت جماعة كبيرة من الغوغاء الهندوس المتطرفين بهدم مسجد في مدينة أيوديا الهندوسية المقدسة في ولاية أوتر براديش في السادس من ديسمبر عام 1992. وكان القوميون الهندوس، بزعامة إل. كي. أدفاني، الذي أصبح زعيماً لحزب بهاراتيا جاناتا عام 2004 بعد هزيمته في الانتخابات، قد أطلقوا عام 1987 حملة وطنية لهدم المسجد. وزعموا أن مسجد بابر، الذي حمل اسم أول إمبراطور مغولي، مشيد على معبد هدمه بابر عام 1528. وادعوا أيضاً أن الموقع شهد ولادة الإله رام، الذي حملت ملحمة رامايانا اسمه. لا يوجد دليل على وجود رام، الذي يعتقد معظم المثقفين الهنود أنه شخصية أسطورية (اعتقد طاغور أن ملحمة رامايانا تعني «العبرة العجيبة»)[12]. في الوقت ذاته، تشير النصوص المقدسة إلى أن ولادة رام حدثت قبل عدة مئات من آلاف السنين. ولا يوجد أيضاً دليل دامغ يثبت أن المعبد كان مشيداً في هذا الموقع بالذات.

واكتسبت هاتان النظريتان، اللتان تجمعان مكان ولادة راما والمعبد المفقود، زخماً قوياً بعد أن نالت الهند استقلالها. وربما يرى المتشكك في حملة أيوديا مثالاً معبراً عما عناه بينيدكت أندرسون بقوة الخيال. ففي عام 1984، قبل انطلاق حملة معبد رام، لم يكن حزب بهاراتيا جاناتا يملك سوى مقعدين في برلمان الهند المؤلف من 545 مقعداً؛ وبعد سنتين من انطلاق الحملة، ارتفعت قوة الحزب إلى 84 مقعداً. وبلغ الحزب الذروة عام 1999، حين فاز بـ 183 مقعداً، قبل أن يتراجع العدد إلى 138 في انتخابات عام 2004.

أعمال العنف التي اندلعت في غوجارات عام 2002 كانت على علاقة مباشرة بالمذبحة التي حدثت في أعقاب تهديم مسجد بابر قبل عقد من السنين. فقد أطلق شرارتها مصرع ثمانية وخمسين هندوسياً حرقاً في قطار للركاب في مدينة غودرا في السابع والعشرين من فبراير. تعد غودرا، ومعظم سكانها من المسلمين، محطة مهمة في الرحلة بالقطار من غوجارات إلى أوتر براديش. وفي الأسابيع السابقة كان القطار مكتظاً بالمتطرفين الأعضاء في مجلس الهندوسية العالمي المسافرين إلى أيوديا للمشاركة في حملة جديدة

للضغط على الحكومة من أجل بناء معبد رام على أنقاض المسجد المهدم* . أما المسلمون، وكثير منهم يعملون باعة متجولين في محطة قطارات غودرا، فقد زعموا أن المتطرفين الهندوس المسافرين بالقطار ظلوا يستفزونهم طوال أسابيع. وفشلت التحقيقات التي أجرتها الحكومة في التوصل إلى نتيجة حاسمة فيما يتعلق باشتعال النار في عربة القطار التي احترق فيها الركاب وكيف بدأت. لكن الشهود جميعاً اتفقوا على وجود أعداد كبيرة من الغوغاء المسلمين الغاضبين عندما اشتعلت النيران.

أعلنت حكومة ولاية غوجارات (التي تنتمي إلى حزب بهاراتيا جاناتا) برئاسة ناريندرا مودي، الناشط المتطوع (والمتفرغ) في منظمة المتطوعين الوطنين، الذي أصبح رئيساً لوزراء الولاية قبل بضعة أسابيع، الحداد في يوم 28 فبراير، بحيث يمكن إقامة مجالس العزاء للمسافرين القتلى في شوارع أحمد باد، أكبر مدن غوجارات. كان الإعلان في الحقيقة دعوة للعنف. فقد تحولت أحياء المسلمين في أحمد أباد وغيرها من مدن الولاية إلى مصائد قاتلة مع هجوم آلاف الهندوس المتعصبين والمسلحين عليها. وحين افتضحت أعمال العنف، استشهد مودي بقانون نيوتن الثالث: «لكل فعل ردة فعل مساوية ومعاكسة له». وأعطت كلماته الضوء الأخضر للقتلة. لكن ردة الفعل تجاوزت الفعل بمراحل عديدة. ففي موجة العنف الدموي روى شهود العيان مئات الحوادث، وبعض عمليات القتل سجلتها كاميرات التلفزيون. أما أشد ملامح أعمال العنف إثارة للقلق فكان المعاملة الوحشية للنساء والأطفال المسلمين. فقد قام الغوغاء باغتصاب النساء، ثم صبوا زيت الكاز في أفواههن وأفواه أطفالهن ثم ألقوا علب الكبريت المشتعلة عليهم. ووقف المئات وهم يطلقون صيحات البهجة والسرور أمام عمليات الحرق المروعة هذه، التي رمزت للانتقام والثأر رداً على حرق ركاب القطار في غودرا. وأجبر الرجال على مشاهدة زوجاتهم وأطفالهم يحرقون حتى الموت قبل أن يقتلوا بدورهم. وبدت المذبحة مدبرة ومخططة جيداً: فقد استولى القتلة على السجلات الانتخابية وتمكنوا من معرفة بيوت المسلمين الذين يعيشون في الأحياء المختلطة، وتركوا بيوت غيرهم المجاورة سليمة.

* لم تحقق الحملة هدفها إلى الآن. ويمكن -هذه المرة فقط- الصفح عن النظام القضائي الهندي على المدة الطويلة التي احتاج إليها للاستماع إلى ما يبدو أنها قضية لا حل لها قبل تقرير أي ديانة تملك الحق القانوني في الموقع.

وتمكنوا أيضاً من تحديد المتاجر التي يملكها المسلمون حتى بعد أن اتخذ أصحابها احتياطهم باتخاذ شركاء من الهندوس أو وضع أسماء هندوسية عليها. دمرت مئات من متاجر المسلمين. واتسمت عمليات القتل بالنمطية والفاعلية بحيث بدت مخططة ومعروفة النتائج بصورة مسبقة*.

الملمح الثاني الأشد إثارة للقلق في أعمال العنف كان دور شرطة ولاية غوجارات، التي وقف رجالها يتفرجون على المذبحة دون أن يحركوا ساكناً. بل قيل إنهم في بعض الحالات ساعدوا القتلة عبر توجيههم إلى عناوين المسلمين. وفي حالات أخرى أعادوا المسلمين الهاربين بالقوة إلى الغوغاء الهندوس. وقدمت تحقيقات عديدة تناولت أعمال العنف أدلة دامغة على أن الأوامر صدرت إلى شرطة غوجارات بعدم التدخل(13). قالت جانات شيخ، ربة المنزل المسلمة في شهادتها أمام لجنة تحقيق قضائية مستقلة: «قبض الغوغاء على زوجي وضربوه مرتين بالسيف على رأسه».

ثم ألقوا البنزين في عينيه وأحرقوه. أما زوجة أخي فقد نزعوا عنها ثيابها واغتصبوها. كان في حضنها رضيع عمره ثلاثة أشهر. ألقوا النفط عليها وعلى الطفل وأحرقوهما. في حين لم تتمكن حماتي من الصعود على السلم وبقيت في الطابق الأرضي مع حفيدها البالغ من العمر أربع سنوات. توسلت إليهم أن يأخذوا ما لديها من مال ومجوهرات ويتركوا الأطفال. فأخذوا المال والمجوهرات وأحرقوا الأطفال. وتعرضت الفتيات في البيوت المجاورة للاغتصاب ثم الحرق. كان رجال الشرطة في المكان لكنهم ساعدوا الغوغاء(14).

كانت هذه رواية شاهدة عيان من مئات غيرها سجلتها جماعات حقوق الإنسان. في الحالات كلها تقريباً رفضت الشرطة تسجيل إفادات الشهود.

وافق هارين بانديا، أحد وزراء حزب بهاراتيا جاناتا، ومنافس ناريندرا مودي، على الإدلاء بشهادته أمام لجنة تحقيق عام 2003 فيما يتعلق بالتعليمات التي صدرت إلى الشرطة. لكنه اغتيل على يد إرهابي مسلم كما زعم قبل ذلك بوقت قصير. لم تعقد

* لتاريخ طريقته العجيبة في إنتاج المصادفات الغريبة: ففي 27 فبراير -اليوم الذي قتل فيه ركاب قطار غودرا حرقاً- احترق مبنى الرايخستاغ الألماني عام 1933، مما أعطى الفرصة لهتلر للاستيلاء على السلطة.

محاكمة للنظر في عملية الاغتيال. وإلى الآن، عند كتابة هذه الصفحات (2006) لم توجه تهم القتل العمد أثناء أعمال العنف في ولاية غوجارات إلا إلى حفنة قليلة من الأشخاص، في حين ما يزال مئتي مسلم رهن الاعتقال دون محاكمة وفقاً لقوانين مكافحة الإرهاب في الهند بتهمة قتل ركاب قطار غودرا. ولم يعتقل هندوسي واحد وفقاً لهذه القوانين. ولم تؤد هزيمة الحكومة بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا في انتخابات عام 2004 إلى إحداث تغيير يذكر في الوضع. فوفقاً للدستور الاتحادي الهندي، يعد القانون والنظام من مسؤولية الولاية بصورة رئيسة. أعيد انتخاب حكومة ناريندرا مودي في الولاية بعد أن حققت فوزاً كاسحاً نالت فيه ثلثي المقاعد في ديسمبر عام 2002، بعد تسعة أشهر من اندلاع أعمال العنف الطائفية. أما عنوان حملة مودي فكان «فخر ولاية غوجارات». في مسار الحملة، شبه مودي المسلمين بـ «الطابور الخامس»، العدو الداخلي، الذي يدين بالولاء لباكستان.

ثمة ملمح مزعج آخر لأعمال العنف الطائفي في غوجارات تجسد في استجابة الحكومة الوطنية في نيودلهي. إذ لم يقم أتال بيهاري فاجبايي، رئيس الوزراء آنذاك، حتى بزيارة الموقع الذي شهد أعمال العنف قبل مرور شهر كامل على اندلاعها. ووفقاً لمساعديه، حاول فاجبايي، الذي يعد عموماً وجهاً معتدلاً في حزب بهاراتيا جاناتا، طرد مودي من منصبه بعد أعمال العنف، لكن زملاءه رفضوا محاولته. وبعد أن فشل في اتخاذ الخطوة الصائبة، اختار رئيس الوزراء السباحة مع التيار: «دعونا لا ننسى كيف بدأ الأمر برمته. من أشعل النار؟ كيف انتشرت؟ في كل مكان يعيش فيه المسلمون، يميلون إلى عدم العيش بسلام مع الآخرين. يريدون نشر دينهم بواسطة الإرهاب والتهديد»، حسبما قال أمام مؤتمر للحزب في ولاية غوا الساحلية الجميلة بعد بضعة أسابيع[15]. واحتفى آخرون باستعادة «كرامة الهندوس وكبريائهم» بعد أعمال العنف. ألمحت منظمة المتطوعين الوطنيين إلى أن حادث مشابه في المستقبل سيؤدي إلى مثل هذه العواقب الدموية. وأصدر إم. جي. فايديا، الناطق الرسمي باسم المنظمة آنذاك تصريحاً بسيطاً: «ليفهم المسلمون أن أمنهم الحقيقي يكمن في كسب ود الأغلبية». في العادة، تترافق مثل هذه البيانات والتصريحات بفقرة إضافية تشير إلى أن الهندوس شعب متسامح خلافاً للمسلمين. لكن معظم الهنود الذين عرفتهم، من الهندوس أو المسلمين، وفي حالات كثيرة كانوا أصدقاء لي يرفضون التصنيفات الدينية، تميزوا بالتسامح إلى حد مدهش. فهو جزء

من ميراثهم الوطني. وسيتطلب الأمر شطحة واسعة من الخيال لضم منظمة المتطوعين الوطنيين إلى مثل هذا الميراث.

الجانب الأخير المزعج في أعمال العنف التي اندلعت في غوجارات تمثل فيما حدث بعدها. فقد تشرد أكثر من مئتي ألف شخص وانتهى بهم المطاف في مخيمات اللاجئين. ولم تقدم الحكومة سوى تعويضات قليلة (أو لم تقدم أي تعويضات على الإطلاق) للناس الذي فقدوا أقاربهم أو خسروا متاجرهم أو دمرت منازلهم، في حين لم توفر سلطات الولاية سوى قدر زهيد من المعونة للاجئين في المخيمات. ومعظم المدارس والملاجئ المؤقتة وفرتها للاجئين لجنة الإغاثة الإسلامية، وهي جمعية خيرية تتبنى نسخة متشددة من الإسلام السني*. والجدير بالذكر أن المسلمين من ضحايا المذبحة هم إما من البهرة أو الاسماعيليين (الذين يدينون بالمذهب الشيعي)، ولم تجمع أياً من الطائفتين روابط قوية مع باكستان التي يهيمن عليها السنة، في حين يمثل الشيعة هناك أقلية ويعاملون بوصفهم مواطنين من الدرجة الثانية. ومع ذلك تخلت عنهم شرطة غوجارات، ونظامها العدلي، ومسؤولي الرعاية الاجتماعية. لذلك وجد كثير من الرجال والشبان المسلمين الغاضبين -سنة وشيعة- مبدأ يهتدون بهديه حيث أعانهم عندما كانوا بأمس الحاجة إلى العون. «من السخرية المريرة أن الشبان المسلمين الذين لم يكونوا متطرفين قبل أعمال العنف تحولوا إلى التطرف بعدها»، كما قال حنيف لاكداوالا، الناشط المسلم المقيم في أحمد أباد ورئيس جمعية خيرية لمساعدة النساء اللاتي يعشن في أحياء الفقر. «لو قدمت الولاية شيئاً للمسلمين -لو أظهرت أي اهتمام بحياتهم وسعادتهم أو طبقت عليهم مبادئ العدالة- لوجدوا ملاذاً آخر يلجؤون إليه». إن المجتمعات المتخيلة تميل إلى إنتاج مجتمعات متخيلة أخرى. ثم تستمد كل واحدة القوة من الأخرى.

ما يمكن أن يقال عن التاريخ الوطني المتخيل يمكن تطبيقه على التقاليد التراثية الدينية. ومثلما تخيل المسيحيون في أوروبة القروسطية عيسى المسيح على هيئة رجل أشقر

* من المهم القول إن آلاف الشباب الهنود، ومعظمهم من الهندوس، ذهبوا أيضاً إلى غوجارات متطوعين لمساعدة ضحايا المذبحة بعد انتهاء أعمال العنف. وكثير من الصحافيين الذين خاطروا بأرواحهم لتسجيل ما حدث في أعمال العنف كانوا من الهندوس على الأغلب.

الشعر، واعتنقوا فكرة «قتل الإله» حين تناسبت مصالحهم التجارية مع اضطهاد اليهود، ومثلما يبحث المسلمون الليبراليون اليوم في الأحاديث النبوية عن أدلة تثبت حق المرأة في الحصول على الفرص المتساوية مع الرجل، كذلك يعيد دعاة مراجعة التاريخ الهندوس ابتكار الماضي وترتيب أحداثه لأغراض معاصرة. من هذه الأدوات البقرة المقدسة. فمجرد ذكر هذا الموضوع يكفي لإثارة غضب هائل لدى القوميين الهندوس، لذلك سوف أكون حريصاً. شاركت ذات مرة في ندوة على التلفزيون في الهند، وجلس إلى جانبي وزير المعلومات والبث (من حزب بهاراتيا جاناتا). كانت الانتخابات على الأبواب في مختلف الولايات، مثلما هي الحال دوماً تقريباً في الهند، وأثار الوزير -كما جرت العادة دائماً- قضية حظر ذبح البقر. قلت إن معظم الهنود الذين تحدثت معهم عبروا عن قلقهم من ارتفاع الأسعار، وقلة الوظائف، وضعف شبكات المياه. أما قضايا ذبح البقر وحظر تغيير الدين بالقوة فهي مسائل يثيرها المختصون الإستراتيجيون في الانتخابات لتشتيت انتباه الناس عن المشكلات الحقيقية. اتقد وجه الوزير غضباً ورفع إصبعه أمامي: «لا تحاول إهانة البقرة. إنها حيوان مقدس. هل تحاول إهانتها؟». نفيت ذلك بالطبع، وبحثت عن إجابة شافية. لكن الوزير نجح في تحويل الانتباه عن الموضوع الرئيس.

الوضع الذي وُجد فيه دي. إن. جها، أستاذ التاريخ في جامعة دلهي كان أشد سوءاً. ففي عام 2001، أصدر الدكتور جها، وهو رجل نحيل في أوائل السبعينيات من العمر، كتاب «أسطورة البقرة المقدسة». قدم فيه الدليل على أن شرائح واسعة من المجتمع الهندوسي -ومنها البراهمة- كانت تأكل لحم البقر في الماضي البعيد. كثير من اليساريين في الهند سعوا إلى تصوير المشكلات بين الهندوس والمسلمين بوصفها نتيجة لسياسة البريطانيين، الذين اتبعوا إستراتيجية فرق تسد وتقسيم الهنود إلى فئات وطبقات مصطنعة للحفاظ على حكمهم للهند. بل إن بعضهم زعم أن الطبقات (الاجتماعية) قد ابتدعت أثناء الحقبة الكولونيالية*. من الواضح إذاً أن هناك دراسات معرفية وأفكاراً من اليمين

* إن استغلال الانقسامات الدينية والطبقية القائمة شيء، وهذا ما فعله البريطانيون دون شك، وابتداعها من العدم شيء آخر مختلف تماماً. من الآثار غير المقصودة لمثل هذه الفكرة حرمان الهنود في الماضي -والحاضر- من أي دور في صنع تاريخهم. كما أنها ترفع مكانة البريطانيين إلى درجة العبقرية، وهو وصف لا يوافق عليه سوى قلة قليلة ممن درسوا الحقبة الكولونيالية في الهند.

واليسار تخضع للمساءلة. وليست لدي النية للحكم على أصالة حجج الدكتور جها وصدقها، لكن حرية التعبير حق مشروع في الهند حرم منه الدكتور جها. فقد حظر كتابه على الفور من قبل حكومة حزب بهاراتيا جاناتا (حصلت على نسختي من الكتاب من لندن). وأجبر الدكتور على البقاء في مسكنه داخل جامعة دلهي لأن شبيبة منظمة باجرانغ دال والناشطين من الطلاب اليمينيين هددوا بقتله. قال الدكتور: «لم يقف أحد معي، ولا حتى الناشر. فحين تستعمل كلمة (بقرة) يفقد الناس المنطق كله».

برزت حركات حماية البقر في أواخر القرن التاسع عشر في شمال الهند، حيث تتركز أعداد كبيرة من السكان المسلمين. اختارت طائفة أريا ساماج الهندوسية الإصلاحية المتشددة، التي يمكن مقارنتها بسبب تقشفها ونزعتها الحربية بالكالفينية، البقرة المقدسة المعرضة للخطر كما زعمت أداةً عاطفية لإثارة المشاعر الهندوسية لدى الجماهير. وتمثل هدف الطائفة في ضم هندوس الطبقات الدنيا إلى الصف، عبر طريقة تنذر بدقة بالإستراتيجيات التي تتبناها القومية الهندوسية هذه الأيام.

قررت زيارة مركز أبحاث إنتاج البقر قرب ناغبور. يسعى المركز، الذي يديره مجلس الهندوسية العالمي، إلى الاعتماد على خمسة منتجات قروية تقليدية للأبقار: الحليب، والسمنة، والزبدة، والبول (لأغراض دينية) والروث (للوقود). رافقني سونيل مانسينغكا، أحد كبار الناشطين في المجلس. ويدير المركز، الذي يعتمد على المهارات البحثية لشبان يحملون شهادة الدكتوراه في الطب والإحياء، نزلاً ومدرسة للسكان القبليين المحليين يحملان اسم سوامي فيفيكاناندا، الفيلسوف الهندوسي والمصلح الاجتماعي الذي يحظى باحترام كبير. قال مانسينغكا ونحن نقترب من حظيرة واسعة للبقر: «اخلع نعليك من فضلك». سألت وأنا أنظر إلى برك من بول وروث البقر التي تغطي المكان: «ماذا؟ حافي القدمين». أجاب: «أجل. روث البقر معقم ومطهر. وإذا كنت تعاني داء قدم الرياضي، فسوف تشفى».

علقت لوحة خارج الحظيرة تقول: «لا تحاول إغاظة البقرة، قدم لها الحب. البصق ممنوع في الداخل. أعط أي هبات أو عطايا إلى العامل لا إلى البقرة». دخلت الحظيرة

بحذر، محاولاً عدم الانزلاق على الأرضية. قال مرافقي: «هذه الأبقار من سلالة نقية من هندستان. قضينا وقتاً طويلاً في فصل السلالات الأجنبية عن المحلية، التي تعد متفوقة من الجوانب كلها». ثم دفعني لأقف وجهاً لوجه أمام ثور ضار بلغ حجم خصيتيه المتدليتين حجم كرتين من كرات الكريكيت. جفلت، فقال: «لا تقلق. إنه من سلالة هندية نقية. لا يمكن أن يؤذيك. فهو يختلف عن الثيران في الغرب». وقفت أمام الثور وجهاً لوجه لوهلة. ثم استطعت بطريقة ما الوصول إلى وسط القطيع عبر طبقة من منتجات الأبقار سمكها بوصتان. أعطوني صينية فضية عليها شموع وزعفران وأرز وأزهار وعجينة حمراء اللون. كان علي أن أدوّر الصينية بضع مرات فوق رأس إحدى البقرات قبل أن ألطخ بالعجينة رأسها ورأسي أيضاً. قال مانسينغكا: «أنت الآن تصلي للبقرة. إنها أمي. أمك». وبدت الأم غير مهتمة ولا منزعجة من هذا الاهتمام كله.

ثم أخذني المرافق إلى المختبرات. صدمتني رائحة الغرفة الأولى قبل عشرين متراً من دخولها. فقد ضمت مئات القوارير التي تحتوي على بول البقر، مجمعة فوق بعضها. هنالك عدد من مواقد بنزن، وبعض البول كان يغلي في الدوارق. قال أحد الباحثين في المخبر، وهو يلوح بكبسولة أمام وجهي: «هذا مضاد للتأكسد سوف يعالج السرطان». وهنالك أيضاً منتجات مشتقة من البول تعالج التهاب القصبات والبدانة، وأخرى منشطة تزود بالطاقة، وغيرها لتنقية الدم. ثم شاهدنا المنتجات المشتقة من روث البقر. إذ إن روث البقر أيضاً يخفي سلسلة مؤثرة من العلاجات المتفوقة على مثيلاتها. أما منتجي المفضل فكان الصابون المصنوع من روث البقر. هنالك أيضاً شامبو مصنوع من روث البقر لمعالجة القشرة. وقال مانسينغكا إن المركز قدم عدداً من التطبيقات المشتقة من روث البقر إلى مكتب الترخيص الأمريكي وإلى هيئات مشابهة في بلدان أخرى. وأضاف: «الآلهة تعيش في روث البقر. هذه الوصفات كلها مذكورة في النصوص المقدسة».

أبلغني مانسينغكا، وهو راجستاني في أواخر الثلاثينيات من العمر، بأنه لا يوجد علاج خارج نصوص الفيدا المقدسة يستحق الاستعمال. عرفت أنه مخلص ويصدق ما يقوله تماماً. فمعتقداته، في مجملها، ترتقي إلى مستوى الأصولية النصية -حالة حديثة يأخذ فيها الخلف معتقدات السلف، التي قبلت في الماضي بوصفها رمزية،

ويعتنقها بوصفها صحيحة وصادقة حرفياً، بل يمكن إثباتها علمياً: الله خلق العالم في ستة أيام؛ وحواء خلقت من ضلع آدم؛ ورام ولد في هذا المكان بالضبط. إلخ. لكن مركز أبحاث البقر كانت له بالفعل استخدامات مهمة ومؤثرة لمنتجات البقر. شاهدت بصحبة مانسينغكا عدة شجرات، سمدت بكتل حيوية بقرية مدعمة ومعالجة بطريقة خاصة. كانت كل ورقة تصدر رائحة مركزة من ثمرة الشجرة - بغض النظر هل هي شجرة مانجا أم ليمون أم برتقال. بدا ذلك مبهجاً ومفرحاً. ورغم كل شيء، قد يشفي بول البقر من السرطان فعلاً!

عند نهاية الجولة، قال مانسينغكا، الذي ظل يبحث طوال الوقت عن علامة تدل على اقتناعي بمزايا منتجات البقرة المقدسة: «عندما تكتب، أرجو أن تكون لطيفاً مع البقرة. فهي أمنا». وعدته بعدم إهانة البقر. وحين عدنا إلى ناغبور، ونزل مانسينغكا من السيارة عند مكاتب مجلس الهندوسية العالمي، كانت هناك بقرة في الشارع قرب المدخل وقد وضعت رأسها في كومة كبيرة من القمامة لتأكل منها. المشهد يتكرر يومياً، حتى في ناغبور، عاصمة حركة حماية البقرة. ولا يبدو أن أحداً يهتم أو يكترث، أو يعترض.

في الخامس عشر من أكتوبر عام 2002، شنق خمسة رجال من الداليت على أيدي مجموعة كبيرة من الغوغاء الهندوس من الطبقة العليا في بلدة جاجار الهندوسية قرب نيودلهي. فقد قبض على الرجال الخمسة وهم يحملون جثة بقرة ميتة اشتروها من قرية مجاورة. ومع أن ذلك يعد جزءاً من مهنتهم الموروثة، بوصفهم من طبقة كامار الفرعية، إلا أن أحد الغوغاء زعم أنهم قتلوا البقرة قبل العمل على جلدها. ولذلك شنقوا وتركت جثثهم معلقة تتأرجح أمام أنظار حشد كبير من الناس. بعد الجريمة، أصر السكان المحليون المصدومون من الداليت على أن البقرة كانت ميتة. روعت وحشية الحادث النادر، الشبيه بما كان يجري في القرون الوسطى، الأغلبية الساحقة من الهنود. لكن جيريراج كيشور، رئيس مجلس الهندوسية العالمي، اكتفى بالقول: «وفقاً لنصوصنا المقدسة، تعد حياة البقرة بالغة الأهمية» [16]. وهذا يعني ضمناً أنها أهم من حياة الرجال الهندوس الخمسة من الطبقة الدنيا.

العلاقات الحارة/ الباردة بين القومية الهندوسية والطبقات الدنيا تمثل مفتاح فهم حظوظ حزب بهاراتيا جاناتا ومصائره. وهي تفسر السبب الذي يجعل من المستبعد أن يفوز الحزب بالأغلبية الساحقة في البرلمان الوطني قبل أن يجد طريقة فعالة للفوز بتأييد مستدام من ناخبي الطبقات الدنيا. فقد ظلت الأغلبية الساحقة من أعضاء منظمة المتطوعين الوطنيين وحزب بهاراتيا جاناتا من الطبقة العليا دوماً. في تسعينيات القرن العشرين، جرت بعض المحاولات لضم شخصيات سياسية بارزة من الطبقات الدنيا - وحتى من المسلمين- إلى حزب بهاراتيا جاناتا من أجل توسيع قاعدته الانتخابية. لكن المحاولات لم تحقق سوى نجاح محدود. ومثلما رأينا في الفصل الأخير، كلما ضاقت قاعدة الحزب الاجتماعية في الهند، زادت فاعليته في استهداف «مصرفه الانتخابي». لقد فقد الحزب مصداقيته حين بدأ فجأة بتقديم الوعود للكل.

برز حزب بهاراتيا جاناتا على المستوى الوطني عبر ردة فعل عنيفة للطبقة العليا على النزعة المتنامية في ثمانينيات القرن العشرين (واستمرت منذ ذلك الحين) لتخصيص الوظائف الحكومية لفئات مختلفة من الطبقات الدنيا. في أحمد أباد، عاصمة «سياسة الزعفران»، اندلعت أعمال عنف قادها رجال الطبقات العليا في عامي 1981 و 1985 احتجاجاً على توسيع حكومة الولاية (من حزب المؤتمر) حصص وظائف القطاع العام لتشمل الطبقات المتخلفة. وأدت السياسة المثيرة للجدل إلى انحسار هيمنة حزب المؤتمر التقليدية على سياسة ولاية غوجارات، حيث اعتمد منذ الاستقلال على دعم الطبقات العليا في الولاية للفوز بالانتخابات مرة بعد أخرى. فتحولت أصوات ناخبيها إلى حزب بهاراتيا جاناتا إلى الأبد. وما حدث في غوجارات تكرر على المستوى الوطني عام 1990، عندما اتبع في. بي. سينغ رئيس حكومة ائتلاف الأقلية التي لم تعمر طويلاً، ما جاء في تقرير لجنة ماندال، الذي أوصى بتخصيص نسبة 27% من الوظائف الحكومية الوطنية كلها للطبقات المتخلفة. وأشعل قرار سينغ شرارة أعمال العنف في شوارع نيودلهي، وقام عدد من الطلاب المنتمين إلى الطبقات العليا بالتضحية بأنفسهم أمام عدسات كاميرات التلفزيون.

الأهم أن أعمال العنف أدت إلى انهيار ائتلاف حكومة سينغ الهش. فقد تألفت حكومته من الأحزاب المعادية لحزب المؤتمر أي الأحزاب الهندية كلها باستثنائه، ومنها حزب بهاراتيا جاناتا وحزبي لالو ياداف ومولايام ياداف. لم يوحد هذه الأحزاب سوى مشاعر الكراهية لحزب المؤتمر. وبعد أن تبنى السيد سينغ توصيات لجنة ماندال، سحب حزب بهاراتيا جاناتا تأييده؛ وهذا ما عجل بتفكك الائتلاف. ثم أطلق إل. كي. أدفاني، رئيس الحزب آنذاك، موكب العربة الحربية إلى أيوديا. وبلغت الأحداث ذروتها في تهديم مسجد بابر بعد سنتين. كان الهدف الظاهري هو الإسلام. لكن الوقود الذي أبقى عربة أدفاني مندفعة على الطريق كان غضب الطبقة العليا على سياسة الطبقة الدنيا. وتمثلت إستراتيجيته لمغالبة المشكلة في توحيد طرفي الصدع كليهما تحت راية الهندوسية بهدف بناء معبد رام في أيوديا. ونجح في مسعاه إلى حد ما. لكن ظل القطبان التوأمان للسياسة الهندية منذ عام 1990 ممثلين في سياسة الطبقة الدنيا مقابل القومية الهندوسية. في حين احتل حزب المؤتمر موقعاً متوسطاً ومزعزعاً بين الجانبين.

كنت في زيارة عابرة إلى مومباي في عام 1998، بعد وقت قصير من وصول حزب بهاراتيا جاناتا إلى السلطة في الهند. ومع أن الحزب كان مجرد واحد من بين أربعة وعشرين حزباً في الائتلاف، إلا أنه هيمن على الحكومة. وأحكم قبضته أكثر بعد أن فاز بانتخابات جديدة عام 1999. إلا أن الائتلاف الحكومي بزعامة حزب بهاراتيا جاناتا خسر السلطة في انتخابات عام 2004، لكن للمرة الأولى -والأخيرة إلى الآن- في تاريخ الهند الحديث يحكم حزب غير حزب المؤتمر مدة ولاية كاملة. وكان أتال بيهاري فاجبايي، الزعيم السبعيني، أول رئيس وزراء في الهند لا يكون عضواً حالياً أو سابقاً في حزب المؤتمر.

كثير ممن قابلتهم في مومباي عام 1998 شعروا بالقلق والتوتر تجاه ما قد يفعله حزب بهاراتيا جاناتا الآن بعد أن حاز على السلطة في نهاية المطاف (باستثناء مدة الثلاثة عشر يوماً في عام 1996، حين لم يتح الوقت لفاجبايي حتى للجلوس على مقعد رئيس الوزراء). كان الحزب على مستوى التوقعات. فبعد بضعة أسابيع من استلام السلطة، أجرى خمس

تجارب نووية تحت صحراء راجستان. وكثير من الهنود الذي عارضوا الأسلحة النووية ونظروا باعتزاز وتقدير للموقف الأخلاقي الذي صاغه نهرو في السياسة الخارجية بعد الاستقلال، وجدوا أنفسهم فجأة يلوحون بالراية الهندية الثلاثية الألوان. كنت في حفل أتحدث مع روائي وصف نفسه بأنه ليبرالي: «لا أؤيد حزب بهاراتيا جاناتا، لكن هذه لحظة خاصة جداً في التاريخ الهندي. فلأول مرة في أكثر من ألف عام لدينا حكومة هندوسية، وامتلكت الشجاعة لإغضاب أمريكا بالتجارب النووية»، كما قال.

هدأ فاجبايي حدة أسوأ مخاوف شركائه عبر تجميد المسعى إلى تحقيق ثلاثة من أهم أهداف الحزب: وضع قانون مدني مشترك، كان سيعني إلغاء قوانين الأحوال الشخصية المستقلة التي منحها نهرو إلى المسلمين؛ وبناء معبد رام في أيوديا؛ وإلغاء المادة التي تمنح في الدستور الهندي درجة أكبر من الاستقلال إلى ولاية جامو وكشمير – الولاية المقسمة على سفوح جبال الهملايا، التي تزعم باكستان أنها تابعة لها*.

لكن في عام 1998، ظل بعض أفراد الطبقة الوسطى الهندية وكثير من المستثمرين الأجانب في حالة من القلق والخوف. وعلى شاكلة الأحزاب السياسية الأخرى في الهند، تجمع حزب بهاراتيا جاناتا رابطة عاطفية قوية بالاعتماد الذاتي الاقتصادي، صيحة حشد الجماهير التي أطلقتها حركة الاستقلال عن بريطانية. وكان مانموهان سينغ قد تخلى منذ عام 1991 عن العناصر الرئيسة في إطار نهرو الاقتصادي. لكن حزب بهاراتيا جاناتا وغيره من الأحزاب ظلت تتبنى القضية القديمة، وبقي شعار الاكتفاء الذاتي عاملاً قوياً في فلسفة منظمة المتطوعين الوطنيين، التي كثيراً ما تصف المنتجات الأجنبية بأنها «ملوثة».

في عام 1995، أغلقت حكومة المدينة التابعة للحزب الفرع الوحيد لمطاعم كنتكي فرايد تشيكن في نيودلهي بعد أن وجد مفتشو الصحو ذبابة في مطبخ المطعم. العارفون بمعايير النظافة والصحة في مطاعم نيودلهي شككوا قليلاً بذريعة الحزب. وعلى أي

* تتألف ولاية جامو وكشمير من جزأين رئيسين: جامو التي تسكنها أغلبية هندوسية، ووادي كشمير، الذي تسكنه أغلبية مسلمة. وهناك جزء ثالث، لاداك، تسكنه أغلبية بوذية. وسوف أشير منذ الآن فصاعداً إلى الولاية باسم كشمير.

حال لم يكن الإغلاق ضرورياً نظراً لأن الزبائن الهنود أجمعوا كلهم تقريباً على أن طعم الدجاج المقلي يناقض الدعاية عن مذاقه اللذيذ. لكن الإغلاق بعث برسالة سياسية. وعلى نحو مشابه، وعد حزب بهاراتيا جاناتا في بيانه الانتخابي عام 1998 بأنه سيقبل الاستثمار الأجنبي، لكن فقط في المجالات التي تظهر فيها الحاجة إلى التقانة الجديدة: «الرقاقات المصغرة لا رقائق البطاطا» كما يقول الشعار. ومن ثم، كان قلقاً مشروعاً من قيام الحزب بإجهاض إصلاحات مانموهان سينغ وعكسها. لكن حكومة فاجبايي سرعان ما اعتنقت بكل حماس مبدأ تحرير الاقتصاد، مع أن حظوظها أفضل في اجتذاب الاستثمار في رقائق البطاطا من الرقاقات (الإلكترونية) المصغرة.

تمثلت أعظم آمال أنصار الحزب من الناخبين -وربما لا يمكن وصف سوى قلة قليلة منهم بأنهم من القوميين الهندوس الحقيقيين- في الوفاء بوعد الحزب بأن يكون «مختلفاً». بعث هذا الشعار الانتخابي المؤثر جداً بالرسالة الواضحة التي تشير إلى أن الحزب لن يذعن للفساد المستشري في هذا العدد الكبير من مجالات الحياة العامة الهندية. وجسد طريقة فعالة لتمييز حزب بهاراتيا جاناتا عن حزب المؤتمر، الذي أوجد نظام الفساد، وعن أحزاب الطبقات الدنيا، التي استكملته. وربما لا يوافق الهنود على الكراهية الطائفية في حزب بهاراتيا جاناتا، لكنهم يستطيعون على الأقل التطلع إلى حقبة من الحكم النظيف.

تبين أن هذا الأمل مبالغ في التفاؤل. فقد أشبع الحزب جزءاً من شهوة سفك الدماء لدى أنصاره الأساسيين، كما رأينا في غوجارات، وهدأت حدة غضب منظمة المتطوعين الوطنيين، التي كانت تعبر عن سخطها على الأجندة الاقتصادية الليبرالية للحكومة، نتيجة قرار الحزب بتلوين معظم المناهج التعليمية بلون «الزعفران». لكن في آليات عمل الحكومة اليومية، ثبت أن حزب بهاراتيا جاناتا على الدرجة نفسها من الفساد والانتهازية التي تسم أي حزب سياسي آخر. أما الفارق الحقيقي الوحيد الذي يمكن العثور عليه في «الحزب المختلف» فهو الازدراء السافر للأقليات. وحتى هنا، أرسل الحزب إشارات مختلطة. ففي عام 2004، لم يتمكن فاجبايي من مقاومة إغراء التماس أصوات المسلمين

حين لاحت الانتخابات في الأفق. وأصبح هدفاً لكثير من الدعابات التهكمية أثناء الحملة الانتخابية حين اعتمر عمامة تقليدية خضراء ووقف مع بعض الوجهاء المسلمين أمام عدسات المصورين. ومن الواضح أن الإستراتيجية فشلت، فقد خرج الحزب من السلطة. وكانت تلك نهاية غير متوقعة لحكومة بدت أنها انتقلت من قوة إلى قوة.

قبل أن انتقل إلى الهند، قال لي زميل في صحيفة فايننشال تايمز، كان واسع الاطلاع على شؤون الهند: «تذكر أن الأمور في الهند ليست جيدة أو سيئة كما تبدو في الظاهر». ومن أكثر الملامح اللافتة للانتباه في انتخابات عام 2004، تراجع حصة الأصوات التي نالها كلا الحزبين الوطنيين. في الفصل الآتي، سوف نعاين حظوظ حزب المؤتمر وأسرة نهرو - غاندي (الحاكمة). لكن في خضم الفرح العارم في أوساط حزب المؤتمر، تجاهل الهنود الرابح الحقيقي في انتخابات عام 2004. فقد تراجعت حصة حزب بهاراتيا جاناتا من أصوات الناخبين الهنود من 24% عام 1999 إلى 22% عام 2004. أما حصة حزب المؤتمر فقد تراجعت من 28% إلى 26%.

الرابحون الحقيقيون في انتخابات عام 2004 هم مجموعات عديدة من أحزاب الطبقات الدنيا والأحزاب الإقليمية، التي تستمر حصتها الجمعية من التمثيل الوطني بالارتفاع لتتجاوز الآن نصف الأصوات كلها على مستوى الهند برمتها. ليس لدى أي من هذه الأحزاب برنامج اقتصادي، ولا تهتم سوى قلة قليلة منها بالسياسة الخارجية أو مبادرات السلام مع باكستان (أو الحرب معها). وفي لحظات نادرة من الأزمة الوطنية امتلك حزب بهاراتيا جاناتا القدرة على مغالبة الفوارق الطبقية وتوحيد عدد كبير من الهنود حول هويتهم الدينية - لكن في لحظات نادرة فقط. وحين تعود الأمور إلى طبيعتها العادية، يرجع الهندوس إلى طبقتهم الضيقة أو هوياتهم اللغوية. وفي الصراع بين الطبقات الدنيا والقومية الهندوسية، يبدو أن للأولى اليد العليا. وربما يمكن تلخيص الوجهة السياسية الهندية بعبارة «التشظي هو القاعدة!».

أثناء حملة انتخابات عام 2004 زرت ولاية غوجارات لمراقبة حظوظ حزب بهاراتيا جاناتا في معقله. فقد قرر الحزب التقليل من أهمية القومية الهندوسية والتركيز على

نجاحه في الإصلاحات الاقتصادية: حققت الهند معدل نمو بلغ 8.4% في السنة السابقة وهدفها تحقيق النسبة ذاتها عام 2004. وعلى الرغم من المذابح التي وقعت عام 2002، كانت غوجارات واحدة من أكثر الولايات استفادة من الإصلاح الاقتصادي الليبرالي في الهند. فمستوى المعيشة فيها من أعلى المستويات في الهند. وهي أكثر ولاية معولمة. ونسبة كبيرة من أصحاب شركات البرمجيات في وادي السيليكون، والطبقة الوسطى الآسيوية المزدهرة في بريطانية أتت من غوجارات. لكن الحماس لشعار حزب بهاراتيا جاناتا الانتخابي في عام 2004، «الهند المتلألئة»، لم يكن كبيراً.

حين كنت في الولاية تمكنت من معرفة مكان لال كريشنا أدفاني، نائب رئيس الوزراء والرجل الذي صمم إستراتيجية معبد رام (القومية المتطرفة) التي أدت إلى سطوع نجم الحزب على الساحة الوطنية في الثمانينيات والتسعينيات. كان أدفاني يستظل من قيظ النهار في المسكن الرحب لأحد رجال الأعمال المحليين في أحمد أباد. وكنت قبل بضعة أسابيع قد زرت منزل أحد زعماء مجلس الهندوسية العالمي الذي عبر عن شعور بالمرارة من النبرة المعتدلة لحملة انتخابات حزب بهاراتيا جاناتا. وقال إن معبد رام ما يزال أضغاث أحلام وإنه يشعر بالاستيلاء من أدفاني وفاجبايي على وجه الخصوص: «لقد وصل كل منهما إلى السلطة على عربة رام، لكن حين جلس على العرش تخلى عن رام». كانت شكوى ردد صداها باطراد الناشطون المتشددون مع نهاية مدة حزب بهاراتيا جاناتا في السلطة: أين معبد رام؟

في عام 2002، اعتقد المتشددون القوميون الهندوس أن الحكومة وجدت أخيراً نفسها حين حشدت الأنصار والمؤيدين دعماً لناريندرا مودي، رئيس وزراء ولاية غوجارات، وسمحت له بالدعوة إلى انتخابات مفاجئة على مستوى الولاية حيث كانت الكراهية السافرة للمسلمين الموضوع المهيمن. وأثناء الحملة، قال أشوك سينغال، أحد زعماء مجلس الهندوسية العالمي: «ما حدث في غوجارات سوف يتكرر في شتى أنحاء البلاد»[17]. حقق الحزب فوزاً مريحاً في انتخابات الولاية. لكنه تأثر سلباً بالتوتر (العسكري) بين الهند وباكستان. وهذه مسألة مهمة على نحو خاص لولاية غوجارات، الواقعة على حدود

باكستان. بعد عام 2002، تراجعت حدة التوتر بين البلدين وأصبح النمو الاقتصادي والاستقرار الإقليمي من الأولويات الرئيسة للحكومة الوطنية. وأعاد الحزب أنصاره المتشددين المتعطشين لسفك الدماء إلى ثكناتهم، ليلقي إليهم بين الحين والآخر شيئاً يهدئ شهوة القتل لديهم.

أسعفني الحظ حين قابلت أدفاني صدفة أثناء انتخابات عام 2004. فخلافاً لفاجبايي، الذي وافق على مقابلتي عدة مرات، تجاهل نائب رئيس الوزراء الطلبات التي قدمتها للقائه. والآن، جلس في ركن غرفة واسعة وبدا كأنه في مجلس عزاء. وكان أرون جيتلي وزير العدل (من حزب بهاراتيا جاناتا) حاضراً أيضاً. كلا الرجلين يمثل ولاية غوجارات في البرلمان. ولد أدفاني في كراتشي، التي كانت آنذاك جزءاً من الهند الموحدة تحت حكم البريطانيين. وتمحورت حياته حول كراهية باكستان والشك في ولاء الأقليات المسلمة في الهند. وموكب عربته الرمزي عبر الهند خلف قتلى من المسلمين في كل بلدة مر بها. لكن أثناء حملة عام 2004، حتى أدفاني، مثل فاجبايي، اعتمر العمامة الإسلامية ووقف أمام عدسات المصورين.

قلت له إن منظمة المتطوعين الوطنيين اشتكت من أنه تخلى عن «سياسة الزعفران». فقال: «منذ أن كنت طفلاً، كانت المنظمة تؤثر في نفسي وفي فلسفتي. لن أتخلى عنها أبداً. لكن أعظم إنجازاتنا في السنوات الست الأخيرة كان تقوية نظام الفيدرالية في الهند. وأثبتنا أن الحكومة الائتلافية المتعددة الأحزاب تنجح فعلاً، ويمكن أن توفر حكماً مستقراً للهند. هذا هو أعظم إنجاز حققناه».

رفض الانجراف إلى السؤال المتعلق بتخليه عن القومية الهندوسية. استشهدت ببعض العبارات الفظة التي كان يقولها بحقه بعض الأعضاء في منظمة المتطوعين الوطنيين والمجلس العالمي للهندوسية. فقد توقع الكل أن يفوز حزب بهاراتيا جاناتا بانتخابات عام 2004. وتوقعوا أيضاً أن يتنحى فاجبايي، الذي يقترب من عيد ميلاده الثمانين، لمصلحة أدفاني ليشغل منصب رئيس الوزراء. لكن الوريث الشرعي، البالغ من العمر سبعة وسبعين عاماً، لا يصغر فاجبايي كثيراً، ويبدو منهكاً. فإما أنه علم أن استطلاعات الآراء كلها

غير دقيقة، وأن حزب بهاراتيا جاناتا سوف يخسر، أو أن الرجل لم يكن متحمساً للحملة الانتخابية المعتدلة التي كان يخوضها. قال معترضاً بوهن: «لا، لا أعتقد أن أعضاء من المنظمة قالوا عني هذا الكلام. ربما كانوا من أعضاء المجلس، لكن ليس المنظمة. فهي منضبطة جداً». لكن أثناء انتخابات عام 2004، أظهرت منظمة المتطوعين قدراً لافتاً من عدم الاكتراث واللامبالاة. إذ لم يتطوع سوى قلة قليلة من أعضائها، الذين يعدون بمئات الآلاف في غوجارات، في العمل الانتخابي لمصلحة حزب بهاراتيا جاناتا، وهو مصدر قوة حاسم الأهمية للحزب في الانتخابات السابقة. أرادت منظمة المتطوعين الوطنيين اللجوء إلى أسلوب الصدمة والرعب. لكن الحزب حصر رسائله الانتخابية في إطار معدلات النمو الاقتصادي والمؤشرات المرتفعة لسوق الأوراق المالية.

بعد بضعة شهور من هزيمة الحزب، اعتقل واحد من أقوى الرهبان الهندوسيين المتشددين في كانشي بتهمة ارتكاب جريمة قتل. أطلقت وسائل الإعلام على الراهب (بأسلوب درامي إلى حد ما) لقب «بابا الهندوس»، وظهر على شاشات التلفزيون في طول البلاد وعرضها وهو يُجر، مثل أي مجرم عادي، إلى سيارة الشرطة لتنقله إلى السجن. وجد أدفاني، الذي أصبح في هذه المرحلة زعيماً للمعارضة، في الحادثة فرصة مثالية لإحياء صيحة الحرب القديمة: «الهندوسية في خطر». وهذا سيساعد في تهدئة غضب المنظمة، التي ما يزال أعضاؤها ينتقدون بشدة خيانة أدفاني المزعومة للقضية القومية الهندوسية. وقيل إن «المعلم الحكيم» (اللقب الرسمي للراهب المتهم) أعد عن سابق إصرار وترصد جريمة قتل مسؤول في المعبد كان يبتزه فيما يتعلق بعلاقة أقامها مع امرأة شابة. وزعم أيضاً أنه بذر أموال حسابات معبده في كانشي، البلدة المقدسة في ولاية تاميل نادو.

حامت الشكوك أيضاً حول جايالاليثا، رئيسة وزراء الولاية، التي أمرت باعتقال الراهب، واتهمت بأنها تضخم التهم الموجهة إلى «المعلم الحكيم» لأسباب سياسية. فقد تحالف حزب جايالاليثا القومي التاميلي مع حزب بهاراتيا جاناتا في الانتخابات الوطنية. وفقد تمثيله في نيودلهي. ولم يترك له أي مقعد من مقاعد الولاية الأربعين.

وبوصفها ناشطة سياسية لا تعرف الرحمة، اعتقد كثيرون أن جايالاليثا قد رتبت عمداً أمر إذلال «المعلم الحكيم» علناً وعلى رؤوس الأشهاد لترسل إشارة تعبر عن رفضها للقومية الهندوسية وتنهي تحالفها مع حزب بهاراتيا جاناتا. وقبل بضعة أسابيع، أبطلت القانون الذي يحظر التبشير الديني (ويستهدف المبشرين المسيحيين والدعاة المسلمين) بعد مضي سنة واحدة على تطبيقه. ولكي تضيف مزيداً من الشكوك حولها، أمرت جايالاليثا باعتقال «المعلم الحكيم» في عيد الأضواء، أقدس أيام الهندوس على الأرجح. كان بمقدورها اعتقاله في يوم آخر. لكنها آثرت التلويح بالراية الحمراء أمام ثور (غربي طبعاً!).

انتهز أدفاني الفرصة لإعادة العربة الهندوسية الضخمة إلى المسار. وأعلن، هو وزملاؤه، إضراباً عن الطعام مدة ثلاثة أيام، ونظموا اعتصاماً أمام البرلمان في نيودلهي احتجاجاً على المعاملة المهينة للمعلم الحكيم. وقال زعيم حزب بهاراتيا جاناتا إن صبر الهندوس على وشك أن ينفد. وقارن اعتقال المعلم الحكيم بتعليق إنديرا غاندي للديمقراطية عام 1975: «عملية الاعتقال على درجة من الأهمية في تاريخ الأمة تماثل فرض حالة الطوارئ. حتى أثناء الحكم البريطاني، لم يتلق الزعماء الهندوس مثل هذه المعاملة»[18]. وأعد المسرح لمواجهة درامية بين المتشددين الملتزمين سياسة «الزعفران» والحكومة العلمانية الجديدة. لكن ما فاجأ حتى المنتقدين أن احتجاج أدفاني فشل: إذ لم يأت أحد إلى مكان الاعتصام. وبعد بضع ساعات عاد المصورون إلى بيوتهم.

كان من اللافت فعلاً إحجام معظم الهندوس عن التعبير عن غضبهم على اعتقال «المعلم الحكيم». وربما شعر الناس أن في التهم شيئاً من الحقيقة (لم تنظر المحاكم في القضية حتى الآن – 2006). وبغض النظر عن ذلك، وضح غياب مشاعر الغضب أمراً جوهرياً أكثر أهمية: لا يوجد بابا هندوسي لأنه لا توجد كنيسة هندوسية. فالرهبان كلهم في معبد «المعلم الحكيم» في كانشي من البراهمة، وكذلك معظم العاملين والمتعبدين. لذلك فإن المعلم الحكيم ليس سوى بابا برهمي. وبالمقابل، جذب بناء معبد رام، بوصفه موضوعاً يحشد الناس، فئات عريضة من الهندوس، نظراً لأن ملحمة رامايانا مألوفة

للطبقات جميعها. وفي خضم اندفاعه المتعجل لإثارة مشاعر القوميين الهندوس، نسي أدفاني حساباته الانتخابية الأساسية. في عام 2006، تنحى عن زعامة حزب بهاراتيا جاناتا لمصلحة راجناث سينغ، الزعيم المنتمي إلى الطبقة العليا في ولاية أوتر براديش. ومع أن سينغ أتى من الصفوف التقليدية للحزب، إلا أنه عين عدداً من زعماء الطبقات الدنيا في مناصب عليا في الحزب. وبدا أنه تعلم من بعض أخطاء سلفه.

كنت على بعد عدة أميال من «المعبد» إذا جاز التعبير. لكن استطعت تبين قاعة التأمل المهيبة وهي تتألق بالأضواء الزرقاء والبيضاء اللألاءة. أتيت لزيارة سري سري راڤي شنكار (غير عازف السيتار المعروف)، أبرز المبشرين الهندوس الناجحين (من السلالة الجديدة)، في «مؤسسة فن العيش» التي أنشأها في جنوب الهند. كان الوقت مساء، وتجمع المئات من الأتباع لأداء الصلاة. وعندما اقتربت بدت القاعة، التي بنيت قبل بضع سنوات، أكثر إثارة. فقد كانت بارتفاع خمسة طوابق، وشيدت من الرخام على شكل زهرة اللوتس. هنالك ألف وثماني ورقات من أوراق الورد المرمرية تغطي الجدران الخارجية، وترمز إلى تنوع الوعي الإنساني. أما تمويل هذا البناء المترف فأتى من هبات الشركات -ومعظمها من شركات البرمجيات في بنغالور القريبة- ومن عائدات المؤسسة من الدورات التعليمية والتدريبية على تقنيات التنفس والتأمل التي تحظى بشعبية كاسحة. قالت الشابة المهذبة التي عينت دليلاً لي في جولتي في المكان: «تفضل، أتيت في الوقت المناسب لمشاهدة المرشد الروحي يتلقى أسئلته المسائية».

المبنى من الداخل، الذي صمم على طراز المدرج الروماني، كان أشد إثارة وجاذبية. جلسنا على درجات مرمرية صقيلة بيضاء اللون تؤدي إلى منصة في المركز. شعرت وكأنني دخلت إلى كعكة زفاف ضخمة إذا جاز التعبير. كانت الجدران والسقوف مغطاة بأزهار اللوتس الوردية اللون. وعلى الأعمدة التي تدعم القبة حول المنصة نقشت رموز ديانات العالم الكبرى: الهلال، والصليب، ونجمة داوود. في المركز، نقش رسم أكبر حجماً من الرموز الأخرى يمثل لاكشمي، إلهة الثروة الهندوسية. وجلس على المنصة فوق ما بدا أنه عرش ضخم رجل وحيد يلبس رداء أبيض تهدلت لحيته الطويلة وخصل

حريرية من شعره على كتفيه. بدا وكأنه عيسى المسيح يصور دعاية لشامبو للشعر، هذا هو سري سري راڤي شنكار.

علا صوت التراتيل والصنجات. ثم اختتمت الصلاة بصمت خيم على القاعة. حان الوقت الذي يتلقى فيه المعلم الأسئلة. توقعت أن يسأل الحاضرون عن الوعي السامي أو الميتافيزيقيا. لكن الأسئلة تركزت غالباً على القضايا المتعلقة بكيفية التعامل مثلاً مع المراهقين المتمردين، وهل البقاء إلى وقت متأخر في الوظيفة فكرة جيدة، وما هي الطريقة الفضلى لاختيار الزوجة أو الزوج. تحدث المعلم بصوت هادئ جهوري. لكن إجاباته شابهت إجابات جدة مبرحة شيبتها السنون لا داعية له هذا العدد الكبير من الأتباع والمريدين. سألت إحدى الحاضرات كيف تعلم حقاً أنها امرأة صالحة. فقال: «لست بحاجة إلى أن تكوني طيبة ورقيقة وصالحة على الدوام». فعلت ضحكات الحاضرين. ونظرت حولي بحيرة لأرى مئات العيون اللامعة والتعابير المنتشية. السؤال اللاحق، الذي أتى بواسطة البريد الإلكتروني وقرأه أحد أتباع المعلم، اختتم بعبارة: «أحبك جداً». سأل أحدهم عن الرشوة وهل دفعها يعد خطيئة دوماً. فأجاب: «يجب ألا تتشبث بالمثالية على الدوام. في بعض الأحيان عليك أن تقدم بعض التنازلات». مرة أخرى، انفجر الحاضرون ضاحكين. بدأت أتساءل عن ماهية تقنيات التنفس في «فن العيش».

بعد انتهاء جلسة الأسئلة والأجوبة، قيل لي إن الوقت قد أزف للقائي مع سري سري راڤي شنكار. تطلب الأمر بعض الوقت لبدء المقابلة لأن حشوداً من الناس كانت تحيط بالمعلم، وتسعى للحصول على مباركته. كان نصف الحاضرين من الغربيين. صاحت امرأة شقراء الشعر حين كان يقترب من غرفة المقابلة: «هل أحصل على بركتك؟». التفت إليها ببطء ووضع يديه عليها. فأشرق وجهها بالبهجة والغبطة. أخيراً، دخل الغرفة. وبعد أن جلسنا، سألته عن رأيه باعتقال «المعلم الحكيم»، راهب كانشي. فقال: «مثل الحادث صدمة لي. وصدمني أيضاً سماع هذه المزاعم كلها عن التلاعب بأموال المعبد وعدم كفاءة إدارتها. لكنني لم أفاجأ من غياب ردة فعل الناس. فالهندوس قوم يتصفون بالوداعة ولين العريكة. نحن شعب لا نؤمن بالعنف. لكن ربما يكون للأمر علاقة أيضاً

بحقيقة أن المؤسسة لم تتصل بالناس قط. وفئات أخرى من المجتمع لا تشعر بأي رابط يجمعها بمعبده».

وخلافاً لمعبد «المعلم الحكيم» القذر في كانشي، فإن مؤسسة فن العيش نظيفة ومرتبة. وغرفة الاجتماعات فيها تبدو مثل قاعات مجالس إدارات الشركات. هناك شاشات بلورات سائلة. الناس من مختلف المشارب والديانات يتلقون الترحيب في المؤسسة. وتقبل بطاقات الائتمان الرئيسة كلها. واشتهر سري سري راي في شنكار بأنه متقشف وزاهد وليبرالي. لكن مالا يعرفه الناس عنه هو ارتباطه الوثيق بمنظمة المتطوعين الوطنيين، أو تقاسمه منصة مع زعماء المجلس العالمي للهندوسية في اللقاءات العامة. سألته عن معبد رام وهل يجب بناؤه في أيوديا. قال: «افترض أنه مسقط رأس المسيح أو محمد. ما الذي تفعله في هذه الحالة؟ هل توافق على تشييد بناء آخر فوق الموقع؟ دعونا نبني معبد رام، وليعد المسلمون ذلك علامة على حسن النية وسيكون المعبد بيتاً لله وللمسلمين جميعاً». سألته: «لله؟». أجاب: «أجل. فكما ترى، نحن نقبل السبل المؤدية إلى الله كلها. أحياناً نرغب بأن تحذو الديانات الأخرى حذونا».

ذكرتني كلمات المعلم برغبة أدفاني في رؤية مزيد من «المسلمين الهندوس» ومزيد من «المسيحيين الهندوس» وذكرتني أيضاً بمقابلة أجريتها مع ناريندرا مودي في غوجارات، قال فيها مودي: «لسنا ضد غير الهندوس. وما لا يمكن أن نقبله هو أن يقول الآخرون (نحن أنصع من اللون الأبيض. وديننا أفضل من دينكم)». ومثلما رأينا، عرض مودي رأيه بمثل هؤلاء بطرق أكثر شدة وقسوة. وتساءلت هل يؤمن المعلم حقاً بذلك كله. بدا مهذباً ورقيقاً ولطيفاً - وإن اعتقدت أنه يعاني حالة معتدلة من النرجسية. سألني: «لماذا يريد الدعاة والمبشرون دفع الناس إلى الارتداد عن دينهم. هذا أمر يدعو للأسف الشديد. يجب أن نحمي التنوع الثقافي للكوكب ولا نحاول تغييره». أشرت إلى أن مؤسسة فن العيش تزدهر في أماكن مثل كاليفورنيا، ولندن، وهولندا: «أجل، لكننا لسنا ديناً. نحن لا نحاول تغيير ديانة الناس. هناك سبل عديدة للوصول إلى الله».

بعد بضعة أسابيع تلقيت مكالمة هاتفية من رام ماداف، الناطق الرسمي باسم المتطوعين الوطنيين: «أريد التحدث معك عن سري سري راڤي شنكار. كنت أتحدث معه قبل أيام وقال إن مقالتك في فايننشال تايمز أصابته بخيبة الأمل. وكان يأمل أن تنقل آراءه عن التسامح والتعددية». هذا صحيح لأن المكان لم يتسع في المقالة للاستشهاد بآراء المعلم عن هذه القضايا. لكن فوجئت حين اختار منظمة المتطوعين الوطنيين -من بين المنظمات الأخرى كلها- لينقل لي شكواه. وعدت أن أنتهز الفرصة القادمة للاستشهاد بآراء المعلم بإسهاب. والآن ها أنا أفي بالوعد.

أعترف بأنني لم أشعر ببركة اللقاء مع المعلم. لكنه يمتلك فعلاً معرفة على قدر كبير من الأهمية، كحال غيره من الزعماء المشهورين للطوائف والملل الهندية، مثل ديباك تشوبرا، ورامديف، وغيرهما. ولكي يزدهر حزب بهاراتيا جاناتا ومنظمة المتطوعين الوطنيين مرة أخرى، يحتاجان إلى تعلم الدروس من السلالة الحديثة من المرشدين الروحيين - رجال الأعمال في الهند، الذين تمكنهم مهاراتهم في التسويق والعلاقات العامة من الوصول إلى الناس على مختلف مشاربهم وتوجهاتهم وخلفياتهم. ربما يكون «المعلم الحكيم» مذنباً أو غير مذنب بالتهمة، لكن من المؤكد أن بالإمكان اتهامه بفقدان الصلة مع الناس. وشخصيات مثل سري سري راڤي شنكار، تزداد صلة بهم. إن التحدي الذي يواجه حزب بهاراتيا جاناتا هو التعلم من الناس مثلما يفعل المعلم.

كتب سوابان داسغوبتا، أشهر المعلقين الصحفيين على القومية الهندوسية في الهند، يقول: «من الواضح تماماً أن النظام البرهمي الراسخ غير قادر على الارتقاء إلى مستوى التحدي. أما النتيجة الختامية فواضحة لا لبس فيها. هنالك تراث تقليدي مزدهر لما يمكن أن نسميه الهندوسية التبشيرية. هنالك أشباه لبات روبرتسون وبيللي غراهام في الهندوسية الحديثة. وفشل القومية الهندوسية المنظمة يكمن في عدم قدرتها على الاتصال بأتباع ومؤيدي المبشرين الأفراد»[19].

انتهت حقبة السياسة الخاضعة لهيمنة البراهمة في الهند. وأعضاء منظمة المتطوعين الوطنيين، المنتمين إلى الطبقة العليا والمؤمنين بالتضحية بالمتع المادية ونكران الذات،

يفقدون صلتهم بواقع بلد تنتشر فيه القيم الاستهلاكية بسرعة بين الطبقات جميعها في المدن. إذ لم يعد الناس يربطون الهندوسية بصورة آلية مع الفقر أو التبتل والرهبنة. والمستهلكون، بغض النظر هل هم من البراهمة أو من أدنى الطبقات، في المدن أو في الأرياف، يصوتون لنوع جديد من الهندوسية وفقاً لمحافظهم المالية. وتحويل هذه المحافظ إلى أرباح انتخابية سيكون هدف حزب بهاراتيا جاناتا في السنوات القادمة. وعلى نحو مشابه، أصبحت نزعة «السنسكرتة»، حيث تتبنى الطبقات الدنيا أساليب عيش الطبقات العليا، ظاهرة يستفيد منها الجناح الهندوسي اليميني. ومازالت فرصة حزب بهاراتيا جاناتا كبيرة في حكم الهند مرة أخرى. فالوقت مبكر جداً على كتابة نعيه.

هوامش

1- Sen, The Argumentative Indian, p. 159 :انظر

2- قال توبكاري إن بعض التعابير والأفكار قد استعيرت من ألفن توفلر، الخبير الأمريكي المتخصص بالعلم المستقبلي، الذي شاعت قراءة كتبه، ومنها «الموجة الثالثة، و«صدمة المستقبل»، في السبعينيات والثمانينيات.

3- تتوافر للقراء المهتمين بحضارة الهارابيين مراجع عديد. يمكنهم البدء بالكتب التالية:

Romila Thapar's Early India, A. Ghosh's The City in Early Historical India, F. Braudel's A History of Early Civilisations or Basham's The Wonder That Was India.

4-مقابلة مع المؤلف، 2004.

5-Natwar Jha and N. S. Rajaram, The Deciphered Indus Script (Aditya Prakashan, New Delhi, 2000).

6-Sen, The Argumentative Indian, p. 66.

7-Basham, The Wonder That Was India, p. 32.

8-Benedict Anderson, Imagined Communities (Verso, London, 1983) p. 15.

9-Christophe Jaffrelot, The Hindu Nationalist Movement and Indian Politics, 1925 to the 1990s (Hurst & Co, London, 1996).

10-شواهد غولوالكار مأخوذة من:

Bunch of Thoughts or We, or Our Nationhood Defined.

11- للتعرف على منظمة المتطوعين الوطنيين بمزيد من التفاصيل، انظر:

Walter K.Andersen and Shridhar D. Damle, The Brotherhood in Saffron: The RSS and Hindu Revivalism (Vistaat Publications, New Delhi, 1987).

12- Sen, The Argumentative Indian, p. 48.

13-على سبيل المثال لا الحصر، هنالك تقارير جامعة لمنظمة العفو الدولية، ومنظمة حقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان الوطنية (في الهند)، ومنظمة منبر المواطنين (في الهند أيضاً). جميع هذه التقارير توصلت إلى نتائج متماثلة.

14-من تقرير:

How Has the Gujarat Massacre Affected Minority Women – The Survivors Speak, in John Dayal, ed. Gujarat 2002.- Untold and Retold Stories of the Hindutva Lab (Media House, Delhi, 2002), p. 289.

15-كما وردت في مقالة للمؤلف في صحيفة فايننشال تايمز، 2002/4/15.

16-Neena Vyas in The Hindu, October 2002

17- انظر: Amnesty International, Public Statement 183, 16 October 2002

18-Sift New' s, 20 November 2004.

19-Swapan Dasgupta, 'Evangelical Hinduism', Seminar, January 2005.




@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

عاش المتزلفون المداهنون!

قصة غرام حزب المؤتمر المستمرة مع

أسرة نهرو - غاندي (الحاكمة)

«لم تجذبني السلطة قط، ولا كان المنصب هدفي. كنت على يقين دوماً بأنني إذا وجدت نفسي في الموقع الذي أحتله اليوم، فسوف أتبع دوماً الصوت الذي ينبع من داخلي. واليوم يأمرني هذا الصوت بالتخلي بكل تواضع عن هذا المنصب [رئاسة الوزراء]. أناشدكم قبول قوة قناعتي وإدراك أنني لن أنقض هذا القرار».

سونيا غاندي، وهي تعلن رفض تسلم
رئاسة الوزراء في الثامن عشر من مايو
2004، في أعقاب فوز حزبها بالانتخابات.

قلة من الأشخاص في الهند اليوم -وربما لا يوجد أحد- يثيرون هذا القدر من الإطراء والكراهية مثل سونيا غاندي. فقد ولدت في بلدة صغيرة في شمال إيطاليا عام 1945، ولا يوجد في شخصيتها الخجولة والمتكتمة ما يبرر أي منهما (الإطراء والكراهية). التقت سونيا براجيف غاندي، ابن إنديرا وحفيد جواهرلال نهرو، في كمبريدج في الستينيات، ووقعت في غرامه من أول نظرة. كان راجيف يدرس الهندسة وسونيا تتعلم الإنكليزية. تزوج الاثنان عام 1968 وانتقلا إلى نيودلهي للعيش في منزل إنديرا، التي كانت رئيسة وزراء الهند آنذاك. ابتعدت سونيا وراجيف، الذي أصبح طياراً في الخطوط الجوية الهندية، عن السياسة تماماً في هذه الحقبة. وبعد أولى المآسي العديدة التي أصابت

الأسرة، حين قتل سانجاي غاندي، شقيق راجيف الأصغر والوريث «الشرعي» لإنديرا، في حادث تحطم طائرة عام 1980، دعا الواجب الأسري راجيف. كتبت سونيا تقول إنها «قاتلت كاللبوة» لإقناع زوجها بالعدول عن دخول معترك السياسة، خوفاً من العواقب. لكنها لم تنجح[1].

بعد أربع سنين اغتيلت إنديرا على يد حراسها، وكانت سونيا هي التي احتضنت رئيسة الوزراء المحتضرة حين نقلت إلى المستشفى. وما أصاب سونيا بالذعر واليأس أن راجيف أقسم يمين استلام منصب رئاسة الوزراء بعد وقت قصير من إعلان وفاة أمه. وتبين أن تشاؤمها في محله. فبعد سبع سنوات اغتيل راجيف على يد انتحارية تاميلية قومية حين كان في حملة انتخابية في جنوب الهند. لم تكن سونيا معه. كتبت تقول عن المرة الأخيرة التي رأت فيها زوجها: «راقبته، ونظرت إليه من خلف الستارة، إلى أن غاب عن النظر، إلى الأبد هذه المرة»[2]. ظلت سونيا طوال سبع سنين تتجاهل مناشدة أنصار حزب المؤتمر لها لدخول معترك السياسة. ورفضت مرة واحدة على الأقل منصب رئاسة الوزراء. ثم أذعنت في نهاية المطاف عام 1998، نتيجة موجة عارمة من المديح والإطراء والتملق والتوسل، وقبلت رئاسة الحزب، الذي أصبح الآن في المعارضة. ومضت ست سنوات من الزعامة غير المميزة نسبياً قبل أن يعود إليها التاج فجأة، ليفاجأ معظم الهنود. ونجح حزب المؤتمر، خلافاً للتوقعات والاحتمالات وكل استطلاع للرأي تقريباً، في إخراج الحكومة التي يقودها حزب بهاراتيا جاناتا من السلطة. ونسب الفضل إلى سونيا، وإلى حد ما إلى ابنيها راهول وبريانكا (اللذين شهدت الحملة الانتخابية أول ظهور سياسي لهما). في نظر كثير من الهنود، لم يعد موقع سونيا يرتكز على الوراثة فقط (وتقل قيمته بسبب ذلك). لقد كسبت منصب رئاسة الوزراء بعرق الجبين. كانت نتيجة غير عادية لامرأة قضت معظم حياتها تزدري السياسة. لكنها استعدت تدريجياً للحكم. في هذه الأثناء، كانت الهند في حالة من التذبذب بين النقيضين – دون توسط بينهما.

أثناء الاستعداد لانتخابات عام 2004، كان مجرد ذكر اسم سونيا غاندي كفيلاً بإنعاش أكثر حفلات العشاء كآبة ومللاً وملئها بالحيوية والنشاط. إذ سرعان ما ينقسم الضيوف إلى أولئك الذين يعجبون بزعيمة حزب المؤتمر، والذين يزدرونها. أذهلتني دوماً

قوة مشاعر الطرفين. إذ تستحضر سونيا أحياناً الشعورين كليهما في الشخص ذاته. وأستطيع أن أتذكر اثنين من كبار ممثلي الحزب في البرلمان اللذين عبرا سراً عن اليأس قبل الانتخابات من «ربة المنزل الجاهلة» التي تتربع على الزعامة. ثم وقف الرجلان أمام الأمة والعالم في الثامن عشر من مايو عام 2004 يناشدان سونيا والدموع في عيونهما لتقبل منصب رئيس الوزراء بعد أن أعلنت تخليها عن المنصب. وهكذا أصبحت فجأة «صديقة، وفيلسوفة، ومرشدة» لهما ومنقذة للأمة. ليس ذلك مجرد مداهنة وتملق. بل يعبر عن اعتراف بالمبدأ التنظيمي الوحيد الباقي لحزب المؤتمر: أسرة نهرو - غاندي (الحاكمة). وأصبح كل من الرجلين (اللذين يتمتعان بمستوى رفيع من التعليم) وزيراً في الحكومة فيما بعد.

الحقد الذي يضمره معارضو سونيا غاندي على القدر ذاته من قوة الإطراء الذي يعلنه مؤيدوها. فأثناء الحملة الانتخابية، وصفها ناريندرا مودي، رئيس وزراء ولاية غوجارات بـ«البقرة الهجينة» و«العاهرة الإيطالية». وقال إن راهول وبريانكا لا يصلحان لقيادة سيارته أو تلميع حذائه. وعبر غيره من مسؤولي حزب بهاراتيا جاناتا، الذين كانوا أقل تعصباً وتطرفاً وهيجاناً، عن يأسهم ولم يصدقوا أن بلداً يضم مليار نسمة يختار امرأة أجنبية المولد لزعامته. في الأيام التي أعقبت هزيمة الائتلاف الذي قاده حزب بهاراتيا جاناتا، هددت سوشما سواراج، وزيرة الدولة السابقة، بحلق شعر رأسها والتحول إلى زاهدة، إذا لم ترفض سونيا رئاسة الوزراء. وكان حزب بهاراتيا قد خطط لإطلاق حملة وطنية بقيادة أحد كبار الشخصيات الدينية الهندوسية للاحتجاج على إهانة انتخاب «امرأة أجنبية» لرئاسة الوزراء. لكن سونيا قطعت عليه الطريق حين أعلنت رفضها للمنصب. وعينت مانموهان سينغ رئيساً للوزراء بدلاً منها، وهو قرار أظهر حصافة وحكمة. إذ لم ينطق سينغ بكلمة مديح مداهنة واحدة في العلن بحق السيدة غاندي تسبب له الإحراج، لكنه ظل مهذباً ولطيفاً معها على الدوام في السر.

في الصور التي التقطت لسونيا غاندي قبل اغتيال زوجها عام 1991، بدت دوماً امرأة مبتسمة وجذابة، ترتدي أحدث الأزياء الأوروبية. وغالباً ما كانت تنظر بوله إلى راجيف، نظرة العاشقة المتيمة به. وبعد عام 1991، بدت دوماً حزينة وكئيبة. والابتسامات التي

ترسمها على وجهها بين الحين والآخر كانت دبلوماسية لا حياة فيها. لكن لباسها تغير منذ ذلك الحين. فقد ارتدت على الدوام الساري الهندي، ولم تلتقط صورة واحدة لها بزي آخر. في العشرين من مايو 2004، خرجت سونيا غاندي ومانموهان سينغ من القصر الرئاسي في دلهي لإعلان تعيين سينغ رئيساً للوزراء. قالت السيدة غاندي: «الأمة ستكون آمنة بين يدي الدكتور سينغ». وحتى حين حان دور سينغ في الحديث، بقيت أنظار الجميع، وأنا منهم، مسمرة على سونيا. كانت ابتسامتها عريضة. وبغض النظر عن أسئلة الصحفيين التي انهالت عليها، بقيت تلك الابتسامة مرسومة على محياها.

وصف الكاتب سلمان رشدي أسرة نهرو - غاندي ذات مرة بأنها «أسرة حاكمة في دلهي شبيهة بالأسرة الثرية في مسلسل دالاس الشهير»[3]. كان ذلك في الثمانينيات. لكن في مرحلة أبكر يمكن تشبيه أسرة نهرو بتلك الأسرة التي صورت في رواية ايفيلين ووه «Brideshead Revisited». فمنزل أسرة نهرو التقليدي في الله أباد يعد أقرب شيء في الهند إلى الأملاك الموروثة التي تحتشد في الريف الإنكليزي. والطراز المعماري لـ«منزل الفرح»، أضخم أبنية الأسرة، إسلامي، لكن التصميم الداخلي هجين يجمع نموذج المنزل البرهمي التقليدي والبيوت الأرستقراطية البريطانية. ابتاع موتيلال نهرو، الذي كان يجمع ثروة من عمله محامياً في المحاكم، العقار عام 1902. ومع أنه كان عضواً بارزاً في حزب المؤتمر، الذي أسس عام 1885، إلا أنه كان يشبه في الأسلوب والطريقة نبيلاً إنكليزياً أصيلاً. لم تكن التقاليد التراثية تجذبه. وطرد من طبقته لأنه رفض إجراء طقس التطهير عند عودته من إنكلترا[4]. فعبور «المياه السوداء» يعد تلوثاً. لكنه لم يأبه للطرد. فقد كان مشغولاً بالاستمتاع بالثروة التي جلبتها مهنته. كان موتيلال أول شخص في الله أباد يبتاع سيارة، وبلغ حجم استهلاكه للشمبانيا حداً خرافياً، بل قيل -والعهدة على الراوي- إنه أرسل بثيابه إلى باريس لغسلها. على أي حال، فإنه ثيابه كانت من تصميم سافيل رو[5]. في «بيت الفرح» أكثر من مئة خادم، وعاش آل نهرو فيه حياة ملكية. وبعد سنوات عديدة، حين تحولت الأسرة إلى ارتداء الملابس المغزولة محلياً من القطن في عام 1928، كتب موتيلال إلى المهاتما غاندي يقول إنه يريد أن ينتقل «التاج» (رئاسة حزب المؤتمر) إلى ابنه جواهرلال. كان موتيلال، الذي شغل المنصب، يشير إلى أسرة حاكمة.

التجول في «بيت الفرح»، الذي أصبح الآن متحفاً وطنياً، تجربة مربكة ومشوشة. فخارجه، في الشوارع المزدحمة لمدينة الله أباد، التي يسكنها أربعة ملايين نسمة، تنتصب الملصقات الإعلانية لأفلام بوليود الرومانسية. في حين ترى في الداخل عالماً اختفى من الواقع كلية. هنالك سترٌ من العصر الإدواردي، وقبعات للوقاية من الشمس، ومعدات للسفر، مثل المكاوي، وحماصات الخبز، وآلات حلاقة كهربائية قديمة اعتاد عليها الأب والابن. أما كتب المطالعة فهي مماثلة لتلك التي يمتلكها النبلاء الإنكليز: ارتصت رفوف المكتبة بكتب لويس كارول ووليام ثاكيري. في عيد ميلاد الشاب جواهرلال كل سنة جرت العادة أن توزع كمية من القمح تعادل وزنه على الفقراء[6]. ثمة صورة له بلباس اللورد فونتليروي المتعجرف. إنها عائلة «سمراء البشرة، لكنها إنكليزية في الذوق والروح المعنوية والفكر»، التي أرادها مكولي للهنود قبل قرن من الزمن.

حين تنتقل بين الغرف المؤثثة، تلاحظ بداية التغيير. ففي مكان ربطات العنق والمناديل الحريرية، تشاهد الألبسة المنسوجة من القطن. أثناء العشرينيات والثلاثينيات، أصبح «بيت الفرح» مركز الاجتماعات غير الرسمي لزعماء حزب المؤتمر. كان المهاتما غاندي يعقد لقاءات إستراتيجية هناك، ويجلس على الشرفة بين الجلسات لينسج القطن على مغزله. هنالك رسالة داخل إطار من الكاتب المسرحي الإنكليزي – الأيرلندي، جورج برنارد شو، تحمل عنواناً فيه بعض الوقاحة: «من مهاتما إلى مهاتما»، وكتب فيها اسم غاندي خطأ. يخلب البيت، الذي وهبته إنديرا غاندي إلى الأمة في السبعينيات، ألباب الهنود حين يتجولون في أرجائه. فعبق الأسرة المالكة والقداسة يملأ في المكان، إضافة إلى عالم لم يعد موجوداً. هذه ميزة لمصلحة الملوك. إذ يجب أن يتركوا لمسة أجنبية ويثيروا المخيلة.

توفي موتيلال بعد سنتين من ترؤس ابنه حزب المؤتمر عام 1928. كان جواهرلال في السجن بتهمة التهييج والتحريض ضد الحكم البريطاني. كان في السجن أيضاً حين توفيت أمه، سواروب راني، وزوجته كامالا. وفي كل مناسبة من هذه المناسبات سمح له بالمغادرة إما لزيارة المريض المحتضر أو حضور الجنازة، قبل أن يعود إلى زنزانته. من السجن،

كتب رسائل لا حصر لها إلى إنديرا، ابنته الوحيدة، التي كانت في عهدة مربيات، أو عمات صارمات، أو مدارس داخلية. وفيما بعد، جمعت هذه الرسائل ذات الأهمية التاريخية في كتاب «لمحات من تاريخ العالم». ثمة جدل خلافي حول تعمد جواهرلال تهيئة ابنته وإعدادها وصقلها لتخلفه في رئاسة الوزارة. لكن الأدلة مختلطة. نهرو الأرمل، طلب من الشابة إنديرا أن تكون مضيفته ومديرة منزله حين تولى رئاسة الوزراء في الخمسينيات. ومن الطبيعي أن تعرف البنت كل ما كان يحدث وكل من يشارك في الأحداث. وأصبحت هذه الشابة الخجولة والمرتبكة ناشطة ومؤثرة بالتدريج. وفي عام 1959 استلمت رئاسة حزب المؤتمر (مدة عام). وبرز ابنها سانجاي على المسرح في السبعينيات عندما قاد جناح الشبيبة فيه.

حين توفي نهرو عام 1964، دعيت إنديرا إلى الحكومة من قبل لال بهادور شاستري، رئيس الوزراء الجديد، الذي كان مؤيداً مخلصاً لأفكار غاندي ونهرو، لكن سلطته كانت محدودة. وتوفي عام 1966 وهو يحضر مؤتمراً دولياً في طشقند. انقسم حزب المؤتمر انقساماً عميقاً بين شخصيات متعارضة ومتصادمة، ومثلت إنديرا مرشح التسوية الطبيعي لمعظم الفصائل والأطراف. دعاها رام مانوهار لوهيا، الزعيم الاشتراكي، بـ«الدمية الحمقاء» التي يسهل التلاعب بها واستغلالها. في البداية ثبت أن حكمه صائب. لكن حين اتضح أن مسؤوليتها في منصب رئاسة الوزراء لن تزيد كثيراً على وضع الختم على القرارات التي يتخذها الآخرون، بدأت إنديرا تخرج من شرنقتها. وتحولت إلى أكثر الشخصيات السياسية التي عرفتها الهند حتى الآن قوة وقسوة. فقد كان من المفترض أن تتصرف مثل ملكة دستورية. لكنها أرادت سلطة مطلقة. وبدا التغاير مع أسلوب والدها في الحكم، الذي كان متشبثاً بالديمقراطية وحريصاً عليها، حاداً وصارخاً. إنديرا نفسها وصفت والدها ذات مرة بأنه «قديس ضل طريقه فدخل معترك السياسة»؛ ومن ناحية أخرى، شبهت بـ«دورغا» زوجة شيفا، التي ترمز إلى القوة الأنثوية. واكتسبت الصفة بعد أن هزمت الهند باكستان في الحرب التي أدت إلى انفصال باكستان الشرقية عن باكستان الغربية عام 1971. وأصابتها حالة من الكبرياء والتعجرف، ولم تعترض حين قال زملاؤها: «الهند هي إنديرا».

بعد أن أعلنت حالة الطوارئ في يونيو عام 1975، وتخلت عن الديمقراطية مدة تسعة أشهر*، بدأ ابنها سانجاي يبرز على الساحة بوصفه أكثر قسوة من أمه. لكنه افتقد الدهاء السياسي. وخلافاً لراجيف، شقيقه الأكبر الأكثر حرفية ورقة في الكلام، كان سانجاي سفاحاً في الواقع. ومع أنه لم يشغل منصباً رسمياً في الحكومة، فقد كانت سلطته مطلقة تقريباً. حتى إنديرا كانت تخشاه. فقد اعتاد التحدث عنها بأسلوب فظ أمام الناس، وأخذت دائرته تتحول بالتدريج إلى مركز قوة انجذب إليها كل من يملك طموحاً. في إحدى المناسبات ذُكر أنه صفع أمه ست مرات أثناء حفل عشاء(7). أحد أصدقاء الأسرة المقربين أنكر هذه القصة وعدها مستحيلة، نظراً لأن «الآلهة ذاتها لا تستطيع صفع إنديرا على وجهها ست مرات»(8). لكن مجرد حقيقة انتشارها يكشف الكثير عن العلاقة بين الأم والابن. سمحت إنديرا لسنجاي بتصميم/ وتولي إدارة أكثر البرامج الاجتماعية التي طبقت في الهند منذ الاستقلال قمعاً واضطهاداً. إذ أشرف على العمليات الواسعة لإزالة إحياء الفقر العشوائية في نيودلهي وغيرها، حيث طرد الملايين من بيوتهم بطريقة وحشية. وابتكر أيضاً خطة بالغة القسوة جرى فيها تعقيم مئات الآلاف من الرجال، بالقوة في معظم الأحيان. ولذلك أدى مقتله في حادث تحطم طائرة كان يقودها (كان طياراً هاوياً) عام 1980 إلى شعور كثير من الهنود بالارتياح.

جلب راجيف غاندي معه مجموعة جديدة كلية من المساعدين الطفيليين والمستشارين حين أصبح رئيساً للوزراء عام 1984. وكثير من هؤلاء كانوا من أصدقاء الطفولة في مدرسة دون، المماثلة لكلية إيتون. وعد كثيرون أسلوبه حديثاً وحيوياً وخفيف الظل. فقد اشتهر بلطفه ودماثته وتهذيبه، وأظهر احتراماً لقواعد الديمقراطية. بكلمات أخرى، كان أقرب إلى جده من أمه. أما ابناه، راهول وبريانكا، فقد كانا طفلين صغيرين حين قتل عام 1991، بحيث يتعذر عليهما خلافته، وكان من المبكر جداً على راجيف الإشارة إلى أي طموحات سياسية يضمرها. وهكذا انتقل الصولجان إلى سونيا، التي ظلت في حالة حداد مدة سبع سنين بعد وفاة زوجها، قبل أن تقبل في نهاية المطاف خلافته. والآن، يبرز

* أغلقت إنديرا وسائل الإعلام المستقلة في الهند، واعتقلت قرابة مئة ألف من المعارضين السياسيين، وتجاوزت إجراءات الحكم الديمقراطي كلها أثناء مدة الطوارئ. وعرفت الهند أثناءها الحكم الاستبدادي للمرة الوحيدة في تاريخها المعاصر.

راهول الوسيم - الذي درس مثل والده في جامعة كمبريدج* ، وأصبح عضواً في البرلمان عام 2004 - بوصفه الوريث القادم للأسرة المالكة.

ما الذي قدمته عائلة نهرو - غاندي إلى الهند؟ هل يمكننا الآن فصل حزب المؤتمر عن العائلة؟ على الرغم من سيطرة المهاتما غاندي على حركة التحرر من الاستعمار، فإن نهرو هو الذي مارس، عبر سيطرته على حزب المؤتمر، أكبر تأثير في الشخصية التكوينية للهند بعد الاستقلال عام 1947. الآخرون أيضاً، مثل أمبيدكار (الذي رأس اللجنة التي وضعت دستور عام 1950)، وسردار فالاباي باتل (الذي استطاع بمهارته، حين كان وزيراً للداخلية، دمج الإمارات الخمسمئة في الهند وضمان استمرارية الخدمة المدنية الاستعمارية)، لعبوا أيضاً أدواراً مهمة. لكن غاندي اغتيل عام 1948؛ وتوفي باتل، الذي تصادم تعاطفه مع الهندوسية المتشددة مع رؤية نهرو العلمانية الصارمة للبلد، في عام 1950؛ واستقال أمبيدكار من حكومة نهرو عام 1951. عند هذه النقطة كان أمام نهرو ثلاث عشرة سنة بقي فيها على القمة.

ترك نهرو ثلاث علامات مميزة على الهند بقيت إلى هذا اليوم (أما الرابعة، السياسة الخارجية المرتكزة إلى عدم الانحياز أثناء الحرب الباردة، فلم تعد ذات صلة اليوم). هذه العلامات هي الديمقراطية والعلمانية والاشتراكية. وكل واحدة منها مازالت إلى الآن تضاف إلى صفة «النهروية» اعترافاً بدور نهرو في الضغط من أجل القبول بها بوصفها جزءاً من عقيدة الهند الحديثة. الأولى مازالت حية وناشطة، على الرغم من تجربة إنديرا غاندي مع الديكتاتورية. والثانية تلقت بعض الضربات في السنوات الخمس عشرة الماضية، لكنها بقيت سليمة. والثالثة ماتت بوصفها أيديولوجية رسمية، لكنها مستمرة في العيش بطرق شتى، منها قصة حب حزب المؤتمر المستمرة مع الدولة التي لا تخضع للإصلاح.

من القضايا المسلم بها أن يكون بلد بتنوع الهند وتعدديتها ديمقراطياً بالطبيعة. لكن اعتناقها للديمقراطية بالصيغة التي اختارتها ليس نتيجة محتومة. فقد أراد المهاتما

* خلافاً لراجيف، حصل راهول على شهادة الدكتوراه في الدراسات التنموية. كان نهرو قارئاً نهماً ومفكراً كبيراً، لكن حفيده راجيف لم يكن يحب قراءة الكتب كثيراً، وكذلك حال راهول. إنديرا أيضاً أظهرت نفاذ الصبر تجاه الدراسة ولم تستكمل دراستها في جامعة أكسفورد. في حين لم تنتسب سونيا إلى الجامعة.

غاندي أن يعيد الهند إلى ماض شبه أسطوري تحكم فيه بواسطة كونفيدرالية من مجالس القرى. لكنه اغتيل قبل أن يبدأ عرفها الدستوري ويحقق تقدماً. طالب بعضهم بضرورة أن يقتصر حق الانتخاب على البالغين المتعلمين، الذين كانوا يشكلون نسبة 16% فقط من السكان عند الاستقلال. وأراد غيرهم أن يحصره بالرجال وحدهم. في حين فكر عدد من القوميين الهندوس المتطرفين بحرمان الأقليات الدينية من حق التصويت. في البداية، أراد الحزب الشيوعي الهندي ديكتاتورية البروليتاريا (غير الموجودة فعلياً). لكنه أوقف الكفاح غير المجدي ضد «ديمقراطية نهرو البرجوازية» عام 1951.

لم يكن نهرو يشك بأن على الهند أن تتبع نظاماً برلمانياً على الطراز البريطاني حيث يتمتع كل هندي بالغ بحق التصويت. وساد رأيه الذي دعمه أمبيدكار بقوة. وعندما نسترجع الماضي نجد أن القرار كان على ما يبدو نتيجة طبيعية لموقف حركة التحرر من الاستعمار، التي طالبت بأن يتمتع الهنود بالحقوق ذاتها المتاحة للبريطانيين. لكن موقف نهرو آنذاك كان مزعزعاً. وعبر الشخصية الآسرة وقوة الفكر، استطاع حث الهند على القفز إلى الديمقراطية، وتلك حالة فريدة في العالم النامي الذي اعتنقت بلدانه الشكل النقيض من الحكم.

لكن من المفارقة التي تدعو إلى السخرية أن نهرو حقق قدراً أقل من النجاح في غرس ثقافة الديمقراطية داخل حزب المؤتمر. فالطبيعة الفئوية للحزب أفرزت -ومازالت تفرز- عواقب أثرت في الطريقة التي ارتقت عبرها الديمقراطية الأوسع في البلد. لقد بدأت الهند رحلتها إلى الاستقلال بحزب وطني أصيل وحيد، زعم أنه يمثل جميع الطبقات والديانات واللغات والأعراق في الهند. لكن في الممارسة العملية، كان حزب المؤتمر يخضع بصورة مطلقة لهيمنة النخب الحضرية والريفية القادمة أساساً من الطبقات العليا. ومع أنه كان مفتوحاً للجميع، وانتخب كبار المسؤولين فيه باقتراع الأعضاء، إلا أن الشخصيات النافذة محلياً اعتادت دوماً اختطاف النظام على أرض الواقع. ومازالت هذه الثقافة تسود الحزب إلى اليوم. في الثمانينيات، رفع إلى راجيف غاندي تقرير عن «صحة» الحزب، قدر أن نسبة 60% من أعضائه مزيفون[9]. فالشخصيات المتنفذة كانت تفبرك لوائح العضوية لتشديد قبضتها على آلات الحزب المحلية.

سيطر نهرو على الحزب الوطني من نيودلهي، لكن في المقاطعات والولايات، حيث يفترض أن تنفذ سياسات إعادة توزيع الأراضي والإصلاح الزراعي التي وضعها، سقط الحزب في قبضة النخب التقليدية من ملاك الأراضي. واقتنصت هذه النخب حصة أكبر من إعانات الدولة، لأن الحزب والدولة كانا في معظم أرجاء الهند يمثلان شيئاً واحداً. «أولئك الذين لم يتمكنوا من الدفع وجدوا أنفسهم في أسفل القائمة التي تخصص الوصول إلى المنافع والخدمات العامة»[10]. والتقرير الداخلي الذي أُعد عام 1963 في أعقاب سلسلة من الهزائم في الانتخابات الفرعية يمكن تكراره في عام 2006. ذكر التقرير أن «المحور الذي يدور حوله نشاط الحزب هو الشخصية التي يمكن عبرها الحصول على الترقية، لا أهداف الحزب وأغراضه»[11]. في الخطاب البلاغي المنمق، كان حزب المؤتمر ديمقراطياً وراديكالياً. لكن في الممارسة العملية كان محافظاً ومعتمداً على الوجهاء وأصحاب المال والنفوذ.

اليد هي الشعار الانتخابي لحزب المؤتمر*: «يد المؤتمر مع الفقراء دوماً». لكن مع خروج الحزب من السلطة، بدأ الفقراء يدركون أن يد الحزب تمتد أيضاً إلى جيوبهم، لتأخذ منهم ما يفترض أنه ملكهم. وبالتدريج، بدأ ائتلاف الحزب الهش المكون من الطوائف والطبقات يتفكك لتخرج منه أحزاب مستقلة. لكن تفكك الدعم العابر من الطبقة والدين لحزب المؤتمر لم يكن خطياً. فكلما تفجرت أزمة وطنية، مثل الحرب مع باكستان عام 1971، أو اغتيال إنديرا**، ترتفع الأصوات الانتخابية المؤيدة لحزب المؤتمر إلى المستويات التي بلغها بصورة منتظمة تحت قيادة نهرو، التي تتراوح بين 42 - 48%. وآخر مرة حصل فيها الحزب على معدل يقارب هذه النسبة كانت في انتخابات عام 1991، في أعقاب اغتيال راجيف غاندي، حيث بلغت 36% من الأصوات. ومنذ ذلك الحين، بقيت حصته تتراوح بين 26 – 29%.

* لكل حزب رمز مرئي يمكن الناخبين الأميين من معرفة أين يضعون العلامة. شعار حزب بهاراتيا جاناتا هو زهرة اللوتس. وشعار ساماجوادي هو الدراجة... الخ.

** اغتيلت إنديرا غاندي على أيدي اثنين من حراسها السيخ. فقبل بضعة أسابيع أمرت الجيش الهندي باقتحام المعبد الذهبي في أمريتسار. كان المعبد، الذي يعد من أقدس الأماكن لطائفة السيخ، يخضع لهيمنة ميليشيات السيخ الانفصالية. وبعد اغتيال إنديرا، قتل آلاف من السيخ في أعمال الشغب. وقال راجيف غاندي: «عندما تسقط شجرة عظيمة، لابد أن تزلزل الأرض».

اعتاد حزب المؤتمر تبديد الأغلبية الساحقة التي يملكها، ليظهر عجزه عن الارتقاء إلى مستوى الخطاب البلاغي الراديكالي والتقوي الذي حبس نفسه داخل إطاره. في عام 1971، هتف معارضو إنديرا غاندي: «اطردوا إنديرا». فردت عليهم بالقول «اطردوا الفقر». لم يطرد أي منهما، مع أن إنديرا علقت الديمقراطية عام 1975، بعد أن أعلنت المحكمة العليا في الله أباد عدم شرعية انتخابات عام 1971 بسبب إجراءات تقنية ثانوية. وبدلاً من الاستقالة، علقت الانتخابات القادمة. ثم أعادت العمل بالديمقراطية فيما بعد، بعد أن توقع المؤيدون والأنصار بأنها ستكتسح الانتخابات عام 1977. لكن الحزب تلقى أول هزيمة في تاريخه. فإضافة إلى شرائح واسعة من الطبقات الدنيا، صوت المسلمون ضده لأن عدداً كبيراً منهم كانوا ضحايا لبرامج سانجاي غاندي المتعلقة بهدم أحياء الفقر العشوائية والتعقيم.

في عام 1984، بدأ الشاب راجيف غاندي ولايته وسط نوع من التفاؤل الذي يحتفي غالباً بقدوم جيل جديد. لكن قلة خبرته وفساد كثير من الحاشية المحيطة به سرّعا تفكك الدعم المقدم إلى الحزب في انتخابات عام 1989 (المرة الثانية التي يهزم فيها الحزب). وعاد حزب المؤتمر إلى السلطة بعد سنتين، بزعامة ناراسيما راو، وهو برلماني من الجيل القديم. وبقي في الحكم خمس سنوات كاملة واتخذ خطوات راديكالية لتغيير مسار اقتصاد الهند، لكنه فقد طاقته الإصلاحية في منتصف الطريق. وحين خرج من السلطة عام 1996، لم يعد الإصلاح الاقتصادي يذكر في الحملات الانتخابية إلا فيما ندر*.

ظل الحزب حتى عام 1999 جاهلاً بمنطق عقد التحالفات مع الأحزاب الأخرى في سبيل استعادة السلطة. ففي مؤتمره السنوي، أعلن أنه سيحكم وحده أو يبقى في المعارضة. وذكر القرار أن «المؤتمر أكد أن الحزب يعد الصعوبات الحالية التي تعترض تشكيل حكومات مؤلفة من حزب واحد مرحلة مؤقتة في ارتقاء نظامنا السياسي»[12]. وبسبب هذا التعجرف -والنبرة الاستعلائية التي عبرت عنه- وصلت حظوظ الحزب إلى الحضيض. وكان ذلك أيضاً خطأ فادحاً في قراءة الوجهة التي تسير نحوها السياسة

* وفقاً لاستطلاع أجراه مركز دراسات تنمية المجتمعات، لم يسمع بعبارة «الإصلاح الاقتصادي» سوى 12% من الناخبين عام 1996.

الهندية. ففي عام 2003، استيقظ الحزب متأخراً على واقع أن الهند ستبقى على الأرجح منقسمة ومتشظية سياسياً في المستقبل المنظور. في خلوتها السنوية في بلدة سيملا في الهملايا، وافقت سونيا غاندي على إقامة تحالف بديل. وساعد قرارها، الذي نقض تقليداً انعزالياً تبناه حزب المؤتمر طوال خمسين سنة، في عودة الحزب إلى السلطة عام 2004 مع أنه لم ينل إلا ربع الأصوات.

يجب عدم التقليل من أهمية دور نهرو في إقامة دولة علمانية للهند المستقلة، ولا تأثيره في تطورها بوصفها ديمقراطية. لقد بدأ المؤتمر نشاطه حزباً يضم أطياف الآراء كلها، من الماركسية إلى القومية الهندوسية. وعارض كثير من الهندوس اليمينيين معارضة شديدة ازدراء نهرو -برأيهم- للتقاليد التراثية للهندوسية المتزمتة. لكن اغتيال المهاتما غاندي على يد قومي هندوسي قدم مساعدة غير متوقعة إلى نهرو. فقد أجبر فالاباي باتل، وزير داخلية نهرو اليميني، على اتخاذ إجراءات صارمة ضد منظمة المتطوعين الوطنيين، التي أقامت احتفالات عفوية في شوارع مدن الهند تعبيراً عن الفرح بموت أعظم مناضل في سبيل الحرية في الهند. وسجن مئات من زعماء المنظمة ونشطائها.

قال نهرو عن موت غاندي: «ذهب النور من حياتنا». واستطاع رئيس الوزراء بمهارته استغلال ذكرى غاندي لتطبيق معظم أجندته العلمانية عبر الأساليب والأعراف الدستورية. لا يمكن لتعريف العلمانية أن يدرك في فرنسة أو تركية، حيث يفسرها لتعني فصل الدولة للدين عن مظاهر الحياة العامة وجوانبها كلها. فنسخة الهند أقل تطرفاً. إذ تشجع الدولة عن طيب خاطر الديانات جميعها، بدلاً من ازدرائها بالتساوي. سمح نهرو لكل طائفة دينية بالاحتفاظ بقوانينها المدنية الخاصة بها (قوانين الأحوال الشخصية)، التي تحكم قضايا الزواج والطلاق والولادة والموت والإرث. وربما لم يكن ذلك يجسد مثله الأعلى، نظراً لتعارضه مع مبدأ المساواة أمام القانون، الذي نص عليه الدستور أيضاً. لكن في أعقاب فظائع التقسيم بدا تنازلاً ضرورياً لملايين المسلمين الذي تجاهلوا باكستان وقرروا البقاء في الهند. وعلى الرغم من أن الإصلاحات كانت ليبرالية غالباً، إلا أن الاحتفاظ بقوانين الأسرة منفصلة هدأ غضب الهندوس المتشددين الذين

فضلوا المبادئ والقواعد الهندوسية للهندوس على قانون مدني علماني موحد يضعف تشبثهم بالتقاليد التراثية.

لكن عبر القبول بالإجماع على أن الهنود يجب أن يعرّفوا -جزئياً على الأقل- بواسطة الدين الذي ولدوا عليه، ساعد نهرو عن غير قصد في زرع بذور المعارك الطائفية التي استمرت في إزعاج الهند حتى اليوم. فقد أكد دستور عام 1950 حقوق الفرد وحقوق الجماعات، دينية كانت أم لغوية. ووفقاً لإحدى مواد الدستور، لا يمكن للدولة أن تغير القوانين التي تحكم أي جماعة دينية دون موافقة ثلاثة أرباع أعضائها. وهذا يجعل من الصعب جداً على الحكومات الهندية التدخل في الممارسات التقليدية مهما كانت مؤذية وضارة. على سبيل المثال، لا يمكن للدولة أن تفعل الكثير للتعامل مع مشكلة تعدد الزوجات، الذي يجيزه قانون الأحوال الشخصية الإسلامي. في الممارسة العملية، لا يزيد عدد الرجال المسلمين المتزوجين من أكثر من زوجة عن 2%، لكن حقيقة أن من المسموح لهم الزواج من أربع تظل عصا في يد القوميين الهندوس يمكن أن يضربوا بها حزب المؤتمر والأقلية المسلمة. كذلك حال دعم الدولة المستمر للمسلمين الراغبين في الحج إلى مكة، مع أن الإعانة في الواقع العملي لا تمثل مبلغاً كبيراً من المال. تقدم الدولة الهندية الدعم أيضاً للمعابد والمؤسسات الهندوسية.

ترك قرار تصنيف الهنود وفقاً لدينهم فيما يتعلق بحقوقهم، علامة استفهام سياسية على حزب المؤتمر، لم يستطع حتى الآن تجاوزها: إغراء اللجوء دوماً إلى المصارف الانتخابية القائمة على الهوية. فبدلاً من مخاطبة الناخبين باللغة التي توحدهم، اعتاد الحزب تعديل رسالته لتناسب كل طائفة وملة. وليس من الصعب رؤية السبب وراء ردة الفعل العنيفة على ذلك، خصوصاً لدى الطبقات العليا من الهندوس الذين اعترضوا على «الدلال» الذي يحظى به الإسلام المحافظ على حد زعمهم. بدا حزب المؤتمر أحياناً وكأنه يختار المرشحين المسلمين وفقاً لطول لحاهم. كما أصبح عرضة لاستغلال الطبقة للتواؤم مع الحسابات الانتخابية المحلية.

فضلاً عن ذلك كله، وضع تبني قوانين وقواعد قانونية منفصلة قيوداً صارمة دون قصد على ارتقاء الليبرالية في الهند. فحين تعترض جماعة دينية على كتاب، أو فيلم سينمائي،

أو لوحة فنية لأنها تسيء إلى معتقداتها كما تدعي، تسارع نيودلهي إلى حظرها. فقد منعت رواية سلمان رشدي «آيات شيطانية» في أواخر الثمانينيات من قبل راجيف غاندي لأنها مهينة للرسول. وبعد بضع سنوات، منعت رواية للكاتب نفسه، «تنهيدة المغربي الأخيرة»، لأنها تهجو بال ثاكيراي، الزعيم الهندوسي القومي في مدينة مومباي. ولا يكاد يمر شهر دون أن تمنع الرقابة كتاباً أو تحظر فيلماً. ففي الهند اليوم، تعد حقوق الجميع في حرية التعبير ثانوية بالنسبة لحقوق الرهبان والملالي في الاعتراض باسم الطوائف والملل والنحل التي لم تعينهم ولم تنتخبهم. ومن المؤكد أن الهند بلد تعددي. لكن التعددية لا تعني الليبرالية.

تناقضات الهند هي أيضاً تناقضات حزب المؤتمر. ففي عام 1985، نُصح راجيف غاندي بالتدخل وتهدئة المسلمين المتشددين بعد ما أصدرت المحكمة العليا حكماً لمصلحة امرأة مسلمة فقيرة تدعى شاه بانو في قضية طلاق. من وجهة نظر المسلمين المتزمتين، تدخلت المحكمة في قانون أحوالهم الشخصية عبر أمر زوج شاه بانو بدفع نفقة شهرية (ضئيلة) لزوجته. غضب الملالي المحافظون، وهذا ما أقلق حزب المؤتمر وأثر في إستراتيجياته الانتخابية. وفي مناورة استثنائية، أصدر راجيف تشريعاً يحرم الزوجة المطلقة من نفقتها الشهرية في سبيل طمأنة الملالي والتوكيد لهم بأنهم ما يزالون يسيطرون على قانون الأحوال الشخصية. وكانت خطوته هدية غير متوقعة لصعود حزب بهاراتيا جاناتا، الذي أشار إلى حزب المؤتمر بأنه على استعداد لفعل أي شيء في سبيل الأصوات الانتخابية. وثبت أن ردة الفعل الهندوسية الحتمية أقلقت أيضاً مستشاري الانتخابات لدى راجيف، لذلك أقنعوه بتهدئة غضب الجناح الهندوسي اليميني. وفي قرار استهدف إعادة تشكيل تخوم السياسة الهندية، فتح البوابات أمام مسجد بابري في أيوديا. (بسبب الجدل الخلافي، منع الناشطون حتى ذلك الحين من الوصول إلى الموقع). الخطوة الطائشة أطلقت شرارة سلسلة من الأحداث التي بلغت ذروتها في تهديم المسجد عام 1992.

توضح هذه الحادثة الخلطة الفريدة من «السذاجة والشك»[13] التي وسمت حزب المؤتمر منذ أمد بعيد. إذ لم يعد يبدو مؤمناً بأي شيء. في البداية، استعدى راجيف

المسلمين الليبراليين (وكل من عداهم) عبر حرمان امرأة فقيرة من نفقة هزيلة منحت لها. ثم استعدى المسلمين كلهم عبر فتح مسجد أيوديا أمام المتطرفين الهندوس. وأخيراً أرعب الهنود من مختلف المشارب والتوجهات حين تبين أنه لا يمتلك -لا هو ولا حزبه- أي دافع سوى النهم للأصوات الانتخابية. ومثل مطاردة السعادة، التي لا يمكن أن تتم إلا مواربة، كذلك فإن المسعى المحموم السافر للوصول إلى السلطة لذاتها يمكن أن يفرز نتائج عكسية ويدمر الأهداف المطلوبة نفسها. ولذلك، لم يكن من الغريب أن تتحول الأغلبية البرلمانية التاريخية التي حققها راجيف عام 1984 إلى معارضة صاخبة حين منح الناخبون الفرصة للتعبير عن آرائهم. ولم يتمكن راجيف من استعادة سمعته المدمرة إلا بعد اغتياله المأساوي.

يصعب تصور أن يرتكب جده مثل هذه الأخطاء التكتيكية المزمنة. لكن عند معاينة أحداث الماضي من منظور الحاضر، يمكن اتهام جيل نهرو بارتكاب خطأ إستراتيجي ما يزال يضعف قوة مؤيدي الليبرالية الهندية وأنصارها إلى اليوم. فعبر إضعاف مبدأ المساواة أمام القانون، أصيبت الليبرالية الهندية بإعاقة لم تتمكن من الشفاء منها إلى الآن (مع أن من الإنصاف القول إن نهرو كان ديمقراطياً اضطر للإذعان للأغلبية المحافظة فيما يتعلق بهذه المسائل). وبوصف سونيا غاندي غريرة نسبياً في ميدان السياسة، وأجنبية المولد، فليس من المفاجئ تأثرها بالمستشارين الانتخابيين لحزب المؤتمر وأساليبهم التكتيكية مثلما تأثر زوجها في الثمانينيات. في عام 2004، فاز حزب المؤتمر بتسعة فقط من المقاعد البرلمانية الثمانين في ولاية أوتر براديش. وكان الحزب سابقاً يفوز بانتظام بأكثر من نصف مقاعد الولاية. ومن بين مرشحيه مسلمون متشددون ينتمون إلى مدرسة ديوباند الإسلامية المتزمتة.

أثناء انتخابات ولاية غوجارات عام 2002، شعرت سونيا بالعجز عن اتخاذ موقف قوي تجاه القومية الهندوسية العدوانية لناريندرا مودي (من حزب بهاراتيا جاناتا) في أعقاب المذابح لتي ارتكبت بحق المسلمين في وقت مبكر من تلك السنة. وكان ذلك مفاجئاً لأنها شعرت على ما بدا واضحاً بالتعاطف مع القضية. والخطبة التي ألقتها أمام

البرلمان الهندي في أعقاب عمليات القتل عدت على نطاق واسع أفضل خطبها وعلامة دالة على تنامي ثقتها بالنفس بوصفها زعيمة للمعارضة. فقرب خاتمتها، ثبتت بصرها على مقاعد وزراء حزب بهاراتيا جاناتا واتهمتهم بتحويل غوجارات إلى «أرض غودسي لا أرض غاندي» (المهاتما غاندي من ولاية غوجارات؛ أما غودسي فهو الذي اغتاله).

ومع ذلك، كان حزب المؤتمر وفياً لطبيعته ومال بحسب اتجاه الريح، التي كانت تزأر بالغضب الهندوسي. نُصحت سونيا بتعيين شانكرسينغ فاجيلا، العضو السابق في منظمة المتطوعين الوطنيين، لقيادة حملة الحزب الانتخابية. وفي ولاية لا تزيد نسبة السكان المسلمين فيها عن 10%، كان خمسة من المرشحين المئتين وثلاثة من المسلمين. قضت سونيا معظم الحملة الانتخابية في زيارة المعابد الهندوسية. ونصحت بعدم زيارة أرملة إحسان جعفري، السياسي المتقاعد وعضو حزب المؤتمر، والزعيم المسلم البارز، الذي ذبح -مع تسعة من الجيران الذين لجؤوا إليه- في أعمال العنف.

ليس لدي شك بأن سونيا غاندي مخلصة وصادقة في دعمها للعلمانية. لكن كثيراً ما بدت سجينة شبكة مستشاري حزب المؤتمر، وحاشيته، وأعضائه الانتهازيين الذين يترشحون في مناطق غريبة عنهم، وأدت تصرفاتهم إلى تدمير مصداقية حزبها في أجزاء واسعة من الهند على مدى الجيل الأخير. ومثلما رأينا، فاز حزب بهاراتيا جاناتا بانتخابات ولاية غوجارات عام 2004 بأغلبية ساحقة. وبامتناع حزب المؤتمر عن اتخاذ موقف مبدئي، أثبت أن آلته لم تتعلم شيئاً من أخطاء راجيف غاندي. ولا ريب في أن أرملته تتحمل جزءاً من المسؤولية. وكما لاحظ أحد المعلقين: «إذا وجدت فريقاً ممتازاً فلماذا تصوت لمصلحة الفريق العادي؟».

الاشتراكية هي التركة الثالثة التي خلفها نهرو. في الفصل الأول، تطرقنا إلى إخفاقات نموذج «بديل الاستيراد» الذي تبنته الهند والأسباب التي أدت إلى التخلي عن مبدأ الاعتماد على الذات عام 1991. وتجدر الإشارة إلى نقطتين اثنتين. أولاً، مازالت الاشتراكية على الطراز الهندي، حيث آليات عمل النخبة البيروقراطية الغيرية كما هو مفترض تمثل

بديلاً للإصلاح الاجتماعي على أرض الواقع، سائدة في النزعات والميول المعتادة في حزب المؤتمر اليوم. كانت الدولة الهندية -جزئياً- من ابتكار نهرو، لكن دوافعه أيديولوجية، مثلما رأينا، ومتناغمة مع النموذج الدولي الأعرض المهيمن آنذاك. وبعد ستين سنة، لم يعد بالإمكان أن يعزى بقاء الدولة التي لم تخضع للإصلاح إلى الأيديولوجيا. علينا أن نتعمق في البحث عن الأسباب التي تسمح للدولة الهندية بأن تشتغل بشكلها التقليدي. يمكن العثور على بعض هذه الأسباب في عادات حزب المؤتمر وشخصيته وطبيعته.

أسهم انعدام كفاءة دولة نهرو وعجزها إسهاماً كبيراً في أداء الهند الاقتصادي الهزيل نسبياً في العقود اللاحقة على الاستقلال. لكن معظم اللوم يجب أن يوجه إلى إنديرا غاندي وسياساتها التي دفعت البلاد إلى حافة الإفلاس. فهي التي لطخت سمعة الخدمة المدنية وحيادها حين دعت إلى بيروقراطية «ملتزمة» تتبنى علناً الاشتراكية مذهباً. وهذا أدى إلى زيادة حادة في انتشار الفساد نظراً لأنها تخلت عن تقاليد الحيادية والنزاهة التي شكلت إلى ذلك الحين ضوابط وكوابح لسلوك موظفي الدولة. وجعلت من الأسهل على السياسيين نقل الموظفين بسبب نزوة أو وهم.

إنديرا هي أيضاً التي أممت قطاعي المصارف والتأمين عام 1969. ويعتقد كثير من الناس أن المال والتمويل موضوع صعب لا يعني إلا المختصين ولا يفرز عواقب مباشرة على حياتهم اليومية. لكن الطريقة التي ينظم عبرها البلد رأسماله ويخصصه ويوزعه حاسمة الأهمية لاقتصاده. فالمال للاقتصاد مثل الدم للجسم. وباسم الفقراء سلمت إنديرا الشؤون المالية إلى خدمة مدنية بحاجة إلى الإصلاح. لكن معظم الفقراء استمروا في اللجوء إلى المرابين. وقلة من مزارعي الهند لديهم سند ملكية نظامية لأراضيهم، ولذلك فليسوا مؤهلين حتى للحصول على قرض. وفي استطلاع أجري عام 2002، قال أغلب المزارعين الهنود إنهم يثقون بالمرابين أكثر من الهيئات العامة التي توفر الكهرباء والماء[14]. وكان بمقدورهم قول الشيء نفسه عن مصارف القطاع العام. فأولئك الذين أسعدهم الحظ بما يكفي للتأهل للحصول على قرض، تتطلب الموافقة عليه مدة تصل في المعدل الوسطي إلى ثلاثة وثلاثين أسبوعاً؛ والرشوة المقدمة للحصول على الموافقة

تتراوح في المعدل الوسطي بين 10 – 20% من أصل القرض. أما التكلفة النهائية لخدمة القرض فتفوق تكلفة الاستدانة من المرابين[15].

وعلى نحو مشابه، زادت إنديرا غاندي، عبر فرض شبكة كثيفة من القيود على سقف القروض ومدتها والمؤهلين للحصول عليها، تكلفة رأس المال زيادة حادة على الجميع. فحين تقنن سلعة يزيد سعرها. ونتيجة لذلك، ظلت معدلات الفائدة في الهند تتجاوز بكثير معدلاتها في الأسواق الناشئة الأخرى. وهذا يفسر -جزئياً- السبب الذي جعل معدل الاستثمار في الهند (والنمو الاقتصادي) أدنى بكثير مقارنة بهذه الأسواق. ويعارض حزب المؤتمر بزعامة سونيا غاندي إحداث أي تغييرات جوهرية في النظام المصرفي الذي أقامت حماتها معظم قواعده. وبعد وقت قصير من وصول مانموهان سينغ إلى السلطة عام 2004، استبعدت حكومته القيام بأي إصلاح جذري للمصارف، لاسيما الخوصصة. ووفقاً لبعض التقديرات، يمكن لإصلاح قطاع التمويل في الهند أن يضيف نقطتين مئويتين في السنة إلى نمو الاقتصاد الهندي[16].

فضلاً عن ذلك كله، يعارض حزب المؤتمر أيضاً إحداث أي تغيير جذري في طبيعة الدولة الهندية. وحين أصبح سينغ رئيساً للوزراء، قال إن إصلاح البيروقراطية سيكون على رأس أولويات الحكومة. وفي أول خطبة متلفزة له قال: لا يمكن تحقيق أي هدف في أجندة التنمية إذا لم نصلح الأدوات التي نستعملها للعمل – أي الحكومة والمؤسسات العامة»[17]. ما الفائدة من صب مزيد من الماء في دلو مثقوب؟ لكن سرعان ما اتضح أن سينغ لم يمتلك السلطة لإحداث التغييرات التي أرادها. وباستثناء قانون الحق في الحصول على المعلومات، استمرت البيروقراطية في العمل وفق أسلوبها المعتاد. بل توسع دورها في بعض المجالات في ظل حكومة سينغ. ورأينا أمثلة عديدة تظهر كيف تجاهلت السياسات المصممة لمساعدة الفقراء هؤلاء الفقراء. وربما تمتلك الهند تجربة أطول مقارنة بأي ديمقراطية أخرى في برامج مكافحة الفقر التي فشلت غالباً في تحقيق غرضها. لكن حزب المؤتمر بقي في بداية القرن الحادي والعشرين مدمناً على البرامج التي عهد بتنفيذها إلى البيروقراطية كحاله في خمسينيات القرن العشرين. ومن

الصعب تصديق أنه غير مدرك لحقيقة أن البيروقراطية الهندية قد سحبت مبالغ هائلة من المال وبددتها في العقود القليلة الماضية. صحيح أن الفقر المزمن في أرياف الهند لا يمكن التصدي له دون تدخل فعال من الدولة، لكن القيام بذلك عبر دولة تحتاج إلى إصلاح ولا تخضع للمساءلة والمحاسبة يمكن أحياناً أن يفرز نتائج أسوأ من عدم فعل شيء على الإطلاق.

قال ألبرت اينشتاين ذات مرة إن الجنون هو «تكرار فعل الشيء نفسه مرة بعد أخرى مع توقع نتائج مختلفة». والمثال الصارخ على إيمان حزب المؤتمر المستمر بالدولة دون إصلاحها يجسده «قانون ضمان الاستخدام في الريف»، الذي أجازه البرلمان عام 2005. فقد صاغت معظم مسودة المشروع أرونا روي وجين دريز، الخبير الاقتصادي البلجيكي الأصل، الذي أصبح الآن مواطناً هندياً. أما تأثيرهما في سونيا غاندي -التي تؤثر بدورها في رسم سياسة حكومة سينغ من وراء الكواليس- فقد ضمن متابعة القانون وتطبيقه. وكان هذا القانون المميز للائتلاف الحكومي الذي يقوده حزب المؤتمر، قد صمم ليشمل البلاد بأسرها بحلول عام 2009. وربما يمثل أكثر محاولات الهند طموحاً حتى الآن للتخفيف من حدة الفقر عبر تدخل الدولة المباشر. ولا يمكن تخطئة النوايا الحسنة والمقاصد النبيلة لمن وضعه: فالهدف هو جعل الحياة أفضل لفقراء الأرياف في الهند. لكن لا يوجد سوى قليل من الملامح، بغض النظر عن الحجم والتكلفة، التي تميزه عن المساعي والجهود السابقة التي فشلت.

يحظى القانون بالأهمية لأنه يميز مقاربة الهند للفقر بكل وضوح عن جارتها الصين، التي فضلت إيجاد فرص العمل بطريقة غير مباشرة عبر تحفيز مزيد من الاستثمار (من القطاعين العام والخاص كليهما) في الاقتصاد. لكن حكومة سينغ لم تتبع هذا السبيل. والقانون الجديد يمنح فرصة العمل اليدوي مدة مئة يوم لمن يرغب في الريف. ونظراً لأن الأجر لا يتجاوز الحد الأدنى، الذي يتراوح بين خمسين روبية في اليوم في بعض الولايات، وثمانين في بعضها الآخر (بين دولار واحد ودولارين)، فقد افترض أن اليائسين فقط هم الذين يقبلون العمل. باللغة الاصطلاحية، يعد البرنامج قائماً على مبدأ الاختيار الذاتي.

ويمكن للأجر أن يكون على شكل نقد سائل وطعام. العمل جسدي في أغلب الأحوال من نوع العمل اليدوي الذي بحث عنه فقراء الهند على مدى آلاف السنين: ملء الحفر بالتراب، والردم، وإقامة الحواجز الترابية على ضفاف الأنهار، وتنظيف قنوات الري.

يمكن القول، اعتماداً على الخطط والمشروعات السابقة، خصوصاً برنامج الطعام مقابل العمل، الذي نجح في منع المجاعة في حقبة ما بعد الاستقلال، إن جودة العمل لا تحظى بالأولوية. إذ يمكن أداؤه بصورة أكثر كفاءة وبجودة أفضل بواسطة الآلات الحديثة: لا يستطيع العمال الجائعون وغير المهرة بناء طرق جيدة بأيديهم العارية؛ والحفر التي تردم سرعان ما تظهر من جديد في موسم الأمطار في السنة اللاحقة؛ والحواجز الترابية تتداعى ما أن يهطل المطر؛ وقنوات الري تسدها الرواسب الطينية بعد بضعة أسابيع. فإذا توسع البرنامج -كما هو متوقع- وانتشر ليعم البلاد بأسرها، فسوف يكلف الهند في نهاية المطاف 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وبين 10 – 20% من ميزانيتها السنوية[18]. لكنه لا يعد باستثمار في تحسين مهارات الذين صمم لمساعدتهم. ولا يستثمر في بنية تحتية ريفية حقيقية، مثل الطرق الصالحة في المواسم كلها، أو الشبكة الكهربائية المناسبة، أو التقنيات الزراعية الجديدة. مثل هذه الاستثمارات تحفز مزيداً من النشاط الاقتصادي يرجح أن يوجد فرص عمل دائمة للفقراء في الأرياف.

فضلاً عن ذلك كله، هنالك «الهدر» والفساد اللذان سيؤثران في البرنامج كما سيتضح في السنوات القادمة. وعندما اقترح القانون عام 2004، رفضه كثير من الهنود والاقتصاديين الدوليين بوصفه طريقة باهظة التكلفة لكنها لا تفعل شيئاً للتصدي للوضع الدائم لفقراء الهند – العمل اليدوي بمستويات متدنية إلى حد بائس من الإنتاجية. لكن البرلمان أجاز القانون بالإجماع. ويعتقد كثير من المتشككين أن هذا الاستعراض النادر للإجماع حفزته الفرصة المتاحة للأحزاب والأطراف كلها لامتصاص مصدر جديد من الأموال العامة. بل أشار أحد المعلقين الهنود إلى ضرورة أن تعاد تسمية القانون ليصبح «قانون ضمان الفساد»[19].

ولم تحاول الحكومة التي يقودها حزب المؤتمر تحسين أداء الشركات المملوكة للدولة التي تعطي خسائرها لشرائح عريضة من القطاع العام قيمة سلبية صافية – وهذا مقياس

استثنائي لعجزها وانعدام كفاءتها. هنالك حجج مفحمة للاحتفاظ ببعض المشروعات، ومنها قطاع النفط، في عهدة ملكية الدولة. لكن لا فائدة من تقديم الحجج لمصلحة حشد مجالس إدارة الشركات بسياسيين يفتقدون الخبرة في الأعمال التجارية، مثلما فعل حزب المؤتمر منذ عام 2004 (وكما فعل أيضاً سلفه الهندوسي القومي). إذ يمكن لمقعد في مجلس إدارة شركة عامة أن يزود صاحبه بسلطات واسعة تمكنه من توزيع الوظائف على الأزلام والمحاسيب، فيكسب الأصدقاء والنفوذ، إضافة إلى العلاوات والمكانة.

دار ذات مرة حديث طويل بيني وبين قائد شرطة نيودلهي عن عدد السيارات التي تتهرب من التعليمات والضوابط والقواعد المرورية العادية بمجرد وضع ضوء أحمر أو أزرق على سطحها (تعاني نيودلهي وباء الشخصيات المهمة). قال إن أغلبية أصحاب السيارات لا يحق لهم استخدام الأضواء الوامضة. لكن رجاله، ومعظمهم من مكانة اجتماعية أدنى من أصحاب السيارات، يعجزون عن منع حدوث ذلك. يمكن ملاحظة نظام التمييز ذاته في عشرات من نقاط التفتيش الأمنية المحيطة بالعاصمة. إذ يكتفي رجال الشرطة بإيقاف العربات ثلاثية العجلات، والدراجات النارية، والشاحنات، في حين تمر السيارات الفخمة دون أن يوقفها أحد. وقلة من رجال الشرطة لديهم الثقة الكافية لتحدي من يتفوقون عليهم في المكانة الاجتماعية.

يستشهد براتاب بانو في كتابه الممتاز، «عبء الديمقراطية»، بملاحظات ألكسيس دو توكفيل على وجود القيم المهنية / الحرفية في أمريكة قبل منتصف القرن التاسع عشر. فبالنسبة للأوروبي في تلك الحقبة، كانت العلاقة بين السيد والعبد في الولايات المتحدة شيئاً جديداً: «ضمن شروط العقد، أحد الطرفين عبد والآخر سيد؛ وخارج نطاقه، يعد كل منهما مواطناً وإنساناً»، كما كتب توكفيل. لكن في مجتمع تقليدي مثل المجتمع الهندي، تطبق الروابط بين السيد والعبد في السياقات كلها. فـ«سيدك» في الهند يبقى «سيدك» في الوظيفة وخارجها، مثلما يقول ميهتا[20]. وما هو غير عادي في الهند تمثله استدامة الروابط الاجتماعية الإقطاعية في سياق الديمقراطية الكاملة. ويتضح هذا التوتر بأكثر الصور جلاءً في حزب المؤتمر.

قصة غرام حزب المؤتمر بالدولة لم تعد متعلقة بالاشتراكية حصراً، حيث لم يعد يؤيدها بالأقوال (دون الأفعال) سوى قلة من أعضائه هذه الأيام. القصة أعمق من الأيديولوجيا. فهي تتصل -بجزء منها- بالمكانة. لكنها تتعلق أيضاً بالوصول التفضيلي إلى سلسلة واسعة من المرافق والخدمات العامة والمكاسب، منها بطاقات السفر بالطائرة والسكك الحديدية على الدرجة الأولى، والفرصة المتاحة لعدم الوقوف في الطابور، والقدرة على استغلال النفوذ والحصول مجاناً على الخدمات التي يدفع الفقراء رسوماً للحصول عليها. الفساد ينخر -مثلما ذكرنا- الخدمات العامة المهمة مثل توزيع الغذاء، لكنه متجذر أيضاً في عمق تعاملات الحياة اليومية.

اشتريت ذات مرة بطاقة لمشاهدة مباراة دولية في الكريكيت بين إنكلترا والهند أقيمت في ستاد فيروز شاه كوتلا في نيودلهي. كنت مع اثنين من الأصدقاء الهنود. واضطررنا لدفع 5000 آلاف روبية (120 دولاراً) للحصول على البطاقات. لكن منعنا من الدخول إلى الملعب، إلى جانب آلاف من أصحاب البطاقات. فقد طبع مجلس دلهي للكريكيت، الذي كان يرأسه أرون جيتلي وزير العدل آنذاك، آلاف بطاقات الدعوة للشخصيات المهمة لحضور المباراة في ملعب لا يتسع إلا لستة وعشرين ألف مقعد. وشنت الشرطة هجوماً على الجماهير الغاضبة التي منعت من الدخول لإفساح المجال للشخصيات المهمة لمشاهدة المباراة (أتى معظم هؤلاء بسيارات الـ«أمباسادور» البيضاء). كتبت رسالة إلى جيتلي أشتكي فيها من المعاملة، وأطالب بإعادة ثمن البطاقات، وبتفسير لما حدث. لقد ابتاع آلاف الهنود البطاقات الباهظة الثمن؛ بل أتى بعضهم بالقطار ليلاً لمشاهدة المباراة. في صبيحة اليوم اللاحق اتصل بي السكرتير الخاص للسيد جيتلي لينقل «أسفه الشديد واعتذاره العميق» ويعرض علي بطاقة دعوة مجانية لحضور المباراة الدولية القادمة ضد زيمبابوي - لا إنكلترا بالطبع. فرفضت العرض.

بعد سنتين حدد موعد لمباراة تواجه فيها الهند باكستان في لقاء مثير يحظى بأهمية معنوية ودبلوماسية في نيودلهي. حضر اللقاء برويز مشرف رئيس باكستان، ومانموهان سينغ رئيس وزراء الهند. وبعد أن فشلت في الحصول على بطاقة بالطرق التجارية العادية، فقدت الأمل من حضور المباراة. ثم تلقيت اتصالاً هاتفياً من أرون جيتلي. «لم

أسحب عرض بطاقة الدعوة التي قدمتها لك»، كما قال. قبلت العرض دون خجل هذه المرة (وحصلت على بطاقة ثانية لزوجتي أيضاً). عند هذه المرحلة، أصبحت أكثر تعوداً على الأساليب المتبعة في نيودلهي. لكن آلافاً مؤلفة من الناس منعوا من الدخول مع أنهم يحملون بطاقات صالحة. علمت فيما بعد أن سيلاً من الطلبات تدفق على جيتلي، من القضاة، ووزراء الحكومة، وكبار الموظفين، للحصول على بطاقات مجانية. بل إن أفراداً من أسرة سونيا غاندي، ومنهم ولداها، طلبوا بطاقات مجانية وحصلوا عليها. ومن بين جميع هذه الطلبات، كان طلب غورشاران كاور، زوجة مانموهان سينغ، هو الذي أرفق بشيك بقيمة البطاقة. هكذا تشتغل نيودلهي للأسف: إذا كنت ثرياً ونافذاً فنادراً ما تدفع. إما إن كنت فقيراً فأنت تدفع أكثر من السعر المحدد، وليس لديك ضمان أكيد بالحصول على ما دفعت من أجله.

فيما يتعلق ببرنامج ضمان الاستخدام في الريف، يصعب تصديق زعم حزب المؤتمر بأنه محاولة صادقة ومخلصة لاستئصال الفقر من الهند إلى الأبد. ومن الصعب أيضاً رؤية كيف يمكن لبرنامج يتطلب من الفقراء أن يكدحوا مدة اثنتي عشرة ساعة أو أكثر في أعمال جسدية مضنية تقصم الظهر مقابل دولارين، أن يغير أوضاعهم. إذا تجولت في عواصم المقاطعات الهندية، سوف تشاهد حدائق منسقة تحيط بالمباني العامة الضخمة ومنازل المسؤولين. وغالباً ما ترى مجموعات من عشرين أو ثلاثين عاملاً، يقرفصون في صفوف طويلة، ويتحركون ببطء، وهم يعملون في الحدائق بأيديهم العارية. وداخل المباني، ستجد عشرات الكناسين (وقد أحنوا ظهورهم دائماً) يتظاهرون بالعمل (ولا يزيد عملهم عن نقل أكوام الغبار من مكان لآخر) في وضعية الخضوع المعهودة. وبين الحين والآخر، تتوقف وتسأل نفسك: هل يتعلق ما تراه بالعمل والاستخدام والوظائف؟ أم لتذكير الكناسين وأولئك الذين يعملون في خدمتهم بحقيقة من يملك المكانة في المجتمع ومن لا يملكها؟

تطلب الأمر عدة شهور من الجهد والإلحاح للحصول على موعد للقاء سونيا غاندي. فلأسباب يمكن تفهمها، ترددت دوماً في الموافقة على عقد مقابلات مسجلة مع وسائل الإعلام. فكل كلمة تنطقها يمحص فيها أعداؤها بحثاً عن علامة أو إشارة تدل على أنها

ليست هندية كما تدعي. قالت في إحدى المقابلات لمحدثها: «كل شيء أحببته وخسرته كان في الهند». يصعب الشك بصدقها وإخلاصها. لكن الأسئلة المتعلقة بولاءاتها الوطنية مازالت ملحة. ومن الطبيعي أن تكون أكثر تردداً في الحديث مع صحفي أجنبي، فقد يفسر قرارها بوصفه انحيازاً لمصلحة غير الهنود. قابلت ذات مرة مجموعة من الصحفيين الطليان الذين سافروا إلى الهند خصيصى لمقابلة مواطنتهم السابقة، ولم أرغب في إبلاغهم بأنهم سيكونون آخر من تفكر بلقائه. لكنهم في نهاية المطاف تمكنوا من لقائها مدة دقيقتين: سألوها بالإيطالية فردت بالإنكليزية.

أثناء سنوات الحداد بين موت راجيف عام 1991 وقبولها زعامة حزب المؤتمر عام 1998، كانت حتى إيماءة صغيرة منها تفسر ويعاد تفسيرها بوصفها علامة على نياتها ومقاصدها. قال يوسف أحمد، أحد كتاب سيرتها، إن «كل كلمة تنطقها تجعل السياسيين والصحفيين يستخلصون معان ومداليل ويبنون مقارنات ومشابهات حتى حين لم تقصدها»[21]. وبعد أن تبوأت الزعامة، أصبح من المهم معرفة من هو قريب منها ومن هو بعيد عنها كما هو مفترض. «السيدة ترغب في.. » أصبحت الجملة المبتذلة لأفراد الحاشية المقربين. أحد كبار أعضاء حزب المؤتمر وجد هذا المستوى من التملق غير مقبول: «الحاشية لا تخدم الحزب»، على حد تعبير جيتندرا باساد، الذي تحدى سونيا على الزعامة عام 1999. «فهي تحاصر الزعامة، وتعزلها عن العمال وتسد قنوات الاتصال. وتحرف المناقشات والاختلافات وتعدها عدم ولاء [للعائلة]»[22]. فشلت محاولة باساد للحصول على زعامة الحزب. بل تعرض بعض مؤيديه للضرب على أيدي الأنصار الموالين لسونيا غاندي.

يصعب تصديق أن سونيا غاندي نفسها ترعى مثل هذا التملق الأعمى أو توافق عليه. لكن النظام أكبر بكثير وأقدم منها. حتى مؤرخ سيرتها، الذي عمل في الحزب لكنه يحاول (وحقق في محاولته بعض النجاح) الحفاظ على نبرة موضوعية في كتابه، يذعن للتقويمات المغالية لمواهب سونيا. فكثيراً ما ينتقدها معارضوها على أسلوبها المتخشب ويشتكون من لهجتها الهندية الثقيلة. أما المدافعون عنها فيبالغون في مدحها بوصفها

خطيبة مفوهة عظيمة. كتب مؤرخ سيرة سونيا يقول: «إيقاع صوتها يوازنه عنصر من المشاكسة، ووقفات مثالية بين الجمل، في حين يسود التوازن، فتنهال كلماتها مثل البذور على الأرض الخصبة التي أضناها الانتظار»(23). حتى نهرو، الخطيب المفوه الحقيقي، كان سيشعر بالحرج لو قيل فيه هذا الكلام.

وكان سيجفل أيضاً من السيل الجارف من المديح المداهن العلني الذي يغدقه مسؤولو حزب المؤتمر باستمرار على سونيا غاندي. شاهدت ذات مرة لوحة دعائية ضخمة بنية اللون لحزب المؤتمر في تشيناي تصور سونيا غاندي، وكتب تحتها: «أمنا الهند فخرنا، وأمنا سونيا دليلنا». وبعد وقت قصير من عودة حزب المؤتمر إلى السلطة عام 2004، أقام الحزب اجتماعاً جماهيرياً حاشداً في ستاد تالكاتورا في دلهي للاحتفال بعيد ميلاد راجيف الستين. وامتلأت شوارع المدينة باللوحات الإعلانية التي تتمنى له عيد ميلاد سعيداً، وظلت الصحف على مدى أيام تنشر إعلانات جريئة تهنئ راجيف وتمتدح سونيا: «حزب المؤتمر في ولاية أوتر براديش يقول لراجيف: كل عام وأنت بخير!»، كما قال إعلان نشر على صفحة مزدوجة في إحدى الجرائد الهندية. وأكد آخر: «وزارة التنمية الريفية [وزيرها من حزب المؤتمرر] تتمنى السعادة لراجيف في عيد ميلاده الستين». امتداح ولدي راجيف وسونيا مبالغ فيه إلى حد الإفراط أيضاً. ففي اجتماع عقد في دلهي للاحتفال بعيد ميلاد راجيف، أخذ أحد الوزراء المخضرمين الذي يحظى باحترام واسع، الميكرفون وبدأ يهتف: «ليأخذ راهول وبريانكا منصب القيادة!». أما أمهما التي بدت عليها أمارات الحرج، فقد طلبت إيقاف الوزير عن الكلام. أما رئيس الوزراء، مانموهان سينغ، فقد جلس صامتاً وغاب بين الحضور.

جرى اللقاء مع سونيا غاندي قبل ثلاثة أشهر من انتخابات عام 2004، حين كان معظم المراقبين يتوقعون هزيمة أخرى تصيب حزب المؤتمر. كنت مع زميل نافذ ساعدت زيارته إلى دلهي في قبول سونيا إجراء المقابلة. انتظرنا مدة قصيرة في غرفة صغيرة في مسكنها الرسمي في شارع جانباث رقم 10، وهو منزل تقليدي من طبقة واحدة (من تصميم لوتينز) يقع في قلب نيودلهي. ثم انفتح الباب وأطلت برأسها وقالت: «تفضلا».

فوجئت حين وجدت أنها وحيدة. سألت: «هل أصب لكما الشاي؟». على الرغم مني، لم أستطع منع نفسي من الشعور بالحرج والارتباك. كأنما الملكة إليزابيث تعرض أن تمسد قدمي. بدت سونيا أكثر ارتباكاً وإحراجاً. نظرت حولي في الغرفة. كانت مكتباً لراجيف قبل أن يموت. بدا كل شيء على حاله: التصميم الداخلي، والهدايا من الزوار الأجانب، والكتب على الرفوف في الخزانات. ثم إكليل من الورود يحيط بصورة كبيرة لراجيف معلقة على الجدار. فيما بعد، قال زميلي إن الغرفة ذكرته بغرفة الآنسة هافيشام في رواية «آمال عظيمة»، حيث توقفت عقارب ساعاتها عند اللحظة التي توفي فيها خطيبها.

لم يسجل اللقاء الذي دام ساعة، ولم نكتب شيئاً عنه في الصحيفة. لكن أشعر الآن أن وقتاً كافياً قد مضى لتجاوز هذا الإجراء الشكلي. على أي حال، لم تقل سونيا آنذاك شيئاً يسبب لها الإحراج الآن. وعندما أعاين آراءها بعد هذه المدة تبدو لي صحيحة في تنبؤاتها، وإن بدت في ذلك الحين ساذجة. سألتها هل يكفي تركيز حملتها الانتخابية على الفقر في الريف لمواجهة حملة «الهند المتلألئة» التي يقودها حزب بهاراتيا جاناتا، الذي كان يهيمن على موجات الأثير وعناوين الصحف والأخبار. تحدثت بخجل وبأسلوب متقطع، مع سؤالنا دوماً عن الكلمة الناسبة، وشكرنا كلما عثرنا على واحدة. لكن المعنى الذي قصدته كان واضحاً. قالت: «من يتجول في أنحاء الهند يرى الحلكة والفقر في أماكن عديدة. الهند تتلألأ في المدن لا في القرى، حيث يعيش أغلب الهنود. أريد من حزب المؤتمر أن يتحدث باسمهم. ومن المؤكد أنني لا أستطيع توقع فوزنا، لكن أظن أن استطلاعات الرأي مخطئة. سافرت في أرجاء الهند دوماً، والرسالة نقلتها إلى الناس الذين قابلتهم. وما قالوه لي يؤكد أيضاً آرائي». تحدثت عن الحاجة إلى إعطاء الفقراء حصة أكبر من الازدهار الاقتصادي في الهند، وأنكرت أن يكون حزبها معارضاً لمزيد من الإصلاح الاقتصادي. أما الشعار الذي تبناه المؤتمر فيما بعد فكان: «الإصلاح بوجه إنساني».

تغيرت وجهة الحديث بشدة حين سألت سونيا عن شعورها إزاء تحولها إلى هدف لقدح وذم حكومة حزب بهاراتيا جاناتا. لقد تحملت عديداً من الإهانات الشخصية. فهل شعرت أحياناً بأنها ستترك السياسة برمتها؟ قالت بعد تفكير: «تعرف أن السياسة

ليست سهلة علي. أنا لا أستمتع بها. بل لا أظن أنني متفوقة فيها. السياسة قتلت حماتي وزوجي. لكن حين رأيت ما يفعلونه بثقافة الهند العلمانية، شعرت أنه لم يعد بإمكاني البقاء متفرجة أشاهد ما يحدث دون أن أفعل شيئاً. العلمانية هي أهم ميراث خلفته أسرتي. كان علي الوقوف والدفاع عنها. لم أستطع تحمل رؤيتهم يمزقونها إرباً». اغرورقت عيناها بالدمع. لم تكن تبكي، ولكن بدت أمارات الحزن العميق على وجهها. «ما يقولونه علي ينعكس عليهم. لقد تعودت هذا. ولا يهمني أبداً». عبرنا، نحن الاثنين، عن تعاطفنا الحقيقي معها. سألت: «هل عرفتما بما جرى في غوجارات». وحين أجبنا، قالت: «هذه ليست الهند».

بعد ثلاثة شهور رأيت سونيا مرة أخرى، لكن عبر حشد قوامه خمسون ألفاً في اجتماع جماهيري في متنزه عام خارج مدينة تشيناي. كان قد بقي يومان اثنان للدخول في المرحلة الرابعة والأخيرة من الانتخابات العامة*. وقبل خمسة أيام من حساب الأصوات في المراحل كلها وإعلانها. كانت هناك ثلاثة ملامح غير عادية في الاجتماع الحاشد. أولاً، كانت راية حزب المؤتمر واحدة من بين ست رايات لأحزاب أخرى. فهي أول انتخابات يخوضها الحزب بعد أن يعقد تحالفاً مع غيره من الأحزاب. وكانت سونيا واحدة من بين عدد من الزعماء على المنصة، مع أنها أشهرهم. ولأننا كنا في الجزء الذي يتحدث باللغة التاميلية من الهند، تحدثت بالإنكليزية لا الهندية. وكانت تتوقف كل دقيقتين لتتيح لمترجم يحول بأسلوب مسرحي كلماتها إلى التاميلية. أما المدة التي يأخذها للترجمة فتعادل ضعف المدة التي تطلبتها الكلمات الأصلية، ثم يختتم كل فقرة بألفاظ خطابية منمقة. الملمح الآخر غير العادي في الاجتماع الحاشد مثلته تعابير وجه سونيا، التي بدت مسترخية وسعيدة. بل ضحكت بضع مرات، خصوصاً عندما يطلق مترجمها عباراته المثيرة. تساءلتُ هل استشعرتْ أن الريح تهب بعكس ما تشتهيه سفن حزب بهاراتيا جاناتا. أم ربما تحسن أداؤها أمام الاجتماعات الجماهيرية الحاشدة؟

* الانتخابات الهندية تنظم بشكل مدروس لتمكن القوات شبه العسكرية من التركيز على المناطق المختلفة التي يمكن أن تشهد قلاقل واضطرابات، بدلاً من أن تكون مجرد استفتاء واحد. وبالمقابل، تحسم النتيجة في مدة ساعة أو اثنتين من إغلاق الصناديق لأن نظام التصويت إلكتروني بالكامل وتجمع النتائج بواسطة الكمبيوتر. التغاير هنا مع ما حصل في فلوريدا عام 2000 مثير ولافت.

الجانب غير العادي الثالث في الاجتماع كان أشدها إثارة وألماً. فأحد الأحزاب الأخرى الممثلة على المنصة كان حزب دي إم كي، التاميلي القومي، الذي عبر سابقاً عن تعاطفه مع حركة نمور التاميل الانفصالية وأساليبها الوحشية في جزيرة سريلانكا القريبة. والشابة دانو، هي الانتحارية التاميلية القومية التي فجرت القنبلة التي قتلت راجيف غاندي وعدداً من الأشخاص الآخرين عام 1991. دفع راجيف الهند إلى التورط في الصراع في سريلانكا عام 1987 عندما وافق على إرسال قوات حفظ سلام هندية إلى الجزيرة. لكنها سرعان ما تحولت إلى طرف في النزاع وخاضت عديداً من الصدامات المسلحة مع نمور التاميل. وفي أعقاب اغتيال راجيف، رفض حزب المؤتمر التعامل مع حزب دي إم كي. لكن سونيا وافقت في نهاية المطاف على الامتثال للبراغماتية الانتخابية. وفاز التحالف الذي قاده حزب المؤتمر بمقاعد ولاية تاميل نادو البرلمانية الأربعين كلها في انتخابات عام 2004، ومعظمها ذهبت إلى حزب دي إم كي.

في وقت مبكر من ذلك اليوم، زرت سريبرومبودر، الموقع الذي يبعد ثلاثين ميلاً عن تشيناي واغتيل فيه راجيف غاندي. أقيم في المكان نصب تذكاري عليه لوحة تصف الاغتيال. كانت دانو ترتدي الساري وتضع باقة من الأزهار على شعرها. انحنت لتلمس قدمي راجيف تعبيراً على التشريف والاحترام والخضوع. ثم فجرت الحزام الناسف المربوط على خصرها تحت الساري. كتب على اللوحة: «هكذا، في حادثة مماثلة، انحنى قاتل آخر ليلمس قدمي المهاتما». أثناء الاجتماع الحاشد في تلك الأمسية، ذكرت سونيا حادثة مقتل زوجها. وفي جملة استخدمتها سابقاً، قالت: «أقف هنا على التراب الذي امتزج بدم زوجي. وأؤكد أنه لا شرف أعظم لي من تقاسم مصيره في سبيل بلادنا». فكرتُ أن السياسي متداخل بالشخصي بالنسبة لسونيا.

هنالك فرق واضح يميز حزب المؤتمر عن حزب بهاراتيا جاناتا. ومن أكثر الملامح المميزة التي تعرضت للتجاهل مرونة الأول. صحيح أن حزب بهاراتيا جاناتا يلطف رسالته أحياناً لأسباب تكتيكية، لكن الكل يعلم ما يؤمن به حقاً. من ناحية أخرى، يصعب غالباً معرفة ما يؤمن به حزب المؤتمر هذه الأيام. وهذا في الوقت ذاته نقطة ضعف وموطن

قوة. نقطة ضعف لأنه يفتقر إلى القضية المحددة بوضوح التي يحشد خلفها أنصاره، وذلك بغض النظر عن تملق أسرة نهرو - غاندي ومداهنتها. لكنها قد تمثل ميزة لأنها تمنح الحزب مجالاً لاختبار مختلف الإستراتيجيات في الولايات التي يحكمها. في بعضها، مثل أندرا براديش في الجنوب، يستخدم الحزب الأسلوب التقليدي في الحكم، حيث يقدم الوعود إلى الفقراء ويملأ جيوب أصحاب النفوذ بالمال. لكن في غيرها، يقود الحزب رؤساء وزارات إصلاحيون حاولوا تغيير قواعد اللعبة.

من أكثر زعماء الحزب المحليين تأثيراً شيلا ديكشيت، التي تشغل منصب محافظ نيودلهي. تعد المدينة واحدة من أكبر المدن العالمية، حيث يسكنها خمسة عشر مليون نسمة. ويزداد عددهم مليوناً كل ثلاث سنين. وهي أكبر، أو ثاني أكبر، مدن الهند، اعتماداً على الخط الذي ترسمه للحدود. المدينة المنافسة هي مومباي، التي تحكمها واحدة من أسوأ إدارات حزب المؤتمر في البلاد. ويعود جزء من السبب إلى السمات المتغايرة للمدينتين، فنيودلهي تفوقت على مومباي بوصفها قطباً جاذباً للاستثمار الجديد في السنوات القليلة الماضية. وهي أيضاً المدينة الأغنى في الهند، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد ضعف المعدل الوسطي الوطني. في التسعينيات، كانت قلة قليلة من الهنود يترددون في اختيار مومباي إذا ما سئلوا عن مكانهم المفضل للإقامة. أما الآن فالإجابات ستنقسم بالتساوي. وبعض الفضل في ذلك يعود إلى شيلا ديكشيت.

على شاكلة سونيا غاندي، شيلا ديكشيت أرملة، توفي عنها زوجها، الموظف في الإدارة المدنية الهندية، وهو في ريعان الشباب. ومثل زعيمتها، هي جزء أيضاً من أسرة (حاكمة) كبيرة. فعمها -والد زوجها- عضو في حزب المؤتمر، وابنها، سانديب، عضو في البرلمان الوطني عن إحدى دوائر نيودلهي الانتخابية. أصبح ذلك أمراً عادياً باطراد في حزب المؤتمر؛ الأسر النافذة لم تعد مقتصرة على أسرة نهرو - غاندي. وفي أغلب الأحوال، حين يتقاعد نائب بارز في حزب المؤتمر أو يتوفى، ترث ذريته دائرته الانتخابية. ساعد حزب المؤتمر أيضاً في تطبيع سلوك الأسر النافذة في مجالات واسعة من المجتمع الهندي. يقول إندر مالهوترا، المحرر السابق في صحيفة «إنديا تايمز»، ومؤرخ سير الأسر «الحاكمة» في جنوب آسيا، إن منصبين مهمين فقط في الحياة العامة الهندية- حاكم

المصرف المركزي ورئيس أركان الجيش -لم تقترب منهما الأسر الحاكمة. وكثيرون من منتقدي أسرة نهرو- غاندي الذين يقذفون الحجارة عليها، يعيشون في بيوت من زجاج، كما يقول مالهوترا الذي يصف «الفجوة الواسعة بين أقوال وأفعال المنتقدين الذين يرثون لحال عبادة الأسر الحاكمة.. معظم هؤلاء يفعلون ما بوسعهم لترويج/ وتشجيع ذريتهم في مختلف مجالات الحياة» [24].

تعد السيدة ديكشيت شخصية سياسية غير عادية بالنسبة لحزب المؤتمر. فهي تتحدث بصراحة عن الفساد الذي ينخر إدارتها، وتشتكي علناً من القيود التي تكبل السياسة. سألتها لماذا تترك القمامة في كثير من شوارع نيودلهي لتتعفن في حرارة الصيف. فاعترفت قائلة: «إنه سؤال أطرحه كل يوم. لدينا آلاف من عمال النظافة في نيودلهي الذين يتغيبون عن عملهم، ولا أستطيع فعل شيء حيال ذلك. حاولت إدخال المكننة، لكنهم عارضوها لأنها تهدد وظائفهم حسبما يعتقدون. عليك أن تدخل التغيير ببطء في الهند. وأن تتبع طرقاً التفافية».

واجهتها مشكلات مشابهة في إصلاح شبكة المياه في نيودلهي. فعلى الرغم من وجود شبكة كفؤة نسبياً لتوزيع المياه يمكن أن تزود كل شخص بمئتي لتر من المياه يومياً، فإن معظم أحياء نيودلهي لا تتلقى سوى القليل من المياه أو تقطع عنها في أحيان كثيرة. وغالباً ما يضطر الفقراء إلى دفع ثمن الماء للحصول على حاجتهم منه من صهاريج خاصة - يدعى أصحابها «مافيا الماء». فواتير الماء الرسمية التي يدفعها سكان نيودلهي لا تعادل 10% من تكلفة التزويد. ومن الطبيعي عدم وجود تمويل كاف لمد الشبكة وتوسيعها لتشمل أحياء الفقر. ونظراً لأن معظم التزويد يذهب إلى الطبقة الوسطى، فإن الفقراء يقدمون الدعم المالي في واقع الأمر إلى الأغنياء. وهيئة المياه في نيودلهي تستخدم عدداً من الموظفين والعمال لكل كيلومتر من الأنابيب يتجاوز المعدل الوسطي للمدن في البلدان الصناعية بخمسة عشر ضعفاً. ولدى هؤلاء مصلحة ذاتية قوية في معارضة التغيير.

حين طلبت ديكشيت نصيحة البنك الدولي فيما يتعلق بخطة لتوكيل شركة خاصة بتوزيع المياه، اتهمت بالاحتيال على الفقراء. واتهم البنك الدولي أيضاً بالتدخل في

مناقصة مزورة لضمان فوز شركة الاستشارات الأمريكية «برايس ووترهاوس كوبرز» بعقد استشاري، على حساب عدد من المؤسسات الاستشارية المحلية. ومن الواضح أن البنك الدولي قد خرق القواعد الإرشادية التي وضعها، وكانت بالفعل سيئة وخرقاء وساذجة سياسياً. لكنها ضخمت على ما يبدو لاتهام ديكشيت بـ«الإذعان لقوى الليبرالية الجديدة»(25). وحين زادت قيمة فواتير المياه، بغض النظر عن الجدل الخلافي حول البنك الدولي، ظهرت اتهامات مماثلة. وفي نمط مألوف في الهند، نفذت أعمال الاحتجاج باسم الفقراء، على الرغم من حقيقة أن الفقراء هم ضحايا الوضع القائم.

تظهر مشكلات شيلا ديكشيت مدى صعوبة إصلاح حال الدولة في الهند. لكن مازال ذلك ممكناً، حتى في نيودلهي. ففي مارس عام 2004، افتتحت أول ثمانية عشر كيلومتراً من مترو أنفاق نيودلهي، وهو شبكة من السكك الحديدية معظمها تحت الأرض، سوف تضم عند اكتمالها عام 2015 مئتين وخمس وعشرين محطة تغطي كل ركن من أركان عاصمة الهند المتوسعة. مثل هذه القفزات في مجال البنية التحتية يمكن أن تغير المدينة. والمشروع الذي يمكن أن ينجز خمسين محطة بحلول عام 2006، قد سبق حتى الآن مواعيد التنفيذ المقررة، والخدمة نظيفة وكفؤة ودقيقة المواعيد. ويعد مثالاً نموذجياً وترياقاً ناجعاً لمشروعات البنية التحتية المقامة في أنحاء أخرى من الهند، التي غالباً ما تكون متأخرة عن مواعيد الإنجاز، ورديئة النوعية، وينخرها الفساد. مترو الأنفاق في دلهي شراكة بين القطاعين العام والخاص، تموله -جزئياً- قروض يابانية وألمانية ميسرة، وتتم إدارته بعيداً عن التدخل الحكومي اليومي. لقد بذلت ديكشيت كل جهد ممكن لضمان احتفاظ الشركة العامة بالاستقلالية التشغيلية.

قال لي إي. سريداران، المدير العام لمترو أنفاق دلهي: «لا يتصل بي أحد مطالباً بخدمة. لست مضطراً للخضوع لأحد. لهذا السبب نسبق دوماً مواعيد التنفيذ المقررة. المشروع نموذج لما يجب أن يكون عليه أسلوب إدارة القطاع العام في الهند. وليس من المحتم عليه أن يفشل». وعلى الرغم من تعذر بناء مترو نيودلهي دون الاستفادة من القروض الميسرة والدعم المالي -مثلما هي الحال تقريباً في كل نظام للنقل الجماعي في العالم النامي- إلا أن من المتوقع أن يعزز ازدهار المدينة الاقتصادي في السنوات القادمة.

شاركت ديكشيت أيضاً في حملة ناجحة لتنظيف نيودلهي من الهواء الخانق عبر تحويل وسائل النقل العامة كلها، ومنها الدراجات ثلاثية العجلات، إلى استخدام الغاز الطبيعي المضغوط – وهذه خطوة كبيرة في اتجاه تحسين البيئة مقارنة بما كانت الحال عليه عند استخدام محركات الديزل. وبالنتيجة انخفض عدد الجزيئات الملوثة للهواء في نيودلهي بنسبة 30% منذ عام 1999، حين أدخل التغيير. ومثلما هي الحال مع المترو، كانت ديكشيت مجرد عامل واحد في مجموعة مؤتلفة من العوامل والمصالح والاهتمامات التي دفعت باتجاه التغيير، ومنها مركز العلوم والبيئة، الذي مثل هيئة داعمة، والمحكمة العليا، التي أصدرت القرار النهائي باستخدام الغاز الطبيعي المضغوط. لكن حين يختار السياسيون عدم المشاركة في الحل، يصبحون حتماً جزءاً من المشكلة. وتعد ديكشيت أيضاً شخصية غير عادية لأنها انتخبت لتشغل المنصب مدة خمس سنوات أخرى في ديسمبر عام 2003، في بلد نادراً ما تستمر فيه الحكومات أكثر من ولاية واحدة.

مشكلات نيودلهي كثيرة ومتعددة: المدينة مكتظة بأحياء الفقر القذرة، التي لا يحصل إلا عدد قليل منها على الخدمات العامة المناسبة. لكن خلافاً لمومباي، التي لم توافق بعد على نظام حديث للنقل الجماعي، فقد اتخذت نيودلهي بعض الخطوات على الأقل، مهما كانت محدودة، للتصدي لمشكلاتها. ومثلما أظهر سانجاي غاندي أثناء حالة الطوارئ في السبعينيات، فإن طرد السكان من أحياء الفقر العشوائية لا ينتهك حقوق الإنسان وحسب، بل يفشل في نهاية المطاف. إذ يجد الناس طريقة للعودة بأعداد أكبر. وتشير التقديرات إلى أن نيودلهي ستكون في عام 2026 واحدة من حفنة من مدن العالم الضخمة التي تضم ثلاثين مليوناً أو أكثر من السكان[26]. «هذه مدينة شاسعة واسعة مستحيلة. في عملي، عليك أن تجري وتجري آملاً بأن تقف»، كما قالت ديكشيت. واعترفت بأنه كلما تحسنت البنية التحتية، وزادت فرص العمل التي توجدها نيودلهي (إضافة إلى العديد من فرص العمل التي أوجدتها في السنوات الأخيرة)، زاد عدد الناس الراغبين بالانتقال إليها. لقد انتقلت وجهة تدفق الهجرة الداخلية في الهند من مومباي إلى العاصمة. إنها حالة مأزقية عبثية. «ليس لدينا من خيار سوى جعل مدننا أكثر راحة لمن يعيش فيها وأكثر جاذبية، حتى إن ثبت أن ذلك يفرز نتائج عكسية»، كما قالت.

الولايات الخاضعة لحكومات حزب المؤتمر في أجزاء أخرى من الهند ليست محظوظة مثل نيودلهي، حيث الأغلبية الساحقة من الناخبين من الحضر. في عام 2004، رفض الناخبون في ولاية أندرا براديش، ومعظمهم من الريفيين، إعادة انتخاب حكومتهم. وأجبرت حكومة حزب المؤتمر في ولاية كارناتاكا على إقامة ائتلاف صعب مع أحد الأحزاب المحلية (في يناير 2006، سقطت الحكومة عندما رص الشريك الصفوف مع حزب بهاراتيا جاناتا المعارض لتشكيل إدارة جديدة). وبالكاد تشبث الحزب بالسلطة في ولاية ماهاراشترا، (عاصمتها مومباي). في هذه الحالات الثلاث، فسر السياسيون النتائج بوصفها علامة دالة على نفاذ صبر الناخبين من الفجوة المتوسعة بين مستويات المعيشة في الأرياف والمدن. ووضعت حكومات الولايات الجديدة معظم مشروعات البنية التحتية الحضرية على درجة متأخرة من سلم أولوياتها. وفي حالة بنغالور، عاصمة البرمجيات في الهند (وعاصمة ولاية كارناتاكا)، بدأ تجاهل حكومة الولاية لمشكلات الازدحام المروري يؤدي إلى انتقال الاستثمارات الجديدة في تقانة المعلومات إلى مدن أخرى مثل نيودلهي، وبونا، وتشيناي، وتشانديغراه.

في حيدر أباد كانت ردة الفعل في الأرياف أشد وأقوى. فقد وصل واي. إس. ريدي، رئيس وزراء ولاية أندرا براديش (من حزب المؤتمر) إلى السلطة في مايو عام 2004، بعد أن وعد المزارعين كلهم بتزويدهم بالكهرباء مجاناً. وأزاح حزب تيلوغو ديسام، وهو حزب محلي يتزعمه تشاندرابابو نايدو، الذي امتدح على نطاق واسع في الصحافة المحلية والعالمية بوصفه «معلم تقانة المعلومات» بسبب جهوده الناجحة في جذب استثمارات البرمجيات إلى المدينة. يقع مركز شركة غوغل الهندية في حيدر أباد. في حين أقام غيرها، مثل ميكروسوفت وصن ميكروسوفت، مراكز أبحاث كبرى هناك. بل إن نايدو عقد صداقة مع بيل كلينتون، الذي زار حيدر أباد أثناء زيارته للهند عام 2000، وظل يحضر بانتظام المؤتمر السنوي لمنتدى دافوس في سويسرا الذي يضم قادة الاقتصاد العالميين. لكن معظم سمعة نايدو كان مبالغاً فيها. إذ لم يفعل شيئاً مهماً لتحسين فرص المزارعين في الولاية، أو محاربة الفساد الشهير الذي ينخر حزبه. وكان أيضاً شخصية مكروهة من أولئك الذين يعارضون الإصلاح – مع شيء من الغلو أيضاً، نظراً لأنه لم يكن بوسعه أن

يفعل الكثير لمواجهة سنوات الجفاف الأربع المتتابعة التي أصابت بقحطها أندرا براديش قبل الانتخابات. انتحر آلاف المزارعين في الولاية لأنهم عجزوا عن سداد الديون حين دمرت محاصيلهم.

فسرت هزيمة نايدو بوصفها علامة دلالية على أن النجاح الاقتصادي الذي حققته حيدر أباد كان على حساب الفقراء في آلاف القرى المنتشرة في أنحاء هذه الولاية الشاسعة. لكن الصورة الانتخابية كانت أكثر تعقيداً من ذلك. فعلى الرغم من أن حزب المؤتمر نظم حملة باسم فقراء الأرياف، إلا أن السر في نجاحه كمن في تحالف عقده مع أحد الأحزاب المحلية الذي يريد ضم بعض المناطق من أندرا براديش لإقامة دولة مستقلة. تراجعت حصة الأصوات التي فاز بها حزب المؤتمر. لكن بسبب الحلف الانتخابي فاز بالسلطة بأغلبية كبيرة. كما عقد صفقة سرية افتضح أمرها مع جماعة من المتمردين الماويين الذين يسيطرون على أجزاء كبيرة من الولاية. حاولت هذه الجماعة، التي أطلقت على نفسها اسم ناكسال، نسبة إلى ناكسالباري وهي بلده في غرب البنغال، انطلقت منها أولى عمليات التمرد في الستينيات. حاولت الجماعة اغتيال نايدو عام 2003، لكنه نجا بأعجوبة. وأثناء حملة عام 2004، استهدفت/ واغتالت عدداً من المرشحين في حزب نايدو، لكنها لم تستهدف حزب المؤتمر. وبعد وقت قصير من الانتخابات، تلقت مكافأتها حين أعلن ريدي، رئيس وزراء الولاية الجديد، وقف إطلاق النار مع المتمردين ووعد بإجراء محادثات سلام. في مدة سنة انهارت المحادثات، مثلما توقع الخبراء كلهم تقريباً. لكن الجماعة، التي أصبحت تعرف الآن باسم الحزب الشيوعي الهندي (الماوي - اللينيني)، استفادت من هذه المدة الزمنية الفاصلة لإعادة تجميع صفوفها وتسليح مقاتليها. قال جايابراكاش نارايان، التي يدير مؤسسة لوك ساتا الاستشارية التي تحظى باحترام واسع في حيدر أباد: «الجماعة المتطرفة تقوم بلعبة طويلة الأمد تمارس فيها التوقف عن النشاط بين الحين والآخر والتراجع الإستراتيجي. في حين يقوم حزب المؤتمر بلعبة قصيرة الأمد للفوز بالانتخابات».

ما إن وصل ريدي إلى السلطة، حتى اتضحت تبعات وعده بتزويد الفلاحين بالكهرباء مجاناً. ففي ظل سلطة نايدو، كان على الفلاحين دفع جزء بسيط من التكلفة الحقيقية

للطاقة التي يستخدمونها - قرابة 8%. لكن المزارعين الأغنياء فقط، الذين تصل إليهم الكهرباء، استفادوا من الدعم الحكومي. واستخدموا الكهرباء لضخ الماء من باطن الأرض فغار المنسوب إلى عمق أكبر من متناول الفلاحين الذين لا يملكون المضخات التي تعمل بالكهرباء أو الديزل. وحرمان الفلاحين الفقراء من دعم أسعار الكهرباء فاقم أوضاعهم المعيشية الصعبة. ريدي نفسه مزارع يمتلك أكثر من ثلاثين شبكة توصل الكهرباء إلى مزارعه. وتقديم الطاقة المجانية إلى الفلاحين جعل إنفاق الولاية على الطاقة الكهربائية يتجاوز إنفاقها على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم معاً. لذلك كانت حملة ريدي الانتخابية نموذجاً مثالياً لمهارة حزب المؤتمر في استغلال الخطاب المؤيد للفقراء وفي الوقت ذاته تحقيق المنافع لأعضائه.

بعد بضعة شهور من الانتخابات، زرت ريدي في مكتبه في حيدر أباد. بدا بجسمه الضخم وشاربه الكث نموذجاً لحاكم المقاطعة المحلي. الغرف والممرات خارج مكتبه تشبه محطة قطارات مزدحمة، حيث ينتظر عشرات من المراجعين والمتوسلين المحليين فرصة لطلب خدمة من رئيس وزراء الولاية. سألته عما يفعله لتزويد الفلاحين الفقراء بمياه الري. فأجاب: «نحن نهتم بالتفاصيل كلها». سألته: «وما هي التفاصيل؟». فقال: «كل شيء ممكن». «هل تقدم لي مثالاً؟». قال: «بمرور الوقت سوف نصلح كل شيء». وهكذا دواليك. في إحدى المراحل أثناء هذه المقابلة الفريدة التي لم تفدني بشيء، بدأ ريدي يبحث حوله عن ورقة. فناوله السكرتير واحدة. فقرأ: «بنى السير آرثر كوتون شبكة كبيرة من قنوات الري في هذه المنطقة. هو بريطاني. وأنت بريطاني». «لكن ما الذي تفعلونه أنتم؟». «نحن نفعل كل ما هو ممكن لضمان الري للمزارعين».

عقدت لقاء مع نايدو حصلت فيه على معلومات أكثر فيما بعد. فقد زعم أن حملة ريدي الانتخابية مولها مقاولو البناء الذين وعدهم بمشروعات أضخم للري بالمقابل. وقدم رسوماً ومخططات بيانية ووثائق لدعم مزاعمه. وعند كتابة هذه الصفحات، لم ينفذ سوى قلة قليلة من استثمارات الري التي وعد بها ريدي. لكن بوصفه سياسياً متمرساً، كان بمقدور نايدو التلاعب بالحقائق. ومازال لدى ريدي وقت للوفاء بوعوده.

أثناء المقابلة مع ريدي، سألته هل شاركت سونيا غاندي في مخططاته. فقال: «السيدة مسرورة جداً. ووافقت على كل شيء». هذه عبارة مبتذلة في حزب المؤتمر. فدون موافقة «السيدة غاندي» يصعب على أي سياسي من حزب المؤتمر فعل شيء. لكن فيما وراء ذلك، يوفر غياب أيديولوجيا حزبية ملزمة غطاءً لممارسة أنواع التجارب -الجيدة والسيئة- كلها في أجزاء كثيرة مازالت خاضعة لحكم حزب المؤتمر في الهند. على المستوى الوطني، يحتل الحزب موقعاً مذبذباً ومرتبكاً ينوس بين قطبي سياسة الطبقة الدنيا والقومية الهندوسية، حيث يتبنى بين الحين والآخر عناصر من أحد البرنامجين، لكنه يعجز عن فرض وجهة السياسة الهندية.

فيما يتعلق بمستقبل أسرة نهرو - غاندي (الحاكمة)، لم يتضح حتى الآن مدى شهية راهول وبريانكا للسلطة وفهمهما للحقائق الدامغة في السياسة الهندية. ولا مدى كفاءتهما في مقاومة المتملقين والمداهنين، أو تعودهما هجمات المنتقدين وسبابهم ولعناتهم، التي عانتها سونيا غاندي. بعيد انتخابات عام 2004، قالت بريانكا التي تحمل ملامح شبه لافتة بجدتها إنديرا، والدمع في عينيها: «لم نملك قط أسرتنا. بل كنا نتقاسم والدينا دوماً مع الأمة». أما راهول، الذي انتخب منذ مدة قريبة عضواً في البرلمان لأول مرة، فقد اكتفى بالتعليق على حملة حزب بهاراتيا جاناتا لتلطيخ سمعة والدته: «هؤلاء عصبة من الأشخاص الذين يثيرون الضحك والسخرية». ومنذ ذلك الحين، لم يلعب دوراً بارزاً في البرلمان. ولم يشارك بعد، كما وعد، في حملة حزب المؤتمر لاستعادة حظوظه وسلطته في أوتر براديش، أضخم الولايات الهندية ومعقل أسرة نهرو - غاندي (الحاكمة). فقد فاز هو ووالدته بأغلبية ساحقة في دوائرهما الانتخابية، واجتذب كل منهما جماهير حاشدة حين يلقي خطبة عامة. لكن حزب المؤتمر فشل في الفوز في الدوائر المجاورة كلها تقريباً. ويبدو أن سحر الأسرة الطاغي محاصر في قاعدة ضيقة جيداً.

ومع ذلك كله، يبدو من المرجح على المسرح ذاته في السنوات الخمس أو العشر القادمة أن يصبح راهول زعيماً لحزب المؤتمر، بل ربما رئيساً للوزراء. ومن المرجح أيضاً أن والدته، التي أرسلت إشارات متناقضة عن دور ولديها السياسي في المستقبل -أملاً بنجاحهما لكن خوفاً على سلامتهما- سوف تنسحب أكثر من الأضواء. وعندها ستتركز

بقعة الضوء على راهول (رفضت بريكانا الترشح في انتخابات عام 2004، لكنها شاركت في الحملة لمصلحة أمها وأخيها). ومن المفترض فيما بعد، أن تتركز الأضواء على الجيل القادم من سلالة نهرو - غاندي، وذلك مع انتقال العائلة إلى الجيل السادس*.

قصة أسرة نهرو - غاندي طويلة، تمتد إلى أواخر القرن التاسع عشر، ويبدو أنها ستتواصل في القرن الحادي والعشرين. وبالنسبة لكثير من الهنود في قرى وحقول الهند، تمثل رواية سردية سياسية تربط ماضيهم الإقطاعي بحاضرهم الديمقراطي، وبمستقبل مزدهر كما يأملون. أما فيما يتعلق بالعائلة، فهي لا تظهر أي علامات على فقدان الشهية للأضواء والشهرة. راهول الآن يلعب دوراً رئيساً في دراما مستمرة متخمة بقصص المجد الخرافية والإعجاب والتملق والمديح. عليه أن يقاوم المتملقين والمداحين أينما يذهب. عليه أيضاً أن يحاول تجاهل احتمال رصاصة ذلك القاتل.



* وفقاً للتقارير المحمومة في وسائل الإعلام الهندية، ثمة صديقة حميمة إسبانية لراهول اسمها فيرونيك، لكن نادراً التقت صور لهما علناً. ومن المفترض أنها كاثوليكية، وهذا يحتم مجازفات سياسية إذا ما قررا الزواج.

هوامش

1-Sonia Gandhi, Rajiv (Viking, New Delhi, 1992):انظر

2-Ibid.

3-Inder Malhotra's highly enjoyable Dynasties of India and beyond (HarperCollins, New Delhi, 200.3), p. 18: وردت في

.4-Akbar, Nehru, pp. 246-.

5-Ibid., p. 23.

6-ibid., p. 42.

7-KatherineFranks,Indira:TheLifeof Indira NehruGandhi (HarperCollins, New Delhi, 2001), p. 399 :انظر.

8-Ibid.

9- Frankel, India's Political Economy, p. 679 :انظر.

10-Ibid. p. 203.

11-Ibid., p. 222.

12-Yusuf Ahmed, Sonia Gandhi. Triumph of Will (Tara-India Research Press, New Delhi, 2005), p. 156 :انظر

.13- Frankel, India's Political Economy, p. 685

ثمة وصف مناسب وفي محله أقتبسه من.

14- World Bank, State Fiscal Reforms in India 2004, p. xxii.

15- Priya Basu, India's Financial Sector Reforms, Recent Reforms, Future Challenges (Macmillan India, New Delhi, 2005), p. 148.

16-'Introduction', in ibid.

17- خطاب رئيس الوزراء إلى الأمة، 2004/6/24.

18- أتت هذه التقديرات من الحكومة، والمروجين للتشريع، والاقتصاديين المستقلين.

19-Swapan Dasgupta in The Pioneer, 14 August 2005.

20-Mehta, The Burden of Democracy, p. 88.

21-Ahmed, Sonia Gandhi, p. 95.

22-Ibid. p. 245.

23-Ibid. p. xxx.

24-Malhotra, Dynasties of India and beyond, p. 29.

25- وجهت الاتهامات في مؤتمر صحفي عقد في نيودلهي، أغسطس 2005.

26-Dyson, Cassen and Visaria, eds, Twenty-first Century India, p. 128.




@Ahmedyassin90

الفصل السادس

أَهِلَّة كثيرة

المسلمون المنقسمون في جنوب آسيا

«لم أفعل ما يكفي لمصلحة الوطن والشعب، وليس ثمة أمل في المستقبل».

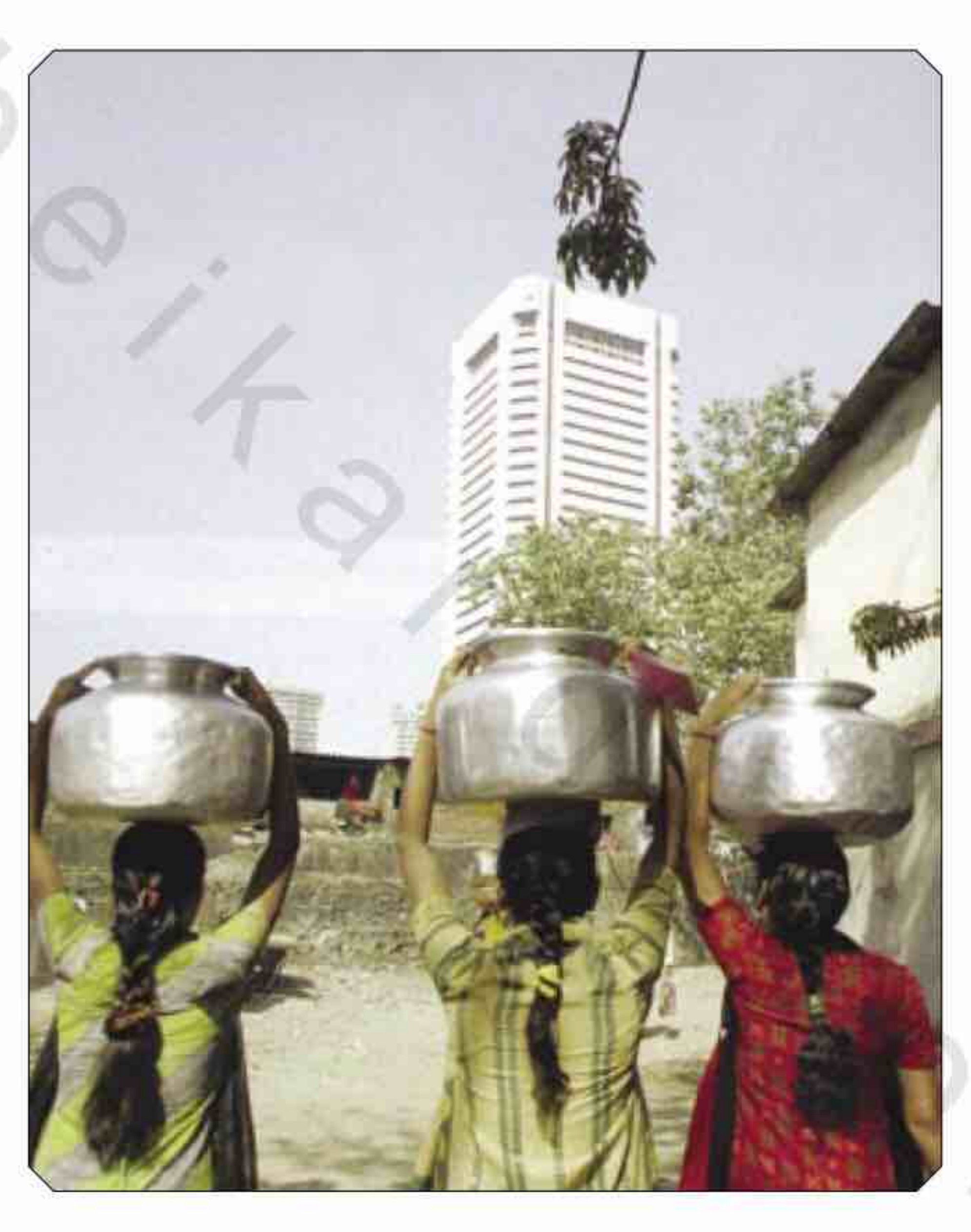
أورانغزيب، آخر الأباطرة المغول العظام وأكثرهم إثارة للجدل الخلافي، في رسالة بعث بها من فراش الموت إلى ابنه عام 1707 (1).

لم أدرك أن ذلك ممكن. لكن ملالي ديوباند، مركز الإسلام المتشدد في جنوب آسيا، استطاعوا الالتفاف على «فتوى» كرمى لي. فتمكنت من شرب فنجان من القهوة. كنت في زيارة إلى دار العلوم، وهي مدرسة إسلامية كبيرة في البلدة، التي تبعد زهاء تسعين ميلاً إلى الشمال من دلهي. كنا في أوائل أكتوبر 2001، والمدرسة تجتاحها موجة من المشاعر المناهضة لأمريكا. فقد كانت الولايات المتحدة على وشك البدء بحملة القصف على نظام طالبان في أفغانستان. الطالبان -والكلمة مشتقة من كلمة طالب باللغة الأوردية- ينتمون إلى مدرسة ديوباند الفكرية في الإسلام. ومع أن قلة من كبار مسؤولي طالبان قد زاروا ديوباند، إلا أنهم يعدونها معقلهم الروحي. كنت أجلس على الأرض في مكتب مولانا (لقب شرفي يطلق على علماء الإسلام) عبد الخالق مدرسي، نائب عميد المدرسة، مع مجموعة من طلابه. كانوا يقولون لي إن على المسيحيين عقد تحالف مع المسلمين ضد اليهود، السبب الحقيقي للمشكلات في العالم. الصهاينة، كما قالوا، هم الذين خططوا للهجمات على البرجين التوأمين في نيويورك قبل بضعة أسابيع. ووجدت من العبث مجادلتهم.

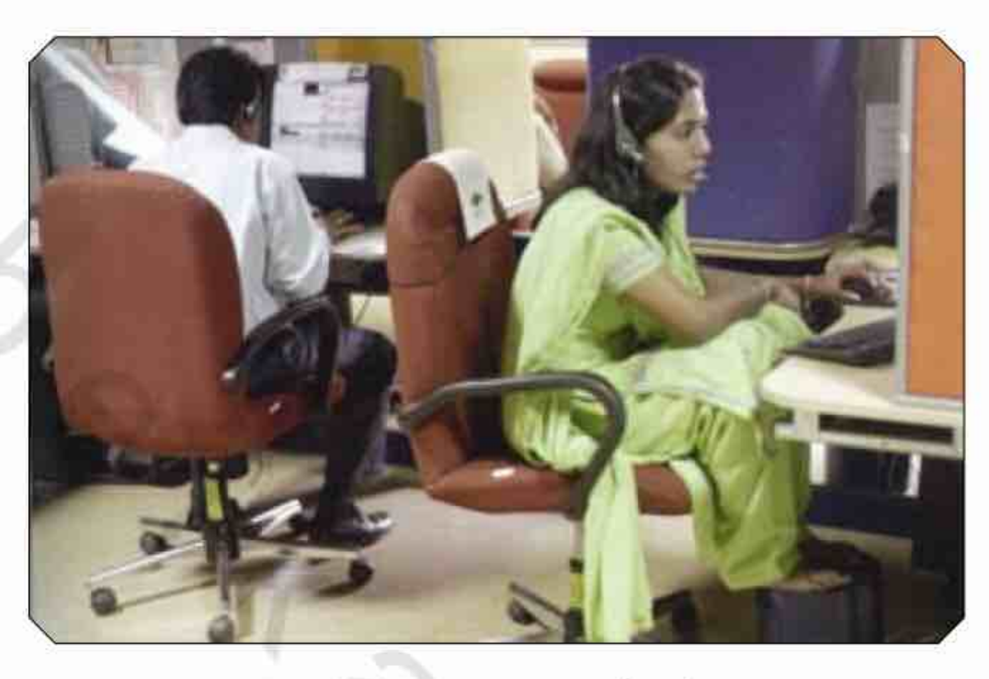
ثم سألني مولانا، الرجل الضخم الذي تصل لحيته إلى بطنه المنتفخ تقريباً، هل أرغب ببعض المرطبات. قلت أريد فنجان قهوة «نسكافيه»، وهو النوع الوحيد المتوافر عادة في

شمال الهند خارج المدن. قال بتجهم: «لا. لقد أصدرنا فتوى تحرم على المؤمنين شراء المنتجات الأمريكية أو البريطانية». حاولت عبثاً تقديم الحجة على أنني لست واحداً من المؤمنين ولذلك لا يمكن للفتوى أن تطبق علي. ضحك الحاضرون. ثم حاولت، وفشلت في إقناعهم بأن قهوة «نسكافيه» من صنع شركة نسلة السويسرية، لكنهم إما لم يسمعوا بسويسرا أو لم يروا الفارق. قالوا مؤكدين لا! وهم يحركون أصابعهم علامة على النفي، كأنما قبضوا علي متلبساً بمحاولة خداعهم. «النسكافيه إنكريزيه» (كلمة إنكريزي في معظم أجزاء الهند [مستمدة من إنكليزي] تعني أجنبي أو غربي). ثم خطرت فكرة على بال مولانا، الذي كان عضواً أيضاً في اللجنة التي أصدرت الفتوى. فأعلن مبتسماً: «فكرت بعذر شرعي. الفتوى تطبق فقط على المنتجات التي تم شراؤها بعد الحادي عشر من سبتمبر. فهل يملك أحد هنا (نسكافيه) أقدم من هذا التاريخ؟». رفع طالب يده. كان تاريخ إنتاج الظرف الذي أحضره يعود فعلاً إلى ما قبل الحادي عشر من سبتمبر. وكان ألذ فنجان قهوة ذقته في حياتي.

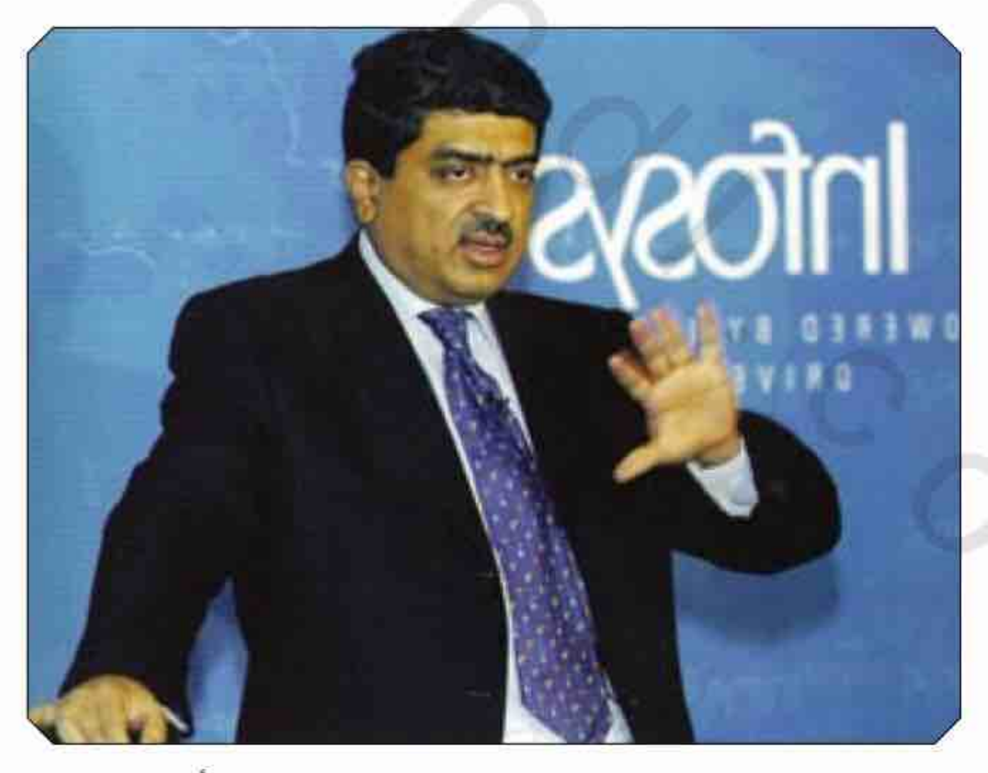
أسست ديوباند في أعقاب فشل العصيان ضد البريطانيين الذي نظمته أفواج المتمردين الهنود عام 1857. الانتفاضة المعروفة في الهند بحرب الاستقلال الأولى، قمعها البريطانيون بوحشية. وارتكب المتمردون من جانبهم أعمال عنف وحشية قتلوا فيها نساء وأطفال المسؤولين البريطانيين. وانتقاماً لذلك، دمر البريطانيون معظم مناطق شمال الهند، حيث أحرقوا القرى وعلقوا جثث المئات على الأشجار على جانبي الطرقات الرئيسة. ونظراً لافتقار المتمردين إلى إستراتيجية عامة وقيادة حكيمة، اختاروا آخر الأباطرة المغول، بهادور شاه ظفر، الطاعن في السن الذي لم يكن يملك سوى سلطة اسمية، قائداً لهم. ونتيجة لذلك حمل البريطانيون المسلمين أكثر من أي طائفة أخرى مسؤولية التمرد واستهدفوا رموز الإسلام في ردود الفعل الانتقامية العنيفة التي أعقبت ذلك. فدمرت أجزاء من دلهي المغولية أو نهبت؛ وتحول المسجد الجامع الكبير في المدينة -وهو أضخم مسجد في الهند- إلى معسكر لأفواج الجنود السيخ الذين ساعدوا البريطانيين على إلحاق الهزيمة بالمتمردين. وبقي زعماء المسلمين وقادتهم مختبئين عن



ثلاث نساء من سكان أحياء الفقر في مومباي يجلبن المياه إلى بيوتهن



موظفان في أحد مراكز خدمة الزبائن في بنغالور



ناندان نيليكاني، كبير المديرين التنفيذيين في شركة «إنفوسيس»، إحدى أنجح شركات تقانة المعلومات في الهند



الناشطة في ميدان الخدمة الاجتماعية، أرونا روي، وبعض القرويين الذين تدافع عن حقوقهم في ولاية راجستان



مشهد نمطي لحركة المرور في شمال الهند



طائرة ركاب تعبر فوق أحياء الفقر في مومباي قبل هبوطها في المطار



أحياء الفقر الممتدة بين ناطحات السحاب الحديثة في مومباي



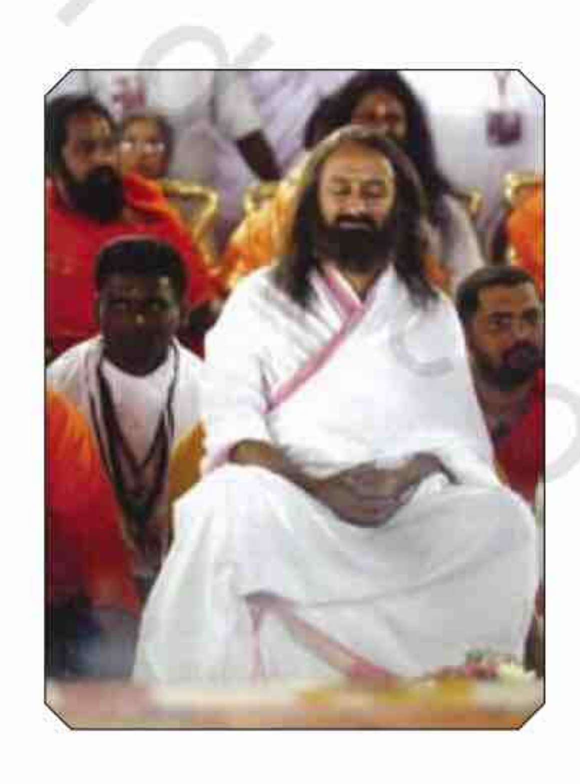
لالو باساد ياداف، أحد أشهر وأذكى زعماء الطبقة الدنيا في الهند

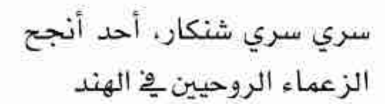


بعض الهنود يؤدون الصلاة أمام صورة لبيمارو أمبيدكار، الذي منح الأمل للمهمشين في المجتمع الهندي



طابور من القرويين الذين ينتظرون الحصول على عمل (مأجور) في الانتخابات





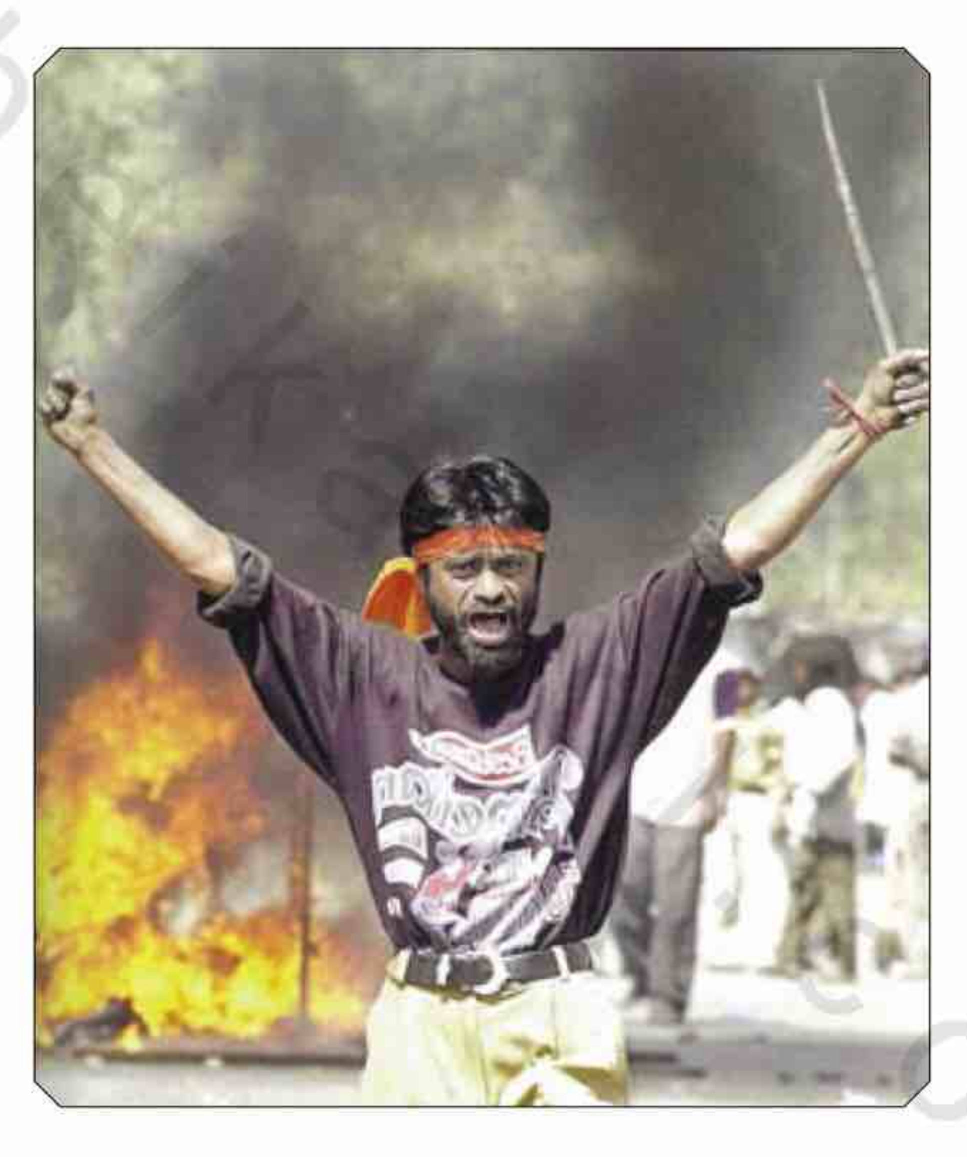
سري سري شنكار، أحد أنجح الزعماء الروحيين في الهند



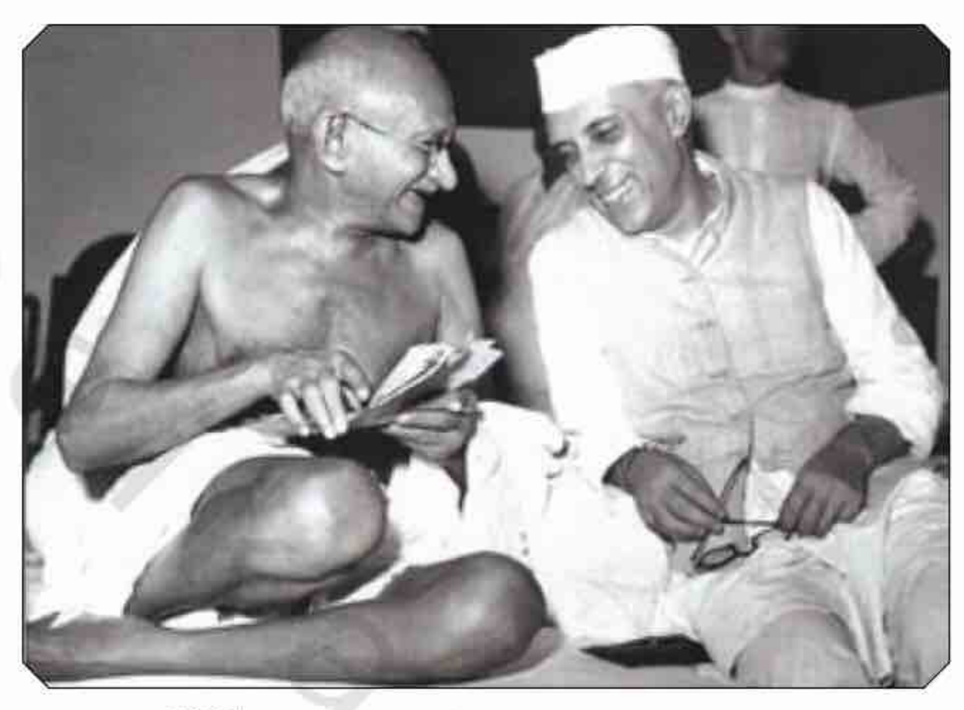
أعضاء في منظمة الشبيبة التابعة للمجلس العالمي للهندوسية يتدربون بعصي الخيزران



مسلم محاصر بالمتطرفين الهندوس يتوسل للحفاظ على حياته أثناء أعمال العنف الطائفية التي اندلعت في ولاية غوجارات في مارس عام 2002.



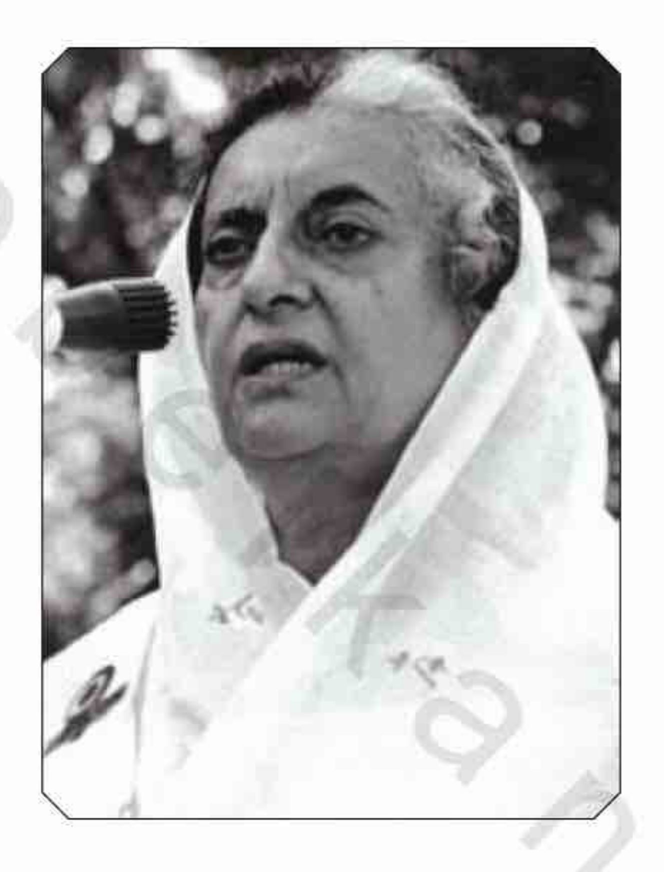
ناشط هندوسي متطرف مسلح بقضيب حديدي، ولاية غوجارات، فبراير 2002



حديث يدور بين جواهرلال نهرو والمهاتما غاندي، 1964



سونيا غاندي وابنها راهول في الذكرى الحادية والعشرين لاغتيال إنديرا غاندي



إنديرا غاندي (1979)، أقوى وأقسى شخصية تحكم الهند في تاريخها



مانموهان سينغ، رئيس وزراء الهند الأريب المتحفظ



جندي هندي على «خط السيطرة» يطلق صاروخاً على المسلحين المسلمين، نوفمبر 2001



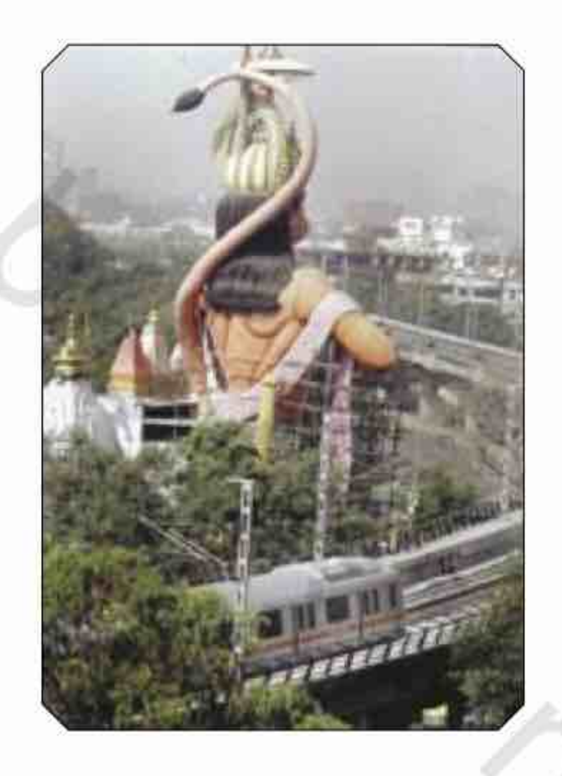
الرئيس الباكستاني الجنرال مشرف، سبتمبر 2001



الدبابات الهندية في عرض عسكري أقيم بمناسبة عيد الجمهورية، 2000/1/26



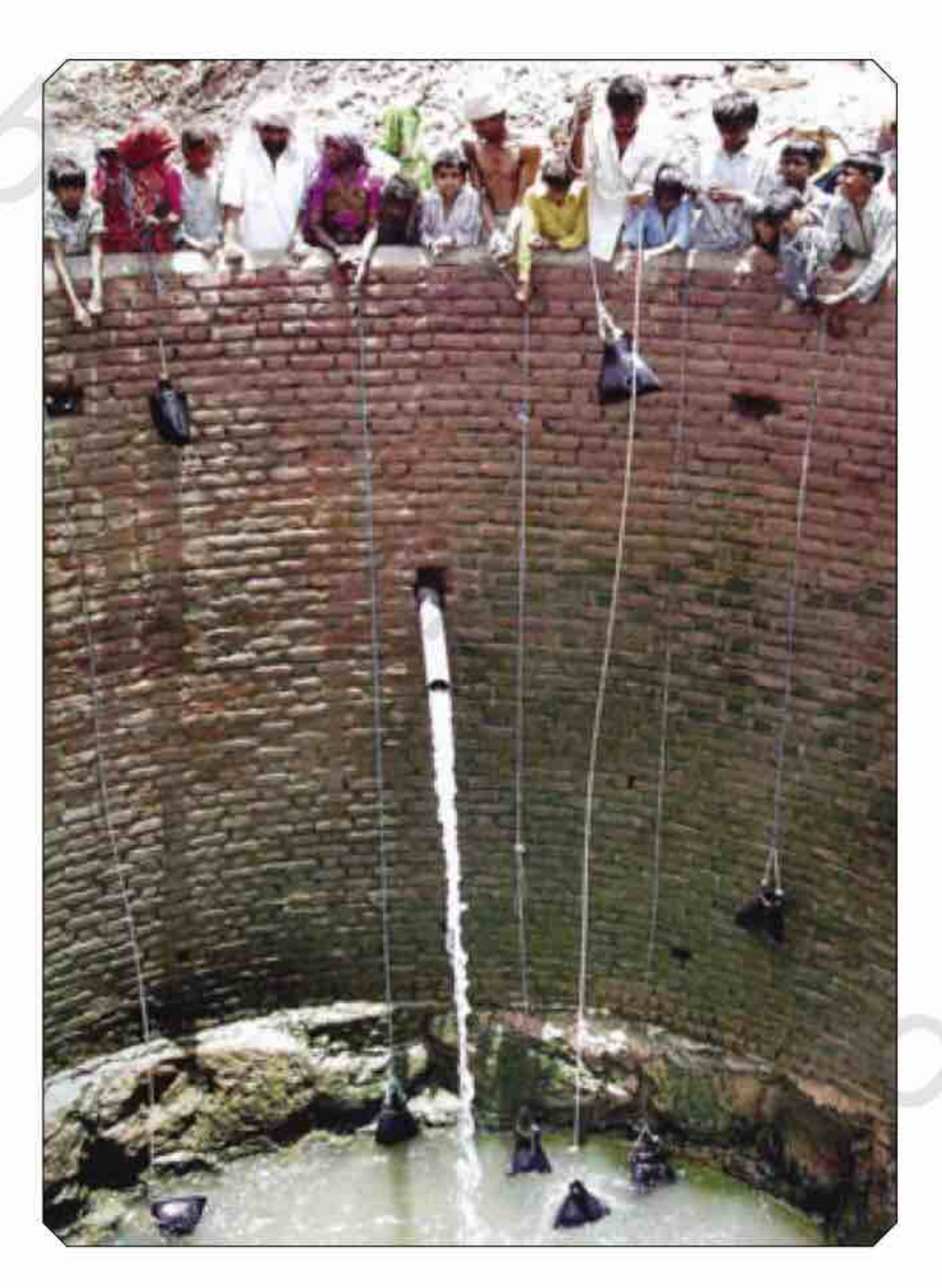
رجال الشرطة الهنود يحيطون بأنصار حزب بهاراتيا جاناتا أثناء أحد اللقاءات السياسية الحاشدة



مترو الأنفاق الجديد في دلهي،
سبتمبر 2005



إحدى النساء المسلمات تتحدث عبر هاتفها النقال أمام مطعم مكدونالد



الهند القديمة: القرويون يسحبون الماء من بئر عميقة



أشهر نجوم بوليود، أميتباه باكشان (أقصى اليسار) يرقص مع النجمة اللامعة أيشواريا راج، ويبدو ابن أميتباه، أمبيشيك



شاب وفتاة من الجيل الجديد في الهند

مانموهان سينغ وزوجته، مع الرئيس بوش وزوجته



البريطانيين عدة سنين. فقد سيطرت عليهم حالة من اليأس الشديد. وكان قمع التمرد خاتمة توكيدية وساحقة لحقبة الأسر المسلمة الحاكمة في الهند.

انقسمت طبقة المثقفين المسلمين في الهند انقساماً عميقاً على أسلوب الرد. إحدى الجماعات التي قادها السير سيد أحمد خان، وجدت في المصالحة الخيار العملي الوحيد. لكن قرار السير سيد بعقد مصالحة مع البريطانيين استحثه أيضاً خوفه مما يحدث للمسلمين في الهند المستقلة التي تسكنها أغلبية من الهندوس. ولم يكن متفائلاً بالديمقراطية في الهند: «ستكون لعبة نرد، يملك أحد اللاعبين أربعة والآخر واحداً»[2]. في عام 1875، أسس جامعة عليكره الإسلامية، التي اختارت الإنكليزية لغة للتدريس وضمت العلوم الحديثة إلى مناهجها. والتحق كثير من خريجيها بالخدمة المدنية الإمبراطورية. وشكلوا فيما بعد معظم طليعة النخبة الإسلامية التي قادت حركة تأسيس دولة باكستان.

المجموعة الثانية، التي قادها عالمان إسلاميان هما حضرة نانوتاي ورشيد أهواد غانغوهي، عدت فشل التمرد وحمام الدم الذي أعقبه علامة دالة على ضرورة عودة المسلمين إلى المبادئ الأولى. واعتقد أتباع مولانا نانوتاي أن سقوط الإسلام في الهند نجم عن العادات المترفة للحياة المنعمة تحت حكم المغول. وتفاقم ضعف المسلمين على مدى القرنين أو الثلاثة الماضية بسبب تبنيهم كثيراً من عادات الأغلبية الهندوسية من عبدة الأوثان[3]. فقد نسوا الرسالة العربية التي حملها الرسول الكريم. أسس نانوتاي دار العلوم في ديوباند عام 1866، لتقدم للمسلمين اليائسين» محيطاً شاسعاً للبحث عن المعرفة»[4]، لينسحبوا من عالم الكفر إلى عالم اليقين.

لم يوافق سوى عدد قليل من أتباع ديوباند على فكرة إقامة دولة باكستان، التي ظهرت أول مرة في ثلاثينيات القرن العشرين. وبوصفها دولة مستقلة، عد كثيرون منهم باكستان عاملاً تقسيمياً لأنها تقسم بصورة مصطنعة الأمة. واقتنع بعضهم بالانضمام إلى حركة الحرية بقيادة حزب المؤتمر وغاندي في عام 1919، الذي انتهز فرصة احتلال البريطانيين للجزيرة العربية في أعقاب انتصارهم على السلطنة العثمانية في

الحرب العالمية الأولى. إذ شعر كثير من المسلمين، خصوصاً مسلمي ديوباند، بالغضب العارم على وجود «الكفار» البريطانيين في الأراضي المقدسة. ومصادقة غاندي على حركة تنصيب خليفة مسلم لاستعادة الخلافة الإسلامية، التي ألغيت بعد خروج تركيا من ركام السلطنة العثمانية، غرست في حزب المؤتمر عادة الانتهازية التكتيكية تجاه المسلمين الهنود مازالت موجودة حتى الآن. وليس ثمة تفسير آخر لقرار غاندي بربط الكفاح الهندي في سبيل الحرية مع جدل ديني محض حول ما يجري في الأراضي المقدسة البعيدة. محمد علي جناح، زعيم الرابطة الإسلامية الذي سيصبح أول رئيس لدولة باكستان بعد زهاء ثلاثين سنة، اعتقد أن من الخطأ الخلط بين الدين والسياسة، فاستقال من حزب المؤتمر. ولم يوافقه الرأي سوى قلة قليلة من مسلمي ديوباند، فقد كان يشرب الخمر، ويأكل لحم الخنزير، ونادراً ما أدى الصلاة في الجامع. ولم يتخل عن زيه الأجنبي ليرتدي الثياب المحلية إلا في أوائل الأربعينيات.

مدرسة ديوباند خلطة من المباني المتصدعة والمتألقة التي لم تتغير كثيراً منذ بنائها. فأسلوبها المعماري القائم على التداخل بين الباحات والمسجد يعد طرازاً فريداً يجمع الأسلوبين الإسلامي الكلاسيكي والقوطي. نزلت في إحدى غرف الضيافة التابعة للمدرسة، وأرقتني طوال الليل الصراصير والبعوض. المدرسة تضم ثلاثة آلاف طالب، معظمهم من عائلات هندية فقيرة، يتلقون العلم ويقيمون في المدرسة مجاناً تقريباً. بعضهم يرسلون إلى ديوباند ولما يتجاوزوا الخامسة من العمر. ليبقوا هناك إلى سن المراهقة أو العشرينيات. يبدأ اليوم بصلاة الفجر، ويقطع الطلاب الدروس أثناء النهار لأداء الصلاة في مواعيدها. معظم المناهج والمقررات تعود إلى حقبة العصور الوسطى الأوروبية. والعلم الوحيد الذي يدرس هو الرياضيات «الإسلامية» ويتوقف عند نظام بطليموس للفلك لا عند نظام كوبرنيك الذي حل محله قبل عدة مئات من السنين. لغات التدريس الرئيسة هي العربية والفارسية والأوردية، بحيث يستطيع الطلاب قراءة القرآن بالعربية والشروح والتفاسير بلغاتهم الأصلية. ومثلما كانت عليه الحال أيام حكم طالبان في أفغانستان (1996 – 2001)، لا تسمح ديوباند بالألوان أو الموسيقى أو الاحتفال، باستثناء الأعياد الإسلامية.

لكن خلافاً لطالبان (أو أتباع ديوباند في باكستان المجاورة، الذين ينظمهم حزب سياسي هو جمعية علماء الإسلام، الذي يدير حكومة المقاطعة الشمالية الغربية الحدودية بأسلوب متشدد ومتزمت)، ينأى أتباع ديوباند في الهند عن السياسة – على الأقل عندما يتعلق الأمر بالهند. «نحن وطنيون هنود مخلصون ومواطنون صالحون»، كما قال مولانا. ومن يؤيدون إذ خاضت الهند حرباً مع بلد مسلم، مثل باكستان؟ «نفضل ألا يحدث ذلك، لكننا لن نخون الهند»، حسبما قال الطلاب بعض نقاش قصير. إذاً، هل هم هنود أولاً أم مسلمون؟ قال مولانا: «ليس ثمة تناقض بين الاثنين». ذكرته ببعض ممارسات طالبان الشائنة، مثل تدمير تماثيل بوذا القديمة في باميان (بوسط أفغانستان) في وقت مبكر من تلك السنة. التعليق آثار موجة ملحوظة من الحرج والارتباك. قال مولانا: «هؤلاء هم من الباتان [مجموعة أفغانية إثنية ينتمي إليها معظم الطالبان]. ثقافة الباتان أكثر تشدداً وتزمتاً بمراحل من ثقافة الهند. ومن الخطأ الخلط بين تجاوزات ثقافة الباتان وديوباند. نحن لا نملك ترخيصاً حصرياً لكلمة (ديوباند)».

رويت للحاضرين الانتقادات التي توجه إلى ديوباند من كثير من المسلمين –غير الملتزمين– الذين يعيشون في مدن الهند. فقد قالوا إن ديوباند ومئات المدارس التابعة لها في أنحاء الهند، التي أسسها وعمل فيها على الأغلب خريجو دار العلوم، تنتج طلاباً غير مؤهلين للتعامل مع العالم الحديث. ومعظمهم غير قادرين على الحصول على وظائف لائقة، نظراً لأن العلم الوحيد الذي يدرس، الرياضيات (واللغات)، هو من بقايا العصر العربي الذهبي الذي أصبح من مخلفات التاريخ. ففي سوق العمل الهندي اليوم، أنت بحاجة إلى مهارات التقانة الحديثة، مثل الحاسوب ومعرفة الطرق المتطورة في عالم المال. أجابوا: «إن تعلم العربية أو الفارسية لا يغلق الذهن. بل يفتح عالماً واسعاً من الثروات المعرفية التي لا تعرف عنها شيئاً». اعترفت بهذه النقطة. لكن ما هي الوظائف التي سيعملون بها؟ علت همهمة الحاضرين. وبدت إجاباتهم غير واضحة. أراد واحد أو اثنان العمل في تقديم البرامج باللغة الأوردية، أو الترجمة منها وإليها. وبرأيي فإن معظمهم سيصبحون مدرسين في المدارس الدينية.

دار معظم النقاش، الذي تراوح بين الحدة والود، حول الحرب القادمة في أفغانستان، التي سببت إثارة شديدة بين الطلاب. واعتقدوا أنها ستنتهي بانتصار طالبان. تحدث مولانا، الذي تميز ببلاغته الخطابية، أكثر من باقي الطلاب. سأل: «ما الذي يؤمن به الأمريكان؟ إنهم لا يؤمنون بشيء. ولا يعيشون من أجل شيء، سوى أنفسهم. ليس لديهم ضابط ينظم حياتهم. لقد استعاد الطالبان النظام والأمان في أفغانستان. هل تعلم أن خريجي ديوباند لم يتهموا قط بقضية اغتصاب؟». بدا التوكيد جريئاً ومغالياً، فدار العلوم تقدر عدد خريجيها في السنوات المئة والأربعين الماضية بستين ألفاً. سألته هل يعتقد أن على المرأة لبس البرقع (الحجاب الكامل). قال: «أجل نحن نوصي بأن تستر المرأة جسدها، لكن من أجل سلامتها. قبل أن يأتي (الإنكريز) إلى الهند، كانت الهندوسيات يرتدين البرقع». وما يزال كثير من النساء الهندوسيات يرتدين الحجاب في قرى شمال الهند. لكن هل يجعل ذلك المجتمع أكثر قوة وتماسكاً؟ وهل يحسن سلوك الرجال؟ «كل ما تتلقونه في مدارسكم في الغرب لا يتجاوز التعليم الدنيوي. لا توجد مبادئ أخلاقية في مجتمعكم. هنالك انشغال بأمور الذات وانغماس بالملذات فقط! هل تعرف لماذا لا يخشى الطالبان جنود أمريكا؟». توقف قليلاً قبل أن يقدم الإجابة الساخرة الختامية: «لأن الجنود الأمريكان مثل الأطفال. بل إنهم يأكلون الشوكولاته». ضج الحاضرون بالضحك. ومثلما تبين لاحقاً، فوض الجيش الأمريكي معظم عمليات طرد طالبان من السلطة إلى التحالف الشمالي*.

بعد الاستقلال عام 1947، عاش مسلمو الهند تحت غيمة من الريبة والاشتباه. ولم تبعد عنهم الشكوك قط. بعد التقسيم، الذي عده كثيرون في الهند مشابهاً «لعملية تشريح على حيوان حي»، عاش البلد في حالة من الاضطراب والفوضى. إذ لم يتعرض لموجة عارمة من أعمال العنف التي رافقت التقسيم فقط، حيث قتل عدد يتراوح بين نصف مليون ومليون ضحية، بل اجتاحته «المذابح الكبرى» في كالكوتا في أغسطس من عام 1946، حين أعلن محمد علي جناح «يوم العمل المباشر» ليظهر لحزب المؤتمر مدى

* مجموعة من المجاهدين السابقين الذين ينتمون غالباً إلى الطاجيك، دعمتهم في أواخر التسعينيات عدة قوى، منها الولايات المتحدة وروسيا وإيران.

عبثية معارضة دولته الجديدة. وعندما سئل عن التهديد الضمني بالعنف الكامن خلف «يوم العمل المباشر»، الذي ترك الشوارع تغرق في بحر من الدماء، قال: «لست مستعداً لمناقشة المبادئ الأخلاقية» (5).

يمكن إثبات حقيقة أن محمد علي جناح فاز بالقبول بقيام دولة باكستان منذ عام 1939، حين اعترف اللورد لينليثغو، نائب الملك في الهند، بالرابطة الإسلامية بوصفها الممثل الوحيد للمسلمين جميعهم في الهند البريطانية، مقابل دعم محمد علي جناح لمشاركة الهند في الحرب العالمية الثانية. وكان حزب المؤتمر قد رفض دعم بريطانية دون استشارته قبل إعلان الحرب باسم الهند. لكن لينليثغو أعلن دخول الهند الحرب دون استشارة حزب المؤتمر. وحين نعاين أحداث الماضي -وحتى في ذلك الحين- يبدو أن نائب الملك ارتكب خطأً ذريعاً. فقط كان كل من نهرو وغاندي معارضاً بشدة للنازية، ويخشى من توسع اليابان. وربما دعم الحرب لو استشير قبل إعلانها. قال نهرو متسائلاً: «كيف يمكن للهند أن تحارب من أجل الديمقراطية إذا كانت محرومة منها؟» (6).

ومع ذلك، حتى بعد أن ازدرى لينليثغو حزب المؤتمر ودفعه إلى معارضة مشاركة الهند في الحرب، طلب غاندي من الجنود الهنود البقاء في مواقعهم. أما نهرو، الذي كان بحاجة إلى مجرد طلب رمزي من البريطانيين لضمان دعمه لتورط الهند في الصراع ضد الفاشية، فقد قال إنه سيقاتل دفاعاً عن بلاده ضد الغزو الياباني. بل سيحارب للدفاع عن الهند ضد الجيش الوطني الهندي، وهو جماعة من الجنود الهنود الذين انضموا إلى اليابانيين بقيادة سوباش تشاندرا بوس، أحد زعماء حزب المؤتمر السابقين. لكن الجيش الوطني «علق» مع سادته اليابانيين في أدغال بورما ولم يغز الهند قط. وعمل نهرو على عدم ضم أي ضابط حارب تحت راية الجيش الوطني أثناء الحرب إلى الجيش الهندي بعد الاستقلال (7).

بعض الهنود يقتفون أصول إقامة دولة باكستان إلى عام 1909، حين أسس اللورد مينتو، نائب الملك، ما عرف باسم «جماعات الناخبين الطائفية» (دوائر انتخابية مخصصة للجماعات الدينية) في الوقت الذي منح فيه ديمقراطية محدودة في الأقاليم

إلى الهنود من أصحاب الأملاك. وساعدت هذه الخطوة، التي عدها البريطانيون إجراء ضرورياً لضمان حصول أكبر الأقليات في الهند على حصة عادلة من الأصوات في القاعات والمجالس التشريعية، على غرس سياسة الأقلية في صلب الديمقراطية الهندية في مرحلة مبكرة جداً. كما ضمنت وجود حزب إسلامي يجذب المسلمين الذين ليست لديهم محفزات قوية للتحدث باسم غيرهم أو إليهم. «الدوائر الانتخابية المستقلة.. مكنت الحكومة من إقامة نظام من السيطرة السياسية يمكن أن يتجاهل في جزء كبير منه حزب المؤتمر»، كما كتب فرانسيس روبنسون، أحد أبرز مؤرخي تلك الحقبة[8].

بين عامي 1909 – 1947، بذل البريطانيون كل جهد ممكن لفصل المسلمين عن حزب المؤتمر. وتعرض الأعضاء المسلمون في الحزب على وجه الخصوص إلى مضايقات مزعجة ومتكررة من السلطات. وأمضى كل من نهرو وغاندي عقداً كاملاً من السنين تقريباً وراء القضبان. لكن محمد علي جناح لم يقض ليلة واحدة في السجن. وتقدم روايات بريطانية عديدة الحجة على أن البريطانيين قد استحثهم باعث نبيل يهدف إلى حماية المسلمين من ثقافة الأغلبية الهندوسية. لكن بمرور السنين بذلت السلطة الاستعمارية المستحيل لتعميق حدة الانقسامات التي زعمت أنها تحمي منها ضحاياها المفترضين. يصعب تصديق هذا التفسير الكريم لأفعال البريطانيين في ضوء الحقائق العارية. فمن الواضح أن بريطانية كانت تأمل بإطالة أمد حكمها للهند عبر مفاقمة الانقسامات السياسية وتعميقها بين الهنود.

حتى إن كانت نية البريطانيين صادقة وصافية عندما أنشأت أصلاً «المكافآت الطائفية» (دوائر انتخابات مستقلة)، يتعذر إخفاء أو تمويه الغرض الأساسي مع تكشف فصول القصة. في عام 1931، دعت بريطانية مجموعات من الهنود إلى لندن لحضور مؤتمر مائدة مستديرة حول مستقبل الهند. وقدم غاندي قائمة بمندوبي حزب المؤتمر الذين رغب بأن يحضروا معه. فرفض البريطانيون المسلمين منهم[9]. وفي عام 1936، أجرى البريطانيون انتخابات عامة في الأقاليم الهندية. ففاز حزب المؤتمر بنصف الأصوات في أهم ولاية، المقاطعات المتحدة (أوتر براديش فيما بعد). أما الرابطة الإسلامية بزعامة

محمد علي جناح ففازت بأقل من نصف المقاعد المخصصة للمسلمين، وبنسبة لم تتجاوز 4.4% من الأصوات في الهند ككل[10].

يحدد بعض المؤرخين، خصوصاً الباكستانيين منهم، موعد انطلاق دولة باكستان المحتومة في المدة التي أعقبت الانتخابات الإقليمية عام 1937، حين رفض حزب المؤتمر المنتصر الدخول في تحالف مع الرابطة الإسلامية في ولاية المقاطعات المتحدة. وكان حزب محمد علي جناح قد فاز بأقل من ربع المقاعد في المقاطعة، لكن ثمن عقد التحالف كان ضرورة اعتراف حزب المؤتمر بالرابطة بوصفها الممثل الوحيد للمسلمين كلهم. وكان ذلك أمراً مشيناً، نظراً لوجود كثير من الأعضاء المسلمين في حزب المؤتمر وكثير من الناخبين المسلمين الذين صوتوا له. ومع ذلك، قدم بعض المراقبين الحجة على أن حزب المؤتمر قد ارتكب خطأ تكتيكياً في رفض التحالف مع الرابطة لأنه كان سيتيح الفرصة لنزع أنياب أكبر الأحزاب الطائفية. لكن نهرو شعر بأن التحالف مع الرابطة قد يغضب المتطرفين الهندوس الذين وجد فيهم تهديداً متنامياً للهند المستقلة (والموحدة).

حين افتقد محمد علي جناح الدعم الشعبي تلقى التعويض من رعاية البريطانيين. ففي ديسمبر 1939، وبعد أن وافق على دعم المجهود الحربي البريطاني، حصل على مكافأته. في حين استقالت حكومات حزب المؤتمر في الأقاليم، ومنها ولاية المقاطعات المتحدة، احتجاجاً على إعلان بريطانية الحرب (على المحور) نيابة عن الهند. فاحتفل محمد علي جناح بإعلان «يوم الإنقاذ». ففي مارس 1940، أعلن قيام «باكستان المنفصلة» في لاهور - وهي أول مرة يطالب فيها علناً بدولة مستقلة. لكن الرابطة الإسلامية ظلت تفتقر إلى التأييد الشعبي. وظل حزب جناح، إلى موعد قيام دولة باكستان، يستمد معظم التأييد والدعم من ملاك الأراضي والنخب الحضرية من المسلمين. «المشكلة الدينية أو الطائفية الحقيقية هي نزاع بين أفراد الطبقة العليا لتقسيم مكاسب المناصب أو التمثيل في المؤسسات التشريعية» كما قال نهرو[11]. سيتفق كثير من الهنود مع إم. جي. أكبر، مؤرخ سيرة نهرو، الذي كتب يقول: «باكستان وحش أوجده كره أنتج بصورة مصطنعة»[12]. ومن الطبيعي ألا يوافق معظم الباكستانيين على هذا التفسير.

لكن التاريخ اتخذ مساره المعروف. فحصلت الهند على الاستقلال وفيها أقلية مسلمة كبيرة، عانى كثير من عائلاتها تبريح هجرة أفراد منها إلى باكستان إلى الأبد. ومع أن قرار أولئك الذين بقوا في الهند يجب أن يضعهم فوق الشبهات، إلا أن ولائهم ظل محل شك ومساءلة من المتطرفين الهندوس وغيرهم. وعلى نحو مشابه، فإن المسلمين الهنود الذي هاجروا إلى باكستان من مقاطعات وأقاليم مثل بيهار وأوتر براديش ما يزالون يسمون في باكستان (حتى في القرن الحادي والعشرين) بـ«المهاجرين». وظلوا مواطنين من الدرجة الثانية. والمفارقة المضحكة -والمبكية- للتقسيم أن المسلمين الذين هاجروا إلى باكستان يجب أن يكون لهم الحق -مثل غيرهم- في أن يكونوا مواطنين باكستانيين، مثلما يحق للذين بقوا في الهند أن يكونوا مواطنين هنوداً، نظراً للتضحيات التي قدموها؛ إلا أن أولئك الذين بقوا في الهند ظلوا محل شبهة فيما يتعلق بولائهم ووطنيتهم، وحرم الذين هاجروا من الوصول إلى مراكز السلطة، فضلاً عن الجيش، في باكستان الحديثة. ولم تبهت حدة تناقضات التقسيم إلى الآن.

ثمة تركة بريطانية ثقيلة أخرى مازالت مستمرة في تكدير العلاقات في شبه الجزيرة الهندية إلى اليوم، وتهدد بين الحين والآخر الاستقرار الإقليمي: وضع كشمير المتنازع عليه. إذ يقول المدافعون عن الاستعمار البريطاني إن اتهامه بتبني مبدأ «فرق تسد» غير عادل. ورأيهم يعتمد على حقيقة أن الهند كانت منقسمة انقساماً عميقاً قبل وصول البريطانيين، والانقسام الديني على وجه الخصوص لم يكن ابتكاراً أو صناعة بريطانية. هنالك بعض الحقيقة في هذا الرأي. لكن لن يجادل كثيرون في حقيقة أن انسحاب بريطانية من الهند كان سريعاً ومتهوراً وافتقد الحنكة والحكمة. فوفقاً لشروط التقسيم، أقنع ماونتباتن، آخر حاكم بريطاني، نهرو المتردد بضرورة أن تختار الإمارات في المستعمرة التي بلغ عددها المئات الدولة التي ستنضم إليها. في معظم الحالات كان ذلك رأياً أكاديمياً، نظراً لأن المهراجا المعني كان ينتمي إلى الدين نفسه الذي يعتنقه أتباعه. لكن في جوناغاد، وحيدر أباد، وكشمير، كانت ولاءات الحكام متناقضة مع دين أغلبية رعاياهم. وفي حالة حيدر أباد، كان الوضع سخيفاً وعبثياً بصورة خاصة، نظراً لأنها لم

تكن قريبة جغرافياً من باكستان الشرقية (التي كانت تعرف بالبنغال الشرقية، وأصبح اسمها بنغلاديش عام 1971)، ولا باكستان الغربية (التي تألفت من السند، والمقاطعة الحدودية الشمالية الغربية، وبالوشستان، وقرابة نصف البنجاب). في إحدى المراحل في عام 1948، بدا حاكم حيدر أباد المسلم على وشك إعلان الانضمام إلى باكستان. لكن في مدة ثمان وأربعين ساعة أرسل وزير داخلية الهند فالاباي باتل قواته إلى الإمارة. احتجت باكستان، لكن صعب فصل حيدر أباد بعد انضمامها إلى الهند. الشيء ذاته حدث في جوناغاد، حيث تجاهل الأمير المسلم مشاعر رعاياه الهندوس وعواطفهم وأعلن انضمامه إلى باكستان. لكن الهند ضمت الإمارة.

تبين أن وادي كشمير أكثر إشكالية للهند. هنا، حكم الأغلبية المسلمة أمير هندوسي، المهراجا هاري سينغ. تقع كشمير أيضاً على حدود مقاطعة البنجاب الباكستانية، ولذلك كان انضمامها إلى باكستان ممكناً. لكن الهنود شعروا بأن هذا سيعرض وطنهم لتهديد لا يمكن قبوله، نظراً لأن كشمير تسيطر على موقع حيوي يشرف على شبه القارة. فضلاً عن ذلك كله، ستكون كشمير المقاطعة الهندية الوحيدة التي تضم أغلبية من المسلمين، وهي نقطة بالغة الأهمية لحكومة حزب المؤتمر التي رغبت بتلميع صورتها ومؤهلاتها العلمانية. أخيراً، ربطت نهرو بكشمير صلة وجدانية عميقة، فقد أتت منها عائلته واعتاد أن يقضي فيها معظم عطلات الصيف.

ولزيادة الإحباط المتنامي الذي أصاب محمد علي جناح ونهرو كليهما، راوغ مهراجا كشمير فيما يتعلق بالدولة التي يرغب بالانضمام إليها. وراودتهما الشكوك بأنه سيعلن استقلال كشمير عن الهند وباكستان معاً. لكنه وقع في نهاية المطاف قرار ضم كشمير إلى الهند في أكتوبر عام 1947، وذلك مع اقتراب آلاف المقاتلين من رجال حرب العصابات الباكستانيين من العاصمة سرينغار[13]. فأرسل نهرو على الفور الجنود الهنود بطريق الجو إلى سرينغار حيث استطاعوا الدفاع عن المدينة ومنع أفراد قبيلة أفريدي الباكستانية من التقدم. وأخيراً وافق الطرفان على وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة. أما خط وقف إطلاق النار، الذي يقسم الولاية إلى قسمين، فهو معروف أيضاً باسم «خط السيطرة».

وبقي خط الحدود الفاصل بين الإدارتين الهندية والباكستانية. ومع أن الخط لم يتغير، إلا أن العالم من حوله تغير تغيراً جذرياً. واليوم، على الرغم من عملية السلام الأخيرة بين الهند وباكستان -التي بدأت عام 2003، ومازالت متواصلة، ويعتقد بعض المراقبين أن أمامها فرصة أفضل للنجاح مقارنة بالمساعي السابقة- إلا أن «خط السيطرة» يعد أخطر بؤرة يمكن أن تندلع منها حرب نووية في العالم.

المرة الأولى التي زرت فيها كشمير كانت في نوفمبر 2001. كنت قد قضيت معظم أيام الشهرين السابقين في باكستان، إلى جانب آلاف الصحفيين، أراقب استجابة النظام الحاكم لإنذار إدارة بوش الذي أطلقته بعد الحادي عشر من سبتمبر. وقيل إن بوش أبلغ الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف: «إما أن تكون معنا أو ضدنا». ولم يكن من المفاجئ، نظراً لقوة الولايات المتحدة، أن يقرر مشرف بسرعة تأييد باكستان للولايات المتحدة في «حربها على الإرهاب». ووعد أيضاً بمساعدة إسلام أباد في طرد نظام طالبان من الحكم في أفغانستان (بعد أن ساعدتهم باكستان في الوصول إلى السلطة).

بدا الوضع متوتراً جداً في باكستان. شاهدت أول خطاب يلقيه برويز مشرف أمام الأمة بعد الحادي عشر من سبتمبر باهتمام شديد. فقد برر قراره بالتحالف مع الولايات المتحدة بثلاث ذرائع: سيحمي منشآت باكستان النووية (من الولايات المتحدة كما هو مفترض، إذا لم تنضم باكستان إلى التحالف ضد الإرهاب)؛ ويساعد اقتصاد باكستان المتعثر؛ ويدعم حق باكستان في السيادة على كشمير على المدى الطويل (عبر حفاظ باكستان على علاقات جيدة مع القوة العظمى الوحيدة في العالم). أما الشعار الذي رفعه مشرف فهو «باكستان أولاً». وتعد الكلمتان إشارة دلالية إلى حقيقة حاسمة الأهمية: القومية أكثر أهمية من الدين. وباكستان تأتي قبل الإسلام.

بعد بضعة أسابيع، ذهبت مع مجموعة من الصحافيين الأجانب إلى الجزء الباكستاني من كشمير، الذي تدعوه باكستان أزاد كشمير («كشمير الحرة»)، وتدعوه الهند «كشمير المحتلة من باكستان». نقلونا إلى موقع صغير على «خط السيطرة» يشرف على الجزء الهندي الذي يبعد قرابة كيلو متر واحد على الطرف الآخر من بعض التلال الخضراء.

شاهدنا الجنود الهنود بالمنظار المقرب ونظروا نحونا هم أيضاً. وتبادلنا التحية معهم. كان الرائد الباكستاني الذي يرافقنا حريصاً على توكيد أهمية إجراء استفتاء في كشمير. «يجب أن تسمح الهند باستفتاء تجريه الأمم المتحدة لتتيح للشعب تقرير مصيره وهل يريد الانضمام إلى باكستان أو الهند. فإذا اختار أن يكون هندياً فسوف نقبل خياره»، كما قال.

من المفارقة التي تدعو إلى السخرية، حين نأخذ بالاعتبار رفض الهند اللاحق لمشاركة أي «طرف ثالث» في النزاع، أن نيودلهي هي التي طلبت توسط الأمم المتحدة من أجل وقف لإطلاق النار عام 1948، الذي أدى إلى قرار أصدره مجلس الأمن حول كشمير. طالب القرار باكستان بالانسحاب من كشمير قبل إجراء استفتاء. كان من المستحيل أن تنسحب باكستان من أزاد كشمير، ولذلك بقي قرار الاستفتاء حبراً على ورق. وفي عام 2004، بعد بدء عملية سلام جديدة، تخلى مشرف فجأة عن المطالبة بإجراء استفتاء. أي أنه تخلى عن جوهر سياسة باكستان إزاء كشمير طوال أكثر من خمسين سنة.

في الأسبوع اللاحق على زيارتي إلى كشمير، تناولت العشاء في مطعم ضباط الفوج الهندي المتمركز قرب الموقع الباكستاني الذي زرته قبل بضعة أيام. قال العقيد الهندي الذي استضافني: «أحياناً نطلق النار عليهم، وفي أحيان أخرى يطلقون النار علينا. لكن دون أن يصاب أحد بأذى عادة». اللعبة الحقيقية كانت -ومازالت إلى حد ما- تتمثل في تسلل الميليشيات التي تدعمها باكستان («مقاتلو الحرية» في إسلام أباد؛ و«الإرهابيون» في نيودلهي) عبر «خط السيطرة» إلى الجانب الهندي. عمليات التسلل تحدث عادة في الليل حيث يوفر الجيش الباكستاني الغطاء الناري الضروري لمساعدة الميليشيات على الاختراق. وزعم العقيد الهندي أنه قام بعدة عمليات «اعتراض» ناجحة لهذه الاختراقات. الثلج سيغطي المنطقة قريباً، ومع تغير الحالة الجوية تقل عمليات التسلل كما قال. القوة الصغيرة من الجنود الهنود متمركزة في خنادق تشرف على واد عميق وترتفع قرابة أحد عشر ألف قدم. الرياح الباردة المنذرة بقدوم شتاء الهملايا تعصف منذ الآن بالمطعم. تناولنا عشاء مكوناً من حساء اللحم والخضروات الحارة والخبز الطازج. بدت الحياة شاقة هناك.

هنالك زهاء 450 ألف جندي هندي نظامي وشبه نظامي متمركزين في كشمير، وكثير منهم يقضون فصول الشتاء الطويلة على الممرات الشاهقة المحيطة «بخط السيطرة». في حين يتمركز غيرهم، ممن تتراوح أعمارهم بين ثمانية عشر وتسعة عشر عاماً، بين الحين والآخر على بعد مائتي متر تقريباً على طول الطرق المؤدية إلى كشمير وشوارعها، في ملاجئ في انتظار أن تطلق عليهم النار أو يبدؤون هم بإطلاق النار. حياتهم لا تصدق. لكن الزي العسكري الموحد للجنود الهنود المنتشرين في كل مكان من كشمير يعطي المقاطعة سمة المنطقة المحتلة التي لا تخطئها العين. فمع عدد السكان الذي لا يتجاوز ثمانية ملايين، تبدو نسبة الجنود إلى المدنيين مرتفعة إلى حد بعيد. فأكبر عدد من الجنود الأوروبيين الذين تمركزوا في الهند البريطانية بلغ مئة ألف في أعقاب التمرد، حين وصل عدد سكان الهند إلى مئتي مليون. وربما كان ذلك مقياساً لمدى السهولة التي استطاع بها المستعمرون تقسيم الهنود والتفريق بينهم. أو هو مقياس لمدى الصعوبة التي تواجهها الهند في كسب ولاء الكشميريين.

هنالك جانب آخر لزيارتي في نوفمبر عام 2001. فقبل أسبوعين اقتحمت مجموعة من «الفدائيين» (انتحاريين مدربين) بوابات الجمعية التشريعية الكشميرية في سرينغار وفجروا أنفسهم ومركبتهم، فقتل العشرات. كان الهجوم محملاً بالرموز الدلالية، وحدث بعد بضعة أسابيع من الحادي عشر من سبتمبر. في ذلك الوقت، كان أهالي كشمير في حالة من الاضطراب والهيجان نتيجة الحملة التي شنها المتشددون الإسلاميون لتغيير السلوك العام. فخلافاً لباكستان، حيث البرقع منتشر على نطاق واسع، فإن معظم نساء كشمير سافرات - والطريقة الإسلامية المتبعة في كشمير تعتمد على كثير من المذاهب الصوفية، التي لا تحمل شبهاً كبيراً بالإسلام المتزمت الذي تتبناه ديوباند أو الطالبان أو غيرهم من الجهاديين. وتعرض عدد من النسوة السافرات في كشمير إلى عمليات تشويه وحشية في الأسابيع السابقة، حين ألقى المتشددون حمضاً حارقاً على وجوههن. كل كشميري قابلته تقريباً عبر عن كراهيته للمتشددين والمتزمتين ووجه اللوم إلى باكستان على ما يفعلونه. لكنهم عبروا أيضاً عن استيائهم المرير من قوات الأمن الهندية، التي أدى اقتحامها لحياتهم إلى كثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان، ومنها أعمال الاغتصاب والتعذيب

والقتل. «نحن عالقون بين المطرقة والسندان»، مثلما قال أحد المحامين الكشميريين. إنها آفة تصيب حياتهم.

بحلول عام 2001، تغيرت طبيعة الحركة الانفصالية الكشميرية تغيراً جذرياً عن الأيام المبكرة للتمرد الذي اندلع عام 1989. هدأ الوضع في الإقليم بين عامي 1948 - 1989. لكن في عام 1987، زورت نيودلهي بطريقة مفضوحة انتخابات الجمعية التشريعية في الولاية لضمان وصول حزب مؤيد للهند إلى السلطة. وأطلقت مشاعر الاستياء والسخط على إجراءات نيودلهي الخرقاء وفسادها وتدخلها في شؤون الولاية، شرارة التمرد للمطالبة باستقلال كشمير. في السنوات القليلة الأولى، لم يكن للتمرد علاقة مباشرة بالإسلام، ولم يخضع بعد للسيطرة الباكستانية الكاملة. لكن جبهة تحرير جامو وكشمير المحلية، التي سعت لاستقلال كشمير عن الهند وباكستان معاً، أخذت تحل محلها تدريجياً أثناء التسعينيات، جماعات أخرى تسللت إلى الإقليم وأرادت أن تصبح كشمير جزءاً من باكستان. كثير من الجماعات خضعت للإسلاميين المتشددين في الجانب الباكستاني من كشمير، ومن البنجاب (الباكستانية)، ومن المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية. بل هناك مقاتلون من أفغانستان والشيشان وغيرهما من أقطار العالم الإسلامي. وبدت باكستان على استعداد لمنح حرية الحركة لهؤلاء الجهاديين القادمين من خارج كشمير إذا ساعدوا بالمقابل إسلام أباد في مهمتها التي تستهدف إضعاف قبضة الهند على المقاطعة. من وجهة نظر باكستان، كان توقيت بدء التمرد الكشميري، الذي فاجأ إسلام أباد ودلهي معاً، مناسباً وملائماً إلى أبعد حد. فقد تزامن مع انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان عام 1989، ليتركوا في أعقابهم آلافاً مؤلفة من المجاهدين المنتصرين الباحثين عن قضية جديدة. ونقلت المخابرات الباكستانية سيئة السمعة كثيراً من المجاهدين الأفغان إلى كشمير أثناء تسعينيات القرن العشرين وبعدها.

بعد بضعة أسابيع من زيارتي الأولى إلى كشمير عام 2001، تحول انتباه العالم فجأة من أفغانستان إلى الهند وباكستان. فقد انهار نظام الطالبان بعد استيلاء التحالف الشمالي على كابول. وبدأ الأمريكيون يدركون أنهم ربما لا يعثرون على أسامة بن لادن

في سلسلة جبال تورا بورا على الحدود الأفغانية - الباكستانية، التي تعرضت لقصف عنيف. وفي عملية مشابهة لهجوم الفدائيين على الجمعية التشريعية في سرينغار قبل شهرين، هاجم إرهابيون انتحاريون نيودلهي في الثالث عشر من ديسمبر 2001. فقد اقتحم أربعة رجال متمنطقين بأحزمة ناسفة البوابات الخارجية للمبنى الدائري للبرلمان الهندي وفجروا سيارة أمباسادور بيضاء كانوا يقودونها. استطاع رجال الأمن اعتراض المهاجمين، الذين قتلوا أربعة عشر شخصاً، على بعد أمتار قليلة من البرلمان، الذي كان يعقد جلسة آنذاك. ولو تقدموا مسافة قصيرة لدمروا جزءاً من المبنى وقتلوا عدداً من الوزراء الهنود. زرت الموقع بعد نصف ساعة. ووجدت الشوارع قد نظفت من الركام، والجو المخيم ينذر بالسوء. الحراس الكسالى في نقاط التفتيش السابقة شهروا البنادق الآن في وجوه الناس. وترددت في جنبات المدينة كلها أصداء صفارات سيارات الإسعاف والشرطة وحلقت المروحيات في سمائها. تبين للهنود أن المهاجمين ينتمون إلى جماعة كشميرية مسلحة تتخذ من باكستان مقراً لها تدعى «جيش الأنقياء». أما رئيس وزراء الهند أتال بيهاري فاجبايي فقد حمل باكستان المسؤولية وطالبها بتسليم عشرين إرهابياً يقيمون على أراضيها على الفور. وطالب أيضاً بوقف فوري لتسلل المسلحين عبر «خط السيطرة» وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين الذين تدعمهم باكستان في أزاد كشمير كما زعم. أنكر برويز مشرف بغضب تورط باكستان في الهجوم. وبدا كأن الجارتين تستعدان لجولة أخرى من العداء والخصومة. وسوف يتفاقم الوضع بعد ذلك.

كان والداي في زيارة للهند في عيد الميلاد ذاك. أخذناهما إلى رانثامبور، المحمية الشهيرة للنمور في ولاية راجستان. لم نشاهد هناك نمراً واحداً. لكن لمحنا واحداً من أضخم الحشود العسكرية في التاريخ الحديث. فقد أمر فاجبايي بإعادة انتشار جيش الهند الذي يبلغ عدد أفراده 1.2 مليون جندي على طول الحدود الدولية مع باكستان. وتقع ولايات راجستان وغوجارات والبنجاب على هذه الحدود. «علقنا» في محطة جايبور للقطارات في راجستان. وسرعان ما اتضح لنا سبب تأخر القطار المسافر إلى رانثامبور. جلسنا طوال ساعتين على رصيف المحطة نشاهد قطاراً إثر قطار يتجه شمالاً ويحمل الدبابات والمدافع الثقيلة والعربات المدرعة من ناقلات الجند وآلافاً مؤلفة من

الجنود. ذكرني مشاهدة العتاد الحربي الهندي الصدئ وهو يمر أمامنا بما قرأته عن الاستعدادات العسكرية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى: عملية حشد الجنود اتبعت جداول مواعيد القطارات الأوروبية. والآن، جرى حشد الجنود في الهند، الذي دعي فيما بعد بـ«دبلوماسية الإكراه»، وفقاً لحركة القطارات الهندية. أثار المشهد نوعاً من الشعور بالقلق. كانت بداية غير عادية لعطلة عيد الميلاد، ووضعت حداً لإجازتي، نظراً لشعوري بالذنب المهني لأنني لم أكن في المكان الصحيح. لكن لم يكن من الواضح أين يقع المكان الصحيح.

لم يحدث شيء كما تبين لاحقاً؛ أو بالأحرى حدثت أشياء كثيرة طوال الأشهر الستة اللاحقة قبل أن توقف الهند «عملية البسالة» كما دعتها. ثمة شائعات غير مؤكدة لكن منتشرة على نطاق واسع تشير إلى أن كل جانب ثبت الرؤوس الحربية النووية على الصواريخ استعداداً لتصاعد حدة النزاع، الذي هدد بالتفجر في أي وقت. ويقال إن الهند أثناء الأزمة، كانت على وشك إصدار الأمر بتنفيذ ضربة عسكرية عبر الحدود مرتين، في يناير ومايو من عام 2002، وتراجعت في المرتين في آخر لحظة. وفي أكتوبر من العام نفسه، عادت القطارات في الهند إلى العمل كالمعتاد، لتسهيل إعادة أفراد الجيش الهندي الذين أصابهم الإرهاق والإحباط إلى ثكناتهم هذه المرة. وربما خرجت نمور محمية رانثامبور من ملاجئها النووية في ذلك الحين.

وصف أحد المراقبين ذات مرة الحرب بين الهند وباكستان بأنها «أعمال شغب طائفية تخوضها الدولتان بالدروع الحربية»[14]. العبارة مثيرة ومراوغة دون شك. فباكستان بلد مسلم يستمد شرعيته من الله لا من الشعب. لكن الهند بلد متنوع متعدد الديانات له دستور علماني. وعلى الرغم من العيوب والمثالب كلها، فإن من الإجحاف وصف الجيش الهندي بأنه «هندوسي»، نظراً لوجود ضباط مسلمين ومسيحيين وعديد من الأفواج المؤلفة من الجنود السيخ. كما أن البرلمان الهندي انتخب رئيساً مسلماً للدولة في عام 2002، في حين أن الجنرال جي. جي. سينغ، الذي عين رئيساً لهيئة أركان الجيش الهندي، ينتمي إلى طائفة السيخ، مثل مانموهان سينغ رئيس الوزراء. أما أقوى امرأة في الهند فهي أجنبية المولد ومسيحية الديانة.

ربما تكون عبارة «أعمال شغب طائفية تخوضها الدولتان بالدروع الحربية» مضللة لسبب آخر. فأعمال العنف الطائفية تحمل دلالة ضمنية تشير إلى أعمال القتل والذبح. لكن عدداً قليلاً -نسبياً- من الجنود الهنود والباكستانيين قتلوا في الحروب بين الدولتين منذ استقلالهما. على الصعيد الرسمي، خاضت الهند وباكستان ثلاث حروب - في أعوام 1947، و 1965، و 1971. هنالك حرب رابعة غير رسمية جرت بينهما عام 1999، حين قامت قوة كبيرة من «رجال حرب العصابات -كانوا في الحقيقة جنوداً باكستانيين بملابس مدنية- باحتلال مرتفعات كارغيل الإستراتيجية على الجانب الهندي من «خط السيطرة». لكن جنود المشاة الهنود طردوهم منها بعد أن شنوا هجوماً دموياً دام أربعة أسابيع. كانت المواجهة تشابه في طبيعتها الحرب الكاملة، لكن قصيرة الأمد، مع لحظات تشتد فيها حدة القتال. أما الخسائر البشرية في الحروب الأربع بين الهند وباكستان فكانت أقل من خمسين ألف قتيل. هنالك معارك في الحرب العالمية الأولى في أوروبة سقط فيها مثل هذا العدد من القتلى في مدة اثنتين وسبعين ساعة. فإذا وسعنا تعريف الحرب ليشمل ما تدعوه الهند «الحرب التي تخوضها باكستان بالوكالة في كشمير» -أي الحرب التي يخوضها مقاتلون مستقلون اسمياً- فإن عدد القتلى يزيد بأربعين إلى ثمانين ألفاً. صحيح أن العدد ضخم، لكن أعمال الشغب الطائفية في الهند قبل التقسيم وأثناءه وبعده أدت إلى سقوط عدد أكبر من الضحايا.

ومع ذلك، فإن وجود باكستان ذاتها يعد في نظر كثير من الهنود خنجراً يستهدف قلب الهند. وهذا التهديد يدرك على عدد من المستويات. أولاً، باكستان تزعم الحق في ضم كشمير، المقاطعة الهندية الوحيدة التي تسكنها أغلبية مسلمة. ومن المستبعد أن تتخلى باكستان عن هذا الزعم، لأن أغلبية سكانها من المسلمين. فإذا كانت نظرية «الأمتين» (التي عرضها محمد علي جناح) مخطئة، فإن باكستان ما كانت لتقوم أصلاً. أما إذا كانت صائبة فإن كشمير يجب أن تضم إلى باكستان. ونظراً للمدى الذي طالبت فيه أنظمة الحكم العسكرية في باكستان بالتضحية الوطنية بالدم والمال في سبيل قضية كشمير، فإن من المفاجئ أن تتخلى إسلام أباد عن موقفها.

ثانياً، عدَّ الهنود إقامة دولة باكستان عملية بتر لحدود الهند الطبيعية والجغرافية والثقافية. القوميون الهندوس ليسوا وحدهم الذين يحلمون باليوم الذي يعاد فيه دمج باكستان بالهند الكبرى. إذ يرى كثير من الهنود، على مختلف مشاربهم وخلفياتهم، في التقسيم خطأً مأساوياً لم يكن ضرورياً ويجب تصحيحه سلمياً في مرحلة ما من المستقبل. ومن الطبيعي أن يسهم هذا الموقف في مفاقمة شعور باكستان العميق بعدم الأمان. لكن قلة قليلة من الهنود تشارك نهرو رأيه بأن باكستان دولة غير قابلة للحياة ولا يمكن الدفاع عنها، وأنها ستندمج في الهند مرة أخرى في نهاية المطاف. ويبقى توق الهنود إلى وحدة شبه القارة عاطفة غامضة وشعوراً مبهماً وليس سياسة.

ثالثاً، والأكثر تعقيداً، تعد باكستان تهديداً وجودياً لهوية الهند العلمانية. وبغض النظر عن مدى استقرار العلاقات بين البلدين، سيظل وجود باكستان في الذهنية الهندية عاملاً محتملاً لتقسيم ولاءات الأقلية المسلمة في الهند، التي تبلغ الآن نسبة 14% من السكان، أو قرابة 150 مليون نسمة. وهذا بدوره يفاقم مشاعر انعدام الأمان لدى مسلمي الهند. وما من شك في أن باكستان سعت في مناسبات عديدة طوال السنوات الستين الماضية إلى إلهاب هذا العصب الحساس. لكن باستثناء كشمير، التي يسكنها أقل من 10% من مسلمي الهند، فإن توقعات الكثيرين في باكستان (وفي العالم) بأن الهند ستنهار تدريجياً تحت الحمل الثقيل لتناقضات التنوع فيها قد ثبت خطؤها. فقد بقي مسلمو الهند مستقرين بثبات في الهند، كحال معظم الأقليات الأخرى فيها*. ولا توجد تحركات سكانية مهمة بين الهند وباكستان منذ عام 1947. ولابد من الاعتراف بوجود قلة من الحوادث المضخمة رفع فيها سكان أحياء الفقر المسلمين في الهند الراية الباكستانية عندما التقى المنتخبان الوطنيان في الكريكيت. لكن مثل هذه الحوادث لا تكاد تذكر في البلدان الأخرى. أما «اختبار الكريكيت» الشهير الذي نادى به نورمان تيبت، حيث يجب

* تعاني الهند فعلاً موجة من حركات التمرد الانفصالية الصغيرة، خصوصاً في الولايات الشمالية الشرقية المعزولة، على حدود الصين وميانمار وبنغلاديش وبوتان ونيبال. لكنها محاصرة جغرافياً، ومعظم جيران الهند، خصوصاً الصين، قد سحبوا دعمهم الضمني الذي قدموه ذات يوم لعديد من الجماعات الانفصالية في المناطق الشمالية الشرقية.

على البريطانيين الآسيويين تشجيع إنكلترا عندما يلعب منتخبها مع الهند أو باكستان، فيعده معظم البريطانيين محرجاً وفي غير محله، وليس دليلاً على الشعور الوطني.

عدد العوامل المشتركة بين الشوفينيين المتعصبين في الهند وباكستان يفوق ما يقبلون الاعتراف به: فكلاهما ينظر إلى التنوع بعين الشك والريبة؛ ويسعى إلى تنظيم دور المرأة في المجتمع والسيطرة عليه عبر التعليم والثقافة. ويشتركون أيضاً في الانحياز والتحيز عند استخدام التاريخ وإساءة استخدامه. فوفقاً للكتب المدرسية في باكستان، يعود تاريخ باكستان الحديثة إلى الفتوحات الإسلامية المبكرة للهند، حين شن محمود الغزنوي من أفغانستان الغارات على شمال الهند. أما الصاروخ النووي الباكستاني متوسط المدى فيدعى الغوري، نسبة إلى محمد الغوري الذي أصبح أول مسلم يحكم دلهي بعد أن هزم الأمير الهندوسي بريثفي راج شوهان عام 1192. وبالمقابل، يدعى الصاروخ الهندي قصير المدى بريثفي (يعني أيضاً «الأرض» بالسنسكريتية). وفي صورة مرآوية عاكسة للكتب المدرسية التي اعتمدها حزب بهاراتيا جاناتا حين حكم الهند، فإن الكتب المدرسية الباكستانية تضع الهندوسي في قالب «المراوغ والمخادع والغشاش»[15]. أما الكتب المدرسية التي تدرس في قرابة عشرين ألف مدرسة تابعة لمنظمة المتطوعين الوطنيين القومية الهندوسية فتصف المسلمين بأنهم قساة غلاظ ومتعطشون لسفك الدماء. في باكستان، صور أورانغزيب، الذي اقتبسنا منه في بداية هذا الفصل، بوصفه بطلاً، لكن يصبح شريراً في الهند. في حين قلل المتعصبون المسلمون والهندوس معاً من أهمية وإنجازات جده الأكبر، أكبر، أحد أكثر حكام الهند تنوراً وانفتاحاً. فهما وجهان لعملة واحدة.

قال أحدهم ذات يوم إن العداء بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة كان أيديولوجياً، في حين أن العداوة بين الهند وباكستان بيولوجية. وكلما زرت باكستان، يفاجئني الخوف الرهابي الظاهر الذي تشعر به النخب العسكرية والدبلوماسية في إسلام أباد تجاه الهند. ويفاجئني أيضاً غياب مثل هذه المشاعر لدى الباكستانيين العاديين. الشيء ذاته ينطبق أيضاً على الطرف المقابل، مع أن الهند تلعب دوراً أكبر في تشكيل المدركات الشعبية عن الباكستانيين مقارنة بدور باكستان في تشكيل المخيلة

الشعبية عن الهنود، ويعود جزء من السبب إلى جاذبية بوليود. وحين يلتقي الباكستانيون والهنود العاديون يتبادلون التحية عادة وتسودهم مشاعر المودة والوئام.

في أبريل عام 2004، سافرت بالطائرة إلى كراتشي، عاصمة باكستان التجارية، لحضور أول مباراة في الكريكيت تقام منذ سنوات بين البلدين. كانت المباراة الأولى في سلسلة من اللقاءات التي نظمتها نيودلهي وإسلام أباد بعد انطلاق عملية السلام الثنائية في عام 2003. منح آلاف الهنود تأشيرات زيارة لحضور المباراة، وهذا ما جعلها تمثل أهم اتصال مباشر بين «الشعبين» سمح به منذ بدأت عملية السلام. قضيت معظم النهار أتجول في الملعب بحثاً عن المشجعين الهنود لأعرف كيف عاملهم الباكستانيون. بدا معظمهم مذهولاً. الجماهير الباكستانية الصاخبة كانت تهتف «يعيش أختر!» (أسرع قاذف كرة في المنتخب الباكستاني). لكن حين أظهر أحد اللاعبين الهنود مهارة استثنائية، تحولت هتافات الجماهير الباكستانية إلى: «عاشت الهند!». كل هندي قابلته قال إنه لقي معاملة الأخ (معظم المشجعين من الرجال): أصحاب المتاجر رفضوا قبض ثمن البضاعة؛ وسائقو التاكسي رفضوا أخذ الأجرة؛ والفنادق خفضت الأسعار؛ والناس في الشوارع قدموا الحلوى والهدايا الصغيرة. قال أحد المشجعين الهنود ضمن جماعة يرتدي أفرادها القمصان الزرقاء للمنتخب الوطني الهندي: «العواطف جياشة. لم نكن نعرف ما ينتظرنا، لكننا خشينا من مشاعر العداء». فازت الهند بالمباراة وتلقت التحية من حشود ضخمة من المشجعين الباكستانيين.

وبالمقابل، تمثل الهند للمؤسسة العسكرية - البيروقراطية الباكستانية صداعاً مبرحاً يفوق تبريحه آلامها كلها مجتمعة. فالتهديد القادم من الهند والحاجة إلى تأمين كشمير وفرا الذريعة الرئيسة للحكم العسكري في باكستان طوال أكثر من نصف تاريخ البلد. هاتان القضيتان تفسران السبب الذي جعل باكستان تنفق حصة أكبر بكثير من الناتج القومي الإجمالي على الدفاع مقارنة بالهند: في عام 2003، أنفقت الهند 15% من ميزانيتها على الدفاع، مقابل 54%[16]. يصف بعض المراقبين باكستان بأنها وطن مسلمي جنوب آسيا. في حين يعدها آخرون جمهورية إسلامية في

وسط آسيا، أو حتى امتداداً للشرق الأوسط. أما الوصف الأكثر ثباتاً للهوية الوطنية الباكستانية فهو: «ليست الهند».

حتى أثناء العلاقات الدافئة بين إسلام أباد ونيودلهي، تستخدم المؤسسة الباكستانية بصورة روتينية التهديد المزعوم القادم من الهند ذريعة لتبرير إحكام قبضتها على السلطة السياسية. في أكتوبر 2005، أصاب المنطقة أشد الزلازل التي تعيها الذاكرة تدميراً، قتل فيه سبعون ألف شخص وتشرد الملايين. وكانت أكثر المناطق تضرراً في الطرف الباكستاني من كشمير؛ مع أن الطرف الهندي أصيب أيضاً. وشنت وسائل الإعلام الباكستانية حملة انتقادات قوية لطريقة تعامل الرئيس مشرف مع حالة الطوارئ، واعتقد كثيرون أن الجيش تصرف ببطء تجاه محنة ملايين الكشميريين. هذه الاستجابة البطيئة والفاترة منحت المنظمات الخيرية الإسلامية الفرصة للتحرك والتدخل وزيادة شعبيتها. بارقة الأمل ظهرت حين تحركت الهند وباكستان (وإن بتردد) لفتح عدة نقاط عبور على طول «خط السيطرة» لمعونات الإغاثة، التي قدم معظمها من الجانب الهندي إلى الباكستاني. وفي خضم ذلك كله، ظهرت عشرات اللوحات الإعلانية الكبيرة فجأة في إسلام أباد تشير ضمناً إلى تهديد جديد قادم من الهند. وطالبت الملصقات بأن تعيد الهند كشمير إلى باكستان على الفور. قال أحدها: «الكشميريون ليسوا أبناء رب أقل عزة». كانت الحملة تذكرة بغريزة العسكر في باكستان التي تدعوهم إلى اللجوء إلى الدعاية المشتتة للانتباه كلما وجدوا ظهورهم إلى الحائط.

أصبح من الدارج على مدى العقود تقديم الحجة على استحالة حل النزاع على كشمير بين الهند وباكستان. من الجانب الهندي، يسود الرأي القائل إن باكستان لن تقبل، طالما ظلت تحت حكم العسكر، باتفاقية سلام لا تمنحها السيادة على المقاطعة. لكن إذا أرادت حكومة باكستانية ديمقراطية عقد اتفاق لا يلبي الحد الأعلى من مطالب البلد، فإن الجيش سيستخدم ذلك ذريعة للقيام بانقلاب عسكري آخر. ومثلما حدث مع انقلاب مشرف عام 1999

الذي أعقب قراراً اتخذه نواز شريف، رئيس الوزراء الباكستاني المنتخب ديمقراطياً، بالانسحاب من مرتفعات كارغيل على الجانب الهندي من كشمير - فإن المحاكم

الباكستانية لا تتردد في دعم شرعية انقلابات الجيش. وتستشهد المحكمة العليا دائماً «بمبدأ الضرورة» الجامع الشامل (جملة من القوانين وضعها القضاة في باكستان بعيداً عن الدستور)، الذي يقول: «ما هو ليس قانونياً تجعله الضرورة قانونياً»[17]. بكلمات أخرى، الضرورات تبيح المحظورات. أي إذا وقفت دبابة أمام باب المحكمة فعلى القضاة القبول بما تأمر به. لذلك، ثمة أسباب وجيهة تدعو الهند إلى النظر إلى باكستان بوصفها إما عدائية جداً أو ضعيفة جداً (بالتناوب) بحيث لن تعقد اتفاقية سلام دائم.

من وجهة نظر باكستان، تعد الهند قوة الأمر الواقع (وهذا رأي صائب) التي ستتشبث بجامو وكشمير، لكن يسعدها أن تترك لباكستان جزءها الأصغر من الإقليم المقسم. ومن المؤكد تقريباً أن الهند ستقبل باتفاقية سلام تحول «خط السيطرة» من خط وقف لإطلاق النار إلى حدود دولية. وفي حكم المؤكد أيضاً أن باكستان لن تقبل بذلك. هنالك قلة من الهنود المؤيدين لإعادة كشمير كلها إلى الوطن الأم. لكنهم يظلون على هامش الجدل المحتدم. المؤسسة الباكستانية تصيب حين تعد الهند بلداً يوافق غالباً على أمر ثم يقضي سنين طويلة يجادل حول ما وافق عليه فعلاً. لا يوجد عديد من الهيئات الدبلوماسية في العالم تماثل الخارجية الهندية في تسقط أخطاء الألفاظ الدلالية. في بعض الأحيان يمكن لهذه المقاربة أن تفرز نتائج عكسية. وفي سياق آخر، قال نارايانا مورثي، مؤسس «إنفوسيس»، أكبر شركات البرمجيات الهندية، إن البيروقراطيين الهنود يعانون نزعة مزمنة نحو التعبير الخاطئ عن الإنجاز. ولم يحبط ذلك الباكستانيين وحدهم. فعادة الهند في مقاربة الدبلوماسية بأسلوب المجادل الذكي في المدرسة الثانوية قد أزعجت حكومات عديدة في شتى أنحاء العالم. لكن بغض النظر عن الحرب النووية، التي ستفني البلدين معاً، ليس لدى باكستان ما تستطيع أن تغير به الأمر الواقع. فقد حاولت اللجوء إلى الحرب التقليدية عدة مرات وفشلت في كل مرة.

في نهاية المطاف، يعتقد معظم المراقبين أن أي حل معقول وممكن للنزاع على كشمير ربما يكمن -على الأقل جزئياً- في الإقليم نفسه. وبوصف الهند قوة الأمر الواقع، يمكنها على الأرجح أن تعجل أكثر من باكستان للتأثير في مواقف الكشميريين بطريقة إيجابية، خصوصاً أن باكستان، على الرغم من عملية السلام، قد احتفظت بخيار نشر الإرهابيين

ودفعهم إلى التسلل عبر «خط السيطرة». وثمة علامات دلالية ظهرت في السنوات القليلة الماضية تشير إلى أن سكان كشمير على استعداد للقبول بنوع من التسوية التي لا تؤدي إلى الاستقلال الكامل للإقليم ولا إلى الاندماج الكامل بباكستان. ليس هذا نتيجة تعاطف مفاجئ مع الهند، التي ظلت دوماً تخطئ في قراءة الوضع في كشمير وتعامل سكانها بتغطرس وجهل. بل هو مدفوع بمشاعر التعب والإرهاق والضجر المتنامية لدى الكشميريين من العنف وحالة عدم اليقين اللذين هيمنا على حياتهم مدة طويلة. إن التغير التدريجي في الذهنية والمواقف يمكن أن يتصل أيضاً بالنجاح الاقتصادي النسبي الذي حققته الهند في السنوات القليلة الماضية مقارنة بالوضع الاقتصادي المتقلقل والمتزعزع في باكستان.

في آخر رحلتين قمت بهما إلى كشمير، ازداد هذا التغيير وضوحاً. فكثيراً ما يشير الكشميريون اليوم إلى المقاتلين بوصفهم «أجانب» أو «إرهابيين». أما في الماضي فكانوا يسمونهم «المقاتلين من أجل الحرية». كما أن الزعماء الانفصاليين في كشمير، الذين تجمعهم مظلة حركة تسمى «مؤتمر حرية الشعب»، يتحدثون بقدر أقل من الاحترام عن الجماعات المسلحة مقارنة بحالهم في الماضي. ومعظم هؤلاء الزعماء الانفصاليين معرضون للاغتيال في أي لحظة. وبعضهم أبناء أو أخوة أو أبناء عمومة زعماء قتلوا على أيدي الجماعات المسلحة لأنهم ابتعدوا كثيراً إما عن تأييد باكستان أو الخط الإسلاموي. وليس الزعماء الانفصاليون أو المواطنون الكشميريون وحدهم من يعتقدون أن الجماعات المقاتلة خرجت عن نطاق السيطرة. فبعض الجماعات المسلحة تورطت في محاولات اغتيال الرئيس مشرف. وآخر محاولة جرت في ديسمبر عام 2003، حين فجرت قنبلة عن بعد جسراً كانت سيارة مشرف على وشك عبوره. هذه المحاولة تمت على بعد بضعة أميال من منزل الرئيس مشرف في راولبندي، مقر الجيش الباكستاني. واعتقل اثنان من الانفصاليين. هنالك أيضاً محاولات اغتيال استهدفت شوكت عزيز، رئيس وزراء باكستان الذي عينه العسكر، فقتل سائقه وحارسه الشخصي حين كان في حملة انتخابية عام 2004 في المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية. تعد هذه الحوادث في نظر مشرف والشرائح الليبرالية والتحديثية التي تدعمه أحياناً، تذكرة بأن الوحش يمكن أن يلتهم من أوجده، فعلى الباغي تدور الدوائر.

ربما يكون أكثر زعيم انفصالي في كشمير عرضة للاغتيال عمر فاروق، المعروف باسم ميرويز، اللقب الصوفي الوراثي الذي يحظى بالإجلال في سرينغار وحملته عائلة فاروق على مدى الأجيال. المراهق لكن المتحدث المفوه فاروق حمل اللقب عام 1990 عندما اغتيل والده (لم يعرف القاتل قط). في عام 2004، قتل عم فاروق على يد المتشددين في سرينغار. وحين تحدثت معه عام 2005، فوجئت بمدى تغير موقفه منذ لقاءنا الأول عام 2001. «نحن الكشميريين، ننتمي إلى ديانات عديدة. فمنا المسلمون شيعة وسنة، والهندوس، والبوذيين. لكشمير تراث طويل من التسامح ليست له علاقة كبيرة بالثقافة الإسلامية السنية البنجابية التي تهيمن على باكستان». كما قال. هذا تصريح لرجل سئم من وزن كل كلمة قبل أن ينطق بها. قال إن معظم الكشميريين، ومنهم هو نفسه، بلغوا الحد الأقصى من تحمل العنف، من أي جهة أتى. «في الماضي، حين تنفجر قنبلة أو تقع جريمة اغتيال، ربما تعلن عشر جماعات مسلحة مسؤوليتها. أما الآن فلا يعلن أحد مسؤوليته. وهذا دليل على التغير الذي يحدث»، حسبما أفاد.

فوجئت أيضاً حين زرت فيما بعد عبد الغني بات، وهو زعيم متمرس آخر من الزعماء الانفصاليين الكشميريين، في قرية جدوده قرب بلدة باراامولا على بعد قرابة عشرين ميلاً من «خط السيطرة». وجدته جالساً خلف واجهة مقهى في الشارع الرئيس الصغير يتناول قدحاً من الشاي. كان الوقت أواخر الشتاء وكان يحمل تحت معطفه كيساً مليئاً بالفحم الحار ليقيه البرد، مثلما هي عادة الكشميريين. كنت قد التقيت به عدة مرات من قبل. وبدا واحداً من أعند المؤيدين وأصلبهم، على الرغم من سحر شخصيته، لوجهة نظر إسلام أباد. لكن نبرته هذه المرة كانت مختلفة. قال: «الأمور نفسها تتكرر مرات ومرات والناس سئموا. الهند تقول: (أنا دولة كبرى)، وباكستان تقول: (لكن الإسلام أكبر). إنه الجدل الحضاري ذاته. لم يعد أحد على أرض كشمير يريد سلام المقابر. الكشميريون يريدون أن تتوقف الهند وباكستان وتكون كل منهما أوسع خيالاً وأكثر إبداعاً». ذكرت أمامه سعيد جيلاني، أكثر زعماء الانفصاليين الإسلاميين تشدداً وتزمتاً في كشمير، الذي يرتبط حزبه، حزب الجماعة الإسلامية، بأكثر الجماعات المقاتلة عنفاً في الإقليم. يعد جيلاني أبرز زعماء الانفصاليين الباقين الذين ما يزالون يعارضون بعناد عملية

السلام بين الهند وباكستان. ومن الخطر معارضته. فقال بات: «جيلاني رجل نرجسي حقود. لا تهتم به».

في الحقيقة أثار جيلاني اهتمامي قبل بضعة أسابيع، حين زرته في منزله في سرينغار. ومثلما هي الحال غالباً، كان قد وضع تحت الإقامة الجبرية بأمر من السلطات الهندية. ذهبت لرؤيته مع زميلين، سيمون لونغ من مجلة «ايكونوميست»، وآمي والدمان من «نيويورك تايمز». كانت الحرارة تقترب من الصفر. جلسنا في ثلاثة مقاعد قبالة الإسلامي المتشدد. ظل يسألنا: «هل أنتم متأكدون أنكم لا تشعرون بالبرد القارس، يا أعزائي». وحين لم يصدق الإجابة، أرسل تابعاً شاباً للعثور على دثار ثم أمره بأن يغطينا جميعاً به. لم أجر لقاء تعاونياً وحميمياً قبل ذلك مع المنافسين الصحفيين. وكلما قال جيلاني شيئاً، كان أتباعه يرددون آخر ثلاث كلمات معاً. قال: «الهنود يقتلوننا دون رحمة. يغتصبون أخواتنا وبناتنا». فرددت الجوقة «يغتصبون أخواتنا وبناتنا..»، قبل أن يتابع مناجاته. «الهنود لا يحترمون حقوق الكشميريين. نحن بشر. ولسنا حيوانات». فرددت الجوقة «لسنا حيوانات..». وعلى الرغم من كآبة الكلمات، صعب علينا رسم أمارات التجهم والجدية على وجوهنا. ولم يستطع جيلاني إخفاء استيائه من عملية السلام وعدم رضاه عنها. كان شخصية فريدة.

في وقت لاحق من ذلك اليوم ذهبنا إلى الحديقة المركزية في سرينغار، حيث سيلقي مانموهان سينغ أول خطبة له بعد تسلمه رئاسة الوزراء أمام حشد من الكشميريين. الجماهير التي بلغ عددها عدة آلاف حشدتها على ما بدا واضحاً الأحزاب المحلية المؤيدة للهند. ومعظم الحاضرين تلقوا مبالغ صغيرة من المال ثمناً لوجودهم هناك. كانت الإجراءات الأمنية مشددة وطائرات الهيلوكبتر تحوّم في الجو. لكن الحشد المنظم كما هو مفترض لم يخضع للسيطرة الكاملة. فبين الحين والآخر كان بعضهم يطلق شعارات مدوية فيضطر رئيس الوزراء إلى التوقف عن إلقاء الخطبة. كان استقبالاً مألوفاً لسياسي هندي في مقاطعة نائية ومنشقة على البلد.

لكننا لم نسمع صيحات تهتف لـ«الحرية» أو «باكستان» أو «الإسلام»، كما كان يحدث في الماضي. فقد كانت الجماهير تطالب بالوظائف: «كافحوا البطالة»، مثلما رددت مراراً وتكراراً. ربما استخلصت من هذا الحادث العابر معنى دلالياً أكثر أهمية مما يستحق. لكنه بدا إشارة أخرى تثبت أن أولويات الكشميريين قد تغيرت.

أثناء وجودي في الهند تنبهتُ باستمرار لأي إشارة تؤدي إلى وضع ولاءات المسلمين الهنود موضع المساءلة والتشكيك. لكن خارج كشمير (حتى هناك فإن المشاعر السائدة تظل أكثر تعقيداً مما تُصور)، لم أجد دليلاً جدياً يثبت انقسام الولاءات. فمسلمو الهند يشعرون بخيبة الأمل من باكستان، حيث يبحث الصقور عن علامات لقمع المسلمين واضطهادهم بوصفها دليلاً يؤكد منطق وجودهم ذاته، ومن الطائفيين الهندوس، الذين تدفعهم أيديولوجيتهم إلى الاعتقاد باستحالة الجمع بين الإخلاص للإسلام والولاء للهند. أما واقع الحياة لمسلمي الهند فهو غالباً أكثر بساطة وبعداً عن التعقيد.

في عام 2004، استغل حزب بهاراتيا جاناتا المعارض بيانات ومعطيات جديدة أعلنها مكتب الإحصاء الهندي. فوفقاً للمختصين بالشؤون السكانية في الهند، نما عدد سكان الهند المسلمين بنسبة 29% بين عامي 1991 – 2001، في حين أن معدل نمو السكان الهندوس في المدة نفسها لم يتجاوز 22%[18]. أتاحت هذه الإحصائيات فرصة للجناح الهندوسي اليميني للتحدث عن خطر اكتساح المسلمين للهند. الفكرة واءمت الاتهام النمطي بأن المسلمين يمثلون تهديداً لتوازن الهند لأنهم يميلون إلى تكوين عائلات كبيرة. ووصف ناريندرا مودي، رئيس وزراء ولاية غوجارات (من حزب بهاراتيا جاناتا) معسكرات اللاجئين التي وفرت المأوى للمسلمين الذين أحرقت منازلهم في أعمال شغب التي اندلعت عام 2002، بأنها «مصانع لتفريخ الأطفال».

لكن القصة وراء البيانات الإحصائية أكثر تعقيداً. فقد انخفض معدل النمو السكاني في الهند انخفاضاً حاداً بين الطوائف جميعها، من 2.2% سنوياً في ثمانينيات القرن العشرين إلى أقل من 2% في التسعينيات. ومن المتوقع أن يصل إلى 1.5% بحلول موعد الإحصاء القادم عام 2011. أثناء التسعينيات، سجلت الولايات الهندية الأكثر غنى

في الجنوب انخفاضاً أسرع في معدلات النمو السكاني مقارنة بالولايات الأكثر فقراً في الشمال. لذلك يمكن القول بكل ثقة إن النزاعات تنجم عن الاقتصاد لا الدين. ومعدلات النمو السكاني بين المسلمين الذين يعيشون في الجنوب أكثر انخفاضاً من الهندوس الذين يعيشون في الشمال. لكن نظراً لأن نسبة أكبر من المسلمين يعيشون في الولايات الأكثر فقراً، يرتفع لديهم المعدل المتوسط للنمو.

يجب أن يكون السؤال هو: لماذا تعيش هذه النسبة الكبيرة من المسلمين في حالة من الفقر النسبي في الهند؟ لكن نادراً ما يتصدى أحد لهذا السؤال. فأسبابه متعددة ومتنوعة، إلا أن هجرة معظم أفراد الطبقة المثقفة المسلمة إلى باكستان عام 1947 مثلت عاملاً مؤثراً بالتأكيد. إذ إن نسبة كبيرة من موظفي الدولة، وضباط الجيش، وأساتذة الجامعات غادروا الهند إلى بلد جديد، على أساس الاعتقاد غالباً أنهم سيجدون فرصة أفضل للترقي هناك. لم يتحرك المسلمون الفقراء من أماكنهم. وفضلاً عن ذلك كله، عملت نسبة كبيرة من المسلمين الذين بقوا في الهند في حرف تقليدية، مثل الحياكة وصنع السلال، التي شهدت انحساراً اقتصادياً منذ خمسينيات القرن العشرين. ولذلك فإن حالة الفقر التي وجدوا أنفسهم فيها كانت جديدة.

ومع ذلك، تتراجع حدة الفقر الذي يعانيه مسلمو الهند باستمرار، على الرغم من أن المعدل أقل سرعة من معدل التحسن الذي تشهده الهند ككل. لكن المعدلات يمكن أن تضلل بمقدار ما تنبئ. إذ تكمن خلف الإحصائيات والأنماط والنماذج حقيقة أن السكان المسلمين على الدرجة ذاتها من التنوع والتفاوت التي تميز الهند كلها. فمن النادر أن يتزوج مسلم يتحدث التاميلية من مسلمة تنطق بلغة غوجارات، مثلما يندر أن يتزوج هندوسي من خارج ملته. فالإسلام مجرد سمة واحدة في لائحة معقدة من الهويات والروابط المتاحة لمعظم الهنود. لقد وصف نهرو ذات مرة الهند بأنها مخطوط مكتوب فوق مخطوط. كانت تلك طريقته في توضيح التراكم الضخم للتواريخ والثقافات التي تركت أثرها على البلاد، ولم يغب أي منها أو يندثر كلياً. والهنود أنفسهم، ومنهم المسلمون، يمكن وصفهم بمخطوطات كتبت فوق مخطوطات مصغرة.

على سبيل المثال، يعد المسلمون في أجزاء عديدة من الهند معرضين للتصنيف الطبقي مثلهم مثل نظرائهم الهندوس في ولاية أوتر براديش، التي تضم أكبر عدد من المسلمين في الهند (30 مليون نسمة). تنقسم طبقات المسلمين إلى أشراف وغير أشراف[19]. وكثير من الأشراف، الذين يمثلون الطبقة العليا ويحملون أسماء نبيلة، مثل شيخ، وباتان، ومغول، وسيد، يزعمون التحدر من أرستقراطية أجنبية، فارسية أو عربية أو تركية أو أفغانية. وهم يزدرون مسلمي الطبقات الدنيا، ومعظم هؤلاء من ذرية الطبقات الدنيا الهندوسية التي اهتدت إلى الإسلام (للفرار من إسار الطبقة!)، مثلما يزدري البراهمة الهندوس الداليت. والمكان الوحيد الذي يقف فيه الأشراف وغير الأشراف جنباً إلى جنب على قدم المساواة هو المسجد. لكن يميل مسلمو الطبقات الدنيا إلى محاكاة عادات عائلات الأشراف وتقاليدها وآداب سلوكها في قراهم عبر وضع نسائهم في «البردة» (حجاب المرأة وهو علامة على الثراء)، لأن الأغنياء وحدهم يقدرون على منع زوجاتهم من العمل في الحقل. في الوقت ذاته، ينتقل الأشراف إلى المدن، وفي حالات عديدة «يتغربنون» وتتخلى نساؤهم عن البردة (الحجاب)[20]. ربما تمثل هيمنة النظام الطبقي الهندوسي وتأثيره الواسع النطاق سبباً آخر منع مزيداً من أفراد الطبقات الدنيا من اعتناق الإسلام أو المسيحية*.

ثمة تعقيد آخر يتعرض للتجاهل هو الانقسام بين الطائفتين السنية والشيعية. ففي مدن مثل لوكنو، عاصمة أوتر براديش، حيث تتركز أعداد كبيرة من أتباع المذهبين كليهما، تصبح المشكلات الطائفية الرئيسة تلك التي تقع بين الشيعة والسنة لا بين المسلمين والهندوس. وعلى مدى السنين، رافق الاحتفال بذكرى عاشوراء (في شهر محرم)، حيث ينعي الشيعة شهادة الحسين حفيد الرسول، أعمال عنف بين أتباع المذهبين. ونظراً لأن شيعة لوكنو يمثلون أقلية بين مسلمي الهند، فإنهم يصوتون لأهداف تكتيكية لمصلحة مرشحي حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي. وهذا مثال معبر عن مبدأ «عدو عدوي» في السياسة الهندية. ويشير إلى الحدود المقيدة لمعنى تعبير «الإسلام الهندي».

* في معظم الكنائس المسيحية في الهند، خصوصاً الكنيسة الكاثوليكية، يعاد إنتاج النظام الطبقي كلية تقريباً، حيث يحتل البراهمة مناصب الأساقفة والداليت هم أفراد أبرشياتهم، ولو زادوهم عدداً. في بعض أجزاء الهند، تخصص للداليت مقابر منفصلة.

من الأنماط النموذجية الواسعة الانتشار على نحو خاص عن المسلمين السنة في الهند أنهم يدرسون أبناءهم في المدارس الدينية المتخلفة بدلاً من تزويدهم بالتربية والعلوم الحديثة. صحيح أن كثيراً من أطفال المسلمين يرسلون إلى المدارس الدينية، خصوصاً في شمال الهند، لكن سبب ذلك يعود -جزئياً- إلى أن كثيراً من مدارس الدولة المحيطة بهم لا تعمل بصورة منتظمة. ووفقاً للإحصائيات الحكومية، فإن ثلث المدرسين يتغيبون عن مدارس الدولة. في بيهار، التي يسكنها عدد كبير من المسلمين، لا تصل الكهرباء إلا إلى نسبة تقل عن 3% من المدارس، ولا توجد مراحيض للمدرسين إلا في 20% منها[21]. بضعة مدارس فقط لديها حمامات منفصلة للبنات. ويميل الآباء المسلمون والهندوس معاً إلى منع بناتهم من الذهاب إلى المدارس. لكن إن وجدت فرصة معقولة في هذا السياق فلن يتردد الآباء المسلمون في اغتنامها.

زرت البلدة القديمة في حيدر أباد المعروفة باسم تشار مينار نسبة للمآذن الأربع المهيمنة على أفق المدينة التي كانت عاصمة جليلة تسودها التأثيرات الفارسية. أما أحياء الفقر التي تسكنها غالبية من المسلمين وتكتسح البلدة القديمة التي مازال جمالها أخاذاً، فتغيب عنها الخدمات الحكومية. ولا يتوافر عديد من مدرسي مدارس الدولة إلا لإعطاء الدروس الخاصة، ومن ثم أقام الآباء شبكة مزدهرة من المدارس الخاصة، يعمل فيها مدرسون يفتقدون الخبرة كلية أو جزئياً، وتفرض رسوماً تتراوح بين 500 – 1500 روبية (12 – 36 دولاراً) في الشهر. تستخدم هذه المدارس كلها الإنكليزية لغة للتدريس، خلافاً للمدارس الحكومية التي تدرس إما بالتيلوغو (لغة ولاية أندرا براديش) أو بالأوردية. أما الأغلبية الساحقة من تلاميذ هذه المدارس الخاصة فهم من أبناء مسلمي الطبقات العاملة - سائقي الدراجات ثلاثية العجلات، وبائعي الخضراوات، والحائكين، والميكانيكيين. من أكثر الملامح التي تلفت الانتباه في هذه المدارس تعادل عدد البنات والصبيان في صفوفها. فقرابة ثلثي أطفال المدارس في منطقة حيدر أباد التي يسكنها مليون نسمة يذهبون إلى المدارس الخاصة[22]. وقلة من البنات محجبات.

المدارس تحمل أسماء متنافرة، مثل مدرسة أكسفورد العامة، والوادي الأخضر، وكاليفورنيا العليا، ووينسور دبلوما، تناقض طبيعتها المؤقتة والمرتجلة وأماكنها المتواضعة

في الأزقة الخلفية لتشار مينار. لكن على الرغم من حدة الفقر، فإن أزقة عديدة هناك تتميز بنظافتها. ويبدو أن سكان أحياء الفقر المسلمين في حيدر أباد لم يكتفوا بتحمل مسؤولية تدريس أبنائهم فقط. في إحدى المدارس، إم. إيه. أيديل (نسبة لاسم صاحبها محمد أنور)، ثمة لافتة بارزة تقول: «إذا أعطتك الحياة صخرة، فإن بناء جسر أو جدار هو خيارك أنت».

تحدثت مع بعض الأمهات اللاتي ينتظرن انتهاء الدوام في المدرسة. معظمهن محجبات وجميعهن أميات. والتعليم الوحيد الذي تلقينه كان تدريباً (شفهياً) في المدارس العربية لكي يتمكن من تلاوة القرآن. أردن أكثر مما حصلن عليه لبناتهن. «تغير العالم منذ كنا بنات صغيرات، ونريد لبناتنا أن يتعلمن الإنكليزية لكي يحصلن على عمل. نريد لبناتنا أن يمتلكن الفرص التي لم تتح لنا»، مثلما قالت رضوانا بيجوم، التي يعمل زوجها سائقاً لدراجة ثلاثية العجلات. وما قالته رضوانا كان لازمة سمعتها مراراً وتكراراً. وزوجها ينفق خمس ما يكسبه شهرياً (3500 روبية) على تعليم أبنائه.

داخل غرفة الصف كانت البنات يرددن نشيداً بالإنكليزية. سألتهن من التي تريد أن تعمل عندما تكبر. رفع الجميع أيديهن، فسألتهن عن المهنة. تفاوتت الطموحات بين الطب والمحاماة والفضاء. أرادت اثنتان أن تصبحا لاعبتي كرة مضرب، ولم يكن ذلك مفاجئاً. فسانيا ميرزا، وهي مراهقة مسلمة من حيدر أباد، دخلت منذ مدة قريبة لائحة أفضل خمسين لاعبة التي يصدرها الاتحاد الدولي لكرة المضرب، وتعد اللاعبة الهندية رقم واحد. يمكن مشاهدة صورها في كل مكان من المدينة وفي مختلف أرجاء الهند. وكان أحد ملالي ديوباند قد أصدر فتوى تمنعها من ارتداء التنانير القصيرة على أرض الملعب. وردت الآنسة ميرزا بارتداء ملابس أكثر استفزازاً. ومع ظهور الجدل الهامشي على الملأ، بدأت ترتدي قميصاً قطنياً كتبت عليه جملة تعبر عن رفضها لما يقال وعدم استعدادها لمناقشته. وخارج المسجد الجامع في دلهي، حيث يتركز أكبر عدد من المسلمين «الحضر» في الهند، أبدى البائعون المتجولون المسلمون عدم اكتراث مماثلاً. فقد كانوا يبيعون صوراً لميرزا في ثياب غير محتشمة أمام فنادق الحجاج. بعض الصور جرى

تزيينها لتبدو الثياب كاشفةً واصفة ولصيقة. وقالت اللاعبة نفسها لوسائل الإعلام الهندية: «طالما أفوز في المباريات فإن من غير المهم هل يبلغ طول التنورة ست بوصات أم ستة أقدام». سألت الفتيات في حيدر أباد ماذا لو رفض أزواجهن عملهن. فأجبن قبل أن يضحكن بخجل: «آنئذ لن نتزوجهم». وبدا أنهن لا يفتقد الطموح.

زرت في الطريق جميلة أمشاد، الشاعرة المحلية الشهيرة التي تكتب باللغة الأوردية والرائدة المتحمسة للحركة النسوية المدافعة عن حقوق المرأة المسلمة. تدير جميلة مركزاً لنساء أحياء الفقر، وكثير منهن يتعرضن للضرب من الأزواج. «للمرأة المسلمة عدوان تجمعهما عوامل مشتركة كثيرة. عدونا الرئيس هو التعصب الطائفي الهندوسي. والهندوس المتعصبون لا يضمرون سوى الشر للمسلمين. وعدونا الآخر هم الملالي المسلمون الذين يحسبون أن المرأة مجرد متاع منقول». جميلة أمشاد واحدة من عدد متزايد من النساء المسلمات اللاتي يسعين صراحة لتغيير الأركان المحورية لقانون الأحوال الشخصية الإسلامي في كتب القانون والتشريع. ومن أهم ما يشتكين منه عادة «الطلاق بالثلاثة»، التي تجيز للزوج المسلم تطليق زوجته بمجرد القول «أنت طالق» ثلاث مرات. وتشعر جميلة باستياء خاص من هيئة قانون الأحوال الشخصية لعموم الهند، التي تتحدث باسم «المسلمين الهنود» دون أن تملك صفة قانونية أو تشريعية. لم تحقق الحملة الهادفة لتحديث قانون الأحوال الشخصية الإسلامي في الهند النجاح إلى الآن. لكن من الواضح أن المسلمين إذا أرادوا إصلاح القانون الإسلامي بصورة فعالة فعليهم أن يجروا التغيير بأنفسهم. سألتْ جميلة: «من انتخب الهيئة؟ بأي حق تتكلم باسمي؟ الهيئة لا تدافع عن الإسلام. بل عن النظام الأبوي (البطركي)». على جدار مكتبها علق ملصق جعلني أضحك: «لا تعطني سواراً، أعطني قلماً». في كثير من الأحيان تعمل المنظمات الخيرية على تدريب نساء أحياء الفقر الأميات على صنع حلى صغيرة رخيصة.

تزامنت زيارتي إلى حيدر أباد مع حدث منفصل جرى في لاهور، إحدى أكبر المدن الباكستانية، ركزت عليه وسائل الإعلام الهندية. فقد تعرضت جماعة من النساء الباكستانيات لمعاملة خشنة حين حاولن الاشتراك في سباق ماراثون لتسليط الضوء على

القيود التي تكبل النساء في بلدهن. السباق نظمته أسما جهانكير، أشجع وأشهر محامية مدافعة عن حقوق الإنسان في باكستان. فرقت الشرطة المشاركات في السباق بالقوة قبل أن يبدأ لأنه يعد نشاطاً غير إسلامي للنساء. وجر رجال الشرطة بعض المتسابقات على الأرض ومزقوا ثيابهن. وصفت جهانكير الحادث بأنه تمرين على «الاعتدال المتنور» في تلميح صريح وساخر لجملة استخدمها الرئيس مشرف لوصف نوع الإسلام الذي يريد رؤيته في باكستان. لكن الحاكم العسكري لم يفعل شيئاً لمنع قمع المشاركات في السباق وإلغائه بالقوة. تساءلتُ هل كانت سانيا ميرزا ستحقق الفوز بالمراتب الأولى لو ولدت على الجانب الباكستاني من الحدود!

يصور وضع المسلمين في الهند غالباً بأنه حالة من التخلف الميؤوس منه. لكن الديمقراطية منغرسة في عمق المجتمعات المحلية الإسلامية مثل حال غيرها من الطوائف والمجتمعات. وبعد الهجوم على البرجين التوأمين في نيويورك، أصبح القول إن الهند لم تنتج أي إرهابيين إسلاميين بسبب ديمقراطيتها، شائعاً إلى حد الابتذال. هذه الكليشيه المبتذلة غير دقيقة ولا صحيحة. فزعماء المافيا المسلمون في مبومباي نظموا سلسلة من التفجيرات الإرهابية في المدينة عام 1993 انتقاماً لأحداث الشغب التي أعقبت تدمير مسجد بابري في أيوديا قبل بضعة شهور. الانفجارات قتلت ثلاثمئة شخص. هناك عديد من حوادث التفجيرات الأخرى التي خططت لها -إذا أردنا تصديق الشرطة الهندية (ويجب عدم تصديقها على الأغلب)- المخابرات الباكستانية. وفي عام 2003، قتل عشرات من المارة في مومباي نتيجة انفجار عدد من السيارات المفخخة نفذته جماعة أطلقت على نفسها اسم «قوة انتقام مسلمي غوجارات». كان الهجوم رداً واضحاً على المذابح التي ارتكبت بحق المسلمين في غوجارات في السنة الفائتة.

صحيح أن عدداً قليلاً جداً من مسلمي الهند جندوا في مختلف الجماعات الجهادية العالمية التي برزت في العقود الأخيرة، ومنها جماعات المتمردين الكشميريين، وعلى الرغم من قرب الهند -جغرافياً- من أفغانستان، إلا أن المسلمين الهنود لم يشاركوا في الجهاد ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان في الثمانينيات. وبالمقابل، تمثلت بلدان نائية، مثل الفلبين والمغرب، في صفوف المجاهدين الأفغان. ويعود جزء من السبب في ذلك إلى أن

الحكومة الهندية، خلافاً لحكومات معظم البلدان الإسلامية، تمتعت بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفييتي ولم تشجع الهنود على المشاركة. لكن قد يعزى السبب أيضاً إلى حقيقة أن مسلمي الهند -على عكس مواطني معظم البلدان الإسلامية- يملكون حرية كاملة في الكلام والتعبير والعبادة والحركة. الإرهاب ظاهرة معقدة: ومن المبالغة في التبسيط والتسطيح القول إن سببه ينحصر في غياب الديمقراطية. لكن الحق في التعبير عن المظالم والشكاوى سلمياً وعلنياً لابد أن يزيد احتمال التنفيس عن الغضب والاستياء بأسلوب لا عنفي. يعادل عدد سكان باكستان البالغ 150 مليون نسمة عدد مسلمي الهند تقريباً. ويشتركون في الخلفية الإثنية والثقافية والدينية. لكن مواطني باكستان كثيراً ما يربطون بشبكات الإرهاب الدولية، في حين نادراً ما يرتبط مسلمو الهند بها. وما يميز مسلمي الهند ربما عن إخوانهم في الدين في باكستان هو النظام السياسي الذي يعيشون في ظله.

ومع ذلك، هنالك مخاوف من أن استمرار نمو اقتصاد الهند سوف يزيد تعرض المسلمين فيها للتأثر بالنسخة السائدة من الإسلام في الشرق الأوسط، حيث تقاليد العبادة أقل تسامحاً وأكثر تزمتاً من تلك التي يمارسها المسلمون الهنود. وربما يتجلى هذا التأثير بأوضح صورة في ولاية كيرالا في جنوب الهند. فقد عمل الملايين من مسلمي الولاية -وما زالوا يعملون- في دول الخليج ، خصوصاً في السعودية والإمارات العربية المتحدة. قمت بزيارة إلى «الحي الخليجي»، وهو منطقة مشجرة تبعد قرابة سبعين ميلاً عن مدينة كوتشين على بحر العرب. تريتشور، التي تشمل قطاع «الحي الخليجي»، تبعد بضعة أميال إلى الجنوب من كرانغانور، وهي بلدة صغيرة اشتهرت باستضافة أول مسجد في الهند في القرن الثامن الميلادي. استغلت المراكب العربية الرياح الموسمية لتقوم بالرحلة القصيرة بين الخليج العربي وجنوب الهند، لتجلب البضائع وتعاليم الإسلام معها. أما اليوم فإن مسلمي كيرالا هم الذين يعبرون البحر، حاملين معهم أموالاً كثيرة كسبوها من العمل في الخليج.

أول شيء لاحظته في عبد الله كوتي، وهو طاه متقاعد من كيرالا عمل ثلاثين سنة في الخليج، أنه يتحدث الإنكليزية بلكنة عربية. أخذني في جولة في «منزل أحلامه»، الذي

بناه بالمال الذي كسبه. وعلى شاكلة كثير من جيرانه، الذين يعيشون في منازل مطلية بالجبس الأبيض ومزخرفة بالأعمدة الكورنثية المزيفة، نشأ كوتي في كوخ صغير من أكواخ الصيادين، مقام على عصي من الخيزران ومسقوف بالقش. والآن يضم منزله طابقين وغرف منامة وبوابة كبيرة عند المدخل من خشب الساج. أما الداخل فقد زخرف بخشب مائل إلى الصفرة. أحد أبنائه يملك فندقاً ومتجراً في الشارع الرئيس المزدحم في «الحي الخليجي». وبعد المتجر هناك مسجد كبير بني بتبرعات من كوتي ومئات المغتربين في الخليج. المسجد أكبر بعدة مرات من مكان العبادة الصغير الذي حل محله، ومصمم وفقاً للطراز المعماري الشائع في الخليج. في حين تعلو من مآذنه أصوات الأذان من مكبرات صوت قوية ليصل إلى مناطق أبعد من ذي قبل. «أردنا أن نقدم شيئاً لإخواننا وطائفتنا»، كما قال كوتي، الذي لم يكن يبدو متديناً. وأضاف إن التأثر بالخليج غير أشياء أخرى أيضاً. فقد أصبحت معظم النساء أكثر محافظة في لباسهن. «يعد الآن من قلة التهذيب والأدب ألا تستر المرأة جسدها كله باستثناء الوجه».

يمارس الخليج تأثيرات أخرى أقل وضوحاً على مسلمي كيرالا. فلعبد الله كوتي ابنتان، إحداهما مهندسة برمجيات تعمل في الإمارات العربية المتحدة. والأخرى كانت تحضر لامتحانات دخول الجامعة عندما زرته. أما السيدة كوتي (وهي أمية لا تقرأ ولا تكتب) فهي ترغب بأن تتاح لابنتيها الفرص التي حرمت هي منها: «في هذه الأيام، على البنات أن يتعلمن جيداً، وإلا لن يجدن وظيفة في الخليج. البنات كلهن يدرسن بجد واجتهاد»، كما قالت. هنالك عدد قليل لكن متزايد من النساء المتعلمات المستقلات حالياً في «الحي الخليجي»، يقررن الآن متى يتزوجن ومن هو الزوج المناسب. «في أيامنا لم يكن لدى أي منا الخيار» مثلما أكدت السيدة كوتي. ولو تجولت في المنطقة وراقبت الحياة اليومية في الشوارع، فربما كونت انطباعاً مختلفاً. في الغرب، تدربنا على رؤية الحجاب بوصفه علامة تثبت اضطهاد المرأة وقمعها. لكن في بعض الأحيان يكون من التبعات الطبيعية والمنطقية لخروج المرأة من المنزل.

الثروة الجديدة التي هبطت على هذه الطبقة من المسلمين الذين كانوا فقراء ذات يوم مارست تأثيرات غريبة أخرى، كان من الصعب توقعها. فبعض العائلات المسلمة

تدفع المهر لعائلات الأصهار على شكل نقد سائل، أو مجوهرات، أو «سلع بيضاء» مثل الغسالات. عادة المهر انحصرت ذات يوم ضمن الطبقات الهندوسية العليا، لكنها تنتشر وتمتد إلى الطبقات الدنيا والطوائف الدينية الأخرى، ومنها الطائفة الإسلامية. ومن الصعب وصف ذلك الانتشار بالتقدم، لكنه علامة دالة على الحراك الارتقائي. «الناس يزدادون طمعاً»، كما قال كوتي.

في ولاية غوجارات التي تعد أقل الولايات تسامحاً مثلما رأينا، يغير المسلمون أيضاً أزياءهم. وبعد زهاء سنة من أعمال القتل التي ارتكبت عام 2002، تلقيت دعوة لحضور مؤتمر دعي «غوجارات المفعمة بالنشاط»، حيث كان ناريندرا مودي، رئيس وزراء الولاية، يستعرض فرص الاستثمار أمام الشركات الأجنبية. ومثلما جرت عادة مودي، الذي التقيت به من قبل، اتخذ موقفاً عدائياً وهجومياً حالما سألته عن معاملة المسلمين. وأنكر إنكاراً تاماً وجود أي مشكلات طائفية في ولايته: «هذه أكاذيب. أنت تستمع إلى دعاية أشباه العلمانيين»، حسبما قال.

شعرت بنوع من الخيبة والقنوط، وكنت على وشك ركوب سيارة أجرة إلى الفندق حين قابلني ضابط كبير في الشرطة عرفني بنفسه ودعاني إلى الغداء. الضابط مسؤول عن إحدى مناطق أحمد أباد، العاصمة التجارية لولاية غوجارات. تزامنت زيارتي مع احتفال الولاية السنوي بعيد نافراتري، حيث ترتدي آلاف الشابات والفتيات ملابس تقليدية ويتنافسن في مسابقات جماعية بديعة للرقص. أخذني ضابط الشرطة لحضور عدد من مناسبات الرقص هذه. وطوال الأمسية تحدث عما جرى أثناء أعمال الشغب. «في المناطق التي قتل فيها عدد كبير من المسلمين، كان رجال الشرطة متواطئين مع القتلة ومثيري الشغب. وفي المناطق التي تناقص فيها عدد القتلى، مثل منطقتي، قرر قائد الشرطة فرض القانون والنظام وحماية الأبرياء. إذا أردت أن تفهم أعمال الشغب والعنف في الهند، هذا ما أنت بحاجة إلى معرفته»، كما قال. لم أتيقن مدى دقة كلامه. لكن سمعت اسمه فيما بعد من مجموعة من المسلمين في أحمد أباد أكدوا سمعته بوصفه ضابطاً مهنياً محترفاً.

أخذني الضابط بعد ذلك إلى أحد أكبر النوادي الخاصة في أحمد أباد، حيث شاهدت ألفي شابة على الأقل يرقصن تحت الأضواء الكاشفة في الفناء الكبير المفتوح ضمن أسواره. كان المنظر ساحراً وآسراً. الفتيات يرتدين أزياء ملونة ومزينة ببرق (برّيق) يلتمع ويتلألأ كلما تحركن. شهد الآلاف المنافسة، حيث كان الحكام يستبعدون المتنافسات واحدة تلو الأخرى إلى أن بقيت واحدة في النهاية. أما الجوائز فشملت دراجات نارية (من صنع هوندا) وسيارة تاتا (هندية). قال الضابط: «لو كنت أراهن لراهنت على عدم وجود مسلم هنا. وهذا يصح أيضاً على الحفلات التي تقام في شوارع الولاية الليلة. لقد ذهب المسلمون وغابوا. قبل عشر أو عشرين سنة كان الهندوس والمسلمون يتبادلون الاحتفال بأعيادهم. لكن ذلك توقف تماماً في غوجارات الآن». ولا ريب في أن الفكرة تصيب النفس بالكآبة.

الفصل الطائفي التدريجي نفسه يتضح في الأزياء التي يرتديها مسلمو غوجارات حالياً. ففي حين كانت النساء المسلمات يرتدين الساري ذات يوم، فإنهن يرتدين الآن «سالوار شاميز»، وهو رداء يغطي الجسم كله. وعلى نحو مشابه، يطلق رجال غوجارات المسلمون لحاهم ويرتدون طاقيات بيضاء. «إنها حالة طلاق مأساوية بين الطائفتين اللتين تعودتا التفاعل والتواصل والتداخل»، كما قال حنيف لاكداوالا، المسلم المتحرر الذي قابلناه في الفصل الرابع. وأضاف: «مسلمو غوجارات يقفون الآن ويقولون: (إذا أردتم منا أن نكون مختلفين، فسوف نكون مختلفين)». جدران شقة لاكداوالا الصغيرة في قلب أحمد أباد مزينة بصورة للإله غانيش، ورسماً ليسوع المسيح، ومشهداً من حياة النبي. وهو متزوج من مسيحية من كيرالا. ما أدهشني أنهما يمثلان نموذجاً للزوجين الهنديين بكل ما يميزهما من كرم وتسامح وسعادة وقبول بالديانات الأخرى كلها. في مقابلتي السابقة وغير المرضية مع ناريندرا مودي، قال لي: «إندونيسيا، الدولة المسلمة، تضع صورة غانيش على إحدى أوراق عملتها. لماذا لا يكون مسلمو الهند مثل الإندونيسيين؟». في ذلك الوقت، لم يكن لدي إجابة. لكن ما فاجأني بعد ذلك أن الهندوس هم الأقلية في إندونيسية، مثلما المسلمون في الهند. فإذا أردت أن تتبع خط مودي في التفكير، فإن التوازي الصحيح يوجب أن تضع الهند هلالاً على إحدى أوراق عملتها.

هوامش

1-Akbar, Nehru, p. 6 :انظر

2-Ibid., p. 17.

3- Francis Robinson, Islam and Muslim History in South Asia (Oxford University Press, New Delhi, 2000), p. 260 :انظر

4-http://www.darululoom-deoband.com.:الوصف معروض على موقع المدرسة

5-Akbar, Nehru, p. 380.

6-Ibid., p. 318.

7- Rudolph and Rudolph, In Pursuit of Lakshmi, p. 70.

8-Robinson, Islam and Muslim History, p. 223.

9-Akbar, Nehru, p. 239.

10-Ibid., p. 270.

11- Robinson, Islam and Muslim History, p. 225 :انظر.

12- Akbar, Nehru, p. 374.

13- ثمة جدل خلافي حول توقيت توقيع المهراجا: قبل أم بعد إرسال نهرو للجنود الهنود بالطائرا إلى كشمير، وهل وقع تحت التهديد، حيث يتخذ المؤرخون الهنود والباكستانيون موقفين متناقضين.

14- Stephen P. Cohen, India; Emerging Power) Oxford University Press, New Delhi, 2001), p. 224.

15- Stephen P. Cohen, The Idea of Pakistan (Oxford University Press, New Delhi, 2004), p. 243.

16- Ibid. p. 249.

17-Ibid., p. 58.

18-Census of India, 2001: The First Report on Religion Data.

19-Zarina Bhatty in Srinivas, ed. Caste, p. 246.

20-Ibid., pp. 256 - 7.

21-The Administrative Staff College of India (ASCI), البيانات مأخوذة من: Hyderabad

22-البيانات مأخوذة من «إديوكير»، وهى منظمة غير حكومية في حيدرأباد تجري أبحاثاً على التعليم الخاص.




@Ahmedyassin90

الفصل السابع

رقصة ثلاثية

لماذا سترسم علاقات الهند مع الولايات المتحدة

والصين صورة العالم في القرن الحادي والعشرين؟

«الظهور المرجح للصين والهند بوصفهما قوتين عالميتين كبيرتين -مثل نهوض ألمانيا في القرن التاسع عشر وأمريكة في القرن العشرين- سوف يغير المشهد الجيوسياسي، مع تأثيرات دراماتيكية محتملة تشابه تلك التي ظهرت في القرنين الماضيين».

من تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي (2005):

«رسم خريطة للمستقبل العالمي».

تتحرك الصفائح القارية بمعدلات لا يدركها سوى المختصين. ثم يصل الضغط يوماً ما إلى نقطة الانفجار. وما ظل يحدث على مدى العقود دون أن يكتشفه أحد يصبح فجأة واضحاً للكل. وعلى نحو مشابه، غالباً ما يحدث ارتقاء وانحدار القوة العظمى بالتدريج إلى أن يجعل حدث واحد الوضع الجديد جلياً لا لبس فيه. بالنسبة لبريطانية، كان الحدث الكاشف ربما استسلام حاميتها العسكرية الشهيرة في سنغافورة للقوات اليابانية عام 1942، أو الهزيمة النكراء للعدوان الثلاثي المخطط (مع الفرنسيين والإسرائيليين) على مصر عام 1956، حين سحبت أمريكة دعمها للجنيه الإسترليني. أما لحظة انطلاق أمريكة المميزة فربما أتت عام 1898، حين أظهرت عصاها الغليظة لإسبانيا في كوبا والفلبين، أو في عام 1917، عندما ثبت أن قرار ودورو ولسون دخول الحرب إلى جانب

الحلفاء في الحرب العالمية الأولى قد حسم نتيجتها. ويقدم بعضهم الحجة على أن غزو العراق عام 2003 ربما يبدو في المستقبل بداية انحسار وانحطاط الولايات المتحدة.

بالنسبة للهند، يبدو أن اللحظة الكبرى لم يأت أوانها بعد، مع أن بعض القوميين يعتقدون أن ارتقاء البلد إلى مكانة القوة العظمى يجب أن يرسم بدءاً من مايو 1998، عندما أمرت نيودلهي بإجراء تجربة تحت الأرض لخمسة أسلحة نووية. المستقبل وحده سيثبت الحجة. فنهوض الهند في بدايات القرن الحادي والعشرين أمر متوقع على نطاق واسع، لكنه لم يتأكد بعد. يمكن بالتأكيد قراءة تجارب عام 1998 بوصفها علامة دالة على مطامح نيودلهي. لكن هناك أسئلة تتعلق بما ستحققه الهند بالضبط من إعلانها على الملأ أنها أصبحت دولة تملك أسلحة نووية. بعد أسبوعين لحقت باكستان بركب الهند واختبرت ستة رؤوس حربية نووية (زادت على الهند واحداً وفي ذلك إشارة رمزية لها معنى). وبرأي المجتمع الدولي، خسرت الهند بضربة واحدة تفوقها في ميدان الأسلحة التقليدية على باكستان. في هذه الأثناء، تبقى الصين، التي أعدت ودعمت معظم القدرات النووية الباكستانية، متقدمة على القدرة الهندية بعدة سنين، أو ربما عدة عقود.

هنالك مقياس آخر لنهوض القوى العظمى: القدرة الاقتصادية، التي تعد القوة العسكرية نتيجة لها لا سبباً. فقد دفعت صناعة النسيج الحديثة والطاقة البخارية نهضة بريطانية قدماً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في حين حفز محرك الانفجار الداخلي، والسكك الحديدية، وفيما بعد الحواسيب نهوض أمريكا. وعلى هذا المقياس، فإن النجاحات التي حققتها الهند في ميدان البرمجيات و«التصنيع المعقد» تدفعها قدماً إلى الأمام بوصفها قوة اقتصادية، مع أن معدل السرعة أقل منه في الصين المجاورة. فإذا حافظت الهند على معدل النمو السنوي الحالي (7%)، فإن حجم اقتصادها سوف يتضاعف كل اثني عشر عاماً، ويتجاوز اليابان في عشرينيات القرن الحادي والعشرين لتصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم. توسع اقتصاد الهند الحالي معقول ومقنع إلى حد يكفي لحث عملية إعادة تقويم عالمية لإمكانيات البلد. قبل أن أنتقل إلى الهند، كنت أعيش في واشنطن. وحين تذكر الإدارة الأمريكية أو المؤسسات الاستشارية الهند كانت تتبعها عادة بذكر باكستان. فالدولتان متلازمتان دوماً (الهند - باكستان) في واشنطن. لكن

هذا تغير في السنوات القليلة الماضية. ومثلما يشير القول السائد، لم تعد الهند «موصولة» بباكستان (مع أن باكستان تظل موصولة بالهند). فالهند الآن موصولة بالصين: «الصين – الهند». ليست لإعادة المعايرة هذه علاقة كبيرة بالأسلحة النووية. فضلاً عن أنه لا يوجد من يتحدث عن باكستان بأنها ستصبح قوة عظمى في أعقاب تجاربها النووية عام 1998.

تمتلك الهند والصين كلتاهما سمة ثالثة تفتقدها بريطانية لكنها حاضرة إلى حد ما في الولايات المتحدة: العدد الكبير من السكان. هذه السمة يمكن أن تمثل مصدر قوة وموطن ضعف في آن معاً. فكثافة السكان في الصين والهند سوف تؤدي إلى زيادة الضغوط على البيئة وعلى الموارد القليلة للأراضي القابلة للزراعة. وإذا لم تعمل كل منهما بجدية على تأهيل طبيعة النمو الاقتصادي، فإن ذلك سيؤدي إلى أزمات بيئية واسعة النطاق مع مرور سنوات القرن. لكن إذا استطاع كل من العملاقين الآسيويين الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي، فإن مجرد ثقل العدد سوف يضمن تجاوز الاقتصادات الأخرى، ومنها الولايات المتحدة في نهاية المطاف – مع أن ذلك سيتطلب عدة عقود. إلا أن مثالب الحجم الكبير للسكان يمكن أن تكبح أو حتى تعكس هذه الميزة إذا سمح كل منهما بتدمير البيئة دون حدود. وهذا سيفرض أيضاً تكلفة لا تحتمل على الجميع. إذ يمكن لبلدين مثل لاوس وبوليفيا أن يفعلا ما يحلو لهما في مصادرهما. لكن إذا فشلت الصين أو الهند في أخذ الاستدامة البيئية بعين الاعتبار أثناء العقود القادمة، فإنهما سيصدران مشكلاتهما إلى بقية العالم. سوف نعاين بإيجاز في الفصل الأخير المقاربة الهندية الراهنة للبيئة. لكن ما يستحق الذكر هنا أن أمريكة والصين والهند، الدول – الأمم الكبرى التي سينتمي لها القرن الحادي والعشرون كما هو متوقع، تعد اليوم أهم ثلاث عقبات أمام الإجماع الدولي على التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري.

* * * *

في عام 1947، عدت الهند نفسها «قوة عظمى أخلاقية». وسبقت بلدان العالم الثالث الأخرى في تحقيق الاستقلال وكانت المستعمرة المهمة الوحيدة التي تتحرر بالوسائل السلمية على الأغلب. لقد ألهمت الخصائص الفريدة لنضال الهند في سبيل الحرية والشخصية الآسرة للمهاتما غاندي، شعوب العالم وقادته، ومنهم مارتن لوثر كينغ الذي

طبق العصيان السلمي الذي اتبعه غاندي في حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة. لقد مثلت الهند نموذجاً شامخاً لأنها ربحت بقوة الحث والإقناع لا بقوة المدافع والقنابل. واعتقدت النخبة الهندية أنها تستطيع إبراز قوتها في مختلف أرجاء العالم بالطريقة ذاتها. وحين نعاين الماضي من منظور الحاضر، يبدو ذلك أمراً مبالغاً في التفاؤل. فقد كانت بريطانية، على الرغم من عيوبها وغطرستها وتباهيها، قوة استعمارية مرنة نسبياً مقارنة بفرنسا وهولندا وألمانيا واليابان. ولم تتمكن من الحفاظ على حكمها للهند إلا بسبب خضوع معظم الهنود، أو على الأقل قدرتهم على الاحتمال والتساهل. وحين تعلق الأمر بالاختيار بين القمع العسكري والرحيل، اختارت بريطانية الانسحاب - على الرغم من أن القرار كان أخرق ومتأخراً. ومن أعظم سمات غاندي ونهرو أن المحاميين اللذين درسا في لندن فهما أن بريطانية تقتنع بالحجة والدليل في نهاية المطاف. كان غاندي زعيماً تكتيكياً متفوقاً إلى حد غير عادي في التعامل مع الوضع السياسي الذي وجد نفسه فيه[1]. لكن مثلما رأينا في بعض أفكاره الاقتصادية، فإن ما نجح في سياق الكفاح في سبيل الحرية لم يترجم بالضرورة إلى سياسة رشيدة وإدارة ناجحة للهند المستقلة. أما في السياسة الخارجية، فقد كان فكر غاندي ونهرو واحداً (وإن لم يتفقا في مجال الاقتصاد).

هيمن نهرو على السياسة الخارجية للهند (أكثر من المجالات الأخرى؛ ومنها الاقتصاد) طوال السنوات الخمس عشرة التي أعقبت الاستقلال. وكانت سيطرته جامعة شاملة. فقد تولى منصبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية حتى وفاته. جسد نهرو القوة المحركة الكبرى وراء تأسيس حركة عدم الانحياز التي انطلقت من باندونغ بإندونيسيا عام 1955، وضمت زعماء عالميين مثل الرئيس اليوغسلافي تيتو، والمصري جمال عبد الناصر، والكمبودي سيهانوك. وكان رئيس وزراء الصين شو إن لاي (الرجل الثاني بعد ماوتسي تونغ) حاضراً في مؤتمر باندونغ، الذي أعلن أن جزءاً كبيراً من العالم النامي سيتخذ موقفاً حيادياً في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. لكن تبين أن دعم الصين لحركة عدم الانحياز كان بلاغياً، بل مخادعاً من وجهة نظر الهند. في هذه الأثناء، أدان وزير خارجية الولايات المتحدة المتشدد جون فوستر دالاس عدم

انحياز الهند الأخلاقي بوصفه «لا أخلاقياً»[2]. كانت الهند، في نظر صقور الحرب الباردة في الغرب، تبشر بالحرية وحق تقرير المصير أمام الغرب، في حين تتستر على أنظمة تكبت حرية شعوبها، مثل النظامين الحاكمين في الصين ومصر. ومع مرور الزمن، اقتربت الهند أكثر وأكثر من الاتحاد السوفييتي. وأثناء العقود التي مرت بها حركة عدم الانحياز، حصلت الهند على معظم أسلحتها من الاتحاد السوفييتي، حيث تبادل البلدان البضائع بدلاً من دفع ثمنها نقداً. ومع أن الهند لم تكن رسمياً جزءاً من الكتلة السوفييتية، إلا أن الروابط بين البلدين كانت وثيقة وواسعة شملت مستويات عديدة.

وعلى الرغم من ذلك كله، تمثلت أهم ركائز سياسة نهرو الخارجية في إدانة سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وحافظ على جهد متواصل لإقناع القوى العظمى بمزايا نزع السلاح. لكن تدخلاته قوبلت بالتجاهل دوماً. وربما لأن نهرو أدرك فيما بعد أن نزع السلاح على مستوى العالم هدف غير عملي، أمر بإنشاء برنامج نووي سلمي في الهند يمكن أن يثبت نفعه لتطوير أسلحة نووية في مرحلة ما في المستقبل. ولم يصادق رسمياً قط على حماس مستشاريه للأسلحة النووية، وأبرزهم هومي بابها، أهم عالم نووي في الهند. لكن من الصعب تخيل أن شخصاً بذكاء نهرو لم يدرك الخيارات التي أوجدها[3].

من الركائز الأخرى لسياسة نهرو الخارجية صداقته مع الصين. فقد اعتقد أن العلاقات الوثيقة بين البلدين ستشكل محوراً يقوم عليه النظام العالمي في حقبة ما بعد الاستعمار. كان الشعار الذي يهتف به الهنود في احتفالات نيودلهي بما عد حقبة جديدة من الصداقة هو: «الهنود والصينيون أشقاء!». كانت لغة الهند مثالية ومضللة للذات غالباً. ودهش زعماء الصين من فهم زعماء الهند المحدود للسياسة الواقعية العملية. ومع أن بكين شيوعية، إلا أنها تمتلك رؤية أكثر تقليدية للدبلوماسية من الهند. وفي وقت مبكر من الحقبة الجديدة، بدأت قضيتان تفسدان العلاقات: قمع الصين للمطالبين بالحكم الذاتي في التيبت؛ والنزاع على ترسيم خط الحدود الصحيح بين البلدين الذي يبلغ طوله 3500 كم. في عام 1959، منحت الهند ملاذاً للشاب الدالاي لاما، الذي هرب من التيبت

للنجاة بجلده من جيش التحرير الشعبي*. ومع أن الهند فرضت على الزعيم الروحي للتيبت شرط الامتناع عن القيام بنشاطات سياسية على الأراضي الهندية، إلا أن القرار بمنح أهالي التيبت الفارين ملاذاً آمناً في الهند أغضب الصينيين.

وما أنذر بمزيد من تردي العلاقات أن بكين بدأت تنشر خرائط تعيد رسم أجزاء عديدة من الحدود بين البلدين في الهملايا. عدّت الهند ذلك «عدواناً خرائطياً». ووجد نهرو، الذي ظل متشبثاً بمثاليته بعناد، صعوبة متزايدة في قراءة سياسة الصين. وسرعان ما تباعد الجاران العملاقان. قال نهرو: «يصعب معرفة ما يدور بذهنهم. فهم يبتسمون عندما ينطقون بأكثر العبارات قسوة وتصلباً. قال لي ماو [تسي تونغ] وهو يبتسم إنه ليس خائفاً من الحرب الذرية.. مع الصينيين لن تعرف شيئاً وعليك الاستعداد لردود فعل مفاجئة. وهذا يعود -جزئياً- إلى عزلتهم، لكن السبب الرئيس يكمن في الشخصية الصينية على ما أعتقد»(4).

في عام 1962، أخذ جنود جيش التحرير الشعبي (الصيني) الجنود الهنود على حين غرة حين اجتاحوا حدود الهملايا وأجبروا القوات الهندية سيئة التسليح والمعدات على التراجع. وبعد مواجهة قصيرة ومن جانب واحد، أعلن الصينيون وقفاً لإطلاق النار على خط غامض ظل إلى اليوم خط التقسيم بين البلدين في المنطقة الهندية الشمالية الشرقية. أما المساحة الصغيرة من الأرض التي احتلها الجنود الصينيون فتفتقد أي قيمة إستراتيجية. تمثل هدف بكين في تحجيم نيودلهي. كانت المواجهة مذلة للهند، لكنها كارثة لنهرو. وبدأ الآن المعارضون يسخرون علناً من كلماته البلاغية والخطابية المؤثرة عن عدم الانحياز والتعايش السلمي. لم يتعاف نهرو من الصدمة قط، وبدت عليه أمارات الشيخوخة والهزال، وتوفي بعد ثمانية عشر شهراً. وبعد ذلك بوقت قصير فجرت الصين قنبلتها الهيدروجينية. كانت تلك خاتمة مأساوية لحياة رجل دولة لم يكل ولم يمل، ومثّل مصدر إلهام لكثير من شعوب العالم وزعمائه. وتأكدت بكين، بدقة وحشية لا تعرف الرحمة، أن مبادئ نهرو التي أغرم بها وأفكاره المثالية عن الأخوة الآسيوية ونزع السلاح لم تؤد إلى شيء. ولا ريب في أن ما حدث يمثل درساً قاسياً يفصح عن الطرق التي يتبعها العالم.

---

* مازال الدالاي لاما يقيم في الهند، (في بلدة دارامشالا في الهملايا).

الركيزة الثالثة من ركائز سياسة نهرو الخارجية كانت التضامن بين بلدان العالم الثالث، خصوصاً عند التعامل مع الولايات المتحدة، التي عدها كثير من الهنود قوة استعمارية جديدة تخلف بريطانية. اللقاءات بين نهرو ونظرائه الأمريكيين، مثل الرئيسين ترومان وأيزنهاور، كانت مشهورة ببرودها. فإضافة إلى مقته للرأسمالية الأمريكية، حمل نهرو نزعات الطبقة العليا البريطانية المتعالية على المادية الأمريكية الوقحة. في إحدى المناسبات في نيويورك، ازدرى لقاء أُعد مع رجال الأعمال الأمريكيين، وسأل مساعديه لماذا يضيع وقته على المليونيرات. من جانبهم، وجد الأمريكيون صعوبة في التعامل مع الدبلوماسيين الهنود، مثلما فعل الصينيون. في ذلك الوقت، بدا أن الهند تؤمن بأن «قوة الحجة» أهم من «حجة القوة»[5]. لكن أمريكة كانت أكثر تعوداً على إعطاء المحاضرات الأخلاقية من تلقيها. وكثيرون في واشنطن وجددوا من المزعج أن بلداً يقبل هذا الحجم من المعونات الغذائية الأمريكية يتكلم بتعصب ومباهاة عن الطريقة التي يجب أن تدير بها الولايات المتحدة العالم (أو كيف تدير الهند العالم). «معظم المفاوضين الأمريكيين فوجئوا بما عدوه تغطرساً هندياً بحيث وجدوا من الصعب الانخراط في مفاوضات مطولة ومعقدة مع نيودلهي»، مثلما كتب ستيفن كوهين، المسؤول السابق في الخارجية الأمريكية، والباحث البارز المتخصص بالشؤون الهندية. وأضاف: «كره كثير من المسؤولين الأمريكيين التعامل مع الهنود، مقارنة مثلاً بالباكستانيين أو الصينيين أو الأوروبيين»[6]. لكن يجد الأمريكيون الهند اليوم أكثر فهماً لاستخدامات «القوة الصلبة». وعلى الرغم من الحساسيات التي مازالت عالقة، فإن واشنطن أكثر تحمساً ورغبة في الانخراط مع نيودلهي في محادثات مطولة حول سلسلة من القضايا الأمنية والتجارية.

لكن الدبلوماسية الأمريكية يمكن أن تعطي نتائج معاكسة. فقد تذكر الهنود عام 2005 الدرجة التي بلغها الزعماء الأمريكيون في كراهية بلدهم حيث سمح مكتب محفوظات الأمن القومي الأمريكي بنشر نسخة مكتوبة من أحاديث جرت بين الرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر عام 1971. كانت الهند آنذاك ضمن مجال النفوذ السوفييتي، في حين كانت باكستان حليفاً للولايات المتحدة. أما الصين فقد انشقت عن السوفييت فاغراها نيكسون وتملقها لإقامة علاقات متناغمة مع الولايات المتحدة. ولعب النظام

العسكري الحاكم في باكستان دوراً محورياً في المساعدة على الانفراج في العلاقات الأمريكية - الصينية. وحين اتضح أن الهند سوف تتدخل في الحرب الأهلية الباكستانية التي استعرت في باكستان الشرقية، حيث كان الجيش الباكستاني يقمع بوحشية الحركة الانفصالية البنغلاديشية، أمر نيكسون السفينة الأمريكية المجهزة بأسلحة نووية، إنتبرايز، بدخول خليج البنغال لتشكل رادعاً أمام الهند. بالنسبة لإنديرا غاندي، رئيسة وزراء الهند، التي تدخلت بالرغم من ذلك، وساعدت على إنشاء دولة بنغلاديش، كان تهديد أمريكة الضمني يذكر بـ«دبلوماسية البوارج الحربية» التي اتبعتها بريطانية في القرن التاسع عشر. الوضع كاد أن يتحول إلى حرب دولية أكثر اتساعاً. وقال كيسنجر علناً إن الولايات المتحدة لن تأتي لنجدة الهند إذا تدخلت الصين في الصراع، وكان ذلك بمثابة ضوء أخضر للصين.

ومع ذلك، صدم الهنود عام 2005 حين قرؤوا ما قاله نيكسون وكيسنجر عن بلادهم. قال نيكسون: «ما يحتاج إليه الهنود مجاعة جماعية كاسحة»، فرد كيسنجر: «إنهم أبناء زنى»، ثم دعا إنديرا غاندي بـ«العاهرة». فقال نيكسون: «الرأي العام العالمي مع الجانب الهندي، لكنهم قوم مخادعون وغادرون ومراوغون». فأجاب كيسنجر: «أعتقد أن علينا إبلاغ الصينيين أن التحرك من جانبهم.. باتجاه الحدود الهندية سيكون مهماً جداً». فيما بعد اتفق الاثنان على إبلاغ الصينيين: «إذا كنتم تريدون التحرك فهذا هو الوقت المناسب»[7]. لحسن حظ الهند، لم يتحرك الصينيون، نظراً لأن تدخلهم يحتمل أن يجر السوفييت ومن ثم الأمريكيين إلى الصراع أيضاً. لا يمكن التكهن بوجهة الصراع النهائية. وقدمت مجريات الأمور بعض التفسير لسبب شكوك الهند الباقية بنوايا الولايات المتحدة، وانعدام ثقة إنديرا غاندي بأمريكة منذ ذلك الحين. صحيح أن الهند مذنبة أحياناً بالتشبث العنيد بالمواعظ الأخلاقية الفاضلة، لكن يمكن اتهام الولايات المتحدة أحياناً بالتخلي المتهور عن أي مبادئ أخلاقية.

في حديث أكثر تهذيباً، قال كيسنجر ذات مرة: «الهند تعيش في منطقة خطرة». وربما لا تصف العبارة الواقع الحقيقي كاملاً. فالهند تراقب تحركات باكستان والصين بدقة،

وتزعم أن الصداقة بينهما «عالية كالجبال وعميقة الغور كالمحيط». ونظراً للظروف السائدة، ليس من المفاجئ أن تمضي الهند قدماً في تطوير الأسلحة النووية. في العقود التي أعقبت عام 1962، اعتقد كثيرون في الهند أن الصين تحاول «تطويق» بلادهم عبر إقامة علاقات وثيقة مع جيران الهند الذين يكنون لها العداء، مثل باكستان، وبورما (ميانمار)، ونيبال إلى حد ما، حتى وإن كانت هذه الأخيرة الدولة الهندوسية الوحيدة (رسمياً) في العالم (دستور الهند علماني). لقد دعمت الصين موقف باكستان من كشمير كلما جرى تصويت على المسألة في مجلس الأمن. في حين أيد السوفييت على الدوام الهند. وبعد أزمة عام 1971 في باكستان الشرقية، التي أذلت إسلام أباد، وقسمت البلاد إلى شطرين، وأدت إلى انهيار الحكم العسكري الثاني في باكستان، أصبحت الصين المورد الأكبر للأسلحة إلى باكستان، لتحل محل أمريكة التي ضعف اهتمامها بالمنطقة بصورة ملحوظة. في الثمانينيات، أعادت الولايات المتحدة مبيعات الأسلحة المتدفقة إلى باكستان، التي قدمت نفسها دولة على الخط الأمامي في مسعى الولايات المتحدة لمواجهة الغزو السوفييتي لأفغانستان.

ما يزال كثير من المعنيين بعدم انتشار الأسلحة النووية في واشنطن، خصوصاً في وزارة الخارجية، يعتقدون أن تطوير الهند للأسلحة النووية تصرف طائش وغير مسؤول. لكن الولايات المتحدة اتبعت في المنطقة أحياناً سياسات تزيد دون قصد احتمال أن تفعل الهند ذلك. إضافة إلى أن لنيودلهي أسباباً وجيهة -هندية حصراً- تدفعها للتحول إلى دولة نووية. وهذه الأسباب تتجسد في حساسية البلد الحادة تجاه ما تعده أشكالاً حديثة من الاستعمار. في عام 1968، حثت القوى النووية الخمس (الولايات المتحدة وبريطانية وفرنسا والاتحاد السوفييتي والصين) معظم البلدان غير النووية على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. المعاهدة رسخت القوى الخمس الموجودة بوصفها الدول الوحيدة التي يحق لها امتلاك أسلحة نووية، ووعدت بتقديم المساعدة في مجال الاستخدام المدني للطاقة النووية إلى تلك البلدان التي تتعهد بالتخلي عن أسلحتها النووية. وقعت بلدان مختلفة، مثل إيران وكوريا الشمالية، على المعاهدة، لكن الهند لم توقع فامتنعت باكستان عن التوقيع. واستخدم الدبلوماسيون الهنود كل ما لديهم من

براعة وتضلع من التفاصيل، وحب للبلاغة الخطابية، وحساسية تجاه المكانة، واستياء من الغرب، لإدانة المعاهدة بوصفها غير منصفة. دعتها نيودلهي بـ"النظام العنصري النووي»، وزادت إنديرا غاندي سرعة البرنامج السري لتطوير أسلحة نووية.

في عام 1974 أمرت بإجراء سلسلة من «التجارب النووية السلمية». وكانت ذريعة الهند المهذبة أن الأجهزة النووية يمكن استخدامها لأغراض مدنية، مثل حفر الأنفاق وبناء الجسور. ورد ذو الفقار علي بوتو، رئيس وزراء باكستان، على التجارب بالقول إن باكستان سوف «تأكل العشب» لو دعت الضرورة لتضاهي قدرات الهند. ما كان على إسلام أباد سوى أن تطلب العون من الصين، التي زودت باكستان بمعظم التقانة لتطوير الرؤوس الحربية النووية ونظام الصواريخ التي تحملها. إضافة إلى أن عبد القدير خان، العالم الباكستاني الشهير، الذي عرف فيما بعد بأبي البرنامج النووي الباكستاني، سرق في السبعينيات من الشركة الهولندية التي عمل فيها المخططات التي توجز عملية تخصيب اليورانيوم ليتحول إلى مادة يمكن أن تصنع منها الأسلحة النووية. وبحلول عام 1987، حين أوشكت الهند وباكستان على الصدام في أعقاب المناورات العسكرية الضخمة التي قامت بها الهند على الحدود الباكستانية، ومازالت الهند تؤكد أن باكستان أساءت تفسيرها بوصفها تمهيداً للحرب (وتزعم إسلام أباد أن تفسيرها معقول ومنطقي) - كان الطرفان على ما يعتقد يملكان أسلحة نووية لم تكتمل بعد. وكانا بحاجة إلى وقت لاختبارها.

حتى قبل إجراء البلدين التجارب النووية عام 1998، تبدت مخاوف متعاظمة من السهولة التي يخطئ فيها أحدهما في قراءة نوايا الآخر وسط «ضباب الحرب». كان الخوف من إسلام أباد غالباً، نظراً لأن نيودلهي كشفت مبدأ نووياً يؤكد أن الهند «لن تكون البادئة» في استخدام القوة النووية. وهذا يعني أنها لن تستخدم الأسلحة النووية إلا إذا استخدمها الخصم أولاً. من ناحية أخرى، أعلنت باكستان أنها ستكون قوة «توجه أول ضربة»، وهو موقف عكس موقف أمريكة أثناء الحرب الباردة، حين امتلكت الولايات المتحدة عدداً أقل من القوات التقليدية في أوروبة مقارنة بحلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفييتي (تشبث السوفييت، مثل الهند، بموقف «عدم البدء باستخدام الأسلحة

النووية»). وبوصف باكستان قوة أضعف فيما يتعلق بالقوات العسكرية التقليدية، حيث تبلغ النسبة ثلاثة إلى اثنين تقريباً لمصلحة الهند، فقد أغراها التلويح بالسيف النووي بين الحين والآخر. ويعتقد كثير من الإستراتيجيين الباكستانيين أن من مصلحة إسلام أباد أن تملأ بالشك نفوس صناع القرار في نيودلهي حول مدى سرعة وسهولة عبور الهند «الخط الأحمر النووي» لباكستان إذا ابتدأت صراعاً عسكرياً تقليدياً. وما سيحدث في الممارسة العملية لا يمكن التكهن به. فكلما تصاعد التوتر بين البلدين إلى مستويات مرتفعة في العقدين الماضيين، أصدرت باكستان تحذيرات مبطنة إلى الهند عن مخاطر التصعيد النووي.

يمكن تقدم الحجة على أن شهر مايو عام 2002 كان أخطر لحظة في التاريخ الممتد للحظات الخطرة بين الهند وباكستان. فقد نشرت الهند، كما رأينا في الفصل الأخير، معظم جيشها على طول الحدود الباكستانية في أعقاب هجوم انتحاري فاشل على برلمانها في شهر ديسمبر السابق. وبعد حالة الرعب التي سادت أولاً في شهر يناير، حين أوشكت الهند على إصدار أمر بعملية عسكرية من نوع ما عبر «خط السيطرة» في كشمير، هدأت حدة التوتر. وتحت ضغط من إدارة بوش -التي خشيت (من بين أشياء أخرى) من أن النزاع بين البلدين سيعرض عملياتها في أفغانستان للخطر- ألقى الرئيس مشرف خطبة متلفزة تعهد فيها بتشديد الإجراءات الأمنية على الجماعات الإسلامية التي تشكل حسبما قال «دولة داخل دولة» في باكستان. لكن الإجراءات لم تؤد إلى نتيجة. فجماعات مثل «جيش الأنقياء»، التي حملتها الهند بصورة خاصة مسؤولية الهجوم الانتحاري، اكتفت بتغيير أسمائها ونقل مقراتها من مقاطعة البنجاب الباكستانية إلى أزاد كشمير (الجزء الباكستاني من كشمير). وما إن بدأت الثلوج تذوب في أواخر مارس، حتى عاود الإرهابيون التسلل عبر «خط التقسيم» إلى كشمير الهندية بمستويات أعلى من السنوات السابقة. فتصاعد التوتر من جديد.

وفي منتصف مايو، نفذت مجموعة إرهابية إسلامية هجوماً دموياً على مساكن الجنود الهنود في كالوتشاك، وهي بلدة في ولاية جامو - كشمير. وذبح الانتحاريون أربعة

وثلاثين شخصاً، منهم زوجات وأطفال الجنود. مارس الجيش الهندي، الذي شعر بالملل على طول الحدود منذ عدة شهور، ضغطاً قوياً على نيودلهي من أجل القيام برد سريع. فزار فاجبايي رئيس الوزراء كشمير وألقى خطبة أمام الجنود الهنود في أحد المعسكرات القريبة من «خط السيطرة»، تحدث فيها عن «المعركة الحاسمة» الوشيكة للتغلب على قوى الإرهاب. وظهرت آراء علنية في الهند تطالب بـ «ضربة عقابية» عبر «خط السيطرة» تستهدف مواقع الجيش الباكستاني ومعسكرات تدريب الإرهابيين التي يوفر لها الحماية كما يُزعم. وتركزت عيون العالم على برويز مشرف لمعرفة ردة فعله.

عند هذه النقطة سافرتُ بالطائرة إلى إسلام أباد لمقابلة الرئيس مشرف. وكان انفجار الصراع متوقعاً في أي لحظة. قبل بضعة أيام، أمر الرئيس بإجراء تجربة على صاروخ باكستاني بعيد المدى وقادر على حمل أسلحة نووية في إشارة واضحة إلى ما قد يحدث إذا عبرت الهند «خط السيطرة» أو الحدود الدولية. واقترح المسؤولون الباكستانيون، الذين صقلوا لغة التهديد النووي على مدى السنين، أمام الصحفيين أن إسلام أباد ستفكر بالخيار النووي إذا شنت الهند ضربة عسكرية تقليدية. وفي الأمم المتحدة، قال سفير باكستان: «إذا كانت الهند تحتفظ بحق استخدام الأسلحة التقليدية، كيف يمكن أن نتوقع من باكستان -الأضعف قوة- استبعاد وسائل الردع كلها؟»[8]. قبل المقابلة مباشرة، ألقى رئيس باكستان خطبة متلفزة. كان يرتدي الزي الرسمي الكامل وبدا صوته مكفهراً وتعبيراته كئيبة، كأنما يحضر باكستان للمواجهة. لكن خطبة الجنرال مشرف شملت تعهداً رمزياً ومشروطاً بأن تعمل باكستان على وقف التسلل عبر «خط السيطرة» إذا تراجعت الهند. ولم يستطع أن يعد بوضوح بوقف التسلل الإرهابي كلية، نظراً لأن التعهد المحدد سيعادل الاعتراف بأن الجيش الباكستاني قدم الرعاية فعلاً له - وهو موقف تستمر إسلام أباد في إنكاره. أبلغ الجنرال مشرف الأمة: «مثلما تعلمون، فإن قوات العدو منتشرة على حدودنا».

العدو حشد جيشه وبحريته وقواته الجوية. ويواجهه جيش باكستان وبحريتها وقواتها الجوية، فهي المتراس الحصين. الأمة بأسرها مع قواتها المسلحة وسوف تضحي بآخر قطرة

من دمها في سبيل منع أي أذى يصيب الوطن. التوتر في ذروته.. نحن لا نريد الحرب، لكن إذا فرضت علينا، فسوف نرد بأقصى ما لدينا من قوة، وسيكون ردنا مناسباً. أود الآن أن أنقل رسالة إلى المجتمع الدولي. باكستان لا تريد الحرب. باكستان لن تكون الدولة التي تبدأ الحرب. نريد السلام في المنطقة. دعوني أؤكد للمجتمع الدولي أيضاً أن باكستان لا تفعل شيئاً عبر «خط السيطرة»، ولن تسمح بتصدير الإرهاب إلى العالم من داخل باكستان*. والآن أريد أن أبعث برسالة إلى إخواننا وأخواتنا في كشمير. كشمير تقع في قلب كل باكستاني. وباكستان سوف تؤدي واجبها دوماً في توفير الدعم المعنوي والسياسي والدبلوماسي لقضية كشمير. وسوف تؤيد دوماً نضال كشمير في سبيل التحرر[9].

بعد أن شاهدت مشرف يخطب بهذه الطريقة التي تحبط العزيمة إلى حد ما، ركبت السيارة مع الزميل الباكستاني فرحان بخاري إلى مقر الإقامة العسكري الرسمي لبرويز مشرف في بلدة راولبندي، على بعد بضعة أميال من إسلام أباد. أدخلونا إلى غرفة جلوس فخمة. بعد بضع لحظات ظهر مشرف. بدل زيه على ما يبدو: خلع البزة العسكرية الرسمية وارتدى قميصاً مفتوحا عند العنق وبنطالاً عادياً. كان يبتسم مسترخياً إلى حد قول بعض الدعابات. استهدفت الخطبة التي بث إلى الأمة كثيراً من المستمعين: الهنود والأمريكان وشرائح مختلفة من الباكستانيين، منهم الجماعات الكشميرية المقاتلة والجيش، ولذلك ضمت عدداً من الرسائل المتناقضة. لكن مقابلتنا التي دامت ساعة كانت مخصصة للجمهور الغربي. عدل الجنرال مشرف مسلكه. سألته عن تهديد الأسلحة النووية، فاستهل الحديث بالقول: «باكستان بلد قادر على الردع وعلى حماية شرفه وكرامته».

لكنني لا أريد مناقشة القضية النووية. فمن التهور واللامسؤولية لرجل الدولة أن يناقش مسألة الأسلحة النووية. هنالك توتر حاد وهيستريا الحرب مستمرة. لا أحد يريد خوض الحرب. ولا يرغب أي من الجانبين في الاقتراب منها. وأنا واثق أن الهنود يعرفون

* كانت لغة مشرف دقيقة. فوفقاً لباكستان، فإن أزاد كشمير ليست – تقنياً – جزءاً من السيادة الباكستانية لأن إسلام أباد تعتقد أن كشمير برمتها محل نزاع وخلاف تبعاً لقانون الأمم المتحدة. من الجدير بالملاحظة أيضاً أزمنة الأفعال التي استخدمها: «باكستان لا تفعل شيئاً عبر (خط السيطرة). ولو قال «لم تفعل» أو «لن تفعل» فإن الاستنتاج الاستدلالي سيكون مختلفاً.

ذلك. التعقل يتطلب تجنب الحرب لكن في الوقت ذاته لا يمكنك في مسعاك للسلام أن تتخلى عن الشرف أو الكرامة. يجب إقامة توازن بين الحفاظ على الشرف والكرامة وطلب السلام.

عدل الجنرال مشرف ألفاظه للمستمع الغربي. فبدلاً من الرد «بأقصى ما لدينا من قوة»، فإن باكستان سوف تحافظ على «شرفها وكرامتها». لكن المعنى الذي نقله مشرف في خطبته المتلفزة بقي ذاته: باكستان تفكر بالأسلحة النووية بوصفها خياراً عسكرياً؛ وسوف تستأنف دعمها للإرهاب العابر للحدود إلى أن توافق الهند على التفاوض على وضع كشمير. فالنقطتان مرتبطتان معاً. سألت الرئيس عن التعهد الواضح الذي قدمه في الخطبة بوقف تسلل الإرهابيين بصورة كاملة، وتساءلت هل يستخدم ما يدعى بالتهديد النووي (المخادع) لإجبار الهند على الجلوس إلى مائدة المفاوضات. وضح لي بصراحة التعهد المتعلق بالإرهاب:

قلت لا يحدث شيء على طول «خط السيطرة» الآن. وبغض النظر هل يقبل الهنود أم لا، فإنهم لا يستطيعون أن يكونوا متهمِين وقضاة في آن.. أنا واقعي. هنالك مشكلات خطيرة جداً بين البلدين وهي سبب التوتر الذي أدى إلى ثلاث حروب هنا. إضافة إلى المعارك التي تجري بين يوم وآخر. الناس يموتون على الحدود، على طول «خط السيطرة». لماذا لا نتصدى لهذه المشكلات؟ هذا ليس تهديداً مخادعاً. هذه واقعية. ولسوء الحظ، لا نرى الواقعية ذاتها على الطرف الآخر من الحدود[10].

عند نهاية المقابلة، قدم لنا مشرف هديته المعتادة: ساعة توضع على الرف مزخرفة بالعلم الباكستاني. ولدي الآن ثلاث منها.

عدت إلى نيودلهي (مجاناً) على متن طائرة تابعة للحكومة البريطانية. كان جاك سترو، وزير الخارجية البريطاني آنذاك، في المنطقة لمحاولة إقناع البلدين بعدم الدخول في مواجهة. بعد بضعة أيام، سافر ريتشارد آرميتاج معاون وزيرة الخارجية، على الطريق نفسه. وخرج آرميتاج، الذي كان جندياً سابقاً، من اجتماعه مع الجنرال مشرف مبتسماً. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم عاد إلى نيودلهي حاملاً معه تعهداً بأن تضع باكستان حداً نهائياً

لتسلل الإرهابيين عبر «خط السيطرة». هذا التعهد القوي كان كافياً لنيودلهي لإنهاء الأزمة. في الأسبوع اللاحق زار دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي العاصمتين كلتيهما لوضع الختم النهائي على الوضع الجديد. لم تكن تلك المرة الأولى التي يستطيع فيها الأمريكيون، بمساعدة البريطانيين، نزع فتيل أزمة متفجرة بين باكستان والهند. بل إن واشنطن حثت الصين على إقناع مشرف بهدوء. وبدا الدور المهدئ الذي لعبته الإدارة الأمريكية عام 2002، الذي تطلب مهارة ومثابرة، مغايراً بصورة تبعث على السرور للدور الصعب والمعرض للوقوع في الأخطاء الذريعة الذي لعبه نيكسون وكيسنجر قبل ثلاثين عاماً.

لم تكن الهند دولة على الخط الأمامي للمواجهة أثناء الحرب الباردة، وذلك على الرغم من علاقاتها الوثيقة مع موسكو. لكن انهيار الاتحاد السوفييتي فتح احتمالات جديدة بذلت نيودلهي جهداً كبيراً لاستغلالها. وجرت مقارنة الدفء التدريجي في العلاقات بين الولايات المتحدة والهند في السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة مع البرودة التدريجية في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. أما منطق الدبلوماسية في عالم اليوم أحادي القطب فهو أكثر مرونة وسيولة من حاله أثناء الحرب الباردة. ففي الحقبة نفسها بدأت الهند أيضاً إصلاح العلاقات مع الصين، مع أن نيودلهي وبكين لم تتفقا إلى الآن على النقاط التي يجب البدء منها بالضبط. وحين أدركت بكين مشكلاتها الانفصالية (الأقل حدة مقارنة بالهند) في مقاطعة زينغجيان الشمالية الغربية، خففت من حدة انتقاداتها لموقف الهند من كشمير. ويعتقد أن لبعض المجموعات الانفصالية الصينية صلات مع الجماعات الإسلامية التي ترعاها باكستان، على الرغم من عدم وجود مؤشرات تثبت أن إسلام أباد عملت على تسهيل هذه الصلات. في عام 2004، وجدت الصين سبباً آخر يجعلها أكثر حيادية تجاه الهند وباكستان، حين تبين أن عبد القدير خان، الأب المؤسس للبرنامج النووي الباكستاني، باع الأسرار النووية أثناء الثمانينيات والتسعينيات لأي بلد مستعد أن يدفع ثمنها. ونظراً لأن معظم التقانة التي باعها عبد القدير أتت أصلاً من الصين، فإن افتضاح القضية أحرج بكين (من زبائن عبد القدير ليبيا وكوريا الشمالية وربما إيران). إضافة إلى أن الإستراتيجيين في بكين استنتجوا كما قيل أن دعم التوسع السريع لترسانة باكستان النووية قد يعطي نتائج

عكسية، حين يطلق سباق تسلح نووياً مع الهند، يقرب الهند بسرعة أكبر إلى مرحلة التكافؤ النووي مع الصين[11].

هنالك سببان آخران أكثر أهمية يدفعان الصين إلى تحسين علاقاتها بالهند، والسعي لتمتين أواصرها في السنين القادمة. أولاً، أصبحت الهند الآن جارة أكثر واقعية مقارنة بحالها أثناء سنوات عدم الانحياز. لقد أجبرت التجارب النووية عام 1998 الصين على ملاحظة الهند الجديدة المختلفة التي تخلت عن الفلسفة الدبلوماسية لغاندي ونهرو. في أوائل التسعينيات، طلبت نيودلهي من بكين إعلان أن الصين لن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية ضد الهند. وقالت بكين إنه لا معنى لإعلان موقف نووي تجاه بلد لا يمتلك أسلحة نووية[12].

قبل بضعة أيام من تجارب عام 1998، صرح جورج فرنانديس، وزير الدفاع الهندي، أن الصين تمثل أكبر تهديد لأمن الهند. وبعد إجراء التجارب، كتب أتال بيهاري فاجبايي إلى الرئيس بيل كلينتون يقول إن فيها الصين، لا باكستان، هي الباعث الرئيس وراء قرار الهند بالتحول إلى دولة نووية. ونظراً لأن الصين زودت باكستان بمعظم معارفها وخبراتها النووية، حظي زعم الهند ببعض المصداقية. أعلن فاجبايي:

عَدَّ ملايين الهنود هذه المناسبة بداية نهوض الهند القوية الواثقة بنفسها. أشاطرهم بصورة كاملة هذا التقويم وهذا الحلم. لم تعد الهند قط القوة العسكرية مقياساً نهائياً للقوة الوطنية. إنها مكون ضروري لمجمل القوة الوطنية. لذلك أقول إن المعنى الدلالي الأعظم للتجارب هو أنها منحت الهند عامل قوة، أعطت الهند قوة، وثقة بالنفس[13].

أدانت الصين التجارب، لكن احتجاجها لم يكن مؤثراً أو حماسياً. في يونيو عام 2001، كانت الهند واحدة من أوائل البلدان التي تصادق على خطط إدارة بوش فيما يتعلق بـ«الدفاع الصاروخي» - أو «حرب النجوم 2». في حين أدانت الصين المفهوم لأنه يزعزع استقرار النظام النووي العالمي القائم بدرجة خطرة. ومنذ ذلك الحين، واجهت خطط واشنطن لبناء درع في الفضاء ضد الأسلحة النووية صعوبات تقنية ومالية، وجعلت هجمات سبتمبر الإرهابية برنامج «حرب النجوم 2» يبدو غير ذي صلة بالتهديدات

الرئيسة للأمن التي تواجه الولايات المتحدة. لكن موقف الهند الواضح، لم يغب عن ملاحظة بكين. وظلت الصين تنتقد الهند، وتلح بإصرار، يبدو دونكشوتياً إلى حد ما، على ضرورة تخلي الهند عن برنامجها النووي والتخلص من أسلحتها النووية. لكن هناك الآن نبرة حذرة من الاحترام في انتقادات الصين غابت بصورة ملحوظة في العقود الماضية.

السبب الثاني الداعي إلى تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين الصين والهند، اقتصادي. فقد قامت الصين بعملية إصلاح اقتصادي منذ عام 1978، ولذلك سبقت الهند بثلاث عشرة سنة، حيث لم تبدأ بإلغاء نظام «ترخيص راج» إلا في عام 1991. ومن نتائج ذلك أن دخل الفرد في الصين بلغ ضعف معدله في الهند، وحجم الصادرات أكبر بأربعة أضعاف. لكن في السنوات القليلة الماضية، بدأ اقتصاد الهند يتسارع. في عام 2000، لم يتجاوز حجم التجارة بين الصين والهند ملياري دولار، لكن بحلول عام 2006، بلغ قرابة عشرين ملياراً. ومع أن ذلك يمثل جزءاً صغيراً من إجمالي تجارة الصين مع العالم، إلا أن الهند هي الآن أسرع شركاء الصين التجاريين نمواً، والعكس صحيح. ومعظم التدفقات التجارية الجديدة آتية من شهية الصين غير المحدودة تقريباً للمواد الأولية، ومنها الحديد الخام والفولاذ، التي توردها الهند بكميات متعاظمة باطراد. لكن الهند تبيع أيضاً مكونات السيارات للشركات متعددة الجنسية التي تعمل في الصين وتوفر تصاميم البرمجيات للجيل القادم من السيارات المتطورة. اليوم، تزيد القيمة النقدية للبرمجيات المدمجة في السيارة على قيمة العتاد أو الأجهزة الصلبة فيها. وكثير من شركات البرمجيات الهندية أقامت مراكز لها في الصين. ومن المؤكد أن الصين لا تضاهي الهند في مجال اللغة الإنكليزية وتقانة المعلومات. وعديد من الشركات متعددة الجنسية المتمركزة في الصين، التي يبلغ حجم استثماراتها نصف حجم صادرات الصين، تستخدم مكاتب شركات تقانة المعلومات الهندية في شنغهاي أو هونغ كونغ للحصول على ما تحتاج إليه من برمجيات وأنظمة الصيانة. في حين أقام قطاع الأدوية الهندية القادر على المنافسة مواقع إنتاج له في الصين.

لم يكن من المتوقع أن تأخذ الأمور هذا المنحى. فحين انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2000، أصاب الذعر الشركات الهندية من أن تغرق أسواقها المحلية

بالبضائع الصينية الرخيصة. وامتلأت وسائل الإعلام الهندية بقصص عن المظلات والبطاريات والألعاب النارية الصينية التي تجبر المصنعين المحليين على الخروج من الميدان. لكن الهند حققت فائضاً تجارياً معتدلاً مع الصين على مدى عدة سنوات متعاقبة. وهذا غيّر بصورة جذرية مدركات الهند عن الصين، لتتحول من تهديد تجاري إلى شريك محتمل. كان الطلب العالمي قوياً على البضائع الصينية والخدمات الهندية إلى حد أن كلاً من البلدين لم يعد الآخر منافساً تقليدياً من جوانب عديدة. «اعتاد الناس في الهند القول إنها الصين لا الهند، ثم قالوا: الصين ضد الهند، لكن عند النظر إلى أي عدد من القطاعات فإن القصة الفعلية هي الصين مع الهند»، مثلما أكد إن. سرينيفاسان، رئيس اتحاد الصناعة الهندي. وأضاف: «اقتصاد الهند والصين يكمل أحدهما الآخر»[14].

على افتراض أن اقتصاد كل من البلدين لن يخرج عن السكة في السنوات الخمس أو العشر القادمة -وهو افتراض معقول- فإن النمو في حجم التجارة بين الهند والصين سيجعلها واحدة من أهم العلاقات التجارية في العالم. وفي نهاية المطاف، ستشير الديمغرافيا إلى أنها أضخم علاقة تجارية في العالم. كلا البلدين وضع التجارة والاقتصاد في قلب دبلوماسيته الجديدة. وفي هذه الأيام، تهيمن المفاوضات من أجل التوصل إلى «اتفاقيات للتجارة الحرة» على معظم وقت الدبلوماسيين في البلدين. الصين تسبق الهند، لكن الهند تلحق بركب الصين؛ وكلا البلدين أنجز اتفاقيات تجارية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وتأمل الهند بمحاكاة علاقات الصين التجارية المتنامية مع أمريكة الجنوبية. على المستوى العالمي، تقود الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا رابطة البلدان النامية العشرين (G20) التي أصبحت تمثل لاعباً مؤثراً في محادثات تحرير التجارة العالمية. وهنالك اقتراح لعقد اتفاقية تجارية ثنائية بين الهند والصين، لكنها ستتطلب سنوات لإنجازها.

هل يعني ذلك كله دخول الصين والهند حقبة حقيقية من الصداقة؟ مؤيدو التجارة الحرة مغرمون بالأمثال السائرة والحكم السائدة: «عندما تبدأ البلدان بتبادل البضائع

تتوقف عن تبادل اللكمات». ربما يكون في ذلك نوع من المبالغة، لكن من الواضح، مع تعزيز الروابط الاقتصادية وزيادة أعداد الهنود الذين يزورون الصين وأعداد الصينيين الذين يزورون الهند، أن الخلافات على الحدود الدولية، أو وضع الدالاي لاما، تصبح أسهل على الحل. لقد عقد البلدان خمس عشرة جولة من المفاوضات حول النزاع الحدودي بينهما، ويقال إنهما على وشك التوصل إلى تسوية نهائية. في القمة التي عقدت في نيودلهي عام 2005، اعترفت الهند بسيادة الصين على التيبت. وبالمقابل، اعترفت الصين بسيادة الهند على ولاية سيكيم في الهملايا، وهي مملكة صغيرة (مستقلة اسميا) ضمتها الهند رسمياً في السبعينيات. وعند اختتام القمة بين وين جياباو، رئيس وزراء الصين، ومانموهان سينغ، رئيس وزراء الهند، أعلن سينغ: «يمكن للهند والصين معاً أن تعيدا تشكيل العالم». الإعلان جريء دون شك. ويتضمن تحذيراً من أن إساءة إدارة العلاقات بين البلدين مرة أخرى سوف تعيقهما معاً عن تحقيق هدفهما بإقامة عالم «متعدد الأقطاب». الحديث عن «تعددية الأقطاب» طريقة مهذبة للأمل بعالم يضع حدوداً أقوى على مدى قدرة أمريكة على فرض إرادتها على الآخرين. وهذا هدف تشترك فيه الصين والهند.

لكن هنالك حكمة مأثورة أخرى وثيقة الصلة (صينية هذه المرة). «لا يمكن لجبل أن يستوعب نمرين اثنين». ثمة شك في قدرة الروابط التجارية القوية بين الهند والصين على إزالة تهديد الصراع والمواجهة بينهما، مثلما يؤمن بعض المعلقين الغربيين ويؤكدون أن ذلك يصح في كل زمان ومكان. لكن في الوقت الراهن فإن الجبل متخم بالثمار اليانعة. وعلى أقل تقدير، لا يوجد ضرر من وجود علاقات تجارية قوية بين البلدين. فهما يتصفان بذهنية مختلفة تماماً عن تلك التي أدت إلى حرب عام 1962. إذ لم تعد الهند مثالية، ولا تتحدث كثيراً عن التضامن بين البلدان النامية في العالم الثالث، وتهتم أكثر بمصالحها القومية. ومع أنها لم تعلن ذلك صراحة، إلا أن معظم المراقبين يفترضون أن الصين سوف تحتاج إلى علاقات سلمية مع الهند إذا أرادت تحقيق طموحها بأن تصبح قوة عالمية.

الصفائح التكتونية تتحرك ببطء. إنها مرحلة مراوغة ومثيرة من العلاقات الدولية يرجح أن تستمر عقداً أو اثنين قبل أن تصبح الصين قوة حقيقية على المسرح العالمي.

هنالك عقبات محتملة أمام نهوض الهند. لكن من المرجح أن تتغلب على معظمها، على الأقل لأن الولايات المتحدة تعلن الآن عن رغبتها بنهوض الهند.

في مارس 2005، فعلت إدارة بوش شيئاً لم تفعله أي إدارة قبلها: أعلنت أنها ستقوم بدور القابلة القانونية لولادة قوة عظمى جديدة. البلد المعني هو الهند. على نحو محدد، قال الناطق الأمريكي إن الولايات المتحدة تريد «مساعدة الهند لكي تصبح قوة عالمية كبرى في القرن الحادي والعشرين. نحن نفهم تماماً المضامين والمقتضيات، ومنها المضامين العسكرية، للإعلان»[15]. تزامن إعلان واشنطن مع نشر وكالة المخابرات المركزية تقريراً عرّف الهند بأنها دولة حاسمة الأهمية وأساسية على مستوى العالم في القرن الحادي والعشرين[16]. وتوقعت الوكالة أيضاً أن الهند ستصبح رابع أقوى دولة في العالم بحلول عام 2012، وفقاً لتوليفة تجمع القوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية[17]. والرأي يقول إن بناء شراكة قوية مع الهند، التي كرر المسؤولون الأمريكيون وصفها بأنها «حليف طبيعي»[18]، سوف يساعد في إطالة أمد القوة الأمريكية في العقود القادمة. هذا التصريح غير المسبوق لم يكن عادياً لا بسبب أصالته فحسب بل صراحته ووضوحه أيضاً. فما هو الدافع المحفز له؟

يقدم المسؤولون الحكوميون الأمريكيون عدداً من التفسيرات لحماستهم في تأييد الهند. وأكثر التفسيرات تكراراً أن الهند عموماً أكبر ديمقراطية في العالم. وحين وصل جورج بوش إلى سدة الرئاسة، عرض على روبرت بلاكويل، أحد كبار المستشارين، أن يختار البلد الذي يريد أن يعمل فيه سفيراً للولايات المتحدة*. فاختار بلاكويل، الذي كان أحد كبار المفاوضين حول الأسلحة أثناء الحرب الباردة، الهند على الفور. قال له بوش: «مليار نسمة، وديمقراطية - ألا يعني هذا شيئاً؟»[19]. ثانياً، على الرغم من تجارب الهند النووية، التي أدت إلى فرض حظر أمريكي على تصدير التقانة الحساسة، أو ذات «الاستخدام المزدوج»، إلى الهند، إلا أن إدارة بوش تأثرت بكفاءة الهند المشهودة وإدارتها المسؤولة لترساناتها النووية. وخلافاً لباكستان، التي كانت تنقل التقانة إلى كل من يدفع

* كان بلاكويل واحداً من جماعة «فولكان» (إله النار في الأساطير الرومانية) التي قادتها كوندوليزا رايس، وقدم المشورة في ميدان السياسة الخارجية لحملة بوش الانتخابية عام 2000.

نقداً، فقد امتلكت الهند نظام كفؤاً للسيطرة على التصدير. ثالثاً، هنالك مليونان من أصول هندية يعيشون في الولايات المتحدة وأصبح لهم صوت جديد قوي في السياسة الأمريكية. الأمريكيون الهنود هم أغنى جماعة إثنية في الولايات المتحدة، حيث يزيد معدل الدخل السنوي لأفرادها على خمسين ألف دولار. والطلاب الهنود يمثلون أكبر عدد من الطلاب الأجانب الذين يدرسون في الولايات المتحدة، ويحصل الهنود على أكبر حصة من تأشيرات (H1B) للعمال التقنيين الأجانب، ومعظمهم من مهندسي البرمجيات. تبرز الهند أيضاً بوصفها سوقاً جديدة واسعة للمنتجات الأمريكية، على الرغم من أنها ليست بضخامة الصين.

نادراً ما يذكر المسؤولون الأمريكيون الصين في هذا السياق، على الرغم من حقيقة أنها تقدم الحافز الحقيقي لرعاية واشنطن لطموحات الهند بأن تصبح قوة عظمى. وبسبب حجم الهند وطبيعة نظامها السياسي، تعد البلد الوحيد الذي يمكن أن يشكل ثقلاً مقابلاً لنهوض الصين وارتقائها إلى مستوى القوة العالمية. تراقب أمريكة بروز الصين بقلق متنام حتى وإن صنعت الشركات الأمريكية معظم انفتاح الصين الاقتصادي. تراخي قبضة الحزب الشيوعي الصيني المتوقع على النظام السياسي في البلاد نتيجة التحرر الاقتصادي، لم يحدث على أرض الواقع؛ ولم يضعف تصميم الصين على دمج تايوان -التي تعدها مقاطعة منشقة- في الوطن الأم. بل على العكس، فقد أصدرت الجمعية الوطنية الصينية قانوناً في عام 2005 يجيز استخدام العمل العسكري ضد تايوان إذا أعلنت الاستقلال الرسمي عن الصين. تايوان حليف عسكري للولايات المتحدة. وأعربت سلسلة من تقارير وزارة الدفاع الأمريكية عن مخاوف كبيرة ومتزايدة من الازدياد السريع في الإنفاق الدفاعي الصيني، الذي تقدره بعض المصادر الأمريكية بحجم يتجاوز كثيراً ما تعترف به بكين. هنالك قلق أيضاً في الولايات المتحدة وغيرها من طموحات الصين المعلنة لتطوير بحرية «المياه الزرقاء» التي توصل قوة الصين إلى المحيط الهندي وما وراءه.

مستشارو إدارة بوش والمسؤولون السابقون أكثر وضوحاً وصراحة في ربط إستراتيجية أمريكة المتعلقة بالهند بإستراتيجيتها المتصلة بالصين. كان آشلي تيليس، المحلل الهندي

المولد في معهد كارنيغي في واشنطن، مستشاراً نووياً وعسكرياً لروبرت بلاكويل في نيودلهي بين عامي 2001 – 2003. وقدم هو وبلاكويل، من بين آخرين، حجة مفحمة على ضرورة أن تعترف الولايات المتحدة بالهند دولة نووية. وفي تقرير مهم ومؤثر عام 2005، كتب تيليس يقول: «هنالك خوف حقيقي من أن تحول الصين يوماً ما قوتها الاقتصادية والعسكرية الناهضة ضد أمريكا. في هذا السياق، تحتاج الولايات المتحدة إلى التفكير بإعادة ترتيب علاقتها بالهند التي لا تعد اليوم حليفاً رئيساً في الحرب على الإرهاب فقط، بل ثقلاً مقابلاً في آسيا في مواجهة هيمنة الصين»[20]. أما بلاكويل، الذي ترك إدارة بوش قبل أشهر قليلة، فقال: «لماذا تريد الولايات المتحدة كبح قدرة الهند الصاروخية بطرق يمكن أن تؤدي إلى الهيمنة الصينية النووية الدائمة على الهند الديمقراطية؟»[21].

ساد هذا الرأي في الولايات المتحدة. في يوليو 2005، زار مانموهان سينغ واشنطن وعرضت عليه صفقة نووية تجاوزت توقعات نيودلهي. فقد عرضت الولايات المتحدة قبول الهند دولة نووية، وإعادة تصدير الوقود النووي لبرنامج الهند النووي السلمي، ورفع القيود الباقية كلها على تصدير التقانات الحساسة إلى الهند. وبالمقابل تشدد الهند السيطرة على الصادرات لمنع بيع التقانة ذات الاستخدام المزدوج إلى البلدان الأخرى، وتقبل المراقبة الدولية على منشآتها النووية المدنية، وتقيم مزيداً من الحواجز الفعالة بين القطاعين المدني والعسكري – خصوصاً فيما يتعلق ببرنامج الفضاء (يعتقد أن الهند أتاحت تقانة إطلاق الأقمار الصناعية لعلماء الصواريخ البالستية). بكلمات أخرى، سوف تصبح الهند أول، وربما آخر، بلد يقبل انضمامه رسمياً إلى نادي الدول النووية الرسمي (الاعتراف الدولي الرسمي لن يكون ممكناً لأن ذلك يعني تمزيق معاهدة الحد من الانتشار). استقبل سينغ كأعظم زعيم عالمي أثناء الزيارة، وأطلقت المدفعية تسع عشرة طلقة تحية له. وأقام بوش على شرفه مأدبة عشاء رسمية في البيت الأبيض، كانت الخامسة التي يستضيفها الرئيس في أربع سنين. ودعي سينغ لإلقاء خطبة أمام أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب معاً في كابيتول هيل*.

*مبنى الكونغرس الأمريكي في واشنطن. (م)

في مارس من عام 2006، رد بوش الزيارة إلى الهند. ووافق على كل ما طلبه الهنود، وهذا فاجأ حتى أولئك الذين يطالبون الإدارة الأمريكية بمعاملة الهند بسخاء وكرم. فسوف تحصل الهند على الوقود النووي المدني مقابل وضع معظم – لا كل – منشآتها النووية المدنية تحت الإشراف الدولي. وتساءل كثيرون في واشنطن وعديد من شركاء أمريكة في مجموعة الدول الأربع والأربعين الموردة للمواد النووية، ومنها بلدان متشككة مثل أستراليا واليابان، لماذا وافقت الولايات المتحدة على صفقة تمكن الهند من الاستفادة من مزايا العضوية في معاهدة الحد من الانتشار دون دفع الثمن الكامل. الإجابة سهلة حين نتجاهل السبب الذي أعلنه بوش للموافقة على الصفقة (مكافأة الهند على سجلها في مجال منع الانتشار وتقوية النظام الدولي للحد من الانتشار)، وننظر بدلاً من ذلك إلى الحافز الأساسي للإدارة. وهذا يتمثل في تزويد الهند بالوقود والغطاء لتسريع برنامج الأسلحة النووية الهندي وتشكيل ثقل مقابل للصين. ووفقاً لهذا القياس الأكثر دقة، يصبح معنى الصفقة منطقياً وواقعياً. في حوليات الدبلوماسية الأمريكية، تبرز القمتان الأمريكية – الهندية بوصفهما حدثين غير عاديين. وحين نعاين الماضي من منظور الحاضر، ربما تمثلان لحظة ارتقاء وانطلاق للهند.

هنالك كثير من المنتقدين للصفقة في أمريكا، خصوصاً في كابيتول هيل، حيث الموافقة جوهرية للمضي قدماً بها. قال بعضهم إنها ستمثل ضوءاً أخضر للدول الأخرى الطامحة لامتلاك أسلحة نووية لاتباع مثال الهند. فضلاً عن ذلك، كان التوقيت غير مناسب: فقد تزامنت القمة الأمريكية – الهندية مع مرحلة تنامي موجة القلق من برنامج الأسلحة النووية السري (المزعوم) في إيران، الذي تريد واشنطن وقفه مهما بلغ الثمن، ومع المحادثات غير المجدية على ما يبدو بين كوريا الشمالية ومجموعة البلدان الستة بقيادة الولايات المتحدة (وعضوية الصين) حول طموحات بيونغ يانغ النووية. وقال آخرون إنها ستحفز سباقاً للتسلح بين الهند وباكستان، سوف يشمل الصين حتماً. وفي نهاية المطاف، حسبما أكدوا، أعطت إدارة بوش إشارة تفيد بأن إيجاد ثقل مقابل أكثر أهمية لأمريكة من إصلاح النظام الدولي المؤسس على القواعد لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

عملية تزويد الهند بمنافع القوة النووية وفوائدها دون الاعتراف بها رسمياً قوة نووية (وهذا يتطلب، من بين أشياء أخرى، موافقة الصين)، يرجح أن تكون طويلة يكتنفها الغموض وعدم اليقين، وسوف تحتم إجراء تغييرات على ما كشفه بوش في يوليو عام 2005 واختتمه في مارس 2006. لكن حتى لو أضعفت الصفقةَ معارضةُ الكونغرس في الداخل وشركاء أمريكة الأربعة في النادي النووي (الرسمي) في الخارج، فإن من المستبعد أن يعرقل ذلك كله إستراتيجية الولايات المتحدة القائمة على تشجيع الهند لتصبح قوة عظمى. وفي مجال لا يتصل بالصفقة النووية، ظلت القوات العسكرية الأمريكية والهندية تجري مناورات مشتركة منذ أواخر التسعينيات في البحر والبر والجو. وفي عام 2004 أجرى البلدان مناورات عسكرية مشتركة ضخمة على الحدود الهندية مع الصين. لم تعلق الصين بشيء. كما تقوم بحرية البلدين بدوريات مشتركة في المحيط الهندي يصل مداها إلى مضائق ملقا قرب سنغافورة لمكافحة القرصنة وحماية خطوط الملاحة التجارية الحيوية، خصوصاً طرق ناقلات النفط. تتنامى على الدوام هذه وغيرها من مجالات التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والهند، وتشمل عمليات استخبارية مفصلة ومشتركة ضد الإرهاب. ولا يكاد يمضي أسبوع على ما يبدو دون قيام دبلوماسي أمريكي كبير أو سيناتور، أو أدميرال، بزيارة نيودلهي.

لكن واشنطن لا تستطيع أن تعد كل شيء قضية مسلماً بها في علاقاتها المتطورة بالهند. فخلافاً لبريطانية أو اليابان، لا تعد الهند قوة في مرحلة الانحطاط سوف يسعدها اتباع قيادة أمريكة في معظم القضايا العالمية المهمة. فربما تعلمت نيودلهي اختصار بعض من مثالية نهرو الأخلاقية الوعظية، لكنها في بعض الأحيان تزدري الولايات المتحدة لمجرد المتعة في ازدرائها. فمعظم المؤسسة الهندية والأحزاب اليسارية الواسعة النفوذ، التي تدعم ائتلاف الأغلبية بزعامة مانموهان سينغ داخل البرلمان دون أن تشارك رسمياً في الحكومة، مازالت تضمر شكوكاً عميقة بالولايات المتحدة، على الرغم من مبادرات واشنطن غير المشروطة التي تزداد وداً ودفئاً. وحتى جاسوانت سينغ، الذي كان المهندس الرئيس لتحسين روابط الهند بالولايات المتحدة حين شغل منصب وزير الخارجية في حكومة فاجبايي، عبر عن مشاعر مريرة معادية لأمريكا. فالرائد السابق في الجيش،

الذي يظل شخصية بارزة ومهمة في حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي، عقد سلسلة من المفاوضات المكثفة مع ستروب تالبوت معاون وزير الخارجية في إدارة كلينتون، في أعقاب التجارب النووية التي أجرتها الهند في مايو 1998. تمثل هدف تالبوت في حث الهند على «التخلص» من ترسانتها النووية. فشل في تحقيق هدفه، لكن المحادثات المكثفة مع جاسوانت سينغ، التي دامت سنتين وعقدت في بلدان مختلفة، وفرت منصة انطلاق للتحسن السريع في العلاقات أثناء ولاية بوش. كتب تالبوت يقول: «تمثلت إستراتيجية [الحكومة الهندية] في التسويف لكسب الوقت في انتظار تجاوز الولايات المتحدة مرحلة الصياح والضجيج والتهديدات الجوفاء، لتقبل، بعد أول علامة على إنهاكها أو إشارة على تسليمها بالأمر الواقع، الهند دولة مجهزة بالأسلحة النووية وعضواً مؤهلاً كامل المسؤولية في المجتمع الدولي»(22).

ومع أن إستراتيجية سينغ نجحت، إلا أنه لا يتردد في الهجوم حين يشعر أن واشنطن لا تظهر للهند ما تستحق من احترام. فعندما استقال كولن باول، وزير الخارجية في ولاية بوش الأولى، من منصبه عام 2004، تحدث عن دور واشنطن في المساعدة على منع اندلاع الحرب بين الهند وباكستان عام 2002. كان جاسوانت سينغ نظير باول. وبدت رواية باول غير قابلة للنقاش. قال إنه رتب أمر إجراء مكالمة هاتفية بين بوش وفاجبايي، وزعم أنه أوجد خطاً للحوار بين مشرف وفاجبايي. إضافة إلى أنه اقترح مسألة أو اثنتين يمكن أن يتناولهما فاجبايي أثناء الحديث. أخيراً، كشف عن أنه اعتقد أن النزاع يمكن أن يتفاقم إلى درجة الحرب النووية.

دعا جاسوانت سينغ المتحمس والغاضب إلى مؤتمر صحفي في نيودلهي لدحض رواية باول. لم يتوقع أحد مثل هذه الكبرياء الجريحة: «ادعاء كولن باول بأنه لعب دوراً في مبادرة السلام التي قدمها السيد فاجبايي -حتى بوصفه درساً في الخطابة- ملفق ومختلق كلياً».

لم يكن ثمة بعد نووي على الإطلاق. ذلك كله من نسج خيالهم [الأمريكان]، تماماً مثل وجود أسلحة دمار شامل في العراق... قال السيد باول: (أوجدنا خطاً..). فهل نفهم

أن وزارة الخارجية تعمل بدّالة هاتف؟ البيروقراطية الأمريكية تسبق دوماً الهند بثلاث خطوات في التعتيم والتشويش والعثور على الأسباب لعدم فعل شيء. الأمريكان هم أبطال العالم في البيروقراطية. وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ووكالة المخابرات المركزية.. لا تعرف إحداها ماذا تفعل الأخرى. الأمريكان لا يعرفون كيف يؤكدون مكانة القوة العظمى. فهم عالقون في شبكة من صنع أيديهم.

وضح هذا الدحض التفنيدي المشبوب العاطفة، الذي خرج عن السياق وتناول موضوعات لا علاقة لها بما تذكر كولن باول، عنصراً جوهرياً في شخصية الهند التي يجب على الأمريكيين وغيرهم معرفتها. في بعض الأحيان، لا يكاد الدبلوماسيون الأجانب يتجاوزون ملاحظاتهم الافتتاحية إذا شعر نظراؤهم الهنود بأنهم لا يعاملون باحترام استثنائي. وفي أحيان أخرى، يبدو الدبلوماسيون الهنود كأنهم أكثر اهتماماً بالمظهر وآداب السلوك من الجوهر. تريد الهند دوماً من يذكرها بمدى أهميتها، ويمتدحها على عمق حضارتها. وبعد أن التقيت بكثير من الدبلوماسيين الهنود، أتفق مع الوصف الآتي الذي كتبه ستيفن كوهين:

يعتقد كل عضو في المجتمع الإستراتيجي الهندي، بغض النظر هل هو واقعي أو مثالي، أن عظمة الهند الموروثة تعد في حد ذاتها مصدر قوة دبلوماسية ثمينة. وينتظر من السفراء الهنود إقناع المسؤولين الأجانب بحكمة الموقف الهندي وصوابيته الأخلاقية، عبر ذكر الحالة الهندية مثلاً، وتكميل الحجج السياسية بالمعلومات المتعلقة بحضارة الهند العظيمة، وإنجازاتها الثقافية والاقتصادية وتوجهها الديمقراطي[23].

من المغري الختام بالقول إن الهند تنهض على الرغم من دبلوماسيتها. وأي اقتراح، مثلاً، بضرورة تدخل وسيط من الخارج أو «طرف ثالث» في النزاع على كشمير، يعامل بوصفه سهماً مسموماً. وبالمثل، تجفل النخبة الهندية من فكرة احتمال اندلاع حرب نووية في جنوب آسيا. في نهاية مقابلة أجريتها أثناء أزمة عام 2002، سألت جاسوانت سينغ عن التهديد النووي. نظر إلي نظرة مدير مدرسة وقال بحدة: «لمجرد أنني آسيوي لا يعني أنني عاجز عن تحمل المسؤولية». طلبت منه أيضاً أن يرد على التكهنات بأن الولايات

المتحدة تأمل أن تلعب الهند دور الثقل المقابل للصين الناهضة. فأجاب: «الهند لا تلعب أدواراً ، يا سيد لوس». وذات مرة، في عام 2002 أيضاً، أصدرت الحكومة الهندية بياناً نفت فيه ملاحظة هامشية قدمها مراقب عسكري تابع للأمم المتحدة في كشمير – لم يكن محتوى الملاحظة هو الذي أزعج نيودلهي، بل حقيقة أنها أتت من أجنبي: «لا نرى حاجة إلى ملاحظات على قضية جامو وكشمير من أي طرف ثالث»[24]. وبرأيي، هنالك شيء في هذه الكلمات القصيرة يجسد ضعف الدبلوماسية الهندية.

ثمة إدراك قوي بأن هوس الهند بمكانتها قد يتفوق في بعض الأحيان على الحسابات العملية المتعلقة بالمصلحة القومية للبلد. والمثال المعبر في هذا السياق تجسده إدارة العلاقات النووية مع باكستان. وبأسلوب أوضح، تبدو نيودلهي أكثر اهتماماً بما تعده افتراضاً ضمنياً بأن سكان جنوب آسيا أقل قدرة على حمل مسؤولية الأسلحة النووية من غيرهم، منها باتخاذ خطوات إجرائية ملموسة للتقليل من احتمال اندلاع حرب نووية مع باكستان نتيجة سوء الفهم. لم أجد حتى الآن إستراتيجياً غربياً يقدم الحجة على أن سكان جنوب آسيا أقل قدرة من الآخرين على تحمل مسؤولية ترساناتهم النووية. لكن المراقبين في العالم يشعرون بقلق حقيقي من تردد نيودلهي وإسلام أباد المتواصل في وضع إجراءات أمان وسلامة أساسية كتلك التي أصبحت روتينية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعد أزمة الصواريخ الكوبية المرعبة عام 1962. «ثمة دعابة اعتدنا قولها: المؤسستان النوويتان الأمريكية والسوفييتية يمكن أن تتبادلا المواقع بضعة أسابيع ويظل كل شيء على حاله. ولا يمكن تطبيق ذلك على الهند وباكستان»، حسبما قال بلاكويل[25].

حساسية الهند تجاه ما تعده عنصرية كامنة في الإستراتيجيات العسكرية الغربية، أدت أيضاً إلى بعض المواقف الدبلوماسية المناقضة للبداهة. ففي ذروة أزمة عام 2002، اعتاد الدبلوماسيون الهنود بانتظام إبلاغ الصحفيين بأن باكستان لن تستخدم أبداً الأسلحة النووية. في حين انشغلت باكستان بنشر الرسالة المعاكسة. وشاركت معظم وسائل الإعلام الهندية الدبلوماسيين الهنود قناعتهم. وأثناء أشد اللحظات توتراً كان من المفيد

قراءة روايات الصحف الغربية عن الوضع، وكثير منها بدا مبالغاً في التخويف والتحذير إلى حد يثير السخرية*، ثم التحول إلى وسائل الإعلام الهندية، التي كانت آنذاك أشد اهتماماً بأداء منتخب الكريكيت الهندي من تهديد تفجر الصراع مع باكستان. وظهرت التعليقات المتعجلة على النظام الباكستاني الشرير جنباً إلى جنب الافتتاحيات المطمئنة التي تعلن أن كل شيء سيكون على ما يرام في النهاية. ومثلما قال لي في ذلك الوقت بي. آر. تشاري، أحد أعمق محللي الأمن: «تريد الهند من العالم أن يعتقد أن باكستان قوة غير مسؤولة يجب عدم الوثوق بها أبداً في أي قضية - باستثناء الأسلحة النووية».

لم تظهر أي إشارة تلمح إلى أن الهند دولة غير مسؤولة فيما يتعلق بترسانتها النووية. وفي الحقيقة، أشعر أحياناً أن الهند تعد مكانتها النووية افتراضية كلياً. وهذا أمر مطمئن. لكنه يزعج ويقلق أيضاً، لأنه يعني أن الهند مسترخية ولا تشعر بالتوتر من القدرات النووية لجيرانها، الذين تختلف طبيعتهم عنها. ونتيجة لذلك، لا تعرف الهند سوى معلومات قليلة عن مصادر القوة والسياسات النووية والإشارات اللاسلكية الباكستانية (والعكس صحيح). ولا ريب في أن الجهل حين يتعلق بالشؤون النووية يعد نقمة. على سبيل المثال، إن معرفة طراز الطائرات التي تحمل أسلحة نووية يمكن أن تمنع القراءة الخاطئة والمميتة للإشارات اللاسلكية أثناء النزاع. ولأن الهند وباكستان متجاورتان فإن هذا الأمر يحظى بأهمية بالغة. المدن الكبرى في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لديها مدة عشرين دقيقة إنذار بسبب المسافة الفاصلة بينها. أما بالنسبة للهند وباكستان، فالفجوة لا تتجاوز دقيقتين. «تجهل الهند وباكستان القواعد الأساسية للمؤسستين النوويتين في كل منهما»، كما قال تشاري. وأضاف: «وهذا يزيد احتمال القراءة الخاطئة لمسار طائرة معادية ضلت سبيلها والاعتقاد بأنها تشن هجوماً نووياً. ففي خضم الصراع لا يوجد وقت كاف لاستخدام الهاتف».

*«الحرب النووية تلوح في الأفق والغربيون يفرون من المنطقة»، كان هذا العنوان الذي ظهر في الصحف البريطانية هو المفضل لدي. في الحقيقة لم يهرب كثير من الغربيين. وكان الاحتمال الممكن شن هجوم عسكري عبر «خط السيطرة». ربما لاح آنذاك فعلاً تهديد بالتصعيد النووي، لكن يبقى احتمال الحرب النووية غير وارد.

وما يثير الاهتمام أن هناك حوافز إضافية تدفع واشنطن لمزيد من المشاركة الإستراتيجية مع الهند، تتمثل في إيجاد قدر أكبر من الثقافة النووية المسؤولة في المنطقة. ومنذ أن رفضت الهند وباكستان التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، ظلت هذه الحالة تمثل معضلة مستمرة. قال روبرت بلاكويك بهذا الصدد: «ندعو ذلك معضلة الإبرة النظيفة. فإذا بدأت تسليم الإبر النظيفة إلى مدمني المخدرات، فأنت تشجعهم على الاستمرار في تعاطيها. لكن إن لم تفعل، فربما يصابون بالإيدز»[26]. هنالك علامات تدل على أن عملية السلام الهندية الباكستانية، التي بدأت عام 2003، قد تؤدي إلى إدارة أفضل للبيئة النووية بين البلدين. وافقت الدولتان إلى الآن على وسائل أمان رمزية: مثل إقامة خط هاتفي بين القادة العسكريين في كل منهما؛ وإبلاغ الطرف الآخر بتاريخ ومكان التجارب النووية. لكن التبادل الأهم والأعمق للمعلومات النووية يبقى رهينة لنجاح عملية السلام - هو سيناريو ليس محتوماً. ويمثل نسقاً متوالياً غريباً. فمن المهم بوجه خاص وضع أنظمة أمان نووية عندما يكون هناك احتمال باندلاع الحرب. لكن هدف تأسيس منظومة أمان وسلامة يبدو أنه يحتل مرتبة متدنية على لائحة أولويات نيودلهي مقارنة بالتشبث بفضيلة متصلبة في موقفها من كشمير. وكثيراً ما توقف التقدم في المحادثات حول كشمير بسبب أقل انحراف في معنى الكلمات، أو أوهى تغيير في الفواصل والأقواس. في العقد أو العقدين الأخيرين أصبحت الهند قوة أكثر واقعية وعملية، لكنها تستمر في الاعتقاد أن الكلمات أهم من الأسلحة في القضايا الحاسمة واللحظات المصيرية.

هنالك عدد من القيود الأخرى المعيقة للتطور المستمر في العلاقة بين الهند والولايات المتحدة. أولاً، مثلما ذكر جاسوانت سينغ، لا ترغب الهند على ما يبدو بلعب دور الثقل المقابل الإستراتيجي للصين نيابة عن واشنطن. بل تريد أن تبقى على مسافة متساوية بين الولايات المتحدة والصين، مع العمل على إقامة علاقات طيبة معهما. في الممارسة العملية، يناسب ذلك أيضاً أغراض واشنطن. وكل ما تحتاج إليه الهند هو الاستمرار في النمو اقتصادياً لتصبح أكثر ثقة في تعاملاتها مع العالم، ومن الطبيعي حينذاك أن تمثل ثقلاً مقابلاً للصين، بغض النظر هل قصدت ذلك أم لا. هنالك شك خفي بأن الهند ترغب في الممارسة العملية بإقامة روابط إستراتيجية أوثق مع الولايات المتحدة

من الصين، لكنها تكره الاعتراف بذلك علناً خوفاً من استفزاز ردة فعل سياسية محلية، وخشية من الإساءة إلى الصين. وفي الحقيقة، يشير تنامي التعاون العسكري بين الهند والولايات المتحدة في السنوات القليلة الماضية، واحتمال أن تقبل نيودلهي عرض واشنطن بتأسيس مصنع إنتاج مشترك في الهند لطائرات إف 18 - إيه المقاتلة، إلى أن هذه الروابط موجودة فعلاً. وفي هذه الحالة، تدير الهند علاقاتها مع الصين بلباقة وكياسة.

يصعب على واشنطن قبول علاقات الهند مع بعض البلدان الأخرى، ومنها أنظمة حكم تصنفها في فئة «الدول المارقة». وأبرز مثال هنا علاقة الهند بإيران، إحدى دول «محور الشر» حسب تعريف الرئيس بوش، لكنها شريك دبلوماسي مقرب من الهند. وفي أعقاب الصفقة النووية بين الهند وواشنطن في يوليو 2005، قلصت نيودلهي على الفور دعمها لموقف إيران الرافض للتعاون فيما يتعلق ببرنامجها النووي. ورأى بعض المراقبين هذا التغير في الموقف برهاناً على الحكمة الخالدة التي تقول إن من ينضم إلى ناد يريد دوماً إغلاق الباب أمام الأعضاء الجدد. لكن من المرجح أن البراغماتية الجديدة التي تتبناها الهند محسوبة أكثر من ذلك. فمن المحتمل أن يكون الموقف الجديد تعويضاً سرياً طلبته واشنطن من نيودلهي مقابل الصفقة النووية. لكن حتى في هذه الحالة، أطلق موقف الهند الجديد شكاوى مريرة من الحزبين الشيوعيين في البلاد واتهامهما للحكومة بالتذلل لأمريكة وممالأتها*.

انتقدت الهند أيضاً الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام 2003. وبذلت الولايات المتحدة جهوداً دؤوبة لحث الهند على الانضمام إلى «تحالف الراغبين»، واقتربت الجهود من النجاح، لكن احتمال ردة الفعل السياسية المحلية دفعت فاجبايي إلى التراجع في آخر لحظة. وقال كبير مستشاري رئيس الوزراء، براجيش ميشرا: «ليس لدى الهند ناقة ولا جمل في هذه الحرب»، وكان رأيه منطقياً. وفيما بعد أصدر البرلمان قراراً يدين بالإجماع غزو العراق.

* الحزب اليساري الرئيس في الهند، الحزب الشيوعي (الماركسي) ليس سوى كتلة من التناقضات والمفارقات. فقد أيد قرار الصين بالتحول إلى قوة نووية عام 1964، لكنه عارض قرار الهند بفعل الشيء ذاته عام 1998. والآن يبدو أنه يدعم قرار الهند بالتحول إلى قوة نووية. وموقفه يعتمد جوهرياً على الخوف الرهابي من أمريكا.

لكن ربما تكون أهم عقبة تعيق تقوية الروابط الهندية - الأمريكية متمثلة في النمو الهزيل في التجارة بين البلدين، وبصورة أكثر تحديداً، الارتفاع البطيء في صادرات الولايات المتحدة إلى الهند. فأثناء وجوده في نيودلهي، اعتاد روبرت بلاكويل، الذي فعل ما لم يفعله أي دبلوماسي أمريكي لتعزيز العلاقات بالهند، أن يقول إن التدفقات التجارية الأمريكية إلى الهند كانت «مسطحة مثل الخبز الهندي (تشاباتي)». ويزعم كبار المستثمرين الأمريكيين، خصوصاً في قطاع توليد الطاقة، أنهم تعرضوا لمعاملة سيئة من الحكومة الهندية. وأوضح مثال يقدمونه الكارثة التي حلت بمحطة الطاقة في دابهول قرب مومباي (باستطاعة 2400 ميغاوات) التي بنتها في التسعينيات شركة إنرون، شركة الطاقة الأمريكية التي أفلست عام 2001. فقد رفضت حكومة ولاية ماهاراشترا شراء الكهرباء من المحطة، بحجة أسعارها المرتفعة. ثم رفضت نيودلهي الاعتراف بالضمانات المقابلة التي تعهدت بها للتشغيل أثناء مفاوضات إبرام العقد. في الهند نظام قانوني أكثر حيوية واستقلالية من النظام القانوني في الصين. لكن يشعر الأمريكيون مراراً بالحاجة إلى تلقين الهنود مبادئ «حرمة العقود».

اشتكت الولايات المتحدة أيضاً من التقدم البطيء في تحرير قطاعات التجزئة والتأمين والمصارف الهندية، وجميعها أهداف مغرية للشركات الأمريكية. أما الهند فتريد التحرك وفقاً للإيقاع الخاص بها. لكن الولايات المتحدة تملك قوة دافعة ومؤثرة لتشجيع التحرك السريع: يمكنها التهديد بفرض قيود على انفتاح الاقتصاد الأمريكي أمام قطاع البرمجيات الهندي، الذي يحصل على أكثر من 80% من عائداته من الزبائن الأمريكيين[27]. قال أحد كبار المسؤولين التجاريين الأمريكيين: «في مرحلة ما، سوف تتيح الهند الفرص التي تمنحها أمريكة الآن إلى الهند». ومن المستبعد أن تضع الحكومة الأمريكية من تلقاء نفسها قيوداً مهمة على وصول شركات تقانة المعلومات الهندية إلى السوق الأمريكية، على الأقل لأن الشركات الأمريكية تستفيد إلى هذا الحد من التكاليف المخفضة والخدمة الأسرع التي تقدمها الشركات الهندية. لكن يظل المديرون التنفيذيون لشركات البرمجيات الهندية قلقين من احتمال خضوع الولايات المتحدة لردة الفعل الشعبية ضد «نقل الإنتاج إلى الخارج». ألمح جون كيري أثناء حملته الانتخابية الرئاسية

عام 2004 إلى أنه سيتبع مزيداً من السياسة الحمائية تجاه نقل الإنتاج إلى الخارج. هزم كيري في الانتخابات، لكن سيكون من التهور أن تعتقد نيودلهي أن القلق الأمريكي من نقل الوظائف إلى الهند لن يعود إلى السطح مرة أخرى، بل ربما بأسرع مما تظن. وفي هذه الحالة يمكن أن تواجه خيار فتح سوقها المحلي أمام المستثمرين الأجانب بطريقة أكثر حزماً أو المخاطرة بحياة «دجاجة» البرمجيات التي تبيض لها الذهب.

في مقابلتي الأولى مع مانموهان سينغ بعد أن أصبح رئيساً للوزراء عام 2004، أشار زعيم الهند الجديد إلى أمر بالغ الأهمية. فخلافاً لكثير من زملائه، يتحدث مانموهان بأسلوب متحفظ: إذ لم يشتهر بالبلاغة الخطابية المنمقة أو بالقدرة على التأثير في العامة. وفي الحقيقة، فإن كثيراً من خطبه الوطنية اتصفت بأسلوبها المتخشب المتصلب. لكن حكمه المنطقي يحظى بإعجاب واسع النطاق، ولذلك حين يعبر عن رأي قوي لم تسمعه من قبل فإنه يستحق الملاحظة. «المسعى لتحقيق أمن الطاقة لا يسبقه في أولويات برنامجنا سوى السعي لتحقيق الأمن الغذائي»، حسبما قال هامساً تقريباً. وأضاف: «الهند تعتمد على الطاقة المستوردة، وما يحدث في العالم اليوم، مثل اضطراب الواردات، يؤدي إلى بروز تحديات جديدة. وعلى المنتجين التوافق مع حقيقة أن عدم الاستقرار عامل ليس في مصلحة المشترين أو البائعين.. أمان الطاقة عامل حاسم الأهمية [للهند]»[28].

وحين نتوسع قليلاً في مدلول تصريح مانموهان، نجد أن أمن الطاقة يسبب صداعاً أكثر حدة للهند من الأمن الغذائي. ففي السنوات الخمس والعشرين الأخيرة استطاعت الهند التغلب على مصاعب توفير الغذاء ومن المرجح أن تصبح مصدراً كبيراً للغذاء في السنوات القادمة. وهي تنتج الآن أكثر مما تحتاج إليه لتلبية المتطلبات الغذائية لعدد سكانها المتنامي، وإن لم يبلغ نظامها لتوزيع الغذاء على الفقراء المستوى المرغوب. لكن فيما يتعلق بالطاقة، يتعاظم النقص الداخلي ويكبر. في الوقت الراهن، تستورد 70% من حاجاتها النفطية، ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى 90% في العقدين القادمين مع توسع الاقتصاد المحلي. وعلى نحو مشابه، إذا اعتبرنا إنفاق الدولارات على شراء الشركات الأخرى في العالم مؤشراً دلالياً، نجد أن أمن الطاقة يمثل واحداً من أكثر القضايا التي تواجه الصين أهمية.

أوضاع الطاقة التي تواجه البلدين متشابهة إلى حد لافت. فكلاهما يملك احتياطات كبيرة من الفحم، لكنه رديء النوعية وغير فعال. وكلاهما لديه النفط، لكن بكميات غير كافية لتبديد مخاوفه وقلقه. وكلاهما -خصوصاً الصين- بنى سدوداً مثيرة للجدل لتعزيز طاقته الكهرومائية، لكن التكلفة السياسية لبناء السدود مرتفعة وتزداد ارتفاعاً. وكلاهما يطمح لتوسيع طاقته النووية المدنية، لكن بناء المحطات النووية يتطلب سنوات وحجماً ضخماً من رأس المال. وحتى لو تمكنت الهند من توسيع طاقتها النووية لتحقق هدف نيودلهي الطموح (20 الف ميغاوات بحلول عام 2020، بمساعدة واشنطن منذ الآن كما هو مفترض)، فإن هذا الحجم لن يمثل سوى أقل من 5% من متطلبات الهند الإجمالية من الكهرباء. فيما يتعلق بالغاز، تتمتع الهند بميزة تتفوق بها على الصين، حيث اكتشفت حقول غاز مهمة تحت البحر في خليج البنغال وغيره في السنوات القليلة الماضية. لكن مورد الهند الداخلي من الغاز يقزمه الطلب الإجمالي، الذي يلبى -مثل النفط- من الحقول الأجنبية.

سوف تبحث الهند والصين بأسلوب جريء في السنوات القادمة عن مصادر جديدة للنفط والغاز في شتى أنحاء العالم. التنافس بين البلدين حاد وشديد منذ الآن. الصين كما هو متوقع تسبق الهند بعدة سنوات في شراء شركات الطاقة الأجنبية، ومنها العاملة في حقول النفط الروسية والأمريكية الجنوبية والإفريقية، لكن الهند تلحق بركبها، وتشتري أسهماً في الشركات النفطية العاملة في السودان وروسيا وفنزويلا. في الحالتين كلتيهما تقوم بالمهمة شركات الطاقة التي تملكها الدولة. وخلافاً لمشورة المتشددين المؤيدين للسوق الحر الذين يقدمون الحجة على إمكانية الحفاظ على الواردات بصورة أكثر كفاءة واستخدامها في سوق الطاقة المستقبلي، فإن البلدين يريدان استخراج النفط أو الغاز مباشرة. ويشمل بحث الصين والهند الذي لا يهدأ عن أمان الطاقة عقد صفقات أيضاً مع عدد من الأنظمة المارقة في مختلف أرجاء العالم. والأهم أن روابط وثيقة تعقد الآن مع إيران. أطلق الصحفيون في آسيا على سباق الهند والصين لتأمين الطاقة اسم «اللعبة الجديدة الكبرى»، في إشارة إلى «اللعبة الكبرى»، أو التنافس الحاد بين بريطانية الإمبراطورية وروسيا القيصرية في القرن التاسع عشر للهيمنة على المناطق الشاسعة في

آسيا الوسطى التي تفصل الهند الخاضعة للاستعمار البريطاني عن الحدود الجنوبية لروسيا. صحيح أن اللعبة الكبرى الجديدة أقل رومانسية، لكن نتيجتها ستفرز تأثيراً كبيراً في شكل العالم الجيوسياسي، مثلما فعل السباق بين لندن وموسكو في العهد الفيكتوري.

من وجهة نظر إدارة بوش (والإدارة التي ستحل محلها في يناير عام 2009)، فإن دور إيران في تزويد الهند والصين بمتطلباتهما من النفط والغاز يثير القلق. فمخزونات إيران الضخمة من الغاز والنفط كافية لتلبية معظم طلب الهند من الطاقة في العقدين أو الثلاثة القادمة. وأشارت نيودلهي إنها لن تذعن للضغط الأمريكي وتبحث عن الواردات في مكان آخر. الشيء ذاته ينطبق على الصين. هناك عدد من التشريعات الأمريكية التي يمكن استخدامها لفرض حظر على الشركات التي تتعامل مع «الأنظمة المارقة». ومن المحتمل أن آمال الهند في مد خط أنابيب للغاز إلى إيران سوف يؤذن بحقبة جديدة من التوتر والاحتكاك بين واشنطن ونيودلهي. لكن نظراً لاحتياجات الهند الكبيرة من الطاقة، فإن من المشكوك فيه أن تجد الولايات المتحدة بديلاً يعوض الهند عن خسارة الغاز الإيراني. وبالمثل، يصعب تخيل أن يفوق تأثير أي عقوبات تفرضها الولايات المتحدة على الهند المنافع الاقتصادية الناجمة عن ضمان مورد وفير من الغاز مثل الغاز الإيراني الرخيص. ويعتقد كثير من الإستراتيجيين الهنود أيضاً أن خط أنابيب الغاز سيكون له تأثير اقتصادي مفيد يشمل منطقة جنوب آسيا برمتها، نظراً لأنه سيمر بباكستان التي تتنامى احتياجاتها من الطاقة أيضاً. ومع أن تكاليف تأمين خط الأنابيب ضد هجوم إرهابي محتمل أو الابتزاز الباكستاني في حالة نشوب أزمة في المستقبل سوف تكون مرتفعة، إلا أن المنافع الاقتصادية والفوائد الدبلوماسية ستكون أكبر. إذ ستجني باكستان مليار دولار سنوياً من رسوم مرور الخط في أراضيها، وهذا يزود إسلام أباد بحافز قوي للحفاظ على الاستقرار مع نيودلهي.

إذاً، تجد الهند والصين أنهما على الطرف نفسه من جوانب عديدة، في حين تقع أمريكة على الطرف الآخر حين يتعلق الأمر بضمان الطاقة وتأمينها. لقد بدأت نيودلهي وبكين مناقشة مجالات التعاون في الطاقة، مثل تشكيل تكتل (كارتل) للمشترين لمواجهة

تكتل البائعين في الشرق الأوسط والضغط على «أوبك» لتخفيض أسعارها. سوف تتنافس الهند والصين في بعض مجالات استكشاف الطاقة لكنها ستتعاون في سواها. لقد نحت الأكاديميون العبارة البشعة «تنافس تعاوني» لوصف مثل هذا السلوك. على سبيل المثال، الحاجة إلى حماية خطوط الملاحة المكتظة بالسفن التي تربط الشرق الأوسط بآسيا يوحد بكين ونيودلهي. بل قد يضيف بريقاً مختلفاً على مطامح الصين البحرية ("المياه الزرقاء"). في بعض النواحي، ينمو نفوذ وزارة النفط الهندية، المنافس (غير الرسمي) لوزارة الشؤون الخارجية. فالتفاوض على مد خطوط أنابيب طويلة من ميانمار وإيران وبنغلاديش وباكستان إلى الهند، أكثر إغراء من كتابة مسودات العبارات الفرعية في البيانات المتعلقة بكشمير.

وبسبب عطش الهند لواردات الطاقة الخارجية، فقد أصبحت مانحاً -ومتلقياً أيضاً- للمعونات الخارجية. ويرى بعض مسؤولي المعونات الخارجية برنامج الهند للمعونات الخارجية بوصفه تبديداً عبثياً للموارد، باعتبار الحرمان الاقتصادي المستمر لشرائح واسعة من سكان الهند. لكن قد يعد ذلك خطأ في فهم الطبيعة الحقيقية للمعونات. فبالنسبة لمعظم البلدان الغربية، ومنها الولايات المتحدة، تعد المعونات الخارجية أداة للسياسة الخارجية مثلما هي تعبير عن الاهتمامات الإنسانية. والهند متخلفة بأشواط عن الصين في تقديم العون للبلدان الأخرى. لكنها تلحق بها. فللهند الآن برامج لتقديم المعونات في أجزاء من إفريقيا وفي أفغانستان، وأسهمت في معونات الإغاثة الطارئة بعد أن ضرب إعصار تسونامي جنوب شرق آسيا وجنوبها في ديسمبر 2004. وأول طائرة محملة بالمساعدات حطت في سريلانكا، إحدى أكثر البلدان التي تعرضت للدمار، قدمت من الهند، التي وسعت نطاق المساعدات ليشمل تايلاند، وإن فاق عدد الضحايا في الهند عددهم في تايلاند. وفي حادثة نموذجية توضح سرعة التأثر والحساسية الهندية، رفضت الهند المساعدات الطارئة الأجنبية لضحايا إعصار تسونامي من الهنود، الذين تركز معظمهم في ولاية تاميل نادو. «تريد الهند أن تكون جزءاً من الحل لا من المشكلة»، على حد تعبير أحد الدبلوماسيين الهنود. ورأى كثير من مسؤولي المعونات ذلك بوصفه مثالاً

آخر على المكانة السامية التي تحتلها مشاعر الاعتزاز الوطني في الهند وتفوقها على كل شيء آخر، مثل تقديم العون لمواطنيها الأشد تأثراً بالإعصار. لكن الهند نجحت في إدارة الأزمة. ففي تاميل نادو واحدة من أكفأ حكومات الولايات في الهند.

ثمة انتقادات سياسية محلية لقرار الهند بالسعي للعب دور دبلوماسي أكثر ثقة في السنوات الأخيرة. لكن على الرغم من صخب المعارضة في البرلمان (مثلاً: ضد التجارب النووية في ظل حكومة حزب بهاراتيا جاناتا عام 1998، أو ضد الصفقة النووية مع واشنطن في ظل الحكومة التي يقودها حزب المؤتمر)، إلا أن هناك استمرارية في السياسة من حكومة إلى أخرى في السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة. ويبدو أن المسار الدبلوماسي الهندي ثابت لا متقلب. على سبيل المثال، يصعب تصور تراجع حكومة يقودها حزب بهاراتيا جاناتا في المستقبل عن أي صفقة نووية تعقد بين نيودلهي وواشنطن. وبالمثل، يصعب تصور تخلي أي حكومة هندية في المستقبل عن الإستراتيجية القائمة على الاندماج الاقتصادي التدريجي في الاقتصاد العالمي (وإن بخطى أبطأ من الصين). ثمة إجماع عبر الأحزاب السياسية كلها، باستثناء أقصى اليسار، على ضرورة أن تستهدف الهند بلوغ مكانة «القوة العظمى»، حتى حين يبدو هذا التركيز على موقع الهند العالمي غير متوازن أحياناً -بل نرجسي- إزاء المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي تواجهها.

في عالم اليوم الذي يزداد اتصالاً وتواصلاً، تسير العلاقات بين البلدان الكبرى، مثل الهند والصين والولايات المتحدة، على عدة مستويات مختلفة وبين أنواع متباينة من البشر. وربما يتبادل الدبلوماسيون الهنود والأمريكان الأنخاب في صالة للحفلات تقام في أحد الفنادق، في حين تطالب النقابات العمالية الأمريكية بالضغط على قطاع تقانة المعلومات الهندي في مؤتمر يعقد في قاعة مجاورة. لقد رصت الهند والصين الصفوف في منظمة التجارة العالمية في جنيف لدفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تقليص الدعم المقدم إلى المزارع، في حين تبادل مندوبو البلدين الشتائم المبطنة بغلالة رقيقة في وكالة الطاقة الذرية الدولية في فيينا. وتعد أمريكة الهند متراساً في مواجهة الصين الناهضة، وترضي باكستان في الوقت ذاته ببيعها مقاتلات يمكن أن تستخدم ضد الهند يوماً ما.

من الطبيعي أن بلداناً مثل اليابان وروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا وألمانيا وفرنسا وبريطانية، سوف تستمر في لعب دور مهم في العقود القادمة. لكن من جوانب عديدة يبدو أن العالم يتجه إلى وضع تتفوق فيه أهمية العلاقات بين القوى الثلاث الكبرى على الروابط الأخرى في القرن الحادي والعشرين. أما محور المثلث فهو الولايات المتحدة طبعاً. لكن الولايات المتحدة لن تستطيع -بغير الحرب- منع الصين من الارتقاء لتصبح قوة عالمية، ولذلك سوف تستمر في مساعدة الهند على النهوض لتمثل قوة مقابلة. في هذه الأثناء، سوف ترغب الهند في الاستفادة من المساعدة الأمريكية دون تعريض علاقاتها بالصين للخطر. هنالك عدد من الخطوات الممكنة في هذه الرقصة الثلاثية. وثمة فرص عديدة لارتكاب الأخطاء.

هوامش

1- أدين بفضل معظم هذه الرؤى المتعلقة بغاندي إلى كتابات متعمقة وأحاديث أجريتها مع راماتشاندرا غوها، أحد أبرز المؤرخين الهنود، الذي يكتب حالياً سيرة حياة غاندي.

2- Washington-based Centrefor Strategic and International Studies"US-India Relations: Convergence of Interests', South Asia Monitor, 84 (July 2005)انظر.

3-George Perkovitch, India's Nuclear Bomb:The Impact on Global Proliferation (Oxford University Press, New Delhi, 1999), and Ashley Tellis, India's Emerging Nuclear Posture: Between Recessed Deterrent and Ready Arsenal (Rand, New Delhi, 2001) للاطلاع على رواية مرجعية لبرنامج الهند للأسلحة النووية، انظر

4- Cohen, India: Emerging Power, p. 257:انظر

5-C. R. Mohan's Crossing the Rubicon: The Shaping of India's New Foreign Policy (Viking, New Delhi, 2003) عبارة استعرتها من:

الكتاب يقدم تقويماً متوازناً للسياسة الهندية الخارجية في حقبة ما بعد عدم الانحياز.

6- Cohen, India: Emerging Power, p. 86:انظر.

7- National Security Archives: (http://www.gwu.edu/~nsarchiv/news/20050629/).

8-(http://www.redirf.com/news/2002/may/30war2.htm).

9-(http://www.infopak.gov.pk/President_Addresses/presidential_addresses_index.htm).

10- Farhan Bokhari and Edward Luce, Financial Times, 'We Want Peace, but with Honour - Musharraf, 28 May 2002:انظر

11-James Kynge and Edward Luce, 'India and China Let Trade Take the Sting out of Tensions', Financial Times, 24 October 2003.

12-Ibid.

13-Perkovitch, India's Nuclear Bomb, pp. 442 - 3:انظر .

14-Richard McGregor and Edward Luce, 'A Share of Spoils: Beijing and New Delhi Get Mutual Benefits from Growing Trade', Financial Times, 24 February 2005:انظر.




@Ahmedyassin90

الفصل الثامن

الهند الجديدة، الهند القديمة

الطبيعة متعددة الطبقات للحداثة الهندية

«لا توجد فكرة فكر فيها مفكر في الغرب أو الشرق ليست ناشطة في ذهن أحد الهنود».

إي. بي. ثومبسون

بطاقة التعريف التي يحملها الموظف جيمس بول تحمل رقم «4844». بالنسبة لزملاء بول، يشير رقم الموظف البالغ من العمر تسعة وعشرين عاماً إلى أنه من بين أول بضعة آلاف من المحظوظين الذين حصلوا على عمل في «إنفوسيس»، أشهر شركة برمجيات في الهند. وظف جيمس عام 1998، حين بدأت الشركة تفوز بعقود ضخمة لمسح أنظمة الحواسيب الغربية بحثاً عن «بقة الحاسوب» المعروفة باسم «Y2K» التي أثارت مخاوف واسعة آنذاك. خشي الموظفون في «إنفوسيس» أن يصل ازدهار نشاط الشركة إلى نهايته مع بداية الألفية الجديدة. لكنه تسارع بدلاً من ذلك. ولم يتأثر قطاع البرمجيات في الهند حين انفجرت فقاعة شركات الـ «دوت كوم» عام 2001. وبحلول عام 2006، توسعت شركة «إنفوسيس» عشرة أضعاف مقارنة بحجمها حين وظفت جيمس لتفاخر بقوة عاملة يبلغ عديدها خمسين ألفاً. وبالمثل تضاعف راتب جيمس - الذي يرأس وحدة مؤلفة من ألف وخمسمئة موظف في مقر الشركة في بنغالور، ويمضي نصف وقته على الأقل في زيارة عملاء في أماكن مثل هيوستن وباريس وسولت ليك سيتي - أكثر من عشر مرات ليبلغ خمسين ألف دولار في السنة، وهو مبلغ ضخم، نظراً لانخفاض تكاليف المعيشة في الهند. لكن جيمس ليس ضمن الفئة المحظوظة جداً من موظفي الشركة. فبسبب خطة منح

الموظفين أسهماً بأسعار تفضيلية في المرحلة المبكرة من تأسيس الشركة قبل انضمامه بقليل، فإن كل موظف يحمل رقماً أقل من «1000» قد أصبح مليونيراً. وبالنسبة لشركة لم يسمع بها سوى قلة من الناس عام 1995، فإن صنع ثروة من لاشيء وبهذا الحجم الضخم كان أمراً غير عادي. يمكن رواية قصص مشابهة عن شركات هندية أخرى في ميدان تقانة المعلومات. على سبيل المثال، يعد عظيم بريمجي، مؤسس شركة «ويبرو»، أحد أغنى الأغنياء في العالم. «نتلقى أكثر من مليون طلب توظيف سنوياً. وهذا يجعل قسم الموارد البشرية مشغولاً على الدوام»، مثلما قال نآندان نيليكاني، كبير المديرين التنفيذيين والشريك المؤسس لشركة «إنفوسيس»، الذي يقارب بريمجي في الثراء.

هنالك جانب آخر لقصة تقانة المعلومات الهندية تعد من بعض النواحي أكثر ثورية من المال: القطاع يعتمد على المواهب والكفاءات والمؤهلات. فإذا زار أحد سكان المريخ أكبر الشركات الهندية في أوائل التسعينيات وأجرى إحصاء سريعاً لأصحاب الياقات البيضاء في إداراتها فسيجد أن أغلبيتهم الساحقة تنتمي إلى الطبقة العليا الحضرية. لكنه سيرى اليوم صورة أكثر تنوعاً. فصحيح أن أفراد الطبقات العليا ما يزالون أغلبية في شركات تقانة المعلومات وغيرها من شركات الاقتصاد الجديد، لكنهم أقل عدداً من الصناعات الراسخة. الهند تتوافق مع الحداثة بطريقتها الخاصة الغريبة. صحيح أن ممارسة الاعتماد على الكفاءة والمؤهلات لم تنتشر حتى الآن على نطاق واسع، لكنها تتلقى على الأقل دعماً لفظياً وامتداحاً شفاهياً على نطاق واسع. وثمة تغييرات حقيقية في عالم المال والأعمال والتجارة. وهناك نسبة كبيرة من أكبر ثلاثين شركة في الهند تعمل في ميدان تقانة المعلومات، لم يكن يسمع بها أحد قبل سنوات قليلة. «لا نستطيع اتباع ثقافة (الوظائف للرجال) التقليدية. علينا البقاء في صناعة عالمية على درجة عالية من التنافس. والمعيار الوحيد هو اختيار أفضل الكفاءات والمواهب»، كما قال لي نيليكاني.

يوفر مركز شركة «إنفوسيس» في بنغالور، الذي يشابه أي مركز شركة في وادي السيليكون في تصميم المباني والمساحات الخضراء، الرعايةَ النهارية، ومتجراً داخلياً (سوبر ماركت)، وصالة للتمرينات الرياضية، وخدمات غسيل وتنظيف الملابس، ومرافق ترفيهية واستجمامية لعائلات الموظفين. ويبلغ عدد الموظفات فيه عشرات آلاف. وخارج

كل مبنى هنالك دراجات للموظفين يركبونها للتنقل بين مباني المجمع الذي يمتد على مساحة 40 فداناً. هنالك تجمعات من المظلات الملونة أمام كل باب خارجي. ويبدو المكان أشبه بمنتجع يقضي فيه الأثرياء الذين ينادون بإلغاء الحكومات عطلة نهاية الأسبوع منه بمقر شركة عالمية مزدهرة. «في عطلة نهاية الأسبوع يبدو هذا المكان مثل مخيم للعطلات. حيث نقيم مناسبات عديدة، مثل (احضر أولادك إلى العمل) أو حتى (احضر والديك إلى العمل). لكننا نعمل بجد ودأب أيضاً، وربما العمل بهذا الجد والدأب سببه هذه البيئة»، على حد تعبير جيمس بول.

للحصول على وظيفة في «إنفوسيس»، كان على جيمس أن يبذل جهداً مضاعفاً. قضيت نهاراً جالساً معه في غرفته الصغيرة ضمن المكتب الواسع المفتوح الذي يميز شركات البرمجيات. فوق طاولته هناك لوحة كتب عليها. «موقف خاص لجيمس حصراً. السيارات الأخرى كلها ستسحب من المكان!». يرأس جيمس وحدة التصديق، التي تتولى إجراء اختبارات الجهد على أنظمة برمجيات الشركات العميلة، ومعظمها من شركات الاتصالات العالمية العملاقة. ولكي تطور «إنفوسيس» أنظمة البرمجيات الدقيقة والداخلية لعملائها، عليها أن تعرف تفاصيل النشاط التجاري. ومن المحتم أن تنتقل الشركة إلى مجال الاستشارة، حيث تتضاعف الرسوم والأجور مقارنة بمكاسب أداء المهمات الميكانيكية لصيانة أو تصليح رموز البرمجيات الأساسية. ولا تعاني شركات البرمجيات الغربية وحدها حدة المنافسة الهندية: فشركات الاستشارات الكبرى، مثل «برايس ووترهاوس كوبر» و«أكسينتشر»، تتعرض للتهديد أيضاً. قال جيمس: «من أجل التفوق في مجال البرمجيات، عليك أن تفهم أكثر من مجرد البرمجيات».

ولد جيمس في عائلة مسيحية من الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى في ولاية كيرالا. وكان أول فرد في أسرته يحصل على عمل خارج الولاية. والداه مدرسان. وجداه يعملان في زراعة الرز ولا يكاد ما يكسبانه يكفي لتلبية الحاجات الأساسية. التحق جيمس بمدرسة محلية، ثم أتاه الحظ السعيد عام 1992. أو بالأحرى صنع حظه بيديه. فقد تقدم بطلب انتساب إلى المعهد الهندي للتكنولوجيا في مومباي وهو معهد للنخبة من الطلاب (هناك

خمسة معاهد مماثلة) وقبل طلبه. كان عليه أداء ثلاثة امتحانات دخول مدة كل منها أربع ساعات. ونال المرتبة 637 من بين مئة ألف طالب أدوا الامتحانات. قال: «كانت تلك هي اللحظة الكبرى. كان علي أن أشرح الأمر لوالدي، اللذين لم يفهما حجم الفرصة الضخمة التي سنحت». اقتنع الوالدان وحصلا على قرض لدفع رسوم الدراسة، التي بلغت آنذاك 5000 روبية (120 دولاراً). والآن يكسب جيمس أكثر من هذا المبلغ كل يوم. وكثيراً ما يسافر بالطائرة لزيارة كيرالا في عطلة نهاية الأسبوع للقاء أسرته، أو يتوقف هناك وهو في طريق العودة من الولايات المتحدة. «أعرض أمام والدي صوراً لبرج إيفل أو شلالات نياغارا، فتبدو عليهما أمارات السعادة. لكنهما لا يعرفان بالضبط أين تقع هذه المعالم السياحية. ويكتفيان بالشعور بأنني متفوق في عملي». وهو يرسل لهما طبعاً بعضاً من المال الذي يكسبه. وشقيقه الأصغر يعمل في محطة سي إن بي سي التلفزيونية التجارية الأمريكية في مومباي.

هناك عدد متزايد من زملاء جيمس في العمل أتوا من عائلات متواضعة. وأحدث حظهم السعيد تغيراً واسعاً في القيم. زوجة جيمس، سيندو، هندوسية من طبقة ناير العليا في كيرالا. وفيما يتعلق بالعائلتين كلتيهما، كان الزفاف لحظة تغيير مفاجئة: «في البداية ظهرت شكوك وتردد لأننا نتزوج عادة -في الأسرة- من طائفة المسيحيين اليعاقبة [طائفة جيمس]. حاولت والدتي تزويجي من فتاة من الطائفة، لكنني لم أعجب بالفتيات اللاتي اختارتهن. ثم أدركت هي ووالدي أن سيندو هي الفتاة التي سأتزوجها على كل حال، ولذلك وافقا عليها. أقمنا حفلة زفاف في كنيسة في كيرالا، ثم عدنا إلى بنغالور وتزوجنا في المعبد». وأشار جيمس إلى أن نسبة كبيرة من العاملين في شركة إنفوسيس متزوجون من طبقات أو ديانات أخرى. وهذا أمر غير عادي في الهند إلى الآن، لكن في قطاع تقانة المعلومات أصبح روتينياً. «في العطل عند نهاية كل أسبوع يبدو أن هناك حفل زفاف لزميل في إنفوسيس وكثيراً ما تكون الزيجات مختلطة بين الطبقات والطوائف. لا يتعجب أحد. فهو أمر عادي»، كما قال جيمس. ومن اللافت أن الزواج المختلط بين الطبقات ليس شائعاً إلى هذا الحد بين الموظفين الهنود العاملين في شركات البرمجيات

في الولايات المتحدة. فـ «المشاعر القومية» في المهجر أكثر محافظة منها في الوطن [1].

مريم رام مسيحية، مثل جيمس، من كيرالا، لكنها تملك شركة في تشيناي، وتنتمي إلى عائلة موسرة. وشركتها -«تي إن كيو»- تنضد وتنسق وترتب وتحرر أعقد المجلات العلمية في العالم، وغيرها من المطبوعات الأكاديمية غير العلمية. أما أكبر عميل لها فهو دار النشر الهولندية ريد إلسفيير. بدأت مريم من الصفر عام 1998 بخمسة عشر موظفاً؛ والآن يبلغ عدد موظفيها ستمئة. في عام 2005، أنتجت الشركة 300 ألف صفحة؛ وهدفها بلوغ مليون صفحة في السنة. وبغض النظر عن بعض دور النشر التابعة للجامعات الأمريكية، التي مازالت تميل إلى القيام بعملية التحرير داخل الدار، فإن مريم ومنافسيها يستولون على عمل المجلات الأكاديمية الذي كان يتم في المجلات ذاتها في أوروبة وغيرها. شركة مريم تحرر الصفحة بثلاثة دولارات، في حين تبلغ التكلفة في أوروبة عشرة دولارات.

ما يزال بعض الأجانب يعتقدون أن الإنتاج المنقول إلى الهند عمل تكراري، لكن موظفي شركة مريم يجب أن يحملوا شهادة الدراسات العليا على الأقل في مجال عملهم. وقرابة عشر موظفيها يحملون درجة الدكتوراه. وهناك مطبوعات مثل «سيل»، و«تيتراهايدرون»، و«سيمانتيك توداي»، و«ميديفل هيستوري» و«بوليمر»، موضوعة على الرفوف في مكاتب مقر الشركة الرئيس، الواقع في حي مشجر في تشيناي. لا ترى مريم، المرأة الخمسينية اللبقة والفصيحة والبليغة، تهديدات كثيرة تلوح في الأفق. فالعثور على خريجين من الكليات العلمية الذين يتحدثون الإنكليزية لا يعد مشكلة في تشيناي. «في الصين لا يتكلمون الإنكليزية. والفلبين متخلفة في العلوم، وفي أيرلندا التكاليف باهظة الآن-العمل كله تقريباً يأتي إلى الهند. هذا مجرد بداية. إذ لا يوجد قانون يحصرنا ضمن نطاق المجلات العلمية. وفيما يتعلق بالصحف والمجلات، أود تحرير وإعداد إحدى الصحف أو المجلات الغربية المرموقة»، حسبما قالت مريم.

يبدو نموذج النشاط التجاري مزدهراً، ومازالت الهند في مراحل مبكرة نسبياً من ثورة نقل الخدمات إلى الخارج. هنالك كثير من المهمات والوظائف الأخرى، التي تتطلب درجة مرتفعة ومنخفضة من المهارة، يمكن القيام بها عن بعد في أماكن مثل الهند

بنصف السعر أو أقل مقارنة بالتكلفة في الغرب. لكن التغيرات الاجتماعية في عالم مريم تحدث تأثيرات ثورية جذرية. إذ توظف مريم النساء كلما أمكن –نصف قوتها العاملة من النساء– وتفضل الموظفين من الطبقات الدنيا وغيرها من الأقليات. «النساء أفضل من الرجال في الإعداد والتحرير، وأكثر إدراكاً للتفاصيل» كما قالت. تحدثت مع كثير من موظفاتها، وتبين أن كلاً منهن، باستثناء واحدة بدأت العمل للتو، تكسب من المال أكثر من أبيها. معظمهن في منتصف العشرينيات من العمر، والغالبية هن أول نساء الأسرة اللاتي يعملن في القطاع النظامي. وبعض المتزوجات احتفظن بكنية الأسرة الأصلية، وهذا أمر غير عادي في الهند. مريم نفسها حالة نادرة، لأنها متزوجة مرتين. وزوجها الثاني، إن. رام، رئيس تحرير وصاحب صحيفة «ذي هندو» التي تحظى باحترام واسع النطاق. وهو أيضاً ماركسي. فالهند هي الهند. «قلة قليلة من الصديقات من بنات جيلي يعملن. ومعظمهن يجلسن في المنزل ولا يجدن ما يشغلهن»، كما قالت مريم.

النساء اللاتي تحدثت إليهن في شركة تي إن كيو تركن لدي انطباعين قويين. أولاً، تبين أنهن مهتمات جداً بتعليم أولادهن إلى أعلى مستوى، دون تفرقة بين صبيان وبنات. ثانياً، لم يعترضن على الأسئلة التي طرحتها وكان بعضها اقتحامياً وشخصياً. فالفضول فضيلة في الهند. قالت مهرون تانجور، الشابة المسلمة، حين سألتها هل تكتفي بطفل واحد: «لا مانع لدي من الحديث عن مثل هذه الأمور. أعتقد أنني سأناقش المسألة مع زوجي». والدتها التي تعيش في مدينة تانجور المقدسة في جنوب الهند، ترتدي البرقع وليست متعلمة. وأصر والدها على التزام والدتها الحجاب، لكنه لم يمانع في سفور ابنته وعملها مع الرجال. لماذا؟ قالت وهي تهز رأسها (على الطريقة السائدة في جنوب الهند) وكأن التناقض لم يخطر على بالها قط: «لا أدري. الأمر يختلف معي». زواجها تم بترتيب الأهل، لكنها أظهرت ازدواجية في المشاعر فيما يتعلق بترتيب زواج ابنها: «الأمر عائد له. أما المهم فهو أن يتعلم»، كما قالت. موظفة أخرى، بريا ريدي، أتت عائلتها أصلاً من ولاية أندرا براديش؛ والتقت بزوجها البرهمي التاميلي في أحد المكاتب الحكومية حين قدم الاثنان طلبين للحصول على رخصة سواقة. قالت: «كان حباً من أول نظرة. أعتقد أنني نسيت رخصة السواقة». والدة بريا ربة منزل، لكنها تأمل أن تصبح ابنتها مهنية.

بالنسبة لمريم، التي يعدها الموظفون مثل والدتهم، قد تكون دفاتر طلبياتها متخمة، لكنها قالت إن «عشقها» للعمل هو الذي يدفعها: «الأمر لا يتعلق بالمال فعلاً – فأنا لا أريد أن أكون أغنى ميتة في المقبرة. بل يتعلق بالمشاركة في الهند الجديدة التي تتيح فرصاً لم تتح للناس من قبل».

ومثل مريم وكثير من موظفيها، تبعد منظومة القيم التي يؤمن بها جيمس بول مليون ميل عن تلك السائدة حتى اليوم في معظم قرى الهند. ولا يكاد يمضي أسبوع دون أن تنشر الصحف خبر جريمة مروعة ارتكبت لدوافع طبقية. من أكثر الحالات المتعلقة بالعنف الطبقي شيوعاً في القرى محاولة شاب وشابة ينتميان إلى طبقتين مختلفتين الهرب معاً بقصد الزواج. وحين يقبض عليهما كثيراً ما تكون العقوبة القتل، وغالباً ما يرتكب الجريمة أفراد العائلتين. في بعض الأحيان يحرق العشاق؛ وفي أحيان أخرى تقطع أوصالهم بالسكاكين. ومع أن الظاهرة أكثر سوءاً وشيوعاً في شمال الهند إلا أن حوادث مشابهة وقعت في ولاية كارناتاكا. ومن الطبيعي أن تقلق جيمس مثل هذه الحوادث.

تحتل صورة «مؤسسة فن العيش» ومرشدها الروحي سري سري راڤي شانكار موقعاً بارزاً في غرفة جيمس الصغيرة في مكاتب شركة «إنفوسيس». فالمركز يبعد ساعة بالسيارة عن مجمع مباني الشركة. ألوك كيجريوال، رجل الأعمال المليونير وصاحب شركة «C2W.com» الذي عرفناه في الفصل الأول، تابع مخلص أيضاً لمؤسسة فن العيش. قال لي جيمس إن كثيراً من زملائه في شركة «إنفوسيس» يحضرون دروس راڤي شانكار المسائية. «معظمها جلسات تأمل وتمارين لتخفيض حدة الإجهاد والتوتر. لكنها روحانية أيضاً. نحن بحاجة إلى مزيد من التشبث بثقافتنا الهندية، وتحسين تقديرنا لذاتنا. على سبيل المثال، لا أعرف لماذا يشرب الهنود كوكاكولا في حين تنتج الهند عصير ليمون لذيذ الطعم يمكنهم تناوله». فهمت فكرته، لكن تساءلت لماذا اختار كوكاكولا وعد شربها خيانة للثقافة الهندية، وليس العمل -مثلاً- في شركة تستخدم في نشاطها اللغة الإنكليزية وتقدم خدماتها لعملاء غربيين. بدا جيمس غارقاً في التفكير، ثم قال: «في نهاية المطاف، أود العمل لمصلحة الفقراء في القرى. شكلنا جماعة في الشركة مهمتها

مساعدة النساء في القرى على تعلم صنع السلال. يوماً ما أريد أن أخصص وقتي كله لهذه المهمة».

حين راجعت ملاحظاتي عن حديثنا فيما بعد، فوجئت بأن جيمس كان -من جوانب عديدة- ممثلاً نموذجياً للجيل الجديد من الطبقة الوسطى الهندية - التي يتمتع أفرادها بدرجة عالية من المهارة والغنى والنظرة العالمية والانسجام مع الآخرين من مختلف الديانات والطبقات. في الوقت ذاته، تحدث كثيراً عن الحاجة إلى حماية الثقافة الهندية من الجوانب الأقل جاذبية برأيه للثقافة المعولمة - تفكك الأسرة، وعدم احترام كبار السن، والإفراط في النزعة الاستهلاكية، والتخلي عن القيم الدينية، وعبادة المال. كثير من الهنود يعدون الرأي القائل إن القيم الأخلاقية التقليدية للهند أفضل من القيم الأخلاقية الغربية، جزءاً من حكمتهم التقليدية. وهذا يبرز توكيداً هادئاً لكن مشبوب العاطفة لمعظم ما قاله جيمس. «أعتقد جازماً أن علينا حماية ثقافة الهند ومبادئها الأخلاقية. فبسبب الاستعمار دُفعنا إلى الشعور بالخجل من تقاليدنا التراثية. الآن نحن مستقلون ولم يعد لدينا ذريعة تبريرية. مصيرنا بين أيدينا»، كما قال جيمس.

في بعض الأحيان يبدو أسلوب الحياة الحديث في الهند مجرد طبقة أخرى متوضعة على طبقات قديمة، والحداثة مجرد إضافة إلى ما هو موجود فعلاً. يميل معظم الأوروبيين إلى التفكير بالحداثة بوصفها انتصاراً يتوج أسلوب الحياة العلماني: يتقلص عدد الذين يذهبون إلى الكنيسة بالتدريج، ويصبح الدين ممارسة للأقلية في أوقات الفراغ ومحصورة ضمن نطاق حياة المتعبدين الخاصة. لقد تحول الدين إلى فرع من فروع صناعة التراث، يحتفى به بسبب ما يتصل به من فنون العمارة والتاريخ لا نتيجة صلته الوثيقة بالحاضر. انطبق ذلك كله على معظم بلدان أوروبة في الأجيال القليلة الماضية. وفي استطلاعات الرأي اليوم، تعترف الأغلبية الساحقة من الأوروبيين إما بعدم الإيمان بالله، أو اتباع مذهب اللاأدرية. في أوروبة الماضي هو الماضي. لكن الماضي في الهند هو المستقبل أيضاً من جوانب عديدة.

لم تعد أوروبة المعيار العالمي الشامل التي تقيس المجتمعات الأخرى تقدمها وفقاً له. فيما يتعلق بالهند، تبدو الولايات المتحدة أقرب وأكثر صلة. إذ لم تعان الهند ولا الولايات المتحدة ما عانته أوروبة تاريخياً من الدين المفروض بالقوة من الدولة، باستثناء شكل اسمي (في حالة الولايات المتحدة) فرضته كنيسة إنكلترا قبل عام 1776. ونتيجة لذلك، يمتلك المجتمعان كلاهما تراثاً تقليدياً من الطوائف والملل والنحل الدينية المتعايشة والمتنافسة أحياناً في المجتمع المدني دون الاستفادة من رعاية الدولة أو المعاناة من اضطهادها. لقد أدت الطبيعة الاستبدادية للكنيسة الكاثوليكية في أوروبة إلى هجوم معاكس استبدادي ومطلق هو الآخر، أخذ أولاً شكل البروتستانتية لكنه تحول فيما بعد إلى صيغة إلحادية ومناهضة للأكليروس. تشترك الهند في قلة قليلة من هذه الدوافع لأن لها تاريخاً مختلفاً اختلافاً جذرياً. فماضيها مستمر وظاهر في حاضرها. وفي المناسبات القليلة في التاريخ الهندي حين حاولت الدولة الدعوة إلى دينها تلاشى جهدها بسرعة أو استفز ردة فعل عنيفة أجبرتها على التراجع.

على سبيل المثال، فرض الإمبراطور المغولي أورانغزيب في القرن السابع عشر الجزية على أهل الذمة، الذين مثلوا أغلبية السكان. وكان ذلك مخالفاً للتقاليد التراثية المسكونية (الجامعة للديانات كلها) التي اتبعها أسلافه. فكثير من حكام الهند المسلمين أظهروا احتراماً لتقاليد الهنود غير المسلمين وعاداتهم. فمثلاً، ترجم دارا شيكوه شقيق أورانغزيب (الذي قتله لأنه نافسه على العرش) الأوبانيشاد (سلسلة من الكراسات الفلسفية المتعلقة بالديانة الهندوسية) إلى الفارسية[2]. أما والد جد أورانغزيب، أكبر، فقد حاول دمج الإسلام والهندوسية وغيرهما من العقائد في دين جديد دعاه «الدين الإلهي»، لكن دون أن يحقق نجاحاً يذكر. ويزعم المتشددون الهندوس أن المسلمين المعادين للصور والرموز الدينية والأماكن المقدسة غير الإسلامية دمروا ثلاثين ألف معبد، لكن الباحثين المعتمدين لم يتمكنوا من إثبات سوى جزء يسير من هذا الرقم[3]. وحتى في هذه الحالة، كانت المعابد التي دمرت مرتبطة عادة بالأسرة الحاكمة التي انتهى حكمها[4]. وهذا تقليد اتبعته الأسر الحاكمة الهندوسية الجديدة بحذافيره. وبالمقابل،

تركت الجيوش التركية الإسلامية معابد كاجوراهو الإباحية الفاضحة في وسط الهند سليمة كما هي لأن أسرة كانديلا الحاكمة التي بنتها فرت من البلاد * .

كثيراً ما استخدم الحكام المسلمون الرموز الهندوسية لشرعنة حكمهم أمام الشعب. على سبيل المثال، نقل محمد بن توغلاك، الذي حكمت أسرته دلهي، الماء من نهر الغانج، أقدس نهر لدى الهندوس، إلى داولاتاباد في الجنوب، حين بنى عاصمة جديدة عام 1327[5]. والنقوش المعاصرة لا تحدد البيت الملكي بواسطة الدين بل عبر اللغة (التركية، أو الفارسية، أو الأفغانية). وكان من الشائع أيضاً في الأسر الحاكمة المسلمة أن تعمل على ترميم المعابد الشهيرة وإصلاحها وصيانتها. على سبيل المثال، جرى ترميم معبد جاغاناث الشهير في بوري في أوريسا أثناء الحقبة المغولية. وبسبب نفور أورانغزيب السافر من الهندوسية، ولأنه حاول توسيع حكمه ليشمل مناطق جنوب الهند، زرع بذرة تفكك الإمبراطورية المغولية وانهيارها. وحين استشعر أحد أبنائه ذلك، انضم إلى الثورة التي قادها ضده القادة الهندوس (من طبقة المحاربين). أما الفراغ الذي نجم عن انحطاط الإمبراطورية المغولية وضعفها فقد ملؤه البريطانيون بالتدريج.

تعلم البريطانيون من أخطائهم وعرفوا أن الانحياز الديني في الهند يمكن أن يفرز نتائج عكسية خطرة. وهذا أحد الأسباب الذي جعل نسبة المسيحيين الهنود لا تتجاوز 3% عام 1947 بعد أكثر من مئتي سنة من الحكم البريطاني (ومعظم هؤلاء أتوا من طوائف اعتنقت المسيحية قبل وقت طويل من بداية الحكم البريطاني). على عكس ما حدث في فيتنام، حيث كان ثلث الفيتناميين تقريباً يعتنقون الديانة المسيحية حين غادر الفرنسيون البلاد عام 1954، بعد أقل من قرن من استعمارهم لها. تساهل البريطانيون مع النشاط التبشيري المسيحي في الهند وقدموا الرعاية له أحياناً في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وإن لم يحقق نجاحاً كبيراً. ومع ذلك فإن

* معظم الكتيب الإرشادي الهندوسي التقليدي (كاما سوترا) الذي يوضح أوضاع الجماع الجنسي، منقوش على الجدران الخارجية للمعابد. في حين تلعب الأشكال الجنسية الأخرى، ومنها صور للخيول، أدواراً ثانوية على هذه المنحوتات الحجرية الفريدة من القرن الرابع عشر.

الجمعيات التبشيرية البروتستانتية اعتقدت أنها قادرة على انتشال «الوثنيين من عبدة الأصنام» من جهلهم بالجملة* .

بعد عام 1857، غيّر الحكم البريطاني في الهند سياسته من الدعم الفاتر للبعثات التبشيرية إلى رفضها صراحة. وعديد من المتمردين الذين شاركوا في «العصيان»، خصوصاً الجنود البرهميين من المقاطعات المتحدة، زعموا أنهم استفزوا بالشائعات التي انتشرت وقالت إن عليهم استخدام نوع جديد من الرصاص المشحم بدهن البقر. شائعات مماثلة عن دهن الخنزير ألهبت مشاعر الجنود المسلمين. وسبق الانتفاضة أقاويل انتشرت على نطاق واسع في الأفواج العسكرية وتحدثت عن خطط بريطانية رسمية لإجبار الهند على اعتناق المسيحية. لم تتأكد هذه الشائعات، لكن ما من شك في أن كثيراً من الجماعات التبشيرية البروتستانتية عاملت الهنود والثقافة الهندية بطريقة استفزت مشاعر السخط والاستياء هذه. وهكذا، اختار البريطانيون بعد قمع العصيان توكيد استمرارا حكمهم ضمن التاريخ الهندي عبر إحياء عديد من الجوانب والملامح الطقسية للمغول، ونقل العاصمة في نهاية المطاف إلى دلهي (من كالكوتا).

حتى شكل العبادة في عديد من الطوائف المسيحية والإسلامية في الهند اليوم، يبدو أكثر انتقائية وتسامحاً من ذلك الذي يمارسه إخوانهم في الدين في معظم أرجاء العالم الأخرى. ولهذا مضامين إيجابية ومقتضيات سلبية في آن. على الجانب الإيجابي، تُستمد النزعة إلى قبول فكرة وجود سبل متعددة إلى الله من التراث الهندي الطويل القائم على التسامح بين الأديان. أما على الجانب السلبي فإن الطبقات مازالت تقوم بدور مهم في تقسيم الأبرشيات المسيحية (والطوائف الإسلامية) وفقاً لديانة الميلاد. زار سومرست موم ذات مرة مستعمرة غوا البرتغالية (في عام 1961 عيل صبر نهرو من البرتغاليين وضم القطاع إلى الهند). وعقد صداقة مع راهب كاثوليكي، اعتنق أسلافه الكاثوليكية

* ما زالت بعض الجمعيات البروتستانتية الغربية تعتقد بضرورة هداية الهند إلى المسيحية. أما الأساليب –التي عدها كثير من المراقبين مهينة ثقافياً– التي استخدمتها مختلف الجماعات التبشرية المعمدانية في المناطق القبلية في الهند وفي الولايات الشمالية الشرقية، فتبقى محل جدل خلافي. والجدير بالذكر أن فيريير إلوين، الذي عينه نهرو مسؤولاً عن مناطق شمال شرق الهند، وصف المعمدانيين بأنهم «مسيحيو منظمة المتطوعين الوطنيين»، وكانت له أسبابه الوجيهة في ذلك.

بواسطة البرتغاليين. وكتب يقول: «شعرت أنه ما يزال فيداني [ينتمي إلى الهندوسية التقليدية]، على الرغم من أربعمئة سنة من الكاثوليكية وراءه»[6]. في عام 2004، زرت أنا وزوجتي منزل كاتبة كاثوليكية معروفة من غوا لتناول الشاي. كانت قد انتهت للتو من تجديد بيت أسلافها الجميل، الذي بني على الطراز البرهمي التقليدي الشائع في المنطقة. سألتها بسذاجة هل تجري أي دماء برتغالية في أسرتها. فقالت: «لا أبداً. فأسرتي برهمية».

وفقاً للتقديرات، فإن زهاء 70% من المسيحيين الهنود أتوا من الطبقات الدنيا أو من أصول قبلية [7]. وعلى وجه العموم، لا يسمح لهم بنسيان جذورهم. ويعود جزء من السبب إلى أن اعتناق المسيحية (والإسلام) حدث بصورة جماعية، حيث تتحول إلى الدين الجديد طبقة فرعية برمتها، لا بشكل فردي. وبدلاً من النجاة من إسار الطبقة، تضاف إلى هؤلاء لاحقة تدل على طبقتهم: «المسيحيون الداليت» أو «المسلمون الداليت». في مناطق الهند الحضرية، أصبحت هذه التصنيفات أقل أهمية، لكن معظم الأقليات لم تنضم بعد إلى الطبقات الوسطى الحضرية. في كل طائفة مسيحية تقريباً تنتمي قمة الهرم الكنسي إلى الطبقة العليا. في ولاية تاميل نادو، أظهرت دراسة أجريت حديثاً أن 63% من الكاثوليك هم من الطبقات الدنيا، في حين لا يتجاوز عدد الرهبان الكاثوليك الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا 3% [8]. وبالمثل، تفرض قواعد الطبقة العليا المتعلقة بالتنجيس والتلوث حظر دخول النساء المسيحيات إلى الكنيسة أثناء الحيض أو النفاس. وفي حالات عديدة، حتى في غوا، تخصص للكاثوليك الداليت كنائس مستقلة ومقابر منفصلة. كان سومرست موم على صواب فيما يبدو.

يجب البحث عن النزعات والاتجاهات التقدمية فيما يتعلق بالطبقات داخل الهندوسية، وذلك على الرغم مما يحدث على الساحة السياسية. ومع زيادة السكان الحضر في الهند وانتشار التقانة الجديدة، مثل التلفزيون والإنترنت، وبدء تأثيرها في أشكال العبادة، تصبح الهندوسية أقل انقساماً وتشظياً. فعبر طرق عديدة -ولأول مرة في تاريخها- تتحول الهندوسية إلى دين جماهيري موحد. على سبيل المثال، تحتفل الطبقات كلها في شمال الهند الآن بيوم «كاروا شاوث»، حيث تصوم الزوجات فيه

لأزواجهن تعبيراً عن حبهن وإخلاصهن، وعيد «راخي»، حيث تربط الأخت خيطاً حول معصم أخيها لتنقل إليه حبها (كلا العيدين من المهرجانات التقليدية للطبقة العليا في شمال الهند). وكثير من الطبقات الدنيا تحاكي الطبقات العليا عبر الاحتفال بطقوس وصول الأبناء إلى سن البلوغ، حيث يربط خيط مقدس على معاصمهم قبل سن الحلم. ويعد البراهمة هذا الاحتفال مولداً ثانياً، ولهذا السبب يقال أحياناً إن أفراد الطبقات العليا «ولدوا مرتين». إضافة إلى ذلك كله، هنالك الآن كثير من الرهبان الذين لا ينتمون إلى طبقة البراهمة.

ونتيجة لذلك، تتحول الهندوسية -أو على الأقل الهندوسية التي تمارس في المدن- إلى دين معياري (موحد). كثيراً ما علق الأجانب على العمارة الفريدة للمعبد الهندوسي التقليدي. فخلافاً لمعظم الديانات الأخرى، يفتقد المساحة العامة التي يتجمع فيها المتعبدون. لأن الهندوسية التقليدية لا تسمح باجتماع المصلين والمتعبدين معاً: فهي ديانة طبقات مختلفة. والمعبد الهندوسي المعياري ليس له سوى غرفة داخلية صغيرة، أو قدس الأقداس، حيث يقبع الإله، وهي مفتوحة للطبقات المؤهلة فقط. لكن المعابد الجديدة للطوائف الهندوسية الحضرية المتنامية، مثل طائفة سوامين، أو حركات الإصلاح الديني التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر («نهضة البنغال»)، مثل راماكريشنا، بنيت مع مساحات مفتوحة وواسعة ليتعبد الناس جماعياً. فضلاً عن ذلك، يمكن للناس الآن بمجرد فتح جهاز التلفزيون أن يتعبدوا كأنهم جماعة مؤمنة واحدة. ففي العقد الأخير شهدت الهند انتشاراً واسع النطاق للمعادل الهندي لمحطات «التبشير التلفزيوني» الكبلية الأمريكية. وخلافاً للعمارة الاستبعادية إذا جاز التعبير للمعابد، فإن «القنوات الدينية» استيعابية بصورة جريئة، لأن الهدف الرئيس هو مضاعفة عدد المشاهدين إلى أقصى حد. الهندوسية تعبر أيضاً الحدود بين الأقاليم والولايات. وأعياد مثل ديفالي وهولي، اللذين انحصر الاحتفال بهما تقليدياً في شمال الهند، يمتدان الآن ليشملا معظم أرجاء البلاد.

تساعد التقانة دون ريب في جعل الممارسة الدينية الهندوسية وطنية تعم البلاد كلها. فالهندوسية التي تحظى بالشعبية والانتشار في عموم الهند اليوم تأتي من التواريخ

القديمة للآلهة الشعبية، مثل شيفا ورام وكريشنا وفيشنو، التي كتبت بعد معظم النصوص الهندوسية الكلاسيكية بعدة قرون. كما أن الأعياد التي تحتفل بالآلهة الأقل منزلة، مثل هانومان (الإله القرد) وغانيش (إله نصفه فيل) تنتشر عبر أنحاء الهند*. ويتنامى أيضاً التيار الرئيس السائد من الهندوسية التي وصفها توماس مان بأنها «متاهة شاملة جامعة للحيوانات والبشر والآلهة»[9]. في الهند، الحداثة والدين يتقدمان معاً، يداً بيد في بعض الأحيان. صحيح أن ذلك ربما لا يتفق مع التوقعات البدهية (خصوصاً في نظر الأوروبيين)، لكن الاثنين لا يتناقضان.

من الأسباب التي تجعل كثيراً من أفراد النخبة المثقفة في الهند يشعرون بالتناقض والازدواجية تجاه بالحداثة، أن موجة الثروة الجديدة والتقانة الحديثة في السنوات الخمس عشرة الماضية فاقمت على ما يبدو بعض التقاليد غير المستساغة. ففي مناطق كبيرة من شمال وغرب الهند يتسع ما يسمى بـ«الفجوة الجنسية» بين الذكور والإناث بصورة حادة. إذ كان المعدل الوسطي لولادات الإناث مقابل الذكور في الهند هو 945 إلى 1000 عام 1991. وبحلول عام 2001، تراجع إلى 927 إلى 1000 [10]. في بعض مناطق الهند، خصوصاً في الولايات الجنوبية، تبقى النسبة بين الجنسين متعادلة تقريباً. لكن في مناطق شمال غرب وشمال الهند انخفضت النسبة إلى معدلات تثير القلق: في غوجارات لا تتجاوز 900 أنثى لكل 1000 ذكر؛ في البنجاب تقل نسبة الإناث عن 800. المعدل في الغرب هو 1050 ذكر لكل 1000 أنثى[11]. تعد ولايتا البنجاب وغوجارات من أغنى الولايات الهندية وشهدت كل منهما أسرع زيادة في الدخل المتاح للإنفاق منذ بدأ الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينيات، لكنها سجلت أسرع انخفاض في عدد المواليد الإناث. نسب الإناث إلى الذكور في أفقر الولايات، مثل بيهار، تظل أفضل منها في أغناها، وشهدت تحسناً طفيفاً في السنوات القليلة الماضية. في مناطق عديدة من الهند، تمثل نسبة جنس المواليد مقياساً بشعاً ومرعباً للتقدم الاقتصادي. وعلى نحو مشابه، انتشرت عادة المهر

* الاحتفال السنوي الذي يطوف فيه موكب الإله غانيش في الشوارع قبل أن يغطس في البحر حديث العهد نسبياً، حيث بدأ عام 1905 على يد الزعيم القومي تيلاك. انطلق الاحتفال في مهاراشاترا، ويحظى بأكبر شعبية في مومباي، لكنه ينتشر إلى باقي أجزاء الهند.

على نطاق واسع في أغنى الولايات، حيث تطلب عائلة العريس «تعويضاً» ابتزازياً متزايداً عن عبء قبول أنثى في العائلة. وبالنسبة لكثير من أبناء الطبقة الوسطى الجديدة في الهند، تمثل البنت احتمالاً أكيداً لزيادة المصاريف والنفقات.

تسأل إحدى الدعايات التلفزيونية في ولاية غوجارات: «هل تقتل ابنتك؟». أطلق هذه الحملة الدعائية الجريئة أمارجيت سينغ، وزير الصحة في الولاية، الذي قال لي إنها أكثر المهمات التي أداها إثارة للهم والغم. فمن المحظور في الهند منذ عام 2001 إجراء فحص للمرأة الحامل لتحديد جنس الجنين. لكن لأن من غير العملي حظر إجراء فحص الحمل، فإن من المستحيل عملياً تطبيق القانون. ثمة إدانة واحدة فقط حتى الآن. لكن وفقاً للتقديرات فقد خسرت الهند أربعين إلى خمسين مليون أنثى من مواليدها. فالتخطيط بالأمواج فوق الصوتية زهيد التكلفة (150 روبية). في حين تكلف عملية الإجهاض 10 آلاف روبية. «بعض التراجع في نسبة الإناث سببه قدرة مزيد من الناس على إجراء فحوص تحديد جنس الجنين ودفع تكاليف عمليات الإجهاض»، كما قال أمارجيت سينغ. وأضاف: «ولذلك يرجح أن لدينا نسبة أقل من وفيات الأطفال ونسبة أعلى من قتل الأجنة». وعرض مخططاً بيانياً يظهر أكثر المناطق تضرراً في غوجارات. في بعض أجزاء الولاية، تقل النسبة عن 800 أنثى لكل 1000 ذكر. والعائلات في هذه المناطق «تستورد» الآن الفتيات من أجزاء أخرى من الهند لتزويج كل منهن إلى عدة أزواج في وقت واحد - في العادة يشترك في جماع العروس المنكودة ثلاثة أو أربعة أشقاء. والزوجات اللاتي يستوردن محرومات من أي مكانة أو احترام ويعاملن مثل العاهرات والبغايا. وهؤلاء يتخلصن دون شك من الجنين إن كان أنثى، مما يفاقم المشكلة. أمل سينغ بأن تتلاشى أزمة جنس المواليد في الولاية تدريجياً وذلك مع تكيف ذهنية الناس مع العالم الحديث: «الحل يكمن بتعليم الفتيات إلى أعلى مرحلة ممكنة. وهذا سيبدأ مع إدراك الناس بأن لبناتهم قيمة اقتصادية في الاقتصاد الحديث».

من الطبيعي أن تتفاقم المشكلة في القرى. فبالنسبة لمعظم القرويين تظل الفرص الاقتصادية والمرونة الاجتماعية التي يعرضها أسلوب الحياة الحضري والاقتصاد الجديد

احتمالاً بعيد المنال. فمازال الزواج المرتب مسبقاً والأمية الجهل هو المعيار السائد. وتشير التقديرات إلى أن معدل سن الزواج في الهند هو الأقل في العالم، حيث يظل زواج الأطفال مهيمناً ومنتشراً على نطاق واسع في الأرياف خصوصاً في الشمال. ووفقاً لأحد التقديرات فإن نسبة 15% من البنات في أفقر ولايات الهند الخمس يتزوجن في عمر العاشرة أو قبله[12]. ومن الواضح أن ذلك كله تقريباً يحدث في القرى. ونسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة في القرى تبلغ ضعف نسبتها في المدن.

مثلما رأينا في الفصل الثالث، تتنامى ظاهرة «السنسكرتة»، حيث تحاكي الطبقات الدنيا قيم الطبقات العليا وعاداتها. وكثير من الطبقات العليا عدت البنت تقليدياً عبئاً ثقيلاً واستنزافاً مالياً، لذلك تتفاقم المشكلة مع الحراك الارتقائي للطبقات الأخرى التي لم تمارس عادة المهر. «إنها توليفة مهلكة تجمع القيم القديمة والثروة الجديدة - خمر معتق في زجاجات جديدة»، على حد تعبير أمارجيت سينغ. كما أصبحت الطبقات الدنيا المرتقية أكثر مادية. واليوم، من الأمور العادية أن تطلب عائلة العريس سيارات، أو غسالات، أو حتى «البطاقة الخضراء» (رخصة إقامة وعمل تمنحها الحكومة الأمريكية) مهراً. وهذا يفسر النزعة الغريبة على ما يبدو لدى كتاب الأعمدة الصحفية الهنود إلى تحميل مسؤولية لعنة زيادة المواليد الذكور، ولعنة غلاء المهور (المتلازمتين) على عاتق القيم الاستهلاكية الغربية، وإن لم يوجد أي منهما في الغرب.

وبالمقابل، فإن معظم النخبة المتعلمة التي تنتمي إلى الطبقات العليا تخلت عموماً عن عادة المهر. فبناتها يذهبن إلى الجامعات، ولذلك أصبحن مستقلات مالياً. لكن هذا لا يصدق على الطبقات العليا كلها في أرجاء الهند كافة. على سبيل المثال، تعاني فرص البقاء للبنات اللاتي يولدن في طائفتي جاين ومارواري، وهما من النخب التجارية في غوجارات وغيرها، تدهوراً مستمراً. فأفراد طائفة الجاين، الذين يهيمنون على تجارة غوجارات، ملتزمون التزاماً صارماً بالطعام النباتي (الطائفة فرع من الهندوسية). ويمكن تمييز المتشددين والمتزمتين منهم على الفور من القناع القطني الأبيض الذي يضعونه على وجوههم لتوقي احتمال ابتلاع حشرة طائرة. في عام 2001، بلغ معدل

الإناث إلى الذكور في الطائفة 878 لكل ألف، وذلك وفقاً لأمارجيت سينغ. وبحلول عام 2003، انخفضت النسبة إلى 848 لكل ألف ذكر. «تخيل! هؤلاء الذين يتبعون ديناً يحرم عليهم إلحاق الأذى بذبابة أو بميكروب، يقتلون 15% من بناتهم [بالإجهاض]. كيف يمكن تفسير ذلك؟»، كما قال.

تعد ولاية غوجارات لغزاً محيراً. فعلى الصعيد الاقتصادي ربما تكون أكثر أجزاء الهند تأثراً بالعولمة. والملايين من سكانها لهم عائلات مقيمة في بريطانية والولايات المتحدة وغيرهما. لكن عند الحكم عليها وفقاً لنسبة الجنس، الذي يعد أفضل مقياس بالتأكيد، يبدو وضع المرأة في حالة من التدهور المتزايد سنة بعد أخرى. وعلى مستوى أكثر سطحية، مازال الفصل بين الجنسين أمراً روتينياً مألوفاً في حفلات العشاء مثلاً في غوجارات. حضرت عدة حفلات تعارف جلس فيها الرجال وقامت النساء بخدمتهم ثم انتظرن حتى فرغوا من طعامهم ليتناولن الفضلة. وفي إحدى الحفلات الهندية التي أقيمت في الفلبين، أصرت زوجتي (التي تنتمي إلى أسرة نصفها من غوجارات) على الانضمام إلى الرجال في غرفتهم المنفصلة. واتخذت أنا ذلك ذريعة للانضمام إلى النساء. أما الرجال فقد عدوا الأمر مكافأة مضاعفة.

تعد غوجارات أيضاً، مثلما رأينا في الفصل الرابع، أكثر الولايات تعصباً للهندوسية. من الاتهامات الموجهة إلى المسلمين أن الإسلام متحيز ضد المرأة. لكن معدل جنس المواليد في غوجارات أسوأ منه في كثير من البلدان الإسلامية، ومنها باكستان وبنغلاديش. ومن الصعب العثور على مقياس أفصح في التعبير عن التحيز الجنسي من التساهل مع الإجهاض الانتقائي الجماعي. رينوكا باتوا قابلة قانونية في أحمد أباد بولاية غوجارات، تركت وظيفتها في المستشفى لتعمل في جمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص، وهي نقابة عمالية ضخمة للنساء، يبلغ عدد أعضائها 600 ألف امرأة يعملن في القطاع غير الرسمي (وغير المنظم)، حيث يصنعن عيدان البخور والسجائر المحلية والأنسجة. تعلم النقابة عضواتها تقدير قيمة بناتهن. ومع أن الكل يعرف آراء باتوا، إلا أنها مازالت تتلقى اتصالات هاتفية من أشخاص يطلبون أن تدلهم على العيادات التي تجري عمليات

الإجهاض للتخلص من الأجنة الأنثوية. «تلقيت اتصالاً من حماة مارووارية [طبقة التجار القادمة أصلاً من ولاية راجستان] فاحشة الثراء منذ مدة. وبعد أن فكرت قليلاً أعطيتها رقم العيادة لأنني أعلم أن الكنة المسكينة سوف تعاني الأمرين إذا لم يسمح لها بالإجهاض. فأفراد هذه الطائفة حريصون بوجه خاص على إنجاب الأبناء الذكور ليرثوا تجارتهم من بعدهم». وكان العريس قد تلقى سيارة مرسيدس ورحلة إلى سويسرا مهراً للزواج من الشابة المسكينة التي كانت ستجري عملية الإجهاض.

اعترفت باتوا، المرأة الخمسينية المبتهجة ذات الضحكة الأوبرالية، قائلة: «الأمر صعب علي. فأنا أؤمن بحق المرأة في الإجهاض، لكن من المقلق معرفة الأسباب، والحموات عادة أسوأها. فقد كن ضحايا ذات يوم وأصبحت الآن مذنبات بممارسة ما تعرضن له». عانت باتوا، التي زينت غرفة الجلوس في منزلها بصورة مفرحة لكريشنا وهو يلعب مع العجلات تجسد الاحتفال بالمرحلة الشهوانية من حياة الإله الشاب، تجربة مباشرة لهذا التحيز ضد البنات. «في عام 1972، عندما ولدت ابنتي، جاءت حماتي إلى غرفتي في المستشفى وقالت: (لقد ولدت حجراً). وكأنني ارتكبت جريمة. لكنني لم أشعر بالذنب. وقال زوجي (لن أعصي والدي)، فطلقته. دفعت الثمن لأن المجتمع مازال لا يقبل المطلقات، لكن ذلك أفضل شيء فعلته في حياتي».

قالت باتوا إن الوضع يتحسن بالنسبة للجيل الجديد من النساء المتعلمات، وكثير منهن بدأن الدفاع عن أنفسهن، لكنهن مازلن أقلية في وجه حشود الطبقات الدنيا التي تحاكي عادات وقيم الطبقات العليا. «المجتمع ما يزال متحيزاً ضد المرأة. والتحيز الجنسي يؤدي مباشرة إلى تحديد جنس المواليد»، كما قالت. ثم عبرت عن ازدرائها للقيم الأخلاقية التقليدية، وشبهت الجنسانية (النشاط الجنسي) بكمية ثابتة من الماء: إذا انسدت قناة فلابد أن يجد الماء أخرى. «إذا قمعت مشاعر الجنسانية لدى المرأة فلن تمتع زوجها. لذلك سيبحث الزوج عن المتعة في مكان آخر. فأي أخلاق هذه؟». في هذه الأثناء، تتحول جنسانية المرأة المكبوتة إلى حب لابنها، وهذا سيفاقم استياءها من الكنة التي ستستولي في نهاية المطاف على حب ابنها وعاطفته. لا أستطيع إثبات ذلك كله بالدليل والبرهان، لكنه يستحق الذكر.

ويبدو المجتمع الهندي ككل أكثر تقبلاً لموضوع الجنس مقارنة بحاله في الماضي. لكن ذلك لا يعد بالضرورة مؤشراً على تمكين النساء. أصبحت أفلام بوليود السينمائية، التي صنعت دوماً أشهر المشاهد الراقصة في العالم، أكثر مجوناً في العقد الأخير. وفي كل يوم تحتشد الصحف بصور لراقصات مثيرات للغرائز الجنسية، كأولئك اللاتي يظهرن في أشد الرقصات إثارة في أفلام بوليود، دون أن يكون لها أي علاقة بموضوع الفيلم. وتروج الصحف والمجلات أيضاً فكرة أن الإباحية الجنسية هي الآن الأسلوب العادي لحياة الطبقات الوسطى. تحت أي ظرف يعد ذلك مقياساً مثيراً للجدل لاستقلالية المرأة. لكنه أيضاً أمر مبالغ فيه إلى حد بعيد. فالمجلات الجادة كما هو مفترض التي قادت هذه النزعة تستخدم منهجية استطلاعات الرأي التي تكون عادة مثار جدل وخلاف: معظمها لا يشمل أكثر من مئة أو مئتي شخص، من سكان المدن عادة ومن الناطقين بالإنكليزية عموماً. لكنها تظهر على أغلفتها عناوين مثل: «سبعة من كل عشرة من سكان دلهي يقولون إن الأفلام الإباحية مفيدة للجنس»[13]. والاستطلاع المفضل لدي ظهر في إحدى المجلات الرائدة عام 2005. فوفقاً للمجلة، لا تعرف سوى نسبة 27% من النساء نشوة الجماع. وفي الإطار المجاور قالت 47% من النساء إنهن خبرن نشوة الجماع عدة مرات[14].

استطلاعات الرأي هذه موارد ضرورية للمطبوعات في شتى أرجاء العالم، لكنها في الهند تكشف عن نزعة إلى الخلط بين المجتمع الخليع (المبالغ فيه) والمجتمع الليبرالي. لا بد أن تلتقي في الهند بشابة ترتدي أحدث الثياب، وتذهب إلى النوادي الليلية، وتواعد الشبان، مثل نظيراتها في الغرب تماماً. لكن حين تسألها هل تختار زوج المستقبل، تجيب عادة بأنها ستترك القرار إلى والديها. عالم الاجتماع ديبانكار غوبتا يدعو ذلك «التسمم بالغرب»[15]. ويعني به النزعة إلى تبني عادات الغرب الاستهلاكية والاعتقاد بأن هذا هو معنى الحداثة. وربما يكون هذا ما في الأمر. صحيح أن نسبة حمل المراهقات في الهند أقل منها في بلدان مثل بريطانية والولايات المتحدة. لكن الهوة الواسعة التي تفصل بين أساليب حياة الطبقات المستهلكة في الهند وقيمها وبين الطبقات الأخرى تؤدي إلى توتر اجتماعي يشبه برأي غوبتا المجتمع الإيراني تحت حكم الشاه في السبعينيات (مع أن غوبتا لا يتوقع بالتأكيد اندلاع ثورة في الهند).

تعرض بوليود والفروع الأخرى من صناعة السينما الهندية، مثل السينما الناطقة باللغة التاميلية، أدلة تفسيرية أكثر دقة لغموض موقف المجتمع من جنسانية المرأة. فالفيلم البوليودي النمطي عبارة عن خلطة من المداعبات الراقصة البديعة، التي تعجب جمهور الرجال، وخاتمة محافظة توافق عليها الأمهات والزوجات. من أشهر الأفلام التي حققت أعلى المبيعات في شباك التذاكر فيلم «قلبي يريد»، الذي يظهر شاباً يقع في غرام مطلقة تكبره في العمر. ومعظم الأحداث والمشاهد المثيرة للغرائز وقعت قبل أن تمرض وتموت. ليختتم البطل الفيلم مع شابة في مثل عمره. ولأن الفيلم يتعاطف مع المطلقة فقد احتفى به المشاهدون لأنه يكسر أحد المحرمات في المجتمع الهندي.

ثمة فيلم آخر (ليس كلاسيكياً إلى هذا الحد) عنوانه «صديقة حميمة»، استفز دون سبب مقنع مشاعر الجماعات الهندوسية اليمينية التي دعت إلى مقاطعته في أرجاء الهند كافة. تدور قصة الفيلم حول امرأة سحاقية تمضي وقت فراغها في توجيه الضربات إلى الرجال في جلسات تدريبية على رياضة الركل واللكم، وتغوي صديقتها المدمنة على الكحول التي لا تشك بأمرها. لكن خطيب الصديقة الذي يتمتع بأخلاق قويمة أدرك شذوذ المرأة فواجهها في عراك عنيف كاد يقتل فيه، لكنه انتصر في نهاية المطاف. ليظهر المشهد الأخير الزوجين الهندوسيين التقليديين يزوران قبر المرأة السحاقية (المسيحية). لا تعد السيناريوهات المنطقية المقنعة من علامات بوليود المميزة. «بوليود خبيرة في جمع النقيضين: الاحتفاظ بالكعكة والتهامها. فهي تظهر بعض الواقعية لكنها في النهاية تعارض السلوك الواقعي».

تتوقع الهند من ممثلاتها أن يكن مثيرات جنسياً ومحافظات في آن معاً. وحين تتزوج ممثلة شهيرة ينتظر منها أن تعتزل المهنة. وهذا ما تفعله دوماً تقريباً. في بعض الأحيان، مثلما ما حدث مع هيما ماليني أو جايا باكشان، تعود الممثلة إلى السينما في مرحلة لاحقة من زواجها لتلعب دور الأم، أو الحماة الطيبة لكن الصارمة. في حالات قليلة، مثل حالة ديمبل كابادیا، التي تزوجت ممثلاً، تعتزل الممثلة، ثم تطلق زوجها، لتعود إلى الشاشة وتصبح رمزاً جنسياً مثيراً، وتنال فرصة ثانية. لكن هذه مجرد استثناءات.

التيار السائد في السينما الهندية ينتمي إلى مدرسة الجمال لا الدراما. فمن المنتظر أن تكون النجمات اللامعات جميلات أولاً وقبل كل شيء، ثم بارعات في الرقص، وتمثيل المشاهد بالساري اللصيق. أما إذا برعن في التمثيل فهذه ميزة إضافية، لكن ليست شرطاً ضرورياً. عليهن إثارة الخيالات الجنسية دون أن يتجاوزن الخطوط المحددة بدقة للسلوك المقبول اجتماعياً.

زرت ذات يوم مدينة السينما في مومباي، وهي موقع ممتد على مساحة 517 فداناً قرب متنزه راجيف غاندي الوطني. بنيت المدينة عمداً قرب دغل، حيث لا يمكن لفيلم هندي أن يكتمل دون مشهد أو مشهدين راقصين في الغابة، أو أغنية يغنيها عاشقان على جسر حجري فوق نبع ماء. أخذوني لرؤية مشهد كان يصور هناك. فتاة ترتدي ثوب سهرة يداعبها حبيبها (بل يضايقها!) في ظل شجرة كبيرة. انتهى تصوير المشهد، وتوجهت الممثلة الشابة على الفور نحوي وقالت بأسلوب مباشر وفظ تقريباً: «هل تريد إجراء مقابلة معي؟».

تبين لي أن شابانا سلطان في الحادية والعشرين من العمر، ولدت ونشأت في طرابلس (عاصمة ليبيا) حيث كان والدها طبيباً مختصاً بجراحة العظام. حلمت دوماً بأن تصبح ممثلة في بوليود وكان هذا أول فيلم لها. قالت: «لا أشعر بأي توتر. أحب الكاميرا». أما والدها، الذي لم يترك ابنته تغيب عن نظره لحظة واحدة («حتى الشباب لم يعودوا بمأمن في بوليود»، كما قال)، فقد ناولني باعتزاز ملف شابانا. الملف ضم سلسلة من الصور لابنته في أوضاع وأثواب مختلفة - ملابس سهرة غربية، ولباس مثير للسهر في المراقص، وساري لصيق مثير، وآخر أكثر احتشاماً.. لم أجد كلمة مكتوبة واحدة في الملف، ولا حتى اسم الممثلة. قالت وكأن ذهنها قد شرد: «لا أعرف لماذا اختاروني لهذا الدور. لم يختبروني حتى فنياً»؟ حين كنت أغادر المكان لحق بي والدها وهو يمسك ورقة صغيرة. «هذا رقم هاتف شابانا النقال، إن أردت أن تتابع المقابلة».

هناك فضيحتان تفجرتا منذ مدة قريبة توضحان ما هو متوقع من ممثلات السينما في الهند. من ألمع نجمات مومباي كارينا كابور، التي يعشق المشاهدون في شتى أرجاء

الهند رقصها المثير ووجهها الطفولي. وعلى شاكلة زميلاتها النجمات، لم تتبادل القبلات مع أي ممثل على الشاشة. وباستثناء حالة أو اثنتين سلطت عليهما الأضواء، ما يزال تبادل القبلات من المحرمات في أفلام بوليود السينمائية. لذلك حين التقط أحد المعجبين الفضوليين صورة ضبابية بهاتفه النقال لكارينا وهي تقبل صديقها وزميلها الممثل شهيد كابور (لا تجمعهما صلة قرابة) في حفلة في مومباي، علت ضجة صاخبة. أنكرت كارينا أن تكون الصورة الرقمية لها: «لست من هذا النوع من الفتيات. أنا من عائلة شهيرة وأحافظ على اسمها»، كما قالت. وفي حالة أكثر جدية وخطراً، استفزت ممثلة أخرى اسمها كوشبو (تمثل في الأفلام التاميلية) غضباً عاماً عارماً عام 2005 حين قالت لأحد الصحفيين الذي أجرى لقاء معها إن ممارسة الجنس قبل الزواج لا يعد خطأ. اجتاحت ولاية تاميل نادو مظاهرات غاضبة، وزعم المحتجون أنها أهانت الثقافة التاميلية وشوهت سمعة المرأة التاميلية. فاضطرت الممثلة المضطهدة، التي اعتقلتها الشرطة مدة وجيزة، إلى الاختباء. وكانت كوشبو قبل هذه الحادثة مشاركة ناشطة في حملة مكافحة فيروس العوز المناعي البشري - الإيدز بهدف تسليط الضوء على مزايا الجنس الآمن*. وأجبرت هي أيضاً على إصدار بيان قالت فيه: «حتى في الأفلام، لم أقبل أدواراً تسيء إلى صورة المرأة. أكن احتراماً كبيراً للتاميليين، خصوصاً النساء منهم. وإذا جرحت ملاحظاتي مشاعر أحد، فأنا أعتذر. أنا معكم وسأبقى معكم».

لا ينتظر من أفلام بوليود أن تكون واقعية. ويشتكي مخرجو الأفلام بمرارة من أن التمويل/ والحيز المتاح للأفلام التي تتصدى «للواقع الاجتماعي» في الهند، أو حتى للمشكلات في الريف، لم يعد لهما وجود. وكثير من الأفلام التي يزعم أنها تصور في الهند تصور في واقع الأمر في المنتجعات الفاخرة في موريشيوس أو حتى سويسرا، حيث تشبه المناظر كشمير. قال لي ديف بينيغال: «حين نعد فيلماً عن الواقع الاجتماعي في الهند، يقول الممولون: (لا نريد فيلماً وثائقياً، بل تمثيل فعلي)». في الخمسينيات والستينيات، في أعقاب استقلال الهند، باعت بوليود حلم التطوير والتحديث: كثيراً ما صورت الأفلام في أرياف الهند وعرضت أبطالاً يكافحون ضد شرور الإقطاع. أما اليوم

* سوف نعاين في الخاتمة تفاقم مشكلة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز في الهند.

فيمكن وصف بوليود بطريقة أكثر دقة بأنها ذراع قطاع السلع الاستهلاكية. الصيغة المعاصرة -التي تجاهلت الأرياف الهندية، حيث يعيش ثلثا السكان إلى الآن- تراعي أذواق الطبقات الاستهلاكية الجديدة.

بمحض الصدفة، تزامنت جولتي في مدينة السينما مع وجود أميتباه باكشان، أشهر نجوم الهند، الذي احتفت بعيد ميلاده الثاني والستين عشرات الملاحق في الصحف الهندية. كنت أجري مقابلة مع سانجيفاني كوتي، المسؤولة (الحكومية) عن مدينة السينما، حين اندفعت مساعدتها لتقول: «السيد باكشان مستعد الآن». سألت: «مستعد لماذا؟». «لإجراء مقابلة معك». يعد لقاء باكشان في بوليود شبه مستحيل. لم أطلب مقابلة باكشان، لأنني لم أعلم بوجوده أصلاً في مدينة السينما، ولو فعلت، لتطلب الأمر أسابيع من المراسلات والفاكسات مع وكالات العلاقات العامة لضمان بصيص أمل بلقائه. اندفعنا في موكب من السيارات بقيادة سيارة كوتي الرسمية («الأمباسادور») إلى الموقع. ومثل معظم ما يصوره باكشان، كان الفيلم تجارياً. فأينما كنت في الهند وأغمضت عينيك ثم رميت سهماً فلابد أن تصيب لوحة ضخمة يظهر فيها باكشان بلحيته الرمادية المميزة. لم تضعف شعبية النجم الشهير ولا توق الجماهير إلى رؤيته رغم ظهوره في عديد من الدعايات الإعلانية لبيبسي كولا، وشوكولا كادبري، وأقلام باركر، وسيارات ماوري. في هذه المناسبة في الذات، كان يصور فيلماً دعائياً لسلسلة من الأغذية الصحية.

مع أننا كنا على طرف الدغل والحرارة تتجاوز ثلاثين درجة مئوية، لبس باكشان طاقية من الصوف تغطي الرأس والعنق. ووضعت وراءه آلة تنفث ضباباً اصطناعياً. كان المشهد شتائياً على ما يبدو. سألت كوتي، وقد بدت مرتبكة في حضور الأسطورة الحية: «هل ترتدي هذه [القبعة] للمشهد خصيصاً؟». أجاب النجم الشهير «أجل يا سيدتي» مشدداً على اللفظة الأخيرة. كانت المقابلة وجيزة ومكثفة. قلت: «كثير من المخرجين يقولون إن بوليود تتجاهل وقائع الهند وحقائقها». قال باكشان بالنبرة ذاتها: «أجل، بالطبع. هذه تدعى السينما الهروبية. لماذا يدفع المشاهد المال لرؤية فيلم يعرض الفقر حين يرى الفقر في حيه السكني كل يوم؟ الناس لا يريدون ما يذكرهم بالمكان الذي يعيشون فيه». سألته: «هل ترغب في العمل في أفلام تذكر الناس بالمكان الذي يعيشون

فيه؟». «لا أرى منطقاً وراء ذلك. لن يدفع أحد ماله لمشاهدة فيلم مثل (على الواجهة البحرية)». ثم أنهى المقابلة بعد ذلك بقليل.

ربما يكون أوضح مظهر من مظاهر الحياة الاستهلاكية في الهند اليوم حفلات الزفاف، التي تتصل بعلاقة متبادلة مع بوليود (والعكس صحيح). قالت لي فاندانا موهان، صاحبة أنجح شركة لإعداد مراسم الزفاف في نيودلهي، إن أصغر حفل زفاف للطبقة الوسطى يكلف مبلغاً يتراوح بين 20 – 100 ألف دولار. في عام 2003، أنفق سوبروتو روي، أحد الصناعيين البارزين في لوكنو، زهاء 10 ملايين دولار على حفل زفاف مشترك لولديه (بوصفه رجل أعمال ثرياً، أقام الحفل على حسابه، مع أنه – تقليدياً– يجب أن يكون على حساب والد العروس). أعد المناسبة، التي حضرها عديد من كبار الشخصيات السياسية، مخرجو بوليود ومديروها ومصممو الرقصات في أفلامها. وفضلاً عن التكلفة المتنامية، تزداد أيضاً تكاليف دعوة العدد الضخم من الضيوف وإقامة حفلات الاستقبال والمراسم وما يتعلق بها من تكلفة لإيواء المدعوين. في الماضي كانت تقام ثلاث أو أربع حفلات استقبال؛ أما اليوم فإن العدد يتراوح بين خمس وثمان. وعدد المدعوين إلى «الحفل العائلي» و«الأصدقاء المقربين» للعائلتين كثيراً ما يتجاوز خمسمئة شخص. أما حفل الاستقبال الرئيس فيضم أكثر من ألف ضيف. قالت موهان: «في بعض الأحيان يصعب تصديق ذلك، لكنه حقيقي ومربح فعلاً».

استفاد المنجمون والعرافون أيضاً من انتشار ظاهرة حفلات الزفاف الفخمة. فقد تزايد الطلب في السنوات الأخيرة على استشارات فاشيشتا، أحد أبرز المنجمين في الهند، الذي تكلف جلسته الاستشارية لمدة 45 دقيقة 150 دولاراً. قال فاشيشتا: «حتى المسلمين يطلبون مشورتي. من الأفضل عقد القران حين تكون الزهرة صاعدة والمشتري قوي –المشتري كوكب مثير». يدرس فاشيشتا مخططات الولادة للتناسب والانسجام بين الشريكين، وتوقيت الزفاف، وغير ذلك من الجوانب. حتى الدعوة إلى حفل الزفاف أصبحت دراسة في منظومة القيم المتغيرة– نوعاً من المنافسة في التصميم بين الطبقات الوسطى الناهضة في الهند. وبدلاً من صندوق كرتوني بسيط من حلوى «ميثاي» (حلوى تقدم في المناسبات) الذي رافق تقليدياً بطاقة الدعوة، تأتي الحلوى الآن في علب من

الكريستال، أو الأطباق المفضضة، أو السلال المصنوعة باليد. واستبدلت بطاقة الدعوة التقليدية بنسيج فاخر أو حتى بورق مصنوع يدوياً. أصبح من الدارج بين أرقى العائلات تفويض إم. إف. حسين وساتيش غواجرال، أشهر رسامين في الهند، تصميم بطاقات الدعوة. وكثيراً ما تضم قائمة الضيوف أشخاصاً لم يقابلهم العريس أو العروس. أما الهدف –الذي يسيء الأجانب فهمه غالبا– فهو أن يظهر أهل العريس والعروس قدرتهم على دعوة الشخصيات المهمة. وكلما زاد البذخ في الدعوة، زادت حدة المنافسة. بالنسبة لحفلات الزفاف الضخمة، ترافق بطاقات الدعوة (إلى الأقارب والأصدقاء) حقائب من تصميم لويس فويتون، أو مجموعة أدوات تجميل من صنع ريفلون، أو أوشحة من صنع بولغاري، أو حلى تكميلية من تصميم برادا. «ولت أيام تقديم الساري هدية مع بطاقات الدعوة. فالأمر لا يتعلق بكم تنفق من مال؛ بل كم تنفق من مال أمام الآخرين».

وهناك متعهدو تقديم الطعام. في السنوات القليلة الماضية، ظهرت عشرات من الشركات المتخصصة بتموين حفلات الزفاف بالطعام في دلهي ومومباي وغيرهما. ولم يعد المضيفون يقدمون للمدعوين الطعام الإيطالي فقط. فما تسمى بأكشاك «المطبخ المتعدد الوجبات» تقدم المأكولات التايلندية والمغربية واليابانية وغيرها من الأطعمة الأجنبية. «المعيار أن تقدم مأكولات سبعة مطابخ على الأقل - وكلما كان المطبخ أجنبياً وغريباً كان أفضل»، حسبما قالت موهان. وأضافت: «لم يعد الكل يتوجهون إلى قسم المأكولات التندورية». ما يعادل ذلك في الأهمية أصالة التصميمات المعمارية الداخلية، ونوع الشمعدانات وتنوعها، والزخارف .. الخ. ومعظم حفلات الزفاف تختار موضوعاً لها، مثل «غرفة الجلوس» أو «الطاحونة الحمراء»، أو فيلم معين من أفلام بوليود، أو حتى «بلد معين». إحدى حفلات الزفاف التي اشتهرت في البنجاب عام 2004 اختارت جنوب إفريقيا موضوعاً مثيراً لها. وبلغ الأمر بوالدي العروس حد نقل ثماني زرافات من إفريقيا لإضافة لمسة من الأصالة. «كأنما سيطر نوع من الجنون على الطبقات الوسطى في الهند»، كما قالت موهان. وأعتقد أن الزرافات أعيدت إلى موطنها بعد حفلة الاستقبال وهي في حالة من التشوش والارتباك الشديد!

لكن ماذا عن تقاليد الهند التراثية الغريبة: هندوسية ريغفيدا، وباغافاد غيتا، والأوبانيشاد؟ هل نجت من هجمة النزعة الاستهلاكية الحديثة؟ للهند تاريخ استثنائي من التجريد المعقد، وسلسلة من التأملات الفلسفية الحرة التي تعود إلى ثلاثة آلاف عام. ربما لا تمثل دين الجماهير، لكن إذا استطاعت الأبعاد الدقيقة والأكثر تعقيداً للتقاليد التراثية الهندية البقاء والاستمرار طوال هذه القرون، فإن من المستبعد على ما يبدو أن تختفي من عالم اليوم.

لاحظ إيه. إل. باشام، في معرض كتابته عن الهند في الألفية الأولى قبل الميلاد، حين نشط أتباع بوذا، وماهافيرا، وآلاف الطوائف والملل المتنوعة، وعرضوا أفكارهم في مناخ من الاستقصاء المتسامح نسبياً، أن «الحياة الفكرية في الهند في القرنين السابع والسادس قبل الميلاد، كانت تعج بالنشاط مثل دغل بعد هطول المطر»[16]. تجادل الحلوليون (المؤمنون بمذهب وحدة الوجود) مع المشركين، والثنويون مع القائلين بنظرية وحدة الجسد والروح، والماديون مع الروحانيين، والملحدون مع الجميع. أما نوعية القواعد اللغوية والنحوية الكلاسيكية، من البالية إلى السنسكريتية، فكانت معقدة مثل أي قواعد مجمعة ومصنفة. وأولئك الذين يرغبون في التعليق على الهندوسية بوصفها مجرد ديانة (مع أن بعضهم قدم الحجة على أن من الخطأ المضل حتى وصفها بالدين)، عليهم أيضاً أن يتصدوا لمشكلات تراثها الغامض الذي لا يفهمه إلا الخاصة. وأنا بالتأكيد غير مؤهل لذلك، لكن من الممكن تقدير قيمة تعقيد التراث الفلسفي الهندي. فوجئت بهذا البيت من الأوبانيشاد (الذي يعد تمثيلياً): «الآلهة نفسها وجدت بعد الخلق، فمن يعلم حقاً متى خلق؟»[17]. يمكن قراءة البيت بوصفه اعترافاً بالجهل بأصل الخلق وبأن الآلهة نتاج أساساً لمخيلة البشر.

تضم بعض النصوص ومضات حتى من العدمية. ففي باغافاد غيتا، ينصح كريشنا، الذي يبدو بهيئة سائق عربة، أرجونا، المحارب الذي يخدمه، بمغالبة شكوكه بعبثية القتل وأداء واجب طبقته عبر خوض المعركة من فوق عربته. كثيراً ما يستشهد بهذا الحوار الملحمي بوصفه مثالاً للمبادئ الأخلاقية للسلوك الكامنة خلف الطبقة، نظراً لأن كريشنا ينصح أرجونا بأن أداء واجب الطبقة أكثر أهمية من الاعتبارات الشخصية. كما يورد

بوصفه نموذجاً للمبادئ الأخلاقية للأفعال الماضية: يمكن لأرجونا النجاة من قيود أفعال الماضي عبر العمل والفعل دون حساب العواقب. التشديد هنا على النية لا على النتيجة. بالنسبة للأجنبي، فإن ما يبرز أيضاً من كلمات كريشنا اتساقها البارد الكئيب. يقول لأرجونا: «أنت تشعر بالشفقة حيث الشفقة لا محل لها. الحكماء لا يشعرون بالشفقة لا للأموات ولا للأحياء.. أنا لا أبالي بكل من يولد. لا أحب أحداً ولا أكره أحداً».

عبر بوذا عن المعنى نفسه: «أولئك الذين لا يحبون شيئاً في هذا العالم أغنياء بالبهجة ومتحررون من الألم»[18]. من أكثر قصص حياته التي يستشهد بها تلك التي تدور حول أم شابة توسلت إليه كي يعيد الحياة إلى ابنها الذي مات لتوه من المرض. وتعهدت باتباعه طوال حياتها إن فعل ذلك. أمر بوذا الأم الثكلى بأن تذهب إلى أقرب بلدة وتأتي ببعض بذور الخردل من أول بيت تصادفه لم تحل به نائبه في المدة الأخيرة. تركت الأم جثة ابنها مع بوذا وذهبت إلى بيوت البلدة كلها. في نهاية المطاف، ومع غروب شمس النهار، أدركت أنه لا يوجد منزل يلبي الوصف المطلوب. عادت إلى بوذا لتؤمن به وتتبعه، بعد أن قبلت عبثية تحدي قوانين الحياة والموت. ويقارن باشام هذه القصة مع معجزات عيسى المسيح، الذي أحيا الموتى وأبرأ المرضى وداوى الجرحى. يصعب اختبار قوة كثير من قصص العهد الجديد دون إيمان حرفي بأنها حدثت فعلاً. وبغض النظر هل حدثت هذه القصة الوجيزة فعلاً في حياة بوذا أم لا، فإن ذلك لا يحدث فرقاً كبيراً بالنسبة لقوة الرسالة[19]. كان بمقدور باشام عقد مقارنة تغاير رسالته مع ممارسة البوذية الشعبية حيث يطوف الناس حول معبده باتجاه عقارب الساعة، معتقدين أن كل شوط يكسبهم ميزة إضافية، في حين يرتلون اسم الفيلسوف الملحد.

لكن النصوص التي تنال أكبر قدر من الإجلال والتوقير في الهند تضم رسالة لاجتماعية - تبدو في القراءة الحرفية أنها توصي باللامبالاة تجاه معاناة الآخرين. وعلى نحو مشابه، هنالك ميل إلى تفضيل الأقوال على الأفعال. يمكن العثور على آثار هذه اللامبالاة الفلسفية في كثير من جوانب الهند المعاصرة ومظاهرها وملامحها. في أحد الأيام كنت أتناول طعام الغداء في مقهى كبير في كودالور (في ولاية تاميل نادو)

حين أدركت أن جميع النُدل الذين يتنقلون بسرعة بين طاولة وأخرى بزيهم الموحد كانوا من الأطفال - وبعضهم لم يتجاوز الثامنة أو التاسعة. كان المقهى يبعد زهاء خمسمئة متر عن مبنى محكمة المقاطعة والعديد من زبائنه من المحامين. لم يحرك أحد منهم ساكناً. فقد حظر تشغيل الأطفال في الهند منذ سنوات عديدة، لكن فجوات كثيرة في القانون تتيح تشغيلهم في الصناعة المحلية. وهكذا يستمر تشغيل الأطفال في واحدة من أغنى ولايات الهند تحت سمع وبصر رجال القانون من زبائن المقهى الذين يتناولون طعامهم فيه.

شهدت تاميل نادو أيضاً جدلاً خلافياً حاداً في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين على قضية تشغيل الأطفال، حين تبين أن مصانع الكبريت الاستغلالية في بلدة سيفاكاس تشغل عدداً كبيراً من الأطفال. حظي أصحاب المصانع بحماية ومكانة الصناعة المحلية، وبذلك استفادوا من التفسير المتساهل لقوانين العمل. أما منافستهم الرئيسة، ويمكو، الشركة السويدية التي تستخدم أساليب التصنيع الآلية الحديثة لإنتاج عيدان الكبريت، فهي تشغل عدداً أقل من العمال. اشتكت الشركة من الممارسات العمالية غير العادلة لمنافسيها المحليين وانتهى النزاع باتحاد الجميع تقريباً، من المسؤولين الحكوميين إلى الناشطين في الميدان الاجتماعي، في معارضة الشركة الأجنبية المتعددة الجنسية. في نهاية المطاف فرضت الحكومية رسوماً جمركية أكبر على الآلات التي تستوردها شركة ويمكو من أجل خطوط إنتاجها التي تتطلب تكثيفاً أعلى في رأس المال. واستمرت قضية تشغيل الأطفال. وعندما احتاجت إلى الحسم، تبين أن المعنيين من مختلف مواقعهم على الطيف السياسي، ومنهم الغانديون، يعارضون رأس المال الأجنبي أكثر من معارضتهم لتشغيل الأطفال[20].

يصعب الحصول على تقدير دقيق لمدى انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال في الهند لأن من الصعب تعريفها وتحديدها. فالتقديرات المرتفعة التي تشير إلى أربعين مليون طفل تشمل الشبان الذين يساعدون آباءهم في متاجرهم، أو يجمعون الماء في الصباح للاستعمال المنزلي (من مسافات بعيدة غالباً)[21]. لكن الأطفال الذين يستخدمون على

الأقل بصورة غير مباشرة من قبل طرف ثالث، مثل مصنعي الكبريت والسجائر المحلية وصقل الأدوات النحاسية والوسطاء في صناعة السجاد، يبلغ عددهم على الأرجح قرابة عشرة ملايين. ثمة طريقة أخرى لتقدير حجم تشغيل الأطفال عبر معاينة تغيب الأطفال عن المدرسة، الذين يبلغ عددهم الإجمالي أربعين مليوناً أيضاً. وأي رقم تختاره في النهاية يشير إلى الحجم الضخم لهذه المشكلة.

تتصل أمية الأطفال وتشغيل الأطفال اتصالاً وثيقاً. هنالك رأي واسع الانتشار يقول إن المشكلة لن تختفي قبل أن يختفي الفقر أولاً؛ بكلمات أخرى سوف تحل بمرور الزمن. فقبل أكثر من عقد من السنين كتب ميرون وينر كتاباً مدمراً بعنوان «الطفل والدولة في الهند»، أشار فيه إلى أن إجماع النخب الهندية على أن مشكلتي أمية الأطفال وتشغيل الأطفال هما من نتائج -لا أسباب- الفقر، كان خطأً والعكس هو الصحيح. فمعظم البلدان جعلت التعليم، لسبب أو آخر، إلزامياً قبل أن تتطور اقتصاداتها. واستشهد وينر بالبلديات في ألمانيا التي جعلت تعليم الأطفال إلزامياً منذ عام 1524 نتيجة تأثير حماسة مارتن لوثر البروتستانتية، الذي اعتقد بحق كل البشر في الوصول المباشر إلى كلمة الله. وللسبب ذاته، جعلت ماساتشوستس حضور الأطفال إلى المدارس إلزامياً عام 1647. وفعلت اليابان الشيء ذاته عام 1872 لأنها أرادت اللحاق بركب الغرب، وعدت التعليم عاملاً جوهرياً في بناء الأمة. أما الاتحاد السوفييتي فقد انتهز الفرصة لإيجاد «الإنسان الاشتراكي الجديد»، عبر غرس عقيدته في المدارس[22]. معظم ذلك ينطبق أيضاً على الصين الآن، حيث تبلغ نسبة المتعلمين 90%، مقارنة بنسبة 65% في الهند.

أشار وينر إلى أن الهند أدت -على الورق- كل ما هو مطلوب، حيث وضعت في دستورها لعام 1950 قوانين صارمة ومبادئ عليا عن حقوق الطفل. لكن عند تطبيق هذه القوانين، سادت اللامبالاة وعدم الاهتمام. ويمكن قول الشيء ذاته عن التشريعات التي تحظر عادة المهر، والنبذ (تنجيس الطبقات)، وزواج الأطفال، وجميعها مازالت سائدة في الهند على نطاق واسع. ومثلما رأينا، تتفاقم بعض المشكلات وتسوء، مثل مشكلة المهر. استنتج وينر في الختام أن هذه القوانين «نوع من التعويذة الطلسمية الحديثة التي تهدف إلى الحصول

على النتائج عبر القوى السحرية للكلمات نفسها». قبل مئات السنين، لاحظت السجلات الأجنبية التي أرخت للأحداث في الهند (مثل كتابات البيروني وفا هسين) نزعة لدى البراهمة لتفضيل الأقوال على الأفعال والاعتقاد أحياناً أن القول والفعل شيء واحد. سلط وينر الضوء أيضاً على المواقف التقليدية لنخب الطبقات العليا، التي قد تعترف بتأييدها لمنح الفرص المتساوية، لكنها في الممارسة العملية تتصرف بطريقة مختلفة تماماً. براتاب بانو ميهتا عبر عن ذلك بأسلوب بليغ: «الدولة ذوَّتت رسالة باغافاد غيتا - الأعمال بالنيات لا بالنتائج»[23]. لقد أنتجت الفلسفة الهندوسية بعضاً من أشد التجريدات تعقيداً في العالم، لكنها لم تنتج مارتن لوثر واحداً. تقليدياً، لم يكن يسمح للطبقات الدنيا بقراءة النصوص الهندوسية الكلاسيكية. وما يزال هذا التقليد التراثي باقياً في الهند اليوم. وإلا كيف نفسر أن يتساهل بلد جعل التعليم إلزامياً قبل جيلين مع غياب أربعين مليون طفل عن مدارسهم؟

في خريف عام 2004، زرت مناطق «حزام السجاد» في ولاية أوتر براديش. هنالك ثلاث مناطق تحيط ببلدة فاراناسي المقدسة تستخدم معاً قرابة خمسمئة ألف عامل وتضم 175 ألف نول يدوي، معظمها على مستوى صناعة الأكواخ (في البيوت)[24]. عشرات الآلاف من الأطفال يعملون في إنتاج السجاد. ومن الطبيعي أن تعاني المنطقة أعلى معدلات الأمية في الهند. رافقني في الزيارة ديبانكار غوبتا، عالم الاجتماع المقيم في دلهي، الذي أوصى بأن أزور مشروعاً تابعاً لشركة إيكيا السويدية للمفروشات والأثاث، التي تشتري متاجرها سجاداً من المنطقة. طلبت الشركة من صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) إدارة المشروع، بعد أن فحصت الخطة القائمة ورفضتها —وهي خطة وضعتها مجموعة من الشركات الدولية. وأي متسوق في الغرب يشتري سجادة تحمل علامة المصنع («راغمارك») يحصل كما هو مفترض على ضمان بأنها لم تصنع من قبل الأطفال. ومثلما سأكتشف لاحقاً، كان ضمان العلامة التجارية محل جدل وخلاف. إذ لا يوجد سوى حفنة من المفتشين للتحقق مما يجري فعلاً في آلاف القرى. ومثلما هي الحال في صناعة الأكواخ (المحلية)، تعد صناعة السجاد على

درجة عالية من اللامركزية والتشظي، لذلك من المستحيل عملياً أن يتحقق المفتشون من مزاعم الشركة.

عبرنا بالسيارة بعض الدروب الموحلة والضيقة للوصول إلى أكثر القرى المعزولة في المنطقة لمشاهدة «المدارس المؤقتة» المحلية، التي تزود الأطفال من العمال السابقين بتعليم مكثف مدة عام قبل نقلهم إلى المدارس النظامية. وجدنا الأطفال يتعلمون الحساب، تحت ظل شجرة كبيرة قرب بحيرة القرية، بمساعدة عقد السجاد. وفي صفوف مستقلة، كانت الأمهات يتدربن على طرق أفضل لصناعة السجاد (معظم الآباء يعملون في المدن). يستخدم المدافعون عن تشغيل الأطفال في الهند أربع حجج لتبرير استمرار تشغيلهم. أولاً، آباء هؤلاء الأطفال على درجة من الفقر المدقع تمنعهم من إرسالهم إلى المدرسة. ثانياً، التعليم لن يكون مفيداً لهم نظراً لتعذر ممارسته عملياً. ثالثاً، يعمل هؤلاء في البيت مع أفراد الأسرة، لذلك تعد ظروف الإنتاج معقولة. أخيراً، يمثل الأطفال عاملاً جوهرياً مهما في عملية الإنتاج، خصوصاً العقد، بسبب أناملهم المرنة والرشيقة. اقتنعت دوماً بالحجة الأخيرة، لكن تبين أنها مزيفة أيضاً. إذ يدعوها صندوق اليونيسيف بـ«خرافة الأنامل الرشيقة». وفي الحقيقة، تتطلب هذه المرحلة من صناعة السجاد قوة جسدية كبيرة، ولذلك فإن البالغين هم المؤهلون لأدائها. «تحسنت النوعية منذ أن انتقلنا إلى الاعتماد على العمال البالغين بصورة كاملة»، كما قال فيدا حسين، صاحب مصنع «ديلوكس كاربتس»، الذي يورد إنتاجه إلى شركة إيكيا.

أما بالنسبة لشركة إيكيا، فإن استثماراتها تصب في مصلحتها، ولذلك اقتنع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بالتزامها الثابت بالمشروع. وعبر دعم الانتقال إلى الاعتماد على العمال البالغين كلية في صنع السجاد، وجعل المشروع مفيداً للعائلات، استطاعت الشركة حماية نفسها من احتمال مقاطعة المستهلكين والدعاية المضادة في الغرب. وما يعادل ذلك في الأهمية أن الشركة تحصل على مزيد من القيمة لأموالها لأن البالغين يعملون بمعدلات أعلى من الإنتاجية مقارنة بالأطفال*. «كثيراً ما اصطدمت حجج حقوق

* يستخدم المدافعون عن تشغيل الأطفال في الهند المنطق نفسه الذي اتبعه أصحاب المزارع في الجنوب الأمريكي في القرن التاسع عشر قبل إلغاء الرق. لكن تبين أن العمال الأحرار أكثر إنتاجية من العمال العبيد.

الإنسان بحجج الربحية في الهند وغيرها. لكن في الوضع الصحيح تعد معاملة الناس بطريقة لائقة أكثر ربحية عادة»، حسبما قال ديبانكار غوبتا، الذي يجري «الحسابات الاجتماعية» للاستثمارات الأجنبية والمحلية في الهند.

الحجة ذاتها يمكن تطبيقها على نطاق أوسع يشمل المشكلات الاجتماعية المحزنة التي مازالت الهند تواجهها. ومن الأسباب التي تجعل من الصعب جداً تطوير قطاع تصنيعي يعتمد على الإنتاج بالجملة وتكثيف العمالة هذه النسبة الكبيرة من الأميين البالغين في الأرياف. فحتى لصنع أبسط الأساسيات يحتاج العامل إلى القدرة على قراءة التعليمات. لكن تأييد الوضع القائم بكل ما يتصف به من نقص وعدم كفاءة يأتي من أوساط غير متوقعة، مثل الجماعات الغاندية وأعضاء النقابات العمالية. ويقدم وينر مثالاً يجسده عمال مزارع الشاي الكبيرة في الهند، الذين يعدون من أشد المدافعين حماسة وعناداً عن تشغيل الأطفال لأنهم يريدون من أبنائهم أن يرثوا عملهم. في حين يعرض الغانديون حججاً مشابهة، حيث يعتقدون أن التدريب العملي المبكر في المهن التقليدية، مثل صناعة الزجاج والسجاد، سوف يعطي الطفل في حالات عديدة مزيداً من المهارة الضرورية ذات الصلة بالحياة الواقعية، التي لا يوفرها نظام التعليم الرسمي. هنالك بعض المنطق في بعض من هذه الحجج، على الأقل لأن نظام المدارس الحكومية في الهند يفتقد الكفاءة. لكن فكرة أن الأطفال يجب أن يرثوا عمل آبائهم -ويحرموا، عمداً أو عرضاً، من المهارات اللازمة لصنع خيارهم حين يكبرون- فكرة محافظة جداً. ففي مستوى أعلى من المجتمع، توفر الفكرة أساساً داعماً لثقافة المحسوبية ومحاباة الأقارب التي تصيب بآفتها السياسة والإدارة. في الجوهر، الفكرة تتعلق بالطبقة والحفاظ على الحرف والمهن الموروثة. وهذا ما يدعوه وينر «إعادة الإنتاج الاجتماعي»: «باختصار، يفترض النقابيون، مثل معظم الآباء وأرباب العمل والمدرسين والمسؤولين التربويين، نظاماً اجتماعياً توجهه مبادئ إعادة الإنتاج الاجتماعي»[25].

يمكن لباقي بلدان العالم أن تتعلم من الهند الكثير، مثل التسامح، وإدارة التنوع، وتجذير الديمقراطية في مجتمع تقليدي مهيمن. ومعظم الذين يجربون عينة من الطعام

والموسيقى والرقص والأدب والعمارة والفلسفة الهندية سوف يفضلون كل ما هو هندي طوال حياتهم. وإذا اعتمدت التجارة الدولية على المنتجات الثقافية فقط فسوف تحظى الهند بفائض سنوي ضخم. لكن الهند ما تزال تفتقر في الممارسة العملية -إن لم يكن في المبدأ- إلى الشرط الأساسي للمواطنة الحقيقية. فالمساواة بين المواطنين حق نص عليه دستور الهند؛ وفسره وشرحه آلاف الأكاديميين والصحفيين والناشطين والمعلقين؛ ويفترض على وجه العموم أن تكون واقعاً حقيقياً ملموساً. لكن في الممارسة العملية لا تطبق الهند الدعاوى والمزاعم التي تطلقها. صحيح أن النظام الطبقي والذهنية التقليدية للطبقات العليا يتغيران وربما يكونان في حالة من الانحطاط طويل الأمد، إلا أنهما لم يختفيا بعد. ومثلما رأينا مع استمرار ارتفاع معدلات الأمية، وتدني مكانة المرأة، وتقدير القيمة الاقتصادية لتشغيل أطفال الطبقات الدنيا، والتشبث ببعض المواقف التقليدية، تفرض جميعاً كلفة معنوية وأخلاقية على المجتمع الهندي. يجب النظر إلى الأطفال -من الجنسين كليهما- بوصفهم قيمة لا تقدر بثمن. كما أن استمرار مثل هذه التقاليد يفرض أيضاً كلفة اقتصادية يصعب على الهند دفعها.

هوامش

1-Anderson in Imagined Communities:انظر

2-Sen, The Argumentative Indian, p. 61.

3-Richard Eaton, Essays on Islam and Indian History (Oxford University Press, New Delhi, 2001), p. 108.

4-Ibid., p. 105 - 6.

5-Ibid., p. 124.

6-Mishra, ed., India In Mind, p. 190:انظر

7- J. Thavamangalam in Srinivas, ed., Caste, p. 269 :من مقالة كتبها

8-Ibid., p. 280.

9-Lannoy, Speaking Tree, p, 77انظر.

10 -2001 إحصاء عام.

11-Sen, The Argumentative Indian, pp. 225 - 6.

12-(http://www.htndu.com/thehindu/holnus/001200511270311 -htm).

13-Sunday Brunch magazine of Hindustan Times, 22 May 2005.

14-'Sex and the Single Woman', India Today, 26 September 2005, p. 43.

15-Dipankar Gupta, Mistaken Modernity (Harper Collins India, New Delhi, 2001), ch. 1:انظر

16-Basham, The Wonder That Was India, p. 251.

17-Lannoy, Speaking Tree, p. 330:انظر

18-Ibid., p. 306.

19-Basham, The Wonder That Was India, p. 262.

20-Myron Weiner, The Child and the State in India (Oxford University Press, New Delhi) pp. 23 - 7 .

21-التقديرات تتفاوت تبعاً للمصدر. والمصدران الرئيسان هما حكومة الهند وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.

22-Weiner, The Child and the State, pp. 127178-.

23-Mehra, The Burden of Democracy, p. 126.

24-تقديرات صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.

25-Weiner, The Child and the State, p. 201




@Ahmedyassin90

خاتمـــة

فرص الهند الضخمة والتحديات الكبرى التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين

«الفكرة الممكنة الوحيدة عن الهند أنها أمة أكبر من مجموع الأجزاء المكونة لها».

شاشي تارور، كاتب هندي ومعاون
الأمين العام للأمم المتحدة(1).

منحت ذات مرة فرصة التجول في شوارع نيودلهي على حصان أبيض. لكنني رفضتها وندمت عليها فيما بعد. بدلاً من ذلك، اخترت أنا وأسرتي أسطولاً من سيارات «أمباسدور» البيضاء للوصول إلى المكان الذي أقيمت فيه مراسم زفافنا أنا وبريا. كانت التجربة مثيرة للأعصاب. فقد اقتنعت بريا بأن الزفاف برمته متجه نحو كارثة لأن والديها لم يشرعا في التخطيط للحفل إلا منذ أيام قليلة. ولا يوجد راهب هندوسي يقبل بتزويج هندية إلى أجنبي، كما زعمت. ولم يكن لدى أي من أقربائي أو أصدقائي أدنى فكرة عما سيجري. ولم يعلمني أحد بما يفترض أن أفعله أثناء المراسم التي تستمر ساعتين - بالرغم من أنني حصلت على اللباس الرسمي الذي يجب علي ارتداؤه. ولزيادة الطين بله، لم تصل السيارة التي كان من المفترض أن تحضر بريا من صالون التجميل قبل بضع ساعات من بداية الحفل. بدا أن الكارثة المدمرة لم يعد بالإمكان منعها.

لكننا في الهند، لا في إنكلترا. وما بدا على السطح فوضوياً ومشوشاً هو الوضع الذي يجب أن تسير عليه الأمور. الزفاف سار على خير ما يرام، مع أنني احتجت إلى تسعين

دقيقة تقريباً لأدرك أن هناك منهجاً في خضم الجنون الظاهري المحدق بنا من كل حدب وصوب. وصل الكاهن الهندوسي. ووضعت أوراق اللوتس في مكانها الصحيح. وجهز السمن لصبه على النار. أما العقدة التي ستربطنا معاً فكانت بانتظار أن تربط. جلسنا القرفصاء في «بيت الأزهار» الصغير. كنا نقطة واحدة من نقطتين ثابتتين في مخيال الألوان. أما النقطة الثابتة الأخرى، التي استخدمتها بين الحين والآخر لأتحقق من سلوكي وهيئتي، فقد مثلها أقاربي الذين ارتدوا ملابس الزفاف الرسمية الشائعة في إنكلترا الأنغليكانية، وتساءلوا هل يفترض بهم أن يقفوا ويبدؤوا الغناء. لكن تعابير الارتباك المحرجة تبددت تدريجياً لتحل محلها الأحاديث المتبادلة والضحك حين أدركوا أن من غير المطلوب منهم التصرف رسمياً بطريقة محددة. كان ذلك مثالاً يوضح «الفوضى الوظيفية» التي وصف بها جي. كي. غالبرايث (سفير أمريكة في نيودلهي في الستينيات) الهند ذات مرة. فعلى الرغم من الدلائل التي تثبت العكس، سارت الأمور على خير ما يرام. في حين شعرت بريا بالذنب لأنها شككت بقدرات والديها.

كلما بدا الوضع في الهند على وشك الانهيار، أذكر نفسي بزفافنا ووصف غالبرايث الحاذق والمناسب للهند. في بعض الأحيان أذكر نفسي أيضاً بما تعلمته عن سلوك النحل. فإذا اقتربت من الخلية كثيراً سيبدو لك الوضع فوضوياً فيها، حيث تسير كل نحلة في اتجاه مختلف. لكن إن ابتعدت قليلاً وراقبت الخلية كلها ستبدو لك الحركة سائرة في اتجاه واحد.

في السنوات الثلاثين الأخيرة، شهدت الهند حكماً استبدادياً مدة تسعة عشر شهراً، وفقدت اثنين من أسرة نهرو - غاندي بالاغتيال، وواجهت الحركات الانفصالية في البنجاب وكشمير وأسام وغيرها، وانتقلت من نظام الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح. كما انتقلت من الحكومة العلمانية إلى الحكومة القومية الهندوسية، ثم عادت إلى الحكومة العلمانية مرة أخرى، وتحولت من حكومة الحزب الواحد إلى حكومة تضم أربعة وعشرين حزباً، ومن مناهضة الأسلحة النووية إلى دولة نووية، ومن الحرب الحدودية غير المعلنة مع باكستان إلى عملية سلام طويلة، ومن حافة الإفلاس إلى الازدهار الاقتصادي. ووفقاً لأي مقياس عادي، تبدو الهند حبلى بالمفاجئات غير المتوقعة.

هذه هي العناوين الرئيسة للهند في السنوات الثلاثين الماضية. لكن عند معاينة الإحصائيات المدفونة عميقاً داخل الصفحات، نحصل على انطباع مختلف اختلافاً بيناً. تي. إن. نينان، أحد المحررين الذين يحظون باحترام كبير في الهند، يدعو الهند «مجتمع الواحد بالمئة»[2]. فوفقاً لأي مؤشر اقتصادي أو اجتماعي يبدو أو وضع الهند يتحسن بمعدل يقارب 1% كل سنة. على سبيل المثال، يتراجع معدل الفقر بنسبة 1% تقريباً في السنة؛ في عام 1991 بلغ 35%؛ وبحلول عام 2000 وصل إلى 26%[3]. واستمر في التراجع بالنسبة ذاتها تقريباً منذ ذلك الحين. أو لنأخذ معدل محو الأمية: في عام 1991 بلغ نسبة 52%؛ وبحلول عام 2001 وصل إلى 65%. أو متوسط العمر المتوقع: في عام 1991 بلغ متوسط عمر الهندي العادي 58 سنة؛ وبحلول عام 2001 ارتفع إلى 65 سنة. ويظهر التطابق نفسه تقريباً من ترتيب الهند على المستوى الدولي. فمؤشر التنمية البشرية في الهند، الذي وضعه برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، تحرك من 0.254 عام 1970 إلى 0.602 عام 2005، وهذا يعني تحسناً سنوياً بمقدار 1% تقريباً.

عند الحكم وفقاً لظروف المعيشة للهنود العاديين لا تبعاً لدراما الأحداث الوطنية، نجد أن الهند تسير قدماً على مسار ثابت إلى درجة ملحوظة. فكثير من أصدقاء الهند يرغبون بأن تسرع البلاد معدل تقدمها. فالتحسن بنسبة 1% يعد جيداً في حالة وجود اقتصاد متطور مسبقاً، لكن عندما يعيش 300 مليون شخص من السكان في فقر مدقع، فإن التقدم يعد بطيئاً جداً. لكن لسوء الحظ، تجعل الثقافة السياسية المنقسمة في الهند من الصعب جداً على الحكومات اتخاذ خطوات إجرائية حاسمة تحول الهند إلى مجتمع الـ 2%، مثل الصين. لكن على الجانب الإيجابي يتطلب وقف التقدم الثابت أو عكسه كارثة كبرى أو حرباً واسعة.

إن كان بمقدورنا أن نعزو النوايا إلى الأمم/ الدول، يمكننا القول إن الهند أعطت الاستقرار الأولوية على الكفاءة. ويمكن قول العكس عن الصين من عدة جوانب. قال ميرون وينر ذات مرة إن الهند تتحرك ببطء لأنها متنوعة. وهذا يعني أيضاً الاستقرار النسبي. فإذا حدث خطأ ما في جزء من البلاد، لا ينتشر بالضرورة إلى المناطق الأخرى

مثلما يحدث في المجتمعات الأكثر تجانساً، مثل المجتمع الصيني. لنتذكر حالة الهلع التي ميزت ردة فعل القيادة الشيوعية الهرمة في الصين على التجمعات الطلابية في ساحة السلام السماوي في بكين تأييداً للديمقراطية عام 1989. فخشية انتشار أعمال الاحتجاج بسرعة وتحولها إلى حركة وطنية، أرسلت القيادة الدبابات. في كل أسبوع أو اثنين تواجه الهند اعتصاماً احتجاجياً على النمط الصيني في ركن من أركان البلاد، لسبب من الأسباب. في بعض الأحيان، تتدخل الشرطة مستخدمة الهراوات لتفريق المحتجين، لكنا نادراً ما استخدمت الرصاص. «تشبه الهند شاحنة باثني عشر إطاراً. فإذا ثقب واحد أو اثنان لن تتدهور»، حسبما كتب وينر[4]. ولتوسيع التشبيه، نقول إن شاحنة الصين لها عدد أقل من الإطارات ولذلك تستطيع أن تسير بسرعة أكبر. لكن حتى البعيدين عن حدود الصين يقلقهم ما سيحدث إذا خرجت الإطارات من أماكنها.

ما الذي يحافظ على الاستقرار في الهند؟ بعد الاستقلال، توقع كثير من المراقبين الأجانب أن البلاد لن تدوم في شكلها القائم. وبسبب تنوعها الاجتماعي واللغوي والديني والإثني الشديد، سوف تتفكك الهند حتماً إلى دول منفصلة. جرى الاستشهاد على أوسع نطاق بأحد الكتب المرجعية في بداية الستينيات، «الهند: أخطر العقود»، الذي تناول التهديدات الانفصالية[5]. لكن الهند لم تتفكك. ولا يبدو ذلك مرجحاً الآن. ثمة توقع آخر واسع الانتشار أكد أن الهند لن تبقى ديمقراطية مدة طويلة. وكان الافتراض، كما هو الآن، أن الديمقراطية لا تتسق مع الفقر المدقع ولا تتناسب مع ارتفاع معدل الأمية. مرة أخرى كذبت الأحداث هذا التوقع. هنالك عديد من الأسباب وراء فشل هذين التوقعين وعدم تحققهما. وربما يكون أهم الأسباب وراء بقاء الهند ديمقراطية هو أنها على هذه الدرجة من التنوع الحاشد. تعددية الهند لم تعرض الديمقراطية للخطر بل جعلتها مهمة وجوهرية.

ثمة افتراض آخر وثيق الصلة لكن أكثر أذى يشير إلى أن الصين تنمو بصورة أسرع من الهند لأنها استبدادية. يتبنى هذا الرأي بعض المعلقين الغربيين والآسيويين. ولست الوحيد الذي يضمر تحفظات أخلاقية على طرح الأسئلة التي تنحصر إجابتها

في الديكتاتورية وحدها. لكنني أعتقد أيضاً أن الجدل مضلل. فقد شهدت الهند حقبة من الاستبداد تحت حكم إنديرا غاندي تبين أنها أضرت الاستقرار الاجتماعي والازدهار الاقتصادي في البلاد*. لقد عززت الميولُ الاستبدادية في حزب المؤتمر بزعامة إنديرا غاندي القوى الإقليمية والمناطقية في السياسة الهندية وشجعت عمليات التحرر الانفصالية على حدود الهند التي وضعت سلامة أراضيها ووحدتها موضع المساءلة. إن بقاء الهند بلداً موحداً يدين بالفضل إلى حقيقة أن غاندي أعاد نظام الديمقراطية الفيدرالية، الذي وفر متنفساً سلمياً لمعظم النزعات الإقليمية والمناطقية في البلاد. أما بالنسبة إلى المجموعة الكبيرة من حركات التمرد، فلا تمثل تهديداً جدياً للأمة الهندية، باستثناء حركة استقلال كشمير، وحتى هذه بقيت بمساعدة إحدى القوى الأجنبية.

ثمة إجابة أفضل لأولئك الذين يقدمون الحجة على أن الهند تعاني بسبب غياب الحكم الاستبدادي: باكستان. ومثلما يشير أمارتيا سين، تفوق معدل النمو الاقتصادي في الهند باستمرار على معدله في باكستان في العقدين الأخيرين، ليحقق نسبة 6% وسطياً مقارنة بنسبة 3.5% في باكستان. في بعض مراحل تلك الحقبة شهدت باكستان بعض الحكومات الديمقراطية، لكن حتى أثناء الانتخابات الحرة، كانت حرية المواطنين الباكستانيين محدودة ومقيدة. ومثلما تقول الدعابة الشهيرة: «في باكستان، حرية التعبير أقوى من الحرية بعد التعبير»[6]. وبسبب التشابه العرقي والثقافي، تمثل باكستان مرآة أفضل للهند من الصين: «المقارنة المناسبة بين الهند وأي بلد غير ديمقراطي يجب أن تعقد مع باكستان، التي لا تعد نقطة تركيز للتوصيفات الوردية المتفائلة للبديل غير الديمقراطي الذي غاب عن الهند»، كما قال سين.

التغاير بين الهند والصين انتقائي أيضاً. فمع أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الصين أفضل منها في الهند، إلا أن من الممكن تقديم الحجة على أن لذلك علاقة

* أيد فرض حالة الطوارئ عدد من المفكرين الرواد في العالم الغربي، ومنهم روبرت مكنمارا، رئيس البنك الدولي ووزير الدفاع الأمريكي أثناء المراحل المبكرة من حرب فيتنام، الذي اعتقد أن الحكم الاستبدادي سوف يحسن معدل الاستثمار في الهند عبر تقليص الضغوط الديمقراطية الشعبية لزيادة الإنفاق الراهن.

واهية بالنظامين السياسيين المتغايرين فيهما. ففي ولاية كيرالا الهندية، التي تتبنى الديمقراطية مثل الولايات الأخرى، يبلغ متوسط العمر المتوقع 74 سنة وتصل نسبة المتعلمين إلى 90%، مقارنة بـ 70 سنة و90% في الصين. «لا يوجد ما يشير إلى أن أياً من سياسات الصين متناقضة مع مزيد من الديمقراطية»، حسبما قال سين. على مستوى أكثر أهمية: تواجهنا الهند بتحد آخر يتمثل في تقديم تعريف ناجز واضح لما نعنيه بالتنمية، التي تدل عادة على الرخاء الاقتصادي ولا شيء سواه تقريباً. ألا تعني أيضاً إعطاء الناس خيارات مهمة للتعبير عن أنفسهم وممارسة حياتهم؟ فإذا كانت الإجابة «أجل» يجب أن تعد الديمقراطية هدفاً من أهداف التنمية والتطوير. وعلى هذا المقياس، تسبق الهند الصين. ومن الواضح أن على الهند العثور على طرق أفضل لضمان أن تكون الديمقراطية أكثر عدالة على الصعيد الاقتصادي للهنود. ومن طرق إيجاد إدارة أفضل للدولة الهندية أن تعامل رعاياها بوصفهم مواطنين متساوين في الحقوق، لا أتباعاً تقاس مرتبتهم وفقاً لمكانتهم الاجتماعية. عند رؤية الهند من هذا المنظور، لا تبدو ديمقراطية إلى حد كاف. ومثلما أشار السياسي الهندي أرون شوري: «الحكم ليس لعبة غولف: وحقيقة أننا ديمقراطية لا يؤهلنا للحصول على التعويض على أساس مهاراتنا السابقة»[8].

لفهم السبب الذي يجعل عملية صنع القرار في الهند أبطأ منها في الصين، علينا معاينة ثقافة التعددية الأكثر تجذراً في الهند. الصين متنوعة أيضاً، لكن لها سيناريو واحداً، ولغة رسمية واحدة، ولا تعاني انقساماً دينياً عميقاً. في الهند ثماني عشرة لغة رسمية، وعدة سيناريوهات، وتعاني انقسامات دينية وطبقية عميقة. والطبيعة المتشظية للمجتمع الهندي تجعل العمل الجماعي أكثر صعوبة في التنفيذ. وبغض النظر عن النظام السياسي، سيكون من الصعب على الحكومات الهندية اتخاذ خطوات إجرائية حاسمة. فبلد متجانس نسبياً مثل النرويج، الذي يتشبث بالنظام الديمقراطي، يتمتع بنظام حكم حاسم وكفء، في حين أن الديكتاتوريات المتسلطة على البلدان التي تتعدد فيها القبائل في إفريقيا وغيرها، تعاني عجزاً مزمناً عن فرض الإجماع على مجتمعاتها[9]. نظام الحكم في الهند يعرقله الانقسام الإثني في المجتمع؛ فمن الأصعب بناء الثقة بين الجماعات الإثنية

مقارنة ببنائها ضمنها. وهذا يجعل من الصعب جداً القيام بعمل جماعي. الأكاديميون يسمون ذلك «معضلة السجين». أما أنا فأفضل التشبيه الذي يستخدمه الهنود أنفسهم: دلو مملوء بالسرطانات البحرية على الشاطئ: كلما حاول أحدها التسلق للخروج من الدلو تجذبه الأخرى إلى داخله.

يجادل بعض المراقبين في انطباق تعبير «السياسة الإثنية» على الهند، لأنهم لا يوافقون على حقيقة أن الطبقات أو الديانات الهندية متميزة إثنياً. فالكلمة السنسكريتية للطبقة هي/فارنا/، التي يمكن أن تترجم إلى/لون/، وربما تشير إلى البدايات التاريخية للانقسام الطبقي. إذ إن من الأصول الرئيسة للطبقة الاندماج التدريجي للقبائل الهندية المحلية في المجتمع الهندي الغالب عبر الطوائف المقيمة. حيث خصص لكل قبيلة جديدة مكان أدنى في النظام. ومازال الصراع -بين القوميين الهندوس والبعثات التبشيرية المسيحية غالباً- على دمج الجماعات القبلية في المجتمع الهندي يجري على قدم وساق في مختلف أرجاء البلاد.

المهم هو الصورة التي يكونها الناس عن أنفسهم. ومن جوانب عديدة، تتصرف الطبقات في الهند بطريقة أكثر شبهاً بالجماعات القبلية أو القرابية منها بالطبقات الاقتصادية. ومن المستحيل عملياً معرفة كيف سيصوت الهنود من مجرد معرفة وضعهم الاجتماعي - الاقتصادي (من المرجح أن يصوت الهندي لطبقته عندما يدلي بصوته). ولهذا السبب تستمر معظم السياسة الهندية في الإنئسار ضمن إطار المجادلات السطحية حول الكرامة الاجتماعية بدلاً من التركيز على الأوضاع الاقتصادية («إنها السياسة..») ولهذا السبب أيضاً يصعب في الهند بناء دولة تتجاهل هوية مواطنيها. معظم التفاعلات بين الأفراد والدولة يحكمها وضع الفرد ومن يعرف من الشخصيات النافذة. بعضهم يعتقدون أن ذلك سيبهت ثم يختفي مع توسع الطبقة الوسطى. ومثلما رأينا في الفصل الأخير، فإن معظم هنود الطبقة الوسطى يعملون في القطاعات الخاضعة للمنافسة العالمية، ومن المرجح باطراد أن يختاروا الموظفين على أساس الجدارة والأهلية لا المحسوبية أو روابط القربى. يتراوح عدد أفراد الطبقة الوسطى في الهند بين 200 - 300

مليون شخص، حسب تحديد المعايير العالمية [10]. وما يزال من الصعب على فقراء الهند الانضمام إليها.

استفادت الهند من إصلاحات عام 1991. وإذا نفذت بصورة متسلسلة، فإن مزيداً من تحرير الاقتصاد سيؤدي إلى معدلات نمو أعلى ويغل منافع أكبر. لكن من عملوا على تحرير السوق في الهند لا يمكن أن يكتفوا بإبعاد الدولة ومنعها من التدخل. ويجب ألا يرغبوا بذلك. فدون دولة عادلة تعتمد على الجدارة والكفاءة×، سوف يعاني اقتصاد الهند كثيراً. ولكي يزدهر النشاط التجاري فهو بحاجة إلى بنية تحتية جيدة، وقوة عاملة متعلمة ومتعافية، وبيئة مستدامة، وسيادة القانون والنظام. ولا يمكن تحقيق سوى جزء يسير من ذلك بواسطة القطاع الخاص وحده، فالانقسام في الهند (وغيرها) يكون غالباً بين أولئك الذين يعتقدون بضرورة أن تهيمن الدولة على جوانب الحياة كلها، وبين أولئك الذين يؤمنون بضرورة أن تمتنع عن القيام بأي دور باستثناء الدفاع وفرض القانون والنظام. ومثلما سنرى، فإن من مصلحة الجميع، أغنياء أو فقراء، يمينيين أو يساريين، أن تطور الهند دولة حديثة أكثر استجابة لمطالب مواطنيها.

في الفقرات اللاحقة سوف نعاين أربع مشكلات خطرة ستواجهها الهند في السنوات والعقود القادمة: أولاً، تحدي انتشال 300 مليون نسمة من وهدة الفقر المدقع وتوفير مستوى معيشة أكثر أماناً للبقية؛ ثانياً، مغالبة أخطار التدهور البيئي السريع، الذي يسمم هواء الهند وماءها على المستوى البشري، ويزيد تغير المناخ على المستوى العالمي؛ ثالثاً، إبعاد شبح وباء فيروس العوز المناعي البشري / الإيدز، الذي يمكن أن يحرف مسار الازدهار الاقتصادي كما تتصوره التوقعات المتفائلة إذا لم يتم التصدي له؛ رابعاً، حماية نظام الديمقراطية الليبرالية وتعزيزه، الذي يعد -إلى جانب كفاءات ومواهب الهند- أثمن مصادر القوة التي تملكها. ثم نتفحص إمكانيات الهند الاستثنائية التي تؤهلها للنهوض في العقود القادمة. لكن من أجل استغلال الفرص المتاحة كاملة، يجب على الهند التصدي لمشكلاتها بطريقة مباشرة. فمغالبتها سوف تتطلب قوى وقدرات وموارد دولة تتمتع بالكفاءة والتفكير المستقبلي. أما في الحالة الراهنة فهناك علامة استفهام كبيرة على الدولة في الهند.

بلغ عدد سكان العالم عام 1900 1.6 مليار نسمة. وبحلول عام 2050 يتوقع أن يبلغ عدد سكان الهند هذا الرقم، بعد أن تحل محل الصين بوصفها أكبر دولة بعدد السكان عام 2032. وتتراوح مختلف تقديرات الأمم المتحدة لعدد السكان في الهند بين 1.3 - 1. مليار نسمة[11]. وهناك هامش خطأ في التوقعات يبلغ 600 مليون نسمة. وكلما زادت سرعة الهند في مكافحة الفقر زاد احتمال أن يستقر عدد السكان قرب رقم المليار لا المليارين. وربما تتمثل المحددات المفتاحية لمدى سرعة الهند في القضاء على الفقر الجماعي في قدرتها على ترسيخ مناخ اقتصادي أفضل لمزارعيها وإيجاد مزيد من فرص العمل في قطاعي التصنيع والخدمات.

استطاعت الهند في السبعينيات والثمانينيات أن تزيد حصيلة غلتها الزراعية زيادة كبيرة. لكن في السنوات الخمس عشرة الماضية توقف نمو غلتها من الحبوب. ولا تحتاج الهند بالضرورة جيلاً آخر من «معجزة» الرز أو القمح لتحقيق ثورة خضراء ثانية، مع أن تقانة البذار الجديدة سوف تساعد*. حالياً، تعادل الغلة الوسطية للهكتار نصف غلته في الصين تقريباً [12]. وفي سبيل اللحاق بركب جارتها، يجب على الهند تطبيق سلسلة من الإصلاحات المتأخرة. من السهل قول ذلك نظرياً لكن من الصعب تنفيذه عملياً. إذ يجب تعزيز ملكية الأراضي الزراعية في الأرياف عبر إيجاد سوق لبيع الأراضي طوعاً بحيث تكبر مساحة الأرض في المعدل الوسطي لتسمح بالمكننة. فالعائلات التي تملك فداناً أو فدانين (90% من ملكية الأراضي الزراعية في الهند بهذا الحجم) لا يمكن أن تستخدم الجرارات أو تقانة الري بالتنقيط. بالنسبة لبعض المحاصيل، من المنطقي للمزارعين أن يتجمعوا معاً لإنشاء مزارع تعاونية حين يوجد سوق مضمون لبيع إنتاجهم. لكن معظم الولايات الهندية تجبر المزارعين على بيع إنتاجهم إلى الوسطاء الذين تعينهم الحكومة، فيخفضون سعر الشراء ويرفعون سعر البيع، ويضعون الفارق في جيوبهم. يجب أن يسمح للمزارعين الهنود ببيع إنتاجهم لمن يريدون، بغض النظر هل يكون المشتري

* إضافة إلى حقيقة تقييد الاختيار المعتمد على الكفاءة والمؤهل، هنالك أسئلة تتعلق بعدالة نظام تخصيص الوظائف في الهند للطبقات والقبائل وغيرها من الفئات المتخلفة. ووفقاً للمحكمة العليا الهندية، تحتكر «طبقات الصفوة» -الأغنياء اقتصادياً- حصة وظائف القطاع العام (من الجماعات المحرومة اجتماعياً).

أجنبياً أم محلياً. إن تحرير قطاع التجزئة في الهند، الذي سيجذب الاستثمارات إلى منشآت التخزين والتبريد والمشروعات التجارية الزراعية الجديدة، سوف يحفز أيضاً مزيداً من التغيير السريع.

لكن على الحكومة ألا تكتفي بإلغاء التحكم بأسعار المنتجات الزراعية إن أرادت تعزيز الازدهار وتشجيع الرخاء في الأرياف. إذ يجب على الدولة أن تؤدي دوراً مباشراً. أوضح العيوب والنواقص والمثالب تمثلها البنية التحتية المتهالكة مادياً واجتماعياً في أرياف الهند. يجب بناء مزيد من الطرقات الصالحة لفصول السنة كلها لربط القرى بالمدن، كما يجب إصلاح نظام التعليم الابتدائي والثانوي لضمان عدم تغيب المدرسين عن عملهم. الشيء ذاته ينطبق على المراكز الصحية في القرى التي غالباً ما تكون متهالكة وقد جردت (من قبل الموظفين أو السكان المحليين) من معداتها. أقل من نصف الولادات في الهند تجريها قابلات مدربات أو أطباء مؤهلون، مقارنة بنسبة 97% في الصين[13]. المشكلة لا تنحصر لا بالمال ولا بالتقانة، بل بكفاءة الحكومة. وفي سبيل تشجيع المزارعين على زراعة محاصيل أخرى، يجب على نيودلهي إصلاح نظامها المتخلف لتقديم الدعم إلى المواد الغذائية. فمع زيادة غنى الهند، ينفق السكان مزيداً من المال على الخضراوات والبروتينات، ويقل إنفاقهم على الحبوب الأساسية. لكن الدعم الذي تقدمه الحكومة كله يذهب إلى مزارعي القمح والرز. إن تنويع نظام الحوافز العمومي لتشجيع البستنة وزراعة الخضراوات وتربية الأسماك والدواجن، التي تتمتع بإمكانيات تصديرية أكبر، سوف يزيد دخل القرويين الفقراء زيادة كبيرة. القمح والرز من المحاصيل التي تحتاج إلى كثير من الماء، والهند لا تستطيع الاستمرار في هدر الماء الشحيح. فضلاً عن ذلك، سوف يؤدي تنويع المحاصيل إلى استخدام مزيد من العمال: مزارع الخضراوات تستخدم عدداً من المزارعين في الهكتار يزيد بخمسة عشر ضعفاً عن عددهم في الهكتار في مزارع الأرز والقمح. وعلى الحكومة توفير طاقة كهربائية يمكن الاعتماد عليها وشبكات الماء النظيف لقرى الهند كلها. إن توفير هذه الموارد مجاناً لفئات مختارة (المزارعين الأغنياء غالباً) يجعل توفيرها للآخرين عملية غير مجدية اقتصادياً. لكن السماح للمرافق العامة بفرض الرسوم على الزبائن وفقاً لاستخدامهم لها يزيد الحافز لتقديمها. ولابد

من وجود حوافز أفضل للمزارعين لجمع مياه الأمطار. فنسبة 70% من مياه الأمطار في الهند تهدر في البحر[14]. أما في المدن فإن فرض الرسوم على الفقراء للحصول على الماء يضمن حصولهم عليه. أما عند تزويدهم به مجاناً فإنهم سيستمرون إما في الحصول على مياه المجاري أو يبقون دون ماء. في الممارسة العملية، يدفع الفقراء لموردي الماء أضعاف ما يدفعونه للحكومة لو أوصلت إليهم شبكة المياه النظيفة.

النصف الآخر من تحدي الفقر الذي يواجه الهند هو إيجاد فرص عمل غير زراعية لمزيد من الناس. فالقوة العاملة الهندية تتوسع وتزداد عشرة ملايين شخص تقريباً كل سنة، لكن زهاء خمسة ملايين وظيفة فقط توفر كل سنة. يمكن إيجاد بعض فرص العمل الجديدة عبر إصلاح القطاع الزراعي، لكن ذلك ليس كافياً. وإذا استخدمنا المصطلحات الاقتصادية لوهلة، نجد أن التغير النسبي في نمو الاستخدام في القطاع الزراعي في وضعه الراهن لا يتجاوز الصفر، بل هو في وضع سلبي[15]. وهذا يعني أن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تستدعي عدداً أقل، لا أكثر، من العمال. ويمكن لقطاع الخدمات في الهند أن يزدهر، خصوصاً إذا اتخذت البلاد الخطوات الضرورية لتشجيع الصناعة السياحية، التي تبقى صغيرة إلى حد مفاجئ نظراً لثراء المشاهد وفرادة التجارب التي يمكن اختبارها في الهند. إذ لم يزد عدد الزوار الأجانب إلى الهند عام 2005 عن 2.5 مليون شخص، أي أقل من عدد السياح الذين زاروا دبي أو سنغافورة. فالأجانب تنفرهم وسائل النقل التي لا يمكن الاعتماد عليها في البلاد وتدابير حفظ الصحة العامة السيئة. إن زيارة تاج محل تفقد سحرها ورومانسيتها حين يضطر السائح إلى الابتعاد عن أكوام القمامة، ومراوغة المتسولين، وتجنب الكلاب الشاردة للوصول إلى داخله. ولا يتطلب بناء صناعة السياحة لزوماً اختراق «ديزني لاند» للثقافة الوطنية كما يخشى بعضهم. ومن الصعب الاعتقاد أن بناء قطاع سياحة قوي يوفر مزيداً من الوظائف النظامية للفقراء في النقل والفنادق المطاعم والخدمات الأخرى سوف يضعف جلال الثقافة الهندية. وفي الحقيقة فإن العائدات المرتفعة سوف تساعد في الحفاظ على بعض المعالم التاريخية المتداعية.

لكن لا يوجد بديل عن إيجاد قطاع تصنيعي أكبر حجماً وأكثر اعتماداً على العمال. وهذا ليس مفسداً أو ملوثاً للبيئة بالضرورة، لأن الهند تمتلك التقانة ورأس المال اللازمين للتطوير والتنمية بطريقة نظيفة ربما لم تتوافر للبلدان التي اعتمدت على التصنيع في مرحلة مبكرة. ولن يؤدي لزوماً إلى اضطراب اجتماعي. إذ يمكن أن يتم الإنتاج، خصوصاً في مجال تحضير المواد الغذائية والنسيج، في البلدات الصغيرة في أرياف الهند، لاسيما إذا عبدت الطرقات وتوافرت الثلاجات. رأينا آنفاً كفاءة الهند في قطاع الملابس والأزياء، وما يمكن أن يضيفه رجال الأعمال من أصحاب الذهنية التجارية المغامرة من دقة وقيمة إلى المكونات الأساسية للسيارات والأدوية والمواد الصيدلانية. لكن هذه القطاعات المتقدمة والمتطورة تستخدم غالباً خريجي الجامعات. أما بقية القوة العاملة الهندية فيجب أن تزود بمستوى أفضل من التعليم وبمزيد من التدريب المهني إذا أرادت أن تصبح قابلة للاستخدام. وعلى الحكومة أيضاً إزالة العقبات التي تعيق المستثمرين، المحليين والأجانب، وتمنعهم من توظيف مزيد من المال في الاقتصاد. يمضي المديرون الهنود 15% من وقتهم في التعامل مع المفتشين الحكوميين[16]، أي ضعف الوقت الذي يقضيه نظراؤهم في الصين. كما تنفق الشركات الهندية كثيراً من الوقت في ملء استمارات الضرائب المعقدة والتعامل مع مسؤولي الجمارك المرتشين. ومع أن نيودلهي اتخذت إجراءات لتبسيط القوانين الضريبية، إلا أن من الممكن إثبات أن في الهند أعقد نظام ضريبي في العالم[17]. في بعض أجزاء الهند تفوق تكلفة جباية الضرائب على مرور البضائع من ولاية إلى أخرى ما تولده من عائدات. والفساد هو التفسير الممكن الوحيد لسبب فرضها.

إن إيجاد بنية تحتية أفضل، خصوصاً الموانئ والطرقات والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء، أمر لا غنى عنه أيضاً لتطوير قطاع التصنيع. ومشروعات البنية التحتية ذاتها سوف تزيد فرص العمل والاستخدام زيادة كبيرة. تعاني الحكومة الهندية عجزاً مالياً مزمناً. وتحتاج إلى رأس المال كله الذي يمكن أن تحصل عليه من المصادر المحلية والأجنبية الخاصة لتحديث بنيتها التحتية. وتعهدت نيودلهي بفتح قطاعها المصرفي أمام المنافسة الكاملة بحلول عام 2009. البيوت المالية الكبرى، مثل مصرفي سيتي بنك وستاندارد

تشارتر، تجني منذ الآن أرباحاً كبيرة من التعامل مع الطبقات الوسطى المتنامية. ولا ريب في أن منحها، هي والعدد المتزايد من مصارف القطاع الخاص الهندية الناجحة والقادرة على المنافسة دولياً، فرصة الوصول إلى شبكة المصارف الريفية السيئة الإدارة التي تملكها الدولة، سوف يعزز قدرة البلاد على ترجمة الادخار إلى استثمار، وهذا يولد مزيداً من رأس المال لاستثماره في بنية تحتية أكثر كفاءة. اتخذت نيودلهي أيضاً خطوات لفتح قطاعها التأميني جزئياً أمام المستثمرين الأجانب. أقل من 10% من السكان لديهم تأمين على الحياة. وكلما زاد عددهم ازداد رأس المال القابل للاستثمار. ولا يوجد ما تخشاه الهند من المضي قدماً في تحرير القطاع المالي.

أخيراً، ومثلما رأينا في الفصلين الأول والثاني، يجب على الهند إصلاح قوانين العمل فيها. وعملية الإصلاح هذه لن تكون على حساب الفقراء، مثلما أكد كثير من المراقبين. فإذا استحال طرد عامل، فإن احتمال توظيفه سيكون ضئيلاً في المقام الأول. لا يزيد عدد العمال النقابيين في الهند عن عشرة ملايين، ولا ينشط منهم في النقابات سوى 1.37 مليون عامل[18]. لكن باسم الفقراء ترفض النقابات عملية إصلاح قواعد وأنظمة العمل ذاتها التي تسهم في إبعاد معظم القوة العاملة الهندية التي يبلغ عددها 470 مليوناً عن الاقتصاد النظامي. على الهند الاعتراف بأن النقابات العمالية في هذه القضية، مثلها مثل مجموعات الضغط التجارية، تدافع عن مصالحها الخاصة وتتحدث باسم أعضائها لا باسم الفقراء.

التحدي الكبير الثاني هو وقف تدهور الوضع البيئي. ومن المفهوم أن ينزعج الهنود حين تلقي عليهم الأمم الغربية محاضرات عن حماية غاباتهم أو تخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، في حين أن الغرب هو المسؤول عن معظم التدهور البيئي في العالم. الهند مسؤولة عن نسبة 4 فقط من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، في حين تضم 17% من سكان العالم[19]. ومن الواضح على أساس دخل الفرد أن مواطني الولايات المتحدة وأوروبة وغيرهما من الدول الغنية يسببون قدراً أكبر بكثير من التلوث ويحصلون على مكاسب أكبر من تلويث البيئة. لكن هذا الوضع يتغير حالياً. فكثير من البلدان الغنية

تتخذ خطوات لتشجيع كفاءة الطاقة واستخدام وقود أنظف. وحصة الهند من المسؤولية عن الاحتباس الحراري سوف تتضاعف بسرعة. ولا يوجد حل معقول للتغير المناخي دون مشاركة الهند والصين (بقيادة الولايات المتحدة، أكبر ملوث لبيئة العالم). وعلى الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، لعب دور ريادي قوي في تقديم حوافز مالية إلى الهند وبقية بلدان العالم النامي لاتخاذ سبيل أنظف للتنمية والتطور. من جانبها، يجب أن تتجاوز الهند استياءها من «المعايير المزدوجة» الغربية وتعترف بأن الهنود سوف يتعرضون لضرر كبير وغير متناسب نتيجة التغير المناخي الذي يتوقعه الآن أغلب العلماء. يجب على الهند ألا تؤذي نفسها لإغاظة من تكرههم.

يواجه الهنود منذ الآن قضايا نوعية الحياة المتصلة ببيئتهم. فأقل من 2% من الهنود يملكون سيارات خاصة بهم (النسبة في الولايات المتحدة تبلغ 60%)[20]. لكن المدن الهندية تعاني ازدحاماً مرورياً خانقاً. في عام 2004، ولأول مرة، بيعت أكثر من مليون سيارة خاصة في سنة واحدة في الهند. وسوف يرتفع هذا العدد ارتفاعاً حاداً. فبحلول عام 2030، من المتوقع أن يبلغ عدد السيارات العامة والخاصة في الهند 200 مليون سيارة، مقارنة بأربعين مليوناً عام 2006[21]. وبغض النظر عن نوعية الهواء في المناطق الحضرية، أو القضايا السطحية الأخرى مثل مواقف السيارات، يصعب تخيل برنامج لبناء الطرق يلبي الطلب على السيارات. فحين يتضاعف العدد أكثر من خمس مرات مقارنة بالوقت الحالي، تبدو الهند وكأنها جهنم. هنالك مجالات عديدة، مثل الاتصالات اللاسلكية (تنتشر الهواتف النقالة دون أن تتحسن خدمة الهواتف الثابتة كثيراً)، تخطت فيها الهند مرحلة التطوير عبر استخدام تقانة جديدة. وتستطيع تجاوز المرحلة الكلاسيكية للاختناق المروري عبر التخطيط الآن لأنظمة نقل حضرية أنظف وأكثر كفاءة. هنالك عدة مشروعات، مثل مترو الأنفاق في دلهي، تشير إلى هذه الوجهة. كل مدينة هندية بحاجة إلى قطار أنفاق، على الرغم من ارتفاع تكاليف رأس المال والدعم الحكومي لمثل مشروعات النقل العام هذه. فضلاً عن ذلك، يجب على الهند أن تحدّث شبكة السكك الحديدية التي يبلغ طولها 63000 كم -ثاني أوسع شبكة في العالم- وتزودها بالطاقة الضرورية لنقل البضائع والمسافرين في شتى أنحاء البلاد

بطريقة أقل تلويثاً للبيئة وأكثر جدوى اقتصادية من الطرق البرية. ما يحدث حالياً هو العكس. فزيادة أجور الشحن لدعم أجرة الركاب والرسوم المرتفعة تدفع شحن البضائع إلى الطرق، فتختنق بالازدحام المروري. مشكلة مماثلة توجد في قطاع توليد الطاقة. فالرسوم المرتفعة التي تفرضها مجالس الطاقة في الولايات تجعل من الصعب على الأعمال التجارية الصغيرة البقاء، نظراً لاضطرارها إلى شراء مولدات الديزل الملوثة للبيئة.

تتدهور نوعية الهواء والماء في الهند بالسرعة التي يتحسن فيها الاقتصاد (دون اعتبار التكلفة). ووفقاً للتقديرات فإن ثُمن الوفيات المبكرة في الهند ناجمة عن تلوث الهواء[22]. إذ يموت مئات الآلاف من الأطفال كل سنة من الماء الملوث. العودة إلى الماضي لا تعد حلاً، مثلما يعتقد بعض الناشطين المدافعين عن البيئة في الهند. ففي القرى، يموت الناس في عمر الشباب من الأمراض التنفسية لأنهم محرومون من الكهرباء والغاز. فجو القرية وسماتها السطحية تجعل حرق روث البقر أو الحطب خارج المنزل أمراً غير عملي، ولذلك يشعل القرويون النار داخل بيوتهم فتتضرر رئاتهم بالتدريج. نصف الأسر في قرى الهند تصلها الكهرباء. وعلى نحو مشابه، فإن معظم الأمراض المنقولة عبر المياه الملوثة سببها الافتقار إلى التدابير الصحية الحديثة (الإصحاح). وحتى لو كان بالمستطاع العودة إلى الرومانسية الريفية المزدهرة والانسحاب من العالم الحديث، فإن الوقت قد فات بسبب تزايد عدد السكان الهائل. الدروس المستمدة من تعرفة الكهرباء تنطبق أيضاً على ري المزارع. ومثلما رأينا، فإن المزارعين الأثرياء وحدهم يقدرون على ضخ الماء من باطن الأرض، ليتركوا الآخرين يعانون نقص الماء، وهذا يسرع تدهور حال التربة ويزيد مستويات ملوحتها. قطع الغابات يمثل أيضاً عاملاً في حت التربة. ففي عام 1900 كانت الغابات تغطي ثلث أراضي الهند؛ أما الآن فقد انخفضت المساحة إلى السدس[23]. ولتشجيع الاستخدام المستدام للموارد، مثل الماء أو التربة أو الغابات أو الهواء، يجب أن يدفع الناس ثمن ما يستهلكونه منها. والأعمال التجارية التي تلوث البيئة يجب تغريمها أو إغلاقها، وهذا لا يحدث إلا فيما ندر. ومسؤولو الغابات الفاسدون، الذين يتسترون على الذين يقطعون الأشجار بطريقة غير مشروعة أو الصيادين دون ترخيص رسمي، يجب

طردهم، وهذا نادراً ما يحدث. كما يجب تسعير الماء والكهرباء بطريقة بسيطة وعادلة. وكثير من الهنود ما يزالون يعتقدون أن من واجب الدولة تزويدهم بالخدمات مجاناً أو بأسعار رمزية. لكن أحداً ما، في مكان ما، يدفع الثمن دوماً.

أخيراً، يجب أن تضع الهند إستراتيجية متسقة للطاقة، تأخذ بالاعتبار البيئة والاقتصاد. فبسبب مطالب السياسة الائتلافية، فإن إدارة الطاقة في الهند مشتته وموزعة على عدد من الوزارات المختلفة - وزارات الفحم، والفولاذ، والكهرباء، والنفط، والطاقة الكهرومائية، والطاقة النووية. ولكل منها جداول أعمال مختلفة تتجاهل أجندات الأخرى. الهند بحاجة إلى وزارة واحدة للطاقة. اليوم، تستورد البلاد 70% من احتياجاتها النفطية، ويتوقع أن ترتفع النسبة إلى 90% بحلول عام 2020، إلا في حالة اكتشاف آبار مهمة جديدة[24]. السياسة تجعل من المستحيل تقريباً بناء جسور جديدة ضخمة لتوليد الطاقة من المياه، ومخزون الهند من الفحم يحوي نسبة مرتفعة من الرماد، وهذا يجعله شكلاً قذراً من الوقود الأحفوري. ومثلما رأينا، يعد الخيار النووي المدني مكلفاً. لكن هناك مصادر أخرى للطاقة. وعلى الهند المضي قدماً في مشروع مد أنابيب الغاز (المثير للجدل الخلافي) من إيران وعبر باكستان، واستكشاف احتمال مد خطوط أنابيب أخرى من آسيا الوسطى عبر أفغانستان، ومن ميانمار عبر بنغلاديش. الغاز وقود نظيف نسبياً. وأظهرت جنوب إفريقيا إمكانية تحويل الفحم القذر إلى غاز وأثبتت جدواه الاقتصادية، لكن الهند متخلفة خمس عشرة سنة على الأقل في مجال استكشاف ما يمكن أن تفعله إذا حولت بعض احتياطيها من الفحم إلى غاز. ومثلما أكدت آنفاً، يمكن للهند أن تخفض حجم طلبها على النفط عبر تحديث شبكة السكك الحديدية الوطنية وبناء أنظمة جديدة للنقل الجماعي. أما إذا كررت أخطاء الغرب فستكون النتيجة مرعبة وتفرز نتائج عكسية. لقد اعتقدت الهند دوماً أن لديها الكثير لتعلمه للعالم. وربما يكون أفضل درس هو إثبات أن انتشال الجيل الحالي من وهدة الفقر لا يستدعي لزوماً تخريب المحيط الطبيعي أو تدمير نوعية الحياة لأجيال المستقبل.

التحدي الثالث الذي يواجه الهند هو مكافحة وباء فيروس العوز المناعي البشري/ الإيدز. كثير من الشخصيات النافذة في الهند تعتقد أن التهديد يبالغ به الغرب، وأن

على المسؤولين التركيز على حل المشكلات المزمنة، مثل مرض السل وسوء التغذية. وهذا صحيح بمعنى من المعاني. فتمويل توقي الإيدز ومعالجته يجب ألا يتم على حساب الجهود الهادفة إلى توفير الرعاية الصحية الأساسية للمواطنين الهنود. يجب ألا يكون أحدهما على حساب الآخر. لكن إذا لم تتصد الهند لوباء الإيدز، سيصاب نظام الرعاية الصحية بالعجز بسرعة. صحيح أن أقل من 1% من الهنود أصيبوا بفيروس العوز المناعي البشري عام 2005، إلا أن النسبة تعادل خمسة ملايين ومئة ألف شخص، لتجعل الهند ثاني أكبر بلد يعاني الإيدز بعد جنوب إفريقيا، حيث يبلغ عدد المصابين 5.3 مليون شخص[25]. الحاضر لا يمثل دليلاً على المستقبل. فمن الملامح المرعبة للمرض سرعة انتشاره. في عام 1990، كانت نسبة المصابين في جنوب إفريقيا أقل من 1% من السكان، وبحلول عام 2005 قفزت النسبة إلى 25. الوباء شل الإمكانيات الاقتصادية لمناطق واسعة من إفريقيا. ويقدر مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي أن 25 مليوناً من الهنود سيصابون بفيروس العوز المناعي البشري بحلول عام 2010 ليرتفع العدد إلى 40 مليوناً بحلول عام 2013 (وهو لا ينقص كثيراً عن مجموع المصابين بالمرض في بلدان العالم كافة عام 2006)، إذا لم تعلن الهند الحرب على المرض[26]. فضلاً عن أن معظم الخبراء المستقلين يعتقدون أن التقديرات الرسمية في الهند تقلل من الحجم الحقيقي للمشكلة. بعض الولايات، مثل بيهار، لا تقدم أي بيانات. ونظراً لأن ملايين البيهاريين يعملون في المدن، مثل نيودلهي ومومباي، ثم يعودون إلى ديارهم وزوجاتهم في القرى مرة أو مرتين في السنة، فإن من الصعب الاعتقاد أن الولاية لم يصبها الوباء.

يجب على الهند أن تتغلب على مشكلة جوهرية إذا أرادت أن تتفوق على بلدان جنوب الصحراء (الكبرى في إفريقيا) في كبح انتشار الإيدز: عليها أن تدرك الطبيعة غير المسبوقة للمرض. في عام 2005، قدر ريتشارد فيتشيم، رئيس الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، أن الهند تضم أكبر عدد من المصابين بفيروس العوز المناعي البشري في العالم، على الرغم من إحصائيات نيودلهي. ولم يكن رد الهند على هذا التصريح مشجعاً. فعلى الرغم من القيمة الإخبارية المثيرة لتقديرات ريتشارد، إلا أنها لم تحظ بدعاية واسعة. في هذه الأثناء، لم تعترض الحكومة الهندية بشدة. فإلى حد

ما، أدى تغير الحكومة عام 2004 إلى تحسن ملحوظ في المواقف تجاه المرض. فخلافاً للحكومة التي قادها حزب بهاراتيا جاناتا، كانت إدارة مانموهان سينغ على الأقل مستعدة للاعتراف بحجم المشكلة ومناقشة السلوك الجنسي في المنتديات العامة*.

لكن نوايا سينغ الحسنة وحدها لا تكفي لجعل العالم على ثقة بأن الهند تعمل ما بوسعها لمكافحة المرض قبل أن يتحول إلى جائحة. على سبيل المثال، رفضت نيودلهي نصيحة اللجنة القانونية عام 2005 بإباحة المثلية. الرفض ينبثق من تشريع يعود إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر، حين وصف الموظفون المدنيون البريطانيون الشذوذ الجنسي بأنه سلوك مخالف للطبيعة. وتبقى الهند في تعاملها القانوني مع المثليين في فئة بلدان مثل إيران. وهي متخلفة أيضاً في مواقفها الرسمية تجاه منع الحمل. فأقل من نصف سكان الهند يستخدمون بشكل منتظم موانع للحمل، مقارنة بنسبة تزيد عن 80% في الصين[27]. ويعود السبب جزئياً إلى التأثير المستمر لغاندي، الذي كان يمقت -خلافاً لنهرو- وسائل منع الحمل ويدعو إلى العفة بدلاً من ذلك. في الهند، ينتشر فيروس العوز المناعي البشري غالباً بواسطة سائقي الشاحنات والعمال المهاجرين، الذين يمارسون الجنس مع العاهرات مقابل عشرين سنتاً[28]. ثم يعودون إلى بيوتهم وينقلون العدوى إلى زوجاتهم. وبلغت درجة الجهل بالواقي الذكري حداً وصفه أحد العاملين في ميدان الرعاية الصحية في قصة لافتة لأحد زملائي. فقد كان يبين للعاهرات كيفية استعمال الواقي بوضعه فوق إبهامه. فأخذن الأمر حرفياً وبدأت كل منهن تضعه على إبهامها عند ممارسة الجنس! قال الناشط: «هل تصدق ذلك؟ هنالك الكثير لنفعله. تصور الظروف المعاكسة التي نواجهها».

تعكس مقاربة الهند لمرض الإيدز تناقضات صارخة أخرى في مجتمعها. فشركات الأدوية الهندية طورت أفضل المعالجات عالية المردود والمضادة للفيروس القهقري في العالم، وذلك عبر تحسين عمليات تصنيع الجرعات العلاجية الثلاثية ذات الترخيص

* أسلافه من القوميين الهندوس اتخذوا موقفاً مذبذباً ينوس بين الإنكار والتحيز. ومن الشائع في الأوساط القومية الهندوسية سماع من يقول إن المثلية نتاج غربي وأن النساء الهنديات يتمتعن بقيم أخلاقية أسمى من الأجنبيات. وبغض النظر عن النبرة المضمرة من رهاب الأجانب، فإن مثل هذه اللغة تضيف إلى جو الغموض المحير المحيط بالإيدز بوصفه بلاء يصيب من يستحقه.

الغربي. شركة سيبلا في مومباي مثلاً تفوقت على الشركات العالمية كلها في توفير علاج للإيدز متاح لملايين الأفارقة في بلدان جنوب الصحراء. لكن الهند لا تعالج سوى جزء يسير من ضحايا الإيدز فيها. ومثلما هي الحال مع مشكلات عديدة في الهند، تمتلك البلاد التقانة والموارد لمواجهة المشكلة، لكنها تفتقد سرعة التحرك. قال زميل لي ذات مرة: «الفقر في إفريقيا مأساة؛ أما في الهند فهو فضيحة»[30]. ولم يكن يعني بذلك ضمناً أن الأفارقة أقل قدرة على الوصول إلى الحداثة الاقتصادية من الهنود، بل مجرد أن الهند بدأت كأمة بمؤسسات أفضل ورأس مال فكري أكبر من الأمم الإفريقية. وبعد أن راقبت ما حصل في إفريقيا عرفت الهند كل شيء عن المأساة الإنسانية للإيدز. وهي تعرف أيضاً الأضرار التي يمكن أن يلحقها المرض بالاقتصاد على صعيد إعاقة القوة العاملة وشلها. لقد ضخت مؤسسة بيل وميليندا غيتس أموالاً ضخمة في الهند لمساعدتها على معالجة الإيدز وتوقيه. وإضافة إلى ذلك، ألزم الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون مؤسسته الرئاسية بتطوير أدوية معالجة للإيدز مع شركات الأدوية الهندية وجعلها ميسرة للفقراء في إفريقيا والهند وغيرهما. يجب عدم تجاهل نصيحة كلينتون إلى الهند: «أريد أن أكون جاداً هنا وأقول إنكم لا تستطيعون الاستخفاف بهذا الأمر. ليس ثمة وقت نضيعه، وكل يوم تتأخرون تعرضون مستقبل اقتصاد الهند للخطر. لقد قطعتم شوطاً بعيداً، وبذلتم جهداً دؤوباً في سبيل مستقبلكم ولا يمكنكم اختيار مسار آخر. لكن إذا لم تتحركوا الآن سوف يموت الملايين دون داع»، كما قال أثناء زيارة دلهي عام 2004[31].

التهديد الرئيس الرابع والأخير الذي تواجهه الهند هو الحاجة إلى حماية ديمقراطيتها الليبرالية وتعزيزها. حين نالت الهند الاستقلال عدَّ كثير من المراقبين الأجانب تنوعها نقطة ضعف. ومثلما رأينا آنفاً، تفرض الانقسامات الاجتماعية في الهند كلفة من جوانب عديدة على حكم الأمة. لكن التنوع يمثل أيضاً أعظم نقاط القوة لدى الهند. في هذه الأيام اقترب الفكر السائد من وجهة نظر الهند. والمشروع اللافت في أوروبة لبناء اتحاد قاري يضم عديداً من الأعراق والجنسيات والديانات واللغات، ولد كفكرة بعد سنوات قليلة من قيام الهند كأمة. وتطلب من أوروبة قروناً عديدة من سفك الدماء والمذابح -التي لم تشهد الهند مثيلاً لها- للتوصل إلى هذه النتيجة. يمكن للهند أن تعلم أوروبة، وجنوب

شرق آسيا، وأجزاء أخرى من العالم، كيف تحافظ على كيان متعدد القوميات والإثنيات موحداً دون فرض التناسق والوحدة على الناس أو حرمانهم من حرياتهم الأساسية. ويمكنها أيضاً أن ترتقي إلى مستوى أحلام نهرو وغاندي لتصبح منارة سياسية للعالم. لكن على الهند في هذه الحالة أن تحاذر من عدد من التهديدات الداهمة لمشروعها غير المكتمل لليبرالية الدستورية. عليها أيضاً أن تستكمل المشروع.

أكثر التهديدات تماسكاً للديمقراطية الليبرالية في الهند تمثله القومية الهندوسية. فهزيمة الحكومة التي قادها حزب بهاراتيا جاناتا عام 2004، والردود الغاضبة العنيفة فيما بعد على الحركة القومية الهندوسية، أقنعت كثيراً من الناس بأن سياسة «الزعفران» في مرحلة الانحطاط والانحسار. وربما تثبت صحة ذلك، لكن مازال حزب بهاراتيا جاناتا قادراً على التحكم بربع أصوات الهنود تقريباً، أي أنه يتفوق على أي حزب آخر بثلاثة أضعاف تقريباً (باستثناء حزب المؤتمر الذي تزيد نسبة أصوات مؤيديه على الربع بقليل). لكن يمكن إثبات أن تأثير الحركة ككل في المجتمع أكبر من ذلك. فـ «منظمة الأسرة» تسيطر على أكبر النقابات العمالية في الهند، وأكبر اتحاد للطلاب، وأوسع شبكة من المطبوعات اليومية والأسبوعية(32). تحاول الحركة إعادة ترتيب نفسها للتواؤم مع عملية التحديث السريعة في الهند، ولذلك ربما تتغير صورتها. لكن هدفها الأساسي -المتمثل في ازدراء الأقليات الدينية وتخفيض مكانتها، عبر الوسائل السلمية أو العنيفة- يبقى على حاله. هنالك مخاوف من ولاء المسلمين الكشميريين يجب التصدي لها، لكن وصم 150 مليون مسلم هندي بالخيانة لا يعد حلاً. بل وصفة لحرب أهلية دائمة. لابد أن القراء لاحظوا أنني لم أتحدث عن القومية الهندوسية بإيجابية. فهي لا تحض على فلسفة العنف والانتقام فقط، بل تلطخ كل ما هو طيب وجيد ومتسامح في الهندوسية. وإذا رغب حزب بهاراتيا جاناتا باستعادة الحكم فعليه أن يركز على مكافحة الفساد ويعمل على تحديث الدولة الهندية. وهذا يجعله متمايزاً بصورة واضحة عن حزب المؤتمر، الذي يبقى أساساً، بغض النظر عن اللمسة الملكية، حزب البيروقراطية والمحسوبية. ولكي يقنع الجماهير برسالته ومصداقيتها عليه أن يقطع الروابط والصلات مع «منظمة المتطوعين الوطنيين» التي تظل عدواً عنيداً لليبرالية ومتشبثاً بالمعتقدات البالية وتهديداً داهماً للهوية الوطنية الهندية.

وهذا يبدو مستبعداً في الوقت الراهن. لكن إن لم يفعل حزب بهاراتيا جاناتا ذلك، لن تصدق سوى قلة قليلة زعمه بإعادة هيكلة نفسه ليصبح حزباً معتدلاً يقبع في يمين الوسط.

تحتاج الهند أيضاً إلى تقوية نظامها البرلماني وديمقراطيتها المحلية. ويمكن أن تكون البداية منع المجرمين من الترشح للانتخابات*. لكن على الهند أيضاً العثور على طرق لزيادة مقدرة السياسيين عموماً. إن نوعية الجدل والتدقيق والتمحيص في برلمان الهند هزيلة إلى حد لافت بالنسبة لأمة تمتلك هذا العدد الكبير من الخطباء المفوهين والمفكرين اللامعين. ولا ريب في أن مستوى البرلمانيين الهنود قد انخفض بصورة واضحة أثناء الجيل الأخير، مما أثر في نوعية النقاش والتفكير العام. في خمسينيات القرن العشرين، كان عدد جلسات البرلمان يتراوح بين 120 – 138 جلسة في السنة. وانخفض المعدل اليوم إلى عدد يتراوح بين 70 – 80 جلسة في السنة. في حين يعقد مجلس العموم البريطاني مثلاً 170 جلسة في السنة، والكونغرس الأمريكي 150 جلسة. كثيراً ما عبر السياسيون الهنود عن التزام متحمس بموضوع أو قضية، لكنهم بعد ذلك لا يكلفون أنفسهم عناء حضور النقاش، أو متابعة أعمال اللجان، أو حتى التصويت النهائي. وغالباً ما يؤجل رئيس البرلمان الجلسات بسبب عجز النواب عن الحفاظ على الانضباط والهدوء. الهند مفارقة كبرى: ففيها ديمقراطية مؤثرة يحتشد فيها -عموماً- سياسيون غير مؤثرين. ومثلما كتب أنيل أمباني، أحد أذكى الصناعيين الهنود الذي انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عام 2004: «حان الوقت للشخصيات المهمة والنافذة في الهند أن تتبع أولئك الذين لا يحصلون على أجر لأنهم لا يعملون»[33]. ولسوء الحظ، دخل أمباني البرلمان برعاية حزب ساماجوادي – وهو حزب لا يتمتع بسجل نظيف من الأمانة والنزاهة في الحكم.

أخيراً، تستطيع الهند حماية نظامها الداخلي القائم على الديمقراطية الليبرالية بطريقة أفضل عبر تحسين العلاقات مع الدول الجوار، التي لم تستطع الحفاظ على الديمقراطية مدة طويلة، وغالبيتها معرضة لخطر عدم الاستقرار. وأوضح تهديد خارجي

* في عام 2003، أصدرت المحكمة العليا قراراً يلزم المرشحين بنشر «سوابقهم الجنائية»، وأصولهم المالية، ومؤهلاتهم التعليمية. وهذا ما عزز الشفافية، لكنه لم يقلص عدد المتهمين بالإجرام أو يمنعهم من دخول ميدان السياسة.

للهند يأتي من باكستان بمساعدة الصين إلى حد ما، مع أن دعم بكين لإسلام أباد قد اعتدل في السنوات الأخيرة. عند كتابة هذه الصفحات، كانت الهند في السنة الثالثة من عملية السلام مع باكستان، التي أظهرت دلائل على الاستمرار. ويأمل سكان العالم الذين يعيشون بعيداً عن شواطئ شبه الجزيرة الهندية أن تترسخ عملية السلام ويصبح من المتعذر إيقافها أو عكسها. ويمكن للهند أن ترعى هذا الأمل وتعززه عبر التخلص من شكوكها العصبية العميقة بجارتها. لباكستان عيوب ونواقص كثيرة، لكن الهند لم تتكيف حتى الآن تماماً مع وجود جارتها. وبوصفها أمة أصغر حجماً وأقل أمناً، تظل باكستان أكثر ميلاً للاضطراب والتقلب وأكثر احتمالاً لبدء الصراع والنزاع، إما بالوكالة عن طريق الإرهاب، أو التهديد بإشعال الحريق عبر التلميحات إلى أسلحتها النووية. يجب أن تتبنى الهند إستراتيجيات مبتكرة وإبداعية لتشجيع قدر أكبر من الاعتدال وقدر أقل من ذهنية الخوف الرهابي السائدة في إسلام أباد. ومن المؤكد أن مزيداً من الحنكة السياسية التي تتصف بالسخاء وبعد النظر من جانب نيودلهي يساعد في هذا السياق، خصوصاً في تلبية طموحات الكشميريين. لا يوجد من يتوقع من الهند أو يطالبها بالتخلي عن سيادتها على كشمير (سوى باكستان). لكننا نعيش في عالم متغير، حيث تجعل التقانة الجديدة والتكامل الاقتصادي الحدود أقل أهمية. ومن المؤكد أن الدبلوماسيين في جنوب آسيا لا يفتقرون إلى الذكاء والإبداع لابتكار خطة تمنح كشمير سيادة مرنة ومبهمة تقبلها الأغلبية الساحقة في البلدين، إضافة إلى الكشميريين أنفسهم.

للهند أيضاً تاريخ مربك ومحرج من العلاقات مع بنغلاديش، التي تظل في حالة من الخوف والاستياء من جارتها الكبرى، على الرغم من حقيقة أن الهند هي التي أنشأت بنغلاديش عام 1971. هنالك عدد يتراوح بين 10 – 15 مليوناً من المهاجرين غير الشرعيين من بنغلاديش يقيمون في الهند، وسيأتي مزيد منهم إذا لم تحقق بنغلاديش نمواً اقتصادياً مستقراً وطويل الأجل. يجب أن تتحمل الهند أكبر جزء من المسؤولية عن حقيقة التجارة الهزيلة ضمن بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (التي تتألف من الهند وباكستان وبنغلاديش ونيبال وسريلانكا والمالديف وبوتان). إذ لا تبلغ التجارة بين البلدان الأعضاء السبعة نسبة 5% من تدفقاتها التجارية الإجمالية. وهي نسبة ضعيفة

كما هو واضح. ونظراً لأن الهند أضخم البلدان الأعضاء، فلن يتغير شيء في غياب ريادتها. فإذا رغبت بكبح المؤشرات المقلقة على تنامي الأصولية الإسلامية في بنغلاديش وباكستان، التي ستمتد حتماً إلى الهند، فعليها أن تقدم لهذين البلدين حافزاً للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي عبر فتح المجال أمام صادراتهما لدخول السوق المحلية الواسعة في الهند. وإذا رغبت أيضاً بكبح جماح النفوذ المتنامي للصين في المنطقة، التي تحتفظ بعلاقات دافئة ببنغلاديش وباكستان وحتى نيبال أحياناً، فعليها أن تحاول التعامل مع جيرانها بوصفهم شركاء لا دولاً تسبب لها القلق والانزعاج.

ظلت العلاقات بين الهند ونيبال وثيقة دوماً، لكن كما هي الحال دائماً، من النادر أن يقاوم دبلوماسيو الهند إغراء الاستعلاء على نظرائهم من المملكة الصغيرة في جبال الهملايا. تعاني نيبال تمرداً ماوياً منذ عقد من السنين. وللهند مشكلة خاصة بها مع المتمردين الماويين الذين يقدر عددهم بعشرة آلاف من رجال حرب العصابات، ينشطون في الغابات والمناطق النائية بين ولاية بيهار (التي تقع على حدود نيبال) وأندرا براديش في الجنوب. هذا «الممر الأحمر» كما يسمى لا يهدد استقرار الهند الوطني، لكنه يدمر القانون والنظام في بعض من أفقر الولايات الهندية. لذلك يجب على الهند التصدي للمشكلة المحلية عبر توفير إدارة رشيدة رفيعة المستوى. لكن يجب أن تقوم السياسة الخارجية بدور أكبر. فللمتمردين الماويين في الهند صلات قوية مع الماويين في نيبال. ومن المفهوم ألا تريد الهند إظهار أي علامات على دعم «الانقلاب الملكي» الذي قاده الملك جيانيندرا في نيبال عام 2005، وعُدَّ انتصاراً في العلاقات العامة للماويين الجمهوريين. لكن تظل الهند قادرة على مساعدة نيبال في التصدي للتهديد الماوي ونزع أنيابه عبر تقديم العون لاستعادة الديمقراطية في المملكة الهندوسية.

ركز معظم هذا الفصل على التحديات التي تواجهها الهند في السنوات القادمة إذا أرادت الاستمرار في الارتقاء على سلم الترتيب العالمي. التحديات ضخمة وجدية وداهمة، لكن مزاياها -بالمقابل- هائلة. فالهند لا تفتقر أبداً إلى الحجم. وعلى الرغم من ضغوط كثافة السكان، فإن المزايا الواضحة للهند التي تتفوق بها على الصين وغيرها من البلدان النامية تكمن في الجانب الديمغرافي. فبدءاً من عام 2010 سيبدأ معدل الاتكالية في

الصين - نسبة السكان في عمر العمل إلى البقية - بالتدهور. وبالمقابل، سوف يستمر معدل الاتكالية في الهند بالتحسن حتى أربعينيات القرن الحادي والعشرين[34]. وفي السنوات العشرين القادمة ستنخفض نسبة المتكلين على غيرهم إلى العمال من 60% من السكان إلى 50%. وهذا سيمنح اقتصاد الهند «ربحاً ديمغرافياً» كبيراً. من الشائع القول إن مستقبل الأمة يكمن في شبابها. لكن مستقبل الهند يكمن أيضاً في حقيقة كونها أمة فتية. فكلما ارتفعت نسبة السكان الذي هم في سن العمل، ارتفعت معدلات الادخار في الاقتصاد. وكلما ارتفعت معدلات الادخار زادت الاستثمارات، وهذا يبقي النمو الاقتصادي في دورة حميدة تمتد بالنسبة للهند إلى الأفق. فمنذ الآن تشهد الهند تحسناً في معدل الادخار - من قرابة 18% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990، إلى 26% عام 2006. صحيح أن النسبة مازالت منخفضة مقارنة بمعدل المدخرات في الصين الذي يتجاوز 40%، لكن المعدل في الصين يتراجع، في حين يرتفع في الهند. تحسن الهند أيضاً كفاءتها الاقتصادية. فقد حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي تراوح بين 6 - 8%، مع معدل ادخار تراوح بين خمس وربع الدخل الوطني. وكان النمو في الصين باهظ التكلفة نسبياً.

فضلاً عن ذلك كله، حققت الهند معدلاً مرتفعاً من النمو دون استخدام أدوات الدولة الاستبدادية القهرية. إذ لا يمكن لحكومة في نظام ديمقراطي أن تفرض ادخاراً إجبارياً على مواطنيها -مثلما حدث في شرق آسيا- وتأمل بإعادة انتخابها. وكذلك لا توجد حكومة في نظام ديمقراطي يمكن أن تفرض قوانين تنظيم الأسرة، مثلما فعلت الصين عبر سياسة «الطفل الواحد». إن إمكانية النمو في الهند تصبح أكثر جاذبية وإثارة للانتباه حين نأخذ بالاعتبار حجم ما تحقق بما هو متاح. فهي تفتقد مشروعات البنية التحتية الحديثة التي ساعدت على دفع الصين قدماً إلى الأمام. وهي تفتقر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي لم يتجاوز عام 2005 خمسة مليارات دولار، أي عشر حجم الاستثمارات التي اجتذبتها الصين. وهي تفتقر أيضاً إلى النسبة الضرورية من المتعلمين. ومع ذلك كله، ما يزال اقتصادها ينمو بسرعة. لنتصور ما يمكن أن تحققه الهند لو أدخلت تحسينات جذرية على بنيتها التحتية أو رفعت مستوى التعليم الابتدائي.

تتمتع الهند أيضاً بمزايا مؤسسية أقنعت بعض المراقبين بأن السلحفاة الهندية سوف تسبق في نهاية المطاف الأرنب الصينية. ومع تطور اقتصاد الهند، من المرجح أن تولد هذه المزايا «الناعمة»، مثل النظام القضائي المستقل والصحافة الحرة، عوائد تتعاظم باطراد. لقد أعاقت البيروقراطية كثيراً من المستثمرين، لكن لم يخش أحد الخضوع للسيطرة العشوائية على حرية الكلام والتعبير التي عانت تحكمها شركتا غوغل وياهو ومحطة نيوز كوربوريشن (التابعة لروبرت مردوخ)، وأذعنت جميعها لها في النهاية في الصين. يمكن للهند أيضاً أن تعتمد على مورد غزير من رأس المال الفكري. فواحدة من بين كل أربع شركات جديدة في وادي السيليكون أسسها هنود غير مقيمين. ونصف بطاقات الإقامة والعمل التي تصدرها الولايات المتحدة تمنح إلى هنود. وهناك أكثر من مئة شركة متعددة الجنسية لها مراكز أبحاث وتطوير في الهند، مقارنة بثلاث وثلاثين فقط في الصين [35].

لا يمكن أخذ هذه التوقعات المتعلقة بقوة الاقتصاد الهندي المتنامية بوصفها قضايا مسلماً بها، ولهذا السبب ركز جزء كبير من هذا الفصل على المشكلات التي تواجه الهند في السنوات القادمة، لا على الفرص المتاحة أمامها. لقد أظهرت الهند في الماضي نزعة إلى جعل الوضع أسوأ بالنسبة لها دون قصد. ومثلما تقول الدعابة: «لا تضيع الهند أبداً فرصة تضييع الفرصة». وهي تعاني أيضاً شعوراً انتصارياً قبل الأوان، على أساس الاعتقاد أن من المحتم أن تصبح قوة عظمى في القرن الحادي والعشرين دون أن تفعل الكثير للمساعدة على عملية التحول. معظم هذه الثقة بالنفس تنبع من مجرد ثقل العدد. إذ تُقوِّم النخبُ الهندية الهندَ وفقاً لحجمها الاقتصادي وحسب، بدلاً من مقارنة مستوى معيشة سكانها مع مستوياتها في البلدان الأخرى. إن التفوق على الحجم الإجمالي للاقتصاد الياباني أمر مرجح (من المتوقع أن يحدث ذلك في عشرينيات القرن الحادي والعشرين على أساس الدولار*)، لكن عدد سكان اليابان لا يتجاوز عشر سكان الهند، ولا يعاني الفقر أحد فيها تقريباً. يجب أن يحكم على الدولة وفقاً للطريقة التي تعامل بها شعبها، لا وفقاً لعدد سكانها أو عدد الأسلحة النووية التي طورتها. وهذا يقودنا

* الهند قريبة جداً منذ الآن من تجاوز الناتج المحلي الإجمالي في اليابان وفقاً لتكافؤ القوة الشرائية – الذي يقيس ما يمكن أن تشتريه إذا حولت الدولارات إلى العملة المحلية.

إلى التحدي الأخير الذي يجب على الهند مغالبته في المستقبل القريب: قناعة ورضا طبقاتها الموسرة المتمتعة بالامتيازات. إن مفتاح التغلب على المشكلات الأربع الأولى يكمن في «حقن» شعور بالحاجة الملحة والطارئة في أذهان النخب السياسية - البيروقراطية في الهند. وهذا لن يحدث إلا إذا أصبح الناخبون عموماً أكثر انتباهاً للتحديات التي يواجهها بلدهم، ومن ثم يستطيعون ممارسة ضغط أكبر عبر صناديق الاقتراع لإصلاح حال الدولة. الهند لن تبلغ مرتبة القوة العظمى بالقيادة الآلية لطائرتها. لكن تحطمها يتطلب طياراً يفتقد الكفاءة والأهلية. ومثلما كتب فيجاي كيلكار، أحد أكثر اقتصاديي الهند حكمة: «القرن الحادي والعشرون فرصة الهند فإما أن تنتهزها أو تضيعها»[36].

استطعت بعد لأيٍ أن أشق طريقي عبر الزحام والضجيج للوصول إلى رصيف المحطة المكتظة، وأنا أحلم بليلة من النوم الهادئ المريح. حجزت في عربة النوم المجهزة بسرير في الدرجة الأولى، والخدمة ما تزال تحتفظ في الهند بالراحة التي يوفرها السفر بالقطارات الكلاسيكية. كما أن المقصورة المريحة تقي من الضجيج والحر. تمتعني الأشياء الصغيرة، مثل تعديل مصباح القراءة أو العبث بمفاتيح التحكم بالحرارة. لقد وفرت التجربة فرصة استراحة مؤقتة من العالم الخارجي. الرحلة بالقطارات الهندية تصيب المسافر بالنعاس دوماً. ولا يوجد سوى قلة من المشاعر التي تبعث على الراحة والاسترخاء مثل خوض معركة خاسرة مع سلطان الكرى وأنت تشاهد الهند تمر أمام نافذتك.

سأل صوت على السرير المقابل لسريري: «ما اسمك؟». التفت إلى السائل ورأيت صبياً من طائفة السيخ يتفحصني بفضول. أجبت عن سؤاله. «من أي بلد أنت؟». أجبت مرة أخرى. قال: «كتبت رسالة إلى الملكة، ولم تجب حتى الآن». أخبرني أنه نصح جلالتها بأن عليها أن تزور الهند مراراً لأن كثيراً من الأمور تحدث هنا. كتب رسالة أيضاً إلى الرئيس بوش ينصحه بسحب القوات الأمريكية من العراق. ولم يتلق إجابة أيضاً. سألته عن عمره وتبين أنه في العاشرة، ويذهب إلى المدرسة في الله أباد. أما أبوه، الذي لم يكن معه، فهو رائد في الجيش. طلبت منه أمه في السرير الأسفل (في عربات الدرجة الأولى أربعة أسرة دوماً) أن يترك الغريب لحاله ويذهب إلى النوم وأطفأت المصباح الرئيس. انتظر الصبي

بضع دقائق إلى أن تأكد من نوم أمه. ثم أضاء مصباح القراءة ووجهه نحوي، وشاهدني على وشك أن أغط في نوم عميق. قال الصوت المرح: «خبرني عن أشياء مثيرة. فليست لدي خطط للنوم هذه الليلة».

حاولت استخدام مختلف الحجج لإقناع الصبي المحقق أن يطفئ المصباح وينام. لكنه استطاع بطريقة ما تجاهل توسلاتي، وإغراءاتي، وتهديداتي، وتصريحاتي الجازمة دون أن يثير غضبي. كان إلحاحه طبيعياً دون تكلف. قال: «لا أزال لا أفهم لماذا لا نتبادل الحديث». فأذعنت لاقتراحه بإجراء اختبار للمعلومات العامة. بدأت بأسئلة سهلة، أجاب عنها بسهولة: رئيسة وزراء الهند، ثم وزير المالية، ثم أكبر أنهار الهند، فعاصمة سريلانكا. قال: «لست غبياً إلى هذا الحد». لذلك انتقلت إلى العواصم الأوروبية، فعرفها كلها دون جهد، ثم إلى نباتات الهند وحيواناتها، فوجدت أنه متفوق علي في المعلومات المتعلقة بها إلى حد بعيد. ثم انتقلت إلى أسماء الرؤساء الأمريكيين.. الخ. بعد قرابة ساعة من الأسئلة والأجوبة، قرر أنه يريد استقصاء وسبر مهنتي وتعليمي. كان كل سؤال من أسئلته يدل على معرفة وذكاء ويتصل بإجابتي السابقة. بدأ يبني سيرتي الشخصية، وشعرت -في الحقيقة- بأنها تشبه سيرة المجرمين. وبين الحين والآخر كان يسلط ضوء المصباح على وجهي ليتأكد من أن طاقتي لم تنفد.

أخيراً عقدت صفقة مع معذبي القلق. سوف يدعني أنام إن أعطيته رقم هاتفي الجوال بحيث يستطيع الاتصال بي متى أراد لمتابعة الحديث بيننا. اتفقنا على ذلك. لكنه بالغ في التفسير الحرفي للصفقة. لم أعرف كم مضى علي من الوقت وأنا نائم حين بدأت وسادتي ترج فاستيقظت جفلاً. كان الهاتف النقال تحتها يرن. قال الصوت المألوف من السرير المقابل عبر الهاتف النقال الذي لم يعلن عنه الصبي من قبل: «أردت فقط أن أتأكد أنك لم تعطني رقماً خاطئاً». وبخته بشدة، لكن ندمت على ذلك فوراً. قال وقد بدا محبطاً: «ليس لدينا وقت نضيعه. القطار سيصل بعد خمس ساعات. ما الموضوع الذي تريد أن نتحدث عنه؟».

وهكذا استمر حديثنا. في كل ساعة أو نحوها يتوقف القطار في واحدة من بلدات الأقاليم في شمال الهند التي لا تعد ولا تحصى. نزلنا إلى الرصيف مرتين أو ثلاثاً لتناول

الشاي بالحليب الذي يقدم بكؤوس فخارية تستعمل مرة واحدة وتنفرد بها الهند. بدأت أتسلى بفضوله الذي لا يهدأ وذكائه اللماح المبكر. لا يمكن أن يوجد كثير من الأطفال في سن العاشرة في العالم يحملون في رؤوسهم هذا القدر من المعلومات. وعلى الرغم من تجاهله المطلق لحاجتي إلى النوم، إلا أنه بقي لطيفاً ومهذباً، وعنيداً أيضاً. كان يسألني كلما غالب جفوني النعاس: «هل تريد قطعة أخرى من البسكويت؟».

في نهاية المطاف، وبعد أن حصل على المعلومات الممكنة كلها، أعلن أن الوقت قد حان للنوم. بدأت تباشير الفجر تلوح. لم يبق من الرحلة سوى ساعة تقريباً. قال بنبرة وعظية تحذيرية لطيفة، وهو يهز رأسه على الطريقة التي لا يستخدمها إلا الهنود: «يجب حقاً أن نخلد إلى النوم الآن. ويمكننا غداً متابعة حديثنا. تصبح على خير». غط في نومه بعد ثوان معدودات. لكنني تجاوزت نقطة اللاعودة. ولسبب ما وجدت نفسي أضحك. بدا الأمر بالتدريج، وانطلقت الضحكة من الحشا صعداً بصمت. كان ضحكاً من النوع النادر الذي يعمّ الجسد ويملأ الكيان -مدة وجيزة على الأقل- بالتفاؤل المرح والساخر. قال لي أحدهم ذات مرة: «تذكر أن الهند تكسب دوماً». للهند طريقتها في إذهالك وإرباكك، ومع ذلك تجعلك تضحك على ذهولك وتقهقه على إرباكك. ولم تهدأ نوبة الضحك حتى وصل القطار إلى دلهي.



هوامش

1- Shashi Tharoor, India: Midnight to the Millennium (Arcade, New York, 1997), p. 5.

2- 'Weekend Ruminations', Business Standard, 11 September 2004.

3- احتدم جدل خلافي حاد على درجة تراجع الفقر منذ عام 1991. نينان أخذ أعلى التقديرات، التي تمثل الرقم الرسمي المستخدم من الحكومة الهندية والبنك الدولي. من الواضح أن مقياس اللامساواة ارتفع في الهند منذ عام 1991، لكن ذلك يتساوق مع تراجع معدلات الفقر تراجعاً حاداً. أما التحسن الذي طرأ على الأرقام الأخرى، خصوصاً مؤشرات التنمية البشرية، فيدعم بيانات تراجع معدل الفقر.

4-Weiner in Varshney, ed., The Indian Paradox, p. 36.

5-Selig Harrison (Princeton University Press, Princeton 1960).

6-Cohen, The Idea of Pakistan, p. 95.

7-خطبة افتتاحية ألقاها أمارتيا سين في مؤتمر عقد في نيودلهي عام 2003 حول كتاب سين« التنمية بوصفها حرية».

8- من خطبة ألقاها أرون شروري عام 2003 بعنوان «مصير الإصلاحات».

9-أدين بفضل هذه وغيرها من الرؤى في هذا القسم إلى براناب باردان، العالم المتخصص بالعلوم السياسية في جامعة بيركلي، التي تتميز كتاباته المقارنة عن اقتصاد الهند السياسي بالعمق والتحفيز الفكري دوماً. هنالك مقالتان له تقدمان معلومات مفيدة هذا السياق خصوصاً، وهما:

'Democracy and Distributive Politics in India' and 'Crouching Tiger, Lumbering Elephant: A China - India Comparison

يمكن الاطلاع على المقالتين كلتيهما على موقع جامعة بيركلي:(www.berkeley.edu).

10- الجدل حول حجم الطبقة الوسطى في الهند لا ينتهي، مع وجود تفاوت كبير في التقديرات. أما أكثر البيانات إقناعاً فيمكن الحصول عليها من المجلس الوطني للأبحاث الاقتصادية التطبيقية، نيودلهي.

11-Tim Dyson in Dyson, Cassen and Visaria, eds, Twenty-first Century India, p. 76.

12-Chindia; The Shape of Things to Come, a report produced by CLSA, the French investment bank, in June 2005: انظر

13-UNDP, Human Development Report, 2005.

14- المعلومات مستمدة من مركز العلوم والبيئة، نيودلهي.

15-Dyson, Cassen and Visaria, eds, Twenty-first Century India, p. 174.

16-India's Investment Climate, a joint World Bank-CII study, 2005.

17- هذا حكم ذاتي، لكن تتبناه مؤسسات أخرى، مثل البنك الدولي.

18-VijayKelkar,India'sEconomicFuture:Moving beyondState Capitalism, the D. R. Gadgil Memorial Lecture, Mumbai, 26 October 2005, p. 50.

19– التقديرات قدمت للمؤلف في مقابلة مع الدكتور راجيندرا باشوري، رئيس الهيئة المعنية بالمناخ التابعة للأمم المتحدة، ورئيس معهد أبحاث الطاقة في نيودلهي (ديسمبر 2005).

20-Ibid.

21-Dyson, Cassen and Visaria, eds, Twenty - first Century India, p. 190.

22- من المقابلة مع الدكتور باشوري.

23-TERI, Looking Back to Think Ahead, March 1998.

24- التقديرات قدمتها هيئة التخطيط الهندية.

25-الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، جنيف.

26-Jo Johnson, 'Road to Ruin', Financial Times, 13 August 2005:انظر

27-UNDP, Human Development Report, 2005.

28-Johnson, 'Road to Ruin'.

29-Ibid.

30- مارتن وولف هو المعلق الاقتصادي الرئيس في صحيفة «فايننشال تايمز» ومساعد رئيس التحرير. عمل في الهند مدة طويلة في السبعينيات حين كان موظفاً في البنك الدولي.

31-Johnson, 'Road to Ruin' انظر

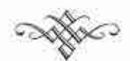
32-Christophe Jaffrelot, ed., The Sangh Parivar: A Reader (Oxford University Press, New Delhi, 2005), pp. 4 - 12:انظر

33-2004/9/4 (مقالة كتبها أنيل أمباني في صحيفة «إنديا إكسبريس»).

34-H Vijay Kelkar, India's Growth on a Turnpike, paper presented to the Australian National University, April 2004.

35- CLSA, The Indian Paradox, spring 2005.

36-Kelkar, India's Growth on a Turnpike.




@Ahmedyassin90


على الرغم
من الآلهة
النهوض الغريب للهند الحديثة
تصوير
أحمد ياسين
إدوارد لوس
معين الإمام
العبيكان
Obeikan
ترجم